

الكتاب الثلاثون

علم الاجتماع والمنهج العلمي

دراسة في طرائق البحث وأساليبه

الدكتور محمد علي محمد

استاذ ورئيس قسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

1987

دار المعرفة الجامعية

20 شارع ستيفنسون - الإسكندرية



علم الاجتماع والمنهج العلمى
دراسة فى طرائق البحث وأساليبه

الطبعة الأولى ١٩٨٠

الطبعة الثانية ١٩٨١

الطبعة الثالثة ١٩٨٣

رقم الايداع : ٢٧٥٤ / ٨١

المكتبة الاسكندرية
أ.م. المصنف : 342
أ.م. الموضوع : ع
رقم التسجيل : ١٧٨٧

سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب الثلاثون

علم الاجتماع والنهج العلمي

دراسة في طرائق البحث واساليبه

الدكتور محمد علي محمد
استاذ ورئيس قسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

General Collection of the Alexandria Library (GOL)



مزیدة ومنتقحة

الناشر
دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سوتر - الازاريطة
الاسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير الطبعة الثالثة

بعدنى أن أقدم لجمهور القراء فى العالم العربى الطبعة الثالثة من هذا الكتاب ، بعد أن أدخلت عليها بعض التعديلات ، التى تستجيب للتشجيع الكريم الذى حظيت به الطبعات السابقة .

لقد نفذت الطبعة الثانية فور صدورها ، وكان من الضرورى أن أعيد النظر فى طهارة إخراج الكتاب وموضوعاته والمصادر التى اعتمدت عليها فى إنجازها . وجاءت هذه الطبعة أضخم معالجات معاصرة لمناهج البحث الاجتماعى وأدواته ، كما زودت الكتاب بالعديد من الأمثلة والقضايا التى تتصل بواقع المجتمعات النامية ، لذى كيف يمكن تطويع استراتيجيات البحث الاجتماعى فى خدمة هذه البلدان ، التى تعد مصرنا الحبيبة واحدة منها .

فأرجو أن يجد الكتاب فى صورته الجديدة من التشجيع ما صادف الطبعات السابقة ، وهذا بدوره يفرض إلزاماً فإن اكون باستمرار عند حسن ظن الباحثين والدارسين فى هذا المجال الهام من مجالات المعرفة الانسانية .

وليس من شك أنه ما كان يمكن أن يخرج هذا الكتاب بصورته الحالية لولا الملاحظات والاسهامات النقدية البناءة التى إعتدت بها فى إعادة طبعة ، والتى قدمها د. لطفى وتلاميذى ، وفى ارجو أن يحقق الكتاب النفع المرجو منه خدمة لحركة البحث العلمى الاجتماعى .

والله الموفق ،،،

الاسكندرية فى ٩ / ١٠ / ١٩٨٢

دكتور

محمد على محمد

اهداء

الى ابني الصغير هشام

مقدمة الطبعة الثانية

حينما صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في العلم الماضي ، شعرت بالتزام أدبي نحوه ، تمثل في ضرورة الاهتمام بتطويعه ، وتنقيحه ، والاضافة اليه ، نظرا لأهمية الموضوع الذي يعالجه . وبما دعم هذا الالتزام ، اننى فوجئت بنفاذ هذه الطبعة فور صدورها بأشهر قليلة ، فأحسست احساسا عميقا ، ان من حق جمهور القراء والباحثين على أن أبذل قصارى جهدى ، لكي أخرج الطبعة الثانية في الصورة التى تنفق مع هذا التشجيع الكبير . لذلك عكفت على دراسة الكتاب ، ووضعت خطة لإعادة تحريره مرة أخرى ، راعيت فيها أن يضم أكبر قدر ممكن من القضايا المتصلة بمنهج علم الاجتماع ، وأساليبه وطرائقه في البحث ، مع توضيح هذه القضايا بأمثلة وشواهد واقعية مستخلصة من النشاطات البحثية المحلية والعالمية . كما حاولت بصفة خاصة ان أتبع أصول هذه القضايا ، ومنابعها ، حتى تتمكن من فهم التيارات المعاصرة في ضوء الاصول التاريخية التى حددت معناها واتجاهاتها المختلفة .

وانطلاقا من الصور النظرى الذى أقيمت عليه معالجة المنهج في علم الاجتماع في الطبعة الأولى من الكتاب ، حاولت في هذه الطبعة أن أعمق هذا التصور في تناول العلاقة الوثيقة بين النظرية والمنهج ، سواء على مستوى الاسس المنهجية العامة ، أو التطبيقات المختلفة لأساليب وطرق البحث الاجتماعى . ومثل هذه المعالجة تمكننا من طرح الـ : إشارات الحاشية التى يفكر فيها كل مشتغل أو مهتم بعلم الاجتماع ، فهل علم الاجتماع عام شأنه شأن العلوم الأخرى ؟ وهل باستطاعته في ضوء طرائق بحثه ، وتناجج دراساته ، وطبيعة موضوعه أن يصبح « علما » تتحقق له مقومات العلوم المضبوطة ؟ وهل يجب أن يكون علم الاجتماع كذلك ؟ هذه التساؤلات تتصل بصميم العلاقة بين النظرية والمنهج ، وهى تدور في أذهان النارسين والباحثين ، لكنهم نادرا ما يجنون الاجابات الشافية عليها . فالاجابة الواضحة على هذه التساؤلات تقتضى عرض كافة الاتجاهات المنهجية ، بحيث يستطيع الدارس أن يستخلص المعايير الصحيحة لتقويم التراث السوسيولوجى ، وتحديد مبلغ الاهتمام الذى يمكن أن يقدمه كل اتجاه نظرى أو

٠٠٠٠٠

بهذا ، كان من بين الأهداف الرئيسية لهذا الكتاب . أن يزود القارئ « بمعايير
موضوعية » . طبع في القاهرة ، ١٩٥٠ .

هذه المعايير هي الأظهار المرحى العلمى بحيث أن ههها يحتاج سادة الى فهم متكامل لمقومات النهج العلمى والمعرفة العلميه صصه عامه على أن ادراك هذه المعايير وصوره مكسا من تحديد المكانه العلميه لعلم لاجتماع من جهة . والمصادر الاساسيه التى حد صاحتها عن طريق نهج علم الاجتماع وأساليبه فى البحث من جهة أخرى ، وللك التى قد ستمضى على هذه الدراسة . ونستطيع القول انه بوسعنا الزعم بأن نعلم هو مجموعة من الاجراءات المنفصل عليها لحسم الخلافات فى الرأى حول الظواهر الواقعيه ، وعلم الاجتماع من هذه الزويه ، هو علم يسمى الى تطوير اجراءات وطرائق للبحث ، متفق عليها لحل المشكلات الخاصه بالسلوك الانسانى والعلاقات الاجتماعيه . وهكنا ، يهدف هذا الكتاب الى عرض هذه الاجراءات وكيفية استخدامها وتطبيقها على مختلف مواقف الحياه الاجتماعيه ، والنتائج التى أسفرت عنها فيما يتعلق بفهمنا لهذه الحياه وتفسيرها .

والقاعده الاساسيه التى حاولنا أن نعتمد عليها فى اقشة طرائق البحث الاجتماعى وأساليبه هى أن المعرفة العلميه هى معرفه نظريه ، أن هدف منهج العلم هو مساعدهنا على الاختيار بين البدائل النظرية المتاحة . وينتج عن ذلك بالطبع عدد من النتائج الهامه ، ومن أبرز هذه النتائج ان المعرفة العاميه السوسولوجيه هى أكثر من مجرد جمع الوقائع ، وهى أكثر من مجموعه آراء وتحيزات اصه بين طائفة من الباحثين ، وهى أكثر من منظور واحد لرؤيه العالم ، فلا يمكن أن يكون مجرد تراكم الوقائع مؤديا الى المعرفة النظرية ، ان هناك فارقا كبيرا بين « الوقائع » وبين « المعرفة النظرية » ، على الرغم من أن الأولى هى المطلب الاساسى للمعرفة ولتقديم النظريات . وكثيرا ما يلدغ دارس علم الاجتماع فيحسب أن مهمه البحث العلمى الاجتماعى هى مجرد جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات . حقيقه أن البحث الاجتماعى يعطى الباحث الاجراءات والسبل التى يسترشد بها فى جمع المعلومات ولكن القضية الاساسيه هى « ما هو المعنى الذى تنطوى عليه هذه المعلومات ؟ » . فنحن قد نقرأ عددا كبيرا من البحوث التى تجمعلنا نقف على بعض الوقائع والمعلومات ، لكننا لا نستطيع ان « نقبض » على المعنى . واذن ، لمجرد تراكم المعلومات ، بل وحتى تطور أساليب الحصول عليها ، لن يودى فى حد ذاته الى تطوير المعرفة الاجتماعيه . وهذا هو التناقض بين الموقف النظرى المنهجى الذى يهتم بالتأويل والتفسير واكتشاف المعانى ، وبين ما يعرف اصطلاحا باسم النزعه الامبيريه empiricism التى تنتجها أساسا محور تصوير مهمه علم الاجتماع على أنها بحث من أجل جمع الوقائع ، وحين تعرض الامبيريه لمعنى النظرية ، فانها يعرفها أرضا فى حدود هذه النزعه ، بأنها نعميم يعتمد على الوقائع المشاهده يوضح العلاقة السببه المفرضه فيها . ولهذا حاول الكتاب أن يناقش مفهوم النظرية ، وماهيه العلم ، وماهيه البحث العلمى ، وماهيه

بالوقائع والمفاهيم والقضايا والتعميمات ، حتى يتحقق الوضوح النظري والمنهجي الذى يعد مطلباً أساسياً للباحث السوسيولوجى . وهذا راجع بطبيعة الحال ، الى أننا نعتقد ، ان معظم طلاب ودارسى علم الاجتماع ينقصهم التصور الواضح للنظرية العلمية السوسيولوجية ، ويحتاجون الى فهم هذا التصور واستيعابه جيداً ، ومن المؤكد أن هذه بداية بالغة الاهمية ، وان كانت تنطوى على بعض الصعوبات التى حاولنا تذليلها فى هذا الكتاب ، الا أننا نعتقد أن دراسة النظرية فى صلتها بالمنهج أهم بكثير من مجرد تزويد ما قاله دوركايم — مثلاً — عن الظاهرة الاجتماعية ١ ١ .

واذن ، فالافتراض الاساسى الذى ينهض عليه هذا الكتاب هو الارتباط الوثيق بين النظرية والمنهج . وربما كان هذا الافتراض من العوامل التى تجعل هذا الكتاب مختلفاً الى حد ما عن غيوه من الكتب التى اهتمت بتقديم علم الاجتماع أو قواعد البحث الاجتماعى . فلا تزال المكتبة العربية بحاجة الى كتابات تبحث العلاقة بين النظرية والمنهج بحثاً دقيقاً ومفصلاً . اذ لا يزال هناك تصور قائم بفصل النظرية عن المنهج . يحدث ذلك فى التأليف وفى التدريس فى وقت واحد . فلدينا برامج منفصلة للنظرية فى علم الاجتماع ، وبرامج اخرى مستقلة عن طرق ومناهج البحث الاجتماعى . وهذا يعكس تصوراً لعلم الاجتماع كما لو كان المتخصص فى النظرية ، مختلف تماماً عن المتخصص فى المنهج . مع أن واقع الامر مختلف عن ذلك ، فنقوم النظريات ، يحتاج الى شواهد ، وتقوم الشواهد ، يجب أن يستند الى تقويم صحيح للمناهج التى سوف نحصل بها على هذه الشواهد .

كما أن طرق جمع المعلومات وتحليل البيانات واستخلاص النتائج ، تحتاج بلا شك الى تصورات نظرية دقيقة . فكل معالجة للمنهج تبدأ بالتسليم — ان كل منهج للبحث لا يلام كل مشكلة ندرسها ، وإنما طبيعة الموضوع الذى نتناوله بالبحث هى التى تحدد اختيارنا للمنهج الملائم . ومن هذه المسألة ، نقول ، أننا لا نستطيع أن ندرس المناهج ذاتها فى فراغ ، وإنما تستند هذه المناهج بنورها الى أسس نظرية ، ويجب تهيئها وفهمها فى ضوء هذه الأسس . فمع أننا نقول أن هناك معايير عامة مجردة لتقويم المناهج وهذه المعايير يمكن تطبيقها على طائفة متنوعة من المداخل النظرية ، فإن علينا أن نسلم أيضاً بأن هناك معايير خاصة مشتقة من النظرية المستخدمة فى البحث ، ومن الاهمية بمكان أن نهم بمثل هذه المعايير عند النظر فى الطرق والمناهج . فقد نهم — على سبيل المثال — بمدى ثبات الشواهد التى نعمل عليها باستخدام منهج معين ، وقد نمنح هذا الاهتمام قيمة كبرى بغض النظر عن النظرية المستخدمة فى البحث . ونحن بذلك نتجاهل حقيقة أخرى ، وهى أن الحكم على

١ - انظر : ١ - الى تعديل عليها عن طريق المقابلة — مثلاً — . يتوقف على افتراض مسبق

لدينا مؤلفه : أن المبحوثون لديهم الاستعداد للإجابة على أسئلة القائم بالمقابلة . وهذا الافتراض ، ذاته ، يعبر عن اتجاه نظري يسمح به ، بينا هناك اتجاهات أخرى تفترض أن المبحوثين لا يستطيعون الإجابة على هذه الأسئلة ، فتقدم بذلك افراضا عكسيا . ومن ثم تصبح طريقة المقابلة مقبولة من اتجاه نظري معين ، وغير مقبولة من الاتجاه الآخر . إن استخدام المناهج والطرق يطلب من الباحث أن يستعين بافتراضات نظرية ، ومن ثم علينا أن نخصص الملازمة المتبادلة بين النظرية والمنهج باستمرار .

على أن من أهم نتائج التفرقة بين المناهج والنظريات ، ذلك التمييز الحاسم الذي يسبق في هذه الأهم بين المنهج الكمي ، والمنهج الكيفي ، باعتبارهما طريقتين منفصلتين ، أكثر منهما متكاملتان . ان المناهج هي بإيجاز طرق لحل مشكلات محددة ، ذات مضمون خاص ، وحينما تتناول المشكلات الملموسة لعلم الاجتماع ، لا نستطيع أن نسلم بأن هذه المشكلات ستكون بالضرورة مشكلات كمية فحسب ، وبأن لا نسلم بأنها مشكلات كمية بصفة مطلقة . ولعل واحدا من أسباب الصعوبات التي يواجهها البحث الاجتماعي تطبيق المناهج لأنها كمية أو لأنها كيفية ، أكثر من الاهتمام بملاءمتها للموضوع أو المشكلة قيد البحث . في ضوء ذلك عرضنا لكل من : الاتجاهات الكمية ، والاتجاهات الكيفية ، مؤكدين ضرورة تناول هذين المنهجين بوصفهما يمثلان طرقا مقترحة لحل مشكلات جمع المعلومات واستخدام أدوات البحث الاجتماعي . وتفسير النتائج من أجل تناول عدد من الاعتبارات الملموسة في علم الاجتماع . وخلصنا من ذلك الى نتيجتين أساسيتين ، الأولى هي أن المناهج هي أدوات أو طرق نخدم أغراضا ملموسة ، وتباين الموضوعات والمشكلات يقتضى تنوع أساليب حلها وتناولها ، وهذه الغاية الملموسة هي التي تحدد الحاجة الى الحلول الكمية ، أو الحاجة الى الحلول الكيفية . ان المناهج لا تستخدم استخداما مجردا ، ولكنها تستخدم على أساس مشكلات مادة ملموسة ، نحاول التوصل الى حلول لها .

في ضوء هذه الاعتبارات تحددت خطة المعالجة في الكتاب ، اذ انقسم الى خمسة أبواب ، بينها وحدة منطقية وموضوعية واضحة ، حيث يضع الباب الأول فلسفة البحث العلمى الاجتماعى ، فبدأ بتتبع أصول ومصادر أهم المناهج والطرق البحثية التي شهدتها علم الاجتماع ، ثم تطورت الى استراتيجيات محددة للبحث العلمى ، ثم تناول الفصل الثانى المفاهيم الرئيسية للبحث العلمى الاجتماعى ، مركزا على العلامة بين النظرية والبحث ، وفي الفصل الثالث عالنا أهم عناصر المنهج العلمى ، ثم حصصا الفصل الخامس لعرض المداخل المنهجية المختلفة لدراسة المجتمع ، مع بيان ملائمة كل منها ، وإمكانيات استخدامها في دراسة الواقع الاجتماعي بقطوعها .

ولقد خصصنا الباب الثاني لتناول مناهج البحث العلمى الاجتماعى ، ضمن غايه
فصول ، يعرض الفصل الخامس للمنهج التاريخى وتطبيقاته فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ،
ويدرس الفصل السادس البحث الوصفى وأساليب استقصاء الواقع الاجتماعى ، ويحلل
الفصل السابع المنهج التجريبى ، وأسسه الكمية ، كطريقة للتحقق من صحة الفروض ،
ويتناول الفصل الثامن الدراسة المقارنة للنظم الاجتماعية وأساليب البحث الحضارى المقارن
وأسسه وصعوباته ، ويبحث الفصل التاسع النظرية والمنهج فى البحث الحقل
الأنثروبولوجى ، ثم يحلل الفصل العاشر المناهج الكيفية وأسساها الفلسفية وأدواتها البحثية ،
ويعرض الفصل الحادى عشر لمنهج البحث الترقى الذى يتزايد استخدامه فى الوقت
الحاضر مع تزايد الاهتمام ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية التى تستهدف النهوض
بالمجتمع . وقد خصصنا الفصل الثانى عشر لعرض بعض تطبيقات هذه المناهج فى ميدان
التنظيم والإدارة ، لكى نبين مبلغ الاهتمام بطرق البحث الاجتماعى فى مختلف الميادين التى
تتناولها العلوم الاجتماعية .

وأما الباب الثالث فهو يتناول أسس تصميم البحوث الاجتماعية وأساليب تنفيذها ،
فيرى للقواعد التى تستند إليها عملية البحث وإدارته فى الفصل الثالث عشر ، ثم تتناول
الفصول التالية أهم الأساليب التنفيذية للبحث الاجتماعى ، فيتناول الفصل الرابع عشر
المسح الاجتماعى ، والفصل الخامس عشر دراسة الحالة ، والفصل السادس عشر القياس
الاجتماعى ، والفصل السابع عشر طرق قياس الاتجاهات والأساليب الأسقاطية ، والفصل
الثامن عشر طريقة تحليل المضمون . ولقد أوضحنا فى عرض هذه الأساليب الظروف التى
تلائم استخدامها فى البحوث الاجتماعية والحدود التى يفرضها كل أسلوب منها .

ويعالج الباب الرابع أدوات البحث الاجتماعى ووسائل الحصول على المعلومات من
جمهور الباحثين ، فيناقش بامانة قضية صدق وثبات هذه الأدوات ، ثم يحلل فى ثلاثة
فصول هذه الأدوات حيث يتناول الفصل التاسع عشر الملاحظة ، والفصل العشرون
المقابلة ، والفصل الحادى والعشرون إستراتيجيات البحث .

وأخيرا يناقش الباب الخامس قضايا التحليل والتفسير فى فصلين ، اذ نعرض لى
الفصل الثانى والعشرون لأهم الأسس التى يستند إليها تحليل البيانات وتفسيرها ، ولى
الفصل الثالث والعشرون نناقش عددا من القضايا المتصلة بالتزامات البحث الاجتماعى
ومسئوليته الاجتماعية فى المجالات العلمية والعملية والأخلاقية ، وذلك من خلال العلاقة بين
البحث الاجتماعى والإصلاح الاجتماعى وحركة نقد المجتمع وأوضاعه القائمة من أجل
تغييرها لتحقيق منهج من الانشباع والرفاهية الاجتماعية ، كما أوضحنا الآليات المعاصرة للنظرية
والمنهج فى عام الاجتماع ، والتزامات الاختلاقية للبحث العلمى .

هذا وقد زدنا الكتاب بعدد كبير من الأمثلة والتطبيقات التوضيحية لكي يبين الظروف الملائمة لاستخدام مختلف مناهج استراتيجيات البحث ، وحاولنا أن نحقق مطلب الشمول والتعمق قدر المستطاع . كما ذهنا الكتاب بقائمة بيبلوجرافية بالمراجع الأساسية العربية والأجنبية في هذا الميدان ، وراعينا فيها أن نجتمع بين المصادر والأصول وبين المؤلفات المعاصرة أيضا .

وإننى أجد نفسى مدينا بالكثير لكل أولئك الذين قدموا لى العون من أجل إنجاز هذا العمل ، الذى استغرق وقتا وجهدا كبيرين ، فأوجه الشكر خالصا الى أساتذتى الذين أتاحوا لى فرصة دراسة القضايا المنهجية سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بالاعتماد على كتاباتهم وأعمالهم العلمية ، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث عميد كلية الآداب بجامعة الاسكندرية ورئيس قسم الاجتماع ، كما أشكر أيضا زملائى وتلاميذى بقسم الاجتماع بجامعة الاسكندرية . أما رفاق العمل . نعمائى ، أعضاء جماعة علم الاجتماع المعاصر ، الأستاذ الدكتور محمد الجوهري ، رستاذة الدكتور علية شكرى ، والأستاذ الدكتور محمود عودة ، والسيد الدكتور السيد الحسينى ، فان تشجيعهم لى على تحرير هذا الكتاب وتفحيحه باستمرار من أجل نشره ضمن أعمال سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، كان يبعث لى المناخ العلمى الذى يحفزنى باستمرار إلى العمل الجاد .

ولا يسمنى فى هذا الصدد إلا أن أذكر بالعرفان أسرى الصغرة ، زوجتى وأبنائى حاتم وهشام ، الذين تحمّلوا فى صبر وفرغى لأداء هذا العمل مع ما اقتضاه ذلك من تضحيات كثيرة . اليهم جميعا خالص شكرى ، وعظيم تقديرى ، جزاها الله عني خير الجزاء .

والله أسأل أن أكون قد وفقت فيما قمت به من عمل ، عساه أن يكون عملا نالما للعلم والوطن .

محمد على محمد

الاسكندرية فى فبراير ١٩٨١

مقدمة الطبعة الأولى

كثيرة هي المشكلات والقضايا المطروحة قيد البحث في علم المناهج ، وعديدة أيضا التساؤلات التي تتصل بالمنهج العلمي وتطبيقاته في ميدان العلوم الاجتماعية ، ولقد أدت هذه الكثرة وذلك التعدد الى تبين واختلاف وجهات النظر التي تعالج منها مسائل المنهج . والكتاب الذى يسمى أن أقدمه للقارىء العربى والباحث الاجتماعى يتخذ له وجهة نظر محددة قوامها محورين رئيسيين الأول : أن النظرية تشكل أكثر أدوات البحث أهمية بالنسبة للعالم ، وأن مناهج البحث هي استراتيجيات ووسائل فنية يبتناها المشتغلون بالعلم . أما المحور الآخر فهو قائم على القضية التي عبر عنها روبرت ماكيفر بوضوح في مؤلفه العلمية الاجتماعية حين كتب يقول : « ان الإرتباط السببي في المجال الاجتماعى — بعكس المجال الطبيعى — لا يوجد بهذا من أهداف الكائنات الاجتماعية ودوافعهم ، ومن ثم فإن دراسة المجال الاجتماعى تتطلب استراتيجية منهجية تناسب تغير الأحداث الاجتماعية » ، ومعنى ذلك أن المحور الثانى الذى يقوم عليه هذا الكتاب يستهدف مناقشة مشكلات المنهج التي تثار حين يسعى علماء الاجتماع الى دراسة ما وصفه ماكس فيبر « بالسلوك ذى المعنى » أو الفعل الاجتماعى .

والمعالجة التى يتطوى عليها هذا الكتاب تفترض الإرتباط الوثيق بين النظرية والمنهج وضرورة تحقيق التكامل بينهما خلال كافة مراحل البحث العلمى ، الا أن الجهد الذى بذلت في هذا الصدد لم تصل بعد الى الغاية المنشودة ، ولهذا فلقد حاولت خلال فصول هذا الكتاب أن أوضح الصلة بين مختلف عناصر النظرية واستراتيجيات البحوث وموضوعاتها ، ومع ذلك فلقد ضمنت الكتاب فصولا تعالج المسائل التطبيقية المتصلة بتصميم وإدارة البحث الاجتماعى وأدوات جمع البيانات من الميدان ، وذلك حتى يتمكن الباحث الاجتماعى من التعرف على الاجراءات المحددة للبحوث التى يضطلع بالقيام بها في شتى المجالات .

وتتنظم فصول هذا الكتاب في تسلسل منطقي المهدف منه معالجة القضايا المنهجية الكبرى من جهة ، وتناول الاجراءات والاساليب العملية للبحث من جهة أخرى ، ففى الفصل الأول حددنا الاسس النظرية والتطبيقية للبحث العلمى بصفة عامة ، ثم اتقلنا في الفصل الثانى الى تناول العناصر الاساسية للمنهج العلمى وتوضيح الصلة بين هذه العناصر والتكامل به . كل مرحلة من مراحل البحث العلمى . ثم ناقشنا في الفصل الثالث أهم المشكلات التى تواجه الباحث الاجتماعى في علم الاجتماع والتربية وما تنعصب على الأدوات التصورية

والمنظورات التي يتبناها العلماء في رؤية الواقع الاجتماعي والفرق بين كل منظور منها. وسدى اسهامه لى تحقيق فهم أفضل وأكثر عمقا للظواهر الاجتماعية . أما الفصل الرابع فقد خصص لمعالجة قضية الصلة بين التاريخ وعلم الاجتماع ، وأهميه المنهج التاريخى فى تحقيق تصور أكثر شمولاً وتكاملاً للحقيقة الاجتماعية ، وحواش الالتقاء بين علماء الاجتماع والمؤرخين ، ولقد أوضحت المعالجة التي انطوى عليها هذا الفصل حاجة علماء الاجتماع الى المعلومات التاريخية وإلى تطوير معرفتهم بتاريخ المجتمعات التي يدرسونها . أما الفصل الخامس فقد تناول تحليل دور علم الاجتماع فى تحقيق هدفين رئيسيين من أهداف العلم هما الوصف والتفسير ، وإلى أى مدى استطاع أن يطور أدواته وإجراءاته المنهجية فى الوصول الى كل غاية منهما ، ومن ثم فقد انقسم الفصل قسمة عادلة بين تناول البحوث الوصفية والبحوث التجريبية ، والحدود أو القيود التي تواجه كل نوع منهما . وفى الفصل السادس تكتمل معالجة مناهج البحث الاجتماعي بتناول المنهج المقارن وتطبيقاته لى علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، ذلك المنهج الذى كان موضوع جدل ونقاش مستمر ، اذا اعتقد البعض أنه « أمل المستقبل » ، ووجه إليه آخرون انتقادات لاذعة ، وند انطوى هذا الفصل على معالجة مكتملة لكافة الانتباهات بصدد هذا المنهج ، وأوضح مدى أهميته وكفاءته المنهجية .

أما الفصل الرابعة التالية فهي تنتقل الى قضايا تتصل بتطبيقات واستخدامات الأدوات المختلفة للبحث العلمى الاجتماعى ، ففي الفصل السابع يجد القارئ معالجة مستفيضة لاستخدامات طريقة الملاحظة المشاركة فى البحث الاجتماعى وعلى الأخص فى البحوث الانثروبولوجية وامكانيات هذه الاداة ، والصعوبات التي تواجه تطبيقها ، وهذا ولقد تضمنت المعالجة فى هذا الفصل تحليلاً وتقييماً للموقف النظرى فى البحث الحقل الانثروبولوجى . أما الفصل الثامن فقد عرض للأسس المنهجية التي تهض عليها عملية تصميم البحوث الاجتماعية ، كما انطوى أيضاً على تناول لبرورقراطية البحث العلمى الاجتماعى أو بعبارة أخرى كيفية ادارة البحث الاجتماعى . ويتضمن الفصل التاسع عرضاً مفصلاً لأدوات البحث الاجتماعى ووسائل جمع المعلومات من الميدان وبيان الكفاءة المنهجية والتطبيقية لكل أداة من هذه الأدوات والشروط التي يمتين توافرها لاستخدام كل أداة منها . أما الفصل الحادى عشر فانه يناقش قضايا التحليل والتفسير فى علم الاجتماع والصعوبات التي انطوى عليها التفسيرات العلمية فى ميدان العلوم الاجتماعية ، باعتبار أن التفسير وبناء النظريات هي الغاية التي ينشأها العلم .

هذا ولقد زودت الكتاب بالعديد من الأمثلة التطبيقية لكي تكون عوناً للدارس والباحث حين يشرع في اجراء بحوث اجتماعية . وانا نأمل أن يسهم هذا الكتاب في تنمية حركة البحث العلمى الاجتماعى التى نرجوا أن تزدهر في مجتمعنا باعتبار أن البحث العلمى هو الطريق الصحيح للنهوض بالمجتمع وتطويره .

واقفه الموفق ،،،

دكتور / محمد على محمد

الاسكندرية في ١٩٧٩/٩/٤ م .

الباب الأول

فلسفة البحث العلمى الاجتماعى

- الفصل الأول : تاريخ البحث العلمى الاجتماعى . . .
- الفصل الثانى : المفاهيم الرئيسية للبحث العلمى الاجتماعى .
- الفصل الثالث : العناصر الرئيسية للمنهج العلمى .
- الفصل الرابع : المداخل المنهجية للدراسة المجتمع .

تاريخ البحث العلمى الاجتماعى

- ١ تمهيد .
- ٢ تطور علم الاجتماع كنظام علمى .
- ٣ تطور حركة البحث العلمى الاجتماعى
- ٤ التجارب الاجتماعية .
- ٥ المسوح الاجتماعية .
- ٦ الملاحظة وتاريخ الحياة .
- ٧ المنهج المقارن .
- ٨ القياس والتحليل .
- ٩ تعريف بأهم مصادر علم الاجتماع الامبيرى المعاصر .
- ١٠ خاتمة .

الفصل الأول

تاريخ البحث العلمى الاجتماعى

١ -- تمهيد

ليس هذا فصلا في تاريخ البحث الاجتماعى بالمعنى المألوف من لفظ « تاريخ » ، ذلك أننى لن أهتم بتتبع التطور الزمنى لمشروعات البحوث الاجتماعية ومن ثم أحلول عرضها بطريقة تاريخية ، فذلك عمل يحتاج الى دراسة مستقلة مطولة ، كما أن هناك دراسات مخصصة لاداء هذه المهمة ، ويمكن أن نلكر عمل سبيل المثال الدراسة القيمة أعدها دنكان ميتشل D. Mitchell بعنوان : **مائة عام من عصر علم الاجتماع (١٩٦٨)** . كما أننا أيضا لن نحمل محور اهتمامنا منصبا على الصلات التى نشأت بين النظرية ومنهج البحث الاجتماعى — مثلما فعل جون مادج J. Madge فى دراسته بعنوان : **أصول علم الاجتماع العلمى ١٩٦٣** — وإنما سنحاول فى هذا الفصل أن نركز على أهم المناهج أو الطرق البحثية التى شهدتها ميدان علم الاجتماع لكى نرى فى الفصول المقبلة كيف تطورت هذه الطرق الى استراتيجيات محددة للبحث العلمى . وهكذا ، سوف نتناول بعض مناهج البحث الاجتماعى وطرائقه كما ظهرت فى عدد من البحوث والدراسات التى استهدفت جمع معلومات وبيانات عن مختلف جوانب الواقع الاجتماعى وسنجد أن تطور هذه المناهج قد ارتبط ارتباطا وثيقا بنمو علم الاجتماع خلال القرن الحالى نتيجة لتزايد معدلات التغير الاجتماعى وما صاحبها من مشكلات اجتماعية عديدة .

ولقد استطاع علم الاجتماع المعاصر أن يطور عددا من التصورات . والمفاهيم التى يمكن من خلالها فهم كل هذه المظاهر الجديدة للواقع الاجتماعى وتفسيرها ، واخضاعها لقوانين ومبادئ محددة ، وتعتبر مفاهيم علم الاجتماع هى الأدوات التصورية التى سنحقق من خلالها هذا الغرض .

وهناك العديد من المفاهيم الاجتماعية ، بعض هذه المفاهيم مثل : المجتمع المثل ، والجماعة ، والسلطة ، والطبقة ، والمقدس ، والعقالاتية ، والاعتزاب ، والانومى ، تعد مفاهيم ذات أساس فلسفى محافظ ، لأنها تسعى الى تحقيق نوع من « النظام والانتظام »

في التغيرات التي يشهدها الواقع الاجتماعي ، « النظام » مفهوم يحافظ في مضمونه . والبحث عن « النظام » في علم الاجتماع- مرتبط بفكرة ضرورة قيام علم اجتماع على Scientific Sociology أى دراسة سوسولوجية تتحقق لها صفات وخصائص العلوم الطبيعية ، ذلك أن العلم يسعى الى اكتشاف الأنماط المتكررة الوقوع ، والأنظمة التي تتحقق للظواهر حتى يتمكن من التنبؤ بالأحداث ، من خلال ما يكتشفه بالتجربة من قوانين ومبادئ تحكمها⁽¹⁾ ومع ذلك فمع اننا نلاحظ أن علماء الاجتماع الأوائل الذين أسهموا في صياغة هذه المفاهيم كانوا مهتمين بفكرة النظام الا أن المفاهيم ذاتها كانت ذات محتوى فنى أو تنزع الى التصور الفنى والأدبي والأخلاق ، أكثر مما تقوم على التجربة المبسطة . اذ لم تكن ثمة مشكلات دقيقة يدرسها علماء الاجتماع الأوائل بالمنهج التجريبي .

هنا ، وسوف تكشف لنا المعالجات التي يقدمها هذا الصل كيف أن نمو علم الاجتماع وتطور حركة البحث فيه هما نتاج لمحاولة فهم الواقع الاجتماعى واختصاصه للنظام والضييق باستخدام المنهج العلمى . والواقع أن تتبع حركة البحث الاجتماعى يكشف عن حقيقة هامة الا وهى أنه خلال كل مرحلة من مراحل هذا التطور كان علماء الاجتماع يقومون بعملية إعادة تقويم أساسية للمحركات التي يستند اليها اختيارهم لمناهج البحث التي يستخدمونها ، ونحن بوصفنا باحثين اجتماعيين لا نحتاج فحسب الى تقويم هذه المناهج في ضوء مدى « علميتها » وإنما ينبغي تقويمها أيضا على أساس ما تنطوى عليه من افتراضات أخلاقية . ونحن حينما نفعل ذلك سوف نحكم - على سبيل المثال - على كل من المنهج المقارن والملاحظة المشاركة حكما قاسيا من حيث أنهما لا يخضعان للمعايير العلمية الموضوعية الدقيقة ، ولكننا في الوقت ذاته سوف نلاحظ أنهما من حيث ملائمتها للواقع الاجتماعى ولطبيعة الكائنات البشرية أكثر فائدة ونفعا من طرائق أخرى كالسج الاجتماعى والبحث التجريبي المستند الى قياس مضبوط . ان علم الاجتماع بنزعته المحافظة والراديكالية يستهدف فهم الواقع الاجتماعى من أجل تنبيهه في الاتجاه الذى ينعق هذا الفهم الدقيق ، ولا تلك المحاولة من أجل التغير الا باستخدام طرائق للبحث العلمى الاجتماعى بأساليب الدراسة والتحليل تكون نابعة وصادقة وملائمة لطبيعة الظواهر والأحداث التى يدرسها هذا العلم .

(1) Nelsa, R. The Sociological Tradition, Basic Books, 1966

حينما كتب ابن خلدون عن ضرورة قيام علم العمران البشري والاجتماع الانساني اختار لهذا العلم منهجا متميزا يختلف عن المناهج التقليدية القياسية التي كان يتبعها جمهور الفلاسفة والمؤرخين ، فهو يشكك في امكان الوصول الى الحقيقة العمرانية التقنية عن طريق هذه المناهج ، ولذلك نجده يقول « يحتاج صاحبها — أي شؤون العمران — الى مراعاة ما في الخارج ، وما يلحقها من الأحوال ويتبعها فانها خفية ، ولعل أن يكون فيها ما يمنع من أن الحاقها يشبه المثال ونال الكمال الذي يحاول تطبيقه عليها ، ولا يقاس شيء من أحوال العمران على الآخر ، اذ كما اشتبهنا في أمر واحد فلعلهما اختلفا في أمور فتكون العلماء (ويقصد علماء الأحكام الشرعية المقيدين بالقواعد الكلية) لاجل ما تصوده من تصميم الأحكام ومقاس الأمور بعضها على بعض ، اذا نظروا في السياسة الرغبا ذلك في قالب انظارهم ولوع استدلالهم فيقومون في الغلط كثيرا — ومن هنا يتبين أن صناعة المنطق غير مأمونة للغلط لكونها ما فيها من الاتباع وبعدها عن المحسوسات — ولعل المراد فيها ما يمنع تلك الأحكام ونفاها عند مراعاة التطبيق اليقيني ^(١) . ومن الواضح أن هذه الأقوال تنطوي على فكرة النسبية الاجتماعية ، فضلا عن تنبيهها بانخطاء التصميم التجريدي الاستدلالي دون الاستناد الى تحقيق واقعي استقرائي ، كما أنه يقول أيضا في أصول النسيج ، ان صاحب هذا الفن يحتاج الى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات ، واختلاف الأمم والبقاع والأمصار في السير والانحلال والموائد والملل والملاهب وسائر الأحوال والأحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب ، والقائم على أصول الدول والملل والمبادئ التي تحكم ظهورها وأسباب حلولها ، وأحوال القائمين بها حتى يكون مستوعبا كل حادث .

كذلك يذكر ابن خلدون نصا هاما يؤكد فيه ضرورة الدراسة الدنيائية للظواهر اذ يقول : ذلك لأن أحوال الأمم وعوائدهم وحلهم لا تنبع على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال الى حال . فكان البحث في ظواهر العمران البشري والاجتماع الانساني من وجهة نظر ابن خلدون يتعين أن ينهض على أساس استقراء المحسوس من الوقائع ، بدلا من الاستدلال بنوع مستند من الملاحظة والمشافهة . وإذا

(١) المعروف على اسمه ابن خلدون في مجال علم الاجتماع مؤلفا ما وسماه انظر ، الدكتور علي عبد الواحد والي ، مقدمة ابن خلدون . أربعة أجزاء ، مع تمهيد . وكفاية وتفسير وشرح وطيف . الطبعة الثانية . لجنة البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ . وانظر دواء ، محمده مسيح في — — — — — العلم الاجتماعي الخلدوني . في احوال النسيج ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .

نظرتنا الى هذه الدعوة الى ضرورة تبني منهج يعوم على فحص الواقع بظوه العلم ، حديد
لاستطاعتنا الزعم بأن اللبنة الأولى لبناء علم الاجتماع التى وضعتها فيلسوف التاريخ العربى
أدركت أن هذا العلم يتسم أساسا بأنه واقعى ولايقص الا على المنهج الاستقرائى .

والمتتبع لحركة بناء علم الاجتماع الحديث بعد ذلك على أيدي الفيلسوف الفرنسى
أوجيست كونت ومدرسته ، ثم من خلال أعمال المدارس الاجتماعية الفكهية البيطانية ،
والألمانية والأمهكية سيلحظ على الفور استمرار دعوى ابن خلدون^(١) فمن خلال الفلسفة
الوضعية التى صاغها أوجيست كونت وضع الاسس المنهجية للعلم الجديد . والأطوار
المنهجى لعلم الاجتماع يستند أساسا الى الفكرة التى مؤداها ، أن المفاهيم تابعة أو مشتقة
من الواقع ، وأن الظواهر الاجتماعية خاضعة لقوانين عامة . والمعرفة الوضعية تستمد عن
طريق عدد من المصادر أو الاجراءات هى : الملاحظة ، والتجربة ، والمقارنة ، والمنهج
التاريخى ، ولقد وجد كونت فى المناهج الوضعية سبيلا لتحقيق تقدم فى علم الاجتماع
بماثل ذلك التقدم الذى حققته العلوم الطبيعية باستخام هذه المناهج^(٢) ومن جهة
أخرى وصف كارل ماركس تحليله الاشتراكى للقرن التاسع عشر بأنه تحليل « علمى »
يختلف فى أهدافه وطرائقه عن النظريات الاشتراكية الأخرى ، التى وصفها بأنها
« يوتوبية » . وعندما حاول دور كايم أن يؤسس منهج علم الاجتماع ، انتقد كونت
وسبسر ووصف أعمالهما بأنها لم تكن علمية بدرجة كافية ومن ثم طالب بضرورة دراسة
الظواهر الاجتماعية كما لو كانت أشياء ، وأكد بالهتو ضرورة تطبيق المنهج المنطقى التجريبي فى
علم الاجتماع ، لكنى يصبح علميا بهذا عن استخدام التصورات المجردة التى لا سند لها من
الواقع^(٣) . ومع أن فيبر طالب بضرورة الاهتمام بالفهم التعاطفى للظواهر الانسانية ، إلا أنه
أكد أهمية ربط الاسباب بالمعاني ، فالفهم يجب أن يكون ملاكما على مستوى الاسباب ،
ومناسبا أيضا على مستوى المعاني .

ولقد استمر هذا التقليد الذى يدعو الى ضرورة تبني الاسلوب العلمى فى معالجة
القضايا الاجتماعية ملازما لعلم الاجتماع المعاصر ، وإن اتخذ ذلك صورا مختلفة ، تمكس

(١) راجع فى حله النظريات لنيلا نيتشير ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور صمد عودة ورسالة ، دار العلوم ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(٢) انظر ، جود ركنس ، مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية ، ترجمة وتقدم د . محمد المحمدي ورسالة ، مشقة المطبع
السكندرية ، ١٩٧٣ .

(٣) انظر ، دكتور محمد عاصم لبت ، الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر ، دار الفكر - القاهرة ، السكندرية ، ١٩٧٢ .

اهتمامات النظريات والمدارس الاجتماعية المتباينة (١) ، والحقيقة أن فكرة ضرورة وجود « علم
للمجتمع A Science of Society قد برزت بوضوح في القرن التاسع عشر ، وذلك

نتيجة لظهور قضيتين رئيسيتين الأولى للفلسفة أو لفكرة هي قضية العقلانية Rationality
أى الدراسة الدقيقة للعلاقة بين الغايات والوسائل والتعامل بأسبب الأساليب والتكليف
رشدا لتحقيق هذه الغايات ، أما الفكرة الثانية فتمحور فكرة التطور الاجتماعى ، ومن ثم
كيف يمكن أن تطبق العقلانية في مجال التغيرات الاجتماعية . وكانت الفكرة التى يلزم عليها
علم المجتمع تتضمن ثلاث مسائل هي :

(أ) ان هناك كيانا كليا يمكن أن نطلق عليه مصطلح المجتمع ، وأن هذا الكيان الكلى
ليس ببساطة هو مجموع عدد الأفراد .

(ب) ان العمليات التى تظهر في المجتمع غير معزولة .

(ج) ان المجتمع يمكن فهمه بواسطة مناهج العلم .

وإذا تساءلنا عن تفسير هذه المسائل الثلاث (٢) ، سنجد أن يورل فكرة المجتمع
ككيان متمايز عن مجموع الأفراد ، مرتبطة بنتائج الثورات الصناعية والسياسية التى شهدتها
ذلك العصر ، والتي كان من أهمها تحرير الفرد عن روابطة التقليدية ، وما كان لها من دور في
ظهور ما يعرف الآن بمجتمع الجماهير Mass Society . فالثورة الصناعية عملت على
حشد جماهير كبيرة من العمال داخل المصانع ، كما فصلت العمال عن الطبقات الأخرى
على نحو يختلف تماما عن ذلك الفصل الذى كان قائما بين الطبقات في الريف . كذلك
نلاحظ أن الثورة الفرنسية نظرت الى الناس على أنهم مواطنين كمواطنين أمام القانون بدلا
من التفرقة بين الناس على أساس أصولهم أو أديانهم . وبالمثل نعتقد أننا لا نعرف طبيعة
العمليات التى تحدث في المجتمع ، نظرا للتغيرات الهائلة التى تحدثت في العالم الاجتماعى
والسرعة الفائقة التى تتميز بها هذه التغيرات ، وكذلك الأمر بالنسبة للواقع السياسى الذى
تغير أيضا تغيرا أساسيا ، وقد دعت هذه التغيرات الى التأمل والنظر في كيفية السيطرة

Hasthope, G. History of Social Research, Longman. London, 1974 (١)
PP. 4-10 .

(٢) : طر .

Glaser, N. "The Rise of Social Research in Europe " in (emerted) The
Human Meaning of the Sciences . N. Y. Meridian, 1959 .

عليها ، وهنا يجب البدء أولاً بفهم العالم ، ومن ثم علينا أن نشجع إلى العلم ، لأن العلاقات القائمة بين الظواهر لا تأتي منها التقاليد وإنما هي علاقات يجب أن تفهم على أساس علمي . أما عن أسباب الاهتمام بمنهج العلم كطريقة التعرف على الواقع الاجتماعي ، فإن ذلك راجع ببساطة إلى أن انشجع هذا المنهج في مجال فهم الظواهر الطبيعية والتنشؤ بها .

وإذا تعمقنا دراسة الأصول الفكرية لهذه المسائل الثلاث ، سنجد أن الفكرة القائلة بوجود كيان كلي متميز عن الأفراد نطلق عليه مصطلح « المجتمع » يمكن تتبعها بالرجوع إلى ذلك التمييز الذي أقامه الفكر الفلسفي الألماني بين « الدولة » و « المجتمع » . فالدولة من وجهة نظر الفلسفة الألمانية هي مصدر السلطة والملك هو الشخص الذي تتجسد فيه هذه السلطة ، أما مفهوم المجتمع فقد ظهر أصلاً كمد طلع فني يفسر حركة الطبقة الوسطى ويبررها في محاولتها لتأكيد مصالحها في مواجهة الملك ومن خلال فلسفات العقيد الاجتماعي التي صاغها هوبز وأوك أمكن للتصور الذي يدعو إلى فصل « الاجتماعي » عن « السياسي » أن يدخل ضمن الإطار الفكري الذي ساد في أوروبا خلال هذه العرو ، ذلك أن هؤلاء الفلاسفة كانوا قد انشغلوا بالجدل حول حقوق الإنسان وموقفه من طاعة الحكومات ، هل يتعين عليه أن يطيع الحكومة طاعة مطلقة ؟ أم أن من حقه أن يعطي عصيانه حينما يرى ضرورة عدم الالتزام ؟ لقد نظر هوبز إلى المجتمع السياسي على أنه اتحاد من الأفراد ، لا على أنه أي شكل خاص من أشكال الحكومات ، وذهب لوك إلى أن الأفراد قد يثورون ضد الحكومة لكي يتمكنوا من المحافظة على استمرار المجتمع وبقيته . هكذا ، وضع هؤلاء الفلاسفة البذرة الأولى للفصل بين الحياة الاجتماعية والحياة السياسية ، ولقد صادفت هذه الفكرة وراجا عند الفرنسيين بالذات ، إذ بدأ المفكرون هناك يركزون على الجانب الاجتماعي ، فوجد أوجيست كونت ومدرسته الوضعية يدعون صراحة إلى ضرورة قيام علم متخصص لدراسة الظواهر الاجتماعية يستهدف أساساً التوصل إلى القوانين التي تفسر هذه الظواهر^(١) .

على أن التمييز بين « العالم السياسي » و « العالم الاجتماعي » ربما يفسر لنا ذلك التأكيد الواضح على المجتمع والاهتمام بدراسته نظراً لأنه يتغير بمعدلات أقل من تغير الواقع السياسي ، إلا أنه لا يكفي لتفسير القضية التي مؤداها ، أننا يجب أن ننظر إلى المجتمع في

Mitchell, G. D. A Hundred Years of Sociology, Duckworth, 1968 .

ضوء فكرة « الجماعة » ، أكثر من النظر اليه من خلال الافراد ، أى أنه لايد من تبنى وجهة النظر السوسيولوجية في معالجة القضايا التي تتصل بالواقع الاجتماعى . هنا يحتاج الامر منا الى فحص النتائج التي برزت على التصنيع ، ولعل أهم هذه النتائج العلاقة بين التصنيع والحضر ونمو المدن ، فالمدن التي أقيمت كنتيجة لتزايد معدلات الصناعة ، تختلف عن المدن القديمة وعن القرى ، وذلك من حيث أنها أصبحت تمثل تجمعا هائلا لاعداد غفيرة من الناس تجمدت أوضاعهم الطبقية بالنظر الى موقعهم من عملية الانتاج . وعلى هذا النحو ، وجد الناس أنفسهم وقد نما لديهم التصور الجسمى لأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، ويؤدى ذلك الى الاحساس بالمجتمع في ضوء الجماعة أكثر من الفرد . ولا يعنى ذلك أنه لا مكان للتفسيرات والتحليلات السيكولوجية للمجتمع ، وإنما غاية ما قصدنا الى توضيحه هو أن هناك ظروفًا رئيسية قد توافرت للمجتمع في فترة زمنية معينة أدت الى دعم التصور الجمعى للحياة الاجتماعية ، وقد وجدت هذه الظروف اهتماما واضحا في الفكر الماركسى حينما اهمم ماركس بالتحليل التاريخى للواقع الاجتماعى الاقتصادى .

ومن أهم نتائج هذا الاهتمام بالواقع الاجتماعى ، الاحساس المتزايد الذى بدى عند المفكرين الاجتماعيين بضرورة دراسة هذا الواقع ، وضرورة استمرار هذه الدراسات لكى تلاحق المعدلات التي يتغير بها من جهة ، ونظرا للنقص الشديد في المعرفة المنظمة بمجانب هذا الواقع الشديد التعقيد والتداخل من جهة أخرى . وتعد قضية التغير الاجتماعى احدى القضايا الكبرى التي يجب الاهتمام بدراستها ، ذلك أن موجبات السلوك الاجتماعى التي كانت كافية لقرون عديدة ، والنظم والقواعد التي تنظم هذا السلوك التي كانت فعالة منذ عهود ماضية ، لم تعد صالحة ألى حد كبير للتعامل على أساسها في المجتمع الجديد الذى انتجته الثورات الصناعية والسياسية^(١) ان الواقع الاجتماعى أصبح منطقة مجهولة ، تحتاج الى كاد . الرسائل لاستكشافها ، وذا . بعد أن فشلت الافكار القديمة في تناول هذا الواقع . ونستطيع أن نذكر مبلغ ذلك : «لأى شهاد الواقع الاجتماعى حينما نذكر أن ثورتين اقتصاديتين عظيمتين قد حدثتا هما : الثورة الزراعية التي عملت على تحويل البشرية من أسلوب للحياة كان قائما على الصيد والرعى والانتقاط الى مجتمعات زراعية مستقرة ، والثورة الصناعية التي كان من نتائجها تحول نمط الحياة من أسلوب يعتمد على الزراعة الى

(١) سطر ، دراسة الحقبة الحالية على ماركس . من سطر . الاهتمام بـ دراسة الوضع الاساسى

Mitchell, G. D. " Sociology - an Historical Phenomenon " in Holmes, P. (ed). The Sociology of Sociology, Sociological Review, Monograph 16, 1970 .

اقامة حضرية واسلوب للحياة يتأثر على الصناعة . خفيفة أو المراكز الحضرية قد نشأت قبل الثورة الصناعية ، ولكن كانت مراكز قليلة وصغيرة أما المدن الصناعية الجديدة ، فانها تتميز بحجمها ، واتساع نطاق العمران فيها ، وتمتدها ، وتباين الوظائف والخدمات . ولقد استتبع هذه التغيرات ، ظهور انماط جديدة للعلاقات الاجتماعية ، وتكوينات طبقية جديدة ، ومنظمات تؤدي أهداف متباينة . ولقد أصبحت — على سبيل المثال — الطبقة العاملة فئة اجتماعية لها وزنها في هذا النظام الاقتصادي — الاجتماعي الجديد . وكان طبيعيا ان يبحث الاجتماعيون عن معنى لإدراك تحليل واسع للظواهر المحيطة بهم ، تماما كما يفعل الفنان حين يترجم عن حالات عقلية وشعورية في أعمال فنية كبرى .

وإذا فكرت وجود علم الاجتماع كعلم للدراسة الملمع لم تكن متضمنة في مفاهيم هذا العلم ، أي أن هذه الفكرة لم تكن مشتقة من المفاهيم ذاتها . اننا نستطيع الزعم بأن هذه الفكرة قد نبعت عن التصورات التي انتشرت في أعقاب فلسفات العقد الاجتماعي التي رجحت للقضية التي مؤداها ان الانسان كالن عقل يتصرف ويسلك على أساس رشيد Rational Man فالمقارنة هي شقيقة العلم ، لها من جهة . كذلك كان التقدم والتجاذب الذي حققته العلوم الطبيعية من العوامل الهامة التي ساعدت على نشر وترويج فكرة « العلم » في الدراسات الاجتماعية ، وظهرت المدارس الفكرية التي دعت الى ضرورة تبني نمط العلوم الطبيعية ، واعتبار بحوثها ومناهجها وقوانينها نماذج يحتذى من جهة أخرى .

وثمة عامل آخر كان له أثر في تبني فكرة العلم في ميدان الدراسات الاجتماعية ألا وهو تدهور القيم والتصورات القديمة ، فاللاهوت بعد عصر الإصلاح لم يعد يلزم الناس بقواعده ، والنزعة الانسانية ، أي المنهج الذي يقوم على استخلاص قواعد ومبادئ للمجتمع من كتابات القدماء ، لم تمتد لتظهر أي درجة من القابلية للتطبيق على مجرى مع شهد تغيرات حاسمة سياسيا واجتماعيا . وإذا ، فالبدل الوحيد الذي بات يمكن الاعتماد عليه هو التفكير العلمي . لكن المشكلة التي يثيرها هذا اللون من التفكير في المجال الانساني هي أن استخدام القواعد العلمية الدقيقة إنما يعنى معاملة البشر بوصفهم « أشياء » أو « متغيرات » وستجلب هذه المعاملة واضحة تماما حينما نشرع في احراء تجارب في الميدان الاجتماعي مماثلة للتجارب التي يجريها العلماء الطبيعيين . هناك وجهات نظر عديدة في هذا الصدد ، بعضها ينزع نحو التطرف ، وبعضها الآخر يتجه الى الاعتدال ، وسوف نناقشها بالتفصيل في فصل لاحق ، غير أن الشيء الذي نود ابرازه في هذا الصدد هو أن الحضارة الصناعية الحديثة ، قد أسهمت في معاملة البشر كأشياء ، اد

كثيرا ما سمع رجال الصناعة ، يرددون العبارة القائلة « بأن البشر هم سواعد المصانع » ، وهذا القول يعنى فى حقيقتها أن السواعد البشرية هى أهم شيء تفكر فيه فى الحياة الصناعية الحديثة ، أضف الى ذلك أن النظريات التى كانت تدعو الى تقنين العمل الانسانى فى الصناعة راعية أن ذلك يحقق الكفاية الانتاجية طالما أن العامل لا يتحرك سوى الدوافع المادية ، كما أن من بين الاتجاهات التى روجت لفكرة معاملة البشر بوصفهم أشياء . والحيلة فى المدينة الحديثة أيضا إنما أصبحت تنصف بقدر كبير من التخل عن القيم الانسانية الاسيلة ، ولعل أهمها فى هذا الصدد قيم التكافل الاجتماعى والملاحة الاجتماعية المحمية ، لقد احتفت العلاقات الشخصية من المدنية الحديثة . ان كل هذه العوامل كلها واضحة تماما أمام فاسوف الوجودية اوجيست كورت حين ذهب الى أن المنتج الوضعى الذى اذهر فى الرياضيات ، والفلك والفيزياء ، والكيمياء ، وعلم الحياة يجب أن يستخام فى الديانة وأن يكون هو الأساس الذى يبنى عليه علم وضعى للمجتمع يسمى باسم علم الاجتماع^(١) .

وهكذا ، يمكن القول بأنماز أن فكرة قيام علم للمجتمع قد انبثقت حينما بدأ الناس يدرسون وجود « كيان مستقل » عن الدولة اطلقوا عليه مصطلح « المجتمع » ، وحينما لاحظوا أن الميراث الاجتماعية والسياسية قد جعلتهم عاجزين عن فهم طريقة عمل أنظمة المجتمع وظواهره ، ومن ثم لم يكن أمامهم من سبل لتحقيق هذا الفهم سوى بالاعتداع على المذهب المادى . ان مثل هذه العوامل لا تنصل فحسب بنشأة علم المجتمع ، ولكنها تفسر أيضا نشأة المادى الذى يستخدمها هذا العلم^(٢)

(١) ص ١٠٠

Aron, R. Main Current in Sociological Thought, Vol. I, Penguin Books, 1968.

والى هذا الحد ، لم يتطرق الى دراسة علم الاجتماع كعلم اجتماعى مستقل ، بل كعلم اجتماعى تابع للعلوم الطبيعية .

٣ - تطور حركة البحث العلمى الاجتماعى :

أوضحنا فى الفقرة السابقة أن المناهج والاصول التى نمت عنها فكرة « علم المجتمع » هى ذاتها نفس المناهج التى نبتت عنها مناهج هذا العلم وطرائق بحثه . ويمكن القول بصفة عامة أن تنوع المناهج فى علم الاجتماع ، وانتمائها نحو الدقة والتحديد قد صاحب الاسهام الرأى . والذى قام به فرنسيس بيكون Bacon حين صاغ المناهج الفكرى الملائم لتطبيق المنهج الاستقرائى تطبيقا دقيقا . هذا فضلا عن عدد آخر من المؤثرات الاجتماعية ، وخاصة العوامل السياسية ، التى يدور معظمها حول القضية القائلة بأن فعالية الحكم ينبغى أن تنهض على توافر المعلومات الدقيقة عن الشعب الذى يعد مصدر القوة والثروة القومية ، يضاف الى ذلك أن تطور التجارة وتمعد أنظمتها قد عمل على دفع عجلة تقدم البحث الاحصائى ، ويرتبط ذلك بالطبع بما حققته دراسات السكان من تقدم بالاعتماد على البحث الاحصائى أيضا . وقد شهدت بريطانيا هذه التطورات التى تمثلت أساسا فى نمو حركة المسح الاجتماعى ذات الأهداف الاصلاحية وتطور الدراسات الديموجرافية خاصة بعد ظهور نظرية مالتوس فى السكان ، وسنحاول فيما يلى أن نلقى الضوء على تطور حركة البحث فى عداد من الاقطار^(١)

فى مطلع القرن التاسع عشر بدأت حركة البحث الاحصائى فى بريطانيا ، وخاصة فى عام ١٨٠١ تحت اشراف جون ريكمان Rickman ، حيث تركزت هذه الدراسات حول تعداد السكان والاسر فى عدد من المدن والمناطق . وكان تعداد عام ١٨٣١ هو أول تعداد منظم يضم عددا من البيانات الديموجرافية التى كان البرلمان البريطانى بحاجة اليها للقيام ببعض الاصلاحات . ثم اتجه البحث بعد ذلك الى دراسة المناطق الريفية للتعرف على المشكلات التى تواجه الريف الانجليزى فى اعقاب الثورة الزراعية وكان آرثر بوننج A. Young الذى عاش حتى عام ١٨٢٠ قد قلم بعدد من البحوث الاجتماعية للناطق الريفية . وعلى عكس التراث الذى تجمع نتيجة للرحلات التى كانت تهدف الى معرفة العادات والتقاليد والفلكلور السائد فى المناطق التقليدية ، حاول بوننج أن يصف فى دراساته أسلوب الحياة الواقعى السائد فى المناطق الريفية ، وتقويم الموارد الزراعية بهدف تطوير

(١) ص ٢٤

Jeanyer , B & Anthony R. Oberschall, Early History of Social Research, in International Encyclopedia of the Social Sciences.

الانشطة الاقتصادية في هذه المناطق . ولم تقتصر دراسات يوج على الريف الانجليزي فحسب ، بل أخذ يقوم برحلات يتبع فيها نفس المنهج في أقطار أخرى وبخاصة فرنسا وأيرلندا .

ويرجع الفضل الى جون سينكلار J. Sinclair في ادخال الاساليب الكمية في المسوح التي تناولت دراسة المناطق الريفية . ولقد كان سينكلار شخصية عامة متعددة الاهتمامات ، فهو ثري مزارع ورحالة وعضو في البرلمان وكتب له إسهامات في مسائل شتى . فاصيب سينكلار بالتقليد الكلاسيكي للدراسة الاحصائية ، خلال عام ١٧٥٥ حينما أجرى ١٠٠٠٠ لسان اسكتلندا ، كان سينكلار قد شرع في اجراء دراسة مماثلة ، وان كانت اظهر طموحا من تعداد سكان اسكتلندا ، وأصبح هذا العمل يمثل دراسة هامة في الاحصاء الاجتماعي استغرق اجرائها سبع أعوام كاملة ، ونشرت في ٢١ مجلدا فيما بين عامي ١٧٩١ و ١٧٩٩ تحت عنوان : دراسة احصائية لاسكتلندا . وقد عرف سينكلار الاحصاء بأنه « هو بحث لحالة منطقة معينة بهدف تقدير مبلغ السعادة التي يتمتع بها سكان هذه المنطقة وأساليب الإصلاح للمستقبل » . وفي ملاحق المجلد الأخير من دراساته قدم معالجة واضحة للمناهج والاساليب التي استعمل بها في المجاز هذا لعمل الضخم . وتضمنت الملاحق أيضا نماذج لاستمارات البحث والتي استعمل بها في جمع المعلومات وقد اعتمد اساسا على الاستبيان المهيدي في الحصول على المادة العلمية لدراسته . وينقسم الاستبيان الى عدة اجزاء ، أما الزمبون سؤالا الأول فانها تتضمن معلومات سكانية مثل العمر ، والنوع والمهنة ، والدين ، والمواليد والوفيات ، وحالات الانتحار والقتل ، والعمالة والبطالة ، والأسئلة من ١٠١ إلى ١٧٦ تتناول الانتاج الزراعي ، هذا فضلا عن أسئلة أخرى تبحث الملكية والدخول والاجور وطبائع السكان ومقارنات بين الأوضاع الحالية والسابقة . ولقد تبني سينكلار — حقيقة — انماها حلينا في التحليل الكمي ، يبدو ذلك واضحا من الاسئلة والمجداول التي تضمنتها دراساته ، وطريقة معالجته للبيانات ، وقد ترجمت أجزاء مختصرة من أعماله هذه الى اللغة الفرنسية .

والواقع أنه ينبغي لكي نفهم مغزى حركة البحث الاجتماعي في انجلترا خلال الفترة من ١٨٩٠ حتى ١٩٤٠ أن نأخذ في الاعتبار تلك الحقيقة التي مؤداها انه كانت تبلل خلال هذا الوقت جهود جبارة تستهدف اصلاح النظم الاجتماعية التقليدية ، ويشمل ذلك قوانين الفقر ، والنظام السليبي ، والحكم المحلي ، ونظم الصحة العامة ، بل والبرلمان ذاته . ومن ثم كانت السياسة الاجتماعية ، والبحث الاجتماعي والنشر مع تشكل جميعا نسقا

متكاملا وجهنا مشتركا يهدف الى "الصلاح الاجتماعي" . وكانت حركة البحث تم عبر خطوات مرحلية على النحو التالي

(أ) احساس فردى أو - أى بمشكلة اجتماعية أو ببعض الشرور الاجتماعية السائدة في جماعة أو مجتمع أو تنظيم ، وغالبا ما كان هذه الاساس يدفع هذا الفرد أو تلك الجماعة الى دراسة هذه المشكلة .

(ب) كتفجئة لهذه المبادرة الفردية بتزايد الاهتمام بتلك المشكلة مما يحفز بعض المهتمات المنظمة الى دراستها بشكل أكثر توسعا وعمقا .

(ج) تعمل هذه الجهود على استشارة الرأى العام واهتمام الحكومة بحيث تتألف لجان رسمية ، والعمل على اصدار التشريعات التى من شأنها أن تعالج هذه المشكلات .

(د) تضع التشريعات الاسس التى تقوم عليها سياسات معالجة هذه المشكلات . وتوجيه مسارات التغير الاجتماعى .

ولعله من الضرورى في هذا الصدد أن نشير الى أعمال أهم من أسهموا في نمو الإصلاح الاجتماعى بالمجمل ، ونذكر منهم هوراد J.Howard ، وايدن F.M.Eden ، وشادوك E.Chadwick وكاى شاتل ورت Kay-Shuttleworth . اما جون هوراد فقد اهتم اهتماما خاصا بدراسة اوضاع السجون وذلك حتى يتمكن من التوصل الى نتائج تسهم في اصلاحها . وقد نجح في سبيل ذلك مشقة كبيرة ، اذ قام برحلات طواف خلالها يزورها المعظمى واروبا على نفقته الخاصة . ولقد وصف في دراساته الأوضاع المختلفة داخل السجون وطبيعة الحياة التى يعيشها نزلاء هذه السجون ، والطعام الذى يتناولونه ، والأمراض التى يعانون منها وطريقة ادارة السجون ، وعدد النزلاء ، وتوزيعهم حسب الجنس ، والجملة . وتتضمن دراساته مقارنات لطريقة معاملة المذنبين في أقطار مختلفة ، فضلا عن مقترحاته لتحسين وتطوير أساليب معاملة المذنبين .

أما سير فريدريك مورتون ايدن فقد كان من رجال الأعمال وقد أدى العمل له ، سنة خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٧٩٥ الى اهتمامه بالبحث اجتماعية عن "إعداد الفدباء واحوالهم" . ونشر أعماله في دراسة من ثلاثة أجزاء . بعنوان "أوضاع الفقراء" (١٩٩٧) . وقد نصبت الدراسة قسمين احدهما يهتم من خلال احدى الأقسام . احصائية عن حياة المذنبين ، وعمرهم والإيرادات التى دفعها المدينون ، والا .

وقوائم الأجور وأسعار السلع الغذائية وجميعات الصدقات والمضوية فيها ، وعدد الفقراء .
وأوضاعهم . أما القسم الآخر فقد تضمن ٤٣ دراسة حالة مفصلة ليزانة أسر العمال .
ثم قدم في نهاية البحث عدداً من التوصيات التي ارتكزت أساساً على نتائج هذه
الدراسات . وتعتبر هذه الدراسات وإجراءاتها المنهجية واهتمامها بالجمع بين البحث
الإحصائي ودراسة الحالة من الأسس التي ارتكزت عليها التطورات اللاحقة في منهج
البحث الاجتماعي وبخاصة دراسات فريدريك لوبلاي ومدرسته في فرنسا .

ولا تختلف إسهامات كل من ادوين شادفيك وجيمس كاي شاتل ورث كثيراً عن
الإنجازات السابقة ، وإن كان شادفيك قد ساعد على دفع حركة البحث في مجال الصحة
العامة ، بينما إسهام كاي شاتل ورث في تأسيس جمعية مانشر الإحصائية ، ودرس على
وجه الخصوص الأوضاع الأخلاقية والفيزيائية للطبقة العاملة في صناعة القطن بمانشتر
(١٨٣٢) .

وفي عام ١٨٣٠ تأسست عدة جمعيات إحصائية محلية بواسطة عدد من المهتمين
بالإصلاح الاجتماعي . وأقدم هذه الجمعيات وأكثرها نشاطاً جمعية مانشر ولندن
التي لا تزال قائمة حتى وقتنا الحاضر . هذا فضلاً عن قسم الإحصاء الذي تفرع
عن الجمعية البهائية لتقدم العلوم والذي تأسس عام ١٨٣٢ بتأثير كل من باهاج
Babbage ومالتوس Malthus وكوتليه Quetelet . ولقد كان الهدف من كل
هذه الجمعيات هو أحداث تطوير اجتماعي معتمد على حقائق تكشف عنها البحوث
الكمية في المشكلات الاجتماعية . هذا وقد عملت هذه الجمعيات على تشكيل لجان بحث
تدرس الصحة ، والأحوال المعيشية ، والتعليم ، والممارسات الدينية ، وظروف عمل
الطبقات الدنيا من العمال ، ونشرت هذه اللجان تقارير عن المسوح التي قامت بها
تضمنت بيانات إحصائية وجدول توضيح ' بإمر التي اهتمت بها ، وغالباً ما كانت هذه
المسوح من النوع الشامل الذي يستغرق إجراؤه بضعة شهور كما يتكلف تنفيذه نفقات
مالية كبيرة .

ولا يمكن أن يكتمل التاريخ لحركة البحث الاجتماعي في بريطانيا دون الإشارة إلى
مسوح الفقر التي أجراها تشارلز بوث C. Booth ، والتي عملت على إثارة الاهتمام ، كما
تجمعت حوله مدرسة ضمت عدداً من الإحصائيين والباحثين الاجتماعيين من أمثال
بياتيس وب B. Webb ولوتنانيا هل O. Hill وبعض المتخصصين في الاقتصاد
الاجتماعي هذا ، وكان من أهم نتائج هذه المسوح أنها حفزت إلى إجراء مسوح حضرية

قام بها باحثون آخرون حاولوا استكشاف الفص الذي تبدي في أساليب البحث والتحليل التي استعان بها بوث. ومن الجدير بالذكر هنا أن من أهم هذه المسوح دراسة راونتري Rowntree عن الفقر في حياة المدينة، ودراسات باولي A. I. Bowley وبيرت هارست A. R. Nett-Hurst عن أنماط الحياة والفقر وكذلك استخدم يودني يول U. Yule بيانات الإحجام التي نشرها بوث في تطوير أساليب متقدمة للمعالجة الإحصائية، حيث انضجع هذه البيانات لتحليلات كشفت عن الارتباطات القائمة بينها. وعموماً أسهمت كل هذه الدراسات في تطوير التحليل الكمي للظواهر والمشكلات الاجتماعية وتطوير أساليب البحث الإحصائي لهذه المشكلات.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن الاهتمامات الكمية لم تكن هي الاتجاه المنهجي الوحيد السائد في بريطانيا، فقد أخذ تقليد الأنثروبولوجيا في القبر خلال مطلع القرن التاسع عشر واعتمدت الدراسات الأنثروبولوجية على انتقالها الكيفية الشاملة التي كان يكتبها الرحالة والباحثون عن المجتمعات التقليدية والبداية في بلد من القارات. وكانت هذه التقارير تستند أساساً إلى مادة انثروغرافية يقدمها الباحث بمجموعها نفسه من خلال الإقامة مدة كافية من الوقت في هذه المجتمعات يتمكن بها من الاطاحة بكافة جوانب الحياة الاجتماعية السائدة فيها.

أما في فرنسا فقد انتعشت حركة البحث الاجتماعي خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر حيث كانت الأكاديمية الفرنسية للعلوم هي المشغولة عن تطوير البحوث الاجتماعية في ميادين على وجه الخصوص^(١): أما الميدان الأول فهو نظرية الاجتماع.

(١) هناك محاولات عديدة مبكرة لحركة البحث الاجتماعي في فرنسا ولستطيع هنا أن أشير إلى بعض المحاولات، هناك محاولة كولبرت Colbert الذي حاول أن يجمع عدداً من المعلومات الكمية والكيفية عن المجتمع الفرنسي عام ١٦٦٦، وهناك محاولة بصفة خاصة بالنظر في الاقتصاد السيكولوجية، غير أن هذه الاستقصاءات لم تكن جهوداً محضاً، بل هي جزء من التطورات عن مناطق معينة، وهناك أيضاً مجموعة البحوث التي أجراها هيرمان Vauban بحملته في الحقل، التي كلفتها عام ١٧٧٧، وأهم فوائدها دراسات ريت المزارع، وكذلك منطقة جبل التندارات العسكرية. وهناك محاولة أخرى من عام ١٨٠٠، حينما عرفت الحكومة الفرنسية أن عمليات عملية وأخرى غامضة، ذهبت أجراء البحوث الاجتماعية وطالبت بالقيام بها، حتى عام ١٨٤٠، حيث نشرت مجموعة من الدراسات التي هي في واقع الأمر منسوبة إلى بولس كازينسكي، الذي كان من المفكرين الأوائل. وبعد ذلك هذا الصدد الأدلة إلى الظهور الفاضل صادم صادم، ثم في عام ١٨٤٠، كان هناك محاولة أخرى من عام ١٧٧٨ وقد تضمنت هذا الظهور ثانياً، فقلنا لمجتمع البحوث في الحقل، هذه المحاولة هي التي أعطت دفعة جديدة للبحوث الاجتماعية، وللكنه الاجتماعية والحقل الروسية كما نلاحظ أنه في عام ١٨٤٠، كان هناك اجتماع للمؤتمر في باريس.

الاحتمالات على البيانات الاجتماعية الكمية . وكان عدد من العلماء الفرنسيين خلال هذه الفترة قد أظهروا اهتماما بالدراسة الاحصائية لبعض الظواهر الديموجرافية ، فقد درس لابلاس Laplace معدلات المواليد والوفيات والزواج أما الميدان الآخر فقد كان يمثل في المشكلات الفنية التي كانت الحكومة تقوم باستشارة الاكاديمية بشأنها . ومن أهم البحوث التي أجريت في هذا المجال الدراسة التي شارك فيها بيلى Bailly ولافوازنييه Lavoisier ولاپلاس Laplace وتانو Tenos عن تنظيم المستشفيات في فرنسا وأوروبا واستغرقت أربع سنوات من عام ١٧٨٥ حتى عام ١٧٨٩ . وكانت النتائج التي خلصت اليها هذه الدراسة معتمدة على بيانات مستمدة من دراسة الوثائق ، والاسيانات ، ومن الملاحظات المباشرة ، وعرضت هذه المعلومات في ثلاثة تقارير كتبها بيلى عام ١٧٩٠ .

وفي عام ١٧٩٥ تم تأسيس المعهد القومي للعلوم والفنون الذي أولى اهتماما خاصا للقضايا السياسية والأيدولوجية ، وعمل على تشجيع البحوث في المجال الانوجرافي ، ذلك أن دراسة وتحليل اللغة والرموز والاهتمام بدراسة العلاقة الادراكية بين العوامل الاخلاقية والطبيعية كانت تعد محور النظرية الأيدولوجية التي اهتم بها هذا المعهد ، وكان لها تأثير ايضا في تطوير الاهتمام بالدراسات الانوجرافية ، وبعد فائى Volney من أبرز من قاموا بالدراسات الانوجرافية ، ولقد كان في الاصل عالما طبيعيا ، ولكنه شغف بالترحال في الشرق ، وقدم دراسة وصفية متكاملة ودقيقة لمنحج الشرق الأوسط في بحثه بعنوان : رحلة في مصر وسوريا Voyage en Egypte et en Syrie الذي نشر عام (١٧٨٧) وقد أجرى دراسة أخرى بعنوان : استخدامات الرحالة للاسئلة الاحصائية (١٧٩٥) وذلك معتمدا على استبيان كان قد استخدمه المستشرق الألمان ميشيل Michaelis وفي عام ١٨٠٠ تم تأسيس جمعية ملاحظة ودراسة الانسان بيليس Société des Observateurs de l'Homme ، التي صدرت عنها بعد ذلك الدراسة التي قام بها جيراندو Gerando بعنوان ملاحظات حول المناهج المختلفة للملاحظة الشعوب المحمية والتي نشرت عام ١٨٠١^(١) .

في أعقاب عام (١٨٠١) تأسست الاحصائيات الجمهورية Statistique de la République ، وكان لذلك أثره الواضح في توجيه الاهتمام مرة أخرى نحو اجراء بحوث حكومية ، وحتى عام (١٨٥٦) ساد حماس واضح للدراسات الاحصائية دعمته الحوليات الاحصائية . ونشر مكتب الاحصاء مذكرات احصائية اعتمدت على الدراسات العامة

(١) وكانت هذه الدراسة قد صدرت في أعقاب الرحلة العلمية الى مولدا التي نظمها هذه الجمعية في ذلك الوقت ، وهي كتب صير برنامج الدراسات الانوجرافية التي حظيت بالاهتمام خلال هذه الفترة راسع 40 P, Ibid

التي قام بها شانتال Chaptal عام (١٨٠١) . وتما هذه الدراسة من البحوث المسحية التي عنت « بأحوال المواطنين » ، التفريعات التي طرأت على أوضاعهم العمرانية والاجتماعية . ثم قام المكتب الإحصائي بهذا العمل بإجراء بحوث خاصة به ، لعل أهمها ما يعرف بتعداد عام (١٨٠١) وتقدير السكاك ، (١٨٠٢) الذي نشره لابلاس في مؤلفه بعنوان : النظرية التحليلية للاحتالات (١٨١٢) . ثم أجرى تعداد آخر للسكان عام (١٨١٦) .

وقد عملت ثورة يوليو عام (١٨٣٠) على دفع البحث الاجتماعي وذلك بعد اعادة تأسيس اكاديمية العلوم الاخلاقية والسياسية (١٨٣٢) التي شجعت الباحثين على اجراء بحوث خاصة كما تأسست أيضا الجمعية العامة للإحصاء بفرنسا في نفس هذا التاريخ ، وبدأت بنشر أعمالها الإحصائية التي تناولت تعداد السكان الفرنسيين ، ونشرت في هذا الوقت أيضا أعمال هامة هي دراسة فرجييه Frégier للطبقات الفقيرة من السكان في المدن الكبرى (١٨٤٠) ، ودراسة Buret بؤس الطبقات العاملة في إنجلترا وفرنسا (١٨٤٠) . واتجه الاهتمام نحو تشخيص ودراسة أوضاع الطبقات العاملة والنتائج المترتبة على التصنيع في فرنسا على وجه الخصوص .. وسنحاول في الفقرات التالية أن نشير بإيجاز الى أهم الأعمال البحثية التي كان لها تأثيرها على تطور حركة البحث العلمي الاجتماعي في فرنسا :

(أ) جيوزي والإحصاء الاخلاقي :

ولد جيوزي Guerry في تورز Tours وأهم اهتماما بالغا بالإحصاءات الرسمية عن الجريمة^(١) وحاول في دراسة بعنوان الإحصاءات الاخلاقية في فرنسا (١٨٣٣) ان يدرس العلاقة بين متغيرين اجتماعيين هما معدل الجريمة ومستوى التعليم . وواجهته في هذا الصدد مشكلات منهجية عديدة ، أهمها : عدم وجود أي مقياس للارتباط الإحصائي وكذلك استخدام مقياس جمعية مثل معدلات الجريمة ، أو متوسط مستوى التعليم بالنسبة للمجتمع وذلك من أجل تطبيقها على دراسة السلوك الفردي ، كمشكلة الاحابة على تساؤلان . مثل هل الذين يحققون مستوى أفضل للتعليم بالمقارنة بالذين يحققون مستوى أقل يرتكبون جرائم ؟ وبأي معدلات ؟ ولقد درس جيوزي معدلات الجريمة خلال ست سنوات ، ولاحظ أن معدلات الجريمة تقل الى النصف ، ثم حاول بعد ذلك أن يفسر هذا التراجع بين التوزيع الديموغرافي للجريمة في صلتها بتوزيع التعليم ، فقام بتوزيع ٥ قسما لفرنسا فوجد أن معدل الجريمة السائدة فيها من جهة ، ووفقا لمستوى الآلية من جهة أخرى ، ثم حاول بعد ذلك أن يفسر العلاقة بين هذه التوزيعات ولا حظ أن الأرقام التي نجح في فهمها هي : ١٠٠

(١) Guerry, A. Essai sur la Statistique Morale de la France, Paris, Crochard, 1844

التعليم ليست هي ذاتها التي تقع على أقصى طرف لتوزيع معدلات الجريمة ضد الأشخاص ، ومن ثم يمكننا ان نزعم بأنه لا يوجد ارتباط سلبى بين التعليم والجريمة ، وان المتغير الوسيط قد يكون هو مستوى التصنيع . والشئ الذى يعنينا من هذه الدراسة هو المحولة التي بذلت فيها لتحقيق درجة معينة من الضبط ، فضلا عن الهدف الذى حاولت تحقيقه والذى تمثل فى محاولة التعرف على علاقة الارتباط بين مفهومين أساسيين .

(ب) بارنت — دى شاتيليه ودراسة البغاء :

بارنت دى شاتيليه Parent-Duchâtelet هو أحد أعضاء الجماعة التي أسست حوليات الصحة العامة ، وكان مسؤولا عن عملين كبيرين هما : الصحة العامة (١٨٣٦) الذى قام فيه بجمع أكثر من ثلاثين تقريرا عن الموضوع منذ عام (١٨٢٥) وقام بدراساتها وتحليلها ، واستخلاص النتائج منها . والعمل الآخر هو الدراسة الهامة التي نشرت فى مجلدتين بعنوان : البغاء فى مدينة باريس (١٨٣٤)^(١) ، والتي تعد إحدى الدراسات الرائدة خلال هذه الفترة . ولقد استهدفت هذه الدراسة نشر الحقائق عن البغايا والظروف الاجتماعية والنفسية التي يعيشون فيها ، والسياسات التي اتخذت إزاء الظاهرة الخطيرة على المجتمع الفرنسى . واعتمد بارنت دى شاتيليه فى دراسته على عدد من أساليب البحث ، نقد الوثائق والسجلات ، ورجع الى الملفات المودعة بالبوليس الفرنسى ، واستعان بالملاحظة الشخصية ، واستخدم أيضا المقابلات ، هذا فضلا عن المنهج الاحصائى . وقد حاول أن يقدم حصرا بأعداد البغايا والتغيرات التي طرأت على هذه الأعداد ، وكذلك الأصول الاجتماعية والأقليمية للبغايا ، وخصائصهم النفسية والاجتماعية ، واتجاهاتهم نحو بعض النظم الاجتماعية مثل نظامى الزواج والدين ، والأسباب التي دفعتهم الى ممارسة البغاء واختم دراسته بعدد من التوصيات الخاصة بطريقة العناية بمواجهة هذه المشكلة الاجتماعية التي تخزق النظام الاخلاقى وتشكل نوعا من انتهاك المهومات ، وان كان قد ذهب الى اننا لن نستطيع أن نتجنب امكانية وجودها و المجتمع ، ولذلك يتعين حماية الاناث من الوقوع فيها ، والعناية بالبغايا أنفسهم وبالاثر الذى يمكن أن تحدثه هذه الظاهرة على المستويات الصحية والعقلية للمجتمع . وعموما ، فمن الناحية المنهجية يلاحظ أن الدراسة استماتت بأكثر من طهارة للحصول على المعلومات ، وتعد هذه سمة من سمات الدراسات المتقدمة فى مجال البحث العلمى ، لذلك يمكن القول انها قد سبقت عصرها بتبنى هذه الدعايل المنهجية الهامة ، التي انصكبت على النتائج والتوصيات التي خلصت اليها الدراسة .

Parent - Duchâtelet, on Prostitution in the City of Paris, London, 1857

(ج) دراسة فيلرميه عن عمال النسيج :

ولد فيلرميه Villermé في بار . ، وبلغ عمره ٥٢ عاماً حينما شرع في اجراء دراسته الكبرى عن عمال النسيج . ولقد سعى فيلرميه ست سنوات يلاحظ خلالها العمال في أهم مراكز صناعة القزل والنسيج . ثم اصدر تقريرين عن دراسته هذه ، يحتوي اسهاما رئيسيا في تطور حركة البحث . يسمى الاجتماعي من جهة ، وتقديم البحث الاحصائي في فرنسا من جهة اخرى . هذا فضلا عن أن فيلرميه قد نشر اكثر من أربعين مقالا ، اعتمدت معظمها على ملاحظاته ودراساته لعدد من المشكلات الاجتماعية . وتظهر هذه المقالات مبلغ المهارة الذي استطاع فيلرميه أن يحققه في استخدام الملاحظة كأسلوب للحصول على المعلومات . وكان قد تمكن من الوصول الى هذه المهلات من خلال عمله كطبيب جراح في جيوش نابليون ، اذ حصل على درجته العلمية في ميدان الطب عام (١٨١٨) . ومنذ عام ١٨٢٢ اهتم على وجه الخصوص بالاحصاءات الحيوية في باريس وفرنسا ، وخاصة من حيث صلتها بتغيرات اقتصادية اجتماعية عديدة أهمها الدخل ، ونشر في ذلك مقالا أوضح فيه معدلات الوفيات بين الفقراء .

واستخدم فيلرميه في دراساته عن عمال القزل والنسيج بيانات احصائية ، وطبقته الكيفية الخاصة في الملاحظة . ورغم أنه وجد عددا من الاحصاءات الرسمية في ميدان بحثه ، الا أن معظم الاحصاءات التي قام بتحليلها كانت احصاءات قام هو بإعدادها بنفسه . وقد تناولت هذه الاحصاءات اعداد العمال وهذا البيان من الصعب اعداده في غياب التوزيع المهني للسكان من التعداد ، ذلك الذي لم يوجد في فرنسا قبل عام (١٨٥١) ومتوسط الاجور ل مختلف العمال ، وطول يوم العمل ، ومعلومات ديموجرافية (المواليد ، الزواج ، عدد الأبناء ، وعدد الولادات غير الشرعية) وميزانية الأسرة العاملة . وجمع فيلرميه ملاحظات عن الحياة اليومية للعمال في مكان العمل وفي أماكن اقامتهم ، ومختلف جوانب سلوكهم الاجتماعي والشخصي . وحينما كان فيلرميه يستخدم الاداء والملاحظات الكيفية كان يستخدم أيضا مؤشرات Indicators دون أن يحددها بوضوح . فقد اعتمد ارتفاع معدلات الولادات غير الشرعية بوصفه مؤشرا ثابتا لظاهرة ترويج المادات المجهمة ، وتستخدم بعض المؤشرات الكيفية الأخرى ، مثل الراتب الشهري بدلا من الأجر اليومي ، والتمطيل التبيذ مع غذاء يوم الأحد ، واست . ام ستائر لوفال المسكر ، والقاء الشمسية بوصفها علامات أو مؤشرات للمستوى الاقتصادي . . الاجتماعي المرتفع .

١ . ولقد واجهت فيلرميه بعض الصعوبات في دراساته الاحصائية على وجه الخصوص ، منها عدم وجود مقياس للارتباط ، وكذلك الطابع الأيكولوجي للبيانات الذي يحد من دقة

التكوين الفيزيقي لوحيدات الجولور بين العمال ، ١٥٠٠ مما وصف العمل ، تسهم وتسهم السلوكية . وفي الجزء الأول من دراسته وضع الحقائق التي جمعها ورثها وفقا لنوع الصناعة التي درسها ، وقد ساعده هذا الاجراء على تقديم وصف منظم للمعلومات . أما الجزء الثالث الذي قدمه عام (١٨٣٧) لأكاديمية العلوم الاخلاقية فهو يشمل نفس المعلومات وان كان قد عرضها بطريقة تحليلية .

والشيء الملاحظ على بحوث فيلرميه من الناحية المنهجية انها أقل تطوراً من بحوث بارت دى شاتليه ، فهو لم يتم بمقد مقابلات مع العمال باستثناء عمال صناعة الحجر لليون ، واستخدم فقط الاختلاطين في معظم دراساته . لكن الموضوع الذي درسه جدير بالاهتمام والتمنية ، وتخلصت دراسته الى عدد من النتائج الهامة التي أوضحت الظروف السببية التي يمشيها عمال هذه الصناعة ، وتأثرت هذه النتائج الكثير من المناقشة والجدل . فقد انتقدت نتائجه فيما يتعلق بمسألة الاطفال وكانت موضع مناقشة في انجلترا على وجه الخصوص مما عمل على صدور التشريعات المنظمة لعمل الاطفال في مارس (١٨٤١) .

(د) بحوث المجلس القومي الفرنسي عن العمل الصناعي والزراعي :

قرر المجلس القومي الذي انتخب بعد سقوط ليهس الثامن عشر في مايو (١٨٤٨) أن يقوم باجراء بحوث عن حالة العمل الزراعي والصناعي . واتخذت هذه الدراسة نفس الاتجاه الذي اتخذه دراسات جيرو وفيلرميه وبنيه . وباتهاء عام ١٨٥٠ كان هذا البحث يمثل اكبر دراسة رسمية حاولت أن تدرس المشكلات الرئيسية في فرنسا . وبعد عام ١٨٥٢ دعت الحكومة اما الى اجراء منسوح احصائية عن المجتمع ككل ، أو دراسات تفصيلية لمشكلات محددة . لقد تطورت هذه الدراسات الفردية في البحوث المونوجرافية التي توضحها أعمال ليلاندك لولاي .

ولقد أثارت الدراسة التي قام بها المجلس جدلاً ايمولوجياً حول البحث الاجتماعي . فخلال عامي ١٨٤٠-١٨٤٨ طالب الاشتراكيون بالتحل باجراء دراسة رسمية عن أحوال الطبقة العاملة ، ثم طالبوا بعد ذلك تحت زعامة ليهس بلاك Louis Blanc بتأسيس وزارة للعمل . ولكن هذه الفكرة قوبلت بمعارضة شديدة من جانب المعتدلين والمحافظين ، الذين اكتفوا باجراء بحوث تنتمي الى الاتجاهات السابقة ، ومن ثم أصبح البحث الاجتماعي المرتكز على ملاحظة الواقع مرتبطاً بالاتجاهات المحافظة والمتعددة وبابايلولوجية البرجوازية تلك التي رفضها الاشتراكيون واستمرت هذه المعارضة من جانب

الاشتراكيين لهذه الحركة في البحث حتى وقت دوركايم ومدرسته ، حين أثر نقاش عنيف بين دوركايم والافكلر الاشتراكية .

وكان الاستبيان الذي استخدم في هذه الدراسة يتضمن ٢٩ سؤالاً عن المشكلات الرئيسية في كل قطاع من قطاعات العمل الصناعي والزراعي ، مثل الحالة العامة للصناعة ، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال الصناعيين ، والحالة العامة للزراعة . وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة ، إلا أن تنفيذ الاستبيان قد عوقبه كثير من المشكلات ، ومنها عدم دقة الأسئلة التي تضمنها ، والشكوك التي سلوت الحكومة والعمال في امكانية تطبيق نتائجها ، ويبدو أن عدم ثقة العمال كان يشكل العقبة الأساسية أمام تطبيق هذا الاستبيان . وعلى الرغم من انه امكن الحصول على استجابات بنسبة ٧٦٪ ، فإن المجلس قرر الاحتفاظ بالمعلومات في ملفات وزارة الصناعة والتجارة ، دون أى اشارة الى امكانية نشرها .

ولقد كان فشل هذه الدراسة الكبرى هو المبرر الذي عمل على تزيها. اضعاف الاهتمام باجراء بحوث اجتماعية بواسطة مثل الحكومة ، كما دعم أيضا حدة الخلافات بين الاشتراكية والبحث الاجتماعي الانيهقي . وحينما نشر فريدريك لوهاى دراسته بعنوان : عمال أوروبا (١٨٥٥) كان يمثل بداية لنوع جديد من البحوث وحدثا هاما في تاريخ البحث الاجتماعي بفرنسا .

(هـ) فريدريك لوهاى وحركة البحث الاجتماعي :

فريدريك لوهاى F.Leploy من علماء الاجتماع الفرنسيين (١٨٦١ — ١٨٨٢) ، اشتهر باسهاماته المنهجية وطرائق عرض البيانات ومعالجتها ، وارتبط اسمه على وجه الخصوص بطريقة البحث المونوجرافي Monographic Method وأحدث أفكاره تأثيرا عميقا في علم الاجتماع في أوروبا خلال الفترة التي امتدت من عام ١٨٦٠ حتى عام ١٩٤٠ ، ويستطيع المرء أن يقدّر عمله على كثير من المفاهيم التي طورها دوركايم ومدرسته بعد ذلك^(١)

(١) بعد لوهاى وأحد من أسسها في نمو علم الاجتماع الوصفي وحركة البحث الاجتماعي بصيغة علمية وقد ذكر . لوهاى ، بوصفه فليسلوا اجتماعيا وناحلا في شعوب المسيح أيضا ، ومن هذا المنطلق أهمية دراساته في ميدان علم الاجتماع ١٩٠٨ وقد تخصص سروروكين هذا العلم في كتابه الطولية - السوسولوجية المعاصرة (١٩٢٨) لتليل اسهلته وأهم أدائه ١ . هذا المصدر كتابه بعنوان العمال الأوروبيين Les Ouvriers Européens الذي صدر عام ١٨٦٩ . وفيها يدرس علم الاجتماع حد لوهاى يسمى لوهاى ثلاث مسائل ١ . به عن طريقه من المخطط التمهيدى ١٨٥٥ . وفيه يدرس علم الاجتماع ١٨٥٥ . يعلق بالمخطط الاجتماعي ١٨٥٥ . لوهاى في ١٨٦٠ م ٢ .

وسوف نحاول في هذه الفقرة أن نعرض لأهم إنجازاته في المجال المنهجي بالذات ، هذا مع التنبيه إلى أن أفكار وفلسفة لوبلاي كان لها أثرهما في نمو علم الاجتماع بصفة عامة .

استخدم لوبلاي الملاحظة المباشرة والمبني المنوجرافي (الوصفي) ووضع الأطار عاما لإعادة تنظيم المجتمع ، ولكن هذا الأطار يبرح إلى ترميم البناء القديم ، لا إلى أحداث تغيير جذري بإقامة نظام اجتماعي جديد كما كان يدعو إلى ذلك الاشتراكيين وأهم ما يميز الطريقة المنوجرافية عنده هو تأكيدها المباشر على ضرورة الاعتدال على بيانات ميدانية ، التي يجمعها الباحث وفي ذهنه فكرة القياس ، بل لا من الاعتدال على بيانات تاريخية أو ملاحظات غير دقيقة . يضاف إلى ذلك أنه ينبغي عند استخدام هذا المنهج أن يضع الباحث أساسا أو مبدأ للاختيار فيما يتعلق بالبيانات التي سيقوم بعرضها وتحليلها ، ويشتق هذا البناء مباشرة من تنبؤ أطار نظري يتمثل عند لوبلاي في أولوية العائلة والعلاقات الأسرية على بعض جوانب البيئة ، وبخاصة تلك الجوانب المستعولة عن تحديد نوع العمل الذي تمارسه الأسرة ، والاعتقاد بأن الأنشطة الأسرية الرئيسية إنما تعبر عن نفسها في شكل مالي ، الذي يمكن تمثيله بما يعرف ميزانية الأسرة Family-Budget .

٢٨ الفقرة الرئيسية المستقاة عن التشكيلة الاجتماعية وهـ : « إن الأساهي ، وقد حدد لوبلاي ثلاث محاط ونسبه للأسرة هي الأسرة الأولية ، والثانية غير الأولى ، وثالثية ، والمحاط الثلاث بنسبة حاض المحاط . أما لوبلاي فيعلق خطابه عن النجم الاجتماعي ، فمن الملاحظة أنها ذات طابع دائم ، فهو من جهة يؤكد أهمية المتغيرات والأفكار ومن جهة أخرى يدعو إلى منع النجم الاجتماعي التكنوقراطية . كذلك أهم لوبلاي يحلل النجم الذي يستمر بين الصفات واختص من العوامل الإنسانية فساد النجمه فكل أحد الظاهر الثالثية فهي النظرية المنهجية ، أو لربط اسم لوبلاي بالمرج المهم - إلى الذي يهتد على ركيزتين هما تأكيد الاتصال المباشر بالبيانات المحاط ، التي يجمعها الباحث بهذه التماس دلا من الاعتدال على المتغيرات - الفرضية أو الملاحظات العشوائية والتي صوب لها - مثلا بأعداد تفصيل Tocqueville أو Taine والردود البنية هي أنه وضع أسس الألف في محاط عرض المثلث ، وهذه هي الأسس على حد نظري يجمع الأسرة هي أساس النجمه ، والمثلث بنسبته اجتماعية وأسبغية وأسبغية على التمثيل الاتصال »

نظر Sorokin, Contemporary Sociological Theories, N.Y. Harper, 1928, PP.98.

ولقد وضع لوهلاي منهجه المونوجرالى فى مناح ساعده على صياغة دقيقة ، اذ تطورت المسوح الاجتماعية خلال هذه الفترة تطورا واضحا فى انجلترا وفرنسا على السواء ، ولكن الشيء القهيد فى هذا المنهج هو ان أعمال لوهلاي قد تضمنت بدايات الاسلوب الاصلى للبحث الاجتماعى ، الذى عمل بعد ذلك على ظهور فكرة العينات ، وبناء المقاييس والمؤشرات ، فلقد استخدم لوهلاي ميزانية الأسرة بوصفها مؤشرا يصلح للمعالجة الكمية الدقيقة ويمكن ترجمته الى عناصر محددة يسهل قياسها وحسابها . ومع ذلك ، فلقد كان المنهج المونوجرالى الذى استخدمه لوهلاي يمثل رفضا للتفكير النظرى الذى كان سائدا عند كل من سان سيمون Simon وأوجيست كومت Comte وبالتالى بعد خطوة نحو الاهتمام بالمنهج الاستقرائى والتجريبية ومحاولة تطبيقها على دراسة الظواهر الاجتماعية . اذ اعتقد لوهلاي أن الوصف العلمى للظواهر الاجتماعية ووقائع المجتمع هو الطريق الوحيد للتجانس الاجتماعى والسعادة الفردية . والعلم الاجتماعى فى رأيه ليس تراكب مجموعة من القضايا النظرية ، وإنما هو الطريق لاكتشاف القوانين التى تحكم السلام الاجتماعى . وادا كان التفكير المجرد سوف ينتهى بنا الى قضايا تتناقض مع . له القوانين ، فان هذا التفكير الاستدلال لاهد وأن يكون خاطئا . وعلى الرغم من أن لوهلاي كان يلمح يوما فى الماثلة بين جمع الحقائق وبين عملية التمثيل البلى ، الا أنه لم . له ضرورة لاستخدام طريقة منظمة فى سحب العينات ، ذلك لانه شعر أن عددا قليلا من البحوث المونوجرافية بعد كانيا لاقتناع القارى بصحة القوانين الاخلاقية . ان تراكب البيانات والمعلومات ما هو الا أسلوب يلى بطرح للتأثير فى النفوس ، أكثر من محاولة استخلاص الأدلة . فلكى يستطيع المرء أن يتحقق من صحة نتائج الملاحظة المباشرة عليه أن يلجأ الى استشارة القادة المحليين الذين لديهم الامكانيات الكافية لوصف وتفسير العادات المحلية والوقائع .

هكذا ، لم يستمر الاتجاه الابيهي بنس القوة التى بدأ بها عند فهدريك لوهلاي ، فقد عاد الى طريقة الفلاسفة الاجتماعيين وأصحاب المذاهب حينما لم يجعل من البحث الواقعى المنظم المصدر الوحيد للمعرفة الاجتماعية ، ولكنه أصبح فى نهاية الامر بشكل اجراء تكميليا لعملية استنباط القوانين الاخلاقية . وربما يفسر لنا ذلك ، الحقيقة التى مؤداها ان اراء لوهلاي لم تحدث — رغم أهميتها — التأثير المتوقع لها فى تطوير علم الاجتماع العلمى المعاصر .

وبقى بعد ذلك كله أن نلقى بعض الضوء على حركة البحث الاجتماعى فى بلد اوروى آخر هو ألمانيا . والواقع أن حركة البحث فى ألمانيا تتخذ لما طابها نغما واضحا ، فبما لاحظنا أن البحث الاجتماعى فى انجلترا كان ناعما لادلة فردية وهيمانية.

طوعية ، نريد أن معظم البحوث الاجتماعية في ألمانيا خلال القرن التاسع عشر كانت نتيجة لأعمال قام بها باحثون أكاديميون ومنظمات مهنية متخصصة . إذ كانت الجامعات الألمانية في هذا الوقت تمثل أكثر نظم التعليم المال تقدماً في العالم . فلقد أسهمت المدرسة التاريخية للاقتصاد التي رفضت الاقتصاد السياسي الإنجليزي ، اسهاماً هاماً في حركة تطوير البحث الاجتماعي وظهور علم الاجتماع كميكان متخصص ، حيث تعاطفت هذه المدرسة مع القضية القائلة بأن البحث سوف يسهم من خلال نتائجه في تحقيق سياسة اجتماعية تقدمية وفي حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع .

وبحلول الحقبة التي امتدت من عام ١٨٦٠ كانت الاحصائيات الاخلاقية تمثل ميداناً هاماً من ميادين البحث في ألمانيا بتأثير أعمال كوتليه Quelet ، وكذلك الامر بالنسبة للديموجرافيا إذ استفاد ارنست أنجل E. Engel من المادة الاحصائية التي جمعها لوبلاي وكوتليه ومن مناهجها في البحث وبخاصة ما يتعلق منها بميزانية الأسرة . ولقد ظهرت خلال هذه الفترة محاولات عديدة لتحليل البيانات الاحصائية عن الجريمة ، والانتحار ، والتزاوج وغيرها من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ، بقصد اكتشاف الارتباطات الابطينية بين ظواهر الحياة الاجتماعية . وهناك أيضاً عدد من البحوث التي انتهجت نفس الأسلوب في دراسة المهن ، والحراك الاجتماعي ، والتعليم العالي ، والانتخابات ، وتكوين الصفوات العسكرية والسياسية ، وقد دلت هذه البحوث عن أن محاولة جادة لإقامة علم اجتماعي دقيق قد بدأت في الظهور .

وبعد فريدناند تونيز F. Tönnies من أهم علماء الاجتماع الألمان الذين حللوا بكل قوة تأكيد وجود علم اجتماع امبيري وذلك من خلال فكرته عما أطلق عليه اسم السوسيوجرافيا sociography والتي تشكل منهجاً متكاملًا تطبق فيه الملاحظة المنظمة ، ودراسات الحالة وغيرها من المناهج الكيفية ، بالإضافة إلى استخدام الوصف الاحصائي . وتهدف السوسيولوجيا إلى اكتشاف القوانين الابطينية عن طريق منهج الاستقراء . ولقد تأثر تونيز بأعمال أنجل وكوتليه وقام بنشر عدد من البحوث الاحصائية عن الملكية الزراعية ، والبناء الاجتماعي الزراعي ، والديموجرافيا والجريمة ، والانتحار ، والتصويت . وفي انخبات أهامه كان تونيز يدعو إلى استخدام الملاحظات السوسيوجرافية كطريقة للبحث يشترك فيها متخصصون في طائفة من العلوم اصحاب المهن الفنية الليبرالية ، وعدد من المثقفين . يشتركون كفريق يعملون على دراسة وقائع الحياة الاجتماعية . وعلى الرغم من أن كثيراً من مناهج البحث التي دعا إليها تونيز لا تخلو من الخطأ ، فإنه قد لفت الانتظار إلى أهميته البحث الابييري ، وإلى فكرة « فريق البحث » المتكامل الذي يدرس الظاهرة من

جوانبها المختلفة ، وهي نفس التفكير المعاصرة التي تدعو الى ما يسمى بالبحوث المتداخلة بين عدد من فروع العلوم الاجتماعية .

هنا ، وقد ظهرت نبوءات امبيريقية عديدة على الأخص في مجال الاجتماع الهنسي ومشكلات المجتمع الزراعي ، وهنا فضلا عن الدراسة الهامة عن العمال الصناعيين التي قام بها أدولف لينشتين A.I. evenstein فيما بين عامي ١٩٠٧ - ١٩١١ ، والتي تعد أكبر دراسة عن الانتباهات والآراء استخدم فيها حوالي ثمانية آلاف صحيفة استبيان انتباهات العمال نحو كثير من مواقف الحياة اليومية ، ومطامعهم المادية والسياسية ومعتقداتهم الدينية ، وانشطتهم السياسية ، ونشاطهم الثقافي والترويض ، والرضا عن العمل ، والملل في العمل الصناعي فضلا عن معلومات أخرى تتناول أصوله الاجتماعية ومستويات أخوهم . وقد شجع ماكس فيبر هذه الدراسة وعاون في إنجازها وز - لينشتين على تبويب وجدولة النتائج وأوضح له كيفية تحليلها . ولقد أراد فيبر من هذه الدراسة أن يثبت بعض فروضه عن انتاجية العمال ، فاهتم على وجه الخصوص بالتحرف على مدى امكانيه بطرق -نوع التجربة العملية الذي عرفه ميدان السيكوفيزيكا في ذلك الوقت على دراسة الإزعاج داخل المصنع . ولذلك لجده بعض صيفا بأكماله في ملاحظة العمال في مصنع للسجج وشاول تحليل البيانات الهامة بانتاجيتهم . وشرك أيضا في كتابة الاسس المنهجية لدراسة العمال الصناعيين .

هكذا يكشف لنا هذا العرض الدارني التحليل لتطويع حركة البحث العلمي عن الاسس التي نبعت عنها الماهج والطرق والآاليب البحثية لعلم الاجتماع الحديث ، وجدير بالذكر أن الدراسة نوعها نحو فهم هذه الطرق المنهجية الحديثة بصفة عامة ذلك لأن كل منهج منها له تاريخه ، وبطوى على العديد من المتغيرات المتداخلة والمعقدة . ومن الملاحظ بصفة عامة ، أن الأسس والملاحظات ونشركان في أصل واحد يتمثل في دراسة أحوال الطبقات الفقيرة سواء في الهدف أو في المصير ، كما انهما يمثلان أقدم الطرق البحثية ، سواء بالنسبة للبحوث ذات التوجه الاجتماعي ، أو الدراسات الكيفية التي كانت غالبا ما تستخدم المنهج المقارن . أما البحث العلمي الدقيق فقد ظهر في مرحلة متقدمة بعض الشيء وأكثرت تقدم العلوم الطبيعية ونظم -أاليب القياس الاجتماعي والسيكولوجي . وحدير بالذكر أن هذه المرحلة التاريخية قد تعدت فكرة عامة وهي المرحلة من الآاليب الكمية والكيفية والاعتماد على أسلوب -مكامل في منهج الآخر ، نثبت -يستطيع أن نتفق ونسما ونقبلها -مكامل -المواضع الاجتماعية ، وسنحاول فيه -أهل أن نلقى الضوء على محفل هذه الآاليب . ٩ . ٥ على صورة

٤ التجارب الاجتماعية :

التحريب الاجتماعي يوصف بأنه أكثر مناهج علم الاجتماع دقة ، لانه محاولة لتطبيق المنهج التجريبي وقواعده على دراسة الظواهر الاجتماعية والانسانية . ولقد ظهر هذا المنهج في علم الاجتماع كنتيجة لمحاولة بعض العلماء أن يستخدموا مناهج العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الاجتماعية ، بدعوى أن علم الاجتماع علم طبيعي يسعى الى تحقيق أهداف مماثلة لأهداف العلوم الطبيعية ، لعل أهمها اكتشاف القوانين والمبادئ التي تحكم وقوع الظواهر ونشأتها من وصفها ، وتفسيرها ، والتنبؤ بها . ومع ذلك ، فلم يشهد علم الاجتماع الكثير من هذه التجارب ، ويرجع ذلك بالطبع الى مجموعة معقدة من العوامل النظرية والعملية والاحلاقية . فالمنهج التجريبي يقتضى ضبط جميع المتغيرات فيما عدا المتغير التجريبي . ويتطلب تحقيق ذلك اتفاق حول المتغيرات الحاسمة ذات الدلالة في التجربة . ولتحديد مثل هذه المتغيرات نحتاج الى ما أطلق عليه كاهن Kuhn مصطلح النموذج Paradigm^(١) ، وهو مدخل كل مبتدئ الباحث العلمى ويحدد نظريته الى الظواهر التي يدرسها أى أن هذا النموذج يضع القواعد والحدود المتفق عليها من جانب العلماء ، التي تدرس في إطارها مشكلات البحوث العلمية وقد يكون هذا النموذج هو غزياء نيوتن ، أو نظرية النسبية عند أينشتاين ، حيث تمثل هذه النظريات القواعد المقبولة التي يتحرك في إطارها البحث العلمى . فهل نستطيع الزعم بأن علم الاجتماع لديه « نماذج » على هذا النحو نحدد له الإطار الذى يتحرك فيه البحث الاجتماعى ؟ ان علم الاجتماع يكاد يتخلو من هذه النماذج ، ومن ثم سوف يتعلم باستمرار تحديد المتغيرات ذات الدلالة في الدراسات التجريبية ، بل سوف يتعلم تماماً آراء التجارب الاجتماعية . وإذا كان الأمر على هذا النحو من الناحية النظرية ، فإنه من اليسر أن نتضح لنا الحواجز العملية والاخلاقية لمحاولة ضبط المتغيرات في المجال الاجتماعي والانساني .

غير أن هذه الصعوبات لم تمنع من محاولة اجراء التجارب الاجتماعية في الحقل الممكنة ، ومع ادراك طبيعة الظواهر التي تدرسها ، والكائنات التي تتعامل معها ، ولقد أحرمت التجارب في ميدان فرعى لعلم الاجتماع هو ما يعرف بعلم النفس الاجتماعي وشذاعة على دراسة المتغيرات المتصلة بالسلوكيات الصعبة ، اذ من اليسر دراسة هذه الجماعات ومحاولة التحريب معها اذا ما هو . بالمختبرات الكلية . أما النوع الآخر من التجارب فهو ذلك الذى يحاول استخدام الكمبيوتر في الوقت الحاضر ، وتطبيقه في دراسة العلاقة

١- Kuhn, T.S. The Structure of Scientific Revolution

بين المتغيرات المختلفة ، والتعرف على درجة الارتباط بينها . وتدرس المجتمعات على هذا النحو عن طريق تمهيد بعض المتغيرات والنظر في كيفية تفاعلها بعضها مع بعض داخل النموذج القائم على فكرة النسق وجميع بالذكر أن أول من أشار الى فكرة تمهيد متغيرات عن المواقف الفريدة والخاصة بها ، ومعالجة العلاقة بين هذه المتغيرات بنض النظر عن السياق والمضمون هو جورج زيميل (Simmel) (١٩٠٢) ، حينما كان يصدد صياغة ما يعرف بعلم الاجتماع الشكل في بداية هذا القرن . لكن الشكل التجهيزي المعاصر للفكرة هو الذى ظهر مصاحبا لاستخدام الكمبيوتر في ميدان العلوم الاجتماعية .

٥ - المسوح الاجتماعية :

إذا كانت التجارب الاجتماعية مستمدة من محاولة تامة علم الاجتماع على اسس علمية ووفقا للنموذج العلوم الطبيعية ، فإن طريقة المسح الد . ناقشنا تطورها التاريخى فقد ظهرت مصاحبة للاهتمام بالاعراض الاصلاحية والأدائية . واستنع لنا أن هذه الاصول التى نبعت عنها طريقة المسح قد تداخلت مع الاصول التى صدرت عنها الاحصاءات . ويمكن بشكل محدد القول أن حركة المسح الاجتماعى قد هزت مع الاهتمام بالتعرف على أوضاع واحوال الطبقات الفقيرة من العمال في المدن الصناعية . اذ استخدم المسح كطريقة تعاون على تصوير مبلغ الفقر والبؤس الذى تعال منه هذه الطبقات في حياتها . ويسمى هذا المنهج من خلال ما نحصل عليه من معلومات الى اقتناع المسؤولين عن الادارة والحكم وصنع القرار ، بأنهم يجب أن يفعلوا شيئا من أجل هؤلاء الفقراء ، فالمعلومات والبيانات الماثلة التى تتجمع عن طريق المسوح تعطى الصورة الواقعية لما هو قائم بالفعل ودرن مبالغة . وإذا كان هذا هو الاسلوب الذى لجأ اليه رواد هذه الحركة من أمثال تشارلز بوث وغيره ، فلا يزال هذا الاسلوب يستخدم حتى وقتنا الحاضر ممثلا في دراسة تاونسند P.Townsend الذى حاول أن يبين الحاجة الى الاصلاح من خلال كشف الحقائق^(١) .

ويبدو أن نفس هذا النافع كان وراء حركة البحث الاجتماعى في الولايات المتحدة ، فقد كتب أول رئيس للجمعية الامريكية لعلم الاجتماع ، هو لستروارد Ward ، يقول : « ان الهدف الحقيقى لاي علم هو تحقيق النفع والصالح للانسان . أما العلم الذى يقتل في تحقيق ذلك ، حتى واد كان هناك اتفاق على دراسته ، فإنه يهدم الحياة » . ويرتبط

Townsend, P The Family Life of the Old People, Routledge, London, 1957

هذا التصور لدى علماء الاجتماع الأمهين الأوائل بالشفقة الدمية لهم ، فقد نشأ كل من وارد ، وجينز ، وتوماس ، وسوتر ، وهندرسون ، وبحول نشأة دينية ، هذا فضلا عن أن معظمهم كان من أصول ريفية . وقد يفسر ذلك ، الى حد ما ، اهتمامهم بدراسة نتائج التصنيع . كذلك اهتم كثيرون من ذوى النزعة نحو الإصلاح الاجتماعى بشمول عدد من البحوث الاجتماعية ، نلاحظ أن شو Shaw الذى طور طريقة المسح اليكولوجى كان قد تلقى معاونات على اجراء دراسته من احدى الهيئات بشيكاغو التى عنتت عناية خاصة بمشكلات الأحداث المنحرفين وهناك تيار آخر اسهم فى نمو حركة المسح الاجتماعى بالولايات المتحدة هو بحوث استطلاع الرأى العام ودراسة السلوك الانتخابى ، وتمثل أعمال لازارسفيلد Lazarsfeld نموذجا لهذا الاهتمام .

٦ - الملاحظة وتاريخ الحياة :

ان فقراء المناطق الحضرية والصناعية الذين كانوا هم محور المسح الاجتماعى كانوا أيضا البؤرة التى تركز حولها أسلوب الملاحظة المشاركة وتاريخ الحياة . كذلك دفعت الرغبة فى الاستطلاع والتعرف على اساليب الحياة الغريبة والثنية السائدة فى المجتمعات التقليدية والثقافات البدائية الى تطوير اسلوب الملاحظة المشاركة . فعلى الولايات المتحدة لاحظ علماء الاجتماع الذين ينتمون الى الطبقات الوسطى ، وخاصة فى شيكاغو خلال العشرينات من هذا القرن ، لاحظوا أن من حولهم جماعات من الناس يمارسون اسلوبا للحياة يختلف تماما عن أسلوب حياتهم . وكان روبرت بارك R. Park من اكبر الذين تحمسوا لدراسة هذه الأساليب للحياة بطريقة الملاحظة المشاركة وتاريخ الحياة ، وكان بارك استاذًا بجامعة شيكاغو ، ولكن كان فى الأصل صحفيا مما ساعده على تطوير هذا الأسلوب فى البحث . ويبدو أنه ومدرسته قد وجدوا أن هذه هى الطريقة الممكنة الوحيدة لدراسة هذه الجماعات . تماما مثلما اكتشف علماء الانثروبولوجيا فى إيطاليا ، ان مشاركة الشعوب البدائية حياتهم اليومية ، ومعايشتهم فترة كافية من الزمن ، تعد هى أنجح الوسائل لفهم عادات وتقاليدهم ونظم هذه الشعوب . ولقد التقى علم الاجتماع بالانثروبولوجيا فى هذا المجال ، فكان بارك يوصى بتلاميذه بقراءة أعمال الانثروبولوجى فرانز بواس F. Boas ، وظهرت مجموعة من الدراسات السوسولوجية استخدمت طريقة الملاحظة المشاركة مثل دراسات اندرسون Anderson وناشر Thrasher وزوريج Zorbaugh .

وتعد طريقة تاريخ الحياة من الطرق البالية التى مدسحين بها علماء الأحياء فى دراستهم للمجتمعات المعاصرة . وذلك حينما " اربط كل وائن مكتوبة تصور حياة المساحة التى يقومون بدراستها ، وشاهدة على طالع من أعمارهم أعداء هذه المساحة أن يكتب بعض المعلومات التاريخية التى يصفها أسلوب حياة هذه المساحة التى هو عضو فيها وعلى الرغم

من أن هذا الأسلوب يتيح للباحث معرفة المعرفة ، على الكثير من المعلومات التي يمكن أن تنهى التحليل والتفسير السوسيولوجي . إلا أن هذا الأسلوب قد أخذ في الاختفاء بعد المناظرة التي دارت بين نوماس W.I. Thurnwald وستوفر S.Stouffer حول فائدة هذا الأسلوب بالمقارنة بطريقة مسح الاتجاهات . ومع ذلك فقد ظهرت صورة معاصرة لهذه الطريقة ، في -ولفات توني باركر Tony Parker وهي طريقة تسجيل المقابلة باستخدام أجهزة التسجيل واستخدمت بالذات في بحوث علم الجريمة . لكن لا يزال هناك جدل حول القيمة العلمية لثل هذا الأسلوب .

٧ - المنهج المقارن :

يعد المنهج المقارن واحداً من الإسهامات التي قدمها علماء الاجتماع الفرنسيين ، وقد ظل هذا المنهج حتى عام ١٩١٨ هو المنهج الأساسي له لم الاجتماع ، ثم أخذ بعدا هائلا التاريخي مماثل من التدهور . وكان تدهوره مرتبط ، في حقيقة الأمر ، بانحلال الفكرة الكلاسيكية التي أقيم عليها من الناحية النظرية ، وهي فكرة التقدم ، التي لم تعد تصلح بعد الحرب الكبرى لأن تمثل قانونا اجتماعيا بأنه حال من الأحوال . وكانت فكرة التقدم هي محور التفكير الاجتماعي في القرن التاسع عشر عن رواد علم الاجتماع من أمثال دونت ، سبنسر وماركس .

والطريقة التي استعان بها هؤلاء الماكرون لاتباع الحركة التقدمية التطورية للجنس هم ، طريقة مقارنة فترات تاريخية مختلفة ، ثم استخلاص قوانين التطور التاريخي . لكن الحقيقة التي مؤداها ، انه من خلال دراسة نفس وقائع التاريخ يصل ماركس الى نتيجة معينة ، فيها يصل سبنسر الى نتيجة أخرى معارضة تماما لها ، دعت الى العودة بأن القوانين المستخلصة من هذه المقارنات هي نتائج لوجهة نظر الباحثين أكثر منها قوانين مستخلصة من الواقع . والواقع أن ماكس فيبر كان أكثر وعيا بضرورة تأصيل الطريقة التاريخية المقارنة . أشير الى أنه من المحال استنتاج قوانين من دراسة أحداث تاريخية فريدة إذ ليس هناك حالات كافية للمقارنة بينها . وحلول فيبر أن يحدّد هذه المشكلة بواسطة مفهوم النموذج المثالي Ideal Types والذي اعتمده تجهيدا يعبر عن جوهر الظاهرة التاريخية ، قد لا يظهر شكله الكامل في الواقع الواقعي . وباستخدام هذه المفاهيم ، الذي اعتمده فيه أداة منهجية ، درس الاخلاق البروتستانتية وجمالها . والأرستالية كمداد مثالية ، ولا يظهر يربط بينهما . وعلى الرغم من أن مفهوم النموذج المثالي يستخدم كثيرا في علم الاجتماع ، إلا أنه أيضا لم يستطع أن يحلّ مشاكله الشائعة عن تفرد الأحداث التاريخية

وطالما أن التاريخ يطوى على حوادث جديدة ، ولا توجد وقائع كافية تصلح للمعاري ، فإن النهج المقارن لن يستطيع أن يحقق تقدماً علمياً ، وهنا ما حدث بالفعل إذ يخطئ هذا النهج عن مناهج البحث الأخرى . لكنه مع ذلك لم يخفى تماماً فقد استعان به عدد من المفكرين من أمثال سوروكين Sorokin ، وبارتو Pareto ، وايزنشتايت Eisenstadt ، وما أعاد الأنداد من الطريفة المقارنة ، وإن كانت لا تتبع الأسلوب المقارن ، وتطبقه في تتبع التيارات المختلفة في التاريخ المعاصر بالمعنى التقليدي . كذلك تحاول بعض الدراسات تعديل النهج بهدف التنبؤ بالمستقبل ومحاولة استكشافه ومن أظهر من قاموا بهذه المحاولات أوجين Ogburn (١٩٣٤) ، وكاهن Kahn ، وسيدوز Meadows (١٩٧٢) .

٨ القياس والتحليل :

نبتت فكرة القياس ومحاولة تكيم الظواهر الاجتماعية عن الروح العلمية التي سادت مع مطلع هذا القرن ، والتي كانت تؤكد أن العلم يعنى القياس . وقد أسهمت أعمال فيها نيك لوبلاى فى وضع أسس هذه الفكرة حينما درس مزية الأثرة ، زاعماً أن الأثرة هي العنصر الأساسي في المجتمع ، وإن فهم الأثرة يتحقق من خلال النظر الى نمط دخول الأثرة وأسلوب حياتها . وهكذا ، صاغ لوبلاى قضية نظرية وحاول أن يخصصها للاختبار والتحقق الالهيقي عن طريق قياس الظواهر الاجتماعية ، وبغض النظر عن مدى صحة هذه القضية ، فإن الشيء الذى يهنا فى هذا الصدد هو انه أكد الفكرة القائلة بأن العالم الاجتماعى ينطوى على ظواهر قابلة للقياس .

كذلك أسهمت دراسة دوركايم عن الانتحار فى دعم هذه الفكرة أيضاً ، حيث استخدم دور كايم بيانات إحصائية رسمية عن حالات الانتحار الفردية من بعض أقطار أوروبا ، وحاول أن يفسر الفرض القائلة بأن الانتحار لا يفسر بموامل مثل المناخ ، أو الدينامي البيولوجية والنفسية ، وإنما يفسر بالرجوع الى الواقع الاجتماعى ذاتها ، وذلك بالكشف عن اختلاف معدلات الانتحار باختلاف الجماعات الدينية ، والتوعية ، والمهنة .

أما علم الاجتماع الأمريكى فقد قدم مساهمات عديدة لتعمية طريقة القياس والتحليل ، إذ طور أوجين دوايس Rice الأساليب التى استخدمها دوركايم ، كما ظهرت سقايس الطبقات الاجتماعية وسقايس بناء الجماعات الصغيرة ، باستخدام الأسلوب السوسيومتري أو القياس الاجتماعى . من خلال معرفة مدى التجاذب والتنافر فى العلاقات الاجتماعية السائدة بين أعضاء هذه الجماعات . كذلك تطورت أساليب القياس والتحليل والتنبؤ فى دراسات الحرية والأحرار ، ومجال السلوك الانثنائى والصحت . وكان ذلك من

صاغها حين كان يعدّ نموذجاً لعلم الاجتماع وطريقة تفسيره للظواهر الاجتماعية . واستخدم دوركايم منهجاً إحصائياً قسّم لتحليل الوثائق والسجلات الرسمية تحليلًا جديدًا ، كما استطاع أن يطور أدوات مبتكرة في هذا التحليل ، مثل معامل الاستقرار Coefficient of Preservation ، هذا فضلاً عن المفهوم السوسولوجي الذي أدخله وهو مفهوم الانومي Anomie أى حالة فقدان المعايير واضطراب نسق القيم مما يفضي إلى ارتكاب جريمة الانتحار ، وحظي هذا المفهوم باهتمام من جانب علماء الاجتماع المعاصرين ، وعلى الأخص روبرت ميرتون حينما ربطه بتحليله للبناء الاجتماعي والشخصية^(١) .

أما المصدر الثالث فضله الدراسة التي قلم بها توماس Thomas و Znaniecki والتي عنت بمناقشة مشكلة التفكك الاجتماعي الذي منه الأسرة البولندية في أعقاب الهجرات الجماعية من أوروبا إلى أمريكا . وتطرح هذه الدراسة أساليباً منهجية عتزلها عما عرّ السلوب الذي قدمه دوركايم في دراسته للانتحار ، فالمصادر الميدانية للدراسة تتمثل أساساً في الوثائق الشخصية Personal Documents (كالخطابات ، وتواريخ الحياة) . أما المعالجة فهي ذات طابع كيفي إلى حد كبير ، كما أن الأدوات التصورية للدراسة تتمثل في مفهوم الرغبات الأربعة الذي صاغه توماس والذي يتعلق أساساً بسلوك واتجاهات الأفراد ومن ثم فإن النظرة للوقائع الاجتماعية التي انتهت عن هذا المفهوم هي أن هذه الوقائع هي استجابات أو انتمكسات لهذه الاستجابات الفردية .

(١) - ج ٥

Emile Durkheim, Le Suicide : Etude de Sociologie, (Paris, Alcan, 1897).

Trans by John A. Spaulding & George Simpson, Suicide, N. Y. Free Press, 1951.

لا مثل هذا العمل الدراسة السببية الرائدة في علم الاجتماع فحسب وإنما يمثل أيضاً التطبيق العملي لمثل نظري ومنهج صمد إمام دور كايم ورونيه في كتاباته المتعددة ، وخاصة في مؤلفه قواعد المنهج في علم الاجتماع ، حين حدد أسس المنهج الاجتماعي الذي يلزم على ضرورة تفسير الظواهر الاجتماعية بطريقة اجتماعية أخرى من نفس النوع ، ومن ثم استبعاد التفسيرات الدالة بالفرادة والبيولوجية ، وقد أوضح ذلك في دراسته للانتحار عند تحليل البحوث السابقة عليه — ومن الناحية المنهجية ، استخدمه الإيهامات الإحصائية ، ومعالجته لما يعرف باسم المتغير البسيط Intervening Variable يمثل إحدى المتغيرات الوسيطة في العلاقة السببية

هذه الثروة من المعلومات والبيانات والتحليلات التي تضمنها تقرير العلاج البولندي إنما تدل على قدرة البحث الاجتماعي على اختبار النظريات من جهة ، واستكشاف الواقع وقائه الضوء الساطع عليها من جهة أخرى . ولقد كتب بلومر Blumer مقالا لخص فيه أهم الإسهامات التي قدمتها دراسة العلاج البولندي للعلوم الاجتماعية ، فذهب الى أن الدراسة قد تمكنت من صياغة اطر تصورية لمعالجة الظروف التي تواجه المجتمعات المركبة والمتغيرة ، ذلك أن المؤلفان قد جعلنا من قضية تحليل التغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي محورا للبحث ، بدلا من تبني نظرة استاتيكية للمجتمع ، هذا فضلا عن أنهما اهتمتا اهتماما خاصا بالمعامل الاجتماعية وما يترتب عليه من نتائج ، ولذلك فقد تمثلت الإسهام الرئيسي للدراسة في تطوير المباح ومصادر المعلومات التي يمكن أن تصلح لمعالجة هذه القضايا وللكشف عن العوامل الدالية التي تؤثر في بناء الموقف الاجتماعي .

وينمثل المصدر الثالث لعلم الاجتماع الامبيقي المعاصر في الإسهامات التي قدمتها مدرسة شيكاغو الى ميدان علم الاجتماع ، ذلك أن الحماس الذي تميز به روبرت بارك قد جعله يتمكن من بناء مدرسة رائدة لعلم الاجتماع الامبيقي ، استطاعت أن تطور من الناحية المنهجية عددا من وسائل البحث وتستخدمها الى الحصول على المعلومات ولتقديم نماذج للموسسة للبحوث الاجتماعية ، وهذه الوسائل هي : تحليل الوثائق والسجلات من مختلف الأنواع ، والمقابلات غير الرسمية ، وتوليف الحيلة ، والملاحظة المشاركة . ولقد كانت الحيلة الواقعية للمدينة هي محور اهتمام علماء اجتماع مدرسة شيكاغو فقد وصف بارك المدينة بأنها « البيئة الطبيعية للانسان المتحضر » وتمتد دراسة زورباخ Zorbaugh المصونة : *The Gold Coast and the Slum* من الدراسات التي تمثل فيها أهم إسهامات مدرسة شيكاغو سواء في تطوير النماذج النظرية لدراسة المناطق الحضرية أو في تنمية أساليب البحث الاجتماعي . فقد تمكن الباحث من دراسة احدى ضواحي مدينة شيكاغو التي ضمت نحو ٩٠,٠٠٠ ساكنا يمثلون مختلف الانماط والنماذج ، واستطاع أن يستخدم الأفكار النظرية التي طورها بيرجس Burgess وماكينزي Mckenzie عن الايكولوجيا الحضرية وكذلك نظريات توماس بكفاءة عالية في تحليل وتفسير البيانات التي جمعها . أما من الناحية المنهجية فقد كشفت الدراسة عن قدرة هذه المدرسة على استخدام الوثائق المختلفة كمصدر للمعلومات الاجتماعية ، واستخدام المسح الاجتماعي للحصول على البيانات الكمية التي تتكامل مع المعلومات الكمية في تقديم تصور واضح للظواهر المدروسة^(١) .

١-١٠٠٠٠ : حسب الاجتماع عامه شيكاغو عام ١٩٩٢ م ومن ثم يعد أن مدرسة علم الاجتماع في الولايات المتحدة وكان ... A. Small هو لـ . ليس هذا القسم ، وأحد الأسماء

ويمكن أن نعتبر دراسة روبرت . بليو ليند Robert & Helen Lynd مصدراً رابعاً من مصادر علم الاجتماع الانثروبولوجي في الدراسة التي تناولت الحياة الاجتماعية في مدينة امريكية صغيرة هي الميدلتون (١٩٦٧) ، وقد درست هذه المدينة على فترتين الأولى لتصوير الحياة الاجتماعية فيها ، والثانية بعنوان : الميدلتون في تحول Middletown in Transition وذلك لكيف ، على جوانب التغير الاجتماعي ونتائجه في المدينة^(١) وقد استغرقت الدراسة الميدانية الأولى نحو تسعة عشر شهراً واستكملت في يونيو ١٩٢٥ ، وصدر الكتاب عن المدينة في عام ١٩٢٩ . وتطوّر هذه الدراسة على إسهام منهجي رائع ، تمثل أساساً في

اللازمة في علم الاجتماع الأنثروبي ثم اعتمد ولهم ترواس الى القسم بعد عام من وفاة سميث . ولقد اهتمت مدرسة علم الاجتماع في شيكاغو إسهاماً هاماً في الزاء علم الاجتماع الأنثروبي خلال الثلاثينات من هذا القرن . وقد اعتمد روبرت بليو في هذا القسم بعد أن ترك عمله لصحفي عام ١٩١٥ — كان عضواً في نادي حركة البحث الميداني الذي اشتهرت به مدرسة شيكاغو في ذلك الوقت . وركزت اهتمامات بليو حول السلوك الاجتماعي ورسالته بالبيئة التي يعيش فيها الأسماك ، وعلى الأخص المداينة والحياة الحضرية ، ولقد كان بليو أول يكون مصوراً في المدينة والمنحدر المجل والألحاح لا كظواهر حمرارية ، وإنما بوصفها تمثل كائنات حيوية اجتماعية . وقد عمل بليو أيضاً على تطوير برامج البحوث الأساسية الخاص في المجال الحضري وكتب دراساته الشهيرة عن^(٢) الحياة الحضرية والثقافة وهي نفس الطرق التي استخدمها الميولوسوف من امتثال فرانز بواس ولوى F. Boas Robert Park, Human Communities, N. Y. the Free Press 1962. Thrasher, F. The Gang, Chicago, University of Chicago Press, 1927. Zorbaugh, H. The Cold Coast and the Slum, Chicago, University Press, 1929.

(١) نشر روبرت ليند وويليام ليند مؤلفهما المصروف الميدلتون سنة ١٩٢٩ ، وأصبح فيما بعد مؤلفاً ثلاثياً . والثانية : السوسيولوجي الأنثروبي ، والكتاب هذه الدراسة الأولى منظمة لتعريف المجتمع على أنه يمكن تقسيم الى ١٠ طوائف . والثالثة : العملية الأنثروبي هو عملية ميسرة Murice الأولى لها يلاحظ الباحثون الى هذا المجتمع المحلي بأمره . ١٩١٥ . ١٩٢٥ . ١٩٢٩ . ١٩٣٥ . ١٩٤٥ . ١٩٥٥ . ١٩٦٥ . ١٩٧٥ . ١٩٨٥ . ١٩٩٥ . ٢٠٠٥ . ٢٠١٥ . ٢٠٢٥ . ٢٠٣٥ . ٢٠٤٥ . ٢٠٥٥ . ٢٠٦٥ . ٢٠٧٥ . ٢٠٨٥ . ٢٠٩٥ . ٢١٠٥ . ٢١١٥ . ٢١٢٥ . ٢١٣٥ . ٢١٤٥ . ٢١٥٥ . ٢١٦٥ . ٢١٧٥ . ٢١٨٥ . ٢١٩٥ . ٢٢٠٥ . ٢٢١٥ . ٢٢٢٥ . ٢٢٣٥ . ٢٢٤٥ . ٢٢٥٥ . ٢٢٦٥ . ٢٢٧٥ . ٢٢٨٥ . ٢٢٩٥ . ٢٣٠٥ . ٢٣١٥ . ٢٣٢٥ . ٢٣٣٥ . ٢٣٤٥ . ٢٣٥٥ . ٢٣٦٥ . ٢٣٧٥ . ٢٣٨٥ . ٢٣٩٥ . ٢٤٠٥ . ٢٤١٥ . ٢٤٢٥ . ٢٤٣٥ . ٢٤٤٥ . ٢٤٥٥ . ٢٤٦٥ . ٢٤٧٥ . ٢٤٨٥ . ٢٤٩٥ . ٢٥٠٥ . ٢٥١٥ . ٢٥٢٥ . ٢٥٣٥ . ٢٥٤٥ . ٢٥٥٥ . ٢٥٦٥ . ٢٥٧٥ . ٢٥٨٥ . ٢٥٩٥ . ٢٦٠٥ . ٢٦١٥ . ٢٦٢٥ . ٢٦٣٥ . ٢٦٤٥ . ٢٦٥٥ . ٢٦٦٥ . ٢٦٧٥ . ٢٦٨٥ . ٢٦٩٥ . ٢٧٠٥ . ٢٧١٥ . ٢٧٢٥ . ٢٧٣٥ . ٢٧٤٥ . ٢٧٥٥ . ٢٧٦٥ . ٢٧٧٥ . ٢٧٨٥ . ٢٧٩٥ . ٢٨٠٥ . ٢٨١٥ . ٢٨٢٥ . ٢٨٣٥ . ٢٨٤٥ . ٢٨٥٥ . ٢٨٦٥ . ٢٨٧٥ . ٢٨٨٥ . ٢٨٩٥ . ٢٩٠٥ . ٢٩١٥ . ٢٩٢٥ . ٢٩٣٥ . ٢٩٤٥ . ٢٩٥٥ . ٢٩٦٥ . ٢٩٧٥ . ٢٩٨٥ . ٢٩٩٥ . ٣٠٠٥ . ٣٠١٥ . ٣٠٢٥ . ٣٠٣٥ . ٣٠٤٥ . ٣٠٥٥ . ٣٠٦٥ . ٣٠٧٥ . ٣٠٨٥ . ٣٠٩٥ . ٣١٠٥ . ٣١١٥ . ٣١٢٥ . ٣١٣٥ . ٣١٤٥ . ٣١٥٥ . ٣١٦٥ . ٣١٧٥ . ٣١٨٥ . ٣١٩٥ . ٣٢٠٥ . ٣٢١٥ . ٣٢٢٥ . ٣٢٣٥ . ٣٢٤٥ . ٣٢٥٥ . ٣٢٦٥ . ٣٢٧٥ . ٣٢٨٥ . ٣٢٩٥ . ٣٣٠٥ . ٣٣١٥ . ٣٣٢٥ . ٣٣٣٥ . ٣٣٤٥ . ٣٣٥٥ . ٣٣٦٥ . ٣٣٧٥ . ٣٣٨٥ . ٣٣٩٥ . ٣٤٠٥ . ٣٤١٥ . ٣٤٢٥ . ٣٤٣٥ . ٣٤٤٥ . ٣٤٥٥ . ٣٤٦٥ . ٣٤٧٥ . ٣٤٨٥ . ٣٤٩٥ . ٣٥٠٥ . ٣٥١٥ . ٣٥٢٥ . ٣٥٣٥ . ٣٥٤٥ . ٣٥٥٥ . ٣٥٦٥ . ٣٥٧٥ . ٣٥٨٥ . ٣٥٩٥ . ٣٦٠٥ . ٣٦١٥ . ٣٦٢٥ . ٣٦٣٥ . ٣٦٤٥ . ٣٦٥٥ . ٣٦٦٥ . ٣٦٧٥ . ٣٦٨٥ . ٣٦٩٥ . ٣٧٠٥ . ٣٧١٥ . ٣٧٢٥ . ٣٧٣٥ . ٣٧٤٥ . ٣٧٥٥ . ٣٧٦٥ . ٣٧٧٥ . ٣٧٨٥ . ٣٧٩٥ . ٣٨٠٥ . ٣٨١٥ . ٣٨٢٥ . ٣٨٣٥ . ٣٨٤٥ . ٣٨٥٥ . ٣٨٦٥ . ٣٨٧٥ . ٣٨٨٥ . ٣٨٩٥ . ٣٩٠٥ . ٣٩١٥ . ٣٩٢٥ . ٣٩٣٥ . ٣٩٤٥ . ٣٩٥٥ . ٣٩٦٥ . ٣٩٧٥ . ٣٩٨٥ . ٣٩٩٥ . ٤٠٠٥ . ٤٠١٥ . ٤٠٢٥ . ٤٠٣٥ . ٤٠٤٥ . ٤٠٥٥ . ٤٠٦٥ . ٤٠٧٥ . ٤٠٨٥ . ٤٠٩٥ . ٤١٠٥ . ٤١١٥ . ٤١٢٥ . ٤١٣٥ . ٤١٤٥ . ٤١٥٥ . ٤١٦٥ . ٤١٧٥ . ٤١٨٥ . ٤١٩٥ . ٤٢٠٥ . ٤٢١٥ . ٤٢٢٥ . ٤٢٣٥ . ٤٢٤٥ . ٤٢٥٥ . ٤٢٦٥ . ٤٢٧٥ . ٤٢٨٥ . ٤٢٩٥ . ٤٣٠٥ . ٤٣١٥ . ٤٣٢٥ . ٤٣٣٥ . ٤٣٤٥ . ٤٣٥٥ . ٤٣٦٥ . ٤٣٧٥ . ٤٣٨٥ . ٤٣٩٥ . ٤٤٠٥ . ٤٤١٥ . ٤٤٢٥ . ٤٤٣٥ . ٤٤٤٥ . ٤٤٥٥ . ٤٤٦٥ . ٤٤٧٥ . ٤٤٨٥ . ٤٤٩٥ . ٤٥٠٥ . ٤٥١٥ . ٤٥٢٥ . ٤٥٣٥ . ٤٥٤٥ . ٤٥٥٥ . ٤٥٦٥ . ٤٥٧٥ . ٤٥٨٥ . ٤٥٩٥ . ٤٦٠٥ . ٤٦١٥ . ٤٦٢٥ . ٤٦٣٥ . ٤٦٤٥ . ٤٦٥٥ . ٤٦٦٥ . ٤٦٧٥ . ٤٦٨٥ . ٤٦٩٥ . ٤٧٠٥ . ٤٧١٥ . ٤٧٢٥ . ٤٧٣٥ . ٤٧٤٥ . ٤٧٥٥ . ٤٧٦٥ . ٤٧٧٥ . ٤٧٨٥ . ٤٧٩٥ . ٤٨٠٥ . ٤٨١٥ . ٤٨٢٥ . ٤٨٣٥ . ٤٨٤٥ . ٤٨٥٥ . ٤٨٦٥ . ٤٨٧٥ . ٤٨٨٥ . ٤٨٩٥ . ٤٩٠٥ . ٤٩١٥ . ٤٩٢٥ . ٤٩٣٥ . ٤٩٤٥ . ٤٩٥٥ . ٤٩٦٥ . ٤٩٧٥ . ٤٩٨٥ . ٤٩٩٥ . ٥٠٠٥ . ٥٠١٥ . ٥٠٢٥ . ٥٠٣٥ . ٥٠٤٥ . ٥٠٥٥ . ٥٠٦٥ . ٥٠٧٥ . ٥٠٨٥ . ٥٠٩٥ . ٥١٠٥ . ٥١١٥ . ٥١٢٥ . ٥١٣٥ . ٥١٤٥ . ٥١٥٥ . ٥١٦٥ . ٥١٧٥ . ٥١٨٥ . ٥١٩٥ . ٥٢٠٥ . ٥٢١٥ . ٥٢٢٥ . ٥٢٣٥ . ٥٢٤٥ . ٥٢٥٥ . ٥٢٦٥ . ٥٢٧٥ . ٥٢٨٥ . ٥٢٩٥ . ٥٣٠٥ . ٥٣١٥ . ٥٣٢٥ . ٥٣٣٥ . ٥٣٤٥ . ٥٣٥٥ . ٥٣٦٥ . ٥٣٧٥ . ٥٣٨٥ . ٥٣٩٥ . ٥٤٠٥ . ٥٤١٥ . ٥٤٢٥ . ٥٤٣٥ . ٥٤٤٥ . ٥٤٥٥ . ٥٤٦٥ . ٥٤٧٥ . ٥٤٨٥ . ٥٤٩٥ . ٥٥٠٥ . ٥٥١٥ . ٥٥٢٥ . ٥٥٣٥ . ٥٥٤٥ . ٥٥٥٥ . ٥٥٦٥ . ٥٥٧٥ . ٥٥٨٥ . ٥٥٩٥ . ٥٦٠٥ . ٥٦١٥ . ٥٦٢٥ . ٥٦٣٥ . ٥٦٤٥ . ٥٦٥٥ . ٥٦٦٥ . ٥٦٧٥ . ٥٦٨٥ . ٥٦٩٥ . ٥٧٠٥ . ٥٧١٥ . ٥٧٢٥ . ٥٧٣٥ . ٥٧٤٥ . ٥٧٥٥ . ٥٧٦٥ . ٥٧٧٥ . ٥٧٨٥ . ٥٧٩٥ . ٥٨٠٥ . ٥٨١٥ . ٥٨٢٥ . ٥٨٣٥ . ٥٨٤٥ . ٥٨٥٥ . ٥٨٦٥ . ٥٨٧٥ . ٥٨٨٥ . ٥٨٩٥ . ٥٩٠٥ . ٥٩١٥ . ٥٩٢٥ . ٥٩٣٥ . ٥٩٤٥ . ٥٩٥٥ . ٥٩٦٥ . ٥٩٧٥ . ٥٩٨٥ . ٥٩٩٥ . ٦٠٠٥ . ٦٠١٥ . ٦٠٢٥ . ٦٠٣٥ . ٦٠٤٥ . ٦٠٥٥ . ٦٠٦٥ . ٦٠٧٥ . ٦٠٨٥ . ٦٠٩٥ . ٦١٠٥ . ٦١١٥ . ٦١٢٥ . ٦١٣٥ . ٦١٤٥ . ٦١٥٥ . ٦١٦٥ . ٦١٧٥ . ٦١٨٥ . ٦١٩٥ . ٦٢٠٥ . ٦٢١٥ . ٦٢٢٥ . ٦٢٣٥ . ٦٢٤٥ . ٦٢٥٥ . ٦٢٦٥ . ٦٢٧٥ . ٦٢٨٥ . ٦٢٩٥ . ٦٣٠٥ . ٦٣١٥ . ٦٣٢٥ . ٦٣٣٥ . ٦٣٤٥ . ٦٣٥٥ . ٦٣٦٥ . ٦٣٧٥ . ٦٣٨٥ . ٦٣٩٥ . ٦٤٠٥ . ٦٤١٥ . ٦٤٢٥ . ٦٤٣٥ . ٦٤٤٥ . ٦٤٥٥ . ٦٤٦٥ . ٦٤٧٥ . ٦٤٨٥ . ٦٤٩٥ . ٦٥٠٥ . ٦٥١٥ . ٦٥٢٥ . ٦٥٣٥ . ٦٥٤٥ . ٦٥٥٥ . ٦٥٦٥ . ٦٥٧٥ . ٦٥٨٥ . ٦٥٩٥ . ٦٦٠٥ . ٦٦١٥ . ٦٦٢٥ . ٦٦٣٥ . ٦٦٤٥ . ٦٦٥٥ . ٦٦٦٥ . ٦٦٧٥ . ٦٦٨٥ . ٦٦٩٥ . ٦٧٠٥ . ٦٧١٥ . ٦٧٢٥ . ٦٧٣٥ . ٦٧٤٥ . ٦٧٥٥ . ٦٧٦٥ . ٦٧٧٥ . ٦٧٨٥ . ٦٧٩٥ . ٦٨٠٥ . ٦٨١٥ . ٦٨٢٥ . ٦٨٣٥ . ٦٨٤٥ . ٦٨٥٥ . ٦٨٦٥ . ٦٨٧٥ . ٦٨٨٥ . ٦٨٩٥ . ٦٩٠٥ . ٦٩١٥ . ٦٩٢٥ . ٦٩٣٥ . ٦٩٤٥ . ٦٩٥٥ . ٦٩٦٥ . ٦٩٧٥ . ٦٩٨٥ . ٦٩٩٥ . ٧٠٠٥ . ٧٠١٥ . ٧٠٢٥ . ٧٠٣٥ . ٧٠٤٥ . ٧٠٥٥ . ٧٠٦٥ . ٧٠٧٥ . ٧٠٨٥ . ٧٠٩٥ . ٧١٠٥ . ٧١١٥ . ٧١٢٥ . ٧١٣٥ . ٧١٤٥ . ٧١٥٥ . ٧١٦٥ . ٧١٧٥ . ٧١٨٥ . ٧١٩٥ . ٧٢٠٥ . ٧٢١٥ . ٧٢٢٥ . ٧٢٣٥ . ٧٢٤٥ . ٧٢٥٥ . ٧٢٦٥ . ٧٢٧٥ . ٧٢٨٥ . ٧٢٩٥ . ٧٣٠٥ . ٧٣١٥ . ٧٣٢٥ . ٧٣٣٥ . ٧٣٤٥ . ٧٣٥٥ . ٧٣٦٥ . ٧٣٧٥ . ٧٣٨٥ . ٧٣٩٥ . ٧٤٠٥ . ٧٤١٥ . ٧٤٢٥ . ٧٤٣٥ . ٧٤٤٥ . ٧٤٥٥ . ٧٤٦٥ . ٧٤٧٥ . ٧٤٨٥ . ٧٤٩٥ . ٧٥٠٥ . ٧٥١٥ . ٧٥٢٥ . ٧٥٣٥ . ٧٥٤٥ . ٧٥٥٥ . ٧٥٦٥ . ٧٥٧٥ . ٧٥٨٥ . ٧٥٩٥ . ٧٦٠٥ . ٧٦١٥ . ٧٦٢٥ . ٧٦٣٥ . ٧٦٤٥ . ٧٦٥٥ . ٧٦٦٥ . ٧٦٧٥ . ٧٦٨٥ . ٧٦٩٥ . ٧٧٠٥ . ٧٧١٥ . ٧٧٢٥ . ٧٧٣٥ . ٧٧٤٥ . ٧٧٥٥ . ٧٧٦٥ . ٧٧٧٥ . ٧٧٨٥ . ٧٧٩٥ . ٧٨٠٥ . ٧٨١٥ . ٧٨٢٥ . ٧٨٣٥ . ٧٨٤٥ . ٧٨٥٥ . ٧٨٦٥ . ٧٨٧٥ . ٧٨٨٥ . ٧٨٩٥ . ٧٩٠٥ . ٧٩١٥ . ٧٩٢٥ . ٧٩٣٥ . ٧٩٤٥ . ٧٩٥٥ . ٧٩٦٥ . ٧٩٧٥ . ٧٩٨٥ . ٧٩٩٥ . ٨٠٠٥ . ٨٠١٥ . ٨٠٢٥ . ٨٠٣٥ . ٨٠٤٥ . ٨٠٥٥ . ٨٠٦٥ . ٨٠٧٥ . ٨٠٨٥ . ٨٠٩٥ . ٨١٠٥ . ٨١١٥ . ٨١٢٥ . ٨١٣٥ . ٨١٤٥ . ٨١٥٥ . ٨١٦٥ . ٨١٧٥ . ٨١٨٥ . ٨١٩٥ . ٨٢٠٥ . ٨٢١٥ . ٨٢٢٥ . ٨٢٣٥ . ٨٢٤٥ . ٨٢٥٥ . ٨٢٦٥ . ٨٢٧٥ . ٨٢٨٥ . ٨٢٩٥ . ٨٣٠٥ . ٨٣١٥ . ٨٣٢٥ . ٨٣٣٥ . ٨٣٤٥ . ٨٣٥٥ . ٨٣٦٥ . ٨٣٧٥ . ٨٣٨٥ . ٨٣٩٥ . ٨٤٠٥ . ٨٤١٥ . ٨٤٢٥ . ٨٤٣٥ . ٨٤٤٥ . ٨٤٥٥ . ٨٤٦٥ . ٨٤٧٥ . ٨٤٨٥ . ٨٤٩٥ . ٨٥٠٥ . ٨٥١٥ . ٨٥٢٥ . ٨٥٣٥ . ٨٥٤٥ . ٨٥٥٥ . ٨٥٦٥ . ٨٥٧٥ . ٨٥٨٥ . ٨٥٩٥ . ٨٦٠٥ . ٨٦١٥ . ٨٦٢٥ . ٨٦٣٥ . ٨٦٤٥ . ٨٦٥٥ . ٨٦٦٥ . ٨٦٧٥ . ٨٦٨٥ . ٨٦٩٥ . ٨٧٠٥ . ٨٧١٥ . ٨٧٢٥ . ٨٧٣٥ . ٨٧٤٥ . ٨٧٥٥ . ٨٧٦٥ . ٨٧٧٥ . ٨٧٨٥ . ٨٧٩٥ . ٨٨٠٥ . ٨٨١٥ . ٨٨٢٥ . ٨٨٣٥ . ٨٨٤٥ . ٨٨٥٥ . ٨٨٦٥ . ٨٨٧٥ . ٨٨٨٥ . ٨٨٩٥ . ٨٩٠٥ . ٨٩١٥ . ٨٩٢٥ . ٨٩٣٥ . ٨٩٤٥ . ٨٩٥٥ . ٨٩٦٥ . ٨٩٧٥ . ٨٩٨٥ . ٨٩٩٥ . ٩٠٠٥ . ٩٠١٥ . ٩٠٢٥ . ٩٠٣٥ . ٩٠٤٥ . ٩٠٥٥ . ٩٠٦٥ . ٩٠٧٥ . ٩٠٨٥ . ٩٠٩٥ . ٩١٠٥ . ٩١١٥ . ٩١٢٥ . ٩١٣٥ . ٩١٤٥ . ٩١٥٥ . ٩١٦٥ . ٩١٧٥ . ٩١٨٥ . ٩١٩٥ . ٩٢٠٥ . ٩٢١٥ . ٩٢٢٥ . ٩٢٣٥ . ٩٢٤٥ . ٩٢٥٥ . ٩٢٦٥ . ٩٢٧٥ . ٩٢٨٥ . ٩٢٩٥ . ٩٣٠٥ . ٩٣١٥ . ٩٣٢٥ . ٩٣٣٥ . ٩٣٤٥ . ٩٣٥٥ . ٩٣٦٥ . ٩٣٧٥ . ٩٣٨٥ . ٩٣٩٥ . ٩٤٠٥ . ٩٤١٥ . ٩٤٢٥ . ٩٤٣٥ . ٩٤٤٥ . ٩٤٥٥ . ٩٤٦٥ . ٩٤٧٥ . ٩٤٨٥ . ٩٤٩٥ . ٩٥٠٥ . ٩٥١٥ . ٩٥٢٥ . ٩٥٣٥ . ٩٥٤٥ . ٩٥٥٥ . ٩٥٦٥ . ٩٥٧٥ . ٩٥٨٥ . ٩٥٩٥ . ٩٦٠٥ . ٩٦١٥ . ٩٦٢٥ . ٩٦٣٥ . ٩٦٤٥ . ٩٦٥٥ . ٩٦٦٥ . ٩٦٧٥ . ٩٦٨٥ . ٩٦٩٥ . ٩٧٠٥ . ٩٧١٥ . ٩٧٢٥ . ٩٧٣٥ . ٩٧٤٥ . ٩٧٥٥ . ٩٧٦٥ . ٩٧٧٥ . ٩٧٨٥ . ٩٧٩٥ . ٩٨٠٥ . ٩٨١٥ . ٩٨٢٥ . ٩٨٣٥ . ٩٨٤٥ . ٩٨٥٥ . ٩٨٦٥ . ٩٨٧٥ . ٩٨٨٥ . ٩٨٩٥ . ٩٩٠٥ . ٩٩١٥ . ٩٩٢٥ . ٩٩٣٥ . ٩٩٤٥ . ٩٩٥٥ . ٩٩٦٥ . ٩٩٧٥ . ٩٩٨٥ . ٩٩٩٥ . ١٠٠٠٥ . ١٠٠١٥ . ١٠٠٢٥ . ١٠٠٣٥ . ١٠٠٤٥ . ١٠٠٥٥ . ١٠٠٦٥ . ١٠٠٧٥ . ١٠٠٨٥ . ١٠٠٩٥ . ١٠١٠٥ . ١٠١١٥ . ١٠١٢٥ . ١٠١٣٥ . ١٠١٤٥ . ١٠١٥٥ . ١٠١٦٥ . ١٠١٧٥ . ١٠١٨٥ . ١٠١٩٥ . ١٠٢٠٥ . ١٠٢١٥ . ١٠٢٢٥ . ١٠٢٣٥ . ١٠٢٤٥ . ١٠٢٥٥ . ١٠٢٦٥ . ١٠٢٧٥ . ١٠٢٨٥ . ١٠٢٩٥ . ١٠٣٠٥ . ١٠٣١٥ . ١٠٣٢٥ . ١٠٣٣٥ . ١٠٣٤٥ . ١٠٣٥٥ . ١٠٣٦٥ . ١٠٣٧٥ . ١٠٣٨٥ . ١٠٣٩٥ . ١٠٤٠٥ . ١٠٤١٥ . ١٠٤٢٥ . ١٠٤٣٥ . ١٠٤٤٥ . ١٠٤٥٥ . ١٠٤٦٥ . ١٠٤٧٥ . ١٠٤٨٥ . ١٠٤٩٥ . ١٠٥٠٥ . ١٠٥١٥ . ١٠٥٢٥ . ١٠٥٣٥ . ١٠٥٤٥ . ١٠٥٥٥ . ١٠٥٦٥ . ١٠٥٧٥ . ١٠٥٨٥ . ١٠٥٩٥ . ١٠٦٠٥ . ١٠٦١٥ . ١٠٦٢٥ . ١٠٦٣٥ . ١٠٦٤٥ . ١٠٦٥٥ . ١٠٦٦٥ . ١٠٦٧٥ . ١٠٦٨٥ . ١٠٦٩٥ . ١٠٧٠٥ . ١٠٧١٥ . ١٠٧٢٥ . ١٠٧٣٥ . ١٠٧٤٥ . ١٠٧٥٥ . ١٠٧٦٥ . ١٠٧٧٥ . ١٠٧٨٥ . ١٠٧٩٥ . ١٠٨٠٥ . ١٠٨١٥ . ١٠٨٢٥ . ١٠٨٣٥ . ١٠٨٤٥ . ١٠٨٥٥ . ١٠٨٦٥ . ١٠٨٧٥ . ١٠٨٨٥ . ١٠٨٩٥ . ١٠٩٠٥ . ١٠٩١٥ . ١٠٩٢٥ . ١٠٩٣٥ . ١٠٩٤٥ . ١٠٩٥٥ . ١٠٩٦٥ . ١٠٩٧٥ . ١٠٩٨٥ . ١٠٩٩٥ . ١١٠٠٥ . ١١٠١٥ . ١١٠٢٥ . ١١٠٣٥ . ١١٠٤٥ . ١١٠٥٥ . ١١٠٦٥ . ١١٠٧٥ . ١١٠٨٥ . ١١٠٩٥ . ١١١٠٥ . ١١١١٥ . ١١١٢٥ . ١١١٣٥ . ١١١٤٥ . ١١١٥٥ . ١١١٦٥ . ١١١٧٥ . ١١١٨٥ . ١١١٩٥ . ١١٢٠٥ . ١١٢١٥ . ١١٢٢٥ . ١١٢٣٥ . ١١٢٤٥ . ١١٢٥٥ . ١١٢٦٥ . ١١٢٧٥ . ١١٢٨٥ . ١١٢٩٥ . ١١٣٠٥ . ١١٣١٥ . ١١٣٢٥ . ١١٣٣٥ . ١١٣٤٥ . ١١٣٥٥ . ١١٣٦٥ . ١١٣٧٥ . ١١٣٨٥ . ١١٣٩٥ . ١١٤٠٥ . ١١٤١٥ . ١١٤٢٥ . ١١٤٣٥ . ١١٤٤٥ . ١١٤٥٥ . ١١٤٦٥ . ١١٤٧٥ . ١١٤٨٥ . ١١٤٩٥ . ١١٥٠٥ . ١١٥١٥ . ١١٥٢٥ . ١١٥٣٥ . ١١٥٤٥ . ١١٥٥٥ . ١١٥٦٥ . ١١٥٧٥ . ١١٥٨٥ . ١١٥٩٥ . ١١٦٠٥ . ١١٦١٥ . ١١٦٢٥ . ١١٦٣٥ . ١١٦٤٥ . ١١٦٥٥ . ١١٦٦٥ . ١١٦٧٥ . ١١٦٨٥ . ١١٦٩٥ . ١١٧٠٥ . ١١٧١٥ . ١١٧٢٥ . ١١٧٣٥ . ١١٧٤٥ . ١١٧٥٥ . ١١٧٦٥ . ١١٧٧٥ . ١١٧٨٥ . ١١٧٩٥ . ١١٨٠٥ . ١١٨١٥ . ١١٨٢٥ . ١١٨٣٥ . ١١٨٤٥ . ١١٨٥٥ . ١١٨٦٥ . ١١٨٧٥ . ١١٨٨٥ . ١١٨٩٥ . ١١٩٠٥ . ١١٩١٥ . ١١٩٢٥ . ١١٩٣٥ . ١١٩٤٥ . ١١٩٥٥ . ١١٩٦٥ . ١١٩٧٥ . ١١٩٨٥ . ١١٩٩٥ . ١٢٠٠٥ . ١٢٠١٥ . ١٢٠٢٥ . ١٢٠٣٥ . ١٢٠٤٥ . ١٢٠٥٥ . ١٢٠٦٥ . ١٢٠٧٥ . ١٢٠٨٥ . ١٢٠٩٥ . ١٢١٠٥ . ١٢١١٥ . ١٢١٢٥ . ١٢١٣٥ . ١٢١٤٥ . ١٢١٥٥ . ١٢١٦٥ . ١٢١٧٥ . ١٢١٨٥ . ١٢١٩٥ . ١٢٢٠٥ . ١٢٢١٥ . ١٢٢٢٥ . ١٢٢٣٥ . ١٢٢٤٥ . ١٢٢٥٥ . ١٢٢٦٥ . ١٢٢٧٥ . ١٢٢٨٥ . ١٢٢٩٥ . ١٢٣٠٥ . ١٢٣١٥ . ١٢٣٢٥ . ١٢٣٣٥ . ١٢٣٤٥ . ١٢٣٥٥ . ١٢٣٦٥ . ١٢٣٧٥ . ١٢٣٨٥ . ١٢٣٩٥ . ١٢٤٠٥ . ١٢٤١٥ . ١٢٤٢٥ . ١٢٤٣٥ . ١٢٤٤٥ . ١٢٤٥٥ . ١٢٤٦٥ . ١٢٤٧٥ . ١٢٤٨٥ . ١٢٤٩٥ . ١٢٥٠٥ . ١٢٥١٥ . ١٢٥٢٥ . ١٢٥٣٥ . ١٢٥٤٥ . ١٢٥٥٥ . ١٢٥٦٥ . ١٢٥٧٥ . ١٢٥٨٥ . ١٢٥٩٥ . ١٢٦٠٥ . ١٢٦١٥ . ١٢٦٢٥ . ١٢٦٣٥ . ١٢٦٤٥ . ١٢٦٥٥ . ١٢٦٦٥ . ١٢٦٧٥ . ١٢٦٨٥ . ١٢٦٩٥ . ١٢٧٠٥ . ١٢٧١٥ . ١٢٧٢٥ . ١٢٧٣٥ . ١٢٧٤٥ . ١٢٧٥٥ . ١٢٧٦٥ . ١٢٧٧٥ . ١٢٧٨٥ . ١٢٧٩٥ . ١٢٨٠٥ . ١٢٨١٥ . ١٢٨٢٥ . ١٢٨٣٥ . ١٢٨٤٥ . ١٢٨٥٥ . ١٢٨٦٥ . ١٢٨٧٥ . ١٢٨٨٥ . ١٢٨٩٥ . ١٢٩٠٥ . ١٢٩١٥ . ١٢٩٢٥ . ١٢٩٣٥ . ١٢٩٤٥ . ١٢٩٥٥ . ١٢٩٦٥ . ١٢

استخدام عدد من أدوات جمع البيانات بصورة متكاملة للحصول على كل ما يمكن من معلومات مفيدة في دراسة الحياة الاجتماعية بالمدينة . وكان النهج الأساسي الذي استخدم في بداية اجراء الدراسة هو النهج الوصفي الذي دون ادنى محاولة للدخول الى المدينة والتفغل المباشر عن طريق استخدام استمارات للبحث أو المقابلات ، وإنما أدرك الباحثان انه يتعين استطلاع الحياة الاجتماعية عن بعد في البداية وتكوين صورة عامة أولاً ، ثم الاتجاه بعد ذلك الى صياغة اجراءات ووسائل للبحث اكبر دقة وتحديداً^(١) .

^(١) انظر هو المداخيل في ترميز ، وهو يمثل دراسة منهجية لمدينة مرسى خلال السنوات الأولى من فترة الكفة الاقتصادية ، وفي هذه الدراسة اعتمد الباحث بحث البناء الطبقي ، وتطالعت القوة الاقتصادية والسياسية ، من المركز أو هامش الدراسات ، قد شجعت حركة البحث الطبقي الاجتماعي سواء في الولايات المتحدة أو خارجها . انظر ، عرضاً لأهميه هذه الدراسات في تسمية الأبناء الطبقي في : تيسليف ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ وما بعدها .

(٢) هنا بلاسط ان الباحثان يستخدمان الإحصائيات المسبقة التي طورها روبرت بلوك ومفوضه .

ولقد تضمنت الدراسة عرضاً متكاملًا للإجراءات التي استخدمت فيها وتلخص هذه الإجراءات فيما يلي :

(أ) المشاركة في الحياة المحلية Participation in Local life وتقتضي هذه الطريقة الإقامة في المجتمع ومحاولة الاندماج في الحياة الاجتماعية والاشتراك في الأنشطة الاجتماعية المختلفة التي يمارسها الناس في حياتهم المحلية . وقد تضمن ذلك حضور الاجتماعات في المنظمات المختلفة ، وقبول الدعوات من الأهالي في المناسبات الاجتماعية ، والمشاركة في النشاطات الدينية والسياسية والاحتفالات المختلفة ، والأنشطة الترفيهية وكانت الوقائع التي يتم ملاحظتها تسجل بعد انتهاء اليوم من المذاكرة ، ان لم يتمكن الباحثون من تسجيلها في حينها .

(ب) دراسة مضمون الوثائق ، حيث تمكن الباحثان من جمع عدد من السجلات المتصلة بالمدينة وتضمن بيانات التعداد ، وملفات المدينة ، وملفات المحاكم ، وسجلات المدارس ، والكتب السنوية التي تصدرها الدولة ، هذا فضلاً عن قراءة وتحليل مضمون الصحف اليومية ، وجمع كل ما يتعلق بالحياة في مدينة الابلود .

(ج) الدراسة الاحصائية ، وبمعد هذه الدراسة شيئاً يختلف عن مفهوم الترميز الاحصائية بالمعنى المعاصر ، فالدراسة الاحصائية المعاصرة تعني التحليل الدقيق للارتباط بين المظاهر ودلائل البيانات عن طريق استعمال اختبارات وأدوات احصائية دقيقة للقياس . أما الدراسة الاحصائية في حياة المبلدون فما كانت تعنى الحصول على الاحصائيات الرسمية وغيرها التي تصدرها الحكومة ، والعمالة ، وحوادث العمل الصناعي ، وعرضية المدينة والمنظمات المدنية ، والأثر في الاحتمالات والمعادلة . الاجتماعية ، وملكية السيارات وغيرها من الاحصائيات التي تمكن أن تعطي صورة عن شكل الحياة الاجتماعية في المدينة .

(د) المقابلة Interview ، وهذا أحرز اهتمام الباحثين على أنواع محادثة . المعلومات ، الموع الأول هو ما أنتج عنه ترميز وتحليل . casual ، Conversations وهي محادثة . b . c . d . e . f . g . h . i . j . k . l . m . n . o . p . q . r . s . t . u . v . w . x . y . z .

أو التجميعات التي كانت تحدث بالمصادفة في النادي ، والشوارع وغيرها . أما النوع الثاني فهو المعلومات التي أمكن الحصول عليها من المقابلات المخططة التي أجريت مع أفراد لديهم قدرات خاصة على إعطاء المعلومات ، وقد أحضرت هذه المقابلات مع شخصيات بارزة في المدينة ، وكانت المقابلة تستغرق أكثر من أربع ساعات . أما النوعين الآخرين فقد استهدفا اختبار بعض الفروض التي طورها الباحثان ، ومن ثم خصصت أحدهما لمقابلة زوجات العمال ، والآخرى لمقابلة روجلت رجال الأعمال . وقد اختيرت المصانع الرئيسية الثلاث في المدينة لأجراء هذه الدراسات .

(د) الاستبيان Questionnaire وقد استخدمت استبيانات البحث لتطبيقها على عدد من الحيزاء في المجتمع ، مثال ذلك أنه قد أرسل استبيان لأكثر من أربعين جامعة ونادى في المدينة ، هذا فضلا عن استبيان آخر أرسل الى عينتين من تلاميذ وتلميذات المدارس الثانوية . وعموما فقد استخدمت المعلومات التي انطوت عليها هذه الاستبيانات في الكشف عن الاتجاهات العلمية في المدينة .

أما المصدر الخامس فانه يتمثل في الدراسة الرائدة في ميدان علم الاجتماع الصناعي عن مصانع هاوثورن Hawthorne والتي صدرت في كتاب بعنوان : الإدارة والعامل . شارك فيه كل من روثليبرجر Roethlisberger وديكسون Dickson⁽¹⁾ . وقد استهدفت الدراسة بحث الانتاجية الصناعية والروح المعنوية بين العمال الصناعيين . وتتميز هذه الدراسة افة أساليبها في البحث عن الدراسات السابقة فقد استخدمت فيها المقابلات الحرة والملاحظة المباشرة بطريقة منظمة دقيقة . واستطاعت الدراسة التي تحلل النتائج التي حصلت عليها في ضوء اطار نظري متكامل حول التفاعل داخل الجماعات الصغيرة والعلاقة بين التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي في الصناعة . وتقسم الدراسة الى ثلاثة أقسام يمثل كل منها طريقة معينة لدراسة الانتاجية الصناعية ، القسم الأول هو حجرة الاختبار The Interviewing Relay Assembly Test Room ، والقسم الثاني هو برنامج المقابلات Interviewing Program ، أما القسم الثالث فهو حجرة الملاحظة Bank Wiring Observation وقد تكاملت الاجراءات في هذه الأقسام الثلاثة لكي تخلص الى نتائج محددة حول العوامل

(1) د . د .

Roethlisberger and William Dickson, Management and the Worker, Cambridge, Mass. Harvard University Press, 1939

الاجتماعية والعصية المؤثرة في انتاجية العمال . والموقف الاجتماعي . والتميز الاجتماعي . التي يعيشها العمال داخل السوق الاجتماعي للدراس . وكان مقدم المبرر لمؤلفه هــ (١٩٢٣) . تمثل نقطة تحول هامة في ميدان علم الاجتماع الصناعي . حيث . أننا الانهتاء على المآثر الذي يحده التنظيم الاجتماعي غير الزمني الذي يشأ تلقائيا بين العمال في اجتماعهم ووجهة المتابعة . وأصبحت هذه القضية بشكل لب نظرية العلاقات الاجتماعية التي جلبت بالهلا نظرية تالور عن الادارة العلمية والتي كانت تتبنى نموذجاً اليافسولوجيا في الادارة العلمية على دراسات الحركة والزمن (١٩١١) . والواقع ، أن تركيز الدراسة على مصنع واحد ، قد مكّن الباحثين من تطوير أدوات البحث ومنهجية ، اذ استخدم التصميم التجريبي بدقة واضحة ، كما ظهرت المقابلات والملاحظات على نحو أكثر تقدماً من الدراسات السابقة عليها .

ويمكن أن نعتبر المصدر السادس هو دراسة وليام فوت وايت W. F. Whyte بعنوان : مجتمع الناصية Street Corner Society (١٩٤٣) وهي دراسة ركزت على تحليل الثقافات الفرعية ، وأسهمت في تحقيق تقدم ملموس في ميدان علم الاجتماع . وقد أضاف وايت الى الطبعة الثانية من كتابه التي صدرت عام ١٩٥٥ ملحقاً عرّص فيه بالتفصيل لاجراءات البحث التي استخدمتها الدراسة الاسلية ، وقد وقع اختيار وايت على منطقة كورنر فيل Cornerville بمدينة بوسطن Boston لاجراء دراسته . واستخدم أساساً طريقة الملاحظة المشاركة بوصفها الوسيلة الاساسية للحصول على المعلومات في هذه الدراسة . وتتميز منطقة كورنر فيل من المناطق المختلفة بالمدينة ، وقد حاول وايت في ضوء اهتماماته الاقتصادية أن يصمم الدراسة للتعرف على الملاحظة المختلفة من المنظور الاقتصادي (١٩٤٣) . الا أنه ما لبث أن وضع اطاراً عاماً اسفلح من خلاله أن يدرس مستويات المعيشة ، والاسكان ، والنسوق ، ونمط التوزيع ، والمساكنة . واهتم كذلك بالمخاطب الاجتماعي وخاصة البناء السياسي وعلاقاته بالقوى المحلية . ودرس أيضاً التربة والترويج والصحة العامة والاجتماعات الاجتماعية . ولقد وجد وايت بعد تحديد هذا الاطار أن أفضل طريقتهم لتتبع أهدافه هي الملاحظة المشاركة ، ومن ثم أقام في قلب المنطقة ، وحلول أن يتخذ منها بعض الاختيريين ذلك أنه اعتقد أن من الضروري لكي يصبح الباحث مقبلاً من الجماعة التي يدرسها أن يعقد علاقات شخصية قوية مع أعضاء هذا المجتمع ، وخاصة الامر . ويخلصون مكتبة متوفرة فيه ، ذلك أن هذه العلاقات هي المدخل اللامم للحصول على أية معلومات يهداها من أعضاء المجتمع الآخرين . وقد أضاف . واد . عددا من الاجراءات العلمية

(١) انظر عرضاً شاملاً لهذه الدراسة في محمد علي محمد . علم الاجتماع . طبع في القاهرة ١٩٥٨

بولو، مهمه تعريف المجتمع وتقديمه لأعضائه . وهو يقدم لنا صورة حية لملائته الحميمية مع أحد هؤلاء الاحباطين الذي استمر وايب خلال البحث انه لا يستطيع أن يستمى عنه مطلق لاحد هذه الدراسة . وقد وجد وايت انه سعى أن يتحدث مع قادة المجتمع عن أهدافه . وعن طبيعته المهمة التي سيقوم بها في المنطقة ، ومن ثم يتولى القادة بأنفسهم تعريف أعضاء المجتمع الآخرين بمهمته . وأكد وايت أن الباحث الذي يستخدم طريقة الملاحظة المشاركة لا يحتاج أكثر من الاندماج الكامل في الجماعة التي يدرسها لكي يعرف كل شيء عما دون أن يوجه أسئلة مباشرة فهو يقول « اذا قبلك الناس ، فان تستطيع أن تلتص حولهم ، وسوف تعرف اتجاهاتهم على المدى البعيد دون أن تحتاج الى توجيه السؤال » . لكن المشاركة لا تعنى عند وايت ضرورة القيام بكل أدوار الجماعة ، فصل الرغم من أنه كان مقبولا من جماعات الناصية التي درسها إلا أنه « لم يجد ضرورة القيام بكل أدوارهم دائما » . ولقد تمكن وايت باستخدام هذه الطريقة أن يحقق فهما متكاملًا لبناء الجماعة التي درسها ، فقد اجتمع حوله « على الرغم من أنني لم أستطع أن أغطي كل منطقة كورريريل ، فإني تمكنت من تحديد بناء المجتمع المحلي ووظائفه من خلال الدراسة المتعمقة لبعض اجزائه وهي في حالة العمل . لقد استطعت أن أضغ هذه الاجزاء المكونة لبناء المجتمع معا ، عن طريق ملاحظة الأحداث التي كانت تقع بين الجماعات وقادة الجماعات وبين أعضاء المنظمات الاكبر ، لقد حاولت صياغة علم اجتماع قائم على ملاحظة الأحداث الشخصية المتبادلة . وهذا بالنسبة لي هو المعنى المنهجي والنظري الاساسي من حيث مجتمع الناصية » .

ويتعلق المصدر السابع بدراسة العرق واللون ، وهي الدراسة الشهيرة التي أصلها

جون. ميذال Gunnar Myrdal بعنوان : المعضلة الأمريكية The American

Dilemma⁽¹⁾ وكانت مؤسسة كارنيجي Carnegie Corporation بنيويورك قد استعدت

الاقتصادي الاجتماعي الشهير جونلر ميذال لاجراء دراسة تستهدف « تحديد المكانة

الاجتماعية والسياسية والعلمية والاقتصادية للزنج في الولايات المتحدة ، فضلا عن الآراء

Journal Myrdal An American Dilemma, N. 4, Harper, 1944.

(١)

تقل هذه الدراسة نموذجًا عظيمًا عن الدراسات السابقة من حيث اسهامها في نمو النظرية والبحث في البحث

الاجتماعي ، فهي تتناول أساسًا من موقف نظري محدد يحل من مفهوم القيم والقيّم الإنسانية معبرًا محوريًا في عملية

البحث ، كما تتميز بتفصيل العلوم الاجتماعية في محصلة التفاعل بين التأييد النظري والبحث الميداني الذي يهدف لتعريف

الإسراع الاجتماعي . وفكره المسبق الاجتماعي ومحاولة انضامه البحث العلمي .

المختلفة السائدة بين الجماعات الزنغية والبيضاء على السواء فيما يتعلق بالوضع الصحيح لهذه الفئة . ويتم الدراسة أيضا بالاتجاهات الحديثة والتقنيات التي طرأت على هذه المكانة في الولايات المتحدة . هذا فضلا عن تحليل العلاقة بين العرقين الابيض والاسود ، وأحدا استخلاص التقنيات التي نحت عن التعليق أو التشريع ، والجهود التي يبذلها العرقين فيما يتعلق بسلوك جماعات الربوچ » . وخلال صيف عام ١٩٣٩ كان ميوزال وسترن Sierner بالاشتراك مع سيموفر Stouffer قد بدأ في تنفيذ هذا البحث . والسنة الرئيسية لهذه الدراسة التي تتميزها عن الدراسات السابقة هو توافر مصادر التحويل لها ، فهي تعد من النماذج الأولى للبحوث الممولة .

وإذا حاولنا الآن أن نستعرض الاجراءات المهيمنة لهذه الدراسة ، فاما نقول بقاء أن الاسهام المنهجى لها يمثل واحدا من الاسهامات الرئيسية التي اثير بها كتاب المصلح الالهيكلي وتلخص أهم هذه الاجراءات فيما يلى :

(أ) ملاحظة حول التقويمات والمعتقدات :

كان ذلك يمثل عنوان الملحق الأول عن المصاح . وهو يبدأ بالتمرقه بين المعتقدات Beliefs والتقويمات Valuations والآراء Opinions . أما المعتقدات فهي تمك . الكشف عن خطأها أو عن درجة نقصها أو كلها . أما التقويمات فانه يتعار الحكم عاها عن طريق معايير موضوعية مشابهة لتلك التي تستخدم بصدد المعتقدات ، والآراء هي مزج متكامل من الاثنين ذلك أن تتضمن تأكيدات حول ما يعتقد المتحدث أنه صحيح أو خاطئ ، ما يقيم المتحدث بتقويمه بوصفه حسن أم سيئ . ولقد قصد ميوزال من ١.١.٨ القسم أن يكون نعتييا للمفاهيم الرئيسية التي سيتم في ضوءها دراسة وتحليل المواقف . والاتجاهات المختلفة من قضايا اللون والعرق ، ذلك أن دراسته تتركز حول مسائل تتحدد فيها كل من الآراء والمعتقدات والتقويمات . وهكذا ، يدرك ميوزال أن الخطوة الأولى في البحث العلمى الاجتماعى هي الاتفاق على المصطلحات الاساسية وحديد ماها ما يستستخدم في البحث .

(ب) النقد النظرى لمفهوم الاعراق :

نخصص ميوزال القسم الثانى لمرص تحليله النقدي لمفهوم العرق الذى طهر في كتابات سومر W. I. Sumner . فلف . كان سومر معكرا اجتماعيا عظما . حتى ١٩٠٠

على أهمية مفهوم الطرائق الشعبية Folkways كان تأكيده يتضمن تصورا للمجتمع على أنه يتطور على شيء لا يتغير ، أو أنه يتغير ببطء شديد . بينما يعتقد ميوزال أن التغير الاجتماعي شيء ضروري ومرغوب ، وربما كان صحيحا أن الطرائق الشعبية والاعراف يمكن أن تموق التغير في المجتمعات البدائية أو في المراحل الاستاتيكية للحضارة ، إلا أنه ليس من المتصور مطلقا أن تقوم بهذا الدور في المجتمعات الحديثة ، التي لا تتميز بالجناس والاستقرار . وإنما تنقسم بالتباين والدينامية . فالصراع القيمي في هذه المجتمعات أمر واضح ومغلي ، ولا يمكن تجنب عداوات النسبية والتوفيق بين الاتجاهات الأخلاقية المختلفة . ويعتقد ميوزال أن انتشار الديمقراطية مطلب أساس للتغلب على ظاهرة عدم الاتساق في التقويمات .

(ج) التحيزات والتقويمات الخاصة بالعلماء الاجتماعيين أنفسهم :

يتناول ميوزال في هذا الجزء التحيز الذي يظهر في أعمال العلماء الاجتماعيين أنفسهم ، فهو يقول مثلا بصدد الموضوعية « ان الموضوعية المطلقة هي مثال نسبي الى تحقيقه ، ولكننا لن نصل اليه أبدا . فالعالم هو جزء من الثقافة التي يعيش فيها وهو لن ينجح في تحرر نفسه كلية من الاعتلاء على مافوق ماله من تصورات وتحيزات مسبقة عن البيئة التي يعيش فيها » . ثم ناقش بعد ذلك مظاهر التحيز التي ظهرت في المقاييس المستخدمة لدراسة مشكلة الزواج .

(د) كيف يمكن التغلب من احتمالات التحيز في البحث العلمي الاجتماعي ؟ :

ويقول ميوزال في الرد على هذا التساؤل ان الوقائع ضرورية لمواجهة الابدولوجيات ، لكنها ليست كافية ، اذ يتعين أن تكون لدينا استنتاجات عملية . انه يعارض أولئك الذين يرون أن العلوم الاجتماعية ينبغي أن تكون متحررة من القيمة ، ذلك أنه من الصعوبة أن نجد واقعة واحدة تخلو من التقويم . ولقد آمن ميوزال بأهمية البحث من أجل الكشف عن حلول عملية لتغير المجتمع ولكنه لم يكن متحمسا بنفس الدرجة لتغيره ، وهكذا ارتبط مفهوم الهندسة الاجتماعية Social Engineering باسم جونلز ميوزال ، ذلك أنه يعتقد في أن النظريات البحثية الاستاتيكية والقدرية والتي تستخدم مصطلحات مثل « التوازن . والانسجام ، والتوافق ، والتكيف ، والوطنية » هي نظريات لا تحقق نقعا كبيرا في اتجاه تغير المجتمع^(١)

(١) على الرغم من أن كثيرا من علماء الاجتماع الأمهكر لا يصنعون في ضوء عقليات ميوزال ، إلا أنه أصعب بالدرجة

الإسلامية عند لستر وارد L. Word ، أصل كتاب مع ليد ليس ورت Wirth ، وأصعب أيضا بأزاء جون ميوزال

Dollard ، وروبرت ما جيسر R. Maciver ، وخاصة كتابه نظرية المذاق ٢ ولكنه لم يشر الى أعمال اللور ماير الذي

كان قبل من أدخل مفهوم المهارات الاجتماعية Social Skills وحجمه سطرشا لمفهوم الفلسفة الاجتماعية . انظر

Madge, O.P. Ch. P. 280.

وعموماً ، يمكن أن تبرز الأسهامات المنهجية التي صاغها ميردال في حافة كتائب
المعضلة الهيكلية في أنه أكد أهمية التفرقة بين البحث النظري الذي يسمي إلى دراسة
الوقائع واكتشاف أسبابها والبحث العمل أو التطبيقي (الهندسة الاجتماعية) الذي يهتم
بالوسائل والنايات . فالبحث النظري يسمي إلى اكتشاف الوقائع المتصلة بالماضي والحاضر
ويتأخر المستقبل ، أما البحث العمل فانه يتوجه أساساً نحو المستقبل ، وهدفه النهائي هو
الوصول إلى تخطيط علمي للتغيرات المقصودة . ويتطلب البحث العمل صياغة نظرية ولا
شك ، ولكنه يحتاج أيضاً إلى استخلاصات عملية يستنتجها الباحث من المقدمات
القيمة والمقدمات الواقعية على السواء .

ويوجه ميردال أهمية خاصة للمقدمات القيمة نظراً لاعتداد المشكلات العملية
عليها ، ونحن نحتاج إلى تلك المقدمات لكي نحقق المعايير التالية :

- (أ) ينبغي أن تكون هذه المقدمات القيمة واضحة تمام وليست افتراضات ضمنية .
- (ب) يجب أن تكون محددة وملموسة .
- (ج) يتعين انتقاء هذه المقدمات القيمة بطريقة مقصودة ومدروسة في ضوء أهداف
البحث العمل .
- (د) يجب النظر إلى المقدمات القيمة بوصفها افتراضية Hypothetical لا باعتبارها
واضحة ذاتها Self - evident .
- (هـ) يجب أن توجد لدى الباحث مقدمات قيمة بديلة ، نظراً لأن الجميع بطبيعته
ينطوي على تقويمات متعارضة أحياناً .
- (و) نختار المقدمات القيمة وفقاً لمدى أهميتها ودلائلها Significance ، أي تلك
التقويمات السائدة بين الجماعات الكبرى أو جماعات القوة ، ومن ثم تصبح واقعية
من الناحية السياسية ، ونختار كذلك وفقاً لمدى ملاءمتها ، كذلك يجب أن تكون
الأهداف التي تمدها هذه المقدمات ظاهرة تماماً ، وأخيراً يتعين أن تكون مجموعة
المقدمات القيمة للبحث متبينة داخلياً .

والواقع ، أن دراسة ميردال لهذه القضية قد أوضحت من الساحتين المذهبية والظهير
المصلحة بين الأيديولوجيا والقيم وبين البحث الاجتماعي والأهداف التي يسمي أن تحقيقها هي
البحث ، كما تضمن تقريره مادة هائلة حول قضايا الثقافة والرق واللون ، عرعر ..
وعولجت من منظور جديد .

ولا تكتمل دراسة مصطلح علم الاجتماع الانثيقي دون الاشارة الى مصدر آخر هو دراسة . المقاتل الانهكي The American Soldier التي أشرف عليها صمويل ستوفر S. Stouffer ونشرت في أربعة أجزاء ، وكانت تمثل انجازاً ضخماً ارتبط باشتراك الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية^(١) . وعلى الرغم من أهمية النتائج التي خلصت اليها هذه الدراسات والقيمة العملية التي انتطورت عليها ، إلا أن الاسهام المنهجي لهذه الدراسات كان هائلاً ، وتساعد على إثراء حركة البحث العلمي الاجتماعي^(٢) . فقد استخدم البحث عدداً كبيراً من الاجراءات المنهجية التي أسهم كل منها في تحقيق أهداف البحث ، التي دارت معظمها حول قياس الروح المعنوية للمقاتلين ، وإيجاد حلول للمشكلات التي تطرأ أثناء العمل العسكري . فاستعان بالمسح الاجتماعي ، وبالدراسات التجريبية ، وحدد عدداً من مؤشرات الروح المعنوية لكي يتمكن من قياسها .

(١) أسطر .

" Studies in Social Psychology in World War II, Princeton, University Press, Vol. 1
S. A. Stouffer, E. A. Suchman, L. S. De Vinney, S. A. Star, and R. M. Williams, The
American Soldier; Adjustment during Army Life (1949). Vol. 2, Stouffer (et al).
American Soldier : Combat and its Aftermath (1949), Vol. 3 Experiments in Mass

Communication (1949). Vol. 4 Measurement and Prediction (1950).

(٢) أسطر في ذلك :

Lazarsfeld & Robert K. Merton, (eds.).

Continuities in Social Research q Studies in the Scope and Method of the American Soldier, N.
U. : Free Press, 1950.

ولقد برزت في هذا الكيف الجديد .. الملاحظة التي أسهمت فيها دراسة المقاتل الانهكي في نمو النظرة والبرج
والموضوع في علم الاجتماع ، ولهذا نشير الى مقال علم سايبر H. Speier بعنوان المقاتل الانهكي وسوسيلولوجية
التطبيق العسكري ، والتي كانت تنصص استعارات للدراسة أهمية أنها تعالج - التراث المقاتل عن سوسيلولوجيا المعيش
وعن سوسيلولوجية المقاتل ، والأدور الاجتماعي للمقاتل له . التي سئل سطر ، الدراسة أكثر اساعا ورساه

هكلا ، نستطيع القول ، أن هذه المصادر من حيث المضمون أو المادة التي انطوت عليها قد أسهمت في إثراء علم الاجتماع من الناحيتين النظرية والموضوعية . أما من الناحية المنهجية ، فإن البحث الاجتماعي يدين لها بالكثير ، فقد أوضحت استخدامات مختلف المناهج الوصفية والتجريبية والتحليلية ، وكشفت عن كفاءة كل منها في تحقيق أهداف البحث ، كما قدمت الكثير من المفاهيم والاطارات التصورية ، وناقشت القضية الأساسية الخاصة بالعلاقة بين الأيديولوجيا وعلم الاجتماع والقيمة العملية للبحث الاجتماعي . كذلك أسهمت في تطوير أساليب وأدوات البحث من تحليل للوثائق والاحصاءات ، وملاحظة بأنواعها المختلفة ، ومقابلة وقياس للعلاقات . ولذلك ، فإن بالإضافة الى كونها تشكل علامات بارزة في تاريخ البحث الاجتماعي ، فإنها مرجع ينبغي أن يرجع اليه كل دارس للبحث الاجتماعي وتاريخ علم الاجتماع المبتدئ .

الفصل الثاني

المفاهيم الرئيسية للبحث العلمي الاجتماعي

تمهيد :

- ١ - مفهوم العلم .
- ٢ وظائف العلم وخصائصه .
- ٣ البحث العلمي والاتجاه العلمي .
- ٤ إمكانية الدراسة العلمية للمجتمع .

الفصل الثاني

المفاهيم الرئيسية للبحث العلمي الاجتماعي

تمهيد :

لا يمكن تصور مؤلف في علم الاجتماع من مناقشة مستفيضة للسائل المتعلقة بمنطق البحث الاجتماعي ومناهجه وإجراءاته ، وربما يرجع ذلك بهفة خاصة إلى عدة عوامل بعضها نظري ، والبعض الآخر تطبيقي . ولعلنا نكتفي في هذا الصدد بالإشارة إلى عاملين اثنين :

الأول : يتعلق بالصعوبات التي كانت ولا تزال تواجه المتخصصين في علم الاجتماع عندما يشعرون في ملاحظة العلاقات الاجتماعية ودخولون إعضائها للقياس ، ثم يسعون في نهاية الأمر إلى استخلاص نتائج ملاحظاتهم وصياغة نظريات تستند وصفها وتفسيرها ، والتنبؤ بها .

ولقد ظل علماء الاجتماع المبكرون إلى الحقيقة التي مؤداها أنهم بحاجة إلى إقناع غيرهم من المتخصصين في فروع العلم الأخرى بأن نتائج أبحاثهم عن الإنسان والمجتمع لا تقل في صدقها وعلميتها عن تلك التي يتوصل إليها المتخصصون في العلوم الطبيعية ، باعتبار أن هذه العلوم قد حققت درجة عالية من الدقة والضبط . ويستطيع المتبع لتاريخ الفكر الاجتماعي أن يلمس الأهمية التي منحها رواد علم الاجتماع ابتداء من ابن خلدون حتى عصرنا هذا للقضايا المنهجية في هذا العلم .

أما العامل الآخر ، فيتلخص في الحساس المتزايد للبحوث الاجتماعية ، ورغبة العاملين في المجال الاجتماعي للإفادة من هذه البحوث في ميادين السياسة الاجتماعية والتخطيط . ويبدو هذا الحساس بهفة خاصة في الدول النامية التي أصبحت تعتقد أن طريق التنمية السريعة والنهوض بالمجتمع يعتمد على البحث الاجتماعي كأداة رئيسية لنجاح مختلف المشروعات .

ولقد انعكس هذا الحساس على السياسة التطبيقية في هذه المجتمعات ، فأصبحت مادة البحث الاجتماعي تلقى الكثير من العناية ، وعملت حكومات هذه الدول على إقامة مراكز للبحث الاجتماعي ، بالإضافة إلى التوسع في إنشاء أقسام متخصصة للاحتجاج والمندمة لخدمة أهدافها المختلفة والمصالح غير الطمعية من هذه الحركة ، فأقبلت على تدريب كوادرها ، على البحوث الاجتماعية وفي برامج تسهم في وضعها مراكز البحث

والجامعات ، وذلك رغبة من هذه الهيئات في التأكيد من أن القائمين على البحوث الاجتماعية فيها لديهم الخبرة العلمية الكافية التي تمكنهم من أداء مهمتهم بنجاح .

في ضوء ذلك سوف نخصص هذا الفصل للدراسة وتحليل المفاهيم الرئيسية في البحث العلمي الاجتماعي ، فذلك هو البداية الضرورية لتحليل دور البحث في العلوم الاجتماعية ، وهو الهدف العام الذي يسعى هذا المؤلف إلى تحقيقه .

٦ - مفهوم العلم :

ماذا نقصد من مصطلح (العلم) ؟ وهل تستطيع الدراسات الاجتماعية أن تواجه متطلبات العلم ؟ وهل لديها أدوات علمية تلائم الموضوعات والمسائل التي تتخصص في دراستها ؟ تلك تساؤلات هامة تفرض نفسها منذ البداية على كل دارس لمنهج البحث الاجتماعي .

ولسوف نناول في هذه الفقرة أن نجيب على هذه التساؤلات فإذا أخذنا مصطلح (العلم) فسجد أنه من الغريب حقاً ألا نجد اتفاقاً كاملاً بين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والطبيعية على السواء حول ماهية هذا المصطلح ، نجد على سبيل المثال ما ذكره الرياضيات والفيلسوف الفرنسي هنري بوانكاريه Henri Poincaré فهو يعتقد أن العلم معرفة لا تتعلق بالأشياء أو الظواهر في ذاتها ، وإنما العلم هو أحد تدبيرك ما يرتبط به . هذه الأشياء والظواهر من علاقات^(١) ، فكان معرفة القوانين أو المبادئ التي تحكم العلاقة بين الظواهر بعضها ببعض هي جوهر المعرفة العلمية عند بوانكاريه ، كذلك يلاحظ عالم الحياة جزيان هكسلي Huxley أن العلم هو ذلك النشاط الذي نكتسب من خلاله في عالم اليوم أكبر قدر من معرفتنا بالظواهر ، ونمارس به ذلك الضبط والتحكم في العالم الطبيعي وإذا أضفنا إلى هذين التعريفين ما ورد في مؤلفه جام حود Jaume ويه ، هات Hall متابع البحث الاجتماعي حول ما يعنيه مصطلح العلم ، لانتضحت أمامنا الصورة أكثر من ذلك إذ يقول الكاتبان أن العلم قد شاع استخدامه بوصفه دألاً على تراكم المعرفة المنظمة . لكن هذا التعريف في رأيهما لا يكفي ما لم نحدد دلالة مصطلح (المعرفة المنظمة) . ان ما يدل عليه من المصطلح هو أن العلم فوق كل شيء مدخل أو طريقة نستخدمها في التعامل مع العالم الواقعي برئته ، أي ذلك العالم الذي يطرح نفسه أمام الخبرة الإنسانية . والعلم على هذا النحو مدخل لا يحد . إلى اكتشاف أهمية الملاحظة ، إذ

(١) Luquet, M. H. An Introduction to Research Procedure in Social Sciences: Asia
Publishing House Bombay, 1961, P. 1

ليس ثم شيء مطلق في العلم . فكأن تنظيم المعرفة يشير إلى أن الحدث العلمي قد سنده أسلوباً للتحليل يمكنه من صياغة قصائمه تحدد الارتباط بين "الوقائع"

هناك وجهتان من النظر إحداهما يتعلق بمفهوم العلم . الأولى يمكن وصفها بأنها وجهة نظر استاتيكية تعتبر العلم تراكماً للحقائق والنتائج التي يسفر عنها نشاط العلماء . أكثر من اهتمامها بالنتائج في حد ذاتها

ولا شك أن التفاعل ضروري بين وجهتي النظر . ذلك أن التقدم العلمي هو نتاج تفاعل لتراكم المعرفة ولتطور الطرق والأدوات اللازمة لاكتساب هذه المعرفة ثم يستطيع الآن أن يخلص إلى تعريف إجرائي للعلم بأنه : بناء منظم من المعرفة . يبدأ بالواقع ويتنقّل إلى تفسيره . وأن العالم هو في المحل الأول إنسان يسلك طريقاً خاصاً في الحصول على هذه المعرفة . أو يتبع برنامجاً محدداً يؤدي به إلى الكشف عن الحقيقة . مستنداً إلى مجموعة قواعد عامة تهيئ على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة . وهذه القواعد هي ما سنطلق عليه مصطلح المنهج العلمي

٢ وظائف العلم وخصائصه :

للعلم وظيفة رئيسية سواء كان علماً اجتماعياً أم طبيعياً ألا وهي اكتشاف الحقيقة وإقامة الدليل عليها . والسبيل إلى ذلك الطريق هو صياغة القوانين العلمية التي هي في حقيقة الأمر عبارات تتضمن تفسيراً للارتباط بين الظواهر . فتنتقل بنا من عالم المجهول إلى نطاق المعلوم .

وهكذا ، يقرر الأستاذ براثويت R. B. Braithwaite في مؤلفه : الصور العلمية : « أن وظيفة العلم هي إقامة القوانين العامة التي تحكم اكتشاف الأحداث الواقعية أو المسائل التي يبحثها ، ومن ثم تساعدنا على الربط بين ماتوصلنا إلى معرفته من أحداث . كما تمكننا من التوصل إلى تنبؤات ثابتة تتعلق بتلك الأحداث التي لا تزال غير معروفة »^(١) . ويتفق مع براثويت معظم المشتغلين بمناهج العلوم ، وتذكر على سبيل المثال لا الحصر ما ذكره مارشال والكر M. Walker في مؤلفه طبيعة التفكير العلمي من أن فهم الوقائع هو الوظيفة الرئيسية للعلم^(٢) . والفهم هنا يعبر تعبيراً صادقاً عن النتيجة الأخيرة للبحث عن الحقيقة : فهو يمكن العالم من إدراك المعاني والعلاقات غير المعروفة بعد تنظيم الوقائع في نسق مجرد أو مجموعة قوانين تجمع في كلماتها تلخيصاً للعلاقات بين هذه الوقائع . ويقول مارشال والكر : « يعتقد البعض أن التفكير العلمي يهدف إلى فهم

Goode and Hatt, Methods in Social Research, McGraw-Hill, London, 1952, P 7 (١)

Braithwaite, Scientific Explanation, N. Y. Harper & Brothers, 1960, p. 1. (٢)

الطبيعة ، كما يوافقهم على ذلك عدد من الفلاسفة والماءاء ، ولكن ماذا نقصد بالقبض من كلمة « الفهم » ؟ إن الالمة لها معنيان : معنى دارس ، آخر اصطلاحى . أما المعنى الدارج فهو ماتع العبارة : « ما يكون مفهوماً ، يكون مألوفاً ويمكن التنبؤ به » ، فالزوج يقول إنه يفهم زوجته حينما تكون استجاباتها مألوفاً بالنسبة له ، ونحن نرى خسارة فريق رياضى لأحدى المباريات فى ضوء معرفتنا ببعض الأحداث السابقة ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن درجات الفهم تتوافق مع درجات إمكانية التنبؤ ، فالمرء يكون على درجة معينة من فهمه (للسيارة) . مثلاً حينما يستطيع قيادتها ، وعلى درجة أعلى من ذلك حينما تمكنه معرفته وقدراته من تصميم السيارة ذاتها ، ويستخدم العلماء كلمة (الفهم) بمعنى اصطلاحى محدد إذا قام التنبؤ بخاتمة معينة عن طريق قانون ثبت صحته فى التنبؤ بخواضت أخرى مماثلة ، فالعالم يقول أنه يفهم (سقوط التفاحة) لأن تفاصيل سقوطها يمكن التنبؤ بها بصورة صادقة عن طريق قوانين نيوتن ، ولهذا فهو يشعر بأن الحوادث التى لم يستطيع التنبؤ بها ، غير مفهومة ، أو غير مألوفاً بالنسبة له ^(١) .

إن العى السابق يكشف لنا بوضوح عن الوظيفة الرئيسية للعلم ، والواقع أن هذه الوظيفة برعم مانحده من طابع نظرى على ما ساء ، إلا أن ذلك لا يعنى أن العلم مفصل عن التطبيق ، فالظريات العلمية ليست تأملات فلسفية بعيدة عن الواقع ، وإنما النظرية العلمية صيغة مستمدة من الواقع والخبرة المعاشة ، ولذلك فهي أداة رئيسية لترشيد السلوك وتوجيه العمل ، من ها يأتي إسهام المعرفة العلمية فى إيجاد الحلول للمشكلات الختلفة عبر سد نمتد عليه فى تحقيق مراد من الرفاهية والتقدم الاجتماعى للبشرية .

على أن المعرفة العلمية لكى تحقق هذه الوظائف لابد لها من خصائص تسم بها لعملها مختلفة عن المعرفة غير العلمية ، ويمكن أن نلخص هذه الخصائص فى النقاط التالية :

(أ) العلم واقعى Empirical : ومعنى ذلك أن المعرفة العلمية تقوم على اء مرآة الظواهر والخبرات التى نعيشها ، لا مجرد التأمل والظن ، وهذه الخاصية للعلم لا تعنى استبعاد المفاهيم المجردة ، أو التصورات العامة ، ولكنها تشير إلى ضرورة أن تتضمن هذه المفاهيم والتصورات علاقات يمكن ملاحظتها فى عالم الظواهر

(ب) العلم مصاغ فى قضايا: أى أن المعرفة العلمية هى عبارات تقرر الصلافة به ، طابعاً ، يتبعها حكم صدق أو كذب . فعلم الاحتمال يدرس قضايا تتعلق بالحرك الإنسان ، وكل ما هو واقعى فى هذا العلم أنه أن يصلح للصياغة فى صورة قضايا وتختلف هذه القضايا فى درجة عموميتها ، ومستوى تعريدها ، فهناك

(١) Walker, M. The Nature of Scientific Thought, N.Y. prentice Hall, Inc. 1961, P 1-2

قضاياها عليها تتسم بنطاق كبير من العمومية وقضايا أخرى دنيا ، أقل مستوى في عموميتها . وليست القضايا العلمية مطلقة في صدقها ، ولكن احتمالية بمعنى أن الواقع وحده يملك صدقها أو كذبها ، فإذا استجلب ظواهر لم تكن قائمة يتعين مراجعة هذه القضايا .

(جـ) المعرفة العلمية المنطقية : حقيقة أن المطلق مستقل على العاوم ، لكنه أداة لكل معرفة علمية ، وهو يضع أمام الباحث العلمي القواعد التي يجب اتباعها عند صياغة الفروض ، أو المفاهيم ، أو بناء النظريات . لذلك يقال أن العلم يتعين أن يتسق مع القواعد المنطقية .

(د) العلم اجرائى (Operational) : كافة التعريفات التي يقبلها العلم يتعين أن تتضمن إجراءات التعرف على الظواهر التي يشير إليها التعريف في الواقع فالتعريفات القليلة التي تسلم مثلاً بضرورة المجتمع أو الثقافة أو النظام ، ما هي إلا صور من النطق الأرسطي العقيم ، ومن ثم فهي غير عملية وعدمية الفائلة من الناحية العلمية .

(هـ) العلم يتسم بأنه عام : فالذوايق والأحكام القيمة التي تنتمي إلى باحث فرد لا علاقة لها بالعلم كما أن المعرفة قابلة للتواصل بين الباحثين ، وبم ذلك عن طريق اتفاق على الرموز المستخدمة في العلم مما يجعل من اليسر إعادة إجراء الدراسات في أى وقت بواسطة باحثين مختلفين وصولاً إلى نتائج متماثلة أو مقاربة إلى حد بعيد . على أن عمومية المعرفة العلمية تنمى بالإضافة إلى ذلك ضرورة نشرها على نحو لا يكشف وحسب عن النتائج العامة للدراسات والأبحاث العلمية ، وإنما يتضمن أيضاً عرضاً وصفيًا دقيقاً للطرق والأساليب المختلفة التي استعمل بها الباحث العلمى في التوصل إلى هذه النتائج .

(و) العلم يسعى إلى حل المشكلات : ويقصد بالمشكلة هنا موضوع أو مسألة تشغل اهتمام الباحثين العلميين ولا تزال بحاجة إلى تفسير طبيعتها ، ويحدد الارتباطات بينها وبين ظواهر أخرى ، ومن ثم يضع الباحث هذه المشكلة في صورة تساؤلات تنحدر تفكيره ، ويكون البحث العلمى هو الوسيلة التي يستطيع من خلالها أن يصل إلى إجابات شافية عن هذه التساؤلات ، كما يلجأ الباحث أيضاً إلى صياغة فرض أو مجموعة فروض علمية هي تفسيرات مؤقتة لتلك المشكلة يوضحها في بحثه للاختبار ، وعن هذا الطريق يقال أنه يمكن من خلال العلم التوصل إلى حلول للمشكلات العلمية .

(ز) العلم يميل إلى التجريد : إن القضايا التي يصبغها العلماء حول الظواهر المختلفة التي تمثل موضوعاً لدراساتهم توضح في صورة مجردة ، ذلك لأنها قضايا تفسر

مجموعات من الملاحظات المتخصصة ، وتحتوى كل نظرية علمية على قضايا تنبأها
درجة تجريدها ، فالقضايا العامة هي قضايا بالغة التجريد ، أما القضايا الدنيا فهي
قريبة جداً من الوقائع .

(ج) المعرفة العلمية نسبية ومستمرة : ومعنى ذلك أن النظريات العلمية تتسم بخاصية
(النسق) فهي تبسط القوانين ، وتنظم التعميمات العلمية وتختصمها لمطلق الترابط
والانساق ، كما أن هذه الانساق العلمية تتميز بالاستمرار ، فحينما يدرس مشكلة
بالذات لانعزالها عن التراث الذى يتراكم بصيدها ، بل غالباً ما يكون هذا التراث
هو منبع للمشكلات العلمية .

٣ البحث العلمى والاتجاه العلمى :

ليس «البحث» مجرد قراءة كتاب أو تحرير مؤلف في موضوع من الموضوعات ، بل
لا يعنى «البحث» أيضاً جمع الوقائع ورصد الملاحظات بشكل عشوائى أو «دوم»
اتفق ، وإنما البحث هو نشاط علمى منظم يرمى إلى كشف الحقائق اعتماداً على موضوعية
موضوعية عميقة من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق ، ثم استخلاص المبادئ العامة
أو القوانين التفسيرية . ويقول جيلفورد مودى Moody (١) «إن البحث هو من الواقع
منهج لاكتشاف الحقيقة ، يعتمد أساساً على التفكير النقدي التحليل ، يقوم على ما
يحدد وصياغة المشكلات العلمية ، وحرص الفروض ، واقتراح الحلول ، جمع
المعلومات ونظيمها ، ثم يستخلص النتائج ، ويتأكد من صحتها بالمرور
المبدئية» (٢) .

والواقع ، أنه يمكن في ضوء هذا المصنف «للابد» أن تكون أنواعاً ثلاثة من
البحوث العلمية ، وإن كان الفصل بينها يصعب ، لأن كل نمط منها يدخل الآخر ، وهذه
الأنواع الثلاثة من البحوث العلمية هي :

(أ) البحوث التى تستهدف اكتشاف الحقائق أو جمع أدلة عماد البحث .
الظواهر ، وتعتبر المسوح الاجتماعية لتحليل أنواعها نموذجاً ، ولذا على هذا النمط .
البحوث ، وح أن نسه إلى أن هذه المسوح لا يهدف صعب إلى مزيد ، ثم من البحوث ،
إلما نتائج هذه المسوح يتم تحليلها وتفسيرها بالدراسة والتحقيق . كما أنها
عادة في رسم السياسات ، وصياغة حلول المشكلات .

(١) Copal M H An Introduction to Research Procedure in Social Sciences :
London , 1961 P 4 .

(ب) البحوث التي تسمى إلى تفسير معلومات أو بيانات متاحة ، ولا تعتمد هذه البحوث على بيانات ميدانية جمعها الباحث بنفسه ، وإنما هي بحوث تمثل نوعاً من التحليل الثانوي Secondary analysis إما لنتائج دراسات سابقة ، أو لبيانات إحصائية منشورة . مثال ذلك الدراسات المختلفة التي تمثل الخصائص الاجتماعية والسكانية لمجتمع معين اعتماداً على ما تتضمنه الإحصائيات الرسمية من بيانات مثل التعدادات والإحصائيات الحيوية وغيرها . والتأكيد في هذه البحوث يتركز على التحليل والتفسير ، أكثر مما يتجه إلى جمع المعلومات الميدانية كما هو الأمر في النوع الأول من البحوث^(١) .

(ج) البحوث ذات الأهداف النظرية : وتسمى هذه البحوث البحتة Pure Research إلى صياغة النظريات العلمية . وتتطوّر هذه البحوث على أعلى مستوى للتجريد ، وإذا ما قورنت بالنوعين السابقين ، ذلك أن مهمة الباحث في هذه الحالة تلتخص في الربط بين الوقائع ربطاً يمكن الباحث من صياغة قضايا نظرية مجردة قادرة على تفسيرها وبيان أسبابها ، وعادة ما يطلق على هذه القضايا مصطلح القوانين العلمية .

على أن هذه الأنواع الثلاثة من البحوث العلمية تتطلب من الباحث أن يتبنى انهماجاً فكرياً معيناً في الدراسة ، كما تحتاج منه استخدام إجراءات محددة في مواجهة مشكلة البحث ، ونحن نطلق على هذا الانهماج ، وتلك الإجراءات مصطلح الانهماج العلمي Scientific Attitude . والانهماج العلمي يشير إلى ما يجب أن يتسم به الباحث العلمي من قدرة عقلية ، وخيال خلاق ، واتساع أفق أو فكر مفتوح على أكبر عدد من التجارب والخبرات العلمية السابقة والمتاحة ، وتظهر هذه السمات بوضوح في كل مراحل البحث العلمي ، فهي هامة في مرحلة جمع المعلومات ، كما أنها ضرورية في مرحلة التحليل والافتراض . وتعني هذه السمات فوق كل ذلك أن يتخلص الباحث العلمي نهائياً من التحيز والتصورات السابقة التي يمكن أن توجه مسار البحث وجهة ذاتية بدلاً من الالتزام بالموضوعية والحياد العلمي الذي يعد معياراً حيوياً لكل بحث علمي .

ويعرض الانهماج العلمي على الباحث ألا يكتفى بمجرد وصف الظواهر التي يدرسها ، والوصف وإن كان يعد مطلباً أولياً في البحث العلمي ، إلا أنه ليس غاية في ذاته ، وإنما هو خطوة من أجل التوصل إلى تفسير ملائم لتلك الظواهر . ومن ثم يطرح البحث العلمي ..

(١) أنظر دراسة من هذا النوع قام بها المؤلف بالاشتراك مع الدكتور السيد الحسيني بعنوان : الفروق بين منهج المحصر في بعض الخصائص السكانية : تحليل إحصائي ، وقد استهدفت هذه الدراسة ، منهجاً فكرياً معيناً وهي المنهجية من خلال تحليل بيانات التعداد في مجموعة من القرى والمدن المصرية . - راجع : محمد محمد هري : «ملاحة» - دراسات في عالم الاجتماع الريفي والحضري . دار الكتب العلمية ١٩٧٣

عدة تساؤلات هامة وهو بصدد الدراسة العلمية لأية ظاهرة ، فهو يتساءل أولاً هل هذه الظاهرة هي كذلك في حقيقتها كما تبدو أمامه أم أنها لها صوراً وأشكالاً أخرى مختلفة ؟ وهو هنا يهتم بوجود الظاهرة ، وإمكانية ظهورها بنفس الصورة لدى باحثين آخرين ثم يتساءل ثانياً : إلى أى مدى تظل هذه الظاهرة على ما هي عليه ؟ ويحتاج الأمر في هذه الحالة إلى معرفة ببعض الخصائص الكمية والاحصائية للظاهرة ، لكن الباحث حتى هذه النقطة لا يزال في مرحلة الوصف ، لذلك يعود فيسأل مرة أخرى : لماذا نابع هذه الظاهرة كذلك ؟ حينئذ يحتاج الأمر إلى التأمل والنظر في المعلومات التي توافرت بعد دراسة الظاهرة ، لكي يتمكن من اكتشاف (المنطق) الذي يحكم وجود الظاهرة ، ويحكم إدراك العلاقات وأطراف العلاقات التي تربطها بظواهر أخرى إضافة أو لاحقة ، وأخيراً يطرح الباحث تساؤلاً أخيراً مؤداه : ١٠ هي الظروف التي أدت إلى وجود الظاهرة ؟ وهكذا ، ينتقل من مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير والكشف عن العوامل والأسباب ، التي أدت إلى وجود الظاهرة .

ومن بين متطلبات الاتجاه العلمي أيضاً أن يعتقد الباحث العلمي أن (البحث) هو الوسيلة الأساسية لتحقيق التقدم والرفاهية ، وينهض هذا الاعتقاد بالطبع على أن البحث يكسبنا باستمرار مزيداً من المعرفة ، ولا يحدث ذلك بالصدفة ولكن يعتمد نظام البحث العلمي على الجهود التي يجب أن يبذلها الباحث في اكتساب المعرفة ، ونفذ ، وعروض الإنسانية خلال تاريخها الطويل الكثير من هذه الجهود التي بدأت بالخلو والمطأ ، ثم خلصت إلى اكتشاف العديد من الحقائق ، ومن الجديد بالذكر أن البحث العلمي قد أصبح مختلط لاكتشاف الحقيقة لم يكن هو الطريق الوحيد الذي ملأه الإنسان في اكتشاف معرفته ، وذلك أن الاعتقاد على البحث العلمي يعتمد حالياً نسبياً^(١) .

وليس من شك أن تبنى الاتجاه العلمي معنى بالضرورة أن يشجع الباحث على إجراءات محددة في دراسته للظواهر ، بالإضافة إلى ما أشرنا إليه من أخلاقيات ، ومن أن يسمم بها الباحث العلمي وتلخص الإجراءات التي يعتمد عليها الباحث العلمي فيما يلي :

- (أ) تحديد مشكلة البحث .
- (ب) جمع أكبر قدر من الوقائع المصلة بهذه المشكلة .
- (ج) اختيار حل مؤقت أو أكثر من بين الحلول الممكنة لهذه المشكلة .
- (د) تقويم هذه الحلول المختلفة لتحديد ما يلائم منها من الوقائع
- (هـ) اختيار الحل المناسب للمشكلة المطروحة للبحث .

(١) H. H. Houghton, Introduction to Research, Houghton Mifflin Company, Boston 1956, p 4

ذلك مصدرة عامة هي الخطوات التي يتبناها كل باحث علمي حين يكون يصدد إجراء دراسته ، وسوف نتعرض لمناقشة هذه الخطوات بالتفصيل في فصول لاحقة من هذا الكتاب لكن العبرة السريعة لهذه الخطوات تكشف لنا بوضوح عما يمكن أن نطلق عليه حصائص أو سمات الاتجاه العلمي ^(١) . فمن الملاحظ أولاً أن هذا الاتجاه العلمي يستند إلى التسليم بالحقيقة التي مؤداها أنه من الممكن اكتشاف تفسير طبيعي لكل ظاهرة نلاحظها في الواقع . ومعنى ذلك أن الكون منظم بشكل يمكن معه إرجاع كل ظاهرة إلى الآخر ، التي أدت إلى وجودها ، والبحث العكسي هو الطريق الموصّل إلى اكتشاف القوانين العلمية التي تفسر مثل هذه الأسباب ، على أننا يجب أن ننبه إلى أن هناك مجالات عديدة للمعرفة لا تزال تستعصى على البحث العلمي ، ومن الملاحظ ثانياً أن الاتجاه العلمي يمرض على الباحث ألا يقبل أية نتائج إلا إذا توافرت الشواهد الواقعية على صحتها ، وبمستطيع الباحث أن يحصل على هذه الشواهد من ملاحظاته الدقيقة للواقع الذي يعيشه . على أن الباحث لا يكتفى بالطبع بمجرد الملاحظة وجمع الوقائع ، وإنما عليه بعد ذلك أن يكتشف العلاقات التي تربط بين هذه الوقائع ليخلص منها إلى نتيجة عامة ، فالاتقال من الخصوصيات إلى القضايا العامة هو لب الطريقة الاستقرائية التي أصبحت منهج البحث العلمي ^(٢) . ومن الملاحظ ثالثاً وأخيراً أن الاتجاه العلمي يفرض على الباحث ضرورة الاستعانة بالتجريب ، والتجريب هو ببساطة ملاحظة مضبوطة تهدف إلى التحقق من صحة الفروض المبدئية . يعتبر الضغط أو التحكم في الظروف المحيطة بالتجربة شرطاً رئيسياً لنجاحها ، ويقول ثود برنارد C. Bernard في مؤلفه المنجى الهام : مقدمة لدراسة الطب التجريبي : « هناك في الواقع ، محل ثلاثة رئيسية في كل معرفة تجريبية هي : القيام بالملاحظة ، وعقد المقاربات ، ثم استخلاص الحكم .. ولقد أصبح المنطق التجريبي اليوم يعني نفس الشيء .. » ^(٣) . ذلك في العلوم التي تقوم على الملاحظة أو في العلوم التجريبية . فنحن نحصل على فهم أعمق من خلال المقارنة التي تستند إلى حقيقتين هما : نقطة البداية ، أو المقدمات ، ثم النتيجة ، أو الاستخلاصات وفي العلوم التي تعتمد على الملاحظة نجد أن هاتين الحقيقتين تعبران دائماً عن ملاحظات ، على حين أننا في العلوم التجريبية نشق الحقيقتين مباشرة من التجريب ، أو من التجريب والملاحظة معاً ، وفقاً للدراسة التي نجرها ، والمستوى التعمق في التحليل التجريبي ^(٤) .

See, Beveridge, W. The Art of Scientific Investigation; William Heinemann Ltd. (1) London, 1952, p. 130.

See, Cohen, M & Ernest Nagel, An Introduction to Logic and Scientific Method, N 1 (2) Bruce and Company, 1934, p. 199

Bernard, C. An Introduction to the Study of Experimental Medicine, N 3 (3) H. K. Schurman Inc, 1949, p. 12-16

٤ . النظرية والواقع :

يستخدم مصطلح (النظرية) استخداماً شائعاً للإشارة إلى كل ما هو تأمل . ومجرد . وقام على التصورات . وليس من شك أن النظرية تستعين بالتصور والتجريد . فالمفاهيم التي تتضمنها القضايا النظرية هي رموز تشير إلى أشياء وظواهر تتحقق في العالم الخارجي ، وبدون المفاهيم يتملر قيم المعرفة ، إذ تستحيل هذه المعرفة إلى مجرد إحساسات غامضة خالية من المعنى^(١) . وتصبح النظرية على هذا النحو متضمنة الإطار التصوري الملائم لتفسير عالم الخبرة الواقعية والتنبؤ بظواهره ، كما أن الواقع نفسه يصبح مفهوماً من خلال هذا الإطار أو التوجيه النظري . غير أن هذا المعنى الشائع للنظرية قد دفع البعض إلى إدراك النظرية إدراكاً خاطئاً باعتبارها تأملات تظل غير يقينية ، إلى أن يثبت صحتها ، وحين تتوافر الأدلة على ذلك تصبح النظرية في رأيهم معبرة عن الواقع أو الحقيقة . ووجه الخطأ في هذا التصور هو فشله في تحديد العلاقة بين النظرية والواقع ، فهي علاقة تفاعل وتساند مستمر ومتبادل فليست النظرية علماً مغلقاً على ذاته ، أو معسوراً في نطاق التفكير الفلسفي فحسب ، إنما النظرية العلمية محرراً لاهتمام العلماء أيضاً . فهي عندما تشير إلى العلاقات المتبادلة بين الوقائع ، أو هي الأداة التي تنظم هذه الوقائع فتجعلها ذوات معنى ودلالة فكأن النظرية العلمية احتمالية بطبيعتها تكوينها ، ولا يمكن أن تصبح النظريات العامة مطلقة ، فالباحث العلمي على استعداد دائماً للتدخل عن النظريات إذا استجدت وقائع على خلاف ما تفترضه القضايا والتصميمات التي تؤلف بناء النظرية ، وهذا هو الطابع الدوري المميز للمنهج العلمي ، والراجع إلى التفاعل الدائم بين النظرية والوقائع . وتظهر أهمية هذا التحديد بصفة خاصة في العلوم الاجتماعية أكثر من العلوم الطبيعية ، إذ غالباً ما تختلط النظريات في الأول بالمذاهب والأفكار الفلسفية ، وفي ذلك يقول جاستون بوتول : (إن أول غمض يجب أن يعم به نهاية في علم الاجتماع أكثر من أي علم آخر ، هو التمييز بين المذاهب والنظريات فالمذهب يعبر عن مجمل الآراء والتفضيلات الشخصية لصاحبه ، ويحاول أتباعه أن يقوموا بدور الانبياء والتدليل ، وهم في ذلك إنما يحاولون تصور الوقائع والبراهين ، ويرتبونها في صورة المرافقة ، وعلى العكس من ذلك تلخص النظريات في تصنيف الوقائع ، وتفسرها من خلال فروض ومسلمات تخضع دائماً للمراجعة وإعادة النظر عندما تستجد وقائع لم تعد تتوافق معها وإذن ، فالنظرية جزء من العلم يكونها تعميم ، وتركيب محدد ومؤقت دائماً »^(٢) .

(١) C. G. J. & Ernest M. Sociological Theory, in Glitter "ed." Review of Sociology, N 4, John Wiley & Sons 1957, P 1

(٢) جاستون بوتول ، تاريخ علم الاجتماع ، الترجمة العربية للدكتور محمد عاطف صبيح وعاصي الشريفي ، دار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ ص ٩٠

وأنواع من المشتغلين بالبحث العلمي يدعون عملاً هذه الحقيقة ، ويبرونها بوضوح وهم يصدد مناقشة أو عرض المفاهيم الرئيسية للعلم ، إذ يقول أرنولد روس Ross في مؤلفه النظرية والمزج في العلوم الاجتماعية « أن النظرية بناء متكامل ، يضم مجموعة تعريفات ، واعتراضات وقضايا عامة تتعلق بظاهرة معينة ، بحيث يمكن أن يستنبط منها منطقياً مجموعة من الفروض القابلة للاختبار »^(١) . ويؤكد كابلان Kaplan هذه الحقيقة ذاتها بقوله : « النظرية بناء فرضي رمزي ، يتضمن مجموعة من القوانين المنسقة منطقياً . فكل قانون يستنتج مباشرة من القانون السابق عليه ، والقانون يفسر الواقعة عن طريق ربطها بغيرها من الوقائع »^(٢) ومعنى ذلك كله أن النظرية هي مجموعة قضايا واقعية تفسر الظواهر وتمكننا من التنبؤ بها ، وهذه القضايا تتخذ لها ترتيباً معيناً بحيث تهيئ القضايا العامة كقواعد تستنتج منها باقي القضايا ، وهذا هو ما يعرف بالنسق الاستنباطي Inductive System جوهر النظريات العلمية . وهكذا ، يتألف بناء النظرية من نسيب مستخلصة من دراسة الوقائع ، ومرتببة داخل نسق منطقي يسمح باستنتاج الباقية من الأخرى ، وتصبح النظرية على هذا النحو هي أعلى درجات المعرفة^(٣) .

وإذا كانت النظرية هي الأداة المحققة لأهداف العلم ، فهي في نظر البعض أكثر من ذلك ، إنها غاية في حد ذاتها ، ومطمح يسعى كل باحث علمي إلى تحقيقه . وعلى أية حال ، فسواء اعتبرنا النظرية غاية أم وسيلة فإن المتفق عليه أن النظرية التي تتسم بالوحدة والاتساق تقوم بدور أساسي في العلم ، فهي تضم جوانب مختلفة للبناء المعرفي ، وهي تفسر الأحداث والعلاقات المشاهدة في الواقع ، وهي فوق كل ذلك تساعد على التنبؤ في ظروبه . لم نلمسها من قبل . والنظرية تضع لنا دائماً أساس الاختبار ، فالباحث لا يدرس (ك. الوقائع) ، ولكنه ينتقى جوانب معينة ، ليرى في الانتظام بينها ومن ثم يمين عليه أن يفسر شدة الأفكار أو النظريات القائمة حول طبيعة الظواهر التي يدرسها . وهكذا ، يبدأ الب. العلمي بنموذج تصوري ، أو إطار معرفي ينظم الوقائع ويساعد على الاختبار .

على أنه ينبغي قبل المضي في تحليل أوجه التفاعل بين النظرية والواقع ، أن ننفق وقفة قصيرة عند الوظيفة التنبؤية للنظرية التي أشرنا إليها قبل قليل فالتنبؤ له وجوه عديدة ، أظهرها الانتقال من المعلوم إلى المجهول ، فلذا عرفنا أن التكنولوجيا الحديثة قد أحدثت

(١) Ross, A. *Theory and Method in the Social Sciences*; Minnesota, the University Press, 1954, P. 3.

(٢) Kaplan, A. *The Conduct of Inquiry*, California, Chadia Publishing Company, 1964. PP 295 - 297.

(٣) Harré R. *The Principles of Scientific Thinking*; London, Macmillan, 1970, P. 14

تحوّلًا في معدلات المواليد والوفيات - مثلاً - فإن لنا أن نتوقع النتائج المصاحبة للتكنولوجيا في مجتمعات عديدة لم نغيرها من قبل . وإذن فالنظرية تقرر أنه إذا توافرت الظروف أ ، ب ، ج ، فإن النتائج المصاحبة لذلك ستكون هي س ، ص ، ع ، . لكن التنبؤ على هذا النحو بالغ التعقيد في العلوم الاجتماعية ، ذلك أن المستقبل ليس ببساطة الصورة المعكوسة للماضي ، فلا يوجد ثمة زمن معكوس بالنسبة لهذه العلوم ، وعلى الباحث الاجتماعي ألا يضمن إطاره النظري تمتلأ للمستقبل فحسب ، والمستقبل بذلك لا يمثل بسط المنحنيات الاحصائية للاتجاهات والنزعات السائدة ، فهناك باستمرار عوامل تعجل من التغير الاجتماعي والتقالى مردها دينامية المجتمع . غير أن هذه الصعوبة التي تتحدى قدرات الباحثين في العلوم الاجتماعية ، لا ينبغي أن تثبيهم عن تحقيق الوظيفة التنبؤية للنظرية ، التي بلغت أهميتها في نظر أوجيست كونت مادفمه إلى التسوية بينها وبين المعرفة ، حين قرر أن المعرفة هي التنبؤ .

ونستطيع بعد ذلك كله أن ننقش أوجه العلاقة المتبادلة بين النظرية والواقع ، فنقول في البداية ، أن النظرية أدواراً رئيسية في العلم تتلخص فيما يلي^(١) :

(أ) أنها تحدد للباحث مجالاً للنوحه يستطيع في ضوءه أن يختار من المعلومات والبيانات ما يصلح للتجريد .

(ب) أنها تقدم الإطار التصوري الذي ينظم ويصنف الظواهر وبعض البيانات الملاحظة بينها .

(ج) أنها تلخص الوقائع في صورة تسميات تجريبية ، من جهة ، ولتسبب على بعض طائفة من هذه التسميات ، من جهة أخرى .

(د) أنها أداة التنبؤ بالظواهر ، في الظروف التي لم نلسها من قبل .

(هـ) أنها تحدد الثغرات ، ومواضع النقص في المعرفة .

أما الوقائع ، فهي بدورها ، المنبع الوحيد الذي نستقي منه النظريات الملمحة ، ومن ثم فإن أهميتها تتلخص فيما يلي :

(أ) الوقائع مصدر الملمة بالنظريات .

(ب) الوقائع تسهم في إعادة صياغة النظريات .

(ج) الوقائع هي أساس رفضنا لتلك النظريات التي لا تتلاءم معها .

(د) قد تعمل الوقائع على تغيير محور الاهتمام في النظرية

(هـ) الوقائع توضح النظريات وتزيد قوتها .

ولاحول فيما على أن نعرض لكل دور من هذه الأدوار بالتفصيل^(١).

أولاً : دور النظرية :

(أ) النظرية باعتبارها أداة الترجيح :

من أهم وظائف النسق النظرى قدرته على تحديد نطاق الواقع التى تخضع للدراسة ذلك أن كل ظاهرة يمكن دراستها من زوايا مختلفة . فالصنيع - مثلاً - يدرس من الناحية التكنولوجية من حيث اعتماده على تقدم العلوم الهندسية ، ويدرس أيضاً من الناحية الكيميائية الصناعية ، ويمكن أن يدرس من الزاوية الاقتصادية كما يدرس من الناحية الاجتماعية فيبحث علماء الاجتماع مآثره على من نتائج وآثره انعكست على بناء المجتمع وأنظمته المختلفة .. وهكذا ، ومعنى ذلك أن كل فرع من فروع المعرفة يختار جانباً معيناً من الواقع ، ويركز على جوانب محدودة بالذات لبعض الظواهر ، دون أن يدرس كافة الجوانب . ويحدد هذا التوجيه على أساس التصور النظرى الذى يتبناه الباحث العلمى ، ولقد بذل علماء الاجتماع فى القرن التاسع عشر ابتداء من كومت ، وسنبر ، وتونيز ، وزيل ودوركايم جهوداً ملموسة فى تمييز حدود الظواهر التى سركز عليها علم الاجتماع حتى لا يختلط بمجاله بالعلوم الاجتماعية الأخرى ، ويمتيز مؤلف دوركايم عن قواعد النهج فى علم الاجتماع بمحاولة نظرية ومنهجية رائدة فى هذا الصدد . وهكذا ، تهيئنا النظرية فى انتقاء الواقع الملائمة للدراسة .

(ب) النظرية ودورها فى صياغة المفاهيم والتصنيف :

يتضمن العلم ، مجموعة من المفاهيم Concepts ، هى فى حقيقة الأمر مصطلحات يستخدمها العلماء للإشارة إلى الموضوعات والظواهر التى يتخصصون فى دراستها وتشكل هذه المصطلحات اللغة العلمية التى يتحدث بها العلماء ولا تظل هذه المصطلحات أو المفاهيم ثابتة ، إنما هى خاضعة للتغير والتطور ، كلما استجدت ظواهر يهتم بها الباحثون ومن بين المهام الرئيسة للعلم وضع أنساق تصنيفية ، وبناء المفاهيم وتحديد التعريفات الدقيقة لها . ويعلمنا تاريخ الفكر الاجتماعى أن حثاً كبيراً من نشاط العلماء الاجتماعيين قد انصرف نحو صياغة عدد كبير من المفاهيم وتصنيفات الظواهر ، والعلاقات والجماعات الاجتماعية ، الأمر الذى دفع بعض علماء المناهج إلى حد القول بأن علم الاجتماع وإن كان يزخر بطائفة كبيرة من المفاهيم وإطارات التصنيف ، فإنه يفتقر إلى النظريات المتكاملة ، وأمثلة المفاهيم التى تستخدم الآن بكثرة فى أعمال الاجتماع عديدة ، فذكر منها على سبيل

ibid, P 91 F

(١)

المثال لا الحصر المكائنة ، والدور ، والطبقة ، والنسق الاجتماعي ، والمسافة الاجتماعية والجماعة الهامشية والتنشئة الاجتماعية ، والجماعات بأشكالها المختلفة ، والمجموعات المحلية ... الخ .

(جـ) النظرية صيغة كلية لتلخيص الوقائع :

من المهام الرئيسية للنظرية العلمية أنها تعرض لنا في إيجاز وبالتحديد كل ما تعلق بموضوع أو ظاهرة معينة . ونحن نقسم هذا الإيجاز إلى نوعين هما : التصميمات التجريبية ، واتساق العلاقات بين القضايا ، ذلك أن العبارات العامة التي تتضمنها النظريات العلمية هي صيغ مستخلصة من ملاحظة وقائع كثيرة فقانون الجاذبية الأرضية أو سقوط الأجسام هو بمثابة النتيجة التي يخلص إليها الباحث بعد القيام بالملاحظات والتجارب . وتتضمن النظرية بالطبع العديد من القضايا التي تفسر في مجموعها طائفة كبيرة ومتنوعة من الظواهر ، ويضمن أن يكون النسق النظري المستخدم في تشرح ظاهرة فيها واضحاً تماماً في ذهن الباحث ، فمن طريقه يحدد العلاقات بين الظواهر . ومن خلاله يستطيع أن يتأكد تجريبياً من صحة ما ينضجه من قضايا . ولقد هدأت محاولات عديدة لبناء أنساق نظرية واضحة في علم الاجتماع نذكر على سبيل المثال محاولة مارسونز مؤلفه : بناء الفعل الاجتماعي^(١) حين تنبع لمؤ نظرية علم الاجتماع في أعمال فير ، ودور كايم ، وباريتو وأوضح التغير الذي طرأ على النسق النظري القديم في محاولة لساء تصور نظري جديد . ومقبول .

(د) النظرية وظيفتها التنبؤ بالوقائع

أوضحنا في الصفحات القليلة السابقة الوظيفة التنبؤية للطريقة ، باعتبار أنها تلخص وتنظم الوقائع على نحو يكشف الاطراد في وقوعها وهي بهذه المثابة تمكننا من معرفة اتجاهات الظواهر ، ويرجع ذلك بالطبع إلى اعتقاد راسخ لدينا بأنه من خلال النظرية نستطيع أن نقف على العوامل المسببة للظواهر . ومع أن هناك صعوبات تحول دون التنبؤ بالظواهر الاجتماعية أهمها نسبة هذه الظواهر بالإضافة إلى الزمان والمكان ، إلا أن النظرية قادرة على توجيه الباحث وتحديد مسارات الظواهر بصورة تمكنه من معرفة اتجاهاتها العامة . واعتقد أن (المثارة) تلعب إثارة كبرى في هذه الزاوية ، إذ من خلال المقاراة ، نستطيع أن نستخلص قضايا عامة تحدد اتجاهات هذه الظواهر الاجتماعية ، ولتقبل بطلاً لطبيعة موضوع بحثنا - أن نضع قائمة بالظواهر - التي تتحقق فيها هذه الظواهر ، أو التمر.

Parsons, The Structure of Social Action; N. Y. Free Press 1949.

يمكن ألا تتوقع حدوثها . على أن تتعد المقارنات على مستويات مختلفة ، فهناك المقارنات المحدودة النطاق التي تجري على ظواهر متماثلة في مجتمع معين ، وهناك مقارنات حضارية واسعة النطاق وتتناول أنظمة وظواهر متماثلة في فئات مختلفة من المجتمعات بينها أساس مشترك . ومعنى ذلك كله أننا سوف ندقق تماماً عند عقد المقارنات في الظروف المحيطة بعملية المقارنة ، حتى لا نعود مرة ثانية للمقارنات الفضفاضة التي كان يقوم بها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في البدايات المبكرة لهذا العلم .

(هـ) النظرية تحدد المفردات في المعرفة العلمية :

لما كانت النظرية صيغة تلخص ما هو معروف من الواقع ، ويهدف في الوقت ذاته إلى التنبؤ بوقائع أخرى لم يتيسر ملاحظتها ، فهي إذن قادرة على تعيين مواضع النقص في المعرفة العلمية . وليس من شك أن هذا الدور يستمر باستمرار النظريات العلمية ، ذلك أنه حين يمكن تفسير قطاع معين من قطاعات المعرفة يصبح من الضروري على الباحثين أن يتجهوا نحو البحث عن قطاعات أخرى بحاجة إلى تفسير . ولتضرب مثلاً على ذلك باتجاهات البحوث في علم الجريمة ، فلقد أصبح من المتوافر الآن في هذا الميدان العديد من النظريات والدراسات التي تربط بين الجريمة وأنخفاض المستوى الاقتصادي في الطبقات الدنيا على وجه الخصوص ، وكان توافر هذا النوع من النظريات حافزاً لباحثين آخرين نحو استطلاع العلاقة بين أنواع أخرى عديدة من الجرائم وبين الطبقات الوسطى والعليا في المجتمع ، وتمكن سذرلاند Sutherland من تحديد نمط جديد من أنماط الجرائم هو جرائم ذوى الباقة البيضاء White Collar ، وهي جرائم خاصة يرتكبها أصحاب المهن العليا في المجتمع ورجال الأعمال والإدارة ، وأوضحت دراسات سذرلاند أن هذه فترة تحتاج إلى جهود الباحثين في ميدان علم الجريمة ، ومن ثم بدأت الدراسات بهم بجمع المعلومات ونسجها حول هذا النمط من الجرائم . وليس من شك أنه لم يكن من الممكن معرفة هذه الثمرة في المعرفة العلمية بدون توافر نظريات قائمة تنظم المعلومات والوقائع بصورة تكشف عن مواضع النقص في هذا الميدان .

ثانياً : دور الوقائع في العلم :

شعب الماشقة السابقة أن النظرية والواقع يتفاعلان معاً تفاعلاً يهدف إلى بناء العلم . ومع ذلك أن تطور إحداهما ينمكس على الآخر بصورة واضحة فالنظرية ، . . . واضحة أم مضرة أساسية في المعرفة والإدراك ذلك أنها ليست مجرد عصر حتى تقوم بدور إيجابي في توجيه الباحث نحو الواقع . ولنا أن نتوقع بالطبع

أن يكون (الوقائع) هي الأخرى دور إيجابي على م. هـ . ١٨ المسبوق فيها بعلوم النظرية . فمن الملاحظ أولاً أن الوقائع يمكن أن تكون هي مصدر الحقائق النظرية . ويتحدث تاريخ العلم عن أن الملاحظة أو المشاهد البسيطة لها دور هام في تقدم المعرفة العلمية ، وذلك هو ما يفهمه الباحثون بصياغة جديدة كلاً لها دورها الهام في تقدم المعرفة العلمية ، وذلك هو ما يفهمه الكثيرون بمصطلح (الاستشهاد) ولقد أطلق ميرتون Merton^(١) على ١٨ النوع من الملاحظة مصطلح (معطيات استثنائية واستراتيجية غير متوقعة) غير أنه يجب أن نسه إلى حقيقة هامة وهي أن مثل هذه المعطيات الاستراتيجية لا تحدث عن نفسها ، ولا تطرح نفسها هكذا كيفما اتفق أبداً كل الباحثين ، وإنما كل ما في الأمر أن هذه الواقعة بالذات قد كانت بمثابة الشر أو المنبه لباحث يعينه لديه حصيلة فكرية جعلته يدرك على الفور الصلة بين الواقع والنظرية التي يعمل فيها فكرة منذ فترة .

والوقائع هي السبيل الموصل إلى رفض النظريات القائمة أو إعادة صياغتها ، ذلك أن النظرية يعمين عليها أن تكون متوافقة مع الوقائع ، وإن تصبح بحاجة إلى تعديل . تستجد وقائع تخالفها ، فحينئذ تترك ملاحظات وشواهد يكشف عنها البحث العلمي ، فإن ذلك بدوره ، يصبح مصدر ضغط على النظريات القائمة وتستطيع أن توضح هذا الموقف بدراسات دور كايمن عن الانتحار ، فدنا شرع دور كايمن يدرس الانتحار كظاهرة اجتماعية لاحظ أن هناك مجموعة من النظريات^(٢) تسمى كل منها لدراسة هذه الظاهرة وتفسرها من وجهة نظر معينة بالذات^(٣) ، فيفسر هذه النظريات يفسر الانتحار بالرجوع إلى عوامل مثل المناخ ، والعرق ، والقومية ، لكن الشيء الذي كشف عنه دور كايمن هو وجود طائفة من الملاحظات والوقائع تخالف مضامين هذه النظريات القائمة خاصة عند أن صاغ تصنيفاً جديداً لنماذج الانتحار ، وكشف عن العلاقة بين الانتحار والفكر الاجتماعي والشخصي ، وهكذا .

٥. إمكانية الدراسة العلمية للمجتمع :

منذ قرون عديدة تخلت والإنسان يستطلع الكون من حوله ، يتأمل ظواهره ،

(١) أمطرس ،

Robert, K. Merton, The Bearing of Formal Research on Sociological Theory, Merton, Social Theory and Social Structure, 1949, the Unanticipated Anomalous and Strategic Dilemma.

(٢) أمطرس عرضاً لهذه الدراسة : محمد علي محمد ، واقع علم الاجتماع ، الطبعة المصرية العامة للكتاب . الاسكندرية ١٩٧٧

ويتدارس أبحاثه ، ويعترف على أسرارها ، ويكتشف التغيرات التي تحدث في أرجائه الواسعة . ولقد كانت حياة الإنسان ذاتها ، وضروب نشاطه ، وعلاقاته المختلفة من تعاون ، وصراع ، وتوافق وتكيف موضع التساؤل ومحور الاهتمام والبحث . وظلت المعرفة الإنسانية تبحث هذه المسائل إلى أن تبلورت إلى معلومات دقيقة جمها الإنسان عن حياته بمختلف نواحيها ، وحيث لم تعد هناك حاجة إلى ترك هذه المعرفة عامة غير متخصصة ، فتشعبت إلى ميادين بعضها يتناول الجانب الاقتصادي ، والآخر يخص الناحية السياسية ، والثالث بالناحية التاريخية ، والرابع بالناحية الاجتماعية والبشرية . وهكذا ، كان مصطلح (العلم) يطلق فقط على البحوث التي يبريها الإنسان حول الحجاب القبريقي من العالم المحيط به ، فما لبث هذا المصطلح أن أطلق على المعرفة الاجتماعية أيضاً وأصبح مصطلح البحث العلمي الاجتماعي شائع الاستخدام هو الآخر . وما كان من الضروري أن يثور تساؤل هام مؤداه : كيف يمكن أن تكون البحوث الاجتماعية (علمية) وموضوعها تختلف عن موضوع البحوث الطبيعية ؟ ثم إن الباحث الاجتماعي نفسه جزء من الموضوع الذي يدرسه ، ألا يستدعي ذلك إعادة النظر في الطرق والإجراءات التي تستخدم للدراسة الإنسان والمجتمع بحيث تحمي ملائمة للموضوع ؟ هنا برزت مشكلة التفكير في إمكانية الدراسة العلمية للمجتمع ، وأصبحت قضية تشغل اهتمام علماء المناهج والمتخصصين في العلوم الاجتماعية أيضاً ، وتبلورت القضية في حوار يدور حول التساؤل التالي : هل يدخل علم الاجتماع ضمن دائرة العلوم الطبيعية ، ومن ثم يستخدم مناهجها ، ويتحقق أهدافاً قريبة من أهدافها ؟ أم أنه على العكس من ذلك تماماً لا يمت إلى هذه العلوم بسبب وبعد أقرب إلى التاريخ أو الفلسفة أو الأدب ، ووفر من الانسانيات بصفة عامة ؟^(١) .

وانقسم علماء الاجتماع حول هذه المسألة إلى فريقين : فريق يرى أن علم الاجتماع عليه أن يحتذى نمط العلوم الطبيعية ، وبالتالي عليه أن يطور قدرته على اكتشاف القوانين والتنبؤ بالظواهر ، ووضع هذه القوانين في صيغة نظريات تماثل نظريات العلوم الطبيعية ، ومن ثم يصبح علم الاجتماع قادراً على مواجهة متطلبات العلم . وفريق آخر يرى أن علم الاجتماع دراسة إنسانية تاريخية لا تهدف إلى التعميم واكتشاف القوانين وإقامة النظريات التفسيرية ، فهو معرفة بالإنسان تنظر ب'مدورها في الفلسفة الاجتماعية' ، وتضطر إلى

(١) أنظر حول هذه المسألة الدراسات التالية التي هام بها جيسون في مؤلفه : منطق البحث الاجتماعي ، ص ١١١ . جميعها لصحراء الأعداء . الثاني : هو البحث العلمي الاجتماعي ، ووضع جيسون معياراً علمياً هي : 'العلمية' ، 'الواقعية' ، 'المبادئ الأخلاق' ، 'الموسوعية' ، ورتبها في : 'مؤلفه' ، ص ١١١ في علم الاجتماع : راجع

Gibson, O. The Logic of Social Enquiry, London, Routledge & Kegan Paul, 1964

اكتشاف الكثير عن التواحي المسببة والمخصوصة بالنسبة . . . هذا اللوم من معناه لا يمكن أن ينطبق عليه المقاييس الدقيقة للعلم . وطالب أصحاب هذا التعريف بقدره . . . الخس . . . العلوم الطبيعية من جهة ، والعلوم التاريخية والتماعية من جهة أخرى . حيث يرون أنه إذا كانت الأولى تهدف إلى التفسير السببي ، فإن الثانية تهدف المعاد إلى المعنى . ومن ثم يصبح علم الاجتماع دراهة إنسانية تاريخية تهتم بالتقويم ، والعد ، والمهم الذاتي المتاعلى أكثر من اهتمامه بتلبية مطالب العلم . ويجد هذا الموقف مؤيداً له من بين علماء الاجتماع المعاصرين ، إذ يقرر رايت ميلز G. W. Mills أن علم الاجتماع يجب أن يصبح (حرفة أو مهنة) أكثر من كونه علماً ، ويرى أيضاً أن الضبط والتنبؤ إنما يهتم بهما (طرار بيروقراطى جديد من علم الاجتماع) . كذلك يذهب روبرت بيرستد R. Bierstedt إلى أن (علم الاجتماع يمثل مكاناً خاصاً ليس فقط بين العلوم ، ولكن بين الفنون التي حررت العقل الإنساني) . والواقع أن أصحاب هذا الاتجاه يقيمون دعواهم على أساس أن الظواهر الاجتماعية لا تخضع لقوانين طبيعية ، كما أن تطبيق المناهج العلمية على الأحداث الاجتماعية عادة مايشوه (المعنى) الذي تنطوي عليه . نه الأحداث ، بذلك يصعب أن يوجد علم يتناول الأحداث الفريدة ، فالعلم يبحث عن القوانين التي تحكم الأحداث المتكررة ، والنتيجة المترتبة على ذلك كله أن يتجه (علم الاجتماع) إلى دراسة القوى التاريخية الفريدة والأصل التي تشكل مسار الخيرة الإنسانية ، ولقد عبر يتريم سوروكين P. Sorokin عن هذه الفكرة بقوله : « إنني لا أستطيع أن أدرك كيف يمكن أن نعرف اجرائياً وأن ندرس ظواهر مثل الدولة ، والأمة والنزعة الكلاسيكية أو الرومانسية في الفنون الجميلة ، والقصص والكوميديا ، والتراجيديا ، والحلب أو الكراهية ، أو التاوخي الماضي للإنسان . ان هذه الأحداث التاريخية بما تتميز به من تفرد قد حدثت فعلاً ، ولا يمكن أن يعاد وجودها في أى وضع اجرائى حاضراً أو مستقبلاً » (١١) .

والواقع أن الذين يترضون على علمية علم الاجتماع قد يثيرون مشكلة أخرى يصرحون بأن العلوم الاجتماعية لم تقلاع في إعطائنا نتائج تماثل تلك التي قامنها العلوم الطبيعية ، لكن الرد عليه بقولنا ان عام الاجتماع - برغم حداثة - قد توصل إلى بعض الارتباطات السببية والتصميمات الامبريقية التي خلصت إليها دراسات المعاملات الصغيرة ، والبحوث التي تناولت الارتباط بين متغيرات اجتماعية مختلفة . وإذا كان المعترضون على علمية هذا العلم يثيرون مشكلة أخرى التي حلقها الاتجاه المعاصر فيه ، فإننا يمكن أن نوجه إليهم هذا الؤال بدورنا : « إذا كنم نؤمنون بأن علم الاجتماع بهم

(١١) انظر ، الكسى نكلير . مقدمة في علم الاجتماع . ترجمه ونظير دفتو : محمد المحرم ورمللاوه . دار المعارف . ١٩٧٣

بالتأويل التاريخي ، فما هي النتائج التي توصلنا إليها باستخدام هذه الطريقة ، وأصبحت مقولة وموافق عليها من الجميع ؟ » . هذا فضلاً عن أننا حتى إذا سلمنا بأن الحوادث الفريدة تخرج عن مجال العلم فإن ذلك لا يلغى علمية علم الاجتماع ، فإذا هجر علم الاجتماع تحليل أحداث التاريخ ، فإنه سيحفظ أيضاً بموضوع أسس الدراسة هو الأشكال والصور العديدة للعلاقات الاجتماعية ، والتي تتميز بالتكرار والدوام النسبي ، لعلاقات الأهم بعضها ببعض ، والعلاقات بين الأفراد والجماعات في مختلف الظروف مثل الحرب ، والقراءة ، والسلطة ، والتعليم والترفيه ، وكل مظاهر الحياة الاجتماعية يمكن أن مسلح موضوعاً للدراسة العلمية ، وهكذا فإن الصعوبة التي تواجهنا لا تتمثل في وجود ظواهر قليلة تتميز بالتكرار ، ولكنها تتمثل في تعدد وتنوع وتباين مثل هذه الظواهر ، الأحداث .

عل أننا نستطيع أن نرجع أصول هذا الجدل إلى تساؤل قديم حول الفروق بين (الطبيعة) و (المجتمع) التي تقتضى استخدام مناهج مختلفة تماماً للبحث في كل منهما . ولقد صاغ فلهم ديلثي Delthy هذه الفروق ثم توسع في مناقشتها المؤرخون والفلاسفة الألمان وبخاصة فندلاند Windelband وريكرت Rickert وهناك اختلافان أساسيان بين العالم الطبيعي والعالم الاجتماعي أو الثقافي ، فمن الملاحظ أولاً أن العالم الطبيعي يمكن دراسته وملاحظته من (الخارج) بينما عالم الأنشطة الإنسانية لا يمكن ملاحظته وفهمه إلا من (الداخل) ونحن ندرك هذه الأنشطة لأننا ننتمي إلى هذا العالم ، وعليها أن ندرس كل ما أنتجه عقول مماثلة لعقولنا .

ومن الملاحظ ثانياً أن العلاقات بين ظواهر العالم الطبيعي هي علاقات سببية ، عل حين أن العلاقات بين ظواهر العالم الإنساني هي علاقات القيمة والفرض . وهكذا ، يرى ديلثي أن الدراسات الإنسانية يجب أن تتعد عن صياغة القوانين ، وإقامة الارتباطات السببية ، وأن تتجه بدلاً من ذلك نحو تصنيف أنماط الثقافة والشخصية ، لذلك هو الإطار الملائم لفهم الدوافع والأغراض الإنسانية في مواقف تاريخية متباينة . ويشاع هذا الرأي كثيراً كما أوضحنا ، من بينهم إيمانز بريتشارد الذي ذهب إلى أن الانثروبولوجيا الاجتماعية لم تستطع حتى الآن أن تتوصل إلى شيء يشبه ولو من بعد القوانين الطبيعية ، ولهذا تدرس أنساقاً أخلاقية ، وهي أقرب إلى العلوم التاريخية منها إلى العلوم الطبيعية . بل أن بعض العلماء الوطنيين يذهبون إلى أننا حيناً ندرس الظواهر الاجتماعية بمنهج أن نربطها أيضاً بالمحاجات البيولوجية ونعصبه لأفراد أعضاء المجتمع ، وحتى أولئك الذين يظالبون بالانتماء عن عسمر وظائف انظم لاجتماعية في ضوء الأمور النفسية والعضوية ، نجددهم محلولون إلى ربط الوظائف بالقيم والادبات الثلاثة لدى أفراد وجماعات المجتمعات المحلية التي قاموا بها . انتهى .

أما ريكتر فهو يقف موقفاً معارضاً لتصورات ديلثي ، فالعلم بالنسبة له أى ريكتر - يهدف إلى تفسير الظواهر ، ولا يهتم في هذا الصدد إلا إذا كانت الظواهر تتعلق بالفرد فالفارق الأساسي في رأيه قائم بين العلم والتاريخ إذ أن ، العام لتحليل الظواهر في ضوء القوانين السببية ، والتاريخ يحلل الطبيعة كمنطق للأحداث الفريدة ، ولعل وجه الاختلاف الأساسي بين ديلثي وريكتر يتمثل فيما ذهب إليه الأول من أن العلوم الاجتماعية والثقافية تعالج مضموناً متمازاً ، بمعنى أنها ما دامت تهتم بالمعاني ، فإن هذه المعاني تختلف من فرد إلى فرد ، ومن جماعة إلى جماعة . وذلك في مقابل فكرة ريكتر من أن العالم يعالج ظواهر ليست متمايزة ، أى ظواهر متماثلة مخلو من المعنى . ويمتقد ديلثي أن العلوم الثقافية تعالج محتوية الإنسان ، تلك التي تشهد عملية تغير وتطور مستمرة ، وهذه العملية بالذات هي أهم سمة مميزة لمضمون العلوم الثقافية .

ولقد دفع تصور ريكتر هذا أولئك الذين يدافعون عن وحدة المنهج العلمي إلى إغفال الاعتبارات التي ذكرها ديلثي فنجد وادكليف براون وهو من أكثر من تحدثوا لضرورة وجود علم طبيعي للمجتمع ، يشير إلى القوانين والتفسيرات السوسيولوجية ، دون أن يدخل في مناقشات تتعلق بالطابع المنطقي لها ، كما أن كارل بوبر في مؤلفه (علم المذهب التاريخي) حين كان يصدد نقد النظريات ، مازدة لتطبيق مناهج العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الاجتماعية . وعزماً فإن موقف أصحاب هذا الاتجاه يتلخص في تجاهل تلك المناقشات النظرية العميقة وبالتالي تجنب الدخول في التفاصيل ، الخاصة بالأسس المنطقية لمناهج العلوم الاجتماعية ، والاتجاه بدلاً من ذلك نحو التسليم بأن هذه العلوم شأنها شأن العلوم الطبيعية يجب أن تنجح نحو تفسير الظواهر وصياغة القوانين ، وهم يسلّمون بذلك تسليماً ولا يرون أن هناك ضرورة لمناقشة هذه الدعوى ، أو حتى للتفكير فيما يذهب إليه المعارضين لهم .

على أننا يجب أن نشير هنا إلى أن ديلثي لم ينفذ الرابطة بين العلوم الطبيعية والدراسات الإنسانية ، أو أنه بهارة أخرى لا يعارض معارضة مطلقة فكرة (وحدة المنهج العلمي) ، وإنما كل ما في الأمر أن الدراسات الإنسانية تستعين بمناهج مكملّة أو إضافية ، وأن النتائج التي تتوصل إليها لا تشبه القوانين السببية التي يصوغها المتخصصون في العلوم الطبيعية وجدير بالذكر أن هناك محاولات عديدة بذلت لتجنب هذا الجدل ، فلكذا ، مثلاً ، ما كرس فيه جهداً ممتازاً يهدف إلى التغلب على التعارض على تقديم من (العام الطبيعي) و (الثقافي) ، وحاول أن يقدم لنا نسقاً سوسيولوجياً يحتفظ بأقيم المصادر المستعملة في الاتجاهين . إذ أن فيه يوافق على أن المعاني والقيم هي موضوع عام الاتجاهين . وهو ، نفس الوقت ينظر إلى العلم باعتباره علماً ، سواء كان يعالج ظواهر عامة أم لا ، أي أنه فيزيقية . وهو على العكس من ديلثي لا يعتقد أن عزل المعاني التي يدرسها العلوم الإنسانية

الاجتماعية يضع علم الاجتماع في فئة مختلفة عن تلك العلوم التي تحاول إقامة العلاقات والقوانين السببية . كما أنه " أى فير لا ينهل من العلم والتاريخ مصكرين منفصلين عاماً على نحو ما فعل ريكيرت . وإن كان يميل إلى الاعتقاد بأن علم الاجتماع هو نظام علمي يهتم بدراسة مادة مستخلصة من التاريخ . وهكذا ، حاول فير أن يستفيد من إمكانيات العلوم الطبيعية والثقافية على حد سواء^(١) .

ولا شك أن فير أسهم في تطوير مناهج العلوم الاجتماعية إسهاماً قوياً ، حينما ذهب إلى أن علم الاجتماع هو دراسة تبحث عن الأسباب ، وفي نفس الوقت تهتم بالمعاني ، إذ أن أعلى مستويات المهيم التي نصل إليها للظواهر الاجتماعية هي الفهم الملام سببياً والمناسب أيضاً على مستوى المعنى . والوقائع الاجتماعية تخاف عن وقائع العلوم الطبيعية من حيث القصد والمعنى المتضمن في الأولى ، والذي يرجع إلى طبيعتها الإنسانية . وإذن ، فالفارق بين العلوم الطبيعية والاجتماعية يتمثل في أن النشاط الإنساني يتجه في الأولى نحو الضغط . فس يستطيع أن يعرف اطراد الوقائع الطبيعية يمكنه أن يرتب وينظم قوى الطبيعة ، على حين أن النشاط الإنساني في الثانية يتجه نحو التكوين ، إذ يعتبر مفهوم الثقافة ذاته مفهوم قيمي ، والواقع إذا كان يرتبط بالقيم ، يصبح واقعاً ثقافياً . وبذلك ستركز العلوم الاجتماعية على دراسة القيم ، ولكنها مع ذلك لن تحاول أن تقدم معايير ملازمة ، أو مثاليات ، أو طرائق للسلوك والعمل .

وعسماً ، فإن منهج علم الاجتماع عند فير يتلخص في الأسباب ، ثم محاولة فهم المعاني المتضمنة في تقطين هما : معرفة الأفعال الإنسانية . ويرى فير في هذا الصدد ، أن تفسير سلسلة من الأحداث ، يكون ملائماً سببياً إذا تمكنا من صياغة تعميمات تحدد إمكانية ظهور هذه الأحداث في مواقف متعددة ، لكن الأمر في العلوم الاجتماعية لا يقف عند هذا الحد ، ذلك أن الفعل الإنساني لا يخلو من قصد أو معنى ذاتي ، فالكائنات الإنسانية على وعى مباشر يبنه كل فعل إنساني ، وفي دراسة الجماعات الاجتماعية نستطيع أن نتخطى حدود العلاقة الوظيفية ، والاطرادات السببية . فيمكننا أن ننفذ إلى النوايا والمقاصد الذاتية للأعضاء ، لكننا في العلوم الطبيعية لا نستطيع أن (نفهم) على هذا المستوى تحركات اللرات ، والخلايا وما شابه ذلك ، إن الظواهر التي تدرسها هذه ظواهر نفهمها باعتبارها معطيات تمر عن قانون معين ، ولا شيء أكثر من ذلك . أما المسائل الإنسانية فهي نضمن دائماً (قصة داخلية) ، أو (معنى) لا يمكن أن نصل فيه إلى أكثر من الحقيقة الجزئية أو النسبية . وهنا يظهر تناقض المعرفة . فالأشياء التي نعرفها كحقائق

(١) أنظر تحليلاً لمنهج علم الاجتماع عند فير من خلال مؤلفه : مناهج العلوم الاجتماعية The Methodology of Social Science في ص ٤٠ على ص ٤٠٠ ، وواد علم الاجتماع ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٧

نهائية هي تلك الأشياء التي لا نفهمها ، بينما الأشياء التي نفهمها فقط ، تتميز بأنها قابلة للتغير ولا يمكن أن تعرف معرفة كاملة .

وهناك طريقتان يتحقق بهما المهم هما : المنهج العقلي ، وهو الذي يتبع سلسلة من الأعمال بهدف الوصول إلى القصد الذاتي ، والمنهج الوجداني . وفيه نتبع نيار العاطفة ونسير معه خطوة خطوة حتى نصل في النهاية أيضاً إلى تفسير (القصد) .

على أن تصور فيبر للفهم على هذا النحو يثير مشكلتين أساسيتين :
أولاً : هل تؤدي هذه الطريقة في الفهم على مستوى المعنى إلى علم اجتماع لا يمكن تمييزه عن علم النفس ؟

ثانياً : كيف يمكن أن نربط بين مفهوم فيبر عن العملية واكتشاف العلاقات السببية وبين معالجته لمسألة المعنى ؟ .

بما يتصل بالمشكلة الأولى ملاحظ أن فيبر ينكر أن تؤدي فكرته إلى صعوبة المعرفة بين علم النفس وعلم الاجتماع . إذ أن تصوره لا يمكن أن يكون سيكولوجياً بأي حال من الأحوال . وأن الخطأ الذي تقع فيه هو اعتقادنا بأن الأشياء إما أن تكون متحكم بها لوجية وإما أن تكون فيزيقية . ولكن الحقيقة هي أنه يوجد بالإضافة للعالم المادي ، والعالم الفيزيقي ، عالم آخر هو عالم المعاني أو الأفكار . هذا فضلاً عن أنه يوجد (معنى موضوعي) بالإضافة إلى المعنى الذاتي للفعل الذي يقصده الفرد ، والمعنى المتوسط بينهما ، دائماً إلى مجموعة من الفاعلين ، ولذلك يصبح محور الاهتمام هو الجماعة وليس الفرد .

أما المشكلة الثانية ، فإن فيبر يعتقد أن بالإمكان حلها ببساطة إذا عرفنا أن السلوك الإنساني توجهه دائماً المعاني ، وهذا وجه الاختلاف بين الظواهر التي يدرسها عالم الاجتماع ، وتلك التي يدرسها العالم الطبيعي . ولا يعني ذلك أننا سوف لا نعلم معرفة الأسباب ، ولكن علينا أن نبحث عن الأسباب غير مجردة من المعاني فالبعض من الأسباب فقط سوف يؤدي بنا إلى الوصول إلى (احتمالات إحصائية غير مفهومة) ولا نعلم إذاً من أن يفسر علم الاجتماع على دكرتين هما : البحث المادي ، والبحث على المعاني . وهذه ضرورة علينا تأييدها الظواهر التي ندرسها ، ذلك أن المعاني لا يدرسها فيبر هي إحدى الأسباب الرئيسية للفعل الاجتماعي .

تلك باحتساب صورة عن التحليل الذي يدور حول إمكانية البحث العلمي الاجتماعي ، بل لعل أظهر ما فيه هو محاولة فيبر الواعية التي استهدفت المعاد على الطابع المادي . لنام الاجتماع ، وإدراك النوعية المميزة لموضوع الدراسة فيه على حد سواء على أساسه . فخطع في هذا الصدد القول بأن تعهد مصطلح العلم مطلب ضروري لهذا التحليل . فالعلم

إجراء معروف يهتم بالواقع ويعتمد عن الأحكام القيمة والاعتدالية ، وهو يمثل حل التضخما العامة التي يستخلصها بشواهد واقعية ، ثم هو يسعى إلى التجريد والموضوعية قدر المستطاع بحيث لا ينطى في قضائه وتسمياته حدود الوقائع والظواهر المشاهدة ، وليس من شك أن هذه المبادئ لا تعد مقبولة في العلوم الطبيعية ، ولكنها مبادئ أساسية لاكتساب وتحصيل المعرفة عن أى قطاع من قطاعات الحياة . ولقد حقق علم الاجتماع باستخدام هذه الأسس العديد من الأهداف إذ استطاع علماء الاجتماع الحصول على كثير من المعلومات الواقعية المنظمة التي تساعد في إصدار أحكام منطقية حول المسائل ذات الطابع المثل بدلاً من الاعتدال على الأفكار التقليدية . كما أن هناك تفسيرات عديدة للأحداث والظواهر الاجتماعية على نحو أمكن معه صياغة نظريات اجتماعية احتمالية الصدق إلى حد بعيد .

وهذه الحالة الأخيرة بالذات هي التي تواجهها بعض الصعوبات الراجعة في المثل الأول إلى تعقيد وتداخل الأحداث الاجتماعية ، فضلاً عن قدرة الكائنات الإنسانية على الابتكار والتجديد . ومعنى ذلك أننا نستطيع القول بأن التعميمات السوسولوجية تصف لنا الاتجاهات العامة أو الميول . ولكن عندما تستخدم هذه التعميمات في دراسة حالات خاصة ، فهي تحتاج بالضرورة إلى أن تستكمل ببحث تاريخي مفصل يكشف عن الملامح التي تتصل بموقف معين بالذات . ولا يقلل ذلك بالطبع من القيمة العلمية لعلم الاجتماع ، ذلك أن الدليل على نضج هذا العلم يتمثل في تواضع مطالبه ، وقدرته على تقييم نتائجه ، وتقدير درجة صدق النتائج التي يتوصل إليها العلماء باستخدام هذه المناهج .

وهناك من العلماء الاجتماعيين من يعارضون بشدة هذه الفكرة ، ويرون أن الدليل على علمية علم الاجتماع هو تزايد الاعتماد على المناهج الكمية والاحصائية فهذه الأساليب وحدها هي التي تحمل نتائجه صادقة وموضوعية ، ويظهر هذا الموقف واضحاً في كتابات أصحاب الاتجاه الرياضي في علم الاجتماع ، الذين يرون أن القياس الكمي يعد ضرورياً ، إذا أراد العلم أن يقدم وصفاً وتمليلاً أكثر دقة للظواهر التي يدرسها ، وهذا الاتجاه يرجع إلى التطور السريع الذي طرأ على تكنولوجيا الآلات الحاسبة ، وهنا فضلاً عن تزايد عدد العلماء الذين انقضوا أثر المدرسة الوضعية . ومع ذلك ، فإن الدقة والموضوعية والبيات التي يدعى أصحاب هذا الاتجاه أنها تتحقق لعلم الاجتماع باستخدام الأساليب الرياضية ، هي أمور سطحية وظاهرية فقط ، فليس هناك شيء ثابت في الحياة الاجتماعية ، إذ من الممكن أن تطرأ على المجتمع تغيرات غير متوقعة تعوق قدرة التنبؤات على رسم صورة صادقة للمستقبل .

الفصل الثالث

العناصر الأساسية للمنهج العلمي

- مدخل .
- ١ - الملاحظة العلمية .
- ٢ - المفاهيم والتصورات .
- ٣ - الفروض .
- ٤ - النظريات والتفسيرات .
- ٥ - بناء الأنماط الفرضية .

الفصل الثالث

العناصر الأساسية للمنهج العلمي

مدخل .

العلم معرفة منظمة ، يبدأ بالواقع وينتهي إلى تفسيره ، والعالم أو الباحث العلمي هو في المحل الأول إسهام يسلك طريقاً خاصاً من أجل الحصول على هذه المعرفة ، أو يتبع برنامجاً محدداً يؤدي به إلى الكشف عن الحقيقة ، مستنداً في ذلك إلى مجموعة قواعد عامة تهيئ على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة ، والوقائع من وجهة نظر العالم ليست معطيات عشوائية ، ولكنها منظمة في إطار يؤلف بينها أو منظور خاص يتناه الباحث العلمي يمكنه في نهاية المطاف من التوصل إلى المبادئ أو القضايا العامة التي تمثل عناصر البناء النظري ، وهذا كله هو ما يوصف بالمنهج العلمي . والحق أن المنهج على هذا النحو الاصطلاحي لم يكن موضع اهتمام إلا مع مطلع عصر النهضة وفي القرن السابع عشر على وجه الخصوص ، حينما أصدر أرسطو ماركس مؤلفه : الأورجانون الجديد Novum Organum (علم ١٦٢٠) وصاغ فيه بوضوح قواعد المنهج التجريبي ، كما كتب ديكارت إن هذه الفترة تقريباً (علم ١٦٣٧) مقالته الشهيرة في المنهج مطالباً ببنى طريقة الشك المنهجية التي تقوم على إعادة النظر فيما هو قائم تمهيداً لاكتشافه من جديد من خلال قواعد محددة للبحث عن الحقيقة وصولاً إلى اليقين . وكان ذلك بالطبع يمثل ثورته في البحث العلمي على الطرق التقليدية القديمة التي كانت تقوم على الاستدلال والقياس الأرضي باعتباره لا ينتهي ما إلى جديد يضاهي إلى رصيد المعرفة ، وهكذا تحول المنهج إلى استقراء الوقائع الجزئية وترتيبها داخل سق ينتهي إلى القضايا العامة التي تفسر طائفة كبيرة من الوقائع وأصبح المنهج العلمي هو المنهج الاستقرائي ، الذي توسع الباحثون في تطبيقه على مختلف فروع المعرفة ، وابتدع هذا المنهج في العلوم الطبيعية الكثير من المبادئ والقوانين ، كما ظل بالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية أملاً يروى للتخصصين في هذه العلوم ، ويطلقون إليه باعتباره سيجعلهم من تحقيق فهم دقيق للظواهر الاجتماعية مماثل فهم علماء الطبيعة للظواهر الطبيعية غير أنه من الضروري أن نشير هنا إلى حقيقة هامة ، إذ سيبدو للبعض أن المنهج العلمي الاستقرائي على هذا النحو نتاج خالص للحضارة الغربية والنهضة الأوروبية ، وفي ذلك ولا شك قدر كبير من المبالغة والتضليل ، ذلك أن البحوث المنهجية قد كشفت عن أن مفكرى الإسلام كان لهم دورهم في تطوير البحث العلمي الاستقرائي وأنهم استطاعوا أن يكتشفوا الطرق الاستقرائية ، وأكادوا أهمية

الملاحظة يجب في مرحلة التحقق . صحه هذه المرحه . ولذلك يقال ان الملاحظة سجد في البحث العلمي صوراً عديدة . بدءاً من ملاحظة بسيطة غير المنسوبة حتى يصل الى أدق أنواع الملاحظة أيها في مرحلة التحق من صحه ما الفروض . ولذلك يقال ان الملاحظة تتحد في البحث العلمي صوراً عديدة . بدءاً من الملاحظة البسيطه غير المنسوبة حتى يصل الى أدق أنواع الملاحظات التي تستخدم فيها الأدوات والاجهزة ووسائل التسجيل المنسوبة ، فكان الملاحظة العلمية موجبه معكزة عمدة ماثلة في ذهن الباحث ، وليست مجرد مشاهدة بسيطة يحد منها الباحث على حواسه المبردة على أن ذلك لا يجب أن يدفعنا الى تجاهل ما تنموه الملاحظة التلقائية أو السلبية غير المتوقعة في كثير من الاحيان ، اد أن تاريخ العلم يقدم لنا العديد من الأمثلة على دور هذه الملاحظات التلقائية أو السلبية غير المتوقعة في كثير من الاحيان ، إذ أن تاريخ العلم يقدم لنا العديد من الأمثلة على دور هذه الملاحظات التلقائية في الاكتشافات العلمية الكبرى : ولول ما تتضمنه هذه الملاحظات التلقائية الفعالة هو التنبه الى شيء أو واقعة ما ، ولا تنمى أهمية الشيء الملاحظ الا اذا ربط ذهن القائم بالملاحظة — بطريقة شعورية أو لا شعورية — بينه وبين بعض المعلومات المناسبة أو الخلية السابقة . ومعنى ذلك كله ، أن جوهر الملاحظة لا يكمن في مجرد وصف وتسجيل الأحداث ، وإنما المهمة الصعبة هي القدرة على ادراك العلاقات التي قد تبدو في ظاهرها غير مرتبطة على الإطلاق ، فقد كان ادراك العلاقة بين الكهرباء الاستكسائية والبق بحاجة الى عبقرية بنيامين فرانكلين B. Franklin لكن ليس كل الباحثين عبقرة ، وليس العلم وقفا على هؤلاء ، ذلك أن جميع الناس يساهمون في الكشف عن الحقيقة كل حسب طاقته ، يضاف الى ذلك أن البحث العلمي يحتاج الى الصبر والدقة في الملاحظة وتسيق المعلومات السابقة والافادة بها .

وجدير بالذكر أن الباحث العلمي لا يلاحظ كل الوقائع ملاحظة دقيقة ، لذلك فهو يميز عادة بينها لكي يختار ما له مغزى ودلالة . أى أن عليه أن يطور من قدرته على اختيار ما يستحق الملاحظة ، وهو اختيار حاسم كثيراً ما يتوقف عليه نجاح أو فشل عمله العلمي بأكمله وهنا ينبغي أن نحدد بدقة أنواع الوقائع التي نلاحظها ، فقد تتعلق بوقائع عرضية لا يؤدي استقرائها الى اكتشاف القانون المطلوب ، ونفعل بذلك الوقائع التي أطلق عليها « يكون مصطلح » الوقائع المستترة » مما يقلل من قيمة الملاحظة . ويتطلب بالطبع تنمية القدرة على الملاحظة بالتدرب على مراقبة الأشياء بذهن نشط مستفسر . وليس من المبالغة أن نقول ان التنمية القوية لمادات الملاحظة أهم للبحث من تكديس المعلومات الدراسية . وليس من شك أن دور الباحث في ملاحظة العلاقات والسلوك الاجتماعي من الاهمية بمكان ، إذ يتوقف على مهاراته وقدراته مدى الاعتداد على الوقائع التي يجمعها بنفسه .

ولا يتوافر في هذا النوع من الملاحظة الاجتماعية نفس الدرجة من الضبط والتحكم في الظروف المحيطة بالقائم بالملاحظة كما هو الحال في العلوم الطبيعية .

وعسوما ، فإن نجاح الملاحظة العلمية في تحقيق الهدف منها يتوقف على بواهر مجموعه من الشروط ، فمن الضروري أولاً أن تكون الملاحظة شاملة ، بحيث تسيطر بكافة العوامل المؤثرة في أحداث الظاهرة في الوقت الذي نركز فيه الاهتمام على مجال بعينه باعتباره يضم الوقائع المستترة ، ومن الضروري ثانياً أن تكون الملاحظة موضوعية أي مجردة من كمال طابع أو تقدير شخصي يتسرع فيه مجال الخطأ قليلاً أو كثيراً ، ومن الضروري ثالثاً وأخيراً التثبت من طريقة دراسة الظواهر المختلفة المرتبطة بواقعة ما بحيث يستعين الباحث في دراسته بكافة الأدوات والأجهزة والوسائل التي تمكنه من اجراء ملاحظة دقيقة لتلك الظواهر .

٢ - المفاهيم والتصورات :

كتب فرانسيس بيكون يقول : « المعرفة في ذاتها قوة ومعنى ذلك أن المرء يستطيع أن يحدد درجة التضج السي التي يحققها كل فرع من المعرفة في ضوء مدى قدرته على التحكم والسيطرة على الميدان الذي يتولاه هذا الفرع أو يخصه بدراسه ، وبإستخدامه . ان نقول ان العلوم الطبيعية لها « قوة معرفية » تفوق قوة علوم الاحياء والعلوم البيولوجية على السواء . وهنا نستطيع أن نشارك الدور الهام الذي تلعبه المفاهيم في العلم ، فكلما تطور صياغة المفاهيم في العلم واستطاع الباحثون تنمية تصورات - - - - - دل دلائل على تقدم المعرفة العلمية وفارتها على حل العديد من المشكلات .

وطالما أن العلم يسعى الى بحث قطاعات محددة من الواقع من خلال مدى معرفه محد قدر على تفسير هذه القطاعات ، فإن كل فرع من فروع العلم عليه أن يطور مصطلحاته ومفاهيمه لكي يستطيع أن يجعل مكتشفاته قابلة للتواصل ، ومن مطلق علمي هذا النس الفكرى مصطلح الاطار التصورى Conceptual Scheme ذلك أذا - - - - - تلك المصطلحات للإشارة الى الظواهر التي بدرسها ومن ثم فحين عبادا موضوع فصبه - - - - - نستعمل بالمفاهيم بوصفها رموز لما ندرسه من وقائع فكان المفهوم هو - - - - - للام - - - - - أو وصف مختصر لوقائع كثيرة نسبها ف نسيط التفكير من طريقه الاندازه الى - - - - - الوقائع بمر عام ، وهو رمز أو اسم لشيء لانه يشير الى شيء - - - - - بعض الام - - - - - يدرك البعض أن المفاهيم هي دعامات منطقية وتربوية ، ويؤيد ذلك - - - - - في سياق المفاهيم بالظواهر الفعلية . وقد تكون المفاهيم قريبة من الوقائع والموضوعات التي يرمز اليها كما مفاهيم : الطفل ، والرجل ، وكذلك المفاهيم التي تشير الى مميزات - - - - - أو الصهر - - - - -

القلة ، أو الكثرة ، أو البياض أو السواد ، وهناك مفاهيم أخرى تعتبر استنتاجات على مستوى أعلى من التحريد ، تشير الى علاقات بين أشياء أو حوادث ، وهذه هي البنائات القرصية Constructs ويمثل هذه البنائات مصطلحات مثل ، العدالة ، والولاء ، والصداقة ، والتضامن ، والانجذبات ، والدور ، والملكاتة ... الخ^(١) . وتعتبر هذه المفاهيم الواحديات الأساسية لتكوين النظريات العلمية . وأهم ما يشترط فيها هو الصياغة الاجرائية أى وضوح العلاقة بين التصور والاساس الواقعي الذي أقيم عليه . ويتطلب ذلك من الباحث أن يقوم بداية بعملية تحليل سطحي تستهدف اكتشاف الأبعاد المختلفة للمفهوم المستخدم وتحقيق الترابط بين هذه الأبعاد بحيث يمكن تمييز كل الانماط التي تشير اليها ، ثم حصر هذه الانماط لدراستها . وبعد ذلك ينتقل الباحث الى خطوة تالية وهي ترجمة الانماط المختارة للدراسة الى فئات احرائية ومؤشرات امبيريقية ، ونحس في هذه الحالة تحديد المصادر التي سوف نحصل منها الباحث على المعلومات .

وللمفاهيم على النحو السابق وظائف عديدة في العلم ، فاذا علمنا أن الهدف الرئيسي للعلم هو تفسير الظواهر الواقعية من خلال إقامة العلاقات السببية بينها ، لانتضح لنا أن العالم حين يسعى الى تحقيق هذا الهدف يسترشد في صياغته لمشكلة بحثه وفي اجراء ملاحظاته باطار فكري محدد . ونحن لا نقصد بالطبع من هذا الاطار عملية الانبعاث التي تنشأ في ذهن العالم ، ولكننا نقصد الإشارة الى عنصر رئيسي من عناصر هذه العملية ، ألا وهو المفهوم العلمي . فمن المعروف — مثلا — أن باسطور Pastor حينما كان يدرس أسباب المرض ، كان يضع في ذهنه دائما تلك العبارة القائلة « ابحث عن الميكروب » وبعبارة أخرى أنه كان يتبنى مفهوما علميا عن الكائنات العضوية الدقيقة ، واستخدم هذا التصور في توجيه دراساته وتنظيم نتائجها ، وكانت نتائج أبحاث باسطور بداية لدراسات علمية جادة في هذا الميدان^(٢) . نخلص من ذلك الى أن الوظيفة الأولى للمفاهيم العلمية هي توجيه الباحث من خلال تحديد أهدافها للمنظور وتعيينها لقطعة الانطلاق ، ويمثل هذا التوجيه بصيح من البصر إدراك العلاقات بين الظواهر ، تلك العلاقات التي لم يكن يستطيع أن يتركها الباحث . غير أن المفهوم العلمي لا يقتصر على مجرد توجيه الباحث ، وإنما يتعين أن ينطوي المفهوم على توضيح لكيفية إدراك الملاحظات ، أى أنه يتضمن خصائص تعيين الباحث على تحقيق هدفه في البحث وبما يصل الى الوظيفة الثانية للمفاهيم العلمية وهي تحديد العمليات والاجراءات العلمية للملاحظة تلك الفئات والمتغيرات التي يمكن أن تحدثها

^(١) Dohy, I. Concepts and Theories, in Dohy ed., An Introduction, to Social Research

N. Y. Appleton (Century - Crofts), 1967, P. 13;

Ibid, P. 35

معلومات أكثر عن موضوع الدراسة ويوضح هيرت بلومر Blumer هذه الوظيفة حين كتب يقول « تدرك الموضوعات من خلال الصور في علاقات جديدة ، إذ يصبح العالم المدرك في حالة تنظيم جديد ، وإعادة العقل تنشأ مشكلات جديدة ، وتظهر — للباحث — إجراءات جديدة ، كما أن تفسيرات جديدة أيضا تطرح نفسها أمامه ، بل قد يظهر له ميدان جديد كلياً ، وهكذا تعمل الطاقة العلمية بطريقة فعالة ولي رأى أن تلك هي خيرة العلم في تطوير اتجاه جديد ، أو في تطوير إطار تصوري والمثال التوضيحي على ذلك هو اكتشاف الفيزياء المعاصرة وهنا نجد الإشارة إلى أعمال جاليليو Galileo باعتباره يمثل التحول من التفكير الميتافيزيقي لمناطقه العصور الوسطى ، إلى البحث العلمي الذي يجريه العلماء المحدثون ولا تكن أهمية هذا العمل فيما قدمه من طرائق تجريبية فحسب وإنما في تطويره للمفاهيم الجديدة التي أصبحت محورا لاهتمامات الفيزياء الحديثة ، فالكلية ، والحركة ، والقصور الذاتي ، والقوة حلت كمفاهيم فيزيائية رئيسية محل مفاهيم مناطق العصور الوسطى مثل : الماهية ، والجوهر ، والنوع ، ولقد صحت تلك المفاهيم أماما جديدة للبحث ، كما طرح مشكلات وإجراءات لبحث من نوع جديد أيضا ، ووجهت تفكير وأدراك الباحثين ووجهت لم تكن معروفة من قبل ، وجعلت التحريز ممكن وبسر^(١) .

وللمفاهيم بالإضافة إلى الوظيفتين السابقتين وظيفة أخرى هي أنها تسمح لنا بإجراء الاستنتاجات العلمية Scientific Deductions فمن طريق الاستبطان ، استنباط فرضيات المنطق ، يمكننا أن نمم من المفاهيم التي طورناها على حالات أخرى ، . يمكن أن نطلق التعميم للمستقبل فيتحذ صورة التبر ، كما يمكن أيضا أن ندرس التاريخ الماضي في ضوء هذه المفاهيم ، كما يفعل علماء الاجتماع في بحثهم التاريخية^(٢) .

على أن عملية صياغة المفاهيم تواجه مجموعة من المشكلات التي يتعين على الباحث العلمي أن يأخذها في الاعتبار . فقد أوضحنا أن المفاهيم تختلف من حيث درجة التجرید المنصصة في عمق كل مفهوم ، فهناك مفاهيم تشير إلى أشياء تتحقق في الواقع ، وأخرى تشير إلى أحداث ملموسة ، وثالثة تشير إلى العلاقات بين الأشياء أو بين الأحداث ، وتعد المفاهيم من النوع الأخير هي أعقد أنواع المفاهيم وأكثرها تجريدا ، وتواجه الباحث العلمي بالنسبة لهذه المفاهيم المجردة ، والتي من بينها أيضا ما أطلقنا عليه « مطلق الباءاء » . الفرضية

Ibid. P 16

(١) Philips, R. Social Research Strategies and Tactics, N Y Macmillan, 1965, P. 32

(٢)

constructs) مشكلة ملاحظة . ونعبره . وقياس محتوى هذه المفاهيم . ولذلك يصبح من الضروري وصوح العلاقة بين التصور وبين ما يشير اليه في الواقع . ويقول همل (Hempel) في هذا الصدد : « ان تاريخ البحث العلمى يكشف لنا بوضوح عن أن المبادئ الشاملة والبسيطة للتفسير والتنبؤ بالظواهر الملاحظة لا يمكن التوصل اليها بمجرد تلخيص وصياغة تجميعات مستخلصة من الشواهد والنتائج الاستقرائية . ولقد استعانت كل فروع العلم باجراء استنباطي — فرضي — واقعي (*) غالباً على فيه في ضوء معرفته بالواقع أن يصوغ مجموعة من المفاهيم والبناءات الفرضية النظرية ، ومجموعة من الفروض ، بالاضافة الى تفسير ملائم بحيث يشكل ذلك كله الاطار النظرى للدراسة الذى يقوم بدور هام في تحقيق الارتباط وبيان العلاقات بين الشواهد الواقعية » كذلك يؤكد كابلان Kaplan ... أنه ليس ثمة ملاحظة امبيريقية خالصة — بمعنى أن تكون خالية من أى عنصر فكري — تماماً مثلما نقول لا توجد في العلم بأية حال نظرية فكرية بحتة ... ان الانسان ذاته أداة الملاحظة وهو يحتاج الى نظرية لكي يقوم بدوره بصورة صحيحة » (٢) .

والمفاهيم باعتبارها تجريدات يتم بمقتضاها انتقاء بعض الظواهر لوضعها معا داخل مقولة واحدة يطلق عليها مسمى معين ، نحتاج بالطبع الى معيار فيما نضقه المفهوم من تقدم للمعرفة العلمية ، ومدى قدرته على الاشارة الى ظواهر ملموسة ، وإمكانية استخدامه كأداة للتواصل ، وهذا هو معيار الوضوح Clarity . وهناك أيضا معيار آخر هو نطاق المفهوم (Scope) ويعنى هذا المصطلح مدى عموله للمواقف والاحداث التى يتضمنها المفهوم ، مثال ذلك أننا يمكن أن نستخدم مفهوم التفاعل الاجتماعى (Social Interaction) كمفهوم ضيق النطاق للاشارة الى العلاقة المتبادلة بين شخصين أو أكثر ويشترط في هذه العلاقة أن تكون دائمة ووجها لوجه ، ويمكننا أن نوسع نطاق المفهوم أكثر من ذلك لتسجيل كل تأثير متبادل بين شخصين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وهنا نستعين العلاقة بين المؤلف والقارئ وبين الزعيم والرعية صورا من التفاعل الاجتماعى .

ونظرا لما تحمله المفاهيم والتصورات من أهمية في العلم ، سنحاول في الفقرات التالية أن نوضح بشكل تفصيل أكثر سلبية صياغة المفاهيم Conceptualization :

Hempel, International Encyclopedia of Unified Science,

١٩١

Vol. 2. No. 7, P.P. 36 - 37.

Deductive - Hypothetical Observational Procedure

Kaplan, op-cit. 53.

١٩٢

(أ) المفاهيم باعتبارها تجريدات :

كثيرا ما يغفل البعض الحقيقة التي مؤداها أن المفاهيم هي نتاجات منطقية مشتقة من الاحساسات ، والأدراكات ، والخبرات الواقعية المدينية ، ويتبدل لها الاغفال في تصورات للمفاهيم كما لو كانت ظواهر تنحقق في الواقع . ان المفاهيم هي تصورات عمدة لا تكسب معناها سوى من خلال طائر نظري أشمل ، وعملية صياغة المفاهيم هي عملية تمهيد ونعميم لبعض الانطباعات الحسية ، وليس من شك أن تحديد محتائص الظاهرة يتم أساسا من خلال الفكر ، الذي يتولى أيضا عملية اطلاق المسميات على كل حادثة من هذه الحوادث ، ولذلك لا تعد المفاهيم ضرورية بالنسبة للعلم فحسب ، ولكنها أساسية لخافة أعماق الاتصال والفكر .

(ب) المفاهيم أدوات للاتصال :

جب أن تكون المعاهد العلمية قابلة للتواصل ، إذ ، فكيف أن نرى هذا الأمر شعورا عامدا للمعنى ، وإذا ينبغي أن يصاغ بحثنا حول مفاهيمنا العلمية ، وبمعرفة خفاة معانيها ، فمعرفة المفاهيم معناه فهم عناصر المفهوم ، أي ما يتركب من هذا البناء . هو الذي جعل عملية الاتصال بين المتخصصين في العلم ، في تلك المنة . فروع العلم وثيقة أصبحت عملية الآلة إلى من خلال المفاهيم المعنى عليها بدقة ، ووضوح النسبة بين المتخصصين في هذه الداية ، وذلك مفاهيم معقدة ، فالتخصص في العلوم الاجتماعية ، تختلف عن المفاهيم المعنى عليها بين المتخصصين في العلوم الطبيعية ومهمة الباحث العلمي هي أن يكون مستوعبا تماما لكافة المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في تخصصه ، ذلك أن المفاهيم تفرق مثابه اللغة العامة التي يتعاملها المتخصصون في فرع معين من فروع المعرفة .

(ج) التصنيفات الإجرائية للمفاهيم :

هناك اتجاهان في النظر إلى ما ينبغي أن يكون عليه تصنيف المفاهيم وبمعرفة فأنصاحب الاتجاه الواقعي يرون أن المفهوم يجب أن يفرق على أساسه إلى :
الاجرائيات ، وأساليب القياس والتسجيل والملاحظة العلمية ، دار ، في ظاهرة ،
الظواهر ، ومعنى ذلك أن مفاهيم مثل « الكلفة » و « القيمة الاقتصادية » إنما تشمل إلى مجموعة عمليات تسفر عن قياس للظواهر ، فكله الشيء مثلا هي الرقم الذي تحصل عليه بعد وزن هذا الشيء على الميزان ، كما أن تصان الجماعة هو النسبة أو المعدل الذي حصل عليه بعد تطبيق مقياس للتصان ، تماما مثلا نقول أن الداء هو 1- نمر .

اختبارات الذكاء . وفي مقابل هذا الاتجاه ، يرى أصحاب الاتجاه التصوري أننا لا نقصد مطلقاً تلك العمليات ، فالعمليات لا تزيد عن كونها وسائل فنية نستخدمها للوصول الى تحديد لشيء يمكن خلفها . هو الظاهرة نفسها ، وترجع أهمية هذه الوسائل الفنية الى أننا لا نستطيع أن نلاحظ أو نقيس مباشرة ظواهر مثل التضامن الاجتماعي . نغير أن الخلاف بين الاتجاهين قد قلت حدته في علم الاجتماع المعاصر ، وأصبح هناك اتفاق على أن المفهوم يتعين أن ينطوي على توجيه للباحث نحو ما ينبغي عليه بحثه في الواقع ، وهو ان لم يحقق هذه الوظيفة يهدم قدرته على تحقيق الاتصال ، وهكذا ، فسواء حددنا المفهوم على أساس تصورنا للظاهرة ذاتها ، أو على أساس العمليات الإجرائية فإن المتفق عليه أن يشير التعريف الى الخيرة الواقعية .

ومن المعروف أن العلوم الطبيعية قد منحت التعريفات الإجرائية أهمية خاصة ، فمعظم تعريفات الظواهر الطبيعية هي تعريفات إجرائية تتضمن توجيهها نحو أساليب قياس هذه الظواهر ، والواقع أنه كلما تمكن علم الاجتماع من تطوير أدوات بحثه ، سيزداد الاعتماد على التعريفات الإجرائية ومن ميزات هذه التعريفات أنها تمنع الخلط بين الدارسين ، وسوف تمكنهم من إعادة اجراء الدراسات والتوصل الى النتائج ذاتها ، مما يكسب بحوث علم الاجتماع مهتدا من الدقة والضغط .

٧ - الفرضية Hypothesis :

الحادثة التي لم نلاحظها ، وقد تتوافر لنا بعض المعلومات الأولية من الميدان الذي تنتمي اليه الظاهرة ، ومن ثم يكون قد تحقق لدينا أول عنصر من عناصر التفكير والتأمل والنظر حول الاسباب المؤدية لوقوع تلك الحادثة أو حول صلاحها بالعوامل الأخرى التي ربما كانت مرتبطة بها بشكل أو بآخر ، ومثل هذه الأفكار والتأملات عادة ما تطرح نفسها في صيغة تساؤل ، أو مجموعة تساؤلات ، لا نلبث أن نضع لها اتجاهات احتمالية على مستوى التفكير والتأمل أيضاً^(١) وعندما نشرع في تحليل تلك التساؤلات ، وتحديدنا كمشكلة علمية بحاجة الى بحث ودراسته واقعية ، عند هذه المرحلة نبدأ في ترتيب الاجابات المحتملة كفروض نخضعها للاختبار التجريبي . فكأن المهمة الأولى هنا هي مهمة التفكير ، لأنها ينبغي أن تكون نافعة ومثيرة للاهتمام قبل أن تكون صادقة ، ذلك أنه في ضوء هذه الأفكار نصوغ مشكلة البحث صياغة محددة ، ونضع الاجابات المحتملة وصفا

See, Townsend, Introduction to Experimental Method,
N. Y. Macgraw Hill, 1953, P 45.

صحيحاً ، تلك الاجابات المقترحة هي في الواقع الفروض التي ستوجه مسار البحث ، وستكون — اذا تحققت — هي النافذة العلمية المفسرة لتلك الظاهرة . وينبغي أن نشير في هذا الصدد الى أن العلاقة بين الفرض والنظرية وثيقة للغاية ، ولقد ذهب أحد الباحثين الى حد القول : « ان النظرية هي مجموعة فروض تتناول أنماط مختلفة من الوقائع ... والتمييز بين الفرض والنظرية دقيق جداً »^(١) . والواقع أنه بالرغم من أننا لا نستطيع أن نفصل الفرض عن النظرية ، الا أنه يتعين أن نتناولهما بوصفهما جانبان للطريق الذي يسير عليه العلم من أجل إثراء المعرفة فالنظرية تقرر العلاقة المنطقية بين الوقائع ، ويمكن اشتقاق القضايا من هذه النظرية ، اذا كانت العلاقة الأولى بين الوقائع صحيحة . ونحن نطلق على تلك القضايا الاستنتاجية Deduced Propositions مصطلح الفروض .

فكأن الفروض هي قصصنا نصاغ من أحل اختارها استقياً ، وقد هي . الناتج الاحتمال محقق لتلك الفروض ، وقد تدفعا نفس هذه النتائج الى الحل من العرض ، صبحت عن عرض أحد صمم للاختيار أيضاً . على أن فروض بوصفها الاحتمال - مقترحة لمشكلة البحث أو - نافذ لها بعض المتطلبات - نراها هي : (٢) :

(أ) الفرض ينبغي أن يكون احاطة ملائمة ، المشكلة المشادة التي تداع الى احاطة . بعبارة أخرى ان الفرض - يجب أن يكون متعلقاً : حالة البحث - في ذات احاطة ملائمة الملك المشكلة . من الممكن أن تنقسم البحث مجموعة من الفروض على أن بعض كل فرض -ها بالاحاطة على حدة واحد من جوانب مشكلة البحث . يجب أن يكون معنى كل فرض واضح تماماً ، ولا يتنفس أكثر من اجابة واحدة ، ذلك أن الفروض المركبة التي تدل على أكثر من علاقة بين متغيرين تؤدي الى اثرات صعبة في التجريب والتقسيم معاً

(ب) يجب أن يكون الفرض هو أبسط احاطة ممكنة لمشكلة البحث ، والفروض التي لا تصاغ حيث لا تحدد الاجابة في عبارة واضحة ودالة وتقتصر فقط على العاديات الرئيسية للاجابة هي فروض مضللة . فكلما كان الفرض مبسطاً ، كان التحريم بسيطة هي الأخرى .

(ج) يجب أن يكون الفرض قابلاً للحقن ، فالفروض التي تداع بطيئة في منهج معها الحقن من مدى صحتها فروض عديمة الفائدة ، وهذا ذلك أن الفرض بهمة أن

(١) George Wilham II, The Scientist in Action, London, Williams & Norgate, 1936

(٢) Townend, Op cit, P 46

يتمدد على نحو يسمح باجراء التجربة للتحقق من مدى صدقه . وبذلك تختلف الفروض العلمية عن الفروض الفلسفية التي قد تبدل وصحيحة وفي غير حاجة للبرهنة عليها ، مع أنها لا تنبأ بألم القد والملاحظة الدقيقة ، ولا تصلح الا أن تكون أساسا لبعض المذاهب الفلسفية التي نجد لها لدى معكرو المصور الوسطى ، فإن هؤلاء كانوا يضعون بعض الفروض دون دراسة جدية ، ويعتقدون أنها يقينية ، ثم يستنبطون منها كافة النتائج بطريقة قياسية منطقية ، ولا يشهدون بالملاحظات والتجارب اذا كانت مضادة لفروضهم ، بل كانوا يحرسون على اغفالها أو تأويلها بما يتفق وغاياتهم .

(د) يجب أن يصاغ الفرض على نحو يسمح باثبات بطلانه ، فالفرض الذي يوضع على نحو يجعل التجربة تؤكد صحته ، دون امكانية التحقق من عدم صدقه ، لا نعتبر فروضا علمية دقيقة . فقولنا بأن الناس يحلمون لأن لديهم غيرة العدوان ، فرض يصعب اثبات عدم صحته . إذ يمكننا الزعم بأن غيرة العدوان تظهر مصاحبة لكل حالة قتال ، كما أن عدم وجود هذه الغيرة عند بعض الافراد ، لا يؤكد انعدام الغيرة كلية .

ومع أن عملية صياغة الفروض ليست عملية بسيطة ، الا أن الفرض مطلب علمي ضروري في توجيه مسار البحث التجريبي ، إذ يستحيل هذا النوع من البحوث الى مجرد بيانات عشوائية لا انتظام فيها ، ذلك لأن الفرض هو حلقة الوصل بين النظرية والبحث على نحو يمكننا من اكتشاف مغلف اضافية وهناك صعوبات ثلاث تواجه صياغة الفروض العلمية . الصعوبة الأولى هي عدم وجود اطار نظري مناسب ، والثانية هي فقدان القدرة على الاستمالة المنطقية بهذا الاطار ، وثالث هذه الصعوبات هي عدم معرفة أساليب البحث السائدة بحيث يتقن صياغة الفرض في عبارة ملائمة^(١) .

ولأن يحمي دور السؤال الملم ما هي نماذج الفروض التي يهيئ بها عالم الاجتماع ؟ هناك طرق عديدة لتصنيف الفروض ، ولعلنا نستطيع في هذا الصدد أن نحدد على معيار التجريد . فاقول أنواع الفروض تجريدا في علم الاجتماع هي تلك الفروض التي تقرر وجود ارتباطات أو أطوار بين ظواهر واقعية " Empirical Uniformities " ونمثل هذه الفروض البحث والمسوح الاجتماعية الحديثة التي تهتم بالكشف عن الارتباطات الاحصائية بين الظواهر ، فلك دراسات تهتم بالكشف عن الانتظام في توزيع مؤسسات العمل الكبرى في المدن ، وأخرى تهتم بالكشف عن الاصول الاجتماعية للطبقة العاملة ، أو عن مشكلات

(١) باسح

Cohen, M. and Ernest Nagel: An Introduction to logic and scientific Method. N Y Harcourt, 1934, Chap, 14

النساء العاملات في الصناعة فيما يتعلق برعاية الأبناء ، أو الارتباط بين حجم الأسرة والمجرة الرفيعة الحضرية . كما قد نجد هذا النوع من الفروض شائع أيضاً في الدراسات التي تهتم بوصف سلوك جماعات خاصة ، مثل سلوك الطلاب ، أو الشباب ، أو المراهقين أو كبار السن ، وليس من شك أن هذه الفروض البسيطة تلعب دوراً هاماً في نمو المعرفة العلمية .

أما النوع الثاني من الفروض فهي تلك التي تتناول نماذج مثالية مركبة *Complex Ideal types* وتهدف هذه الفروض إلى التحقق من وجود علاقات منطقية بين الارتباطات الواقعية ، ولكي نوضح هذا النوع من الفروض أكثر من ذلك نسوق مثالا عليها ، فمن المعروف أن دراسات علماء الأيكولوجيا البشرية قد خلصت إلى عدد كبير من الارتباطات الإحصائية بين متغيرات مثل : قيمة الأرض ، والتركز الصناعي ، وأنماط الإدارة ، والجماعات العنصرية ، والاضطرابات العقلية وغير ذلك من الظواهر . ولقد كشفت التحليلات المنطقية لهذه النتائج عن إمكانية تطوير بعض الفروض التي تدور حول الصلات الانبثاقية بين هذه المتغيرات . ومن هذه الفروض تلك القصبة التي صاغها أرنست بيرجس *E. Burgess* عن دوائر النمو المركزي التي توجد في المدن ، وهذه القصبة خضعت بعد ذلك للاختبار الانبثاقية من خلال دراسة عدد كبير من المدن . وتمثل قضية بيرجس هذه نموذجاً مثالياً عن تطور نمو المدينة ، وهي تظل فرصاً صالحة للاختبار على عدد أكثر من المدن والمراكز الحضرية .

والنوع الثالث من الفروض هي تلك الفروض التي تتناول العلاقة بين متغيرات تحليلية ، ويقصد بهذا النوع من الفروض صياغة العلاقة بين ١٠ يعطى على المتغيرات الاجتماعية من تغير . وهنا ينبغي أن نوضح ماذا نقصد من مصطلح المتغيرات *Variables* فالمتغير هو مفهوم يتغير على قيمتين أو أكثر ، فمصطلح الأسرة لا يعد متغيراً ، وإنما حجم الأسرة أو تماسك الأسرة ، أو درجة تفكك الأسرة تلك كلها متغيرات^(١) . والمشال الذي يمكن أن نقدمه على هذا النوع من الفروض يمكن أن نستمد من ميادين عديدة . لعلم الاجتماع ، وسوف نختار في هذا الصدد ميدان الخصوبة في صمدتها ببعض المتغيرات الاجتماعية الأخرى ، إذ سيبحث الباحث في هذا الميدان أن نتائج البحوث الانبثاقية قد كشفت عن ارتباطات بين الخصوبة وبين معيار ، مثل الثروة ، والتعليم ، وحجم المجتمع المحلي ، والدين .. الخ . فعلى الباحث في هذه الحالة أن يحصر أكبر عدد من المتغيرات ، ثم يختار واحداً أو اثنين منها ، ويحاول إيجاد علاقة بينها . على أن نشبه بقية

^(١) Philips, op. cit. p. ١٨

الموامل ، ثم يفحص نجهيا العلاقة بين المحصورة وبين ما وقع عليه اختياره من متغيرات ، مع ثبات بقية الظروف ، في هذه الحالة يستطيع الزعم بأنه قد أجرى قياسا دقيقا للعلاقة بين المحصورة وبين متغير آخر أو متغيرين حسب تصميم دراسته التجريبية .

والخلاصة ، ان صياغة الفرض خطوة رئيسة في البحث العلمي ، ومن الضروري أن يولها الباحث للطبيعة بحيث يتمكن من الحصول على الاجابة ، وكلما كان اختيارنا لهذا السؤال حاسما ومحددا ، كانت الاجابة ذات دلالة علمية أكثر ، وجدير بالذكر أن الفروض لا تنشأ هكذا في فراغ ، وإنما تسبقها بالطبع محاولات مبدئية إذ أن الباحث عليه أن يبنى انبهاها فكريا محددا نحو الواقع يمكنه من ادراك العلاقات والارتباطات بينها ، وكلما ازدادت خبرته وألفته يبدان بحسنة زادت بالتالي قدرته على صياغة فروض علمية توجه دراساته .

٤ - النظريات والتصورات :

ناقشنا في الفصل السابق الصلة بين النظرية والواقع ، وركزنا على العلاقة المتبادلة بينهما ، ونود الآن أن نناقش النظرية من حيث البناء بوصفها عنصر رئيس في البحث العلمي ، وموقف علم الاجتماع من النظرية بصفة عامة ، كما سنهم بالوظيفة الرئيسة للنظرية وهي التفسير ، موضحين أيضا مشكلة التفسير في العلوم الاجتماعية .

على الرغم من أن النظرية هدف رئيس للباحث العلمي ، الى الحد الذي جعل العلماء يطلقون عليها أنها أعلى درجات المعرفة ، الا أن الفهم الصحيح للنظرية لا يزال بحاجة الى تدعيم ، ويرجع في اعتقادي الى نقص الاهتمام بالتحليلات المنهجية والمنطقية التي تعد مطلبا ضروريا لكل باحث علمي . بيد ذلك وأضحنا اذا حللنا التصورات المختلفة للنظرية العلمية ، فلقد لخص ميلفن M. Melvin التصورات الرئيسة لمصطلح النظرية أولا استخداما عاما للإشارة الى الجوانب المتعلقة بالحياة الواقعية ، ويستخدم ثانيا لكي يعنى كل مبدأ تسميى تفسيرى ، وعادة ما يتكون هذا النوع من النظريات من قضية تقرر علاقة وظيفية بين المتغيرات ، وحين تكون المقامير قوية من الواقع ، يطلق على المبدأ التسميى مصطلح « القانون » ، أما حينما تكون أضعف نجهنا ، فغالبا ما يستخدم مصطلح النظرية . وتتمى النظرية ثالثا مجموعة من القوانين المتسقة منطقيا ، وقد أصبح ذلك هو الاستخدام المفضل لأنه يلائم العلوم التي قطعت شوطا كبيرا في تطورها ، كما أنه يرتبط بمفهوم النسق الذي يتضمن ترتيبا معينا لقضايا النظرية . ويستخدم المصطلح رابعا وأخيرا استخداما ضيقا للإشارة الى العبارات التلخيصية والتي تتخذ صورة مجموعة من القوانين ثم التوصل اليها

(ب)البحث التجريبي «^(١)

See, Melvin, M. Theories in Contemporary Psychology, N Y Macmillan Company, (١١) 1953, PP 8-9.

ان الفقرة السابقة المقتضية من كتاب مياغن جمعت تقريرا معظم الصورات السائدة لفهم النظرية^(١) ، ويبدو أن الاستخدام الثالث هو أكثر الاستخدامات مراعاة لشروط النظرية العلمية ، ذلك أن المعاني الأخرى تقع في أخطاء واضحة ويمكن أن نجمل هذه الأخطاء في ملاحظات أربع على النحو التالي :

(أ) نلاحظ أن بعض هذه المعاني قد يعتمد النظرية مجرد فكرة أو مجموعة من الأفكار التأملية ، وهي بذلك لا تتصل بالواقع ، فكل ما هو نظري هو تأملي أو تخيلي .
(ب) بعض التمهيدات يجعل النظرية مساوية للمخطط التصوري Conceptual Scheme ، أي أنها تصبح مجموعة من الرموز الفرنسية التي تشير الى علاقات معينة بين الوقائع .

(ج) أفضل التعريفات هي التي اعتمدت النظرية مجموعة من القضايا العامة ولكنها ميزت بين درجة العمومية على نحو يجعل من الممكن اشتقاق القضايا بعضها من بعض .

وآلا ، ماذا نقصد بالتحديد من النظرية العلمية ، وما هو موقف علم الأحياء في هذا الصدد ؟ .

الواقع أن أفضل تحديد لمعنى النظرية هو ذلك الذي نجده في كتاب براثوايت Brathwaite عن التفسير العلمي إذ أنه كتب يقول : « العلم عالم على مجموعات من الفروض تؤلف نسقا استنباطيا Deductive System » ، نبحث سحذ هذه الفروض ترتيبا

(١) نستطيع هنا أن نتناول عرض التمهيدات المختلفة للنظرية ، والتي نشرها الانجمليل السابعة ، هاريسون Parsons ، وهي النظرية تشير الى مجموعة من المعاني ، ولأن هذه المعاني متفق جميعها في نقطة مشتركة وهي صياغة المفاهيم العلمية ، وهي ذلك أن السبق النظري يتكون من مجموعة من المفاهيم العامة ، التي تسبق استدلالات الأخرى ، ويشرط أن يكون لها دلالة استنباطية (أنظر Parsons, T. Essays in Sociological Theory, Pure and Applied, 1949, P. 17) .
ويرى حسن Gibson أن العلاقات العامة التي يرد بها لسان مصطلح يمكن أن يطلق عليها مصطلح النظرية ، وأهم ما يميز النظرية هو التفرج في عمومية القضايا ، غير أن نظريته .. إن رأيه .. استخدامات أخرى ، فلا يطلق على المفاهيم النظرية ، وقد سعى أية محاولة لتفسير الظواهر النظرية ، وقد يكون النظرية ظاهرة بكل ما لا .. نستطيع .. ١٥٨٠ .. ١٥٨٠ .
Gibson the logic of Social Inquiry, London, Routledge, 1980, PP. 112-114 .
لأندالاند A. Landau في قاموسه الفلسفي هذه معاني للنظرية ، فهو نسي ذلك البناء الفلسفي العملي الذي يربط السالحي بالمعنى ، فلا يستلزم عند البعض .. مثل ليني بيل . كالتأثير الذي لا يدأ هو مكتوب ، في مقابل ما هو مكتوب ، الذي يترك علم الطبيعة النظرية في مقابل عالم الطبيعة الطبيعي ، فلا يستلزم المصطلح أكثر من علم الطبيعة المطلقة مثل « الخير الأسير » ، وقد عسى النظرية أن فكرة بسيطة مرساة في العالم ، ولا نظرية معينة أو مجموعة الفروض ، ولا « ما يدع تركها معنا بهدف أن يصير عدد كبير من الوقائع على أن يكون هذا التركيب مشبها من أفعال .. العلماء مثل نظرية الأرواح

معنا داخل هذا النسق ، فهي متعامة منطقيا من مجموعة من المقدمات ، ذلك أن القضايا في النسق الاستنباطي متفرجة في عموميتها ، فالمقدمات العامة تستتبع منها النتائج . وليس من الضروري أن يتم الاستنباط من مقدمة واحدة ، فقد تكون هناك مجموعة من المقدمات ... وأهم شروط هذا النسق هو الاتساق المنطقي الذي يقصد منه عدم التناقض بين القضايا ، كما يتعين إعادة بناء النسق كلما استجدت وقائع جديدة تخالف القضايا الدنيا^(١) .

والنسق الاستنباطي يتخذ عدة صور ، فقد تكون قضاياها من النوع الضروري منطقيا كما هو الحال في الحال في الهياكل ، فيطلق عليه في هذه الحالة نسق استنباطي تحت *Pur Deductive System* وقد تكون قضاياها من النوع الاحتمالي *Contingent* وهي القضايا التي يترك تحديد صحتها أو كذبها للواقع والتجربة ، وهناك نسق استنباطي غلط وهو الذي تكون بعض قضاياها احتمالية ويطلق على هذين النوعين الأخيرين أنساق استنباطية تطبيقية .

ويوافق معظم الدارسين على هذا التصور الذي قدمه برانث لل مفهوم النظرية لدى دراسة هانز زتتربرج H. Zetterberg . نحمد تأكيداً لمعنى النسق الاستنباطي ولكن لا نؤيد بتوسع في تحديده لمنهون النظرية ، فيذهب الى أن العناصر المؤلفة للنظرية تضم ما يلي :

- (أ) المصطلحات الأولية ، أو المفاهيم الأساسية وهي تميزت بالجدلية عن طيف مجموعة من الأمثلة تبين ما تقصده من معناها .
- (ب) المفاهيم المشتقة وهي مصطلحات تُحدد في ضوء المفاهيم الأساسية .
- (ج) الفروض : وهي قضايا تحدد العلاقات بين المفاهيم التي تم تحديدها .
- (د) مسلّمات النظرية وهي مجموعة من الفروض متسقة فيما بينها ، وهي التي يمكن أن تدفع منها بال القضايا .

ونقدم هنا مثالاً على هذا النوع من النظريات ليقول لنفترض أننا قمنا بدراسة عدد من الجماعات على أساس المفاهيم التالية :

Brathwaite, R. Scientific Explanation: An Study of the Function of Theory, Probability Law (19)

in Science, H. Y. Harper, 1969, pp. 22-32.

(أ) تضامن الجماعة (ب) عدد أعضاء الجماعة (ج) درجة امتثال السلوك لمعايير الجماعة (د) درجة الانحراف عن معايير الجماعة (هـ) تقسيم العمل (و) مدى رفض الأعضاء أو استبعادهم حينما ينحرفون عن معايير الجماعة أو يخرجون عليها .

ونحن نفترض كذلك أن هذه المتغيرات يمكن أن تكون مرتبطة بالطريقة الآتية :

- ١ - كلما زاد تقسيم العمل ، زاد الامتثال .
- ٢ - كلما زاد التضامن ، زاد عدد الأعضاء .
- ٣ - كلما زاد عدد الأعضاء ، قل الانحراف .
- ٤ - كلما زاد الانحراف ، قل رفض المنحرفين .
- ٥ - كلما زاد تقسيم العمل ، زاد التضامن .
- ٦ - كلما زاد عدد الأعضاء ، قل رفض المنحرفين .
- ٧ - كلما زاد التضامن ، زاد الامتثال .
- ٨ - كلما زاد عدد الأعضاء ، زاد تقسيم العمل .
- ٩ - كلما زاد تقسيم العمل ، قل الانحراف .
- ١٠ - كلما قل الانحراف ، قل رفض المنحرفين .
- ١١ - كلما زاد التضامن ، قل الانحراف .
- ١٢ - كلما زاد عدد الأعضاء ، زاد الامتثال .
- ١٣ - كلما زاد تقسيم العمل ، قل رفض المنحرفين .
- ١٤ - كلما زاد التضامن ، قل رفض المنحرفين .

فإذا ، حاولنا أن نصوغ هذه النتائج صياغة استنباطية نظرية فعلينا أن نقرم بما يلي^(١) :

(أ) المنافع الأساسية : وهي تحددها بمقتضى : السلوك ، والجماعة ، والتضامن ، والرفض ، والمضو ، والمعار ، وتقسيم العمل .

Zetterberg, On theory and Verification in Sociology ,.....

٤٩

forowq, N I 1963 pp. 4 5.

(ب) المفاهيم المشتقة : وهى تشمل :

الامتثال : نسبة الاعضاء الذين يكون سلوكهم هو معيار الجماعة .

الانحراف : نسبة الاعضاء الذين يكون سلوكهم ليس هو معيار الجماعة .

المنحرف : العضو الذى لا يكون سلوكه معيارا للجماعة .

(ج) نختار بعد ذلك أكثر القضايا عمومية لكى تكون هى المسلمات والمقدمات العليا التى نشق منها باقى القضايا استنباطيا ويمكن فى هذه الحالة أن نختار القضايا رقم ٥ ، ٧ ، ٨ ، ١٤ ، وهى :

٥ - كلما زاد تقسيم العمل زاد التضامن .

٧ - كلما زاد تقسيم التضامن زاد الامتثال .

٨ - كلما زاد عدد الاعضاء زاد تقسيم العمل .

١٤ - كلما زاد التضامن قل رفض المنحرفين .

نتقل بعد ذلك للنقطة التالية وهى موقف علم الاجتماع من هذا الصور للنظرية بصفة عامة . يقول لنتزرج ان هناك ثلاثة معال ارتبطت بمصطلح النظرية فى كتابات علماء الاجتماع وتشمل هذه المعال : الكتابات الكلاسيكية Sociological Classics والنقد الاجتماعى Sociological Criticism والتصنيف الاجتماعى Sociological Taxonomy ، وهى المصطلح الأول الى الأعمال الرئيسة التى قام بها رواد الاجتماع وهى وضعت أساس الدراسات السوسولوجية اللاحقة والمصطلح الثانى يمر عن المحاولات التى استهدفت تتبع العلاقات ودرروب الاستمرار لى الأفكار السوسولوجية من منظور تاريخى ، والمصطلح الثالث يعنى صياغة هات تصنيفية للظواهر ، والعلاقات ، والمجتمعات^(١) .

غير أن ذلك بالطبع حكم يعطى على قدر كبير من النصف ، إذ أنه يعنى استبعاد الكثير من الصياغات النظرية التى تمت جزئيا ضروريا من بناء النظريات العلمية ، كما أنه يستبعد الكثير من الارتباطات التى أمكن تطويرها بالفعل ، ويمكن حل هذه المشكلة بتقريب تمديد للنظرية أكثر تواضعا . وربما كان أكثر اتفاقا أيضا مع (الموضوع) الذى يتناول علم الاجتماع والذي يتسم بمصالح ومعات تهمله يختلف عن موضوع العلوم الطبيعية . والتصور

الذى قبله هنا للنظرية هو التصور الذى ناه برنارد هيليس B. Phillips ومزاده « أن النظرية تشير الى مجموعة من العلاقات بين القضايا وبكسر تقويم كمعاد النظريات على أساس درجة الاعتماد بين هذه القضايا من جهة ، وطلاقها وقابليتها للاختبار ، وقدرتها على التفسير من جهة أخرى »^(١) . وليس من شك أن هذا التصور يسمح باستيعاب الصياغات الهامة التى تمثل اضافات رئيسية لنظرية علم الاجتماع ، بالرغم من أنها ليست على درجة عالية من التنظيم .

يبقى بعد ذلك أن نناقش المسألة الثالثة وهى عملية التفسير ، والتى نعتبر الوظيفة الرئيسية للنظرية العلمية . ونود بداية أن نوضح المقصود من « مصطلح التفسير العلمى ، وأول ما يقال عن التفسير أنه يعنى بساطة اصفاء المعنى على الوقائع والبيانات من خلال اكتشاف المنطق الذى يحكمها ، ويتم ذلك من خلال عملية الاستبطان على أساس النظرية وبعد التحقق التجريبى من صحة النتائج المستبطة ، فكأن المطلوب هو أن يكشف عن الرابطة المنطقية بين المقدمات التفسيرية والوقائع التى تسعى هذه المقدمات الى تفسيرها . ويطلق على هذا النموذج للتفسير مصطلح النموذج الاستبطانى . ونجد هيل Hempel وأورنهيم Oppenheim الأول هو الملائمة المنطقية Logical adequacy ولما المطلب ثلاثة جوانب هى :

- (أ) أن الواقعة التى نسمى الى تفسيرها يتعين أن تكون «ترجمة منطقية للمقدمات العامة التفسيرية . فإذا تصور استنتاج هذه الواقعة من المقدمات منطقية فهو لم يفسر بعد
- (ب) يتعين أن تتضمن القضايا التفسيرية على الأقل مقدمات منطقية . تتعين ١١٠١ ما هى القانون العلم .
- (ج) يجب أن تكون القضايا التفسيرية ذات محتوى امبيريكي يصلح التحقق منه تجربيا والمطلب الآخر هو الملائمة التجريبية Empirical adequacy وبمعنى . بها أن المقدمتين التفسيريتين يتعين أن تكونا صادقتين ، أى أن الشواهد الواقعية تنفق معها^(٢) .

^(١) Phillips, Op. cit. 42 ^(٢) Hempel & Oppenheim, The Logic of Explanation, in H.

Feigl & Brodbeck "eds", Readings in the Philosophy of Science, N Y Appleton, 1953, P 323

وليس من شك أن هذا النموذج للتفسير العلمي واحد في كل العلوم على نحو ما يذهب علماء المناهج من أمثال ناجل ، وبرايت ، وهبل ، وأوبنهايم ، وكابلان . لكن مشكلة التفسير تثار دائما بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، ذلك أن التفسير في هذه العلوم يتخذ نماذج متعددة فهو ممكن على أساس النشوء والتطور ، والمقاصد والمايات ، والحاجات والاسباب المطعنة والوظائف والتعميمات الامبيريقية والنظريات^(١) ، وهذا راجع بالطبع الى أن التفسيرات الاجتماعية مختلفة في طبيعتها عن تفسيرات العلوم الطبيعية ، فالأولى ذوات صلة وثيقة بمفاهيم مثل : الدوافع والرغبات والحاجات ، والوظائف ، وهي مصطلحات تحكمها اعتبارات شخصية ونفسية متغيرة . ومن بين الدراسات الهامة التي فحصت مشكلة التفسير الاجتماعي دراسة هومانز Homans بعنوان طبيعة العلوم الاجتماعية (١٩٦٧)^(٢) ، اذ ناقش هومانز في دراسته ثلاثة موضوعات رئيسية هي : الاكتشاف والتفسير ، والقضايا العامة ، ومشكلات التفسير . وبدأ معالجته بتحديد المقصود من العلوم الاجتماعية فيقول ان هذه العلوم تضم كلا من : علم النفس ، والانثروبولوجيا ، وعلم الاجتماع ، والاقتصاد ، والسياسة ، والتاريخ ، وربما اللغويات . وهذه الفروع جميعا — في رأيه — تؤلف علما واحدا ، إذ أنها تشترك في موضوع واحد هو دراسة (سلوك البشر) . وهي أيضا تستخدم نفس البناء الذي يضم مجموعة مبادئ تفسيرية ، ولكن دون أن تعترف بذلك صراحة ويعتقد هومانز أن لكل علم هدفين هما : الاكتشاف والتفسير . فمن طريق الهدف الأول نستطيع أن نقيم المكانة العلمية لهذا العلم ، وبماكاننا أن نضبط إلى الهدف الثاني تقدير مبلغ العديد من التعميمات التي تربط بين الظواهر والمتغيرات المختلفة ، إلا أننا اذا قارناها بالعلوم الطبيعية قلنا أن نقول أنها — أي العلوم الاجتماعية — تعال من مشكلة التفسير .

فألهذا هو اسباب القضايا الامبيريقية من قضايا أخرى أكثر عمومية ، ومن ثم فإن العلوم الاجتماعية عليها أن تتساءل دائما ما هي القضايا العامة التي توجد لدينا ؟ وهل يمكن بعد ذلك استنباط القضايا الامبيريقية منها ؟ يقول هومانز في الرد على هذين السؤالين ، « ربما كان الاحاطة قبل ظهور علم الاجتماع الاكاديمي والانثروبولوجيا في نهاية القرن التاسع عشر هي أن القضايا العامة تنتقل في تلك القضايا المتعلقة بالطبيعة البشرية ، أي التي ساهل المصالحات الى به الافراد بوضعهم أعضاء يشتركون في نوع واحد »^(٣) .

Brown, R. Explanation in Social Science, Chicago, 1961, P 165

Homans, G., The Nature of Social Science, N. Y., Harcourt, 1967, P 77

Ibid, P 79

ويعتقد هومانز أن هذه الإجابة صحيحة إذا ما اعتبرنا علم النفس الحديث هو الميدان الذي يدرس الطبيعة البشرية ، ونحن نستطيع في نطاق هذا الميدان أن نكتشف القضايا العامة للعلوم الاجتماعية ، وبذلك لا يصبح صعوبة التفسير هي نقص القضايا العامة ، بل على العكس أننا نعرف هذه القضايا منذ زمن غير أن ألفتنا بها هي التي منعتنا من الاعتراف بأنها قضايا عامة . وإذا كان لنا أن نحقق تقدماً في دراستنا ، فإن المهمة الأولى التي يتعين علينا القيام بها هي الاعتراف بأن القضايا التي اكتشفت في نطاق علم النفس هي قضايا العلوم الاجتماعية . وذلك بعد أن نقرر بالطبع أن العلوم الاجتماعية تشترك في موضوع واحد . وهكذا ، تكون صعوبة التفسير متصلة في طبيعة القضايا العامة فهي قضايا تتعلق بالسلوك الفردي ، على حين تسعى العلوم الاجتماعية دائماً إلى تفسير خصائص التجمعات الاجتماعية ، ومن ثم يصبح التساؤل الرئيسي في العلوم الاجتماعية هو كيف يؤدي سلوك الأفراد إلى تطوير خصائص جماعية ؟ فكأن جوهر المشكلة لا يتعلق بالتحليل ، ولكنها مشكلة تأليف وتركيب ، وهي ليست مشكلة اكتشف المبادئ الأساسية ، وإنما هي مشكلة التدايل والربطة على أن القضايا العامة التي تتأثر في سلوك الأفراد والجماعات العديدة ، إنما تشكل على مر الزمن لكي تعمل على إيجاد الظواهر الاجتماعية والمحافظة عليها وإحضاعها للتعبير والتعديل . وبإمكاننا أن نتحقق من ذلك إذا وجهنا إثنيناً حاسماً للمواقف التي نلاحظ فيها قدرة القضايا السببية لوجية على تفسير الظواهر الاجتماعية . نحن في هذه المواقف نلاحظ سلوك الأفراد ونعمل على المعلومات الضرورية التي يحتاجها التفسير ، ولعل هذا هو التبرير الاستراتيجي لما يعرف ببحوث الجماعات الصغيرة ففي نطاق هذه الجماعات يمكننا أن نلاحظ ونفسر بسهولة ظواهر مثل الامتثال ، وممارسة القوة . . . ظهور أنساق المكانة ، وهذه هي نواة فهمنا للجماعات الأكبر

وبعض النظر عن نوعيه القضايا العامة التي يسعى هومانز إلى تأكيدها ، وبوجهة النظر هي دوافع طبيعية سيكولوجية ، ومع أننا لا نتفق معه في هذه النزعة التي تحاول رد المركب الاجتماعي بأسره إلى خصائص فردية ، بنفس النظر عن ذلك كله وعما يمكن أن ينشأ من اعتراضات عليه ، إلا أن ما يعيننا هو أنه يخلص في النهاية إلى ما أجد مبدئياً هو أن العلوم الاجتماعية لا تختلف اختلاف جوهرياً عن العلوم الاجتماعية الطبيعية والحيوية من حيث انطباق مبادئ المنهج العلمي عليها من جهة ، ومن حيث التفسيرات والتفانيات من جهة أخرى . والمبدأ الآخر هو أن العلوم الاجتماعية لا نعلمه القضايا التفسيرية العامة . قال ١٠
 حده آخر هو نظام نتائج الدراسات المنهجية نظرياً ، سيما استنتاجها ، فترور صدمات

عصر

٥ - بناء الأنماط الفرضية Constructive Typology

أوضحنا في الفقرات السابقة أن المنهج العلمي لا يقف عند ملاحظة الظواهر وجمع المعلومات . وإنما العالم ينظر للوقائع نظرة تستهدف ادراك هذه الوقائع في سياق ، ومعرفة المعاني التي تتطوى عليها ، والدلالات التي تنشر إليها ، وهذا كله لا يتحقق الا من خلال اطار فكري يضمن المفاهيم ، والفروض والنظريات بحيث يستطيع أن يدرك شيئا يتصلر عما . الملاحظ العابر أو غيو أن يدركه . ومن الأدوات التي يستعين بها الباحث في ترتيب الوقائع صياغة الأنماط أو عملية تسميط هذه الوقائع وتصنيفها على نحو يتبع ادراكها في حالة انتظام وتنسيق . ولقد عرف هذا الاجراء بين علماء الاجتماع باعتباره واحدا من الأدوات المنهجية الرئيسية التي تعين الباحث على دراسة الظواهر والاحداث الاجتماعية دراسة دقيقة ومقارنة ^(١) . ويدين معظم علماء الاجتماع المعاصرين لماكس فيبر الذي صاغ النموذج المثالي Ideal Type بوصفه أداة تصفية تعين الباحث في دراسته الواقعية ^(٢) . وانطلق علماء الاجتماع في الولايات المتحدة على وجه الخصوص محاولين تطوير هذا النموذج وتقنيته على نحو يسمح بتعميم الفائدة منه . ولقد لعبت أعمال هرولد بيكر H. Becker دورا رئيسيا في تسمية الطابع المنطقي للنمط والتدليل على فائدته في البحث الامبيثيقي ^(٣) . كذلك يعين الإشارة الى أعمال كل من : آبل Abel ، وبارتون Barton ، وبنديكس Bendix ومهيل Hempel ، ولأزارسفيد Lazarsfeld ، ولوميس Loomis ، وبارسونز Parsons ، وديفيد Redfield ، وروسي Rose ، وشوتز Shuetz ، وسوركين Sorokin ، وويش Winch بوصفهم قدّموا جميعا خلال الثلاثين عاما الماضية دراسات استهدفت تطوير فكرة النمط الفرضي .

Mckinney, Constructive Typology, in Doby, Op. Cit.,
pp. 213 - 230.

(١)

ورابع أيضا عرض لفكرة النمط في : محمد الجوهري ، فكرة النمط في العلم الاجتماعية ؛ مقال بمجلة الفكر المعاصر ، يناير ، ١٩٧١ .

(٢) راجع في ذلك محمد علي محمد ، رواد علم الاجتماع ، ١٩٧٧ (الفصل الخامس) .

(٣) يمكن الاشارة هنا الى هذه الدراسات لكن يرجع إليها القارئ ، المهم بموضوع الأنماط الفرضية فائدة بيبرسوية : Abel, Systematic Sociology in Germany,

N. Y, Columbia, 1929, Barton, the Concept of Property - Space in Social Research, in Lazarsfeld & Rosenberg. The..... Language of Social Research.... N. Y, free Press, 1955, pp 532 - 533. Bendix, R, Concepts and generalizations in Comparative Sociological Studies, A.S.R., Vol. 28, 1963, 532. Bendix & Berger, Image of Society and Concept Formation, in Sociology, in Gross (ed.); Symposium on Sociological Theory, N. Y, Harper & Row, 1959, pp. 92 - 118. Goode, W; A Note on the Ideal Type, A.S.R., . Vol. 12, 1974, 473 - 474.

Crimshaw, A. D; Specification of Boundaries of Constructed Types Through Use of Pattern Variables. The Sociological Quarterly, ... Vol. 3, 1962, 179. 1950. 156-174. Parsons, T.: The Structure of Social Action. N. Y. Free Press, 1949. Redfield, The Folk Society. A.I.S. Vol. 52 1947. Rose, A Deductive Ideal Type Method. A. I. S; Vol. 56 1950, 35-42. Shatz, Concept and Theory Formation in the Social Sciences. Journal of Philosophy. Vol. 51. 1954. Sorokin, ... Social and Cultural... Dynamics. N.Y. American Book 1941. Winch. Heuristic and Empirical Epistemologies. A.S.R. Vol. 12, 1947. pp. 68-75. F.C. Hughes. Personality Types and Division of Labor. A. I. S. Vol. 11. 1928. 754-768.

Hiller, The Snake Cycle Chicago, 1928 Redfield, 1930 *Wuthen: A Mexican Village*: Chicago, 1930, Schmedt, *German Youth Movements: A Psychological Study*. Wisconsin 1941 Becker *German Youth Band in 1900 to 1940*; *Coastal*, *Patterns of Industrial Unemployment* No. 1, 1951, *Humanity* (ed), the *Journal of Social, & Human Sciences*, 1950, *Health, Religion, & Society* Vol. 59, 1964 *Greenman et al* *Emulating Leaders in Cities of Communities*, N. S. R. Vol. 20, 1963, *Black, & Occupational Determinants*, A *Psychology and Hypothesis in Race Theory*; *Social Forces*, Vol. 33, 1956, *Personality & Social Psychology of Americans* A. S. R. Vol. 23, 1958

وتتقدم هذه الانماط جميعا على تحديد ومعادلة الخصائص الملائمة للظاهرة أو الموقف المراد بناء نمط له ، وتجهيد هذه الخصائص والارتفاع بها الى مستوى التصور ، وبذلك تصبح الانماط الفرضية أدوات منهجية تعين الباحث في اجراء دراسته وتحليل بياناته ، وهكذا نفهم الانماط الفرضية بوصفها اجراءات منهجية تخضع للتقييم والنقد في ضوء مبلغ صدق تنبؤاتها ، ومدى ملائمتها للبيانات المدروسة . حقيقة أنه يمكن استخدام نمط فرضي معين في دراسة وتحليل مجموعة انساق وعمليات اجتماعية ، لكن ينبغي باستمرار التأكد من ملاءمة النمط الفرضي للموضوع المدروس . وطالما أن صياغة الانماط الفرضية أصبحت من الاجراءات المنهجية العامة ، فهي مسألة يمكن أن تظهر فائدتها في أي فرع من فروع المعرفة غير أن الجدل لا يزال قائما حول التحقق المبيهي لمثل هذه الانماط ، وليس من شك أن هذا الجدل يتجاهل حقيقة هامة وهي أن الانماط الفرضية هي أدوات تصورية تقوم على عملية اختيار غمط وهادف وتجهيد وتركيب لمجموعة من المعايير ذات الدلالة الواقعية بحيث تخدع هذه الأدوات الباحث في السيطرة الفكرية على البيانات من جهة ، وتكون وسيلة للمقارنة بين الحالات الواقعية من جهة أخرى . وليست الانماط الفرضية وليدة الخيال أو التصور فحسب . وإنما العناصر التي يتضمنها النمط الفرضي هي عناصر مستمدة من الحياة الاجتماعية التاريخية والمعاصرة ، وكل ما في الأمر أن الباحث الاجتماعي يقوم بعملية تجهيد وتبسيط لهذه العناصر ويصوغها داخل النمط في ضوء تصوره للواقع الاجتماعي ووفقا للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها . ولعلنا نحاول أن نوضح الآن كيفية بناء هذه الانماط بالرغم من أنه لا توجد قاعدة يتبعها كل الباحثين في بناء هذه الانماط .

(أ) الخطوة الأولى هي تحديد مشكلة البحث ، فالباحث الذي يهدف بناء نمط فرضي يعالج مشكلة بحث محددة شأنه شأن أي باحث اجتماعي آخر ، فهو يواجه مشكلة امبييقية ونظرية . ولكن مشكلة البحث على سبيل المثال هي أوضاع المجتمع الألماني خلال الحرب العالمية الثانية . يحتاج الباحث في هذه الحالة أن يحدد المشكلة في صيغة تساؤلات واضحة كأن يصرح : ما التساؤل التالي : ماذا كان دور المثقف الألماني فيما يتعلق بأعمال العنف التي شهدتها الحرب العالمية الثانية ؟ هذا بالطبع تساؤل امبيهي يحتاج الاجابة عليه من الباحث أن يخط عدد كبير من المتغيرات الملائمة لمشكلة البحث .

(ب) الخطوة الثانية هي حصر المتغيرات الهامة المتصلة بمشكلة البحث . وفي مثالنا السابق سوف يهتم الباحث بكل ما يتعلق بتاريخ المثقفين الألمان ، وحركات الشباب ، والتقاليد الاجتماعية .

(ج) صياغة الفروض حول العلاقة بين المتغيرات ، على أساس المعلومات التاريخية والمعاصرة التي جمعها الباحث عن المثقفين الألمان ليصوغ فرضه العلمي ، ثم عليه بعد ذلك

أد يصعد الى مستوى أعلى من التجزئة - فبدون مجموعة من المقدمات المتصلة -
المشكلة الرئيسية والتي لا يبا القفزة على حبل دون بعض المقدمات الى حل الاشياء
كذلك ، في هذه الحالة يكون قد وضع اطارا مسبوکا عاما وفي الوقت ذاته أصبح المفرد
الذى سيخصص للاختيار الأميقي

(د) تحديد السمات الواقعية المتعلقة بمجموع البحث ، وهذا يحل الباحث
السمات الرئيسية التي تمزج بمجموع الدراسة ، على أن تكون هذه السمات هي أكثر سمات
مجموع البحث وضوحا وأهمية شريطة أن يكون بمجموع البحث ممثلا للطبقة أو الفئة بعينة
عامة . ولعلنا بعد ذلك أن نعرف هذه السمات في حالتها الخالصة ، ونرفق بها الى أعلى
درجات التجريد والمثالية ، على أن تكون السمات ذات صلة بعضها ببعض بحيث تشكل
مجموعة وصفا شاملا لما ينبغي أن تكون عليه خصائص مجموع البحث . وهكذا يصبح
النمط الفرضي متضمنا سمات واقعية مختلفة وبمجردة ومثالية للظاهرة أو المجتمع المدروس .

(هـ) تبسيط النمط الفرضي ووضع السمات المتضمنة فيه في صورة أرواح متقابلة
حتى يمكن أن يتضمن النمط الفرضي الأبعاد المختلفة للظاهرة المدروسة ، ويضيف البحث
الأميقي لهذه الأبعاد أو يحدف منها وفقا لطبيعة الدراسة .

(و) تطويع النظريات والمبادئ السائدة في بلدان بصورة متسقة مع النمط لتحقيق
إمكانات التفسير . ومعنى ذلك بميل إلى أخرى أن مبنية النمط الفرضي يتم في ضوء ما هو
معروف من نظريات علمية وبعد فحص التراث المتعلق ؟ إن البحث ، وهذا ما يسمونه
يكسب النمط نوعا من التواء المألوف ، إذ يتيسر للباحث الحصول على مهاد من الفروض .

(ز) التحقق الأميقي من النمط الفرضي في مقارنة البيانات وتحليلها دقيقا . ويمكن
للباحث أن يستخدم المتغيرات المتضمنة في النمط الفرضي كمتنادر يتم توزيعها على مقاييس لم
يقوم بعد ذلك بتحليل البيانات وفقا لهذا القياس ، وجدير بالذكر أنه ليس من الضروري
أن يتحقق النمط الفرضي واقعا بشكل كامل ، إذ يجب أن نتذكر أن النمط هو أداة تصويرية
تفيد الباحث في تنظيم بياناته ، كما تفتح له آفاقا جديدة جديدة بالاهتمام

تلك بصفة عامة هي الخطوات التي تتبع عادة صياغة النمط الفرضي ، وليس من شك
أن هذه الانماط الفرضية قد لعبت دورا هاما في تطوير علم الاجتماع وتوسيع المعرفة الاجتماعية
من منظور تاريخي مقارن . كما أن صياغة الانماط من الاختلافات التي يمكن أن تحدث ظاهرة
بين الواقع والنظريات التي تسعى الى تفسيره على حو أسهم في تعديل هذه النظريات
والدليل على فائدة فكرة النمط الفرضي كأداة تصويرية ومبسطة هو شيوع هذا الأسلوب واستبداله

بين علماء الاجتماع ، وان اتخذت سميات مختلفة^(١) . لكن الشيء الذي يجب الاهتمام به هو أنه رغم تعدد صور النمط الفرضي فإن المتغيرات الرئيسية التي نزاعى عند بناء هذه الأنماط هي :

- (أ) العلاقة بين النمط والحياة المدركة .
- (ب) درجة التجهيد المتضمنة في النمط .
- (ج) أهداف النمط .
- (د) النظام الزمني للنمط .
- (هـ) النطاق المكاني للنمط .
- (و) الوظيفة المراد تحقيقها من النمط .

Set, McKinney . op cit, pp 230 - 241

(١)

الفصل الرابع

المداخل المهجية لدراسة المجتمع

تمهيد :

أولاً : المداخل الكلاسيكية .

ثانياً : المداخل النائية .

ثالثاً : المداخل الموضوعية .

تعقيب ومناقشة .

الفصل الرابع

المدخل المنهجية لدراسة المجتمع

تمهيد :

كتب هنري بوانكاريه الراهب والفيلسوف الفرنسى ينتقد الموقف المنهجى فى علم الاجتماع الاجتماع يقول : « انه علم يضم أكبر عدد من المناهج ، وأقل النتائج » . وليس من شك أن حكم بوانكاريه فيه من العصف بقدر ما فيه من الصدق ، فالتصنيف راجع الى أن دراسات علماء الاجتماع تزخر بالنتائج والتعميمات التى يمكن أن تعتبر مقومات البناء النظرى للعلم ، أما جانب الصدق فهو يتبدى فى المدخل المنهجية التى طورها علماء الاجتماع ، وليس من المبالغة فى شئ اذا قلنا أن علماء الاجتماع أكثر من غيرهم لديهم ميل نحو الاسهام فى مجال المنهج ، فكل منهم يعتقد أن من الواجب عليه أن يقدم تصورا لطريقة تحليل النظم والظواهر الاجتماعية . ولقد أسفر ذلك عن وجود طائرات عديدة أو مدخل متعددة لدراسة المجتمع ، ولا تشكل هذه المدخل نظريات علمية بالطبع ، كما أنها ليست طرائق لاجراء الدراسات الميدانية وجمع المعلومات ، وإنما هى تصورات منهجية لرؤية الواقع الاجتماعى وتحليل أنظمته وظواهره من وجهة نظر معينة . وسوف نخصص هذا الفصل لمناقشة هذه المدخل العامة مركزين على التطورات المعاصرة لها ، حتى نخلص فى النهاية الى بيان ما أضاعته هذه المدخل لفهمنا للمجتمع والعلاقات الاجتماعية . وسوف نصنف هذه المدخل تصنيفا اجرائيا الى ثلاثة مدخل رئيسية هى : المدخل الكلاسيكية ، والتى تمكس محاولات الرواد الأوائل لعلم الاجتماع حينما انصب اهتمامهم على تأكيد وجود علم الاجتماع كدراسة مستقلة لها طريقتها الخاصة فى فهم المجتمع وتحليل بنائه ، والمدخل الذاتية وهى التى تنظر الى دراسة المجتمع بوصفها دراسة تختلف عن دراسة الظواهر الطبيعية وتحتاج من عالم الاجتماع الاهتمام بتنمية قدراته على الفهم والتعاطف والادراك بالاضافة الى القدرة على القيام بالتجريب بكل أبعاده ، وأخيرا المدخل الموضوعية وهى التى تعبر عن رغبة طائفة من علماء الاجتماع فى أن نكون دراسة المجتمع مماثلة لدراسة الظواهر الطبيعية فى دقتها وأصنافها العامة

أولاً : المداخل المنهجية الكلاسيكية :

يطلق مصطلح المداخل 'الكلاسيكية' على تلك الاتجاهات، التي ظهرت مبكراً في كتابات علماء الاجتماع الأوائل ، وظلت موجهة للفكر الاجتماعي حتى أواخر القرن التاسع عشر وتشمل هذه المداخل ثلاثة اتجاهات رئيسية هي : الاتجاه التطوري التاريخي وهو أقدم المداخل جميعاً ، والاتجاه المقارن ، وأخيراً الاتجاه الشكلي أو الصوري^(١) .

أما الاتجاه الأول فيبني التصور المنهجي القائم على فكرة التطور ، فالمجتمع أو العلاقات الاجتماعية تسير عبر خطوات محددة بحيث يلتزم الباحث في دراسته ببحث نشأة الظواهر والأنظمة الاجتماعية وتتبع حركة نموها ، ولقد سيطر هذا التصور على كتابات وأعمال علماء الاجتماع والانهبولوجيا لفترة طويلة فنجد على سبيل المثال دوركايم يقيم تفرقة بين طرازين أساسيين للمجتمع استادا الى درجة تقسيم العمل السائد في كل منهما ، الأول يسود فيه التضامن الآلي ، وهو نوع من التكامل يوجد في المجتمع المحلي الصغير ، حين تكون درجة التخصص محدودة ، كما يرتبط الناس معا بروابط رقيقة تنبع عن اشتراكهم في نظم أولية قوية كالمائلة الممتدة ، أم الطراز الثاني فهو يقوم على غشائين العضوي ، والعلاقات في هذا المجتمع أقل مودة وأقل شخصية ، وأكثر رسمية ، فالرابطة بين الناس تحكمها المصلحة ، والمقدد أساس العلاقة ، ويعتقد دوركايم أن الطراز الثاني ينبثق عن الطراز الأول ويتبعه في التطور التاريخي كلما زادت درجة التخصص وتقسيم العمل .

غير أن الاتجاه التطوري التاريخي بصورته التقليدية خضع لانتقادات مبررة ، خاصة بعد تأكيد مبدأ النسبية الثقافية ورفض الفكرة التي مؤداهما أن تاريخ الثقافة الانسانية بأسره خاضع لقانون واحد ثابت لا يطرأ عليه تعديل . يضاف الى ذلك أن أصحاب هذه الفكرة اعتمدوا على ما يعرف بالتاريخ الظني أو التخميني Conjectural History فلم تكن ثمة معلومات وافية أو مؤكدة عن تاريخ هذه الشعوب ، ولا دراسات حقيقية منظمة مثلما هو الأمر الآن ، بل ان أفكار هؤلاء الدارسين كانت تصدر عن كتابات الرحالة التي كانت في أغلبها معلومات انطباعية تتناول فقط الجوانب القهيدة والعادات الغريبة لهذه الشعوب . وعلى الرغم من ذلك ، فإن بعض علماء الاجتماع من أمثال جينزبرج M. Ginsberg يرون أنه لا ينبغي أن نبالغ في توجيه اللوم للمدخل التاريخي الذي أسست اليه أبحاث العلماء المبكرين ، فهو في رأيه جدير بأن يساعدنا على ادراك اتجاهات النمو التي

(١) راجع : فيكتور ، محمد في علم الاجتماع ، ترجمة وسليمان الشاذلي ، محمد الحموي ورفاعة ، دار الفكر ، ١٩٧٣ .
ص ٦٨ وما بعدها

نظراً على المجتمع البشرى بصفة عامة ، شريطة أن نأخذ في اعتبارنا الظروف الداخلية الخاصة بكل مجتمع على حدة^(١) ، ولقد كانت هذه هي الفكرة التي استند إليها بعض العلماء المعاصرين الذين طالبوا بتعديل المدخل التاريخي والأفكار منه في دراسات التنمية الاجتماعية والتخلف التي تنصب على عمليات التصنيع والتحول الاقتصادي في بعض المجتمعات ويطلب ذلك أن نعترف بتعدد خطوط التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وأن يـم بالملابسات والظروف التاريخية الخاصة بهذه المجتمعات . وجدير بالذكر أيضاً أن الأعمال التطورية التقليدية ليست عديمة القيمة تماماً . لقد ألهمت هذه الكتابات في تصنيف المعلومات الأنثوجرافية والحقائق التاريخية ، بصورة ساعدت على تطوير تصنيف للمجتمعات الانسانية . كما أنها أضافت إضافات جوهريّة لفهمنا للتغير الاجتماعي والحضاري ، حيث أمكننا أن نحدد بعض العوامل المؤثرة في تغير البناء الاجتماعي .

ومع ذلك فإن للمدخل التاريخي صورة أخرى تبدو واضحة في كتابات ماركس وبر وليمو من العلماء الذين تأثروا بأعماله . والملاحظ المذهبية الرئيسية لهذه الدراسات تلمحصر في بحث واستقصاء تغيرات تاريخية خاصة ببعض المجتمعات أو لمجالات البناء الاجتماعي ، لم مقارنتها بتغيرات أخرى شهدتها مجالات مختلفة للمجتمعات . ولتقديم تفسيرات سببية لها بالإضافة الى التأويل التاريخي . ومعنى ذلك ، عبارة أخرى أن ليس بغير أن القضايا السوسولوجية العامة تشتم فقط الى « المجاهات » ، أما تطبيق هذه القضايا العامة على مجتمعات معينة أو مواقف بالذات ، فهو تطبيق يتطلب القيام بدراسة تاريخية تفصيلية . ولكن في هذه الحالة الأخيرة سوف نجد صعوبات تفرض البحث السوسولوجي راجعة الى قدرة الانسان على الابتعاد والابتكار ، ولن يستطيع عالم الاجتماع أو المؤرخ التأثير بالنتائج المفترقة على مثل هذه الصعوبات . ومع ذلك ، فلا يزال المنهج التاريخي يحظى باهتمام علم الاجتماع الحديث ، وبخاصة رابت سيلز وريكون أرون .

كما أن الاهتمام الواسع النطاق الآن بالتغير الاجتماعي في المجتمعات الصناعية ، والبلاد النامية ، قد شجع على قبول منهج غير ، ذلك أن صياغة المشكلات والتدوير النتائج يقتضى من الباحث أن يستعين بالتفكير السببية ، فضلاً عن الالتفات الى الحقائق التاريخية المتاحة عن هذه المجتمعات .

(Glinberg On the Concept of Evolution in Sociology (1932)
reprinted in Essays in Sociology and Social Philosophy Vol. I
London 1957

اما الاتجاه المنهجي الثالث فهو ما يعرف بالمنهج المقارن الذى ظل هو الطريقة الأساسية للبحث فى علم الاجتماع لفترة طويلة من الزمان ، اذ استخدمه التطوريون الأوّل ، لكن استخدامهم لم يمنعهم بالطبع من التركيز على الإطار التطورى ، أن أن المقارنات التى حاولوا أن يعقدوها بين المجتمعات كانت تستهدف تدعيم أفكارهم ومسلماتهم عن تطور هذه المجتمعات^(١) . كذلك أكد دوركايم فى كتابه : قواعد المنهج فى علم الاجتماع ، بوضوح أهمية هذا المنهج ، فبعد أن طالب بأن التفسير السوسولوجى يتكون من ارتباطات سببية ، لاحظ أن الطريقة الوحيدة لإثبات أن ظاهرة معينة هى السبب فى حدوث ظاهرة أخرى ، تتمثل فى فحص حالات توجد فيها هذه الظاهرة ، وحالات أخرى لا تتحقق فيها . وذلك حتى يمكن من طريق المقارنة كشف ارتباطاتها . بل أن دوركايم يذهب الى حد القول بأنا اذا كنا فى العلوم الطبيعية نستطيع أن نتأكد من صدق الارتباطات السببية بين الظواهر عن طريق التجربة فان هناك حالات كثيرة فى مجال علم الاجتماع يصعب فيها اجراء تجارب مماثلة ، فدنا لتجارب العلوم الطبيعية . ومن ثم فإن الطريق : التى أمامنا هى اجراء تجارب غير مباشرة ، وهى التى تبصر لنا المنهج المقارن وحتى فى الحالات التى نشك فيها فى امكان وجود ارتباطات سببية بين الظواهر الاجتماعية ، فان المقارنات المنظمة بين المجتمعات سوف تكشف لنا مدى ارتباط الظواهر الاجتماعية ببعضها البعض . وبالتالى تهمل هذه الطريقة أية شكوك توجد لدى الباحث السوسولوجى ، غير أننا نريد باحثا مثل راكليف براون يرى أن المنهج المقارن وحده لا يمكن أن ينتهى بنا الى شيء ، اذ أن الصعوبة التى تواجهه تتمثل فى عدم وجود فروض مبدئية نطلق منها الدراسة ، يضاف الى ذلك بعض المشكلات الأخرى التى تكصل بتحديد وحدة المقارنة . فمن الملاحظ مثلا أن أوجيست كونت استخدم المنهج المقارن لكى يدلل على صدق قانونه الشهير عن الحالات الثلاث . ومعنى ذلك أن المقارنة كانت تم على أساس نظرة فلسفية تستوعب الإنسانية كلها ، بدلا من الانطلاق من فروض علمية صالحة للاعتبار ، وليس هذا الانتقاد يمكن أن يوجه الى استخدام هوبولوس للمنهج المقارن ، حيث لم يمكن يهدف من ذلك الى مقارنة النظم الاجتماعية فى نماذج مختلفة للمجتمعات ، بقدر ما كان يحاول أن يتتبع التطور العام لهذه النظم فى ضوء تصور فلسفى عن التقدم .

ولما يتعلق بتحديد وحدة المقارنة ، فان هناك صعوبات أخرى تواجهنا فمن العسير أن تكون المقارنة دقيقة اذا ما أئتمه الباحث نحو عقد تنازلات بين المجتمعات الكلية .

Glinberg, Reason and Unreason in Society, London, 1950 . p.39.

ولذلك فإن الأجزاء الشائع هو مقارنة نظام معين ، أو علاقه بين مجتمعين في مجتمعات
 مجتمعه . ويشير الذين يستقنون للمبج المقارن الى أن ما يبدو لنا على المستوى الظاهري أنه
 مماثل في النظم موضوع الدراسة ، يمكن في الواقع أن يعبر عن اختلافات جوهرية ، اذا
 حمصا فمحس هذه النظم ، سجد أن المماثل أو التشابه الظاهري ليس دليلا على أن
 المجتمعات التي ندرسها تنتمي الى نموذج واحد ، فقد تكون هناك اختلافات أو فروق كاسية
 غلغ هذا التشابه ، لا يلفت اليها الباحث الذي يوجه كل اهتمامه نحو دراسة أوجه
 التشابه والاختلافات الظاهرية فقط ، أضف الى ذلك أن عزل نظام بالذات عن السياق العام
 للحياة الاجتماعية الذي يؤدي وظائفه بتأخذه ، لا يجعلنا نستطيع أن نفهم هذا النظام فهما
 حقيقيا . وهذا هو النقد الذي يوجهه باستمرار أصحاب الاتجاه البنائي — الوظيفي للمبج
 المقارن ، الذين يرون أنه يتعنر على أية ظاهرة أو نظام عن الصيغة النهائية العامة في المجتمع
 طالما أن هناك تسلسلا وظيفيا واعتمادا متبادلا بين كافة النظم والظواهر الاجتماعية بل أن
 بعضهم يذهب الى أبعد من ذلك فيرى أن التركيز على المقارنة أصبح مطلب حووي بالنسبة
 لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، على الأقل قبل التركيز على البناء الاجتماعي في مجتمعات معينة
 بالذات فمعد التعمق في دراسة تكاملية ، يمكن بعد ذلك عقد مقارنات بين نماذج البناء
 الاجتماعي المختلفة .

ومع ذلك ، فإنه يمكن التغلب على هذه الصعوبات التي يثيرها الاعتماد على المبج
 المقارن بادخال بعض التعديلات عليه ، فمن الضروري أن ينحصر نطاق المقارنة ، بحيث
 نجرى بين مجتمعات توجد بينها درجة معينة من التشابه ، أي ندرس مجتمعات تنتمي أولا الى
 نموذج واحد ، بعد القيام قبل ذلك بتصنيف هذه المجتمعات ولا شك أن « التصنيف » ذاته
 يتضمن المقارنة لكنها مقارنة على درجة عالية من العموم ، ومعنى ذلك أن المقارنات التفصيلية
 التي تستهدف اختبار الفروض سوف تقوم بها بعد التأكد من أن وحدات المقارنة ليست
 متناقضة تناقضا صارخا .

والحقيقة أن المنهج المقارن قد استخدم على هذا النحو استخداما ناحجا في كثير من
 الدراسات القديمة والمعاصرة ، فقد عقد كل من هوبلوس ، وهوبلر ، وجينزبرج مقارنة
 منهجية بين بعض النظم الاجتماعية في المجتمعات البدائية وكان المنهج المستخدم في الدراسة
 يتلخص في التفرقة — داخل هذه الفئة العامة — بين نماذج مختلفة للنسق الاقتصادي ، ثم
 ندرس بعد ذلك مدى التباين في نظم الحكومة ، والتدرج الاجتماعي وارتباط ذلك بالفروق
 القائمة في النسق الاقتصادي . كذلك ظهرت حديثا مجموعة دراسات عن التدرج والمراكز
 الاجتماعية في المجتمعات الصناعية . فبدأت بعملية تصنيف ، واختارت فئة معينة بالذات

من المجتمعات ، ثم اتجهت بعد ذلك إلى مقارنة نظم بعض ، بالأخرى من أن توسع نطاق المقارنة . ففهم مجتمعات أخرى إلى . ج مختلفة تماما . مما يؤثر بدوره في صدق النتائج . على أن البحوث التي تستهدف الفروض بطريقة مقارنة سمر أيضا بأنها أصبحت محدودة النطاق . بحيث تربط بين ظواهر معينة وفئات اجتماعية محددة داخل إطار عام موحد . كأن يدرس مثلا العلاقة بين حجم الأسرة ومعدلات الطلاق والانحراف في المجتمع الحضري أو تربط بين الطبقات الاجتماعية في المدينة والتحصيل التعليمي . وهذه هي البحوث التي تنتهي بنا إلى صياغة تعميمات واقعية محدودة .

والواقع أن الذين يدافعون عن المذهب المقارن حديثا يرون أنه منهج يصلح للتطبيق بصفة عامة . فقد ذهب فريمان E. A. Freeman إلى أن « تأسيس المنهج المقارن في البحث يعتبر أعظم انجاز فكري في عصرنا » . وأشار بصفة خاصة إلى نتائجها في دراسة النظم الاجتماعية ، والمحققة أنه بعد انقضاء فترة في اجراء مقارناته ، محدودة باستخدام أساليب متطورة للبحث . اتجه بعض الباحثين نحو أحياء طريقة المقارنة بين المجتمعات ، فظهر ما يعرف باسم الدراسات الحضارية المقارنة Cross - Culture Studies . وتعتمد هذه الطريقة على دراسات لظواهر معينة في مجتمعات تنتمي إلى ثقافات مختلفة . ويحاول الباحث فيها — بقدر المستطاع — أن يتغلب على الصعوبات التي تصاحب هذا النوع من المقارنات عن طريق تحديد خصائص كل ثقافة وربطها بالظواهر المدروسة وأخذها في الاعتبار عند تحليل أوجه المماثل والاختلاف . وغالبا ما يتم هذه البحوث باختبار مدى صدق نتائج الدراسات المقارنة المحدودة . أي أنها لا تكفي بالمقارنات السطحية لكنها تحاول في الوقت ذاته أن تترك الظروف الثقافية والتاريخية الخاصة بكل مجتمع .

يبقى بعد ذلك كله ، الاتجاه الثالث والآخر وهو المدخل الشكلي أو الصوري . وقد تطور في ألمانيا بعد دراسات جورج زيميل G. Simmel ، وكان الهدف من ظهوره هو تحديد علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى ، في وقت كثر فيه الجدل وذهب زيميل إلى أن علم الاجتماع يصطنع منهجا جديدا . وطريقة مبتكرة في رؤية الوقائع والظواهر التي تدرسها العلوم الاجتماعية الأخرى . وينحصر هذا المدخل الجديد في دراسة صور وأشكال العلاقات والجماعات وأنماط التفاعل الاجتماعي . باعتبار أن الصورة تختلف عن المضمون التاريخي أي أن علم الاجتماع سوف يدرس صورة المجتمع . والمقصود بالصورة هنا ذلك العنصر الذي ينحصر في الحياة الاجتماعية ويكتسب خاصية الاستقرار النسبي . ويتخذ شكلا محطيا متميزا عن المضمون أو المحتوى الذي يخضع للتغير المستمر .

يضاف الى ذلك أن علم الاجتماع عليه أن يدرس صور التفاعل الاجتماعى التى لم تدرسها العلوم الاجتماعية التقليدية . والمثال الذى يستعين به زميل لتوضيح العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى يتمثل فى دراسة موقف جماعة من العمال قرروا الانتاع عن أداء أعمالهم . ففى مثل هذا الموقف يهتم عالم النفس ببحث الدوافع والعواطف التى تكمن خلف قرار العمال ترك العمل أما عالم الاجتماع فيحلل الموقف باعتباره يتضمن صراعا بين صورتين أو أكثر من صور العلاقات . بينما ينظر رجل الاقتصاد الى هذه الواقعة على أنها تتعلق باضراب النقابة ضد الإدارة . فكأن علم الاجتماع سوف يركز على دراسة الصور مجردة من مضمونها . ويرجع ذلك الى أن أشكال العلاقات الاجتماعية كالسمو والدونية . والمنافسة والصراع ، وتقسيم العمل وتكوين الأحزاب ، متشابهة فى كل مكان برغم التباين الشديد فى مضمونها ويرى زميل أن العلوم الاجتماعية الأخرى قد اهتمت بدراسة النظم الاجتماعية الأساسية كالاقتصاد ، والسياسة ، والدولة . بينما أغفلت تلك العلاقات القائمة بين الافراد ، والتى تظهر فى حياتهم اليومية . مثل هذه العلاقات المتبادلة يجب أن يهتم بها علم الاجتماع اهتماما خاصا ولقد كان لهذه الفكرة الأخيرة دور أساسى فى تشجيع كثير من علماء الاجتماع المحدثين على دراسة الجماعات الصغيرة ، والصور الزلية للسلوك الاجتماعى بدلا من دراسة النظم والتتظيمات الاجتماعية الأخرى ، فأسهمت هذه الدراسات المحدودة النطاق فى ظهور عديد من التصميمات والأزيات — التطبيقية بعد دراسة طائفة كبيرة من الجماعات الصغيرة .

ثانيا : المداخل الذاتية :

تنهض المداخل الذاتية على سلسلة مؤداها : أن الدراسات الانسانية بحاجة الى طريقة منهجية متميزة لى تحصيل المعرفة تلام موضوعها ، وتتلخص هذه الطريقة فى نظرية الفهم كعملية معرفية لا غنى عنها فى هذه الدراسات . وقد أشرنا فى الفصل الأول الى الجدل الذى ثار حول امكانية الدراسة العلمية للمجتمع إذ أوضحنا كيف أن هناك تيارا منهجيا يدعو الى تبني استراتيجيات تناسب هذه الدراسات وتختلف بالضرورة عن طريقة العلوم الطبيعية ، وقد شهدت ألمانيا مولد هذا التيار حينما صاغ غلهم ديلثى وماكس فيبر نظرية الفهم كمدخل منهجى للدراسات الانسانية بعامة ، ولعلم الاجتماع بخاصة . وظل هذا التصور باعتباره يهتم عن المداخل الذاتية فى دراسة السلوك الاجتماعى موطنا للمناقشة والشك وبخاصة من الوضعيين Positivists الذين طالبوا بضرورة استخدام طرائق فى البحث تنسجم بالموضوعية الكاملة وتكون متفقة مع طرائق العلوم الطبيعية . ولا

ببالغ ادا قلنا أنه حتى الذين تعاطفوا مع نظرية الفهم باعتبارها تها . الى التعلب على ضيق النظر الوضعية من أمثال أرون باروسون Parsons ويعترفون . . . ومن هذه النظرة وتعقيدها ، كذلك كتب هوجز Hughes يصف رد الفعل للآلة الوسمى بقوله : « لقد كان يمثل أكثر المشكلات الفكرية التي واجهتني صعوبة ، وتركز هذه المشكلات خاصة في مناهج العلوم الاجتماعية التي اقترحها العلماء الآن »^(١) .

والواقع أن سوء الفهم الذي أحاط بالمدخل الذاتي يرجع الى طبيعة مصطلح (الفهم Veresthen - Understanding) ، ذلك أننا نستخدم هذا المصطلح دون تحفظ للدلالة على عمليات معرفية مختلفة ، فمن نقول أننا نفهم الكلمات ، والرسائل والنظريات ، والموضوعات ، والعلوم والأدوات التكنولوجية . كذلك نقول أننا نفهم كيف تقع الأحداث . وكيف تقوم بعمل معين . كما نستخدم مصطلح الفهم أيضا للدلالة على التعاطف مع الآخرين . والنفاد الى الدوافع التي تحرك سلوكهم . وهذا الاستخدام العام هو الذي جعل البعض يذهبون من أمثال لندبرج الى أن « الفهم والاستيعاد هي غايات تهدف اليها كافة المناهج العلمية . وليس ، مقصوره على منهج بالذات »^(٢) . كذلك كتب فون ميسر Von Mises يقول : « الفهم لا يبدو أن يتأثر من استنباط لحقبات ماضية ... ولا يمكن أن نحدد فعلا معينا نطلق عليه الفهم في الدراسات الانسانية أكثر من مجرد استبطان الحقائق والمعادن وتكرار الملاحظات »^(٣) . ومثل هذه العبارات تؤكد وجهة نظر أصحابها من أنه ليس ثمة منهج مهيمن للفهم في الدراسات الانسانية . وإنما المنهج العلمي واحد في كافة فروع المعرفة .

هكلا . يتعين أن نناقش مصطلح الفهم ، وأن نحدد له تميزا متميزا طالما أنه أصبح يشكل مدخلا منهجيا متميزا للدراسات الانسانية ، وذلك قبل أن نتعرض للدوره في هذه الدراسات . وللشروط المعرفية التي يتطلبها الفهم كمدخل ذاتي . وربما تكون البداية

Hughes, *Consciousness and Society*. the Reorientation of European

(١)

Social Thought London 1959. p. 24.

Lundberg *Foundations of Sociology*. New york 1964 .

(٢)

Von Mises *Positivism . A study in Human Understanding* . N.Y. 1956 pp 25 12

(٣)

المناسبة هي توضيح عملية الفهم بمثال . دعنا نفترض أنني على رمي بظلمة معينة ولكن معر عنها بالعبارة التالية « ان الامطار قد حطمت المبنى المقام منذ فترة طويلة » لا شك أن كل من سيسمع هذه العبارة سوف يدرك علاقة ما بين الأحداث . لكنني قد علمت بهذه الظلمة عن طريق الملاحظة . أما المستمع فقد أدركها بالاتصال . ومن الواضح أن المستمع ل هذه الحالة قد قام بعمليتين معرفيتين . فمن طريق ما قلته أصبحت لديه معرفة بأن الامطار قد حطمت المبنى . أي أنه علم بالحدث والنتيجة التي ترتبت عليه . فلفد أدرك أن امطارا قد وقعت وأن المبنى قد تحطم نتيجة لذلك . وينبغي لتحديد عملية الفهم أن نفرق بين العمليتين . فيمكننا أن نجعل الفهم مقصورا على العملية الأولى . ونستخدم مصطلح الادراك أو التعرف على العملية الثانية . ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن المثال السابق ينطوي على ثلاثة عمليات رئيسية ، فالستمع فهم الكلمات ، ثم فهم الأفكار التي تعبر عنها الكلمات ، وأخيرا أدرك بعض الواقع أو النتائج^(١) . وجدير بالذكر أن هذه العملية تشكل جوانب مختلفة الفهم ، حيث يستطيع الناس أن يركزوا على أحدها أكثر من الأخرى . ونسفن في الدراسات الإنسانية نهم عادة بالخائين الأول والثاني (فهم الكلمات ، وفهم الأفكار والمعال) على حين أن العلوم الطبيعية تهم أكثر بادرار الواقع والنتائج المترتبة عليها ، ونحن نزع من فهم الكلمات أو نحياها من أشكال التعبير بوصفنا إلى فهم الأفكار ، والدوافع ، والمشاعر ، والمقاصد . ولا ينطوي الفهم على هذا النحو على أية صورة من صور الحدس أو الخيال الميتافيزيقي ، وإنما الفهم راجع أساسا إلى ملاحظة أشياء ظاهرة تماما مثلما قال الأستاذ ماجل Nagel « ان ملاحظة السلوك الظاهر هي المصدر الوحيد للمعلومات لكل من أراد فهم تغيرات وسلوك الناس » ، فحين نستنتج من تلك الملاحظات الأفكار والمشاعر والاهتمامات والدوافع والمقاصد .

غير أن ذلك قد يوحى للبعض بأن الفهم يسير ، إذ ستتحصر مهمة عالم الاجتماع في مراعاة المعبريات . ومن ثم فهو مهمل بسهولة ، وهذا بالطبع تبسيط مبالغ فيه للمدخل الذاتي . ان المعبريات التي هي أساس عملية الفهم ، طالما أنها مظاهر خارجية يتعين حصرها ، وملاحظتها ، وحملها بالادوات والطرق العلمية المنظمة . وهنا يعتمد الباحث على وسائل جمع المعاداة التي لابد أن تستخدم كافة الاجراءات التي تمكنه من الحصول على تغيرات دقيقة . كما يجب أن نلاحظ أن هذه الدراسات الإنسانية ، ان كل

١٩٦٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠

Rickman, H.P. Understanding and the Human Studies, London, Heinemann, 1967, pp 27-30 and passim.

تعتبر اثنائي له دلائله المرجعية ، ومهمة الدراسات الانسانية هي فهم هذه الدلالات ومعرفة مغزاها ومعناها وهكذا نصل الى تعريف محدد لعملية الفهم بأنها الاحاطة بالهتوى العقل لبعض التتميمات ، وهو بذلك يصبح العملية المعرفية الأولية التي يتحدد من خلالها أماننا موضوع الدراسات الانسانية ، والنتائج المحققة التي يوصلنا اليها هذا المدخل هي الهدف الذي تسعى اليه تلك الدراسات . وجدير بالذكر أن هذا المدخل المنهجي يميز الدراسات المهمة بالانسان عن العلوم الطبيعية .

والواقع أن الحاجة إلى مدخل الفهم تبلو مسألة في العلوم الاجتماعية ، بعد التوسع في الاستعانة بالمختصين في هذه العلوم في مجالات العمل المختلفة ، ولقد نتج عن هذا التوسع اجراء العديد من البحوث الاجتماعية ، لكن ظلت الحقيقة واضحة أمامنا ، ولا بد لنا من مواجهتها ألا وهي أن الكثير من المشكلات لا تزال تواجهنا ، ولم نستطع أن نتوصل إلى حلول عاجلة وفعالة لها حتى الآن ، إذ لا تزال مائة ثلاث الجريمة مرتفعة ، ولا تزال مشكلات العنف والتعصبة قائمة ، كما أن الأمراض العقلية والنفسية تفتك بأعداد هائلة من البشر في عصرنا الحاضر ١١ وليس من شك أن من بين أسباب تفاقم هذه المشكلات ذلك التخصص الضيق والتقسيم المصطنع للدراسة الإنسانية ، على نحو جعل شباب الباحثين يكفون في مجموعهم الأكاديمية بموضوعات وظواهر ضيقة الطاق ١٢ . مما امر البحث العلمي وتجهلهم يستطرون السيطرة على موضوع البحث وابعاده وفقا للمعايير الأكاديمية البحتة . كما أن البحوث التطبيقية هي الأخرى أخذت تميل إلى تحديد نطاقها بدراسة مشكلات عملية محددة ، ومن ثم فإن البحوث الاجتماعية لم تسهم اسهاما فعالا في إقامة بناء معرفي متكامل .

إن الكائنات الانسانية يتصور فهمها فهما متكاملتا ، فإذا استعينا بمدخل طريق التطلعي فلن نخلص إلا الى نتائج جزئية ، ومن لم يتصور أن يتحقق نوع من التكامل بين المدخل المنهجية والتعاون والأولى بين العلوم ، حقيقة أن التخصص أمر ضروري نظرا للتفرع المستمر في المعرفة ، ونحن لا نطالب الباحث الاجتماعي بأن يحيط بكافة فروع الانسانية ، وإنما نطالبه بأن يدرك تلكا موقع ووظيفة تخصصه داخل اطار الدراسات الانسانية . فإذا علمنا أن الدراسات الانسانية تشكل ميدانا متكاملتا ، سوف يتضح لنا أن هناك مناهج أساسية مشتركة فيها ، وأنها يمكن أن تتبادل المتابعين والتصورات ومن انهم أيضا أن نوضح الصلات المتبادلة بين التخصصات المختلفة بحيث نعرف بدقة متى ينتهي دور باحث معين وبدأ دور الباحث الآخر ، فالجريمة على سبيل المثال لها جوانب اقتصادية وسيكولوجية ، واجتماعية ، وسيكولوجية ، وتاريخية ، وهي لا تتركز من هذه الجوانب حصصا ولا اثارها الباردة من هذه التخصصات .

على أن هذه المهام التي تلخص في تحديد مجالات الدراسة والتعاون ، في
البحوث . والاهتمام بتطوير دراسة اسانية متفاعلة بين العلوم الاجتماعية ، يحتاج الى نظرية
فلسفية تكون بمثابة الأساس الذي تنهض عليه هذه الدراسات . فما هي تلك النظرية ،
وماذا يمكن أن تحققه من فوائد ؟ هناك بالطبع تعريفات عديدة للفلسفة ، اذ تستخدم
الفلسفة للإشارة الى أنشطة فكرية متنوعة فلقد صاغ الفلاسفة تصورات عن الطبيعة
المطلقة للعالم ، وصوروا المطامح الاخلاقية لعصور عديدة ، أما ما نقصده من النظرية
الفلسفية هنا فهو البعث في طبيعة المعرفة وهذا التصور يدخل ضمن نطاق ما يعرف
بنظرية المعرفة أو الأپستمولوجيا ، وهي التي تقوم بدور تحديد المبادئ والافتراضات التي
تقوم عليها معرفتنا بموضوع معين ، وكيف تختلف تلك المبادئ باختلاف موضوع
البحث ، كما أن نظرية المعرفة عليها أن تقدم فحصا نقديا للتصورات والمفاهيم العامة التي
نستخدمها في الإشارة للعالم ، وأخيرا تتولى هذه النظرية أيضا مهمة تحقيق الترابط بين هذه
المفاهيم بصورة منظمة . وتحتاج الدراسات الانسانية الى مثل هذه النظرية للمعرفة لكي
تحصن بدقة الواقع التي تتناولها بالبحث ، وتحدد كيفية تعرفنا عليها ، ونبذل نقتنا بها ،
وأسلوب تفسيرنا لها فالوقائع الانسانية — على خلاف الواقع الطبيعية — لا تحدث عن
نفسها ، ولا نعر عليها ببساطة كما يدعى البعض ، وإنما يجب أن نبذل جهدا كبيرا في
اكتسابها . ويزعم أصحاب الاتجاه الدالائي أن النظرية الفلسفية التي يقوم عليها مدخلهم
المبهي ، تستمد أسسها من أفكار ظلهام ديلشي Diltney ومناقشاته لقضايا الفهم ،
والمعاني ، والعائى ، والتعبيرات ، ومقولات الحياة .

والواقع من وجهة نظر أصحاب هذا المدخل ذاتية بالضرورة ، لانها حالات عقلية
لأشخاص معينين ، وهي وجهات نظر وتفسيرات وتعبيرات لجؤلاء الأشخاص ، ونحن
نهممها لاننا نضع أنفسنا دائما موضع هؤلاء الأشخاص ، فربط المعنى بالمعنى لكى
نخلص الى نتيجة ذات دلالة . ولا نستطيع أن نمنع الباحث من تقييم المواقف كما يراها ، ولا
من اختيار أفكارها أهمية لكى يركز عليها بمحمة . ومن الخصائص المميزة للدراسات الانسانية
أننا لا نستطيع تجنب الذاتية ، ألم تلعب الماركسية الى أن كافة المسائل الاجتماعية تعبر عن
أيديولوجيات ، أو هي تعبير عن مصالح طبقة معينة بالذات ؟ فكأن الموضوعية في الدراسات
الانسانية لما معنى محدد هي أن نبذل الواقع واضحة وأن نتركها تحدث عن نفسها وأن
نربط نتائجها دائما ببناء من التواءات المستقلة . وهكذا ، فإن الدراسات الانسانية
تستخدم المذهب العلمى بمعنى أنها تشترك مع العلوم الطبيعية في أنها تستعين بمجموعه من
المعاملات المعرفية المتكاملة بطريقة منظمة من أجل اكتساب المعرفة . ومع ذلك ، فإن

الفهم ملازم لكل دراسة إنسانية ، وعلى كل بعداً أية عمليات معرفية لال الوقائع التي ندرسها ونفسرها هي أفكار ، ومفاهيم ، ومطامح تكشف عن نفسها في صور مختلفة للتعبير وعلى الباحث أن يلتزم فقط ... م تدخله شخصياً لتشويه الشواهد أو عرصها من خلال تصور متحيز لا يستند إلى تمييز واقعي ، إذ يتعين أن يدلل باستمرار على ما يستنتجه من معاني ودلالات بالوقائع الملاحظة .

وإذا كان جوهر المنهج العلمي يتمثل في الارتباط الوثيق بين النظريات والخبرات الواقعية ، وأن الملاحظة والتجربة يقدمان الشواهد التي على أساسها تقبل الفروض والتعميمات أو ترفضها فالتناقول أن الدراسات الإنسانية تستخدم هذا المنهج العلمي بالضرورة . ولكن السؤال الرئيسي الآن هو ما دور الفهم في هذا المنهج العلمي ؟ إن الفهم باعتباره عملية معرفية أو عملية فكرية لا يمكن أن يكون منهجاً بديلاً للمنهج العلمي ، وإنما الفهم أداة نستخدمها في كافة مراحل البحث العلمي ، فهو ضروري في الملاحظة . وفي صياغة الفروض ، وفي تصنيف التغيرات ، وفي استخلاص نتائج وتفسيرها . والفهم في الدراسات الإنسانية يلعب الدور الرئيسي حتى تحديد الوقائع المدروسة ، فالأنثروبولوجي الاجتماعي حيناً يلاحظ إحدى الرقصات الشعبية لا يهتم بمجرد الحركات ، ولكنه يعنى بتحليل معنى السلوك ، كذلك عالم الاجتماع ، وعالم النفس والمؤرخ ، أنهم جميعاً حيناً يشعرون في اختيار الوقائع يعتمدون على الفهم ، ويلجأون إليه في كل مرحلة من مراحل البحث .

وهكذا ، نلخص إلى النتيجة التي مؤداها ، أن الفهم عملية معرفية ضرورية في الدراسات الإنسانية فليس هو وسيلة التعرف على الوقائع فحسب ، وإنما هو أداة تفسير هذه الوقائع أيضاً . أن العالم الطبيعي قائم ويمكن معرفته أما العالم الإنساني فهو عالم يتطوى على معنى ويمكن فهمه . ونحن نستطيع أن نفهم الترابطات بين الأحداث الإنسانية ، على حين أننا في العلم نستطيع فقط أن نلاحظ وأن نمص ، فمن البعث أن نتساءل لماذا تسقط الأجسام وفقاً لقانون الجاذبية ، ولكننا نستطيع أن نطرح تساؤلات عديدة مؤداها : لماذا يقدم الناس على الانتحار ؟ ولماذا ينجبون الأطفال ؟ أو ينفقون أموالهم بطريقة معينة ؟ ... وهكذا ، وعن طريق الفهم يمكننا أن نعبّر على الإجابة الملائمة لكل تساؤل من هذه التساؤلات . إن تقدم المعرفة بالإنسان وعلاقاته الاجتماعية يتوقف على مدى تطوير تلك العملية المعرفية وتجميعها ، ونظرية الفهم قادرة على تعميق قدرتنا على الاستيعاب ، بالمشكلات وبالحلول المناسبة لها ، أما القيمة العملية لهذا الدليل المنهجي فسوف ، يتكلم عليها الممارسون والمتخصصون في كل فرع من فروع الدراسات الإنسانية .

ثالثاً : المداخل الموضوعية :

تقوم المداخل الموضوعية على فكرة رئيسية مؤداها ، أن الحيلة الواقعية هي مصدر المعلومات في كافة فروع العلم : الطبيعي والاجتماعي . وترجع هذه الفكرة بالطبع الى الفلسفة الوضعية التي صاغها أوجيست كونت Comte وكان يقصد من الوضعية كل ما هو قائم على الواقع والحيلة ، ورفض كل الفلسفات اللاهوتية والميتافيزيقية . وكان كونت يريد من هذه الفلسفة تحقيق غرضين الأول فلسفي وهو تصوراتنا العلمية ، والآخر سياسي وهو تقنين فن الحيلة الاجتماعية . ولقد لخص جون استيوارت مل فلسفة كونت الوضعية حينما كتب يقول : « ليست لدينا معرفة عن أى شيء ، وإنما توجد ظواهر وتتميزتنا بالظواهر نسبية ليست مطلقة . فنحن لا نعرف فقط علاقاتها بالوقائع الأخرى سواء اتخذت هذه العلاقة صورة التابع أو التسلسل ، ومثل هذه العلاقات ثابتة ، فهي تحدث اذا تكررت نفس الظروف . ويطلق على الظروف الثابتة التي تربط الظواهر بعضها ببعض ، وعلى التابع الثابت الذي نهمل من بعض هذه الظواهر مقدمات والأخرى نتائج مصطلح القوانين . والقوانين وأسبابها المطلقة سواء كانت كافية أو نهائية ، فهي غير معروفة ، بل ويتصلر علينا الوصول اليها »^(١)

لقد لخص مل بهذه العبارة مضمون الفلسفة الوضعية التي انتقلت الى العلوم الاجتماعية واتخذت صوراً عديدة تتفق جميعاً في أن الهدف من هذه العلوم هو نفس الهدف الذي تسمى اليه العلوم الطبيعية ألا وهو صياغة القوانين التي تحكم وقوع الظواهر ، ومن ثم فإن هذا الهدف يتحقق بمنهج علمي واحد يطبق في كافة فروع المعرفة بنفس النظر عن الموضوع الذي تتناوله^(٢) ، وهناك في الواقع ثلاثة اتجاهات فرعية يمكن أن نطلق عليها جميعاً أنها مداخل موضوعية ، وتضم هذه الاتجاهات الوظيفية ، ومدخل العلم الطبيعي ، وعلم الاجتماع الرياضي .

أما الوظيفية فقد ظهرت في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية كرد فعل للمناهج التطورية ، وللاعتدال على التاريخ الظني أو التخميني الذي استخدم معلومات غير محققة وغير منظمة أيضاً عن المجتمعات البالية في محاولة لإعادة بناء المراحل المبكرة للحياة

See, J.S. Mill, *Auguste Comte and positivism*, London : N. Trübner & Co. 1863, p. 6.

Von Meier, *op cit*; p. 17.

(١) (٢)

الإنسانية الاجتماعية . وتعود أصول الجمعية للمماثلات بين المجتمع والكائنات العضوية ، وهي — بالطبع — قديمة قدم التفكير الاجتماعى ، ولقد تطورت فكرتى البناء والوظيفة بعد دراسة الكائن العضوى وتطبيق هذه الدراسة على المجتمع . ولقد افتتح سنبرس هذا النوع من التفكير وتوارثه من بعده دوركايم ، ثم قام مالبينوسكى وراى كليف براون بتطبيقات مختلفة لهذه الفكرة . وبجمل دعوى الوظيفية أن الحيلة تدوم لأن المجتمعات تجتد الوسائل (البناءات) التى نستطيع بواسطتها أن تلبي مطالب الحاجات (الوظائف) ، والتى إما أن تكون ظروفًا مسبقة ، أو نتائج مترتبة على الحيلة الاجتماعية المنظمة . وبحلول أصحاب هذا المدخل دراسة الكيفية التى يسهم بها النظام فى حفظ المجتمع وبقائه بغض النظر عن الأعضاء ، ومن ثم فهم يدرسون طريقة عمل البناءات الاجتماعية وتكاملها لكى تحفظ وحدة المجتمع كمنسق اجتماعى ، أو ككائن عضوى ، ولقد عر أوجيست كونت عن هذه الفكرة بوضوح حين أعلن « أن علم الاجتماع يتكون من البحث فى قوانين الفصل والاستجابة بالنسبة للأجزاء المختلفة للنسق الاجتماعى » .

إن التحليل الوظيفى بهذا المعنى يركز على دراسة العناصر البنائية للنسق الاجتماعى فى محاولة للكشف عن إسهامها فى تكامل أو لا تكامل النسق سواء بأشباع الحاجات أو الفشل فى إشباعها ، ومعنى ذلك عبارة أخرى أن التحليل الوظيفى يتناول الوظائف التى يحققها العنصر الباقى للنسق الاجتماعى وكيف يعمل هذا العنصر من أجل استمرار النسق ويرجع ذلك إلى أن لكل نشاط اجتماعى وظيفة تبرز وجوده ، وتحقق تكامله بالضرورة مع الأنشطة الأخرى . بحيث يتمايز علينا فهم أية ظاهرة اجتماعية دون ربطها وإدراجها فى إطار السياق الاجتماعى ككل .

غير أن الوظيفية على النحو السابق تبطلنا نعتز عن تقسيم التغير الاجتماعى إلا فى ضوء مؤثرات خارجية ظلالاً أن الظواهر متشابكة على هذا النحو . لذلك خضعت الوظيفية لانتقادات عديدة . فقد ذهب روبرت ميرتون Merton إلى أنها تمثل ١٠-١٥ % ممكناً فقط لدراسة السلوك الاجتماعى^(١) ثم عمق الوظيفة بتفرقه بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة . الأولى تشير إلى النتائج الموضوعية التى تسهم فى توافق أو تكيف - و ١٥-١٠ % . وهنا الثانية تشير إلى النتائج التى تحقق نفس الشيء ولديها عبر مقصودة ، بل و - نتائج انتعاش عليها إلى مزيد من التعقيد . وهذا بدوره ما يتواءم مفهوم النظم والظواهر التى تبدو أماناً للوضع الأول على أنها عديمة المرمى ، أو غير مطلوبة ، فضلاً عن

Merton, R. Social Theory and Social Structure, Glencoe, 1951, ch.1. (١١)

امكانية وجود أكثر من وظيفة واحدة لنفس الظاهرة ، بعضها تنطوي على أهمية ودلالة أكثر من البعض الآخر . ولقد أوضح ميرتون فائدة هذه التفرقة حينما كان يصدد نقد دراسات دوركايم عن تقسيم العمل الذي ذهب الى أن الوظيفة الاجتماعية لتقسيم العمل هي التمييز عن التضامن الاجتماعي وتأكيده ، ولكن ميرتون ذهب الى أن ذلك لا يمثل سوى جانب واحد فقط من الحقيقة إذ يمكن أن يكون تقسيم العمل مصدر الفروقات والصراع الاجتماعي بين الجماعات الاجتماعية في بعض المجتمعات ، واذن فالبحث التاريخي والمقارن ضروري لاكتشاف نطاق الوظائف التي تؤديها النظم الاجتماعية . كما أننا نتناول هنا الوظيفة الاجتماعية من منظور مختلف تماما عن التصور البيولوجي لها ، ولذلك فمن الأفضل أن نتحدث باستمرار عن الأساليب والطرق التي ترتبط بها النظم الاجتماعية وتكامل في المجتمع .

نتنقل بعد ذلك الى الاتجاه الثاني وهو ما يعرف بمدخل العلم الطبيعي ، وحديث بالذكر أن كونت قد اقترح مبكرا تسمية علم الاجتماع بالفيزياء الاجتماعية ، ولكنه عدل عن هذه التسمية ، ثم احتفظ لعلم الاجتماع بمضمونها ، أي أنه طالب بضرورة قيام دراسة وضعية للظواهر الاجتماعية . ولقد وجد عدد من علماء الاجتماع المعاصرين أنه ينبغي احياء هذه الفكرة مرة أخرى ، وكونوا مدرسة صاغت مبادئ علم الاجتماع بصورة مماثلة للفيزياء الفعلية ، بل جعلوا من ظواهر العلم الطبيعي نماذج واضحة للاحداث الاجتماعية ، واعتبروا القوانين التي تنطبق على الأول يمكن أن تنطبق على الأخرى على الثانية . ويرجع رواج هذا المدخل في الواقع الى النجاح الذي حققته العلوم الطبيعية مما جعل طريقتها ذات قوة رهيبة جذبت اليها الناس بشدة . كما أن التحديد الدقيق الذي يميز العمليات المستخدمة في العلم الطبيعي بأبعاده عن الزمان والمكان وعن القوى والمجالات قد أغرى الى حد بعيد أولئك الذين يعانون من غموض كثير من مصطلحات علم الاجتماع ، وعدم تحديد العلاقة بين المتغيرات ، فضلا عن عدم دقة النتائج .

ومن أظهر ممثل الاتجاه الوصفي أو مدخل العلوم الطبيعية جورج لنديج Lundberg ، وستورات دود S. Dodd ، ووليام أوجين Ogburn أما لنديج فهو يذهب صراحة الى أن السلوك الانساني الذي يحدد أوضاع الأشخاص في المواقف الاجتماعية يشكل موضوع الدراسة في العلوم الانسانية . والواقع أن أعمال لنديج تكشف بوضوح عن أسس ثلاثة ترتكز عليها هي : السلوكية ، والبرهانية ، والاجرائية بما تنطوي عليه من تأكيد واضح للمعيار الكمي . ولقد ذكر لنديج في إحدى دراساته أن التصميم العلمي هو دائما بالحدود منهجية ، إذ كذب في مؤلفه عن البحث الاجتماعي يقول ، ان القياس الكمي هو الأساس الذي لا بد من العلم أي نظام وصفا وتحليلا أكثر دقة للظاهرة التي يدرسها ،

حدثت اكد لتدريج امية قياس الاتجاهات وتصميم مقاييسها كما أنكر وجود فروق بين الوحدات التي يتحكم اليها الباحث في القياس ، والوحدات الطبيعية التي تمثل بالفعل موضوع البحث . وطالب لتدريج بعد ذلك كله بأن تكون التمهينات الاجرائية هي الصيغة العلمية السائدة في عام الاجتماع ، ذلك لما لها من قدرة على تحديد وتمييز الاجراءات أو العمليات التي يستعان بها في قياس الظاهرة موضوع البحث ، فالمسافة هي تلك التي تقاس بمسطرة ، وزمن هو ما تشير اليه عقارب الساعة ، والدكاء هو ما يقاس عن طريق اختبارات الذكاء .

أما استعارات دود فقد عرض في مؤلفه أبعاد المجتمع تطبيقا منهجيا للجوانب النظرية التي صاغها لتدريج ، وقدم دود نظرية كمية للمجتمع أطلق عليها نظرية الموقف (S. Theory) وتفترض هذه النظرية أنه يمكن ترجمة أية مواقف اجتماعية الى رموز رياضية تشير الى أبعاد هذه المواقف ، ويستطيع الباحث أن يستخدم بعض المصفوفات الارتباطية التي تعد لأفضل وأكثرها وسيلة لوصف الجماعة الانسانية . يبقى بعد ذلك الممثل الآخر للاتجاه الوضعي وهو أوجين ، وأهم ما يميز كتابات أوجين هو تأكيدها الواضح على أهمية القياس الذي يمكن أن يوضح الظواهر المختلفة لتسجيل دقيق وملاحظة مباشرة .

على أن الأعمال السابقة التي عبرت عن مدخل العلم الطبيعي قد مهدت الى قيام مدخل آخر موضوعي أيضا هو ما يسمى بعلم الاجتماع الرياضي . ويفترض هذا المدخل أنه يمكن قبول النموذج الرياضي باعتباره يمثل وصفا ملائما لجانب معين على الأقل من العالم الاجتماعي . وينسب أصحاب هذا الاتجاه الى أبعاد من مجرد الاستعانة بالطرق الاحصائية في التحليل كأدوات أو وسائل فنية ، وإنما هم يلتزمون ضمنا بنظرة معينة للعالم ، كما يقبلون بعض العلاقات الرياضية كنموذج فهم مثلا يتبعون نموذجاً احتماليا للمجتمع طالما أن النموذج الرياضي يقبل نظرية الاحتمال . ولقد حقق الاتجاه الرياضي تقدما بفضل كتابات لازارسفيلد وجيمس كوكمان ، وهيرت سيمون . وكذلك محاولة هلسون وايت White في مؤلفه « تشريح القرابة » ، حيث حاول فيه أن يدرس بناء القرابة في مجتمعات بدائية مختلفة مستعينا بالأساليب الرياضية .

مناقشة وتعليق :

انضغ لنا من العرض السابق أن المداخل المنهجية لدراسة المجتمع عديدة ومتنوعة ، وقد صنفناها تصنيفاً اجرائياً كما ذكرنا ، وطبيعي أن يثور الآن تساؤل هام مؤداه : أى هذه المداخل صحيح وأيهما خاطيء ؟ لكننى أعتقد أن صياغة التساؤل على هذا النحو نجعلنا نرفضه أصلاً . فمن الممكن اعتبار كل هذه المداخل صحيحة من زاوية معينة . فهى جميعاً تقدم منظورات علمية ، وهى وسائل لتركيز الاهتمام ، طالما أنها تتحدد للمشكلات ، وتنوع البيانات الملائمة لدراستها ، وتطرح الأساليب الفنية المستخدمة فى الحصول على هذه البيانات ، كما تبين طرق تحليلها . ولذلك سوف نركز هنا على إسهامات كل مدخل منها فى تطوير معرفتنا بالواقع الاجتماعى .

أما المداخل الكلاسيكية ، فقد طرأت عليها تطورات كما ذكرنا ، بحيث أصبح الاتجاه التاريخى مفيد جداً فى تقديم أطر تصنيفية للمجتمعات الانسانية ، فضلاً عن ضرورته فى تحليل مشكلات التغير الاجتماعى والتنمية الاجتماعية . كما أن الاهتمام الحديث لعلماء الاجتماع بنتائج التصنيع وما صاحبه من تطور للمجتمع الصناعى ، قد يكون هو الطريق الذى نستطيع من خلاله أن نستعيد بعض الأعمال التطويرية القديمة جاذبيتها نتيجة لما تتطلبه من لحوء الى التاريخ النفسى أو التخمينى ، ولا عتادها على افتراضات غير عسفة تخمينية . ولقد أسهم كل من الاتباعين المقارن والصورى فى تطوير مناهج ملائمة تصلح للدراسة المنظمة للمجتمع الانسانى ، فكلهما حاول صياغة تعميمات علمية ، كما أن كلاهما منها يكمل الآخر ، بمعنى أن الأول يهتم بالنظم الاجتماعية الكبرى ، أما الآخر فهو يركز على وجه الخصوص على تلك الأنشطة والعلاقات الاجتماعية الجزئية بين الأفراد والجماعات الصغيرة . ولقد بذل علماء الاجتماع العسرى ونذكر منهم زيميل بصفة خاصة ، جهداً فى ربط المنهج المقارن بالملاحظة الدقيقة لحالات محددة بالذات ، وقد كان زيميل نفسه يمارس الملاحظة المشاركة التى ظهرت بوضوح فى مقالاته وبعثه عن الصراع والمنافسة ، والعلاقات الرئاسية . أن المداخل الكلاسيكية ، برغم ما انطوت عليه من مبالغة فى إطلاق تعميمات دون قاعدة امبيريقية أحكاماً ، الا أنها قد أطلعت فى إعطائنا أبعاداً هامة لدراسة الواقع الاجتماعى بهى أبعاد تتحقق فائدتها حيناً تستخدم محتملة . فالبعد التاريخى ضرورى فى دراسة لآلية ظاهرة اجتماعية ، والبعد المفرد أساسى فى التحقق من صحة الفرض ، ثم البعد الامبيريقى الذى ظهرت مبادئه عند أصحاب المدخل الصورى ، بعد ذلك أبعاداً هامة لدراسة السلوك الاجتماعى فى مواقف محددة .

نتقل بعد ذلك الى المداخل الخاتمة ، وهنا سنجد الانقسام في الراى اوضح ما يكون بهذا « الفهم » كطريقة يستخدمها المدخل اللانق . فالنق هاحوا عملية الفهم يصفونها بأنها عملية ذاتية لانهم يعتقدون أن فهم دوافع سلوك شخص معين يمتد في حقيقة الامر على حدث للملاحظ ، الذى هو بطبيعته حدى خاص ، وغير مضبوط ، وغير قابل للتحقق ، فضلا عن أن الفهم يتأثر بالنسق القيمى والاعتبارات الاخلاقية . أما المدافعون عن عملية الفهم ، فيرون أن الفهم فضلا عن عملية ذاتية ، لان هدفها هو اكتشاف ما يقصده الفاعل بفعله وليس في ذلك شىء ينهى انكواه ، فالدراسات الانسانية تختلف عن دراسات العلوم الطبيعية ، من حيث المعنى أو القصد الذى تطوى عليه الأولى ، والفهم هنا وسيلة لمعالجة موضوعات هذه الدراسات ، ولا يمكن أن نجعلنا هذه الوسيلة نكتفى بها ، وإنما على الباحث أن يستخدم كافة خطوات المنهج العلمى ، وأن يستعمل بكل الطرق والادوات التى تمكنه من الحصول على معلومات واقعة دقيقة . وإنما ستظل الحقيقة التى ينهى عليه أن يراجهها ماثلة أمامه باستمرار ، وهى أن عليه أن يفهم هذه الوقائع وأن يتعرف على « القصة الداخلية » لكل واقعة منها . ولحق أن الافتراضات التى ينهى عليها هذا المدخل تبدو منطقية وعظيمة ، لكننا لا نلج فيه الا في ضوء النتائج التى حققها ، ولم نزل سوى محاولات محدودة جدا للاستعانة بهذا المدخل ، ورغم أنه قد حل واحد اذا ما طبق بمهارة على الظواهر الانسانية ، لذلك فحقن في أمس الحاجة الى درارات تنهى هذا المدخل لكى نستطيع أن نعرف بالضبط قيمته التطبيقية .

وأخيرا ، علينا أن نناقش المداخل الموضوعية وما تضمنته من اتجاهات مختلفة يسعى كل منها الى الاتزام بما هو قائم والبحث في حدود المعرفة الحقيقية أما الوظيفية فقد أظحت فضلا في تسمية معلوماتنا عن الدور الذى تلعبه الظواهر المختلفة في تأكيد وتدعيم النظام الاجتماعى الكلى . وأفادت في توجيه الاهتمام نحو الأداء القبل للنظم الاجتماعية في مجتمعات معينة بالذات ، ودعمت نتائجها باستمرار بالدراسات الحقلية ، مما يكشف عن القيمة العملية الواضحة لها . ومع ذلك ، فإن الاتجاه الوظيفى يعانى من نقاط ضعف كثيرة فكلما المجتمع ما هو الا فكرة لا تتحقق بشكل مطلق ، ذلك أن كل مجتمع وكل ثقافة تتضمن عناصر لا تنسق ولا تتسجم بالضرورة مع الكلى ومن المؤكد أن أغلب أعدال الوظيفيين ، وخاصة من يعملون منهم في مجال الانثروبولوجيا الثقافية ، لم تستطع تصور امكانية أن يكون المجتمع نسقا ديناميا غير متوازن وهذه الفكرة هى التى دعيت بعض الدارسين الى اعادة النظر في الافتراضات المسطوقة التى تقوم عليها الوظيفية ، فظهرت تصورات مثل « الماصر نحو الوظيفية » في النسق ودورها في تسويق أدائه الوظيفى ، ومن المؤكد أن مثل هذه الصياغات ستؤدى الى تطوير حركات الاتجاه الوظيفى .

أما مدخل العلم الطبيعي فقد بالغ أصحابه مبالغته مضطرة في تصورهم لانطلاق مبادئ العلوم الفيزيائية على الظواهر الاجتماعية ، وهو تطبيق لم يقدم شيئا يذكر يضيف الى التحليل السوسولوجي . فللمبادئ السوسولوجية المصاحبة في صورة قوانين طبيعية تبدو فارغة ، وحتى اذا كان بوسعنا أن نكسب المفاهيم مضمونا يشتق معناه من الطبيعة ، فليس هناك ما يبرر الافتراض القائل بأن العلاقات التشابعية في الميدان الاجتماعي سوف تظل هي نفس العلاقات في نطاق الفيزياء . والحقيقة أنه لا يوجد لذلك أى مبرر على الإطلاق ، ومن ثم تتعلم غائلة الدراسات العملية التي تسعى الى ترجمة مشكلات علم الاجتماع الى مشكلات فيزيائية أو كيميائية . فهناك فارق كبير بين قولنا أن العلوم الطبيعية قد توجه العلوم الاجتماعية من حيث أنها تعطي الاتجاهات الفلسفية العامة أو المفاهيم دون أن تطبق ، وبين الانزلاق بسهولة في استخدام القوانين الطبيعية بوصفها نماذج للتحليل السوسولوجي .

يبقى بعد ذلك كله الاتجاه الأخير وهو علم الاجتماع الرياضي وجدير بالذكر أن هذا الاتجاه قد حقق تقدما واسما دفع البعض الى اعتباره « أمل المستقبل » إلا أن القصد الاساسي الذي يوجه الى هو تبني تلك المسئلة الخاطئة التي تلعب الى أن كل الظواهر الاجتماعية تمثل ميدانا يمكن أن تخضع للأساليب الرياضية التي تتميز بدرجة عالية من الصدق . ان الرياضيات لا تتعدى كونها وسيلة لتحليل البيانات التي نجدها من الميدان ، فمع أن الاستعانة بالرياضيات قد حققت نجاحا في ميدانين بالذات هما دراسات الجبهة ، ونموث السكان ، نظرا لأن الظواهر الجمعية السلوكية التي يدرسهما هذان الميدانان تمثل وحدات يتكرر أن تخضع لمعالجة رياضية تسمح بإمكانية الحصول على تنبؤات تختلف في درجات نيلها ماجاهات معدلات المحصورة والوفيات مثلا ، إلا أنه من الممكن أن نطرق على المجتمع تنبؤات غير متوقعة أو يصعب التنبؤ بها ، وهذا بدوره يضعف من قدرة التنبؤات على رسم صورة أدققة لل مستقبل .

ان نه اد المناخل المبهجة بحق فائدة ، اذا تخلص علماء الاجتماع من الانشاء غير المرن الذي يجعلهم يفضلون مدخلا واستيعابون بقية المناخل ، ويصبح المدخل المفضل في هذه الحالة هو وسيلة انتقاء الوقائع التي يوحى بها هذا المدخل ، وبذلك تتاح فرصة تشويه الوقائع بتأثير من المدخل الذهني المستخدم . ومن ثم تنشأ الحاجة الى المرونة المبهجة التي نتملها بعض في مثل املار متنوع ومبادئ الابتعاد ، وأن نقبل إمكانية دراسة هذا العالم من عدة اتجاهات مختلفة ، بعضها متنوعة ، بعضها حيوية لفهم الميكة الاجتماعية المعقدة . ان قدرة علماء الاجتماع الحقيقية تتجلى في وضع القضايا المشتقة من هذه الاتجاهات المختلفة في صيغة واضحة متسلسلة موضوعا عن طمس التناقضات العامة المقررة للبحث العلمي .

الباب الثانى

مناهج البحث العلمى الاجتماعى

- الفصل الخامس : المنهج التاريخى ودراسة الواقع الاجتماعى .
- الفصل السادس : البحث الوصفى واستقصاء الظواهر الاجتماعية .
- الفصل السابع : المنهج التجريبي والتحقق من الفروض السببية .
- الفصل الثامن : الدراسة المقارنة للنظم الاجتماعية .
- الفصل التاسع : النظرية والمنهج فى البحث الحقل الانثروبولوجى .
- الفصل العاشر : المناهج الكيفية والاندماج فى الواقع الاجتماعى .
- الفصل الحادى عشر : منهج البحث النوعى .
- الفصل الثانى عشر : تطبيقات منهجية فى ميدان التنظيم والإدارة .

الفصل الخامس

المنهج التاريخي ودراسة الواقع الاجتماعي

- ١ مدخل
- ٢ إحياء الاهتمام التاريخي في العلوم الاجتماعية .
- ٣ الخيال السوسولوجي والرؤية التاريخية .
- ٤ الوثائق كمصدر للمعرفة الاجتماعية .
- ٥ خطة البحث التاريخي ومصادره .
- ٦ استخدام المعلومات التاريخية في البحوث الاجتماعية :
 - (أ) في علم الاجتماع .
 - (ب) في الأنثروبولوجيا .

الفصل الخامس

المنهج التاريخي ودراسة الواقع الاجتماعي

١- مدخل :

يتم التاريخ أساسا بتسجيل الماضي ، حيث يسعى المؤرخ الى تقديم وصف دقيق للفترة .
الطويلة التي عاشها الانسان على الأرض ، وهو بذلك يصف الحوادث بطريقة موضوعية ،
ويحاول أن يربطها في سياق زمني من أجل تقديم قصة مستمرة من الماضي الى الحاضر ،
وقد دفع هذا الاهتمام بتطوير المعرفة التصويرية Idiographic في التاريخ الكمي الى القول
بأن « التاريخ لا يعد علما » ، وإنما هو منهج له تطبيقاته في ميادين مختلفة من ميادين
العلوم^(١) .

ما الفرق اذن بين التاريخ والدراسات التجريبية ؟ وهل يمكن القول بأن المهمة أخذت
بصيفين أسلوب كل منهما في البحث ؟ ان التاريخ يختلف عن الدراسات التجريبية ؟
ذلك لانه يركز على دراسة الماضي ، أما العلوم التجريبية فهي تدرس الظواهر الراهنة ،
ويحاول أن يتوصل الى القوانين العامة أو العلاقات الناتجة بين الأشياء وتعمد في ذلك لعمى
الملاحظة والتجربة ، كما تستهدف صياغة التعميمات والنظريات التفسيرية ، بل ويمكن
تحديد صيغ لقوانين فيها تمهيدا يكاد يكون رياضيا محتملا^(٢) أما الظواهر التاريخية فلا تقع
مباشرة تحت ملاحظتنا ولا يمكن دراستها الا بعد وقوعها ، يضاف الى ذلك أنها لا تتكرر
مطلقا بل تمتد واحد . ويتربط على اختلاف طبيعة الظواهر التاريخية والظواهر الطبيعية أن
الخيرى الى تستخدم في دراسة الأولى تختلف عن الطريقة المستخدمة في دراسة الثانية .
وقد مثا ان المؤرخ جمع الوثائق وملاحظتها بطريقة مباشرة ، وأنه يشبه في ذلك عالما
الطبيعة . احس العارف بامسح بين مسلك كل منهما ، وبين النتائج التي يعلن اليها ، فالأول
يحصد الجرائم نقطة بدء للوصول الى الظواهر التاريخية ، على حين أن الآخر يتخذ

(١) E.G. Seignobes; *Methode Historique Appliquée aux Science Social* paris, (١٩١٠)

(٢) 1907, (*procede de Connaissance*).

(٣) د محمد قاسم ، المظهر الحديث وسماع البحث ، دار المعارف مصر ، ١٩٧٢ ص ٤٤٠ - ٤٦١ .

ملاحظة الظواهر وسيلة الى هذا - موهن والكشف عن القوانين - لكن على الرغم من هذه الفروق فبما أن أوجه شبهه مع سبقه البحث في التاريخ والعلوم الطبيعية ، إذ يستخدم الموزج في الواقع طريقة استثنائية يطلب عليها طابع التحليل والتركيب الفعليين ، بينما يظل طابع الملاحظة والتحرية على العنبر الأخرى . كذلك يهدف البحث التاريخي الى الكشف عن العلاقات السببية بين الحوادث المماثلة وهذا هو الاتجاه الذي يطلق عليه أصحابه مصطلح التاريخ العلمي ، الذي لا يقع بمحور الوصف والسرد ، بل يستهدف معرفة الأسباب والربط بين العوامل المختلفة التي تؤدي الى ظهور الأحداث التاريخية ، وتتابعها في سياق أو ترتيب منطقي معين بالذات^(١)

وهو الاتجاه السابق مسألة توزع موضوع في مناقشات المهتمين بالبحث التاريخي والتي يلخصها التساؤل الذي مؤداه : هل التاريخ علم أم فن^(٢) حيث يرى البعض أن التاريخ ليس جديداً بأن يسمى علماً ، ويؤسسون دعواهم على فكرتين : الأولى أن الموزج لا يلاحظ الظواهر التي يدرسها بطريقة مباشرة وإنما يعتمد على الطريقة التقليدية التي تلخص في السماع من الآخرين والنقل عنهم ، أو الاستدلال عن بعض الوثائق التي يكتبها أشخاص شاهدوا هذه الظواهر أو سمعوا عنها . ومن البديهي أنه يجب الحذر من مثل هذه الطريقة ، والشك في كل ما تؤدي اليه من نتائج ، إذ كثيراً ما يشوه الناس الحقائق عندما ينقلوها .

وإذا كان هذا التشويه أمراً ملموساً ومشاعداً فيما يتصل بالحوادث قريبة العهد والمعاصرة ، فكيف لا يكون الأمر كذلك فيما يتعلق بالحوادث البعيدة ؟ وأن الفارق كبير بين التاريخ وبين العلوم المضبوطة الأخرى . والفكرة الثانية أنه لا يحق لنا أن نطلق اسم العلمي على أي بحث نظري ، إلا إذا أمكن استخدامه في التنبؤ بالمستقبل أي ألا إذا مكنا من الكشف عن بعض العلاقات أو القوانين العامة التي يمكن تطبيقها على الظواهر مهما اختلفت أزمانها أو أماكنها . ولا شك في أنه لا يمكن تحقيق هذا الشرط في التاريخ ، إذ من

(١) Hoselitz, B. (ed). A leader's Guide to the Social Sciences Glencoe; the Free press, 1960.

(٢) انظر كوليجريد هذه الأفكار في : كوليجريد ، موهن التاريخ . رجمة عبد الحكيم حليل . طبعه الناشر والفرقة بعشر .

١٩٦٨ بحث بعد التحليل . مما يعجزها كالتاريخ . بطبعة التاريخ . تاريخ حسي

العصر القول بأن المؤرخ يستطيع أن يستخلص القوانين العامة التي تمكنه من التنبؤ بالحوادث قبل وقوعها .

عمر أن الدين يبنون فكرة « التاريخ العلمي » أو القول بأن التاريخ شأنه شأن أى علم آخر ، يذهبان في الرد على القضية الأولى إلى أن التاريخ قد أخذ فعلا في التحرر من طابع الفن الذي كان يخلب عليه في العصور الماضية ، وأنه أخذ يقترب بعض الشيء من العلوم الاستقرائية ، إذ ينظر المؤرخون اليوم من وصف الحوادث الفهدة ويبان نتائجها ، وهم يحاولون تفسيرها ، والكشف عن العناصر الجوهرية في النظم الساسية والاجتماعية ليقفوا على أسباب الظواهر التاريخية . فكأنهم اذن أصبحوا أشبه بعلماء الاجتماع ، ومع ذلك فهم مخالفونهم في الاعتراف بتأثير العوامل القوية ، ويفسحون في تفسيرهم للتاريخ مجالاً للصدفة والاحتمال . ومهما يكن من شيء فقد مضى الزمن الذي كان يعتمد فيه المؤرخون على الطريقة التقليدية التي تقوم على سماع الاخبار ونقلها ، وأصبح الباحث المحقق لا يقبل الخبر إلا بعد نقده وتحججه وغربلته والمقارنة بين مختلف الروايات لأنه يريد الوصول إلى حقيقة تاريخية مجردة من كل طابع شخصي . وهكذا ضاقت الهوة التي كانت تفصل التاريخ عن العلوم التجهية منذ طبق المؤرخون أساليب التفكير الاستقرائي على بحوثهم . فهم يبدأون دائما بمجمع الوثائق وتحليلها ، ثم ينتهي المؤرخ أحيانا إلى وضع بعض الفروض التي يمكن التأكد من صحتها بالحوادث التاريخية وقد تكون الوثائق التاريخية ناقصة ، وهنا تبدو حاجة المؤرخ إلى المقارنة لكي يستطيع أن يثبت من صدق توقعاته .

ويمكن الرد على القضية الثانية بأنه يجب التوسع بعض الشيء في مفهوم العلم ، حقيقة أن العلم لا يدرس سوى العلم أو الكل ، وأنه يرمى إلى الكشف عن العلاقات السببية التي توجد بين الأشياء . غير أن تعريف العلم على هذا النحو يخرج منه بعض البحوث النظرية التي لا يثبت أحد في أنها علمية مثال ذلك علم الجيولوجيا الذي لا يدرس سوى حالات خاصة عندما يبين الاطوار التي مرت بها طبقات الأرض في مختلف العصور . والواقع أنه ليس ثمة فارق كبير بين التاريخ وعلم الجيولوجيا ، إذ يدرس الأول ماضي المجتمعات الانسانية ويدرس الثاني ماضي الكرة الأرضية .

وهناك سبب آخر يدعونا^(١) وصف التاريخ بأنه علم ، وهو أن المؤرخ لا يقف عند حد وصف الحوادث الماضية وتسيقها ، بل يهدف الى الكشف عن العلاقات السببية التي توجد بينها لتفسيرها وتمايلها . وقد فطن ابن خلدون ، قبل علماء أوروبا بمدة قرون الى الحقيقة التي تؤادها أن التاريخ يبدو لبعض الناس فنا ولبعضهم علما جديرا بهذا الاسم ، فهو فن لدى العامة . وعلم لدى الخاصة ، وهو يقول في ذلك : « اذ هو في ظاهره لا يتهجد على أعبار عن الآلام والدول والسوايق من القرون الأولى ، وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق — فهو لذلك أصل في الحكمة عربى ، وجدير بأن يعد في علومها وخلق » .

على أن التاريخ بمعناه العلم لا يبحث في الظواهر الالسانية فحسب بل يبحث أيضا في الظواهر الماضية أيما كان نوعها ، فهو يدرس ماضى الطبيعة وماضى المجتمعات . ويمكن معالجة جميع الظواهر على أساسين مختلفين : أحدهما نظري وآخر تطبيقي . فمثلا يستطيع العالم دراسة تلويح الأرض ، والمجموعة الشمسية ، كما يستطيع دراسة القوانين التي تخضع لها هذه الأجرام في الماضى والحاضر والمستقبل على حد سواء . أما التاريخ بمعناه الخاص فيحاول رسم صورة واضحة عن الانسانية مستخدما في ذلك ما خلفته وراءها من آثار مادية كالعمائد ، والمقابر ، والتمائيل ، والأدوات المصنوعة ، أو آثار اجتماعية كالقصص والأساطير والأدب ، والديانات . فالظاهرة التاريخية ظاهرة اجتماعية في جوهرها ، غير أنها تختلف عن الأخيرة من حيث أنها محدودة في الزمان والمكان ومعنى ذلك أن التاريخ لا يعالج نشأة الديانات بصفة عامة وإنما يدرس كيف ظهرت إحدى الديانات الخاصة ، كالمسيحية أو الاسلام ، فكل ديانة من هذه الديانات نشأت في عصر ومكان معينين . كذلك لا يعالج المؤرخ الهجرة بصفة عامة لكن يعالج مثلا هجرة القبائل العربية من الجزيرة الى مصر والعراق ، أو هجرة الشعوب الأوروبية الى أمريكا وأستراليا بعد اكتشافها ، ولا يقف التاريخ عند حد دراسة المجتمعات الانسانية ، بل يمتد بحثه الى حياة الأفراد ، ومع ذلك فهو لا يعنى بحياة هؤلاء الا لارتباطها بحياة الجماعة ، أى من جهة تأثيرهم في قومهم وعصرهم ، وحيثما فهو يتركز لاجلال التاريخ الذى خلقوا فوق عصورهم بقلوبهم وأعمالهم ، وطبعوها بطابع خاص^(٢) .

(١) راجع . محمود لاسم ، مرجع سابق .

٢ - إحياء الاهتمام التاريخي في العلوم الاجتماعية :

من أهم نتائج النضج الفكري في القرن التاسع عشر ظهور العلوم الاجتماعية ظهورا متخصسا ومتأثرا بالتقدم الهائل الذي حققته العلوم نتيجة لاجتماعها على المناهج التجريبية ، ومن ثم يرفض مشسوا تلك العلوم تماما كافة المفاهيم الدالة على أفكار داخلية أو ماهيات ، أو مبادئ ترنسندنتالية تتجاوز الواقع وتسامى عليه فاهمين الى أن المناهج الملائمة لدراسة الظواهر الاجتماعية هي مناهج للعلوم الطبيعية التي تقوم على مفاهيم مثل التابع والتسويق والسبب والنتيجة ، اذ أن هذه المفاهيم هي التي سمكتنا من اقامة قوانين التطور الاجتماعي ، كان ذلك يمثل مطلبا جوهريا في وضعية كونت في فرنسا ، وجون استيوارت مل ، وسينسر ممثلا في علم الاجتماع الامبيريكي الالمكي الذي حول اهتماماته الكبرى بتحليل بناء المجتمع وأنظمته تحليلا يستخدم المنظور الواسع النطاق Macroscopic الى دراسة ضيقة النطاق Microscopic^(١) ، فبدلا من دراسة التهامات النضج الاجتماعي والثقافي ، وأوضاع النظم الكبرى في المجتمع ككل من منظور تاريخي مقارن اتجهت بحوث علم الاجتماع الالمكي نحو دراسة العلاقات الشخصية المتبادلة ، وثمت التجارب والدراسات التي تناولت تحليل بناء الجماعات الصفوية . ودينامياتها بحيث شكلت ميدانا متخصما يربط بين الاجتماع وعلم النفس في فرع جديد عرف باسم علم النفس الاجتماعي ، كما تطورت أيضا بحوث عمليات صنع القرارات ، وقد صاحب ذلك كله تأكيد ضرورة تحسين أدوات القياس الكمي ، والاعتماد بصفة عامة على التجهل منهجي يستند أساسا على النزعة الكمية الاحصائية ، تلك التي تناسب تماما دراسات ضيقة النطاق على هذا النحو . ولنا هنا نعرض تماما على هذا الاتجاه وما أسفر عنه من نتائج لها أهميتها ولا شك في تحليل السلوك الاجتماعي في مؤلف معينة ، لكي الشيء الذي يثير الاعتراض هو أن يصبح هذا الاتجاه وحده هو الطابع العلم لعلم الاجتماع الالمكي ، بحيث يمكن القول أن علم الاجتماع في الويات المتحدة قد هجر الاهتمامات التاريخية ، وفقد صلته تماما بالتيارات الفكرية الأصلية التي أسهمت في تشكيله والتي تمثلها أعمال وكتابات مفكرين من أمثال توكفيل Tocqueville وفير Weber ، وميشال Michels ، وبارتو Pareto . والواقع أننا نجد اليوم ، حتى بين علماء الاجتماع الالمكيين المعاصرين أنفسهم ، دعوة صريحة الى إحياء

^(١) Lipsset, S.M. *Revolution and Counterrevolution*, Heinemann, London.

الاهتمام التاريخي مرة أخرى باعتبار أنه قادر على كشف العلاقات الباقية والوظيفية الكبرى ،
والعمليات الاجتماعية النفسية على المستوى الشامل ، وقد بدت هذه الدعوة في أعمال
ودراسات تشارلز كولي (Cooley) (١٩٢٩) وفلوريان زنانيكى (Znaniecki) (١٩٣٤)
وروبرت ماكيفر (Maciver) (١٩٤٣) ، وبتيه سوركين (Sorokin) ورايت ميلز (Mills
والفن جولدنر (Gouldner .

وثمة أمثلة عديدة تدلل على الأخطاء الكبرى التي وقعت فيها البحوث السوسولوجية
نتيجة لتجاهلها التعمد للشواهد والوقائع التاريخية^(١) ، فلقد عرض لنا أوسكار هاندلين
Oscar Handlin وستيفن ثرنستروم St phan Thernstrom مظاهر الضعف التي بدت
في علم الاجتماع الحال من المضمون التاريخي ahistoric في ال Sociology حيناً أثبتا كيف أن
لويد وارنر Warner قد فشل في تفسير بعض الأنماط حين درس مجتمعا محليا انجليزيا جديدا
ضمن سلسلة دراساته عن اليانكي سيتي Yankee City معتمدا على تقارير معاصرة تتعلق
بأنماط ماضية ، ومتجاهلا التاريخ الفعل للمجتمع المحلي كما حددت معالمه المصادر
الثائقية^(٢) . وأوضح ثرنستروم أيضا مسأله الافتراضات التي صيغت حول معدلات
الحراك الاجتماعي ، ذلك أن علماء الاجتماع والمؤرخين على السواء لم يوفقوا في تفسير اتجاهات
الحراك الاجتماعي في أميركا خلال منتصف القرن التاسع عشر نتيجة اعتمادهم أما على
معالجات انطباعية قدمها المعاصرون عن المعدلات العالية للحراك الصاعد ، أو على
استنتاجات منطقية تتعلق بالحاجة الكامنة للحراك الصاعد داخل نسق اقتصادي سريع
التغير ، فالتحليلات الكمية التفصيلية التي تناولت الحراك الفعل للعمال غير المهرة في
نيوبورتي بورت New bury port وماساشوستس Massachusetts منذ قرن مضى قد
أوضحت معللا للحراك أقل من ذلك كشفت عنه دراسات المجتمعات المحلية
المعاصرة^(٣) .

1 Lipset, M. 1 oc, Cit

(١) انظر التعليق الذي وضعها هاندلين لدراسات باربر و :

New England : Quarterly, 15 (1942) 556. Journal of Economic History , 7
(1947) 377.

Thernstrom, S. Poverty and progress, Social Mobility in a Nineteenth (٣)
Century City, Cambridge , Harvard University press, 1964.

والحق أن الحقبة الماضية قد شهدت تغيراً ملحوظاً في الاهتمام السوسيولوجي بالواقع التاريخي ، إذ يبدو واضحاً الاهتمام التاريخي المقارن واتخذ ذلك صورا متعددة كالاهتمام بسوسيولوجية العلم Sociology of Science ودراسة محدثات التغير في الحياة الفكرية ، ودراسة تطور القيم القومية ، وبحوث الأنماط الماضية للسلوك الانتقالي ، وتحليل التغير في الحياة الدينية وبعد هذا التطور حديث العهد جدا ، حتى أن بعض المشتغلين بعلم الاجتماع لا زالوا غير متركين مدى اهتمام علماء الاجتماع المعاصرين بمثل هذه الدراسات . ومن مصادير الاهتمام بقضايا علم الاجتماع التاريخي المقارن تطور ما يعرف اصطلاحاً بعلم اجتماع التنمية ، ويشير هذا المصطلح الى الاهتمام بالعمليات المؤثرة في امكانيات تنمية وتحديث المجتمعات . ويشبه هذا الميدان اهتمامات علماء الاقتصاد بالتنمية الاقتصادية ، فالاقتصاديون حينما يدرسون مشكلات التنمية الاقتصادية يدركون تماماً أهمية التاريخ الاقتصادي عند تحليل قضايا التنمية ، وأن التعميمات الخاصة بما يعرف باقتصاديات النمو المعاصرة يمكن التحقق من صحتها بالرجوع الى التاريخ الماضي للنمو الاقتصادي ، ولا يختلف موقف علماء الاجتماع عندما يبحثون مشكلات تحديث المجتمعات عن موقف رجال الاقتصاد ، فالاجتماعيون الذين يدرسون التحديث وبناء الامم في أفريقيا وآسيا أصبحوا على يقين من أن « الدول القديمة » في العالم يمكن أن تقدم لنا الكثير من المعلومات التي تفيد فائدة محققة في دراساتهم لمشكلات التحديث . هكذا يتفق رجال الاقتصاد ورجال الاجتماع على أن الدراسة المقارنة للتنمية تنطوي بالضرورة على احياء التحليل التاريخي (١) .

على أن احياء علم الاجتماع التاريخي المقارن لم يعكس أى احساس علم من جانب علماء الاجتماع بعدم ملاءمة أساليب البحث الكمية أو الدقة المنهجية ، أو النظريات النسقية ، وضرورة استبدالها ، وإنما تركز النقد الوحيد لهذه الاجراءات المنهجية في أنها فحسب قد أدت مؤقفاً الى تضيق بؤرة الاهتمام فانحصرت مشكلات البحوث في تحليل الوحدات الصغرى بدلاً من دراسة الوحدات الكبرى والمجتمعات الكلية ، ومن ثم أهملت أنماط التغير الاجتماعي والثقافي وازداد التركيز على دراسة العمليات المحددة لسلوك الافراد في

الجماعات الصغيرة بغض النظر عن الرمان والمكان . ومع ذلك ، فإن العدة من أخرى الى دراسة الوحدات الكبرى وتحليلها تاريخيا يقتضى ضرورة ربط تلك المناهج الجديدة والتطورات النظرية المعاصرة بالدراسات التى تتناول الانساق الكلية والتغير الاجتماعى ، وهذا الربط يتطلب تكيف هذه المناهج لكى تلائم طبيعة المشكلات المدروسة ، واعتقد أن مثل هذا التكيف يحتاج الى قدر من المرونة المنهجية التى يمكن أن تجعل الباحث يجمع بين كل من الدراسات الكمية والكيفية باعتبار أنهما يحققا التكامل المنهجى فى البحث العلمى .

إذا كان علماء الاجتماع قد تجاهلوا المادة التاريخية وس ثم وقصوا فى كثير من المشكلات المنهجية والنظرية ، فإن المؤرخين فى رأى علماء الاجتماع قد أهملوا أيضا مفاهيم ومناهج متاحة لهم وتقديمهم فى بحوثهم مطالما تقيد بحوث علماء الاجتماع فى تحويل اهتمامات المؤرخين من دراسة التاريخ الى بحث قضايا علم الاجتماع التاريخى ، فهمة عالم الاجتماع هى صياغة الفروض العامة ، ثم وضع هذه الفروض داخل أنساق نظرية أفضل ، والتحقق من صحتها بعد ذلك ، وهو حينئذ يتم بظواهر تاريخية معينة مثل قدرة أمة من الأمم على تكوين شخصية قومية متميزة على مر العصور ، فإن اهتمامه يمثل هذه الظاهرة بتحصير فى مدى تأثيرها على العمليات العامة التى تؤدى الى تكوين الشخصية القوية فى أمة - جديدة . وكذلك - سما يدرس عالم الاجتماع الدينى تاريخ ديانة من الديانات لا - به من هنا التاريخ سوى القادر الذى يمر فى الوظائف التى يلعبها الدين بالنسبة للنظم الاجتماعية ، وللتساق الاجتماعى ككل ، فإنه يهتم بتكوين الفرق الدينية ومشاركة الناس فيها وبالظروف المختلفة المؤثرة فى عضوية هذه الفرق وأدوارها الاجتماعية فى المجتمع ككل . وليس من شك أن مثل هذه المشكلات البحثية مختلفة عن تلك التى يبحثها المؤرخ ، فالتاريخ يهتم أكثر فأكثر بتحليل مجموعة مخصوصة من الأحداث أو العمليات ، على حين يبحث عالم الاجتماع عن المفاهيم التى ترمز الى صفات وصفية عريضة ، ويظل المؤرخ وثيق الصلة بالأحداث الفعلية متجنباً القضايا العامة والتى يرغب أنها تربط أنماط السلوك بعضها ببعض بغض النظر عن الفواصل الزمانية والمكانية ، إلا أنها قد تتولى عملية الوصف الدقيق لما يحدث فى إطار مجموعة من الظروف الخاضعة للتحليل وهذا هو ما يؤكد لوبيس نمانر L. Nanner ، فى بحثه عن التاريخ والثقافة السياسية حين كتب يقول : « أن موضوع الدراسة ، التاريخ هو الشؤون الإنسانية ، وأفعال الناس ، والأشياء التى وقعت وكيفيه وقوعها ، والأحداث الملموسة مرتبطة بزمنها ، وحضورها فى تفكير الناس ومشاعرهم ، دون أن يعنى بالأشياء العامة وبالتصميمات ، أن

الاحداث تنطوى على تغير وتتنوع بالتقنين مثلها مثل أولئك الذين دونوها ، أى تلك الكائنات الرشيدة التى نادرا ما تكون معرفتها كافية ، بل إن أفكار هذه الكائنات كثيرا ما تكون بعيدة عن الواقع ، وليست من نتائج العقل وحده ⁽¹⁾ .

ومع ذلك ، فإن استخدام مفاهيم علم الاجتماع كونه من المصم الاجتماعية فى الدراسة التاريخية لا يجعل من المؤرخ عالما اجتماعيا نظريا ، وإنما هذه المفاهيم تمنحه بعض الفلقت التى تبينه على تنظيم المادة التاريخية وتنسيقها ، كما أنها يمكن أن تهدد من قوة تفسيراته وتؤهلها السببية . وهكذا ، فإن التعرف على نتائج العلوم الاجتماعية قد يجعل مؤرخا معينا أكثر قدرة على جمع معلومات متصلة اتصالا لولت بمشكلات بحثه ، مثال ذلك أن دارسى التخرج الاجتماعي قد طوروا فى السنوات الأخيرة فكرة تعدد أبعاد المكانة *Status Discrepancy* كمتغير تفسيرى ، ويشير هذا المفهوم الى امكانية تهرب مكانة الأفراد والجماعات وفقا لأبعاد مختلفة للتخرج فى الهوية أو الجزء ، فالطالب الجامعى مثلا الذى يعمل يشتغل بعض الوقت بالعمل اليدوى ، يكون تربية عاليا على بعد التعليم ، بينما يحتل مرتبة أدنى على بعد آخر هو المهنة ، والقائد السياسى قد تطلو مرتبته وفقا لبعد القوة ، بينما تقل على أساس بعد الهوية ، وأسائنة الجامعات تملو مكانتهم وفقا لبعد الهوية بينما تقل وفقا لبعد الدخل وهكذا . ويفترض علماء الاجتماع أن أولئك الذين تتباين مكانتهم الاجتماعية وفقا لعدد من الأبعاد يختلفون من الناحية السلوكية عن الأشخاص الذين يشغلون مكانة محددة وواحدة بالنسبة لهذه الأبعاد ، إذ تتميز الفئة الأولى بأنها أكثر ليبرالية من الناحية السياسية إذا ما قورنت بالفئة الأخرى المقابلة فى أبعاد المكانة ، كما أن تلك الفئة أيضا تميل الى التصرف بطهقة متطرفة فيما يتعلق بالسلوك السياسى والدينى ، ومن الواضح أن مثل هذا المفهوم ينطوى على فائدة بالنسبة للمؤرخ ، فهو سيجعله معينا بدراسة أثر تباين أوضاع المكانة فى تنوع سلوك الأفراد والجماعات فى الماضى واختلاف أنماطهم السلوكية عما هو مألف ومتوقع . ولا يخفى ذلك أن عالم الاجتماع سوف يقدم للمؤرخ وقائع محددة يضمنها المؤرخ فى تحليلاته ، مطبا بطرح التاريخ الاحداث والشواهد أمام علماء الاجتماع ، وإنما غلطة ما فى الأمر أن علماء الاجتماع يحققون البحوث التاريخية من خلال تنبيه المؤرخين بأنه يتعين عليهم فحص المهد من المواصل

⁽¹⁾ Nasir , *History and political Culture*, in Fritz Stepp (ed.) *The Varieties of History*, N.Y.,

Overlaid Books, 1956, P.372.

طلما أن الشواهد المستخلصة من البحوث الاجتماعية توصى بذلك ، لكن ذلك لا يعنى مطلقاً أنه يجب أن تصدق قضايا البحوث الاجتماعية صدقاً مطلقاً على المدى ، أو أنه من المحتمل أن تتحقق نفس العلاقة بين المتغيرات ، إن ذلك بالطبع يوقن في ضرب من الحماية لا نوافق عليه ، وإنما علينا فقط أن نعامل هذه القضايا باعتبارها فروض إما أن تصدق أو لا تصدق .

وثمة طائفة أخرى من المفاهيم الاجتماعية يمكن أن تطوى على فائدة بالنسبة للمؤرخ ، ونذكر على سبيل المثال مفهوم الإطار المرجعي *Frame of reference* والجماعة المرجعية *reference group* ، إذ أن هذين المفهومين يتضمنان الافتراض القائل بأن فهم سلوك الأفراد والجماعات يقتضى الرجوع إلى الأطر الاعمل الذى يجرى هذا السلوك وبشكله . فالدخل أو المهنة مثلاً كمحددان للسلوك الاجتماعية قد يرضا جماعة تقيم في مجتمع على صغر إلى أعلى المراتب الاجتماعية ، وقد يرضا جماعة حضرية أخرى تقيم في مدينة كبرى في طبقة أدنى . ولقد تطور مفهوم الجماعة المرجعية في علم النفس الاجتماعى باعتباره يشير إلى تلك الجماعات المؤثرة التى يشتق منها الأفراد معايير حكمهم وتقييمهم للأشياء . والمؤرخ إن كان يهدف إلى فهم الظاهرة التاريخية فهنا كلاً دقيقاً ، فإن عليه أن يضع سلوك الأفراد والجماعات الذين يؤرخ لهم داخل الأطر المرجعى الذى يكون مسعولاً إلى حد كبير عن وقائع وأحداث سلوكية ، كما أنه وحده هو الذى يعمل هذه الوقائع والأحداث مفهومة ، وتبدو هذه المفاهيم ذات فائدة عميقة بالنسبة للمؤرخ^(١) . إن يتناول دراسة القادة السياسيين الذين شهدهم التاريخ وكانوا علامات بارزة ، وهنا نحصل المؤرخ على معلومات تفصيلية تتناول الجماعات المرجعية التى أسهمت في تحليل سلوك هؤلاء القادة^(٢) . ويستطيع القارئ أن يجد عرضاً وافياً وشاملاً لتطبيق المفاهيم الأوسولوجية على دراسة التاريخ وللتعاون بين العلمين في التقرير الذى أعد في المؤتمر الخاص بالتحليل التاريخى الذى عقده مركز بحوث العلوم الاجتماعية ، ولقد ناقش التقرير بصفة خاصة مفهوم الدور الاجتماعى *Social - Role* ويتصل هذا المفهوم بالترقيات التى توجد عند الأفراد والجماعات بصدد السلوك الذى يرتبط بمكانة أو وضع اجتماعى معين ، ويقول توماس كوشران *T. Cochran* فى مقاله عن « استخدام المؤرخ لمفهوم الدور الاجتماعى » أن القيمة التى ينطوى عليها التاريخ سواء نظرنا إليه من الناحية الجمالية أو الناحية العلمية ، تتمثل في اعتناقه على افتراضات أو تعميمات تتصل بالأنظمة المتوقعة في أداء الأدوار ومعرفة تحليل

^(١) Lipset and Richard Hofstadter, (ed.), *Sociology and History: ... Methods*, (New York, Basic Books, 1968).

^(٢) Books, 1968).

الادوار يمكن أيضا أن يحمى المؤرخ من تلك النظريات الساخنة حول أنماط التفاعل الاجتماعي»^(١).

ويصدق التحليل السابق بالنسبة لتبادل المفاهيم بين التاريخ وعلم الاجتماع على الاستعانة بالمفاهيم أيضا ، ولقد عقد ريكمان Rickman في دراسته عن الفهم والدراسات الانسانية فصلا ليناقتش فيه طبيعة المدخل التاريخي وصلته بالعلوم الانسانية الاخرى^(٢) . والمدخل التاريخي عنده يعتمد أساسا على فهم التعبيرات والمظاهر المختلفة من خلال النظر اليها في سياق تاريخي أو زمني ، ثم انه يسعى الى فهم السياق الكلي للاحداث حينما ينتقل من تعبير أو مظهر الى تعبير ومظهر آخر ، وهاتان العمليتان للفهم بينهما اعتماد متبادل لكن اهتمامات الباحث ومعلوماته هما اللذان يحددان تأكيده على أى منهما . ومعنى ذلك بمباراة أخرى أن المدخل التاريخي يتيح فرصة فهم الخصوصيات أى الاحداث والمظاهر الفريدة التي لا تتكرر ، لكنه لا يقف عند هذا الحد ، اذ يمكن للباحث أن ينتقل من هذا المستوى الى مستوى آخر أعم وأشمل حين يربط بين هذه الخصوصيات في سياق الزمن ويسعى الى اكتشاف المضامين الهامة ، أو القوانين العامة التي تحكمها .

ويعتقد ريكمان أن المدخل التاريخي بهذا المعنى لا يستخدم فقط في الدراسات التاريخية المتخصصة ، وإنما هو مفتاح للإفادة منه في كل العلوم الانسانية ، بل ويمكن القول انه بالمعنى العام يستخدم في العلوم الطبيعية كذلك ، ويقدم لهذه العلوم مادة هائلة تعتمد عليها في أبحاثها . فتاريخ الحالات أمر لا غنى عنه بالنسبة لعالم النفس الذي يدرس الانحراف أو المرض العقلي ، أو مشكلات الزواج ، كما أن تاريخ ارتفاع أسعار بعض السلع يعتبر من المسائل الهامة بالنسبة للبحوث السوسولوجية ولنا أن نأخذ على سبيل المثال استخدام ماكس فيبر للشواهد التاريخية . أضف الى ذلك أن تسجيل بعض التجارب العلمية قد يلعب نفس الدور في الفيزياء أو الكيمياء ، وهكذا يطبق المدخل التاريخي على موضوع خاص يعلم ما أحيانا كدراسة تاريخ الحالة في علم النفس ، وعلى النتائج الخاصة بالدراسات التاريخية والملائمة لتاريخ الاقتصاد وتاريخ النظريات الاجتماعية في أحيان أخرى .

وانطلاقا من المنهج الذي يرضيه ريكمان للدراسات الانسانية وهو المنهج القائم على فهم التعبيرات الانسانية المختلفة فهما تنسجها كليا ، فإن حيلة الافراد بالنسبة لنتائجهم تمثل

(١) Cochran, T. " The Historian's Use of Social Role in Louis Gottschalk (ed.) ; Generalization in the Writing of History, Chicago, University Press, 1961 .

(٢) ريكمان ، مرجع جديد للدراسات الانسانية ، ترجمة د. علي عبد المطلب و د. محمد علي محمد ، مكتبة مكاوي ، بيروت ، ١٩٧٩ . ص ٢٦٧

٢٦٧ ٢٦٨

اهتماما خاصا ، وكذلك نحمده يؤكد أن التاريخ والشواهد التاريخية المستخدمة في العلم متفاوتة لها أهمية خاصة في الدراسات الانسانية^(١) ، ان تحليل فرويد لنفسه وما كتبه عن يوميات فترة مراهقة يثر اهتمامنا حتى بعد تطور نظريات التحليل النفسى ، وحدث هذا بسبب المنظور التاريخى . وبالتقارنة فان التجارب الخاصة بالعلوم الطبيعية تصبح غير مهمة فور أن يتم تأسيس النظرية ، وعلى هذا يمكن القول بأن الدراسات الانسانية ذات طابع تاريخى يميزها عن العلوم الطبيعية . ويضيف ريكمان الى ذلك أن النهج الواقعى للتاريخ يرتكز على افتراض علم يغلف كل أفكارنا عن العالم ، وبدون هذا الافتراض يبقى هذا النهج مربكا أو محيرا ، وهذا الافتراض هو أن الحاضر يكون نتاج الماضى وأن كل حالة من الحالات التى تحدث فى لحظة خاصة تكون نتاج حالات سابقة عليها ، وهنا يفرق السبيل التالى : كيف يمكن أن نختار سوابق أى موقف من وقائع الماضى التى لا حصر لها ؟ ان جزيا من الاجابة على هذا السؤال يمكن ان تحمل الناكسة الانتقافى وفى الاحكام التى نضعها طبقا لمقولات المعنى ، كما ان الاهتمامات والمشاكل التى تواجه الباحث أو تواجه جيله يمكن أن تلعب دورها أيضا علالة على أن العلوم النظرية تمهدنا بالدليل على أهمية ارتباطات معينة .

ولا يستطيع المؤرخ أن ينفذ الى لب الحقيقة التاريخية دون أن يفهم مغزاها وهو هنا سيجد في الآخر — مثلما وجد عنده عالم الاجتماع من قبل مقصده — فى منهج الفهم الذى طوره ديلثاي وماكس فيبر وحلده ريكمان معالنه تمهدنا معاصرا سيجد المؤرخ فى هذا النهج خير عون له على فهم مضمون التاريخ . فلذا كان التاريخ بحلول أن يؤلف قصة ذات مغزى من سلسلة التعبيرات أو من تجمعاتها ، وكل تجمع من تجمعات التعبير يكون فهنا لانه نتاج عملية تراكمية ، ومع ذلك فمن الممكن التوصل الى تجمعات مشابهة تظل سياقات للتصنيف ، الا أن مغزى القصة لا يأتى بواسطة اكتشاف غلط سبق انتظامه ، أو حركة هادئة نحو تحقيق غرض مفرد فهنا يكون مثار اهتمام الفيلسوف أو رجل الدين لكنه لا يهم المؤرخ . ان المؤرخ يجعل القصة ذات مغزى أولا عن طريق إعادة استيعاب المعنى الذى حواه الناس فى الماضى ووصفوا به موقفهم آنذاك ، ثانيا عن طريق ترتيب العناصر وفقا لاحكام المؤرخ الخاصة على ذلك المعنى الذى كان فى الماضى ويجب أن يكون واضحا من كل ذلك أن التاريخ على الرغم من أنه يختلف جذريا عن سائر العلوم الاخرى فانه يمكن أن يكون علميا بمعنى أنه يستخدم المخططات العقلية ، وينفذ بطريقة منظمة متخللا بناء الدراسات الاخرى التى تتضمن الفينومينولوجيا والاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع .

ولقد ثارت مشكلة ميتافيزيقية زائفة حول المسألة التاريخية ذهبت الى أن التاريخ يحقق ذاته في حالة خاصة من الاهتمام بالماضي المطلق الذي يتسلر تحييه ، إذ لما كان الماضي حسب تعريفه لا يوجد الآن ، فإن موضوع التاريخ يكون موضوعا غير واقعي ، وتكون قضاياه غير قابلة للتحقق من صحتها من حيث المبدأ . لكن ألا تكون تجارب عالم الفيزياء قد مضت أيضا ولا وجود لها بعد أن يكتب بحقه ، تماما كما هو الامر بالنسبة لموت قيصر الذي يمنع المؤرخ من استعادته حين الكتابة عن أعماله ؟ الواقع أن التجارب العلمية يمكن تكرارها ، كما أن التجارب المناسبة يجب أن تكون متضمنة في بحث عالم الفيزياء وهذا يمثل تحديا للعلماء الذين يرغبون في تغيير نتائج هذا البحث إذ عليهم أن يرجعوا عن مثل ذلك التعبير بواسطة رجوعهم الى نفس التجارب مرة أخرى . أما في التاريخ فلا يمكن لأحد أن ينظر مرة أخرى في قيصر لكي يرى اجتيازه لنهر الروميكون^(١) .

إن التاريخ مثله في ذلك مثل سائر الدراسات الانسانية يعالج لا حالة التغيرات التي نكون الشواهد أو الأدلة على كل القضايا ، وفي حالة التاريخ تكون التغيرات تعبيرات بالية كالخطابات واليوميات ، وأوصاف شاهد العيان ، والأوراق الرسمية ، والتسجيلات الكسبية ، والعملة ، والمبانى ، والمقابر . ونادرا ما يشاهد المؤرخ الحوادث التي يسجلها أنه يعالج المزيئات أو الأصوات من خلال أوصاف غير مباشرة كالصور أو تقارير شاهد العيان ، انه يحاول أن يفهم تلك التغيرات والمناهج التي يستخدمها من أجل هذا الفهم هي تلك المطلوبة بالنسبة الى كل فهم ، وينتج عن فهمه للتغيرات فهما للجانب من المهنى العقل أى لما كان الناس يفكرون فيه ، وما كانوا يرغبونه ، ثم يفهم أيضا الاسباب التي أدت بهم الى القيام بالافعال التي قاموا بها .

وتقترب وجهة نظر ريكمان — في جانب منها — من وجهة نظر جيبسون Q.Gibson التي عرضها في تحليله لمنطق البحث الاجتماعي ، إذ أن كافة البحوث الاجتماعية تشترك تقريبا في موضوع واحد فهي يتم أساسا باكتشاف ما يقع في الحياة الاجتماعية للناس وتفسيوه ، وهي تستخدم القضايا العامة والنظريات ذات الانواع المختلفة من أجل تحقيق هذا الغرض . ولا يشك المؤرخون عن هذه القاعدة ، ذلك أن ما يقع للناس في الماضي أو الحاضر أو المستقبل ، والمؤرخ ببساطة يتم بما يقع للناس في الماضي ، ولعل هذا هو السبب الذي جعلنا لا نبتذل، أى جهد للفرقة بين التاريخ والعلم الاجتماعي باعتباره ميدان يختلف عنها للبحث . بل إن جيبسون يذهب الى حد القول بأن دراسة القضايا العامة وتحليلها

(١) ريكمان ، نفس المرجع ، ص ٢٧٢ .

تطلب الاستماتة بالضرورة بالقضايا التاريخية ، ذلك أن كل بحث له جانب التاريخي . أما الاختلاف الوحيد بين التاريخ والعلوم الاجتماعية فيتمثل في نوع القضايا التي يهتم باقمتها كل من المؤرخين والعلماء الاجتماعيين فنحن نفترض في العلماء الاجتماعيين أن يهتموا بإقامة القضايا العامة ، وتطوير النظريات ، والتنبؤ كلما أمكنهم ذلك على أساسها ، أما المؤرخ فإن عليه أن يهتم بإقامة قضايا حول أحداث ماضية مخصصة كما تظهر على مسرح الزمن ، وهذا يعنى أنه رغم أن المؤرخ قد يستخدم القضايا العامة ، إلا أنه سيحصر اهتمامه فقط في نطاق تلك القضايا التي تقدم غرضه ، كما أن العالم الاجتماعي هو الآخر سوف يستخدم القضايا التي تتناول أحداث ماضية مخصصة الى الحد الذي يحقق أهداف بحثه^(١) .

ولقد كتب ليند R.S. Lynd في مؤلفه : لماذا المعرفة ؟ يصف الصلة الوثيقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية يقول « ان على المتخصصين في العلوم الاجتماعية أن يكفوا عن الانتظار من أجل الحصول على ما يحتاجونه من معلومات تاريخية بل يجب أن يتجهوا بأنفسهم نحو الماضي ، وأن يكتبوا تاريخهم الخاص حول الحاجة الى معرفة أشياء محددة ، ويصلد علاقة الماضي بالنظم والمشكلات المعاصرة »^(٢) هذه دعوة صريحة من ليند يطالب فيها المتخصصين في كافة فروع العلوم الاجتماعية أن يكونوا على وعي بالطريقة التاريخية في البحث بحيث يصبحوا هم أنفسهم مؤرخين في الفروع التي تخصصوا فيها . وربما تصور لنا هذه العبارة ما يجري في الولايات المتحدة أصديق تصوير ، ولكن الصلة الوثيقة بين المنهج التاريخي والعلوم الاجتماعية تبدو أوضح ما تكون في بريطانيا منذ ... من عديدة نخلت ، فلم يقدم المؤرخون فحسب اسهامات بالغة القيمة لفهم المجتمعات الاجتماعية ، ولكنهم طوروا أسلوبا فيها دقيقا للتحقق مما تنطوي عليه الوثائق من مادة وكذلك تنمية تحليل هذه المادة . وثقا . اعتمد الاجتماعيون البريطانيون الأوائل شأنهم في ذلك شأن المؤرخين كونهم على الشاهد التاريخية فجد أن كلا من سيدني وبيترينس وب Webbs من سبيل المثال يؤكد أهمية تاريخ النظم وتطورها عند دراسة الأوضاع المعاصرة ، إذ أن الفهم المتكامل لهذه النظم ولما تؤديه من وظائف في الوقت الحاضر لا يتحقق الا بعد معرفة نشأتها وتطورها ، فالنظر الى نظام معين يعمل عن تاريخه مماثل تماما عزل هذا النظام عن بقية النظام الأخرى التي تربطها به وشائج قوية ، وفي ذلك بالطبع تجاهل لما تتضمنه الوثائق من ثراء وتلقائية حول تلك النظم .

٣ - التاريخ الاجتماعي والتاريخ الثقافي :

يستخدم مصطلح التاريخ الاجتماعي Social History للإشارة الى دراسة التغير الذي يطرأ على شبكة العلاقات الاجتماعية . يطور النظم الاجتماعية ، والتحول في المفاهيم والقيم

(١) Gribson, Q : The Logic of Social Enquiry, London.. Routledge & Kegan Paul, 1968. p.179

Madge J, The Tools of Social Science, Longmans, London, 1963, p.11.

بالاجتماعية . ويرتبط هذا المصطلح بمصطلح التاريخ الاقتصادي Economic History . وكلاهما كان سبباً مباشراً واستجابةً لعدة لمصطلح التاريخ السياسي وتاريخ الحكومة بالدولة . ويرجع العصل الى كل من ابن خلدون وفيكو Vico في وضع أصول التاريخ الاجتماعي . فقد عرف ابن خلدون التاريخ تعريفاً اجتماعياً بقوله « يهدف التاريخ الى افهامنا الحالة الاجتماعية للانسان ، أعنى الحضارة ، ويهدف كذلك الى أن يعلمنا الظواهر التي ترتبط بهذه الحضارة والى معرفة الحياة البدائية وتذبذب الاخلاق وروح الاسرة والقبيلة وتباعد وجهات النظر و أن سمو شعوب على شعوب أخرى يؤدي الى نشأة امبراطوريات وأسر حاكمة وفوارق الطبقات والمصالح التي يكرس لها الناس أعمالهم ومجهوداتهم مثل المهن الموحدة والصناعات التي تعين على الكسب والعلوم والفنون وأخيراً جميع التفورات التي تحدثها طبيعة الاشياء في سلوك المجتمع . وسوف يهتم علم العمران البشري (علم الاجتماع) بدراسة التاريخ الاجتماعي على هذا النحو بحيث يبحث في مسائل الاجتماع الانساني والعمران البشري وما يلحقها من عوارض ، كأن يدرس العمران البدوي ، والاسم والرحشة والدول والحلقة والملك ، والعمران الحضري والبلدان والامصار ، والصنائع والمعيش والكسب ، والعلوم واكتسابها وتعلمها . ومنهج الدراسة الاجتماعية للتاريخ عند ابن خلدون منهج ديناميكي بالضرورة يسير مع حركة التاريخ ويستوعب تطور الحياة الاجتماعية وانتقالها من حالة الى أخرى ذلك لان أحوال الامم وعوائلهم وتعلمهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر وإنما هو اختلاف على الالام والازمنة وانتقال من حال الى حال ، ويرجع هذا الاختلاف والتباين في أحوال المجتمعات الى عوامل عديدة اقتصادية وجغرافية وثقافية ، ذلك أن المجتمع عند ابن خلدون شأنه شأن الفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته ، أما المرحلة الأولى فهي مرحلة البداوة ، ويقتصر فيها الافراد على الضروري في أحوالهم ، ويكونون عاجزين عن تحصيل ما يفرق الضروريات كما تتميز هذه المرحلة بخشونة المعيش ووجود المعصية ، أما المرحلة الثانية فهي حالة الملك وفيها يتحول المجتمع من البداوة الى الحضارة ، ومن الشغل الى الترف ، ومن الاشتراك الى المجد والتفرد الواحد به وكل الباقيين عن السعي فيه ، وهذا يعنى تركيز السلطة . أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الترف والنعيم أو الحضارة وفيها ينسى الافراد عهد البداوة والخشونة ويفقدون جلالة الغزو والمعصية - ويبلغ فيهم الترف غاية ويؤدي النعيم بالدولة الى الانقراض والزوال الذي تسبقه حالة رابعة من الضعف والاستكانة وفساد الخلق تسمى حالة الانحلال ، وهذه الاطوار فيما يرى ابن خلدون طبيعية وتتفق مع طبائع الاشياء فالأصل في المجتمع حالة البداوة كما يدلنا على هذا استقرار حالة التطور في المجتمعات الانسانية .

أما فيكو Vico الايطالي فقد استطاع في مؤلفه عن العلم الجديد أن يحول اهتمام و التاريخ السياسي بالحروب والمعارك ، والتحالفات الى دراسة العادات ،

والقوانين والانظمة الاقتصادية والاجتماعية واللغة والفنون والديانات والعلوم والأفكار ، ولقد أحدثت أعماله تأثيرا بالغا في معظم دارسى القرن التاسع عشر خلال مرحلة احياء الاهتمام التاريخي ، فأتثر به هيرد ، ومثليه Michelet وكولردج Coleridge واعترف ملركس وأنجلر أيضا بتأثير فيكو واستخدما القاعدة العامة التي وضعها ومزعاها : « ن الناس يصنعون تاريخهم الخاص » باعتبارها نقطة انطلاق في تحليلاتهم التاريخية .

والفكرة الرئيسية التي يتضمنها مفهوم التاريخ الاجتماعي عند فيكو هي نظرية التطور ذى المراحل الثلاث وتشمل هذه المراحل تطور البشرية والحضارة من المرحلة الدينية الى مرحلة البطولة ثم مرحلة الانسانية . أما المرحلة الأولى فتتميز بانتشار وسيطرة التفكير الدينى واللاهوتى ، بحيث يتغلغل هذا اللون من التفكير سائر مظاهر الحياة الاجتماعية كالاسرة والمؤسسات والعقائد واللغة والملكية والحكومة . أما المرحلة الثانية فهى عهد البطولة وهو عهد يسيطر فيه ذوى القسرات والامكانيات العقلية الذير يرفعهم الناس الى أعلى المراتب ويخضعون لحكمهم وسيادتهم ، ويتسم النظام الاجتماعى والسياسى العام في هذا العصر بسيادة حكم العقل على حكم الايمان ، ويظهر - لدى الفيلسفة وآداب والعنون . أما المرحلة الثالثة والاخيرة فهى مرحلة الانسانية ، وى عهد الحرية والحقوق المدنية والسياسية ، ولطفا تصبح الحكومة في هذا العهد حكومة ديمقراطية ، والدين يهدف الى رفع المستوى الاخلاقى العام في المجتمع ، والقيمة الموجهة للسلوك هى قيمة الواجب واحترام الطبيعة الانسانية . ويعتقد فيكو أن هذه الحالات الثلاث تتعاقب بشكل دورى منتظم بحيث أن الحالة الاخيرة تمهد لظهور الحالة الأولى ، وان كانت هذه الحالة الأولى حين تعود مرة أخرى لا تكون عيدة الى نفس العهد الدينى الأول ، وإنما الى شكل دينى مختلف وأرق في نزعاته الدينية ، وتتاقب هذه الحالات أو الدورات يمثل في رأى فيكو قانونا عاما تخضع له حوادث التاريخ عند سائر الأمم وعلى الاخص الامم الأوروبية⁽¹⁾ .

ويعتقد ملركس وأنجلر أن العلاقات الاقتصادية خاضعة لتطور القوى الانتاجية والاجتماعية ، وحالة قوى الانتاج في المجتمع هى التى تحدد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقات الطبقات بعضها ببعض والعلاقات القانونية بشكل مباشر ، ثم العلاقات الفكرية والتصورية بشكل غير مباشر ، فالتاريخ الاجتماعى عند الملركسين هو تاريخ حالة قوى الانتاج في المجتمع وأثرها في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والفكرية . ولقد كان نمو مجتمع الصناعى في القرن الثامن عشر - ذاك القرن التاسع عشر - مظهر أنواع جديدة من البناء الاجتماعى سببا في اهتمام العلماء بالدراسة - دى - عى . ومن أمثلة ما كتبه جرين Green

Vico, The New Science of G. Vico, Trans, by Bergin & Fisch, N.y., Cornell University press

تحت عنوان التاريخ الموجز للشعب الميطلق سنة ١٩٦٤ وتونى Toynbee محاضرات عن الثورة الصناعية في إنجلترا سنة ١٨٨٤ ، وهكذا تميز دراسة التاريخ الاجتماعي عن نوع من الانقضاء الفكري وتبادل المفاهيم والمناهج بين المؤرخين وعلماء الاجتماع^(١) .

ويرتبط مصطلح التاريخ الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بمصطلحي التاريخ الاقتصادي والتاريخ الثقافي . والتاريخ الاقتصادي هو دراسة الوقائع الاقتصادية الماضية في المجتمع ، أو دراسة التطور في مجال العلاقات الاقتصادية على مر فترات التاريخ المختلفة ، وأثرها في مجال العلاقات الاجتماعية الأخرى . ومعظم العلماء لا يفرقون بين مظاهر النشاط الانساني ، أو هو نسق من أنساق البناء الاجتماعي الشامل ، ان لم يكن أهم انساقه على الإطلاق ، فنجد على سبيل المثال كتنجهام W. Cunningham في كتابه « نمو التجارة والصناعة الإنجليزيتين » يصف التاريخ الاقتصادي بأنه ليس مجرد دراسة مجموعة معينة من الوقائع ، بقدر ما هو دراسة لكل وقائع تاريخ أمة من الأمم من وجهة نظر معينة . والواقع أن التاريخ الاقتصادي هو دراسة الوقائع التاريخية المتعلقة بالاقتصاد والمظاهر الاقتصادية أي ظواهر الانتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع ، وما يتعلق بها وأثر الظواهر الاجتماعية فيها ، وتأثيرها بها عبر فترات تاريخ المجتمع معين . على أن موضوع التاريخ الاقتصادي وطبيعته وحلوه كانت مسألة خضعت للجدل والمناقشة خلال القرن التاسع عشر في ألمانيا حيث تطور هناك التاريخ الاقتصادي كبديل للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية . اذ عمل روسشر W. Roscher وكينز K: Knies وبوشر K. Bucher وفيلدبراند Hildebrand على تنمية مبدأ النسبية التاريخية في مقابل النزعة المطلقة التي انطوت عليها نظرية الاقتصاد . ولقد اختلف الرأي أيضاً في الصلة بين التاريخ السياسي والتاريخ الاقتصادي ، فماركس وإنجلز يدرسان الوقائع الاقتصادية في اطار تاريخي ، وكذلك نما متحاشا كثير من العلماء ، فمثلا لوكاش Lukas في كتابه تاريخ الطبقات والشعور الطبقي يقول « هناك باستمرار حركة نحو قوى

(١) انظر دراسة هالدة القبية وتجدر الإشارة اليها في هذا الصدد وهي دراسة الأستاذ أندريه رين A. Raymon من التاريخ الاجتماعي للقارة النائية . وأندريه رين مؤرخ فرنسي سامع وأستاذ للتاريخ بجامعة برون ، وله مؤلفات عديدة من بينها عمل أنفريقيا ، وهو يعكس اهتمامه الآن للدراسة لتاريخ القارة في العصر الحالي . وطرح رين الفكرة بين عدة كآ قال لربع مصر كلها ، وقد اتفق الآن من وضع مؤلف ضخم عن تاريخ القارة النائية وسوريا في القرن الثامن عشر ، ويحول الكتاب موضوعات اجتماعية حاصلة ، فيجد فضلاً عن القارة كسدينة تتناول فيه التكوين الديموقراطي والديكتاتورية والديكتاتورية للقارة كآ يبرز في فصل آخر جغرافية الأسماء الإغريقية في القارة في القرن الثامن عشر ، ثم يدرس أيضاً اسماء القارة الشعبية في القرن الثامن عشر والحركات الاجتماعية التي قامت بها . وسيد القديريه عماد دراسة الأشكال القديمة رين العديد من معاني علم الاجتماع وعلى الأخص في الفصل الأول الذي حصمه لبحث المشاكل الحضارية وصلها بالنظام المتد والخصم

انظر ، أندريه رينوت غسول من التاريخ الاجتماعي للقارة النائية ، ترجمة دهر الشاب ، روز اليوسف ، ١٩٧٤ .

الاجتماعي . وفي معظم العلاقات الاجتماعية لابد من أن تستند إلى دراسة التاريخ . كما يعني أن
تفسير المجتمع الاقتصادي في أي مجتمع ، لا يتم إلا على أساس تلخيص نضال الطبقات في
ذلك المجتمع «^١

يبقى بعد ذلك المصطلح الأخير وهو تاريخ الثقافة ، ويقصد من هذا المصطلح محاولة
رسم صورة متكاملة للوقائع الثقافية كما حدثت خلال العصور المختلفة من يوم أن تحول
الإنسان من الإنسان الحيوان Homo Anthropus إلى الإنسان المعقل Homo Sapiens
حتى الآن ، فهو يشمل تاريخ الإنسان في ميدان الأسرة مثلا ، والصور التي تعاقبت على نظام
علاقة الرجل بالمرأة مثلا ، وفي ميدان الاقتصاد من دراسة صور الإنتاج وصور الملكية
وظهور الاستهلاك الخ . التي تعاقبت على الإنسان من تلك العصور السحيقة .
ويشمل أخيرا دراسة تلك الصور في الدين والسياسة واللغة والفنون على اختلاف أنواعها .
وهنا لابد أن نفرق بين التاريخ الثقافي والتاريخ الاجتماعي ، فالأخير الثقافي يشمل العالم كله ،
والصورة التي تعاقبت على النظم الاجتماعية منذ الأزمنة البعيدة حتى الآن ، أما التاريخ
الاجتماعي فيدرس الصور الاجتماعية التي تعاقبت على النظم الاجتماعية في فترات تاريخ المجتمع
معين . ولقد انتشر مصطلح التاريخ الثقافي في أوائل القرن العشرين ، وأصبح أشهر
وأوضح من أن يحتاج إلى تعريف أو تحديد ولكن مع ذلك إذا استعرضنا بعض التعريفات
فقد نجد قوانين جنسية فيها ، وإن كانت الفوارق لم تصل إلى حد القضاء أو التناقض إذ
يؤكد علماء الآثار أساسا في استخداماتهم للمصطلح على كلمة « الثقافة » فالأثر أمر
مسلّم به ، ذلك أن علم الآثار يعني أساسا بالتتابع الزمني للوقائع والأحداث والبحث عن
الأدلة الأثرية لها . وهكذا يستخدم علماء الآثار مصطلحي علم الآثار والتاريخ الثقافي
بوصفهما مترادفان . وبالحال فقام بين علماء الآثار وعلماء الأنثولوجيا ، إذ يريد كل فريق
منهم أن يضم بحوث التاريخ الثقافي إلى العلم الذي يمثل . وبوجه رجال الأنثولوجيا كل
اهتمامهم إلى كلمة « التاريخ » لأن الثقافة لا تحتاج إلى تأكيد في دراساتهم ، وكثيرون منهم
يعتبرون التاريخ الثقافي منهجا أو أسلوبا من أساليب الدراسة الأنثولوجية .

وفي الأنثروبولوجيا أو علم الإنسان يؤكد أصحاب المدرسة التاريخية أهمية مفهوم
التاريخ الثقافي فيذهب ميتلاند Maitland إلى أن « الأنثروبولوجيا » عليها أن تختار بين أن
تكون تاريخها أو لا تصبح شيئا على الإطلاق » ، وأكد بول رادين P. Radin نفس هذه
العبرة كمقدمة في مؤلفه منهج الأنثولوجيا ، ويذهب بيركت K. Birket - Smith

(١) راجع :

Gould & Kold, A Dictionary of the Social Science; London, Faisrock publications; 1959.

الى أن « الحاضر لا يمكن فهمه الا كتتابع للماضي » ومن ثم فإن المشكلة المحيطة بالنسبة للأنثروبولوجيا ، كما أفهمها ، يتمحور أن تكون مشكلة تاريخية ، كذلك اقتنع شاپر E. Sapir بمقالة الكلاسيكي الشهير عن « منظور الزمان » بقوله « ان الأنثروبولوجيا الثقافية تتجه أكثر فأكثر نحو الاعتراف بأنها علم تاريخي أساسا . فالمعلومات التي نحصل عليها بتأمل فهمها سواء في ذاتها أو في صلتها بعضها ببعض ، الا بوصفها نهاية تتابع معين للأحداث التي تعبر بجلورها في الماضي السحيق ومن الضروري جدا أن يتحقق عندنا نوع من الفهم التاريخي للواقع بوصفه الهدف الأنثروبولوجي الخاص للبحث »^(١) .

وعموما ، فإن مصطلح التاريخ الثقافي يكتسب معناه الحقيقي ودلالته في ضوء علم المناهج ، وتنقسم المناهج في هذا الصدد الى قسمين ، قسم أنثروبولوجي وقسم آخر وصفي تاريخي (تاريخي) historiographic . أما الأنثروبولوجيا فهي نتجتا المدخل التي يمكن بواسطتها الكشف عن اعتبارات الزمان وصيغتها في تصورات ثقافية محددة ، أما التاريخ فهو الوسيلة التي بواسطتها تصبح تلك النتائج منظورات تاريخية صادقة ومليئة بالنسبة للشعوب التي ندرسها ، أو النتائج النهائية لذلك كله هو التاريخ الثقافي .

وهكذا تمثل دراسة الثقافة في الأنثروبولوجيا مكانة رئيسية ، وبعد البحث التاريخي للثقافة مطلبها هاما وحيويا بالنسبة للأنثروبولوجيا الثقافية ، ويمكس ذلك الاهتمام بدراسة نشأة الثقافات وأصولها ، وعملية إعادة بناء تاريخ الثقافات ، وتقع هذه العملية على أساس دراسة توزيع الخصائص الثقافية وتحليلها ، ثم التحقق من مدى امكانية حدوث استحكاكات واتصالات بين الوحدات الثقافية ، بل يمكن أن نكتشف أيضا التابع الزمني الذي ظهرت فيه هذه الاستحكاكات . والواقع أننا حينما نحاول أن نرسم مخططا واقعا لتوزيع خصائص ثقافية معينة ، أو مركب من الخصائص سنواجه بمشكلة هامة وهي أننا لن نستطيع اعتماد امكان نشوء خصائص متشابهة من أصول مستقلة في ثقافات مختلفة وتختلف وجهات النظر بصدد هذا العامل ، فبعض مدارس الأنثروبولوجيا تميل أثر هذا العامل كلية وتذهب الى القول بأن وجود خصائص متشابهة في ثقافتين يدل دائما على حدوث استحكاك أو احتكاك بينهما بغض النظر عن البعد الزماني أو المكاني الذي يفصل قد يفصل الواحدة عن الاخرى . ومعنى ذلك أن كل خاصية ثقافية نشأت في الأصل مرة واحدة ، ومن منطلق واحد ، ثم انتشرت بفعل الاتصال الثقافي بين الشعوب في مناطق أخرى .

(١) راجع في ذلك :

F. Radin, The Method and Theory of Ethnology (N. 4; Mac Graw - Hill, 1933) Tax, et al (eds.): An Appraisal of Anthropology Today, Chicago, University press, 1953, p. 68. Also, E. Sapir, Time Perspective in Aboriginal American Culture, Ottawa Canada Geological Survey, 90, 1916, pp. 1-2.

ويقابل هذه النظرة اتجاه فكري مخالف تمثله مدرسة النشأة المستقلة التي تذهب الى أنه من الممكن أن تنشأ عناصر ثقافية متشابهة نشأة تلقائية اذا تشابهت الظروف والاحداث ، وتقارب مستوى التقدم الثقافي .

وقد ذهب أنصار هذا الاتجاه الى أن التطور المستقل للخصائص الثقافية المتشابهة في ثقافتين ، أما أن يكون على شكل « تقارب » أو « تواز » وفي حالة التقارب تتطور الخاصية تطورا مستقلا عن أساسين مستقلين يتميز الواحد منهما على الآخر تميزا تاما مثال ذلك اقامة أبنية هرمية ضخمة في كل من مصر والمكسيك وتختلف الاهرام التي شيدت في مصر في أصلها وهدفها اختلافا تاما عن تلك التي شيدت في المكسيك ، فأما الهرم المصري فقد تطور من شكل المدفن المصري القديم ، وكان يستخدم ضريبا لحفظ جثث الموتى ، وأما الهرم المكسيكي فقد تطور من شكل المنصة المنزل ، وكان به محل للدرجة الأولى أساسا لاقامة هيكل أو محراب على قاعدته العليا . ومهما يكن من أمر فإن التشابه الظاهري بين الهرمين من شأنه أن يستلطف النظر أما في « التوازي » فالذي يحدث هو أن مجتمعين يكونان قد نفلا عنصرا ثقافيا مشتركا في نقطة ما عن تاريخهما البعد نسبيا ، أو أنهما قد توصلا الى اختراع أساسي واحد ثم تطور هذا الاختراع ، بعد ادخال التحسينات عليه ، الى أشكال وثيقة الشبه في المنطقتين .

وعلى أية حال ، فإن النقطة الجديرة بالاشارة هنا أن الاهتمام بدراسة أصول الثقافات ، وتطورها وانتشارها ، قد ظهر في نطاق المناقشة التي دارت في القرن الماضي حول العلاقة بين التاريخ والعلم وقد حاول كل من فلهلم ديلثي وبركارت التميز بين التاريخ والعلوم الطبيعية ، فالتاريخ في رأيهما يعم بالمعرفة التصورية أو الابدوجرافية ، أى فهم الحوادث التاريخية البعيدة والظروف الخاصة التي ظهرت في ظلها . أما العلم فيبحث عن المعرفة القائمة على القوانين ، من خلال محاولة الوصول الى تعميمات تتعلق بفئات من الوقائع ، وقد عملت هذه التفرقة على ايجاد وجهتي نظر في الأنثروبولوجيا الثقافية الأولى تذهب الى أن هذه الدراسة تهدف الى فهم وادراك المعاني والوصف الكيفي الدقيق للاحداث والظواهر ، وتعمل الثانية الى ربطها بالعلوم الطبيعية التي تستهدف التوصل الى قوانين سببية للظواهر .

أما علماء مدرسة التأويل التاريخي للثقافة فقد فسروا وجهتي النظر السابقتين تفسيراً خاصاً ، فجنس باحثا مثل كروبيير Kroeber يرى أن التاريخ هو في جوهره محاولة لأعطاء وصف دقيق لموضوع الدراسة وليس معالجة التباينات الزمنية ، ولهذا اعتقد أنه يمكننا الاعتماد على المنهج التاريخي في دراسة الأحداث والوقائع الحالية . وكذلك في دراسة الظواهر

التي تحدث في زمن محدد ، وهو ما يعرف باسم الدراسات المتزامنة Synchronic هذا بالطبع عبارة على دراسة الظواهر التي تحدث في أزمان متعددة Diachronic فكأن ماهية التاريخ لا تنحصر في عنصر الزمن ، كما أن الذي يميز الدراسة التاريخية هو الوصف التحليلي لأية مجموعة من الظواهر الثقافية في موقف معين بالذات .
وعلى ذلك فإن الدراسة التاريخية تأخذ في اعتبارها عنصر المكان الى جانب عنصر الزمان ، وهذا هو المحك الاساسي الذي تقوم عليه التفرقة بين العلم والتاريخ ولا شك أن هذا الاصرار على أهمية المنهج التاريخي في دراسة الثقافة يوجد لدى كثير جدا من علماء الأنثروبولوجيا الثقافية المحدثين .

٤ - الخيال السوسولوجي والرؤية التاريخية :

صاغ رايت ميلز C. Wright Mills مفهوم الخيال السوسولوجي Sociological Imagination^(١) لكي يقدم لملء الاجتاع الذين خلت بمحورهم من الاهتمام بالتاريخ أداة بحث ملائمة لتطوير رؤيتهم التاريخية ، وهو يقصد من الخيال السوسولوجي قدرة الباحث الفكرية على فهم الصورة التاريخية الكلية للإنسان والمجتمع في ضوء ما تنطوي عليه من دلالات داخلية بالنسبة للأفراد فضلا عن الظروف الخارجية والبيئة المؤثرة في سلوكهم ، واحدة للعلاقة بين الشخصية والبناء الاجتماعي ، فالخيال السوسولوجي هو أكثر أشكال ادراك الذات خصوصية لأنه يعبر عن قدرة الفرد على ادراك موقعه ووضع في السياق التاريخي في الفترة الزمنية التي يعيشها ، وهو ادراك أعمق وأوسع من مجرد ادراك الشخص لوجوده أو لواقع الاجتماعي ، فهو يعبر المسافة التي تفصل الفرد عن واقع التاريخي ، ويمثل الخيال السوسولوجي ضرورة ملحة في مجتمعاتنا المعاصرة السريع التغير ، حيث يستشعر الفرد غربة وسط مجتمع يفرض عليه أن يسير في مدار محدد ، وحيث يرى نفسه ضحية لمطامع الآخرين فيتردى في اللامبالاة ويقف من المجتمع موقف المتفرج^(٢) . وهكذا ، يجد الباحث في الخيال السوسولوجي أداة تمهينه على توسيع إطلو. الادراك الواقعي لحياة الأفراد والجماعات ، إذ سيرك الفرد أنه ذاته لا باعتباره فقط مجرد عضو في أسرة محددة وإنما باعتباره جزء من المجتمع العالمي ، ويسترب على ادراك الفرد لذاته والعالم باعتباره المجتمع العالمي ، مما يتسنى للباحث أن المتسلح بالخيال السوسولوجي أن يميز بين المشاكل الفردية والمشاكل العامة التي ترجع أسبابها الى البناء الاجتماعي ، فالمشاكل الفردية يمكن أن تو الى التعارض القائم بين ارادة الفرد ومطالبه الشخصية والاهداف التي يمتنعها المجتمع له ويفرض عليه السعي لبلوغها ، أما المشاكل العامة فتنبج عن الطريقة التي تتفاعل بها الهيئات المختلفة

^(١) Mills; The Sociological Imagination, N. Y. 1966, pp. 1-24.

^(٢) جرد القارئ. معاملة واضحة للخيال السوسولوجي وتعد النظرة الاجتماعية المعاصرة في ، د. عطف لريت ، الموقف النظري ل

علم الاجتماع المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ ، ص ١٩ - ٢٢ ، ص ٢٢٩ .

والظلم داخل البناء الاجتماعي ، وإن كانت التجربة تشير إلى أن المشاكل الشديدة سائر
هي الأخرى في كثير من الأحيان بالمرآت في البناء الاجتماعي ، ومن ثم يصبح لا غنى
للباحث عن إدراكه الواعي لفكرة البناء الاجتماعي ولحقيقة دوره ، ولا يتحقق له هدفه
هذا إلا إذا كان يستطيع أن يستخدم الخيال السوسيولوجي استخداماً واعياً .

ويعتقد رايت ميلز أنه من الصبر دراسة اتجاهات الأفراد ، أو أية ظاهرة اجتماعية إذا
عزلت عن سياقها التاريخي ، وإذا درست متفصلة عن العصر الذي تنتمي إليه . ولنا أن
نتوقع الدور المائل الذي يلعبه الإطار التاريخي في تزويد الباحث بيسيرة سوسيولوجية[تأقاة
إذا ما استعرضنا التساؤلات الرئيسية التي يطرحها عالم الاجتماع دي الفائرة على التخل
السوسيولوجي والتي تدور غالباً حول ثلاث مسائل مترابطة يحددها على النحو التالي :

(أ) ما هو بناء المجتمع ككل ، وما هي مكوناته الرئيسية ، وكيف تتحقق الروابط
والصلات بينها ؟ وما هو وجه الاختلاف بين البعائد الاجتماعية ؟ ثم ما هي المعاي
التي تطوى عليها بعض الملامح الباقية الباقية ، وأثر ذلك في استمرار البقاء
وتغيره ؟ .

(ب) أين موقع المجتمع على خط التاريخ البشري ؟ وما هي العوامل التي تؤدي إلى
تغيره ؟ وما هو موقعه ، ودوره من تطور الإنسانية ككل ؟ وكيف تتأثر تلك
اللامح الخاصة التي تقوم بدراستها بالفترة التاريخية التي توجد فيها ، ثم ما هو تأثيرها
أيضاً في تلك الحقبة التاريخية وما هي سمات هذه الحقبة التاريخية ذاتها ؟ وكيف
تختلف عن غيرها من حقبات التاريخ ؟ .

(جـ) ما هي نوعيات الرجال والنساء التي توجد الآن في المجتمع خلال هذه الفترة
التاريخية ؟ وما هي النوعيات المتوقعة بعد ذلك ؟ وما هو نوع « الطبيعة
الإنسانية » التي تظهر في السلوك والشخصية التي نلاحظها في هذا المجتمع وفي
هذه الحقبة التاريخية ؟ .

فكأن التخيل السوسيولوجي ، عند رايت ميلز ؟ لا يستطيع أن يتغل بأي حال من الأحوال عن الاعتدال على التاريخ ، ولهذا نجد رايت ميلز يعقد فصلا كاملا عن استخدامات التاريخ في مؤلفه السابق الإشارة اليه ، حيث يقول ميلز في مطلع هذا الفصل . « ان العلم الاجتماعية تعالج مشكلات تاريخ الحياة ، والتاريخ ، والارتباط بينهما داخل البناءات الاجتماعية . وهذه الجوانب الثلاثة : تاريخ الحياة ، والتاريخ والمجتمع . هي الاسس التي تركز عليها الدراسة الجادة للانسان كما أننا نعتمد عليها في نقدي للمدرس المعاصرة في علم الاجتماع التي تجاهل أصحابها هذا التقليد الكلاسيكي » .

ان مشكلة عصرنا الحالي — والتي تتضمن أيضا مشكلة طبيعة الانسان الحقيقية — لا يمكن وضعها بصورة ملائمة ، دون أن نأخذ في اعتبارنا باستمرار تلك الحقيقة القائلة بأن التاريخ هو لب الدارسة الاجتماعية . والاعتراف بالحاجة التي تطهر لهم سيكولوجي واجتماعي متكامل ، ويكون ملائمة تاريخيا ، فلهذا استخدم التاريخ في بحوث احاساس تاريخي بالمسائل النفسية ، لا يستطيع عالم الاجتماع أن يضع — على نحو ملائم — نوع المشكلات التي يجب أن تكون الآن هي الوجهة الاساسي لدراساته » .

وستعذر ميلز بقوله : « ان علم الاجتماع الذي يستحق بالفعل هذه التسمية هو علم الاجتماع التاريخي » ، وهناك في رأيه أسباب عديدة لتلك العلاقة الوثيقة بين التاريخ ، وعلم الاجتماع .

أولا : نحن بحاجة كعلماء اجتماع حيننا نريد أن نحدد ما الذي يجب أن نفعل الى معرفة كاملة وواسعة النطاق لا نستطيع أن نتوصل اليها من خلال التفرعات التاريخية للمجتمع الانساني أنه من الضروري أن تكون لدى الباحث السوسيولوجي معرفة منظمة بتاريخ المجتمعات ، وبنوعيات البناء الاجتماعي لكي يستطيع أن يصوغ تساؤلات أكثر دقة ودلالة تسهم في حل مشكلات الانسان في العالم المعاصر. ~~معرفة منظمة~~ ولكن تحليل نتائج أبحاثه تحليلًا دقيقًا من جهة أخرى . أما اذا حصر الباحث نطاق اهتمامه بوحدة قومية واحدة ، ولكن مثلا المجتمع الفرنسي ، فهو لم يستطيع أن يتعرف على الفروق والاختلافات القائمة بين النماذج البشرية والنظم الاجتماعية ، وهنا بالذات تبدو أهمية المقارنة التي تعتبر مطلبًا أساسيًا لاختبار الفروض والتوصلات التي يقدمها علماء الاجتماع .

ومن الملاحظ نذرا أن الدراسات التي تخطو من المضمون التاريخي تميل الى أن تكون دراسات محدودة النطاق جدا وفي إطار وسط اجتماعي معين ، ذلك أن

الفرصة تتاح لنا لكي نفهم التفاعل بين الممارسات الاجتماعية العفوية ، والبنات الكبرى ، وكذلك الأسباب العامة لتطوّر الاجتماعية ، نظائرها . وسما أن نستعرب مادة تاريخية مختلفة بل أنه من العسير علينا أن نفهم مجتمعنا محدودا في وضعه الاستاتيكي نسبيا ، دون الرجوع باستمرار الى المادّة المدخلة . فصورته أي مجتمع هي صورة تاريخية ، ولا يمكن فهم أي مجتمع إلا في ضوء الحقبة التاريخية التي توجد فيها .

ومن الملاحظ ثالثا أن الحقيقة القائلة بأن معرفة تاريخ المجتمع ضرورية لفهمه ، تبدو واضحة لعالم الاقتصاد ، أو السياسة ، أو الاجتماع حينما يترك مجتمعه الصناعي المتقدم وينتجه نحو فحص النظم السائدة في بنايات اجتماعية مختلفة — مثل تلك التي توجد في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وخاصة حينما يحاول أن يقول بين النظم السائدة في مجتمعه ونظم هذه المجتمعات ومعنى ذلك أن هناك رابطة وثيقة بين الممارسات التاريخية والممارسات المقارنة . ونحن لا نستطيع أن نفهم النظم الاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمعات الإنسانية ، كما هي موجودة الآن بدون مقارنات عبر الزمان .

ولكن يمكن فهم ونفسر الوقائع المقارنة عبر الزمان ، يجب أن نعرف المراحل التاريخية ، والأساليب التاريخية ، لاختلاف مميزات واتجاهات النمو والتطور الاجتماعي ، فس الضروري أن نعرف على سبيل المثال لماذا استطاعت المستعمرات أن تأسسها الغربيون في جنوب أفريقيا وإستراليا في القرنين السادس عشر والسابع عشر . أن تصبح مجتمعات صناعية وأعمالية مزدهرة بينما ظلت تلك المجتمعات التي توجد في الهند ، وأمريكا اللاتينية وأفريقيا متخلفة حتى القرن العشرين .

ومعنى ذلك أن وجهة النظر التاريخية بالضرورة تحتاج الى المقارنة بين المجتمعات ، بل أن ميلر يذهب الى حد القول بأننا لن نستطيع أن نفهم أو نفسر المراحل الرئيسية التي مر خلالها أي مجتمع غربي حديث في ضوء تاريخ هذا المجتمع فقط ، ومعنى ذلك أن العقل لا يستطيع صياغة المشكلات التاريخية والسوسيولوجية لهذا البناء الاجتماعي دون أن يقارن بين تاريخ هذا المجتمع ، وتاريخ المجتمعات الأخرى ، ويقابل بين مشكلاتها ومشكلاتها .

هكذا يبدو لنا العلة الوثيقة التي تربط التاريخ بعلم الاجتماع وحاجة علماء الاجتماع الى الاستعانة بالعلوم التاريخية ، الأمر الذي دفع البعض الى حد القول بأن علماء التاريخ المعاصرين بأن لغة هذا علم علماء اجتماع المصنوع الماضية ، لا بد أن من الاهتمام بدراسة الأحداث التاريخية الحديثة في ضوء حياضها ، من التاريخ في قول هورويتز Horowitz هو الأساس الذي يصدر منه علم الاجتماع الحديث . ذلك أن العلم لا يمكن أن يحدّد أحداث وقعت

في الماضي أو الحاضر . - ويجب علينا ألا نفقد التدفق التاريخي للأحداث الرائعة التي تفرض نفسها علينا كشعر مدوس ومحسوس عن الماضي . فالتاس يقرأون الصحف كل يوم لأن لديهم إحساس قوي بأن ما يحدث في أي يوم هو استمرار لأحداث مضت ، إن الإحساس بالحاضر كنز لا يحل بمرور حقيقة سلبية في علم الاجتماع^(١) .

ولقد استعان ميل بمفهوم الخيال السوسيولوجي في تحليلاته النقدية للمجتمع الأمريكي الحديث من جهة ، ، ويقف النظرية والبحث في علم الاجتماع من جهة أخرى ، وذلك لكي يكشف بوضوح عن القيمة العملية لهذا المفهوم . فالمجتمع الأمريكي ينطوي بداخله على العديد من مظاهر الضعف على المستوى الباقى وعلى المستوى الفردي أيضا ، فالثروة هي القيمة الوحيدة التي يؤكدتها المجتمع لكي تدعم القوة والسلطة ، والتكنولوجيا جعلت المجتمع يبدو حاليا من أمة أيدولوجية أو نسق فكري محدد يوجه اتجاهات الأفراد ، بحيث أصبح الفرد يشعر بعجزه وعدم قدرته ، وباحساسه القوي بالغتراب ، والغضب في الأمر أن هذه المشكلات حينما نادرًا تعزل عن البناء الاجتماعي القائم . وتفسر فقط بوصفها حالة نفسية مرضية وهو تفسير قاصر يستند إما على النزعة الأيديولوجية التجريدية أو على النظريات الكبرى . ومن هنا نجد فائدة الخيال السوسيولوجي في إدراك الباحث للفرد كجزء من التاريخ ، أو إدراك الفرد من خلال دوره في البناء الاجتماعي ، وإدراك البناء الاجتماعي من خلال موقعه من التاريخ .

٥ - الوثائق كمصدر للمعرفة الاجتماعية :

للوثائق Documents أهميتها الخاصة بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، فالأحداث المسجلة على هذه الوثائق تمثل في حد ذاتها ، وذما تعنيه من دلالات تتعلق بالأشخاص وتقسّم الوثائق بصفة عامة إلى قسمين هما الوثائق الشخصية Personal Documents والتي يصف كاتبها أحداثًا شارك هو شخصيا فيها ، أو يمرض فيها اتجاهاته ومعتقداته الشخصية . وتتميز تلك الوثائق بأنها ذاتية ، ومن ثم يمكن تمييزها بسهولة عن الوثائق الرسمية أو العامة التي تصور الأنشطة الاجتماعية .

وغيرنا لا نخطئ ، إذ قلنا إن وثائق الحياة الشخصية حينما تكون مكتملة إلى حد كبير ، تشكل مادة رائعة لعلم الاجتماع ، وإذا كان علم الاجتماع يستعين بأنواع أخرى من الوثائق فذلك مرجعه تلك الصعوبة العلمية التي تواجه الحصول على عدد كافٍ من هذه الوثائق

Horowitz, (ed). The New Sociology. N. Y. 1964, p. 25.

يغطي كافة المشكلات السوسيلوجية والظواهر التي يعالجها علم الاجتماع -حيثما يصف حياة الجماعات الاجتماعية^(١) . تلك قضية هامة أثراها توماس وزنانيكى في دراستهما الشهيرة عن الفلاح البولندى منذ أكثر من ثلاثين عاما خلت ، حيثما كانت الاستمانة بالمادة التي تنطوى عليها الوثائق الشخصية في علم الاجتماع غير معروفة .

والثيقة الشخصية بصفة عامة هي وصف شخصى تلقائى يقدمه شخص معين عن سلوكه ، وحياته ، ومعتقداته ، ويتضمن هذا التعريف كافة السمر الذاتية Autobiographies واليوميات الذاتية Diaries والمحادثات وكل الوثائق الفنية والاسقاطية التي تصف خبرات شخص معين ومعتقداته وانجمااته ، أو التي تلقى ضوئها على الخلفية الثقافية لهذا الشخص .

أما مصطلح تاريخ الحياة Life History فهو في معناه المحدود يعنى السيرة الذاتية الشاملة . ولكنه أخذ يكتسب في الوقت الحاضر معانى أوسع من ذلك لكي يشير الى أى نوع من التجهات الذاتية .

والواقع أن قيمة أعمال توماس وزنانيكى تمثل أساسا فيما أحدثته من تحول في اهتمامات العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بالأفادة من مادة الوثائق الشخصية . ففى الوقت الذى نشرت فيه دراسة الفلاح البولندى كان الهدف الرئيسى الثالث نسمى كافة العلوم الاجتماعية الى تحقيقه هو البحث عن الوسائل والطرق التي تجعل من هذه الدراسات علوما موضوعية مضبوطة اذا ما قررت بالعلوم الطبيعية في درجة موضوعيتها ودقتها ومن ثم أفلحت المدرسة السلوكية في علم النفس في أن توجه الاهتمام كله الى دراسة السلوك الظاهر Overt behaviour وبالتالى الصمد الاعتراف تماما بالقيم والاتجاهات الذاتية للأفراد الذين تقوم بملاحظة سلوكهم ، وأصبحت الوثائق الخاصة ، من وجهة النظر هذه ، لا تمثل أية قيمة علمية ، وفي ذلك يقول لندبرج Lundberg في مؤلفه لبحث الاجتماعى : « ان وثائق تاريخ الحياة مثل السمر الذاتية ، واليوميات والمحادثات وتواريخ الحياة الشخصية هي أقل المعلومات الاجتماعية قيمة من الناحية العلمية . ولا يمكن الانفعاع بها علميا الا بعد أن نستطيع أن نعر عنها بمصطلحات موضوعية ومن ثم نخضع للتصديق الكسبى »^(٢) . وهكذا ، لا نجد غرابة في أن يشير موضوع دراسة الفلاح البولندى من الاهتمام فى الأوساط العلمية ، دون أن يلتفت الى الطريقة التي استعان بها المؤلفان في جمع المادة التي اعتمدت عليها الدراسة .

(١) أطر : Hillway, T; Introduction to Research; Boston, Houghton. Mifflin Company, 1936, pp 129-152.

Lundberg , Social Research; N.Y, Longmans, & Green, 1942.

ومع ذلك ، فلم يكتب للاهتمامات السوسيوولوجية بالوثائق الشخصية الزوال تماماً من عالم المعرفة ، إذ سرعان ما ظهرت برعات تعارض المدرسة السلوكية مؤكدة أن عالم المعاني والأفكار والقيم الذاتية لا يمكن أن ننكر وجوده ، وقد تبدى ذلك في المدرسة الفينومينولوجية *Phenomenology* ، وفيما يعرف بعلم النفس الاستبطاني *Introspective Psychology* الذى كانت نتائجه مصدراً رئيسياً للمعرفة في مجال دراسة العقل . أضف الى ذلك أن أعمال فرويد في التحليل النفس والتي أخذت تدعم الحقيقة التي مؤداها : أنه يمكن فهم المعتقدات الشخصية في ضوء التأثير الذى تمارسه الدوافع النفسية اللاشعورية — قد أثبتت هي الأخرى إمكانية القيام بدراسات علمية في مجال الحياة الذاتية والداخلية للأفراد والجماعات .

وعلى الرغم من أن الفرد في ظروف معينة قد تكون لديه القدرة على إخفاء الكثير من معتقداته الشخصية ، ومن ثم — الى حد ما — إخفاء الدوافع التي تكمن خلف هذه المعتقدات ، إلا أن ذلك لا يمثل سوى أهمية محدودة بالنسبة لعلماء الاجتماع ، فهؤلاء يهتمون أكثر فأكثر بتلك المعتقدات السائدة بين جماعات من الأشخاص في فترات زمنية مختلفة ، وذلك من أجل الكشف عن الكيف الثقافى العام الذى يشترك كل هؤلاء الأفراد في تكوينه . وهذا في حد ذاته يشير الى أن الاتجاه الفينومينولوجى الجليد لن يلتفت كثيراً الى الاستبطان الفردى فقط . ولقد سبق أن أوضحنا — في الباب الأول من هذا الكتاب — عدد الحديث عن المداخل الذاتية ، كيف اسهم ماكس فيبر في تدعيم هذا الاهتمام حينما ذهب الى أن علم الاجتماع يسعى الى تحقيق فهم ذاتى للسلوك على مستويين متلازمين هما مستوى الأسباب ، ومستوى المعاني ، إذ يهتم على الباحث الاجتماعى ألا يكتفى بتفسير الظاهر من السلوك تفسيراً عاماً ، وإنما عليه أن يربط المعنى بالمعنى فذلك جوهر العلوم الثقافية التي تختلف في موضوع دراستها عن العلوم الطبيعية .

وحينما انعقدت جمعية البحث الاجتماعى في الولايات المتحدة ونشرت أعمالها علم (١٩٣٩) وقع اختيار هذه الجمعية على دراسة الفلاح البولندى لتقدير قيمة الاسهام المنهجى الذى قدمته هذه الدراسة ، وكان هيربرت بلور *Blumer* من أهم من شاركوا في تقديم تحليل نقلى لهذه الدراسة ، واتصّب النقد بصفة خاصة على استخدام الوثائق الشخصية في البحث الاجتماعى . ولقد وجد بلور أنه يتنا يلاحظ أن هذه الوثائق تزودنا باستبصارات نافذة فيما يتعلق بتطوير الفروض الشمة ، فأنها لا تزال قاصرة في الدور الذى تلعبه للتحقق من صحة هذه الفروض ولقد حظى هذا الرأى في المناقشات اللاحقة بقبول عام . ومن ثم دعت الجمعية أربعة من كبار المتخصصين في العلوم الاجتماعية لتطوير وجهة نظر محددة حول قيمة الوثائق الشخصية كأدوات للبحث الاجتماعى . وكان هؤلاء العلماء

هم : الأستاذ البورت G. W. Allport (عالم النفس) والأستاذ جوت شالك L. Gottschalk (للتورخ) والأستاذ كلويد كلاكهون C. Kluckhohn (الانثروبولوجى) والأستاذ روبرت انجيل R. Angell (عالم الاجتماع) . ولقد نشرت بحوث هؤلاء العلماء في مجلدتين ، حيث نعيمهم قد تبوأ تمهقا لوسع من ذلك الذى قللنا للوثائق الشخصية ، الا أن الذى يمتينا أساسا هو النتائج التى خلصت اليها دراساتهم . فاستخدام الوثائق الشخصية - من وجهة نظرهم - ليس شيئا مقررًا فحسب ، ولكنه أمر لا غنى عنه في الدراسات الانسانية ، والشئ الملم في هذا الصدد هو ضرورة التدقيق في تحليل هذه الوثائق وتفسير مضمونها وبالتحديد فلقد أثلوا مشكلتين رئيسيتين : أولها تميز عن التساؤل المنهجي الذى مؤاده الى أى مدى يحدث تشويه لمضمون الوثيقة حينما يتم عملية ترجمة الانكسار الخاصة الى سجلات عامة دائمة ، والثانية هى مشكلة عملية وهى كيف نحدد عدد الوثائق الشخصية التى نحتاجها لاستخلاص قوانين عامة أو فروض و: هو أسلوب تحليلها ؟ .

ولعلنا في هذا الصدد بحاجة الى القاء الضوء على تلك المشكلات . والخطوة الأولى في هذا المجال هى التعرف على مختلف الدوافع التى تحفز الأفراد الى تسجيل معلومات تفصيلية عن حياتهم ، ولقد قدم البورت في دراسته التى أشرنا اليها قبل قليل ما يزيد عن ثلاثين دافعا لدى الأفراد الذين يكتبون هذه السمر الذاتية . والشئ الذى ينبغى الاتفاق عليه هو أن من بين هذه الدوافع ما قد يكون واضحا جديا ، ومن بينها ما قد يكون خفيا مضمرا ، كما أن الكاتب نفسه قد يظهر غير ما يبطن وهكذا ، لكن الذى ينبغى أن نؤكد هو أن كل شخص هو في الواقع سجين ثقافته الخاصة ، فـ يكون مساهرا للإوضاع الثقافية القائمة ، وقد يكون معارضا لها فيعبر من وجهة نظره بطريقة رمزية لا يستطيع التصريح بها . وفي هذا الصدد من الضروري التفرقة بين الأنواع الرئيسية الثلاث للوثائق الشخصية وهى : السمر الذاتية ، واليوميات ، والمخطبات . أما السمر الذاتية ، والتى قد تكون على الأقل عمرة ، ان لم تكن مكتوبة بواسطة الشخص نفسه ، والتى عادة ما تكون في صورة مجلة للنشر ، فمن المتوقع أنها تعاني من عدة أخطاء مثل الاهتمام بأن تتخذ طابعا دعائيا ، كما أنها سوف تتضمن الكثير من التبريرات العقلية للمواقف التى تعرض لها ، وربما لحا كاتبا الى انتقاء بعض الظواهر والتركيز عليها ، وإسداء ظواهر أو خبرات أخرى لعلها تبدو في مرحلة لاحقة من البحث أنها ذات قيمة خاصة بالنسبة لشخصيته وانتماءاته الفكرية . وأما اليوميات فهى أكثر أنواع الوثائق الشخصية أيضا للواقع ، خاصة حينما تكون منحرفة من مخاطرة النشر على نطاق واسع ففى هذه الحالة يمكن أن تكشف بدرجة عالية من الموضوع عبر المحررات ذات الدلالة في الوقت الذى حدثت فيه ، ومع ذلك فهى

كـمـصـدـر للمـعـلـومـات قـد تـعـاقى مـن بـعـض النـقـائـص ، فـقـد تـبـالـغ فـي وـصـف الصـراعات والمواقف الدرامية خلال مراحل معينة من حياة الكاتب أو الذين يكتب عنهم ، والخطابات هي أقل أنواع الوثائق انتشاراً في البحوث السوسولوجية ، ولكنها مستخدمة عند المؤرخين على نطاق واسع ، ومعظم الخطابات تنطوي على اتجاه دعائى ، بمعنى أن كاتب الخطاب يقصد دائماً إلى اقناع المرسل إليه بوجهة نظر معينة ، ولهذا فهو عادة ما يلجأ إلى ترتيب الوقائع والأحداث ترتيباً خاصاً لكى يخرج بالنتيجة التى يقصد إليها . أما المشكلة الرئيسة التى تواجه كل هذه الأنواع من الوثائق الشخصية فهى إمكانية التعميم منها ، إذ على أى أساس نفترض أن هذه الوثائق ممثلة لمجتمع معين ؟ خاصة بعد أن علمنا أن الدوافع التى تدفع الناس إلى تحرير هذا النوع من الوثائق متعددة ومتنوعة ثم كيف يمكن بعد ذلك الحصول على عدد كاف من هذه الوثائق نفسها ، ومع ذلك فقد تغلب بعض الباحثين على هذه الصعوبات من خلال الاستعانة بوثائق أخرى مكملتها .

أما أهم الأنواع الأخرى من الوثائق فهى تلك التى تصف أحداثاً معينة سواء كانت وثائق أولية أو ثانوية ، وتضم هذه الوثائق كلا من السجلات Records والتقارير Reports ، والسجلات هى وثائق تحفظ ما يقع من أحداث فى مواقف معينة مثل السجلات البيانية ، ومحاضر الاجتماعات ، وسجلات المحاكم والأحصاءات الرسمية . أما التقارير فهى تختلف عن السجلات من حيث أنها عادة ما تكتب بعد وقوع الأحداث ، وهى تهدف إلى الغالب إلى إعطاء انطباع معين عن حادثة أو واقعة أكثر مما تهدف إلى مجرد تسجيل هذه الواقعة .

وطالما أن الوثائق هى المصدر الأساسى للمعرفة عن الماضى ، فإن دراستها وتحليلها أصبحت تمثل الأداة الرئيسة للبحث التاريخى . ويشمل البحث الوثائقى مجالات متعددة نذكر منها :

- (أ) السيرة Biography .
- (ب) تاريخ النظم والتنظيمات .
- (ج) المصادر والتأريخات .
- (د) التحرير والتحقيق .
- (هـ) تاريخ الأفكار .
- (و) البيبلوجرافيا Bibliography .

أما النوع الأول وهو السيرة فيحسب عرض الحقائق الخاصة بحياة والمخبرات شخصية عامة في مجال من مجالات الدراسة . فدارس الأدب عليه أن يتناول شخصيات الأدياء ، وعالم الاجتماع يدرس شخصيات علماء الاجتماع والقادة الذين أثروا في المجتمعات المختلفة ، وكذلك تتبع نفس الطهفة جمع الحقائق التاريخية فيما يتعلق بدراسة تاريخ النظم والتنظيمات . أما دراسة المصادر والتأثيرات فلها معنى كيف تأثرت أفكار وكتابات والمخبرات الأشخاص أو العائلات أو الجماعات الذين ندرس سيوتهم بمراحل مثل التعليم ، والأصدقاء وجماعات الرفاق ، والقراءة ، وأحداث الحياة اليومية ، والبيئة بصفة عامة . ويتحقق هذا النوع من البحوث من خلال ما يمكن اكتشافه في كتابات الأشخاص أو أقوالهم الشفاهية أو سلوكهم بصفة عامة . وبشكل التحقيق والتحرر مجالا آخر من مجالات البحث الوثائقي ، وهنا ينصب نشاط الباحث على إعادة انعراج وثيقة أو كتاب بعد تصحيحها ، واستكمال النقص فيها ، ومقارنتها بنسخها من الوثائق . أما دراسة تاريخ الأفكار فلها معنى تتبع القضايا الفلسفية أو العلمية الرئيسية من أصولها خلال مختلف مراحل تطورها وأغورا ، لدينا البليوجرافيا وهي نوع من العلم الوثائقي الذي يقدم خدمة هامة للباحثين من خلال ما تقدمه لهم من مدخلات عن مصادر ومراجع الدراسات والأبحاث في مختلف المجالات .

على أن البحث الوثائقي لا تقتصر مهمته على مجرد اكتشاف الحقائق ، فمن الممكن أيضا التحقق بواسطته من صحة بعض الفروض ، وذلك من خلال جمع الشواهد التاريخية التي نصنفها وتحللها ، ونخرج منها بتعميمات ومبادئ وليس هذا المنهج مقصورا على علم الاجتماع وإنما هو يستخدم استخداما واسعا في التاريخ ، والقانون ، والآداب والفلسفة والمبادئ المتصلة بهم .

٦ - خطة البحث التاريخي ومصادره :

تشمل خطة البحث التاريخي بصفة عامة عدة مراحل ، تبدأ باختيار موضوع البحث ، ثم جمع الحقائق المتوافرة من مصادرها ، وترتيب هذه الحقائق وتبويبها وتنظيمها .

بأحياها العبري أو كتابه القهر عنها . وعادة ما تشمل موضوعات البحث في هذا المجال التاريخي لأشخاص معينين ، لمؤسسات وتنظيمات معينة أو تتبع أصول حركة أو نشاط أو انتماء أو تقليد ، أو معيار اجتماعي ويرتبط اختيارنا لموضوعات البحوث التاريخية بمدى توافر المصادر والمعلومات ومبلغ الحاجة الى البحث في الميدان ، ويران الباحث على المنهج التاريخي .

فاذا استقر الباحث على موضوع من الموضوعات عليه أن يحرص كافة المصادر المتعلقة بهذا الموضوع ، والمصادر التاريخية تنقسم الى :

(أ) مصادر أولية :

تضم هذه المصادر كل من الآثار ، والوثائق . أما الآثار فهي بقايا حضارة ماضية ، أو أحداث وقعت في الماضي ، فالأهرامات مصدر علم جدا من مصادر فهمنا للحضارة المصرية القديمة ، وهي بالنسبة لطماء الاجتماع تدل على وجود شكل أو نمط معين من أنماط الحياة الاجتماعية . أما الوثائق فهي سجل لاهداث أو وقائع ماضية قد يكون مكتوبا أو مصورا أو شفويا . أما السجل الكتابي فيشمل المخطوطات والرسائل والمذكرات ، والسجل المصور غالبا ما يضم الفنون المخططة من نحت ورسم ، أما الكلمة المنقولة التي لم تدون فهي مثل الحكم والأمثال والاساطير المتناقلة بين الناس وعبارات النحبة والمجاملة والرقصات والأغاني الشعبية ، وهي بدورها تشكل مصدرا هاما للتعرف على طابع الحياة الاجتماعية والثقافية في المجتمع .

(ب) المصادر الثانوية :

معلومات غير مباشرة ، تشمل كل ما نقل أو كتب عن المصادر الأولية ، وهي تعطينا فكرة عن الظروف التي أدت الى اندثار المصادر الأولية ، فلذا لم تكن الاهرامات قائمة ، يستطيع دارس التاريخ المصري القديم ، أن يستدل على وجودها ، وأن يعرف وظائفها من خلال الكتابات التي ظهرت حولها .

غير أن البحث التاريخي لا يقف عند اختيار الموضوع وجمع مصادره ، وإنما يتعين على الباحث في هذا المجال أن يقوم بعمليتين متكاملتين هما : التحليل التاريخي ، ثم التركيب التاريخي بعد ذلك .

والتحليل نوعان : خارجي External وداخلي Internal ويمكن التحليل الخارجي من مرحلتين هما : نقد الوثائق ، ثم التحقق من شخصية صاحب الوثيقة . فطالما أن مادة التاريخ لا تقع تحت ملاحظاتنا بطريقة مباشرة ، ولما كانت الوثائق هي السيل الوحيد الى معرفتها ، وجب الحذر في استخدامها ، والعناية بالفرقة بين الصحيح والمزيف منها .

ويقصد بنقد الوثائق التأكد من صدق ما تنطوئ عليه من معلومات ، خاصة وأن هناك أسبابا كثيرة للخطأ في الوثائق ، فقد يعجز النسخ عن فهم بعض كلماتها وقد يفهمها خطأ ، وقد يتسرع فلا يقارن بين الأصل الذي يأخذ عنه ، وبين غيره من الأصول . وتزيد الأخطاء والمفوضات كلما كثر عدد الأيدي التي تتداول الوثائق . ولا يرجع ذلك الى السهو أو الى غلبة الخيال اللاشعوري في أثناء النقل فحسب ، بل هناك أيضا تمهيف مقصود فرما يدرس الناسخ على صاحب الوثيقة ويكتب أضياء ينسبها اليه لتحقيق غرض أو منفعة شخصية ، أو لإرضاء نزعة دينية أو مذهبية ، وقد يزيف وثيق بأكملها . وربما يغمر بعض فقراتها بالزهادة أو النقصان ، لانه يظن أن من واجبه اصلاح الأصل وتوضيح ما غمض فيه على كاتب الوثيقة . وليس من اليسر معرفة التزيف غير المقصود ، ويكاد يكون الاهتداء الى التزيف أمرا مستحيلا ، إذ لم توجد سوى نسخة واحدة من الأصل المفقود .

على أن المقارنة بين الوثائق وتحقيق ما جاء بها من أخبار ليس كافيا اذ من الضروري أيضا الرقوف على مصدر كل وثيقة ، أين ومتى كتبت ومن كتبها ، وذلك لأن لا فائدة من استخدام وثيقة تجهل صاحبها . وهذه العملية هامة جدا ! كال المؤرخ يدرس احدى وثائق المصور القديمة أو المتوسطة ، التي لم يكر أصحابها يهتمون بتوقيع كتاباتهم أو تحديد تاريخها .

أما التحليل الداخلي . فانه يطلق على مجموعة العمليات التي يستخدمها الباحث في فهم محتويات الوثائق وتقدير الظروف التي أحاطت بكتابتها . فهي خاصة بالتحقق من صدق النص التاريخي من جهة الموضوع ، لا من جهة الشكل ، وهي ضرورية للسبب الآتي : وهو أن الظواهر الماضية لا تقع تحت ملاحظتنا ولا يمكن الثقة بما يذكرو الرواة عنها ، دون تحقيق أو نقد ، والتحليل الداخلي نوعان إيجابي وسلبي .

أما التحليل الداخلي الإيجابي فهو يستخدم للفرقة بين العناصر الأولية التي يحوى عليها النص التاريخي تمهيدا لفهم كل عنصر على حده ، وللوقوف على المعنى الحقيقي الذي ترمى اليه الالفاظ والمعارف خاصة اذا ما تعلق الامر بوثائق المصيرين القديم والوسيط ، حينما يجد الباحث أن لغته وتفكيكو يختلفان اختلافا كبيرا عن لغة وتفكير كاتب الأصل التاريخي الذي يقوم بدراسته . فكأن التحليل الداخلي يستهدف تحديد المعاني المختلفة لكل ما تتضمن الوثيقة من جمل وعبارات وتراكيب لغوية مما يضطر الباحث الى معرفة لغة العصر الذي كتبت فيه الوثائق معرفة تامة وأن يفرق بين أسلوب كاتب احدى الوثائق وأسلوب غيره من الكتب .

أما عملية التحليل الداخلي السلبي فانها تمعننا بعرف الظروف التي وجد فيها كاتب الوثيقة حين سجل ملاحظاته ، أو شهادة الأعيان الذين رأوا الظواهر أو الحوادث التاريخية ، كما ترشدنا الى الاسباب الخارجية أو البواعث النفسية الداخلية التي ربما دعت الى الكذب ، أو أدت الى الخطأ . والقاعدة التي يجب أن يتمسك بها الباحث هنا هي أن عليه أن يبدأ بالشك ولا يدعه الا اذا تبين له فساده . لذلك يحاول المؤرخ أن يتبين — ما اذا كانت هناك مصلحة خاصة يهد صاحب الوثيقة تحقيقها ، أو أن هناك جماعة يحاول الدفاع عنها ، أم أن الراي قد وحد في ظروف أكرهته على الكذب ، وهنا ما يحدث لكاتب الوثائق الرسمية حينما لا يتفق الصدق مع السياسة العامة للدولة أو التقاليد أو الشعور العام ، وهناك مسائل أخرى تتصل بالحالة العقلية للكاتب ، وتوافر الشروط العلمية للملاحظة والتسجيل .

ويمكن للباحث في هذا الميدان أن يستعين بالقائمة التي وضعها شاين S. Chapin والتي تحدد أسس النقد المستخدم في كافة المصادر الوثائقية على النحو التالي :

(أ) يجب أولا نقد الوثائق نقدا خارجيا أو من حيث خصائصها الموضوعية :

- ١ - التحقق من كاتب الوثيقة
- ٢ - تصنيف المصادر تصنيفاً نقدياً .
- ٣ - يجب أن يتحاشى الباحث الانزواء أو المغالاة في النقد الذى يجعل الوسيلة تنحدر الى غاية ، وليست طريقة للتعرف على حقيقة المعلومات .

(ب) يتعين بعد ذلك نقد الوثائق نقداً داخلياً أو على أساس خصائصها الذاتية وهذا هو النقد التحليلي العام .

- ١ - ما الذى يعنيه الكاتب بعبارة معينة بالذات ؟ وما هو معناها الحقيقي المتميز عن المعنى اللفظي لها ؟
- ٢ - هل صلت العبارة عن عقيدة صادقة ؟
- (أ) هل يهجم الكاتب بخلع القارىء ؟
- (ب) وهل كان يقع تحت ضغط للتزييف ؟
- (جـ) هل كان متأثراً باتجاه معين أو متعاطفاً مع تيار فكري أو حركة سياسية ؟
- (د) هل وقع الكاتب تحت تأثير الغرور ؟
- (و) هل توجد شواهد تشير الى وجود دوافع أدبية حفزته الى تزييف الحقيقة ؟

٣ - هل العبارات صحيحة ؟

- (أ) هل كان الكاتب ملاحظاً محدود القدرات نتيجة لضعف إمكانياته الفكرية .
- (ب) هل الكاتب لم يستطع أن يختار الوقت والمكان المناسبين للملاحظة ؟
- (جـ) هل كان غير مكثوث تماماً بالأحداث ؟
- (د) هل الحقائق التى تناولها من طبيعة يصعب ملاحظتها ؟
- (هـ) هل المؤلف مجرد مشاهد أى أنه ملاحظ مدرب ؟

٤ - وحيثما يتصح أن الكاتب يـ... هم ملاحظ الأصل ، من الضروري أن نحدد مدى دقة وصدق مصادر معلوماته

(ج) ربما يمكن تحديد بعض الحقائق عن طريق المقارنة التي تقدم مبلغ أهمية المنازعات وجوانب الاتفاق ، وتخلص في الغالب الى تحديد لدرجة الاحتمال .

ومكنا ، تنتهي عملية التحليل الداخلي بنوعها التي تقهر عدد كبير من النتائج الجبرية المبعثرة المنعزلة ، التي تتصل بأمر مختلفة تذكرها الوثائق دون ترتيب فهي تحتوي على ظواهر متباينة كاللغة ، والاسلوب والمعادن الاجتماعية ، وتحدث عن أشياء مادية كالآثار والامكنة والمواقع . وهنا يجد الباحث من الضروري أن يبدأ مرحلة التركيب التاريخي فيقيم بتصنيف الظواهر التاريخية التي خلت تحتوي كل منها على أمور خاصة متجانسة . ومع ذلك فإن التصنيف وحده لا يكفي ، إذ تبقى بعده فجوات لم تذكر الوثائق هنا شيئا وحيد لا بد من الاعتماد على الفروض والاستباط لسد الفراغ . ومعنى ذلك أن التاريخ لن يكون علما بمعنى الكلمة ، الا اذا سلك سبل العلوم الاخرى أى اذا اعتمد على الفروض .. لكى يسد بها النقص في الوثائق ، ولكى يربط الظواهر التاريخية وفسرها . ويتعكس ما سبق في كتابة البحث وعرض النتائج بصورة واضحة موطوعة ، إذ لابد أن يشر الباحث الى مصدر كل المبررات المقننة في بحثه ، وأن يترتب المراجع بصورة تتضح فيها المصادر الأولية والثانوية . كما أنه من المهم الاشارة الى كيفية الحصول على هذه المصادر وتبين أيضا أن يستخدم الباحث في عرض مادته لغة واضحة دقيقة ، فيبعد عن الالفاظ التي تدل على معنى مجردة غامضة ، حتى يستطيع تحديد الظواهر الانسانية التي يكتب عنها .

٧ - استخدام المعلومات التاريخية في البحوث الاجتماعية :

التاريخ عند المتخصصين في العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع والانثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية بصفة خاصة) هو تاريخ اجتماعي ، سواء صنفه المؤرخون تاريخا سياسيا ، أو دينيا ، أو اقتصاديا . ومن ثم لا نستطيع القول بأنه هناك لغة خاصة من الدراسات التاريخية مكرسة أساسا للماضي عند العلماء الاجتماعيين الذين يهتمون بالوقائع الماضية ، وإنما هم يتصورون منها جديدا لدراسة التاريخ بكل أنواعه تنطبق عليه المعايير المتفق عليها في العلوم الاجتماعية ويقدم لها حقائق وشواهد تلقى ضوئا على مهمة علم الاجتماع والانثروبولوجيا وعالم النفس الاجتماعي أيضا . والمؤرخ الذي يجري هذا اللون من البحث التاريخي إنما يستخدم نظريات العلوم الاجتماعية ومقولاتها وأساليب بحثها ، وبالمثل فإن المتخصص في العلوم الاجتماعية حينما يسعى الى تناول الماضي واستخلاص الشواهد منه ، فإنه يلجأ الى مؤرخ ويستخدم مناهجه وطرائق بحثه .

ويستطيع المتبع للكتابات التاريخية والاجتماعية أن يلمس مبلغ التداخل بين بعض الاعمال الرئيسية في المجالين ، فكثير من علماء الاجتماع من أمثال ماكس فيبر ، ومارشال ، وسوركين كانت أعمالهم ذات طابع تاريخي واضح ، وهي تقع بالطبع داخل اطار ما يعرف باسم تاريخ المجتمعات Societal history ، وكذلك نجد أن معظم الاعمال الكلاسيكية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية تنطوي على أساس واضح بالتاريخ الاجتماعي بل وتتضمن مناقشات تاريخية بالغة القيمة . وبالمثل نجد علماء الاجتماع في الاعمال التاريخية التي قام بها الكس دي توكفيل Tocqueville معسلا من المصادر الكلاسيكية لعلم الاجتماع . ولا يمكن في هذا الصدد أن نتجاهل عملا رائعا عبر

عن التعاون بين علم الاجتماع والتاريخ هو الدراسة الهامة التي أصدرها بلرر E. G. Barber بعنوان : البرجوازية في فرنسا خلال القرن التاسع عشر^(١) ، اذ استخدم هذا الكتاب بعض مفاهيم النظرية البنيائية الوظيفية ، وحلل بمهارة فائقة الأوضاع المتغيرة للطبقة الوسطى الفرنسية خلال الحقبات السابقة على ثورة عام ١٧٨٩ . ففي البدء نجد تصف نسق التدرج الطبقي القائم بوصفه نسق يعتبر عنصر الطائفة هو العنصر . نال ، بينما ننظر الى الطبقة المقترحة بوصفها عنصرا ثانويا ، ومن ثم يلاحظ بلرر أن الحراك الاجتماعي لم يكن يحظى بأية درجة من الاعتراف . وبعد أن فحص بعناية تكوين . برجوازية وشرائها الداخلية ، أوضح الضغوط الكبرى التي تواجه الطبقة الساعية لتحقيق حراك اجتماعي في محولها بحرق القيم التقليدية الراسخة ، وتبنى قيم علمانية جديدة ، ثم حاولت الدراسة بعد ذلك أن تكشف عن الصراعات والتوترات التي تعانى منها البرجوازية في محولها للصعود الاجتماعي الى طبقة النبلاء ، والواقع أن العمق التحليلي الذي تتصف به هذه الدراسة يرجع الى المحاولة الرائعة التي قام بها بلرر لتحقيق تكامل بين الدراسة التاريخية للطبقات واستخدام مفاهيم النظرية الاجتماعية .

(أ) أنواع المعلومات التاريخية في علم الاجتماع

هناك عدد من الاعمال التاريخية التي تعد مصادر رئيسية لدراسة علم الاجتماع ، كما أن هناك ميدان في التاريخ ذاتها يمكن اعتبارها مينا رئيسيا للمعرفة السوسولوجية وسنحاول أن نوضح ذلك فيما يلي :

١. E. G. Barber, *The Bourgeoisie in Eighteenth Century* مطر
France. Princeton, University press, 1955.

أعمال أساسية في العلوم الاجتماعية:

يمثل تراث العلوم الاجتماعية أول مصدر تفرعي للمعرفة الاجتماعية ، وهي مصادر كتبها متخصصون في العلوم الاجتماعية تصف جوانب من المجتمع الانساني ، ويختلف بالطبع هذه الاعمال في مدى عمقها وأهميتها . وأسئلة هذه الاعمال كثيرة ، نذكر منها الدراسات التاريخية المحدودة التي ضمنها - مثلا - جوناثان ميغال دراسته عن المظلة الهيكلية (١٩٤٤) ، كما نشر في هذا الصدد أيضا الى الدراسة الهامة التي قام بها وايت فوجيل (Wittfogel) بعنوان : الاستبداد الشرقي (١٩٥٧)^(١) . وتعالج هذه الدراسات تاريخ نظم اجتماعية معينة ، وهي وإن كانت تتصل بمجموعات باللات ، إلا أنها تنطوي على أهمية وثقل في دراسة النظم الاجتماعية بصفة عامة .

دراسات البناء الاجتماعي :

تمثل دراسة تاريخ البناء الاجتماعي مصدرا آخر من المصادر التاريخية للمعرفة الاجتماعية . وهي تشمل الاعمال الكاملة التي قام بها المؤرخون باستخدام نتائج تفرعي مفقود . لوصف البناء الاجتماعي لمجتمعات أو حضارات معينة . وقد تشمل هذه الدراسات نوعا من المسح الشامل للنظم الاجتماعية السائدة في مجتمعات باللات خلال فترات تاريخية محددة ، كما قد تتضمن أيضا سجلات للتغير الاجتماعي الذي حدث في مرحلة تاريخية معينة . وعادة ما تتضمن هذه الدراسات تحليلا شاملا للنظم جميعا ، دون التركيز على نظم محدد باللات . وعادة ما تجري هذه الدراسات على أساس منهجي يركز إلى سبيلين اثنين وهما أن الشواهد التي تعتمد عليها الدراسة يتم تنظيمها وصياغتها باستخدام الأساليب البحثية المقررة له الإبراهيم الاجتماعية ، وأن النتائج التي تستخلص من هذه الشواهد يتم عرضها على نحو يسمح بتحليلها اجتماعيا .

ويمكن أن نقسم مثلا لعمل نجيمس من هذا النوع استخدام منهج المقارنة وتناول دراسة البناء الاجتماعي ككل أكثر من اهتمامه بنظم باللات هو دراسة لاسليت Laslett بعنوان : العالم الذي فقدناه (١٩٦٥) ، التي غطت المجتمع الإنجليزي قبل الثورة الصناعية وبعدما ، وتجيزت هذه الدراسة بأنها ليست دراسة في التاريخ الاجتماعي بالمعنى التقليدي إنما هي تحليل للبناء الاجتماعي وروعت فيه المعايير السابق الإشارة اليها^(٢) .

(١) Wittfogel, K. Oriental Despotism : A Comparative Study
of Total Power, New Haven Yale University Press, 1957.

(٢) Laslett, P. The World we have Lost, London: Methuen, 1955. انظر

ونحمد الاشارة أيضا الى دراسة أخرى عن مصر هي الدراسة الضخمة التي أعدها مجموعة علماء الحملة الفرنسية على مصر بعنوان : وصف مصر^(١٧) Descriptions de l'Egypte التي طبعت مرتين بالانكليزية في مصر ، الأولى وقد استغرق العمل فيها من ١٨٠٩ الى ١٨٢٢ ، أما الطبعة الثانية فقد صدرت في ٢٦ مجلدا بالإضافة الى ١١ مجلدا للوحات وأطلس جغرافى . وتتناول بالوصف والتحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية للمجتمع المصرى ، على نحو يسمح بالقول انها دراسة مسحية شاملة للبناء الاجتماعى لمصر في فترة تاريخية معينة بالذات . أما الجزء الأول فانه يهتم بالعادات والتقاليد بين السكان المصريين المحدثين من تأليف شابرول ، ويشمل لمحة عن الطقس وعن السكان والاديان ، ثم يتناول دراسة الانسان المصرى في سنوات عمره الأولى ، الطفولة والثرية ، والفنون والمعم والمأدب ، ثم الانسان المصرى في طور الرجولة والعادات المدنية والاسرية وبخاصة الزواج والطلاق ، ثم الانسان المصرى في طور الشيخوخة ، ويختص باقى هذا الجزء بدراسة النظم والمؤسسات ، كالقضاء ، والتجارة والصناعة والزراعة . يتناول المجلد الثالث العرب في مصر مصر وصحراؤها ويقدم دراسات في مناطق مختلفة من مصر ، والمجلد الثالث عن المدن والاقاليم المصرية ، أما المجلد الرابع فانه يتناول بالتفصيل . لية الاقتصادية في مصر ، ويحلل المجلد الخامس النظم المالى والأدبى في مصر العثمانية ، والمجلد السادس والاعخير يختص بالتقود والمؤزىن .

مجالات النشاط الاجتماعى :

النوع الثالث من الكتابات التاريخية الذى ينطوى على أهمية بالنسبة لعلم الاجتماع هو الدراسات التى تناولت ماضى بعض الأنشطة الاجتماعية ، ويختص هذا المجال بدراسة تاريخ أنظمة اجتماعية مختلفة كالتاريخ الاقتصادى ، والسياسى ، والدينى ، والتهربى ، والديموجرافى ، وقد أظهر هذا الميدان نوعا من الاكتفاء فى المنهج وأساليب البحث بينه وبين العلوم الاجتماعية المختلفة ، وبخاصة علم الاجتماع وعلم النفس . ومعظم هذه الدراسات يستهدف تحقيق أحد غرضين ، أما القام بتحليل اجتماعى لبعض المؤلفات التاريخية باستخدا قضايا العلوم الاجتماعية مثلما فعل سملسر Smeleser فى دراسته بعنوان : التغير الاجتماعى خلال الثورة الصناعية (١٩٥٩) ، والذى يمد بحثا تاريخيا أساسا حاول تطبيق النظرية على موضوع محين بالذات هو مصانع القطن بلاكينشر فى بداية القرن التاسع عشر . والفرض الثانى هو

الاشارة هنا الى كتاب وصف مصر الذى نشر بالهبة فى سنة أسراء لزعة وهم الزاج ، وصف مصر ، ج ١ ، المصر بول المحدثين ، ج ٢ ، العرب فى بيف مصر وصحراؤها ، ج ٣ ، المد والاقاليم المصرية ، ج ٤ ، الحملة الاقتصادية فى مصر فى القرن الطرس عشر ، ج ٥ ، النظم المالى والأدبى فى مصر عثمانية ، ج ٦ ، لية الاقتصادية المؤزىن والتقود ، مكتبة الحافى مصر ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

القاء الضوء على بعض الأحداث الماضية وتقديم تأويلات لها ، مع اشارة علوية فقط
للتحليل الاجتماعى للنظم والاجتماعات الحاضرة .

الوثائق والدراسات التاريخية الكلاسيكية :

الوثائق التاريخية التى تتطوى على معلومات أو بيانات تتعلق بالبناء الاجتماعى أو
جوانب منه تعتبر مصدرا رئيسيا للمعلومات فى علم الاجتماع ، وهناك العديد من البحوث
الاجتماعية التى تناولت تحليل النظم القراية والاقتصادية على وجه الخصوص بالاعتماد على
بيانات من هذا النوع . كذلك يعد طبع ونشر التقارير التى تتضمن بيانات تاريخية عن
أحوال السكان وحالات الزواج والطلاق والجرائم وغيرها من المصادر الهامة التى يعتمد عليها
البحث الاجتماعى . وعموما ، تعد الدراسات التاريخية من أى نوع ذات قيمة كبرى فى
العلوم الاجتماعية خاصة حينما تتناول بالوصف والتحليل البناء الاجتماعى وعناصره المختلفة .
ويدخل ضمن دائرة الوثائق ذات الاهمية فى البحوث الاجتماعية ، ما يعرف باسم التاريخ
الكى Quantitative History ، وهى الاحصاءات التاريخية التى تصور الحياة الاقتصادية
أو بعض المتغيرات الديموجرافية ، وتعتبر هذه الاحصاءات المادة محققة فى البحث الاجتماعى
والاقتصادى المقارن .

(ب) أنواع المعلومات التاريخية فى البحوث الأنثروبولوجية

يعتبر الاهتمام بتاريخ الإنسان من بين المصادر الأساسية للدراسات الأنثروبولوجية ،
وقد تمثل ذلك فى الدراسات المقارنة عن المجتمعات والنظم الاجتماعية ، وفى محاولات إعادة بناء
تاريخ مجتمعات بينها ، فقد اعتمد كل من فولتير Voltaire وجوستاف كلم Gustav
Klenim ، وسير هرى مين Sir Henry Maine ، وماكلينان J. F. McLennan ،
وباخوفن Bachofen وموستيل دى كولاخ Fustel de Coulanges ومورجان L. H. Morgan
وتابلور Tylor اعتمدوا جميعا على المصادر التاريخية فى اقامة علم اجتماعى مقارن
عن الثقافة والمجتمع . وإذا انتقلنا الى الدراسات الأنثروبولوجية الثقافية الاميكية المعاصرة سنجد
أيضا اهتماما واضحا بالمصادر التاريخية فيما يعرف اصطلاحا باسم « الذاكرة الثقافية
Memory Culture » حيث تحاول المدارس التاريخية أن تعتمد على ذاكرة كبار السن من
القبائل الهندية لكى تحصل على معلومات عن ثقافة هذه القبائل .

ويعتمد علماء الأنثروبولوجيا والمهتين بتاريخ الشعوب على ثلاث مصادر ومنايع
رئيسية فى تحقيق أهدافهم هى : الوثائق المكتوبة Written documents ، ورغم الصعوبات

التي تواجه الاعتماد على هذه الوثائق وخاصة في المجتمعات التي لا توجد عنها وثائق مدونة ،
الا أن محاولات تبليد لجمع مادة يمكن الاعتماد عليها في تكوين بعض المعلومات المنظمة
عن هذه المجتمعات . ونذكر على سبيل المثال بعض المصادر المتاحة حاليا مثل مجلة تاريخ
أفريقيا *Journal of African History* التي تأسست عام ١٩٦٠ وتتضمن مادة عن أفريقيا
والعرب والاقباط ومعلومات موثقة يمكن الاعتماد عليها في دراسة هذه الشعوب من الناحيتين
التاريخية والاجتماعية كذلك نذكر أيضا مجلة التاريخ الباسفيكي *The Journal of Pacific*
وهي أيضا تخصص بحث تاريخ الشعوب في هذه المنطقة بالذات .

التراث الشفهي Oral Traditions كشفت دراسة الأنثروبولوجيين
وعلماء تاريخ الشعوب عن أهمية التراث الشفهي وطريقة تسجيله وتصنيفه ، ومدى الفائدة
التي يحققها استخدامه في البحوث ذات الأغراض التاريخية . والتراث الشفهي يغطي أنواع
متعددة من الظواهر والأنظمة وضروب العلاقات الاجتماعية ، ويمكن أن نعر عليه بصور
مختلفة وتكشف عن ذلك دراسات إبراهيم *Abraham* وفانسينا *Vansina* وسميث *Smith*
عن أهمية الاعتماد على هذا المصدر في البحوث التاريخية والأنثروبولوجية .

البحث الحقل Field Work يمثل البحث الحقل القائم على الملاحظة المنظمة
وجمع البيانات من الواقع مصدرا رئيسيا للمعلومات ، وهذا رئيسا من تدريب الباحث
الأنثروبولوجي . ويستهدف هذا البحث إبراز الوظائف المختلفة للإنسان الاجتماعية والعلاقات
المتبادلة بينها ، الى جانب تقوم وصف دقيق ومتكامل للحياة الاجتماعية في مجتمع أو ثقافة
معينة ، وهذه الأهداف يصعب — ان لم يكن من المستحيل — تحقيقها بالاعتماد على الوثائق
وحدها . فالافكار والقضايا المشتقة من العلاقات التاريخية يمكن اخضاعها للاختبار
والتحقق من خلال اجراءات وأساليب البحث الحقل .

الفصل السادس

البحث الوصفي واستقصاء الظواهر الاجتماعية

تمهيد :

أولاً : نشأة المنهج الوصفي .

ثانياً : مرحلتان للبحث الاجتماعي .

ثالثاً : مرحلتان في البحوث الوصفية .

١ مرحلة الاستكشاف والصياغة .

٢ مرحلة التشخيص والوصف المتعمق .

رابعاً : نماذج البحوث الوصفية .

١ المسح الاجتماعي كنموذج للبحث الوصفي .

٢ دراسة الحالة كنموذج للبحث الوصفي .

٣ الوصف الديموغرافي كتطبيق للسج الوصفي .

٤ الوصف الأيكولوجي كتطبيق للسج الوصفي .

خامساً : إسهام البحث الوصفي في غنى المعرفة الاجتماعية .

الفصل السادس

البحث الوصفي واستقصاء الظواهر الاجتماعية

تمهيد :

المتبع لتطور علم الاجتماع ، وهو حركة البحث العلمى الاجتماعى يستطيع أن يلمس الأهمية التى احتلها البحث الوصفى فى دفع هذه الحركة منذ الدراسات المسحية المبكرة ، والقيمة العملية التى انطورت عليها نتائج هذه البحوث فيما يتصل بالاصلاح الاجتماعى . والواقع أن التقدم الذى حققه هذا المنهج بالذات وراجع الى الطبيعة المتميزة للظواهر الاجتماعية ، فهى تختلف عن الظواهر الطبيعية ، اختلافًا يعكس الفروق بين (الطبيعة) و (المجتمع) . إذ تستعصى الظواهر الاجتماعية على الضبط والقياس وتقوم [إمكانية التحكم فيها مقاومة تعبر عن (الإرادة) التى يتميز بها الكائن الاجتماعى . وقدرته على تعديل وتغيير سلوكه وفقاً لهذه الإرادة . ولذا تمر التجريب - على ما سنبين فيما بعد - وحقق البحث الوصفى درجة أكبر من النمو والتطور لانه يلامس طبيعة الواقع الاجتماعى . أن الأمر لا يقتصر على مجرد تشبيه علم الاجتماع بالدراسات الطبيعية تشبيهاً شكلياً ، على نحو ما حاولت الوضعية أن تفعل بالعلم الاجتماعى لكى يرق إلى مصاف العلوم المضبوطة ، وإنما المسألة هى أن تبحث عن الطريقة الملائمة التى يمكن أن تحقق من خلالها (فهما أفضل) للظواهر التى ندرسها ، وحينئذ نتمكن من تحقيق هذا الفهم نكون قد حققنا هدفاً رئيسياً من أهداف العلم . والمنهج الوصفى من أكثر مناهج البحث الاجتماعى ملائمة للواقع الاجتماعى وخصائصه وهو الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع ، إذ من خلاله نتمكن من الاحاتاة بكل أبعاد هذا الواقع محددة على خريطة نصف وتصور بكل دقة كافة ظواهره وسماته . وحين نصل إلى هذه الخريطة نكون قد وضعنا الأساس المكين لأية محاولة تستهدف تطوير أو فهم أو تخطيط هذا الواقع من أجل بلوغ غاياته مرغوبه من أعضائه .

أولاً : نشأة المنهج الوصفى :

ارتبطت نشأة المنهج الوصفى بثلاث نشاطات بحثية أساسية هى : حركة المسح الاجتماعى فى احاطة ، والمنهج الموزع جراف عبد مريهاريك لوبلاى فى فرنسا ، ونشأة الدراسات الانثروبولوجية فى ظل من بريطانيا والولايات المتحدة . وسوف نناول فى هذه

الفقرة أن نقدم صورة للمنهج الوصفي خلال مرحلة النشأة معتمدين على هذه المصادر الثلاث ، خاصة وأما ناقشنا بعض هذه الاسهامات ، كما ستعرض للمنهج الانثروبولوجي بالتفصيل في فصل قادم .

المنهج الوصفي في مرحلة نشأته هو طريقة يعتمد عليها الباحث في الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره ، ويستهدف الوصف في هذه المرحلة تحقيق عدد من الأهداف هي :

- ١ - جمع المعلومات الدقيقة عن جماعة أو مجتمع أو ظاهرة من الظواهر .
- ٢ - صياغة عدد من التعميمات أو النتائج التي يمكن أن تكون أساساً يقوم عليه تصور نظري محدد للإصلاح الاجتماعي .
- ٣ - وضع مجموعة من التوصيات أو الاضاميا العملية التي يمكن أن ترشد السياسة الاجتماعية في هذا المجال .

والفكرة الأساسية التي تقوم عليها الطريقة الوصفية هي أن المشكلة التي واجهت الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية هي عدم وجود منهج علمي حقيقي يصلح لتحليل هذه الظواهر ، حقيقة أن الدراسات الاجتماعية خلال هذه المرحلة كانت تعتمد أساساً على الملاحظة الواقعية لما يجري من ظواهر وأحداث ، لكن هذه الملاحظات لم تكن تخضع لقواعد تنظمها بحيث نعرف على وجه الدقة كيفية تطبيق الملاحظة ومدى أهمية الظواهر التي نلاحظها ، وما هي أكثر الظواهر دلالة . ومن ثم كان المطلب الأول لتطبيق المنهج الوصفي (المونوجرافي) هو تحديد طائفة بسيطة من الظواهر الاجتماعية كموضوع للبحث ، وتعد هذه الظواهر بالنسبة للموضوع المدروس هي أبسط وحدة يتألف منها ، تماماً كما هو الأمر بالنسبة للذرة في الفيزياء والكيمياء ، والخلية البسيطة في علم الخلية ، فنحن حينئذ نبدأ بوصف أبسط الوحدات التي تتألف منها الظاهرة المدروسة نستطيع بعد ذلك أن نقدم على طريق البحث في تحليل المركبات الأكثر تعقيداً . وهكذا تكون المشكلة الأولى في الدراسة الوصفية هي : اختيار الوحدة الاجتماعية الأولية والأساسية في الموضوع المدروس .

أما الخطوة الثانية فهي تتمثل في اكتشاف الدلالة الملائمة للقياس الكمي لختلف عناصر ومكونات وحدة الدراسة .

ذلك أن الدراسة الوصفية في مرحلة نشأتها كانت مرتبطة بالتحليل الكمي ، يبدو ذلك واضحاً من أعمال لوبلاي ، الذي اعتقد أنه بدون المعالجة الكمية ستكون الدراسة غامضة وغير مؤكدة ، كما أن النتائج لن تكون على درجة عالية من الدقة . ولقد استطاع لوبلاي في دراساته أن يجد حلاً هاتين المشكلتين ، حين اعتبر الأسرة هي الوحدة

الإجتماعية الأساسية ، واستخدم ميزانية الأسرة بوصفها التعبير الكمي عن الحياة الأسرية وهي بالتالي الأساس للتحليل الكمي للظواهر الإجتماعية .

والخطوة الثالثة في المنهج الوصفي هي فحص العوامل المختلفة المؤثرة في تنظيم الظاهرة المدروسة وفي وظائفها ، فلذا كنا بصدد الأسرة - مثلاً - فإن علينا أن نعرف أن وظائف الأسرة وتنظيمها يتأثران بعدد من العوامل من أهمها البيئة الجغرافية ، والعمل (١) . غير أن التحليل لا يقف عند هذا الحد ، وإنما يتجه نحو بحث ودراسة الظروف الأوسع نطاقاً التي تؤثر في الأسرة ، وهنا يقتضي الأمر إلى جانب دراسة المكان والنشاط الاقتصادي ، دراسة الظلم الإجتماعية والسياسية الأخرى المؤثرة في الأسرة . ولقد صاحب ذلك تطوير المنهج الوصفي في فرنسا الذي صاغه لوبلاي عند عدد من الباحثين من أمثال هنري تورفيل Henri de Tourville وبيرو R. Pinot وغيرهما وذلك من خلال ما يعرف اصطلاحاً « بمسميات العلوم الإجتماعية la nomenclature de la Science Sociale » وقد احتفظ هذا التصور بكافة معطيات منهج لوبلاي ولكنه أضاف إليها وحاول تعديلها ، وتمثل هذه الفكرة محاولة منظمة لتحليل الانساق الإجتماعية والتنظيمات ودراساتها . وعلى الرغم من أن الأسرة ظلت من خلال هذا المفهوم (المسميات) هي الوحدة الأساسية للبحث ، إلا أن تطوير المنهج الوصفي لدراسة الأسرة يقتضي الاضطلاع بعدد كبير من الابعاد والعلاقات الأوسع نطاقاً التي تمكننا من الانتقال من فهم البسيط إلى المركب .

وإذا كانت دراسات لوبلاي فضلاً عن تطور حركة المسح الإجتماعي واتجاهها نحو الاستعانة بالأحصاء قد اكتسبت المنهج الوصفي طابعاً كمياً واضحاً في تحليلاته ، فإن الدراسات المعملية التي أجراها الانثروبولوجيون باستخدام طريقة الملاحظة المشاركة قد طورت الاهتمام بالتحليل الكيفي للوقائع والظواهر المدروسة إذ أن الفكرة الأساسية التي تستند إليها هذه الدراسات هي أن المشاركة والاندماج في حياة الجماعة أو المجتمع المدروس تعطى الباحث فرصة أكبر لفهم هذه الحياة والتعرف على كل تفصيلاتها . فقد ذهب مالبينوفسكي في مقدمة دراسته عن الارخونوترس (٢) إلى أن الانثروبولوجي عليه أن ينظر إلى الأفعال والتصرفات المدروسة التي تصدر عن الأشخاص ، ثم يستخلص من هذه الوقائع استنتاجاته ، وهو لكي يفعل إلى هذا الهدف يتعين عليه أن يدرس ويصف كل الأفعال والتصرفات لا أن يقتصر في حته على الأفعال التي تبدو له غريبة وغير مألوفاً . وعلى الباحث أيضاً أن يكون على ملاحظاته ، وأن ينصت عمداً لكل ما يقوله الناس ، ويبحث عبر شواهد تكشف له عن المواعيد الموجهة للسلوك أكثر من محاولة فهم المشاعر

(١) نظير : Sorokin, OP. cit. pp. 67 - 73.

Malkowski, Arguments of the Western Pacific, London, Routledge & Kegan Paul, 1922. (٢)

الفردية ، ومن خلال هذه الطريقة نستطيع أن نقف على نظرة الناس الى العالم وأن نفهمها . ومعنى ذلك أن الوصف الدقيق الشامل لكافة انماط السلوك اللفظي والفعل هو أساس الطريقة الامروبرولوجية للبحث .

ثانياً : مرحلتان للبحث الإجتماعى :

حيثما نفحص النتائج النهائية لعملية البحث الإجتماعى ، سنجد أن هذا النتائج قد أمكن التوصل اليه من خلال مرحلتين رئيسيتين للبحث الإجتماعى هما : مرحلة البحث الوصفى Descriptive Research ، والمرحلة الثانية هي مرحلة البحث التفسيرى Explanatory Research . وتهدف المرحلة الأولى الى استكشاف وتوضيح بعض الظواهر التي لا تتوافر عنها معلومات دقيقة ، وهنا تكون مهمة الوصف هي زيادة ألفة الباحث بالظواهر أو التوصل إلى استبصارات جديدة تمهد الطريق للمرحلة الثانية .

أما المرحلة الثانية فهي غالباً ما تكون ذات طبيعة تفسيرية تسمى الى استخلاص التعميمات حول الظواهر المدروسة . إذ لا يقتصر جهد الباحث على وصف أبعاد الظواهر وجوانبها المختلفة ، وإنما عليه أن يحدد العلاقات المتبادلة بين الظواهر ، من خلال عبارات تصف الارتباط بين المتغيرات المختلفة ، ونتمكننا من استنتاج العلاقات السببية بينها . ونحن نطلق على هذه العبارات مصطلح الفروض العلمية التي يصوغها الباحث ويحدها بوضوح قبل إجراء دراسته .

والعلاقة بين المرحلتين وثيقة للغاية ، إذ من المسمم مبادأة عبارات تفسيرية دون أن تكون لدينا صورة منتظمة وواضحة عن الظواهر التي نريد تفسيرها ، وبذلك تؤسس عملية التفسير على العملية الأولى وهي عملية الوصف الدقيق المتكامل .

وينبني في هذا الصدد أن تؤكد حقيقة هامة وهي أن البحوث الوصفية ذات أهمية بالغة في مجال العلوم الإجتماعية بصفة خاصة ، تلك العلوم التي لم تقطع بعد شوطاً كبيراً من التقدم يقارن بذلك الذى قطعته البحوث في العلوم الطبيعية يضاف إلى ذلك أن الموضوع الذى ندرسه في العلوم الإجتماعية له طبيعته الخاصة المتميزة ، إذ يصعب أن نجري عليه اختبارات وتجارب توازى في دقتها تجارب علماء الطبيعة ، فالكائنات الإنسانية ذوات إرادة ، وقدرة على الإبداع والابتكار كما أن الظواهر الإجتماعية سريعة التغير والتبدل ، ولهذا يقال ان موضوع العلوم الإجتماعية معقد إلى أبعد حدود التعقيد ، وان مهمة الباحث في مجال هذه العلوم أدق وأصعب بكثير من مهمة الباحث في مجال العلوم الطبيعية ، ومن ثم كان تقدم البحوث في ميدان له هذه الخصائص يعتمد أولاً على توافر درجة معينة من المعرفة المنظمة بجوانب الواقع الإجتماعى وبطبيعة السلوك البشرى ، ومعنى ذلك أننا نحب ان نقضي فترة كافية في التعرف على الظواهر التي ندرسها ، ومعايشتها واكتشاف أهم

مبادئ المشكلات التي ينبغي أن توجه إليها البحوث ، فكانت الدراسات الوصفية التي تمثل المرحلة الأولى للبحث الاجتماعي تدور عن ضرورة ملحة للباحث لأنها تمهد له السبل لكي ينتقل إلى مرحلة ثانية ، هي في الحقيقة أكثر تقدماً على صعيد المعرفة العلمية من المرحلة الأولى^(١) .

وتبدو الحاجة ماسة إلى هذا النوع من البحوث في المجتمعات النامية بصفة عامة ، وفي مجتمعنا العربي بصفة خاصة . فنحن حينئذ نعهد بالدراسات الاجتماعية العلمية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، ولا نزال نجهد الكثير عن نظمنا الاجتماعية ، ووظائفها وكيفية عملها وعن قيمنا وعاداتنا ، بل لا نكاد نعرف شيئاً له قيمته عن سمات ثقافتنا ، ومقومات تكاملها ، ومظاهر الاختلاف فيها ، أو بعبارة أخرى نحن أحوج ما نكون إلى خريطة اجتماعية ثقافية منظمة توضح معالم واقع المجتمع العربي المتغير ، ولا نزال يهين أيضاً عن التوصل إلى إطار نظري صالح للدراسة أو ضاعنا الخاصة ، ونابع عن واقع مجتمعنا ، وهذا كله ما يفسر أهمية المرحلة الأولى للبحث الاجتماعي ألا وهي مرحلة الوصف .

ثانياً : مرحلتان في البحوث الوصفية :

يتم إجراء البحوث الوصفية على مرحلتين في الغالب ، المرحلة الأولى هي مرحلة الاستكشاف والصياغة Explorative and Formulative Study والمرحلة الثانية هي مرحلة التشخيص والوصف المتعمق . Diagnostic and Intensive Description^(٢) . والمرحلتان مرتبطتان سلم احدهما إلى الأخرى ، طالما أن عملية البحث الاجتماعي عليه متدرجه من البسيط إلى الأكثر تعقيداً ، وسوف نعرض فيما يلي لأهداف هذه المراحل كل مرحلة منهما .

١ - مرحلة الاستكشاف والصياغة .

معظم الدراسات تسمى إلى استطلاع مجال محدد للبحث الاجتماعي أو صياغة مشكلات يصلح للبحث الدقيق في مرحلة لاحقة . كما قد تهدف هذه الدراسات إلى تحقيق غايات أو وظائف أخرى مثل توضيح بعض المفاهيم ، وتحديد أولويات المسائل والموضوعات الجديرة بالبحث ، أو جمع معلومات حول الامكانيات الفعلية لإجراء بحث عن مواقف الجاهل الفعلية ، أو حصص المشكلات التي يعاها الناس ذات أهمية خاصة بالنسبة له . علاقاته الاجتماعية .

(١) Parson, D. & Stephen Richer, Social Research Methods; Prentice Hall Inc New Jersey, 1973, p. 88.

(٢) Smith et. al : جمع عناصر منهج البحث و

Research Methods in Social Relations, Holt, Rinehart and Winston, 1963, p. 11.

وتستند الدراسات الكشفية الى اجراءات منهجية محددة ومعروفة ، وهي اجراءات ليست مستقلة أو معزولة بعضها عن بعض ، ولكنها تكامل في وحدة منهجية لتحقيق أهداف الدراسة الاستطلاعية . وإذا كانت هذه الدراسات تمثل نقطة البداية في البحث العلمي فإن البداية دائماً هي أهم الخطوات ، إذ يتوقف على نجاحها استمرار عملية البحث ، ومهما بلغت دقة المناهج والجراءات التي يصطنعها الباحث في مراحل لاحقة ، فسوف تكون عدمة القيمة ، إذا كانت البداية غير صحيحة أو ليست ملائمة .

وتتضمن اجراءات الدراسات الكشفية :

أولاً : تلخيص تراث العلوم الاجتماعية والميادين المختلفة المتصلة بمشكلة البحث .
ثانياً : استشارة الافراد ذو الخبرة العلمية والعملية بالمشكلة المراد دراستها .
ثالثاً : تحليل بعض الحالات التي تزيد من استيعابنا للمشكلة وتلقي مزيداً من الضوء عليها .

أما الاجراء الأول فهو ما يعرف عموماً بمسح التراث Survey of Literature أو ما يطلق عليه اسم مرحلة التوثيق Documentation Period وهو من أبسط طرق اختزال الجهد المبذول في الحوث العلمية ، إذ لا يعقل أن يبدأ كل باحث موضوعه دون أن يتعرف على ما توصل اليه الآخرون الذين رآه بالبحث بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وغالباً ما ينصب اهتمام الباحث في استعراضه للتراث على معرفة الفروض المتضمنة في الدراسات السابقة والتي تساعد في اجراء بحث أدق وأعمق . لكن معظم الدراسات الكشفية تتناول محالات لا توجد فيها فروض واضحة ، ومهمة الباحث في هذه الحالة هي تلخيص المادة العلمية التي تتضمنها هذه الدراسات ، على أن تتوافر لدى الباحث في هذه الحالة حساسية بالغة بتلك الفروض التي يمكن استنباطها أو استخلاصها من هذه المعلومات . ويعين على الباحث أن يدرس بدقة كل المصادر العامة والخاصة سواء خسر ذلك الدوريات العلمية أو المراجع العامة في الموضوع أو التقارير التي تصدرها هيئات خاصة قبل أن يتخاطر بالحكم بأنه لا توجد دراسات سابقة في موضوعه .

ومن الضروري كذلك أن يوسع الباحث نطاق مسحه للتراث ، وذلك بألا يقتصر على الاطلاع على البحوث التي تبدو متصلة بشكل مباشر فقط بموضوع بحثه فكثيراً ما نجد أن القراءة في ميدان آخر وان بدا بعيداً نسبياً تكون باعثاً لمزيد من الاستيعاب في موضوع البحث . فقراءة الباحث في بعض نواحي العلوم الاقتصادية والسياسية أو في التاريخ قد يوجهه نحو محالات هامة ، وتعمق فهمه إذا كانت مشكلة بحثه مثلاً هي تغيير الاتجاهات المتطرفة بالأخذ بالتأثر ، مع ما قد يبدو لأول وهلة من تباعد بين هذه وتلك . على أن المراجع العلمية ليست وحدها هي التي توحى للباحث بأفكار جديدة بل ان

الأعمال الأدبية الأصيلة ، بما تحويه من وصف حساس للحيلة الاجتماعية تعتبر ميداناً خصباً لاستقاء فروض يمكن اعتبارها . ومع أن الباحث لا يعتمد على الأوصاف الأدبية ، التي قد تطوى على غير قليل من المبالغة والتصوير الجمال الذي يجذب انتباه القارئ ، إلا أنه قد يجد فيها تقارير تصور جوانب معينة من الواقع ، أو صترات تاريخية معينة من المجتمع ، وقد يجد فيها أفكار موحية توجهه نحو المتغيرات الهامة في المواقف التي يرغب في دراستها .

ولكن المعلومات التي يحصل عليها الباحث من قراءة التراث المكتوب ليست إلا جزءاً يسيراً فقط مما يمكن أن يحصل عليه من معرفة ، فكثيراً ما نجد لدى المشتغلين في ميدان من الميادين انطباعات وخبرات لا نستطيع التعرف عليها فيما نشر من بحوث لهم أو لغيرهم من المهتمين بالموضوع . وربما كانت مقابليتهم والتحدث اليهم وسؤالهم هي إحدى الوسائل التي تزودنا باستبصارات حول الظاهرة المراد بحثها ، ذلك أن الحصول على هذه الخبرات يمنح الباحث معرفة واضحة بالمواقف العلمية والظروف الواقعية التي تحيط بموضوع بحثه .

وبالرغم من أنه ليس من المهم أن يقابل الباحث عينة عشوائية ممثلة من الخبراء في موضوع بحثه ، إلا أنه يجب أن يراعى في اختيارهم توافر بعض الشروط ، منها أن تكون عينة الخبراء التي يقابلها ممثلة لمتنوع الفروع والتخصصات ذات الصلة بموضوع دراسته ، وأن يكونوا ممن لديهم القدرة على إعطاء ما لديهم من معلومات وبيانات شخصية ذلك أن الباحث في الغالب لا يريد أن يحصل على إحصاءات رسمية منهم ، بقدر ما يهدف إلى معرفة خبراتهم ومواقفهم العملية الخاصة خلال تجاربهم الطويلة في الميدان الذي يتخصصون فيه . ومعنى ذلك أن الباحث عليه أن يستمع إلى كل وجهات النظر التي تقال له ، إذ كثيراً ما نجد أن الخبراء يختلفون اختلافاً تاماً فيما يظنونونه من علاقات أو يستدلون عليه من ارتباطات بين المتغيرات ، وفي هذه الحالة ينبغي على الباحث أن يقابل ممثلين لكل مدرسة فكرية ، فلا يقتصر على سماع وجهة نظر فريق دون الآخر ، بل ربما كان استماع الباحث إلى حوهر التضارب في المسلمات التي يستند إليها كل فريق ، أهم باعث له على التعرف على بعض الحواريات العامة في المشكلة أو بعض النواحي الخاصة فيها .

على أن سؤال ذوي الخبرة غالباً ما يتم على مرحلتين : ففي المرحلة الأولى يقف الباحث مع الخبراء في موضوعه مقابلات حرة غير مقيدة يتبادل فيها - مهم الأفكار ، ومن الطبيعي أن تكون لدى الباحث قبل ذلك معرفة مبدئية بجوانب الموضوع الذي يستشير فيه الخبراء ثم على ضوء هذه المقابلات ، يصمم الباحث استشارة خاصة يتضمنها مجموعة من الأسئلة الجوهرية التي توجهه المقابلة به وبين الخبراء ، نحو النقاط الهامة التي يريد استكشافها . وينبغي أن يراعى الباحث في صياغته لاستئلة هذه الاستشارة أن تتعلق بالموضوع لا بأفكار

عامة مجردة ، وان تدور حول الاسباب والعوامل المرتبطة بالظواهر ، بحيث يطلب الى الخبراء ، أن يفسروا من واقع خبراتهم أسباب الارتباط بين المتغيرات والظروف التي تؤدي الى تغير الأوضاع الاجتماعية المختلفة ، إذ أن التأكيد على معرفة رأى ذوى الخبرة فى أسباب التغير يمكن الباحث من الحصول على استبصارات حول العمليات التي تحدث خلال الزمن ، التي قد لا يستطيع أن يلاحظها سوى الشخص الممارس بالفعل . أما إذا كان الباحث لا يهتم فقط بمعرفة العلاقات النظرية بين المتغيرات وإنما يريد أن يعرف دلالتها بالنسبة للحياة العملية ، فإن عليه أن يحصل على معلومات تتعلق بتشابك هذه المتغيرات وتداخلهم فى عالم الحياة اليومية وكيف يؤدي ذلك إلى تحقيق الغايات الاجتماعية أو تعويقها .

ومن الضروري ألا يكتفى الباحث بتلك المبررات العامة التي يذكرها له الخبراء ، ذلك أن يطلب اليهم المقارنة بين المنهج والطرق المختلفة المستخدمة لتحقيق بعض الأغراض ، كما أن عليه أن يحصل منهم على أمثلة حية حول ضروب الداء والفشل التي واجهتهم فى حياتهم العملية أثناء اتصالهم بمسائل تتعلق بموضوع الدراسة .

وهكذا يتضح لنا أن استشارة ذوى الخبرة ، فضلاً عن أنها مصدر لاستبصار الفروض ، فهي تزود الباحث بمعرفة واضحة حول الامكانيات ، العملية التي ترتبط بالجراء بالذات المختلفة للبحوث ، ففى ضوء هذه المعلومات نستطيع أن نتعرف على طبيعة التسهيلات التي يمكن أن يحصل عليها الباحث حينما يريد اجراء بحثه ، كذلك العوامل التي يمكنه السيطرة عليها ، وما هو مدى استعداد الهيئات المختلفة للمعاونة فى اجراء البحث بخلاف الى ذلك أن مسح آراء ذوى الخبرة يفيد فى حصر المشكلات التي يحتقد العاملون فى الميدان أنها بحاجة الى دراسة علمية أكثر من غيرها ، ومن ثم يصبح لهذا الحصر أهميته عند وضع برامج البحوث ، وتحديد أولوياتها ،

وهناك بعد ذلك اجراء آخر وهو دراسة بعض الحالات التي يمكن أن تلقى مزيداً من الضوء على مشكلة البحث ، ويؤكد معظم الدارسين أن اختيار بعض الحالات الفردية ، ثم دراستها دراسة متعمقة سوف يزيد من معرفتنا بتلك الميادين التي لا نعلم عنها سوى القليل ولا تزال أيضاً غيرتاً بها محدودة ، وفضص هذه الحالات الفردية سوف يساعدنا فى صياغة بعض الأفكار ، وتطوير مجموعة فروض يمكن اعتمادها للدراسة التجريبية .

والمثال الذى يدل على أهمية هذه الطريقة ، هو أن معظام الاستبصارات النظرية التي توصل اليها فرويد Freud كانت راجعة الى دراساته المتعمقة لمرضى النفسين . هذا فضلاً عن أننا قد استطعنا أن نغير كثيراً من أفكارنا حول العلاقة بين الانسان والمجتمع فى ضوء البحوث الانثروبولوجية التي تناولت المجتمعات البدائية التي تمثل أيضاً حالات خاصة .

ويقصد بدراسة الحالة هنا البحث المتعمق لمخاض مختلرة من الظاهرة التى يهتم بها الباحث فقد يركز الباحث اهتمامه فى هذا الصدد على الأفراد ، أو المواقف أو الجماعات أو المجتمعات المحلية . وقد يستعين فى بحثه بأدوات أو وسائل مختلفة - فيمكنه الاعتماد على المقابلات الحرة ، وقصص الوثائق والسجلات أو الملاحظة المشتركة .

وهناك شرطان أساسيان يجب أن يتوافرا لكى تصبح هذه الطريقة مثمرة فى استشارة الاستعداد :

وأولهما .. هو اتجاه الباحث الذى يجب أن يتميز بحساسية ذائقة للبحث ، تجعله يدرك الأفكار الهامة . وتمكنه من إعادة صياغة مشكلة البحث وإعادة توجيهها كلما توافرت له إمكانيات جديدة .

وثانيهما - مدى عمق الدراسة للفرد أو للجماعة ، أو للمجتمع ككل أو للثقافة أو للموقف المختار حسب الأحوال ، إذ ينبغي أن يحاول الباحث الحصول على أكبر عدد ممكن من البيانات التى تسمح له بالتمييز بين السمات النوعية المميزة لحالة المبحوث ، وبين السمات العامة المشتركة بين عدد كبير من الحالات ، وإذا كان الفرد هو مجال البحث فإن التعمق فى بحث حالته قد يقتضى تحليل موقفه الراهن ، بالإضافة الى دراسة تلرخ حياته بأكمله . يضاف الى هذين الشرطين بالطبع حقيقة أخرى مؤداها ، أن نجاح هذه الطريقة يعتمد على القوى الفكرية المتكاملة للباحث ، والتى تتجلى فى قدرته على أن يجمع فى إطار واحد متنسق ما بين معلومات متنوعة متفرقة ، مما يسمح له بإعطائها تفسيراً موحداً ، وربما كانت هذه السمة الأخيرة لطريقة تحليل الأمثلة المثيرة للاستبصار هى التى دفعت بعض النقاد الى اعتبارها كنوع من أنواع الأساليب الاسقاطية ، لكن هذا النقد لا ينطوى على أهمية كبيرة ، طالما أن الباحث لا يبحر فى هذه المرحلة فرضاً من الفروض فإن هدفه يكاد ينحصر فقط فى استشارة وتنمية الفروض .

٢ مرحلة التشخيص والوصف المتعمق :

أما النموذج الآخر للبحوث الاجتماعية فهو الذى يهتم بوصف الخصائص المختلفة ، وجمع المعلومات حول موقف اجتماعى ، أو مجتمع على معين ، فنحن نستطيع تصوير الخصائص الاجتماعية لقرية من القرى حياً نحصل على كافة البيانات المتاحة عنها مثل توزيع السن وسبة التعليم ، والحالة الزوجية والتركيب المهنى ، ومعدلات الخصوبة ونظام الملكية أو الحيازة ، وقد نهم أيضاً فى دراسة من هذا النوع بالتعرف على طبيعة الخدمات العامة التى يوفرها المجتمع للأفراد والجماعات ، فندرس أوضاع الاسكان ، والخدمات الصحية والثقافية .. الخ . ويطلق على هذا النوع من الدراسات مصطلح البحوث الوصفية

التشخيصية Descriptive and Diagnostic Studies ، ذلك أنها جميعاً تشترك في عدم وجود فروض مبدئية ، أو قضايا عامة توجه الباحث نحو فحص العلاقة الارتباطية بين متغيرين ، فمثل هذه الفروض تتطلب شروطاً خاصة في الدراسات التي تخضع لاختبارها ، تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط التي يجب مراعاتها عند تصميم الدراسات الوصفية .

على أن ما سبق لا يجب أن يوحي إلينا بأن الدراسات الوصفية تكفي بمجرد جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات عن الظاهرة أو الموقف أو المجتمع المدروس فلو اقتصر البحث على ذلك لما أمكن أن يدخل ضمن البحوث العلمية على الإطلاق فمن الضروري أن يستخلص الباحث الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي أمكن الحصول عليها ، وهذا بالطبع يدفعه إلى ربط بعض الظواهر ببعضها ، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات ، وإعطاء ذلك كله التفسير الملائم حتى يمكن أن ترقى الدراسة إلى مستوى البحث العلمي .

وهناك شرطان أساسيان يجب أن يتوافرا في البحوث الوصفية أو التشخيصية :

الأول : هو التقليل من احتمال التحيز في وصف عناصر الموقف وتقويمها .

والثاني : هو الاقتصاد في الجهد الذي يبذل في البحث ، مع الحصول على أكبر قدر من المعلومات .

وينبغي أن نراعي هذين الشرطين تماماً في خطوات البحث كلها سواء تعلق ذلك بصياغة المشكلة ، أو طرق جمع المعلومات أو اختيار العينة ، أو تحليل المعلومات ، أو تسجيل النتائج .

ووفق لنا الآن أن نتعامل عن الفروق بين الدراسات الوصفية من جهة والاستطلاعية من جهة أخرى طاملاً أن كلا منها لا يبدأ من فروض ، ونستطيع أن نحدد هذه الفروق بين هذين النوعين من الدراسات على النحو التالي :

(أ) تقوم الدراسات الوصفية على افتراض مؤده ، أن هناك قسراً وغيوراً من البيانات عن المشكلة موضوع البحث ، وذلك بعكس الحال في الدراسات الكشفية التي يدخل فيها الباحث الميدان ، وهو لا يعرف إلا بعد الحقيقة الحقيقية للظاهرة أو المشكلة التي يدرسها ، ومن ثم ينحصر اهتمامه في استكشاف كل جوانب هذه المشكلة .

(ب) أن موقف الباحث وهو بسبيل إجراء دراسة وصفية أفضل بكثير من موقفه حين يجري دراسة استطلاعية . ففي الحالة الأولى تكون أهداف الدراسة محددة بوضوح ، وخطوات السير نحو تحقيقها معروفة بينما لا يستطيع أن يتوصل إلى هذه الدرجة من التحديد وهو بسبيل القيام ببحث كشفى ، إذ أن هذه البحوث تتميز بالمرونة ، فالباحث

غالباً ما يضطر إلى تعديل أهدافه وتغييرها كلياً لاستكشاف جوانب جديدة في الموقف الذي يقوم بدراسته .

أولاً : أنه يمكن الاستعانة بكافة الطرق المستخدمة للحصول على المعلومات في الدراسة الوصفية ، بل يمكن الجمع بين أكثر من طريقة واحدة مثل المقابلات والملاحظة ، واستشارة البحث ، وتحليل الوثائق والسجلات .

وثانياً : اختلاف مستويات التحقق في هذا النوع من الدراسات فيعضها يكفى بالوصف الكمي أو الكيفي لجوانب الظاهرة ، دون دراسة الأساليب والعوامل التي أدت إلى ما هو حادث فعلاً ، بينما تعنى دراسات أخرى بالتعرف على الأسباب المؤدية إلى الظاهرة ، وما يمكن عمله أو تغييره بحيث يؤدي إلى تعديل في الموقف المدروس .

وثالثاً : أن الدراسات الوصفية في الغالب تعتمد على اختيار عينات ممثلة للمجتمع الذي تتناوله بالبحث ، ويرجع ذلك إلى أن هذه العينات تؤدي إلى توفير جهد كبير سواء بالنسبة للباحث أو لمجسور البحث .

ورابعاً : أنه يجب أن يتحقق لهذه الدراسات مستوى معين من التجريد *Abstraction* والتجريد هو تمييز الخصائص أو سمات موقف ما ذلك أن كل للمواقف الاجتماعية شديدة التقيد والتناخل ولا نستطيع أن نشهد كل الموقف (على الطبيعة) ، ولهذا فليس هناك مفر من اصطاع التجريد .

والملاحظ خامساً وأخيراً أنه يتعين تصنيف الأشياء ، أو الوقائع أو الكائنات على أساس معيار مميز ، حتى يمكن استخلاص أحكام تصدق على فئة معينة منها ، ولهذا يحتو التميم مطلباً أساسياً لهذه الدراسات ، ووظيفته هي سد الثغرة بين ما لاحظناه في عالم الحياة الاجتماعية من وقائع وبين ما لم نتمكن من ملاحظته .

رابعاً : نماذج البحوث الوصفية :

١ - المسح الاجتماعي كنموذج للدراسات الوصفية :

ينضخ هذا التحليل على قضية هامة مؤداها أن حركة البحث في علم الاجتماع هي الحركة التي اسهمت اسهاماً رئيسياً في بناء علم الاجتماع كدراسة علمية متخصصة وذلك بما قدمته من مناهج للدراسة ، وما طورته من أدوات ملائمة لجمع البيانات ولقد كرس علم الاجتماع شأنه في ذلك شأن أى علم حديث جانباً كبيراً من اهتماماته ونشاط باحثيه حول الدراسات الوصفية *Descriptive Studies* التي استهدفت في الغالب تحقيق أهداف إدارية وساعدت على تكوين فهم أفضل للحياة الاجتماعية المعقدة ، ومن أمثلة هذه الدراسات حركة المسح الاجتماعي في إنجلترا وفرنسا خلال القرن الثامن عشر ، والتي

ركزت على دراسة مشكلات اجتماعية محددة بغية أن تسهم نتائج هذه الدراسة في الوصول إلى حلول لها ، ففي بريطانيا قام نشارلز بوث C. Booth عام ١٨٨٩ بدراسة عن حياة الطبقة العاملة في لندن نشرت في سبع مجلدات عام ١٩٠٢ «^(١)» . وكان بوث من أثرياء ليفربول تأثر بالفقر الذي تعاني منه الطبقة العاملة ومن ظروف حياتها ، ولقد تمكن بوث على أساس ما حصل عليه من معلومات من وضع كل أسرة داخل طبقة اجتماعية وقسم هذه الطبقات إلى ثمان طبقات ، وضع أربعة منها تحت خط الفقر ، وأربعة أخرى فوق خط الفقر . ولكنه عرف هذه الطبقات تعريفاً غامضاً ، فالفقير عنده هو الذي يعيش تحت ضغط توفير مطالب الحياة الضرورية . ولقد تمكن راونترى Rowntree بعد ذلك من تطوير تحديد أدق المفاهيم حين قام بدراسة وصفية لحالة الفقر واليؤس الذي تعاني منه الأسر البريطانية . ونشر مسح راوندرى لمدينة يورك York عام ١٩٠١ بعنوان الفقر : دراسة لحياة المدينة . وترجع أهمية دراسة راونترى إلى عدة اعتبارات ، فمن الملاحظ أولاً : أنه جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن كل أسرة ، مدينة يورك ، وتتناول هذه المعلومات ظروف الاسكان ، والمهنة ، والوضع الاقتصادي لكل أسرة ، ومن الملاحظ ثانياً : أنه حصل مباشرة على معلوماته من الأسر ذاتها عن طريق المقابلة ، ومن الملاحظ ثالثاً : وأخيراً أنه اهتم بتحديد مفهوم الفقر ، وصاغ التفرقة بين الفقر الأول ، والفقر الثانوي ، ومن ثم تمكن من تحديد معيار اميريقى لخط الفقر في ضوء تكاليف الحد الأدنى من ضرورات الحياة والبقاء المادى . ولقد كتب كثيرون عن دراسات راونترى وقيمة النتائج التي خلصت اليها ، إذ تقول يياتريس وب Webb « أن للدراسة نتائج سياسية يتعين أخذها في الاعتبار ، كما أنها بصفة عامة تمد اسهاماً رائداً في مجال الدراسات الاجتماعية ».

وفي عام ١٩١١ قام بأولى Bowely بدراسة مسحيه عن أحوال طبقة العاملة في مدينة ريدنج Reading ، ومن أبرز مميزات هذه الدراسة أنها استخدمت أسلوب العينات في البحث ، الذي أصبح بعد ذلك أحد الاساليب الرئيسية في المسح الاجتماعي . ولقد اهتم بأولى بطريقة تحديد واختيار العينة والاعطاء التي تواجه هذا الاختيار ، وفي دراسة لاحقة له بعنوان : هل تنافس الفقر ؟ استخدم معياراً أكثر واقعية للفقر يعتمد على عادات الانفاق الفعلية ، كما اهتم أيضاً بتفاوت الحاجات الغذائية للأطفال من مختلف الاعمار ، وتلك كلها مسائل لم يكن يهتم بها السابقون عليه .

عل أن بداية الثلاثينات قد شهدت انتعاش حركة المسح الاجتماعي ، اذ قامت مؤسسة فورد بدراسة عام ١٩٢٨ نشرت بعنوان : Work and Wealth in Modern Port
 Booth, C. (ed) (1909-1902). Labour and Life of the People of London, 17. Vols

واستخدم هذا البحث طريقة بارى . والد كان قد أضاع نموذجاً جديداً للفقر أطلق عليه مصطلح الفقر الكلاس . وفي عام ١٩٢٨ أجرى مسح آخر بعنوان : مسح جديد للحمة والعمل في مدينة لندن ، ولقد خطط هذا المسح لكي يكون بمثابة استكمال للدراسة تشارلز بوث القديمة ، ونشر نتائجه في عدة مجلدات ما بين عامي ١٩٣٠ - ١٩٣٥

وفي فرنسا كان هيربيريك لوبلاي F. Leplay من أهم رواد البحث الاجتماعي (١٨٠٦ - ١٨٨٢) ، إذ أنه اتجه نحو دراسة الأوضاع الاجتماعية للأسرة دراسة علمية دقيقة بهدف تقديم مقترحات عملية للإصلاح الاجتماعي . واختاره للأسرة كموحدة للدراسة راجع الى اعتقاده بأن الأسرة هي أكبر الجماعات الاجتماعية نشاطاً ، وهو لا في الوقت ذاته ، ثم هي (نمثلة) للخصائص الاجتماعية والثقافية التي توجد في المجتمع ككل ولكن بصورة مصغرة . ولقد بحث لوبلاي بعد ذلك عن (معيار) موضوعي يصلح للدراسة الأسرة ، فوقع اختياره على مربية الأسرة لجعلها أساس تحليلاته ، وباعتبارها كاشفة عن بناء الأسرة وطبيعة مشاكلها وأنلوب حلها تلك المشكلات . وفي عام ١٨٥٥ نشر دراسة عن العمال الأوروبيين ثم نشر دراسة أخرى قدم فيها مقترحاته بشأن الإصلاح الاجتماعي لانشغال العمال جعل عنوانها (الإصلاح الاجتماعي في فرنسا ١٨٩٤)

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات في تنمية الأذهان خلال تلك الفترة المبكرة من تاريخ علم الاجتماع الى ضرورة استقراء الواقع الاجتماعي واستلزام حلول لمشكلات المجتمع بهذا معاناة هذه المشكلات كما هي قائمة بالفعل ، وعلى الرغم أيضاً من أنها ساعدت على نسبية أدوات البحث الاجتماعي ، إلا أن القيمة العلمية لها محدودة الى حد كبير ، إذ يفتقر التنسيق بين نتائج هذه الدراسات الوصفية تنسيقاً متكاملاً ثم الاتجاه بعد ذلك الى صياغة فروض علمية واختصاصها للاختبار أو التحقق من مدى صحتها ، ذلك أن قوة علم الاجتماع تستل في الوصول الى قضايا عميقة تجريبياً لا بل مجرد جمع الوقائع وتكديس البيانات الاحصائية . ولقد كان أوجست كومت A.Comte بطوره الوضعي ينسب جاعداً الى اثبات المكانة العلمية لعلم الاجتماع من خلال الحقيقة التي مؤداها ، أن علم الاجتماع تتوفر له كافة خصائص العلوم الطبيعية وأنها اكتشفت القوانين المفسرة للظواهر الاجتماعية . وسار دور كومت في نفس الخط الذي رسمه كومت من قبله ، ولكنه كان أكثر علمية من سلفه ، حيث أجرى دراسته الشهيرة عن الانتحار مستخدماً فيها الأسلوب الاحصائي مراعاة فائقه ، وطور في الوقت ذاته الأطر التصوري الذي صاغه لتفسير الظواهر الاجتماعية ، كما قدم مفهوم فقدان المعايير (الانومي Anomie) كأداة تصورية نصف نمطاً عاماً من أنماط الانتحار .

ويبدو أن الولايات المتحدة هي التي شهدت أكبر حركة بحث علمي بشكل مباشر على تطوير علم الاجتماع وتشكيل اتجاهاته المعاصرة ، فلقد حصصت أبحاث تنظيم أكاديمي واضح . و يذكر على سبيل المثال ها بعض هيئات البحوث التي كان لها دورها في هذا الصدد فلقد أخرج مكتب البحث الاجتماعي التطبيقي بجامعة كولومبيا العديد من البحوث الهامة ، وأشرف على هذه البحوث كل من روبرت ميرتون R.Merton ، ولازارسفلد P.Lazarsfeld اللذان استطاعا أن يقدمتا تحليلات نظرية ومبسجة رائدة في علم الاجتماع المعاصر . كذلك أسهمت جامعة كاليفورنيا ببركلي في حركة البحث الاجتماعي وبخاصة في مجالات السياسة والعلاقات الصناعية ، ونقطة مركز آخر للبحث الاجتماعي بجامعة شيكاغو الذي قام بوضع برنامج علمي للبحوث الاجتماعية

ما هو المسح وما هي أنواعه ؟

المسح Survey هو محاولة منظمة للحصول على معلومات من جمهور معين أو عينة منه ، وذلك عن طريق استخدام استمارات البحث ، أو المقابلات ، وادد فالوظيفة الأساسية للمسح هي توفير المعلومات حول موقف ، أو مجتمع أو جماعة ، لكن بعض المسوح لا تقتصر أهدافها على مجرد الوصف ، مثل الدراسة التي أجريت عن (غياب العمال في الصناعة) عام ١٩٤٣ ، وشملت قطاعاً عريضاً من العمال الصناعيين ، وكان هدفها بالإضافة إلى تصوير المشكلة كشف العوامل المؤدية إلى الغياب ، وارتباطه بالكفاية الانتاجية ، ول هذه الحالة يطلق على هذه المسوح أنها تفسيرية . ولا تتميز المسوح الاجتماعية بإمكان تطبيقها فقط على جماهير عديدة متنوعة ، ولكن يميزها أيضاً ذلك النطاق العريض من البيانات التي تتضمنها ، فهي في الغالب تضم بيانات شخصية كالأسئلة الخاصة بالتنوع ، والسن ، والمهنة ، والتعليم ، والديانة والمستوى الاقتصادي ، وهذه الأسئلة تصور الخصائص العامة للجمهور البحث ، ثم بيانات عن البيئة تستهدف معرفة الظروف المعيشية للباحثين ، مثل الأسئلة الخاصة بالإقامة ، والجوار ، والجوانب الاجتماعية ، والثقافية والصحية والعمرانية للمنطقة المدروسة ، وبيانات أخرى سلوكية تتعلق بالأنماط والتصرفات الاجتماعية للأفراد ، مثل السلوك الإنفاق وأنماط الاستهلاك وأسوأ بيانات تتعلق بالمعلومات العامة والآراء والاتجاهات والدوافع والتوقعات ، وتهدف هذه الأسئلة إلى معرفة ادراك جمهور البحث لما يدور في الواقع الخارجي ، وآرائهم حول موضوعات بالذات مثل دراسة الاتجاهات نحو تنظيم الأسرة

والمسوح نوعان :

مسوح شاملة Total Surveys

ومسوح بالعينة Sample Surveys

أما المسوح الشاملة فهي التي ندرس فيها كل أعضاء مجتمع أو جماعة معينة كأن نقوم مثلاً بدراسة شاملة لسكان قرية من القرى أو حي من الأحياء بهدف تصوير أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية ، وقد لا نجد ضرورة لأن يشمل المسح جميع هؤلاء السكان ، وفي هذه الحالة نختار عينة منهم بحيث تمثل كل السكان في الخصائص المختلفة كالسن ، والمستوى الاقتصادي ونجرب عليها الدراسة وغالباً ما يحقق هذا المسح بالعينة أغراض الباحث في الحصول على وصف ثابت ودقيق لسلوك الجمهور الذي يهتم به أو لاحتياجاته خصوصاً إذا اختيرت العينة على أساس سليم ، والفائدة التي يحققها هذا النوع الأخير تتمثل في اقتصاد الجهد والتكاليف .

٢ - دراسة الحالة كنموذج للبحث الوصفي :

تعتبر طريقة دراسة الحالة Case Study Method من أقدم أدوات البحث الاجتماعي ، وهي تمثل أحد أساليب التحليل ، أكثر من كونها تعبر عن إجراءات محددة للبحث ، أو أنها تدخل يسمى إلى دراسة الوحدات الاجتماعية ككل . (والحالة) أو (الوحدة) قد تكون هي الفرد أو الأسرة أو نظام ، أو تنظيم أو مجتمع ، ويذهب كل من أودم Odum وجوش K. Jocher إلا أن التطبيقات المبكرة للدراسة الحالة كانت تغطيها محاولات المؤرخين لوصف عادات الشعوب والأمم ، ثم ظهرت بعد ذلك دراسات أكثر تخصصاً تناولت جماعات أصغر من ذلك . أما أول استخدام منظم للدراسة الحالة في البحث الاجتماعي فقد كان عن طريق فريدريك لوبلاي Leplay عندما حاول أن يربط بينها ، وبين التحليلات الإحصائية ، ومن ثم قام بدراسات مفصلة وافية عن اقتصاديات الأسرة ، لكي يكشف عن أثر التقلبات الاقتصادية في الرفاهية الاجتماعية . وتكمن أهمية هذه الطريقة في قدرتها على اكتشاف كافة المتغيرات الخاصة بأحدى الحالات . فهي تحاول أن تفهم طائفة معينة من الظواهر ، ومن خلال الوصف الكامل ، والتحليل المستفيض لحالة معينة أو لمجموعة حالات تدخل ضمن فئة واحدة ، وقد ركزت معظم الدراسات التي أطلق عليها أنها (بحوث حالات) على السلوك الفردي في الموقف الاجتماعي الكلي ، وأصبحت هذه الطريقة عظيمة الفائدة في استكشاف قيم الفرد ، واهتماماته وتربياته للموقف . وتعكس إجراءات البحث ، ونوع البيانات ، التي ترتبط بطريقة دراسة الحالة هذا الاهتمام بخص الملاقة بين السلوك الفردي ، والسياس الاجتماعية حيث تعتمد هذه الطريقة على الوثائق الشخصية ، والمخطابات ، وتواريخ الحياة وسجلات الهيئات

الاجتماعية ، والمقابلات المتعمقة . والواقع ان دراسة الحالة على هذا النحو ، تمكن الباحث من الحصول على استبصارات لا يستطيع أن يتوصل اليها اذا اكتفى بالتحليل الاحصائي . وهناك طريقتان يذيع استعمالهما في دراسة الحالة وهما : تاريخ الحالة Case History والتاريخ الشخصي للحياة Life history أما تاريخ الحالة فيشمل قصة تطورها ، فلذا كانت الحالة شخصاً يلجأ الباحث للحصول على بيانات عنه من مصادر متعددة ، مثل الأسرة ، والمدرسة ، وجماعة الاصدقاء ، ويستعين أيضاً بكل الوثائق والسجلات المتاحة التي يمكن أن تتضمن بيانات من هذا النوع ، أما التاريخ الشخصي للحياة فهو صورة من صور تاريخ الحالة يعرض فيها المبحوث الحوادث التي مرت به ، واهتماماته ، واتجاهاته والخبرات التي اكتسبها ، وذلك كله من وجهة نظره الخاصة . فكأن الفارق الاساسي بين تاريخ الحالة ، والتاريخ الشخصي للحياة ، أن الأول يهتم بأبلغ الاهتمام بالتثبت من مدى صدق البيانات التي يبلل بها المبحوث أو التي يمكن جمعها عنه ، وذلك باللجوء الى مصادر متعددة للحصول على هذه البيانات ومقارنتها .

أما الثاني فيركز اهتمامه على عرض حياة الفرد من وجهة نظره الخاصة ، بما يتضمنه ذلك من التفسيرات التي يراها للمراحل المتعاقبة لمروره الانفعال والسلوكي .

وجدير بالذكر أن استخدام هذه الطريقة في البحث يحتاج الى خبرة ومران كبيرين ، كما يتطلب من الباحث أن يتفق وقتاً طويلاً في جمع كل المعلومات والبيانات عن الحالة التي يقوم بدراستها ، وقد يقتضى ذلك منه التدقيق في أعمق التاريخ ، ثم عليه بعد ذلك أن يقوم بمقابلات متعمقة مع هذه الحالات ومن الضروري أن تكون الحالات المختارة ، مماثلة لحالات أخرى بقدر الامكان حتي يمكن تعميم نتائج الدراسة . ومعنى ذلك أن الباحث يستطيع أن يكسب دراسته لحالة واحدة طابعاً عاماً ، أو خاصاً وفقاً لمخبر اهتمامه ، ويتحقق الطابع العلم لدراسة الحالة حينما تكون الدراسة موجهة باطار نظري محدد بوضوح ، يشتمل على مجموعة قضايا متسقة منطقياً ، بحيث يتدخل هذا الاطار مباشرة في تصميم خطة البحث ، ووضع اطار الملاحظة بصورة تجعل الباحث يختار ما يجده ملائماً لبحثه من المعلومات والبيانات .

أما أهمية دراسة الحالة ، فتتمثل في أنها تمكن الباحث من النفاذ الى أعمق الظواهر أو المواقف التي سقوم بدراستها ، بدلاً من الاكتفاء بالجواب السطحية العابرة التي قد لا تكون ذات دلالة حقيقية . واذا كنا نعتقد أن كل فعل اجتماعي له معنى ذاتي ، فإدراكه الى ذلك ماكس فيبر ، وأنه يتعين على عالم الاجتماع أن يستكشف هذه المعاني الدنيوية التي يضيفها الافراد على سلوكهم ، وأن يدرس أيضاً كل الدوافع ، والمقاصد ، والرغبات ، والمشاعر ، التي تكمن خلف السلوك الاجتماعي كموجهات له ، اذا كان ذلك يشكل

أحد المهام الرئيسية للبحث الإجتماعى ، فلان لنا أن نتوقع مبلغ الفائدة التى تحققها طريقة دراسة الحالة فى هذا الصدد .

وإذن فطريقة دراسة الحالة تمثل فى الواقع أسلوباً من أساليب البحث الوصفى ، أو طريقة من طرائق تنظيم البيانات والمعطيات الاجتماعية ، وذلك لكى يمكن إدراك الطابع الكلى للموضوع الاجتماعى الذى ندرسه . وبعبارة أخرى فلان طريقة دراسة الحالة هى مدخل ينظر الى أى وحدة اجتماعية نظرة كلية شاملة تستوعب تطور هذه الوحدة ونموها ، سواء كانت تلك الوحدة شخصاً أو أسره أو جماعة اجتماعية ، أو طائفة من العلاقات والمعاملات ، أو حتى كانت هذه الوحدة هى الثقافة بأكملها . وتعتمد هذه الطريقة لتحقيق تلك النظرة الكلية على جمع أكبر عدد من المعلومات والبيانات عن الوحدة المدروسة شريطة أن تكون البيانات على أكثر من مستوى ، ثم صياغة النماذج والمؤشرات التى يمكن بواسطتها التعرف على السمات الحقيقية للحالة المدروسة .

٣ البحث الديموجرافى ك تطبيق للنمذج الوصفى :

الدراسة الوصفية للمواليد والوفيات وحرركات السكان وتوزيعهم وفقاً للمتغيرات الديموجرافية المختلفة تمثل تطبيقاً للنمذج الوصفى فى مجال هام من مجالات الدراسة الاجتماعية للسكان يكشف عن طبيعة التنظيم الاجتماعى للمجتمع ويسهم فى تحقيق فهم مقارن لبناء المجتمعات^(١) . وعادة ما ينظر الى هذه البيانات بوصفها وقائع اجتماعية أساسية ترتبط بالمعاملات الاجتماعية الأساسية التى تتعلق أساساً بالخصوبة ، والهجرة ، والمزاج الاجتماعى . ويمكن أن نوضح فائدة أساليب البحث الديموجرافى بالنسبة للدراسات الاجتماعية من خلال ما يعرف باسم قوائم الحياة Life Tables ، وهى تمثل تاريخ الحياة لجماعة افتراضية من السكان كما تتناقص تدريجياً عن طريق حالات الوفاة ، ويبدأ السجل بيلاد كل عضو فى الجماعة حتى انتهاء جميع أعضائها ، وتساعد هذه البيانات فى الكشف عن طبيعة النظام الاجتماعى العام فى المجتمع ، وعن معدلات التغير والاستقرار فى التكوين البائى للجماعات الاجتماعية والسكانية المختلفة .

وتقوم الدراسة الديموجرافية على مجموعة من الاسس المنهجية التى هدفنا دراسة السكان فى المجتمع بالاعتماد على التعدادات والاحصاءات الحيوية ، ومسوح العينة ، وبستخدم المنهج الديموجرافى الرياضيات والتحليل الاحصائى حتى يقدم وصفاً سكانياً متكاملًا ويكشف عن العلاقة بين المنعرجات الديموجرافية والسياق الاجتماعى والبيولوجى

Cicourel, A. *Method and Measurement in Sociology*

London, the Free Press, 1964, P. 121

(١) انظر -

المحيط بها . وطلما أن عالم الديموجرافيا يتناول أن يتجاوز العد والقياس ، لكي يدرس أسباب تغيرات السكان ونتائجها . تباين معدلات الخصوبة ، والوفيات ، والمشكلات الأخرى المماثلة ، فانه يدخل بالضرورة مجال علم الاجتماع . على أننا نلاحظ في الوقت ذاته أن حجم السكان وتوزيعهم ونوعيتهم تعتبر بيانات أساسية بالنسبة لعالم الاجتماع ، فقد جعل دور كاي من حجم السكان عنصراً رئيسياً في ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي أطلق عليه اسم المورفولوجيا الاجتماعية ، حيث صنف المجتمعات وفقاً للحجم والكثافة ، وكرس دراسته الشهيرة عن تقسيم العمل للدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات وبين التخصص والتضامن الاجتماعي^(١) .

ومن المناهج الديموجرافية الأساسية ما يعرف باسم الديموجرافيا الصورية Formal Demography ، وهي ميدان يهتم أساساً بقياس التغيرات السكانية وتحليلها وعلى الأخص المواليد والوفيات ، ويستعين بالأساليب الرياضية ، وقد استطاعت نتائج البحوث التي أجريت في هذا الميدان أن تسهم في وضع الأسس التي أقيمت عليها برامج التأمين الاجتماعي والتأمين على الحياة طملاً أنها تمكننا من خلال قوائم إحصائية من التنبؤ باتجاهات التغير السكاني . يضاف إلى ذلك منهج آخر هو ما يعرف باسم التحليل الديموجرافي Demographic Analysis ، والذي لا يعني - بحسب المعالجة الإحصائية للبيانات السكانية ، ولكن دراسة هذه البيانات من أجل التوصل إلى حلول للمشكلات الواقعية . وهناك على وجه التحديد مجالات ومنهج محددة في الدراسات الديموجرافية تتصل بالبحث الاجتماعي الوصفي للظواهر الاجتماعية وهذه المجالات هي على النحو التالي :

(أ) تركيب السكان :

ويشير هذا المصطلح إلى الفئات الاجتماعية والبيولوجية التي يمكن تصنيف أعضائها المجتمع وفقاً لها . ولا يعد تركيب السكان في فترة معينة انعكاساً فقط للتاريخ الاجتماعي ، ولكنه مؤشر لنوعية المشكلات الاجتماعية ، التي يمكن أن تظهر في سنوات مقبلة . ولهذا يهتم رجال السياسة والحكم والإدارة ، بمعرفة تركيب السكان في المجتمع عن طريق التعداد ، ونظم تسجيل حالات المواليد والوفيات . أما الخصائص التي عادة ما يتم تصنيف السكان وفقاً لها فهي تشمل متغيرات النوع ، والعمر ، والحالة الزوجية ، والديانة والمهنة ، والتعليم ، والرق ، والحالة العملية ، والجنسية ، وهي كلها بيانات تكشف عن طبيعة التنظيم الاجتماعي .

(١) أنظر : برتر حور ، العهد في علم الاجتماع . ترجمة وتعليق الدكتور عبد الحميد دمرغلاوي ، دار المطبوعات ، ١٩٧٨ .

(ب) توزيع السكان :

تختص دراسة توزيع السكان بالتعرف على أنماط توزيع السكان في المكان كما تتصل هذه الدراسة بتبين معدلات النمو السكاني والهجرة . وقد يكون نطاق الدراسة محصوراً في منطقة معينة مثل دراسة توزيع السكان في إحدى المدن ، أو في إقليم أو مجتمع بأكمله . كما تتضمن هذه الدراسة قياس الكثافة السكانية ، وقياس التركيز والتوزيع السكاني وبخاصة في المناطق الحضرية ، حيث مهم الدراسة بالتعرف على عدد المراكز الحضرية وأحجامها . ويتطلب تحليل هذه الظواهر اعتماداً موازياً بالعمليات التكنولوجية الأساسية ، كالتركز ، والمركزية ، والعزل ، والغزو ، والتتابع وذلك بهدف التعرف على عمليات إعادة توزيع السكان في المناطق المحلية .

(ج) النمو السكاني :

يتناول هذا الموضوع دراسة معدلات الزيادة الطبيعية في السكان عن طريق تحليل معدلات المواليد وصالح الهجرة ، ومقارنة هذه المعدلات زمنياً ومكانياً . وتعتبر ديناميات النمو السكاني من المسائل المعقدة في هذه الدراسة ، إذ تعتمد احتمالات النمو السكاني على التركيب العمري للسكان ، وكذلك نلاحظ أن التغير الذي يطرأ على التركيب العمري مرتبط بدور التغير في معدل المواليد ، وهذه ظاهرة متصلة أيضاً بالخصوبة والعوامل المختلفة المؤثرة فيها .

(د) السياسات السكانية :

السياسات السكانية هي المقاييس التشريعية ، والبرامج الإدارية والسياسات الحكومية التي تستهدف تغيير الاتجاهات السكانية السائدة أو تعديلها من أجل تحقيق مصالح قومية ، وتنصب هذه السياسات على ترشيد عمليات النمو السكاني أو التقيص في معدلات السكان وفقاً لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع . إلا أن السياسة السكانية لا تقتصر فحسب على معدلات الزيادة والتقصان ، وإنما ترتبط أيضاً بتركيب السكان وتوزيعهم مكانياً . وتهم السياسات السكانية كذلك بدراسة الهجرة والخصوبة وتنظيم الأسرة ، كما تنص على رعاية خاصة بتحليل الثغرات الاجتماعية والقوى العاملة في المجتمع .

٤ البحث الأيكولوجي كطريق للنهج الوصفي :

الايكولوجيا Ecology هي مصطلح يقصد منه دراسة أسلوب حياة الكائنات العضوية في البيئة . والايكولوجيا البشرية تعنى بتحليل العلاقة بين الإنسان والبيئة ، وتهم الدراسة الأيكولوجية بأنماط التفاعل بين الإنسان والبيئة وتسمى إلى الحصول على وصف

كامل لتوافق الجماعات مع البيئة العمرية المحلية ، وهذا التأكيد يجعل الدراسة تشتمل على كافة ملامح البناء العضوي للأساس والبيئة الفيزيائية الخارجية ، والعلاقات المتبادلة بين الناس ، وهي كلها عوامل تسهم في إيجاد نوع متميز من الحياة الاجتماعية في مكان أو إقليم محدد . وتترك الدراسات الأيكولوجية المجتمعات المحلية بوصفها ظواهر طبيعية ، يجب التأكيد دراستها على تحليل العلاقات الوظيفية بين مختلف مكوناتها ، وهذا يجب الاهتمام بأربعة متغيرات أساسية هي السكان ، والتنظيم ، والبيئة ، والتكنولوجيا . وعموماً فإن المنهج الأيكولوجي في الدراسات الاجتماعية والثقافية يركز على مجموعة أسس على النحو التالي :

(أ) أن التنظيم ينشأ عن التفاعل بين السكان والبيئة ، والبيئة هنا هي المفهوم المهورى الأساسى ، وهي التي تشكل أساس الحياة الاجتماعية وأهم مقوماتها ، ومن ثم يبنى أن يصب البحث الأيكولوجي على تحليل العناصر المختلفة والوظيفية للبيئة .

(ب) التنظيم شيء مرتبط بالسكان ككل لا بالشخصيات الفردية ، وهذا المبدأ يحدد نوع النماذج والعمليات المستخدمة في الحصول على المعلومات الأيكولوجية ، إذ يسمح السكان هم بمثابة المتغير المستقل في أية دراسة ، علينا أن نفحص العلاقة بين هذا المتغير وبين النظم والبيئة .

(جـ) يهتم تحليل التنظيم الناتج عن التفاعل بين السكان والبيئة تحليلاً مورفولوجياً أو بانيائياً فهو يمثل كلاً متكاملًا ، ولنا أن نتوقع أن تختلف تشكيلات الأجزاء المكونة للتنظيم ووظائفها باختلاف الظروف البيئية . لكن هذا الاهتمام المورفولوجي لا يستبعد دراسة نمو وتطور التنظيمات عبر الزمن ، خاصة إذا علمنا أن لكل تنظيم تاريخه المتميز .

(د) يعتبر مفهوم « المجتمع المحلي Community » مفهوماً أساسياً بوصفه وحدة التنظيم في الدراسة الأيكولوجية ، وهو أصغر وحدة تمثل المجتمع ككل يجب البدء بدراساتها دراسة وصفية شاملة ، وقد اهتم علماء الأيكولوجيا بالمدينة على وجه الخصوص في بحوثهم .

(هـ) عند تحليل أو دراسة الوحدة الأيكولوجية الأساسية يبنى البحث عن الوظيفة الرئيسية Key Function ، وهي تلك الوظيفة التي تعمل على تحقيق صلة وثيقة بين النسق والبيئة ، ويعتمد ذلك بالطبع على التعريف الذي نحدده لمصطلح البيئة في موضوع الدراسة أو مشكلة البحث .

(و) التساند المتبادل بين الوحدات الأيكولوجية مبدأ رئيسي يبنى البحث عنه عند دراسة العلاقة بين الإنسان والبيئة ، والتساند المتبادل يقوم على قاعدة التكامل بين الوظائف المتباينة والمتائلة لهذه الوحدات .

(ز) يتعين البحث عن درجة التباين الوظيفي عند دراسة الوحدات الايكولوجية ، ويتضمن هذا التباين اختلاف المتطلبات البيئية أى الظروف المادية والموارد المتاحة للانسان ، ومدى فعاليتها فى أداء الوظيفة الرئيسة لنسق العلاقة بين الانسان والبيئة ، والتي تشمل فى التوافق والتكيف الاجتماعى والبقاء .

وهكذا ، يبدو واضحاً أن الدراسة الايكولوجية البشرية والتي تتضمن تحليلاً مستفيضاً للعلاقة التوافقية بين الانسان والبيئة المحيطة ، تحتاج الى استعانة بالبحث الوصفى وذلك للوقوف على كافة جوانب هذه العلاقة وتوضيح مختلف أبعادها . ويتميز الوصف فى هذه الحالة بأنه وصف متعمق بشخص الوظائف المختلفة ، ويكشف عن العلاقات والارتباطات القائمة بين الظواهر . ويستخدم الدراسات الايكولوجية مختلف أدوات البحث الاجتماعى لتحقيق أهدافها ، كما تعبر عن نتائجها تمييزاً يائياً ولفظياً واضحاً . كذلك توجد صلات قوية بين مناهج البحث المحلى الأنثروبولوجى وبين دراسة ما يسمى بالايكولوجيا الثقافية Cultural Ecology أى دراسة العمليات التي يترافق من خلالها المجتمع مع البيئة المحيطة ، وهل هذه التوافقات تؤدي الى ظهور تحولات داعية أو تغيرات تطورية فى البيئة ، ومن ثم تحتاج من الناحية المنهجية الى وصف وتشخيص تفاعل المجتمعات والنظم الاجتماعية بعضها مع بعض ومع البيئة الطبيعية .

خاصاً : اسهام البحث الوصفى فى نمو علم الاجتماع :

لقد اتضح لنا كيف أن البحث الوصفى يمكن أن يوفر العديد من المعلومات والبيانات التي تزيد ألفتنا بالظواهر وتنمي لدينا البصيرة بالواقع الاجتماعى بكل أبعاده ، ومثل هذه المعلومات تنطوى ولا شك على فائدة محققة بالنسبة لرجال الادارة والمحققين بصفة عامة . ففى القرن التاسع عشر أجريت مسح واسعة على العديد من المشكلات التي يعانى منها المجتمع الانجليزى ، وفى بداية القرن العشرين أشرف ماكس فيبر على عدد من الدراسات التي شملت مجالات الزراعة والصناعة واذ عام ١٩٣٠ أخذت حركة المسح الاجتماعى تنمو فى الأنغرى فى الولايات المتحدة ونتجه عبر مسارات متعددة . ولعل القائمة التي تعود على عالم الاجتماع من استخدام المسوح والدراسات الوصفية لا يمكن حصرها . فهي تجعله يعرف على وجه الدقة ماذا يفكر الناس فيه ، وماذا يفعلون ، وماذا يشتركون ويبيعون ، ومع من يتجمعون ويتفاعلون . ولقد أدرك معظم علماء الاجتماع هذه المعلومات فى صياغة مفاهيم وتصورات ونظريات علم الاجتماع^(١) . فعالم الاجتماع الألماني

Lazarsfeld ; *Main Trends in Sociology* , N. Y. Harper & Row, 1970, pp. 10 - 22.

تومير Toennies اقترح تقسيم ميا ان علم الاجتماع الى ثلاثة أقسام هي النظرية الاجتماعية ، وعلم الاجتماع التطبيقي ، والدراسات الاجتماعية (الوصف الاجتماعي) Sociology . وقد فهم النظرية الاجتماعية بوصفها تعنى صياغة مقابلات تصورية مثل صياغته للمقابلة بين الجماعة المحلية والمجتمع ، ومثل متغيرات الخط التي صاغها بارسونز بعد ذلك . أما علم الاجتماع التطبيقي فانه يعنى بالنسبة له استخدام هذه المقابلات في تحليل الظواهر الاجتماعية مثلما فعل هو في تحليله لدور الدين في الجماعة المحلية ودور الرأي العام في المجتمع ، كما أن تحليل بارسونز للعلاقة بين الطبيب والمريض يعد نموذجاً آخر . أما السوسيوجرافيا ، فانها تعنى الوصف التفصيل المنظم لبعض النظم الاجتماعية الممارسة ومن المعروف أن هذه المصطلحات قد طرأ عليها بعض التغير فعلم الاجتماع التطبيقي أصبح يشتمل الى تلك الاعمال الوثيقة الصلة بالسياسات والقرارات العملية أما مصطلح السوسيوجرافيا فلم يعد يستخدم الان اذ أنه ارتبط في أذهان البعض بأنه لا حتى سوى عملية الوصف الآلى للظواهر بدلاً من التحليل المنظم للمعلومات الملموسة . وجعل عمله الان مصطلح البحث الاميريقي كما استخدم أيضاً مصطلح المسح الاجتماعي بوصفه ينطبق على عدد كبير من الوحدات بقصد التعرف على خصائصها العامة وتخصص أوصافها بدقة .

ومن أهم وظائف الدراسات الوصفية ترجمة الأفكار التصويرية الى متغيرات ملموسة ، وتظهر قيمة هذه الترجمة واضحة حينما يتم على وجه الخصوص بالمتغيرات الملموسة لمشكلة بحث محددة ومتعلقة اتصالاً وثيقاً بالبيئة اليومية ، مثل دراسة مسألة الدخل ، أو مستوى المعيشة . وتم عملية الترجمة التي أشرنا اليها قبل قليل على أربعة مراحل رئيسية لمخصها فيما يلي :

١ النموذج الخيالي Imagery

حينما ينظر الباحث الى المعلومات والوقائع العديدة التي تبدو أمامه ، والتي يعرضها له البحث الوصفي ، يفكر في الحال على المستوى الخيالي في الصفة أو الخاصية المشتركة التي توجد بين هذه الوقائع ، وهذا النموذج الخيالي يمثل في الحقيقة الصيغة الفاضلة للتصور أو المفهوم ، وهي صيغة تجمل العلاقات الملاحظة بين الظواهر علاقات دوات معنى . فلنفترض مثلاً أن شخصاً يريد قياس تكامل المجتمعات المحلية ، انه سيفكر في الأشخاص الذين يجيئون بعضهم البعض ، ويتعاونون من أجل تنمية مجتمعهم . على أن الباحثين سوف يختلفون فيما بينهم وفقاً للنموذج الخيالي الذي يطوروه كل منهم عن الموضوع الذي يدرسه . اذ سختلف المشكلات المطروحة أمام كل منهم ، فقد يتساءل بعضهم عن أساليب معارف د. جاب انجاسك ، ويتساءل البعض الآخر عن نتائج التكامل

على حياة السكان . وعموما ، أيا كانت نقطة الانطلاق ، فإن الخطوة التالية الضرورية سوف تكون بالضرورة هي تحديد التغيرات المدروسة تحديداً دقيقاً .

ب تحديد المفهوم : Concept Specification

وتعنى هذه الخطوة تقسيم النموذج التخيلي الى عناصره وأجزائه المكونة له ، وهنا يتحدد المفهوم من خلال جوانبه وأبعاده المختلفة . وأحياناً ما تشتق هذه الأبعاد سوسيولوجياً من الصور الكل ، وأحياناً أخرى تستنتج من الارتباطات الامبيريقية الملاحظة . والمفهوم يتألف من مجموعة مركبة من الظواهر ، أكثر من كونه يكتفى على ملاحظة مباشرة فريدة فهي .^{١٠} . تكامل المجتمعات المحلية التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة لاحظ ليندكر L andecker أن الوحدات الأولية للجماعات الاجتماعية هي المعايير والأشخاص .

ومن ثم يبدأ التكامل وفقاً لبعدين رئيسيين بعد تقال ، يتطلب ألا تكون المعايير السائدة متعارضة أو متناقضة ، وبعد آخر شخصي يشار الى العلاقات بين الأشخاص ، ويتطلب هذا البعد الأخير توافر شبكة اتصال وتبادل للسلع والخدمات بين الناس . تبقى بعد تحديد هذه الأبعاد مشكلة اكتشاف مؤشرات ملموسة لها .

ج اختيار المؤشرات : Selection of indicators

يقصد باختيار المؤشرات تحديد المقاييس الفعلية التي سوف نعتمد عليها في دراسة مشكلة البحث ، ففي حالة التكامل مثلاً نختار مثلاً مؤشرات صراع المعايير كما تبدو في قرارات المهام ، وفي مدى الاتصال بين الناس ، وبلغ التعصب السائد بينهم ، وإلى أي مدى أيضاً تعتمد الحياة اليومية لكل فرد على الآخرين ، ومدى ارتفاع معدلات الجريمة ، ودرجة مساهمة الناس في المشروعات الاجتماعية .. الخ .

هذه الوظائف الرئيسية الثلاث التي دهم بها البحث الوصفي تفيد فائدة محققة في نمو علم الاجتماع وتطوير نظريته ذلك أن - أهم هي الوحدات التي تتألف منها النظريات الاجتماعية ، والمؤشرات والمتغيرات هي الأسس التي تقوم عليها الدراسات التجريبية التي ننوصل عن طريقها الى القضايا والتعميمات التي يتضمنها النسق التفسيري ، ومعنى ذلك كله أن الوصف والتشخيص هما الخطوة الأولى الرئيسية التي تركز عليها المرحلة الثالثة وهي مرحلة التجريب والقياس ، وبدون تلك الخطوة تكون التجارب بلا أسس حقيقية يستند إليها .

الفصل السابع

المنهج التجريبي والتحقق من صحة الفروض السببية

- ١ - تمهيد .
- ٢ - معنى التجريب .
- ٣ - أسس البحث التجريبي .
- ٤ - تطبيقات المنهج التجريبي في علم الاجتماع .
- ٥ - حدود البحث التجريبي .

الفصل السابع

المنهج التجريبي والتحقق من صحة الفروض السببية

١ - تمهيد :

التجربة منهج للبحث يتجه انهماكاً محمداً في الحصول على المعلومات وتحليلها ، ولقد أثرت التجارب ثلراً هائلة في العلوم الطبيعية والبيولوجية حتى أصبح الكثيرون يعظمون أنها الاساس الذي ينض على منهج العلم بأكمله ، أما في دائرة العلوم الاجتماعية فلقد استخدمت التجارب أساساً عند علماء النفس ، لكن هناك دلائل على أن البحث التجريبي أخذ ينتشر في نطاق علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، ذلك أن البحث التجريبي لا غنى عنه في تطوير النظريات والتحقق من صحتها . ومع ذلك فإن استعانة علماء الاجتماع بتختلف أشد الاختلاف بصدد إمكانية تطبيق التجارب في البحوث الاجتماعية ، فهي ما يرى مؤيد تماماً ، ورافض كلية . ومع أننا نعتقد أن التجريب ليس هو الغاية النهائية للعلم ، ذلك أن البحث العلمي المشر يمكن أن يتم دون اعتماد مطلق على التجريب مثال ذلك ما يحدث بالنسبة لبحوث علم الفلك ، إلا أنه يجب أن نعلم أن التجربة تحت الشروط الملائمة لها منطقتها المقتضى والدقيق ، وعليها أن نستعملها حين تفتح الظروف المناسبة لاستخدامها ، ونتجنبها حينما يتعذر استخدامها^(١) .

والتجريب جزء من المنهج العلمي ، فالعلم يسمى الى صياغة النظريات التي تخبر الفروض التي تتألف منها وتحقق من مدى صحتها ، والتجربة ببساطة هي الطريقة التي تخبر بها صحة الفرض العلمي ، وإذا كنا التجربة بالملاحظة الميدانية فيما يتعلق بالتحقق من صحة الفروض سنجد أن الأولى تفتقر على الأخيرة بما يعجز لها بين ضبط المتغيرات المتغيرات التي يتضمنها الاختبار ، وهذا بدوره يجعلنا نستطيع تكرار التجربة قبل أن نقبل نتائجها بوصفها صحيحة تماماً . ويمكن أن تكون قضايا مقبولة في النسق النظري . ولقد اتسع نطاق مفهوم التجريب بحيث أصبح يبنى كافة صور الارتباط بين المتغيرات . ومعنى ذلك أن التجريب يمكن فقط حينما تتاح فرصة ضبط المتغيرات وحينما يكون عند الزمن ضرورياً في عملية البرهان وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه عملية التجريب في ميدان العلوم الاجتماعية إلا أن هذه الصعوبات لا يجب أن تجعلنا نستبعد التجريب تماماً كطريقة ممكنة ومتاحة من طرق البحث . وفي الوقت ذاته يجب أن يكون لدينا الوعي الكافي بأن

Ray. C. French, Some Applications of Experimentation in Sociology and Social Psychology. (١)
In Dohy (ed.): An Introduction to Social Research, op. cit, p. 136.

م... في موقف حرجي . ثم قال : لقد انصمت في هذا الموقف . قد تعلمت
منه ما لا يمكن أن تعلم من غيره . لهذا ألتجيت به . لا بأس تلك المقام أو
تستلزم منها

والواقع أن التجربة بهذا المعنى : أوسع مجالاتها في العلوم الطبيعية غالباً الباحث في العلاقة بين متغيرين لا يكتفى بالشاهدات. الثابتة التي تتصل بهذه العلاقة ، ذلك أنه يستطيع أن يقطع موقفاً تجريبياً يمكنه من التمسك في كل المتغيرات الأخرى التي قد تكون ذات تأثير في هذه العلاقة ، بصورة يمكنها قياس النتائج موضوعياً ثم التأكد من صحة الفرض الذي صاغه منذ البداية .

أما الباحث في العلوم الاجتماعية ، فلا تتوفر له في كثير من الحالات تلك الظروف المهيئة للباحث في ميدان العلوم الطبيعية ، نظراً لشدّة تعقد الظواهر الاجتماعية ، وتشابك عدد كبير من العوامل التي يصعب ضبطها والتحكم فيها هنا فضلاً عن النقص في كثير من أدوات الملاحظة والقياس لذلك يقال أن الباحث الاجتماعي يلجأ في كثير من الأحيان إلى التجريب الطبيعي أى إلى تلك الحالات التي تنبأ فيها طبيعياً ظروف تيسر الملاحظة أو المقارنة أو القياس ، مثل المقارنة بين عدد من المجتمعات الإنسانية التي تختلف في بعض السمات الهامة أو في دراسة ظروف الجماعات في مواقف معينة . ولا شك أن التخطيط لثل هذه الدراسات ، وعرضه صعوبات عديدة ، تتصل بالتصميم التجريبي الملائم الأخرى التي يمكن أن تؤثر في مجرى التجربة .

ونرجع أصول المذهب التجريبي إلى ثلاث طرق أساسية لأفلامه البراهين والأدلة قدمها جون ستوارت M.L. في مؤلفه : « *System of Logic* »^(١) ، ويرى مل أن طرفه هذه وإن استحدثت في الكشف عن القوانين ، فإنها الطرق الوحيدة في البرهنة . وهي تعتمد على الاعتقاد في مبدأ السببية ، والسبب هو المقدمة الثابتة التي لا نتوقف على أى شرط ، أنه يكفي وحده في أحداث النتيجة ، دون تخلف ، مهما تغيرت الظروف .

أما الطريقة الأولى التي استخدمها مل فهي ما يعرف بطريقة الاتفاق *Method of Agreement* وتختصر هذه الطريقة في المقارنة بين أكبر عدد من يمكن من الظواهر أو الظروف التي تحتوى بالضرورة على سبب الظاهرة الأولى واذن ، تقوم هذه الطريقة على أساس الاعتراف بأن وجود السبب يؤدي إلى وجود النتيجة . وقد حدد مل القاعدة التي تميز عن هذه الطريقة على النحو التالي : « إذا اتفقت حالتان أو أكثر للظاهرة المراد بحثها في ظرف واحد فهذا الظرف الوحيد الذي تتفق فيه جميع هذه الحالات هو السبب في هذه الظاهرة » .

فإذا قلنا أن الظاهرة المراد تفسيرها هي (ص) وأنها تسبق أو تصاحب :

في الحالة الأولى بالظروف ، س ، ك ، ب ..

^(١) Mill, A System of Logic, Vol. I, N. Y., and London, Harper & Bros. 1891.

وفي الحالة الثانية بالظروف ، ل ، م ، س .

وفي الحالة الثالثة بالظروف ، ط ، س ، و .

فالظرف الوحيد المشترك بين هذه الحالات الثلاث وهو (س) يعد سبباً لـ (ص)
أو نتيجة لها .

ولا تستلزم هذه الطريقة كثرة عدد الحالات فقط ، بل لابد من تنوعها أيضاً فمثلاً
حين نقول أن علة جذب الحديد لبرادة الحديد هي حصول قطعة الحديد على خصائص
الجذب ، فإن فرضنا لا يتحقق بكثرة ملاحظتنا لقطع أخرى من الحديد وإنما يتحقق
بملاحظتنا لمعدن الرصاص حين نجد أنه يعتقد خاصية الجذب وليس من الضروري أن
يكون الظرف الوحيد المشترك سبباً في وجود الظاهرة ، لأن هذا الاتفاق قد يكون وليد
الصدفة . أو يرجع لأن كلا من الظرف المشترك والظاهرة المراد تفسيرها نتيجة لسبب
واحد .

أما الطريقة الثانية فهي طريقة الاختلاف Method of difference وهي على العكس
من الطريقة السابقة ، إذ أنها تنحصر في المقارنة بين حالتين - شابتين في جميع الظروف ما
عدا ظرفاً واحداً ، نبحث توجد الظاهرة في أحدهما ولا توجد في الأخرى وتعتمد هذه
الطريقة على الفكرة القائلة بأن غياب السبب يؤدي إلى غياب النتيجة ، وقد حدد مل هذه
الطريقة على النحو التالي :

« إذا اشتركت الحالتان اللتان توجد الظاهرة في أحدهما ولا توجد في الأخرى في جميع
الظروف ما عدا ظرفاً واحداً لا يوجد إلا في الحالة الأولى وحدها ، فإن هذا الظرف
الوحيد الذي يختلف فيه الحالتان هو نتيجة للظاهرة أو سببها أو جزء ضروري من هذا
السبب » .

فإذا قلنا مثلاً أن الظاهرة المراد تفسيرها هي (س) .

وأنها توجد إذا وجدت الظروف : ك ، ل ، م ، ص .

ونختصي إذا وجدت الظروف : ك ، ل ، م .

فمن المرجح أن يكون الظرف (ص) هو السبب في وجود الظاهرة (س) .

أما الطريقة الثالثة والأخيرة فهي التغير النسي Method of Concomitant
Variation وقد حدد مل هذه الطريقة بقوله : أن الظاهرة التي تتغير على نحو ما كلما
تغيرت ظاهرة أخرى على نحو خاص ، تعد سبباً أو نتيجة لهذا الظاهرة أو مرتبطة بها بنوع
من العلاقة السببية (أي أن الزيادة والنقصان في المعلوم يرتبط بالزيادة أو النقصان في
العللة) . وإذا فحسبنا هنا يتجه إلى العلاقة الكمية بين السبب والنتيجة فيمد أن نرفع
مثلاً من أثبت أن الاحتكاك هو أحد علل توليد الحرارة ، نجد بمقتضى هذه الطريقة أنه

كلما زاد الاحتكاك ارتفعت درجة الحرارة في الأجسام المعرضة له ، وكلما قل الاحتكاك قلت هذه الدرجة ، وكذلك سرعة سماع الصوت مرتبطة بتمدد ذنبيهاته ، أو أن حجم الغاز والضغط الواقع عليه يتناسبان تناسباً عكسياً .

٣ - أسس البحث التجريبي :

يعتمد تصميم البحث التجريبي على عدة خطوات هي تحديد مشكلة وصياغة فروض تمس جوانب هذه المشكلة ، ثم تحديد المتغير المستقل **Independent Variable** والمتغير التابع **Dependent Variable** ثم كيفية قياس المتغير التابع ، وتحديد الشروط الضرورية للضبط والتحكم والوسائل المتبعة في إجراء التجربة . ويطلق عادة على العامل أو المتغير الذي نريد معرفته أثر المتغير المستقل عليه فيسمى بالمتغير التابع أو المتصد^(١) فإذا أردنا مثلاً معرفة أثر دراسة بعض الكتب الدراسية على مدى الوعي القومي لدى التلاميذ كان المتغير المستقل في تجربتنا هذه هو دراسة الكتب ، أما المتغير التابع فهو درجة الوعي القومي . ويعتمد إجراء التجارب على اختيار مجموعتين متكافئتين في كل الظروف - بقدر المستطاع - ما عدا الظرف المراد اختبار تأثيره ، أو ارتباطه بظروف أخرى ، وذلك حتى يمكن المقارنة بين المجموعتين ، وتسمى المجموعة التي تتعرض لتأثير المتغير السببي المجموعة التجريبية **Experimental Group** أما المجموعة للآخرى فهي المجموعة الضابطة **Control Group** ويجب استبعاد كل العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على التجربة ، فعل الباحث أن يتأكد من تكافؤ المجموعتين بالنسبة للعوامل والأبعاد المختلفة ، وأن يثبت من شابه الظروف المحيطة بالمجمعتين ثم التأكد من أن التغير الذي حدث نتيجة لتعرض الجماعة التجريبية ، سواء كان هذا الفرق بالنسبة للمتغير السبب . أو عوامل أخرى . والفرض من إيجاد هذا الشابه هو التأكد - قدر الامكان - من صدق الاستنتاجات المستخلصة من التجارب .

ومن الضروري بعد ذلك كله زيادة حساسية التجربة ، بحيث تسمح بأن تسجل أقل تأثير يحدث نتيجة لتعرض الجماعة التجريبية للمؤثر أو المتغير المستقل إذ قد لا يظهر مثل التأثير الطفيف في حالة وجود عوامل أخرى تؤثر في النتائج وقد تغطي آثارها على فعل وأثر المتغير السببي

وهناك نماذج مختلفة للتصميم التجريبي^(٢) يقوم أسسها على أساس دراسة أو ملاحظة جماعتين أحدهما تجريبي ، والآخرى ضابطة ، يشترط أن يتعادلان في كافة المتغيرات

^(١) Townsend, Introduction to Experimental Method; N. Y. Macgraw - Hill Book, 1953. .

المهمة ، ما عدا متفراً واحداً يوجد في الجماعة التجريبية فقط هو المتغير السمي الذي يفترض أن له علاقة منتظمة بالظاهرة المدروسة ، فإذا لوحظت تغيرات واضحة في الجماعة التجريبية ، وليست موجودة في الجماعة الضابطة استنتجنا وجود ارتباط بين المتغيرين .

على أن هذا الارتباط السببي بين المتغيرات الذي يبدو وأنه يبقى في العلوم الطبيعية ، يصعب أن يكون كذلك بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، لهذا فانه بدلاً من القول بأن نتائج التجربة تثبت صحة الافتراض ، يكون من الأفضل القول : بأن نتائج التجربة لا تتعارض مع ادعاء صحة الافتراض ، كما يتعين علينا دائماً أن نتأكد من أن حدوث الظاهرة ، أو وجود ارتباط بين متغيرين ليس وليد الصدفة ومن ثم يكون في إمكاننا أن نحصل نسبة كبيرة على نفس النتائج إذا تكررت نفس الظروف ، وهذا هو ما نسميه بقولنا أن الفرق جوهري أو العلاقة جوهرياً احصائياً ولكني نوضح ما سبق نفترض أننا أردنا أن نتحقق من مدى صحة الفرض القائل : بأن وضع بعض البرامج التوجيهية ، التي تستهدف اكتساب الطلاب اتجاهات مرغوبة فيما يتعلق بالمشاركة ، العمل الجماعي ، وتدريب الطلاب عليها سوف يؤدي إلى تحسين اتجاهاتهم . وبمعكاس أن نتحقق تحريياً من صحة هذا الفرض بطريقة محتلة ، فمثلاً نختار جماعتين مدرستين مثل فصل الصف الخامس باحدى المدارس الابتدائية ، عل أن نراعى في اختيارنا بط مجموعة ظروف مثل المستوى الاقتصادي والاسرى ، ثم نعرض احدى الجماعتين (التجريبية) لهذه البرامج (المتغير المستقل) ولا نعرض الجماعة الاخرى لها ، وذلك لمدة شهر مثلاً ، ثم نقيس بعد ذلك اتجاه الجماعتين نحو العمل الجماعي .

فإذا كان اتجاه أفراد الجماعة التجريبية قد تغير بدرجة واضحة ، ووجدت فروق ظاهرة بينها وبين الجماعة الضابطة ، كان ذلك داعياً الى الاطمئنان لصحة الفرض ويسمى هذا النوع من التجارب البعدية After Experiment لان القياس لم يحدث الا بعد استخدام البرامج التجريبية مع الجماعة التجريبية ، كما أننا افترضنا أن الجماعتين متكافئتين من حيث كل العوامل . وان كان ذلك أمر يصعب التأكد منه بصفة تامة في البحوث الاجتماعية ، لكننا اذا لم نستوثق من تكافؤ العنيتين ، فإنا لن نستطيع التأكد من تأثير المتغير المراد قياس أثره ، لان الفروق بين الجماعتين التجريبية والضابطة قد ترجع في هذه الحالة الى فروق سابقة بينهما ، أو الى فروق بينهما من حيث الاستعداد للاستجابة أو للتغير .

لكن الباحث قد يلجأ للتغلب على بعض الصعوبات المتتمة في التجربة البعدية الى تصميم آخر ، فيستخدم نفس الافراد كجماعة تجريبية وكمجموعة ضابطة فيقيس اتجاه أفراد فصل دراسي نحو العمل الجماعي مثلاً ثم يعرض مجموعة البرامج التوجيهية الخاصة لمدة شهر ويحدد تطبيق الاتجاه مرة أخرى . فإذا وجدت فروق جوهرياً احصائياً ، افترض أنها

ترجع الى تأثير المتغير السببي ويطلق على هذا النوع من التجارب اسم التجربة القبليّة البعدية Before-After Experiment باستخدام جماعة واحدة . الا أنه من المحتمل دائماً أن تكون هذه العروق راجعة الى متغيرات أخرى تحدث أثرها في الفترة بين الملاحظتين ، مثل الاستماع الى الاذاعة ، أو قراءة كتب تتصل بالموضوع ، أو الاشتراك في مناقشات جماعية قد ترجع الى الاثر الناتج عن تطبيق المقياس مرتين ، كذلك قد يقاوم الأفراد التجربة نتيجة لشعورهم بأنهم تحت الاختبار ، فيحتفظون بنفس الاجابات عند تكرار الاختبار أو يعدلون الى تغييرها دون أن يكون ذلك بالضرورة دليلاً على تغير حقيقي في الاتجاه .

على أن التجربة القبليّة البعدية تتميز عن التجربة البعدية بأنها تتضمن تحليلاً أعمق لعملية التميز ، فمن الممكن في المثال السابق أن نميز التلاميذ من ذوي الاتجاهات المؤيدة والمعارضة قبل استخدام مجموعة البرامج التوجيهية الخاصة بالعمل الجماعي ، وأن نميز أيضاً الاختلافات في استجابات مختلف التلاميذ لهذه البرامج .

وقد يحاول الباحث الجمع بين مزايا النوعين السابقين الى حد ما ، ويلجأ في هذه الحالة الى اجراء تجربة قبليّة بعدية باستخدام جماعة ضابطة واحدة ، وتتضمن هذه الطريقة ملاحظة أو قياس كل من الجماعتين التجريبية والضابطة ، قبل ادخال العامل المتغير الى المعالجة التجريبية وبعده . أي أن الباحث يختار جماعتين احدهما ضابطة والاخرى تجريبية ثم يقيس الاتجاهات في الجماعتين قبل تعرض الجماعة التجريبية للمتغير السببي (البرنامج التوجيهية) ثم يعيد القياس على الجماعتين والفرق بينهما يمكن اعتباره نتيجة تأثير هذا المتغير .

وفي هذه الحالة نجد أن الجماعتين تعرضتا لنفس العمليات القياسية بالإضافة الى العوامل الخارجية ، لذلك فالفرق بين الجماعتين حير عن أثر المتغير التجريبي فقط ، ولهذا السبب يمكن اما مقارنة درجات كل جماعة على حدة أو الجماعتين ببعضهما ومن أمثلة هذه التجارب تلك التي قام بها ستوارت دود S.Dodd في قرى الريف السوري ، فقد أراد اختبار تأثير برنامج للتثقيف الصحي على أمل عدة فاختار مجموعتين من القرى تعرضت احدهما للبرامج (الجماعة التجريبية) ولم تعرض الاخرى له ، وقياس هذه العوامل في كل من المجموعتين قبل التعرض للبرنامج وبعده قياساً دقيقاً ، ثم حسب بعد ذلك الفرق بين الجماعتين .

غير أن القياس قبل ادخال العامل المتغير قد يؤثر في نوع الاستجابة لهذا العامل في المعالجة التجريبية ، فمثلاً قد يؤدي تطبيق مقياس للاتجاه نحو العمل الجماعي الى زيادة انتباه التلاميذ في الجماعة التجريبية للبرامج التوجيهية الخاصة بالعمل الجماعي بدرجة أكبر ..

عما يمكن أن يحدث ، اذا لم يطبق مقياس الاتجاه قبل ذلك . وللتغلب على هذه الصعوبة تستخدم أحياناً جماعة ضابطة ثانية متكافئة مع الجماعة التجريبية ، والجماعة الضابطة الأولى ، ولكن الفرق بينهما وبين هاتين الجماعتين أنه لا يطبق عليهما المقياس القبلي ، وإنما تعرض لتأثير العامل المتغير ثم يتم القياس بعد ذلك .

وهناك أخيراً نوع آخر من التجارب يطلق عليه التجربة المقارنة ، فلنفرض أننا أردنا أن نقارن بين محاضرة عن سمو الامية ، وتأثير مناقشة جماعية في نفس الموضوع ، على اتجاهات القرويين نحو الامية ، يمكن في هذه الحالة أن نخطط للتجربة على أساس من الأسس التي تتضمنها كل طريقة . فلذا اتبعنا الطريقة البديلة علينا أن نكون جماعة تجريبية تستخدم فيها طريقة المحاضرة ، ف جماعة تجريبية أخرى تستخدم فيها طريقة المناقشة وجماعة ضابطة . ومن الجدير بالذكر أن هناك كثيراً من البحوث الاجتماعية التي قد لا تستعين بالطرق السابقة ، حين يصعب على الباحث أن يخلق الظروف التجريبية المضبوطة ومن ثم تلجأ هذه البحوث الى ما يسمى بالتجريب الطبيعي .

مثال ذلك الدراسات التي تتناول بحث مشكلة الطابع انقومي أو الشخصية القومية ، وهي بحوث تحاول أن تكشف عن أهم الخصائص أو السمات المميزة لشعب معين ، والتي تفرقهم عن الشعوب الأخرى ، واللذين يدرسون لما الموضوع يندرج تحتها في ذلك الى المقارنة بين الشعوب والمجتمعات الانسانية البدائية والمتحضرة ويستعينون في ذلك بالملاحظة المباشرة ، ودراسة التراث الفني والادبي والحكم والأمثال والاساطير والفولكلور ، كما يستخدمون مختلف أنواع اختبارات الذكاء والاتجاهات ، والقيم ، والاختبارات الاسقاطية للشخصية ويخرجون من ذلك بتصميمات عن كل مجتمع من هذه المجتمعات تقارن بالتصميمات التي خلصت اليها دراسات أجريت على مجتمعات أخرى ، وتلقى هذه المقارنات الكثير من الضوء على العلاقات بين الثقافة والشخصية ومستوى التفاعل بينهما ، وثمة نوع آخر من التجريب الطبيعي أسهم أيضاً في فهمنا للسلوك الانساني في مختلف المواقف ، وهو دراسة السلوك في مواقف الأزمات والتكبيات والكوارث ، كأن ندرس مثلاً سلوك الناس في القرية في حالة حدوث حريق بها هل سوف يتجه الفرد أكثر نحو الالتزام بأسرته وعائلته ، أم أنه يفضل الخدمة العامة في هذه الفترة الحرجة ؟ .

ولا يعني هذا أن الباحث يعين عليه أن يخطط لهذه المواقف أو يتنبأ بحدوثها ولكن عليه أن يستغلها في الدراسة حين وقوعها طاملاً أنها يمكن أن تكشف لنا عن سلوك الافراد والجماعات لثراء موقف معين وواضح أن هذه التجارب تنقصها الكثير من الضبط العلمي ، وهذا هو ما جعلها موضع النقد ، وقد بذلت عدة محاولات لأكسابها مريداً من

الضبط من حيث اختيار العينات ، تخسير أدوات القياس ، ورغم تسليم معظم المشتغلين في هذا الميدان بصحة هذه الاعتراضات فإن هذا لا يعنى أن هذه الدراسات عديدة القيمة ، بل أنها أسهمت بالفعل وإلى حد كبير في زيادة فهمنا للشخصية الانسانية في مختلف الثقافات والمواقف أضف الى ذلك أنه تتحقق لها خاصية هامة وهي أنها تتخلص من القيود المصطنعة التي تفرض على السلوك في التصميمات التجريبية السابقة ، والتي قد تؤدي الى تشويه النتائج أو عدم دقتها ، ولهذا فهي ذات قيمة بالغة من الناحيتين النظرية والتطبيقية .

من الضروري اذن التأكد من اختيار الجماعات المتكافئة من حيث الخصائص والصفات المختلفة في تحقيق الضبط التجريبي ، فكلما استطعنا أن نحقق ذلك أمكننا التخلص من التأثير السلبي للظروف أو العوامل الداخلية . وهناك عدة طرق لاختيار هذه الجماعات نوجزها فيما يلي :

(أ) المزاوجة بين أفراد الجماعتين أو المماثل الفردي ، أي التأكد من أن الفرد الأول في الجماعة التجريبية يتبادل تماماً مع الفرد الأول في الجماعة الضابطة من حيث كل المتغيرات الهامة في الدراسة مثل السن والمستوى الاقتصادي ، والوضع الاسري ، والحالة الصحية ، وهكذا بالنسبة لكل أفراد الجماعتين ، ومعنى ذلك أننا نقوم بعملية مضاعفة Matching عن طريق التحكم الدقيق Precision Control فلذا أردنا مثلاً نحاس تأثير استخدام المناقشة كطريقة لتوصيل معلومات زراعية لبعض الريفيين بدلاً من استخدام المحاضرات ، فيجب علينا أن نختار جماعتين (تجريبية وضابطة) حل أن نختارهم فرداً فرداً بحيث يتبادل كل زوج في معلوماتهم الزراعية ، ومعلوماتهم العامة ، وخبراتهم السابقة ومبتغاهم التحصيلي .

ويخصص لكل جماعة عدد متساو من الافراد ، ومتكافئ بالنسبة للعوامل المذكورة حل أن المضاهة على هذا النحو بالغة الصعوبة ، اذ يجب أن يتوافر لدينا عدد كبير ممكن الافراد حتى يمكن الاختيار بينهم ، كما أنه يصعب في كثير من الاحيان تحديد أكثر العوامل أهمية والتي يمكن بناءاً عليها اجراء عملية المضاهة ، يضاف الى ذلك أننا غالباً ما نواجه صعوبة في إيجاد مقاييس يعتمد عليها .

(ب) المزاوجة بين الجماعتين كجماعات وليس بين الافراد كأفراد ، وبهم ذلك عن طريق جماعتين تتساوى متوسطاتها في المتغيرات الهامة مثل السن ومسعى الدخل ، فكأن المضاهة هنا تعتمد على التحكم بالتوزيع التكراري Frequency distribution control أي تبعاً لتوزيع عامل أو عدة عوامل بكل جماعة بدلاً من كل فرد حل حله . ومن عيوب طريقة التوزيع التكراري أنها لا توفر مضاهة تامة بين أفراد الجماعتين ، فمع أن التوزيع التكراري متعاود بالنسبة للعامل واحد في الجماعتين ، فقد يحدث سوء توزيع بالنسبة لباقي

العوامل فمن المحتمل مثلاً أن نحصل على عينة تمثيلية يكون فيها صغار السن من طبقة اقتصادية مرتفعة ، أو كبار السن من طبقة اقتصادية منخفضة ، وعينة ضابطة تكون على العكس من ذلك تماماً .

(ج) التوزيع العشوائي Randomization : يعنى التوزيع العشوائى اعطاء كل فرد فرصة متكافئة لاختياره في التجربة ، ذلك أن الطريقتين السابقتين يفترض أننا نعرف كل المتغيرات الهامة في الدراسة ، وهو افتراض يصعب التحقق منه في كثير من الاحوال على وجه الدقة . لذلك يلجأ الباحث الى توزيع الافراد توزيعاً عشوائياً على كل من الجماعتين التجريبية والضابطة ، أى توزيعهم بطريقة تتيح لكل منهم فرصاً متكافئة للاتحاق بأحدى الجماعتين ، فقد نأخذ تلاميذ الفرقة السادسة في المدرسة مثلاً ، ونعطي لكل منهم رقماً ، ثم نستخدم جداول الأرقام العشوائية لتوزيع كل فرد في الفرقة ، فيكون نصفهم الجماعة التجريبية ، والنصف الآخر الجماعة الضابطة . ولا يعنى هذا إجراء تكافؤ الجماعتين في كل المتغيرات ولكنه يعنى أن الفروق بينهما ، اذا وجدت تكون راجعة للصادفة ، وطبيعى أن تزداد تقسماً بالنتائج بازدياد عدد الافراد في كل من العينتين .

هكذا يتضح لنا أن المبح التجريبي يعتمد على التحكم الدقيق في المتغيرات ، وتحقيق أعلى مستويات الضبط ، حتى يمكن رصد العلاقة بين متغيرين أو أكثر نفترض أن بينهما علاقة ارتباط سببي ، وكانت أقدم تصميمات التجارب هي تلك القواعد التي قدمها جون ستوررت مل في مؤلفه نسق المنطق ، واذا ما فحصنا هذه القواعد بالنظر الى التصميمات الحديثة ، سنجد أنها كانت هي الأساس الذي ارتكزت عليه كل الطرق الأخرى ، وعلمنا لكي نصطنع التجريب كمنهج للبحث ، أن يبدأ بفروض أو قضايا ممكنة ، نخلصت اليها بحوث سابقة ، نحاول اختبارهم باستخدام تصميم محدد للبحث . وأخيراً أنه يجب التأكد تماماً من توافر الظروف التي تسمح لنا بإيجاد جماعتين أو مجتمعين مماثلين في كل الظروف ما عدا الظرف المراد قياسه .

تلك هي الأسس الثلاثة التي يرتكز عليها المنهج التجريبي ، ولعلها تلام بصورة واضحة عالم الطبيعة الذي يتعامل مع مادة يمكن إخضاعها لأقصى درجات الضبط ، ويمكن في نطاق هذه العلوم أن نتحدث عن ارتباط سببي أو علاقة بين علة ومعلول ، ولكن هذا المنهج وما يعتمد عليه من إجراءات بالغة الدقة يصعب أن يطبق تماماً في العلوم الاجتماعية ، إذ أن الباحث في هذه العلوم يدرس كائنات انسانية ، أى أن موضوعه يتطوى على ارادة ، بعكس موضوع العلوم الطبيعية ، مما يصعب معه القول بوجود قوانين اجتماعية تحكم ظواهر المجتمع والانسان تماثل قوانين العلوم الطبيعية في مبلغ دقتها يضاف إلى ذلك أن الهدف من البحث الاجتماعي لا يتمثل في كشف نتائج الأسباب والنتائج ،

وإنما هناك هدف آخر يتمثل في (فهم) أبعاد الظواهر المدروسة والتعمق في الكشف عن العمليات الاجتماعية ، والدوافع المؤدية الى سلوك اجتماعي بالذات ، أو الوظائف الكامنة داخل السق الاجتماعي .

اذن يصعب أن يطبق التجربة بالمعنى الطبيعي في بحوث العلوم الاجتماعية ، ولا يقلل ذلك من مكانة هذه العلوم أو أهميتها بالطبع لذلك نتحدث عن البحث الامبيرى ، باعتباره يشير الى عملية استقراء الواقع الاجتماعى على أساس مستوى متاح أو ممكن للضبط لا مستوى مفروض . يبقى بعد ذلك كله أن نوضح نقطة هامة تتمثل في اصطلاح التجربة يعتمد أولاً وقبل كل شيء على توافر قدر مناسب من المعرفة المنظمة بنحو الواقع الاجتماعى بحيث يستطيع أن يؤسس على هذا المستوى من المعرفة تصميمنا للتجارب ، وتظهر أهمية مراعاة ذلك في المجتمعات النامية التى لم يبلغ فيها البحث العلمى الاجتماعى المستوى الذى يلام اصطلاح التجربة . ولهذا تكون البحوث الاستطلاعية والوصفية والشخصية هى القاعدة الحقيقية التى تنهض عليها الدراسات التجريبية .

وعموماً علينا دائماً ألا ننظر الى الميخ العلمى على أنه يعنى فقط التجريب ، فالتفعله الرئيسية في كل بحث علمى هى أساساً (الموضوع) أو (المشكلة) المدروسة وروح البيانات التى تناسب حل تلك المشكلة ، فإذا كانت تلك المشكلة لا يمكن أن تدرس باستخدام التجريب ، فإن علينا أن نبحث عن أنواع أخرى من تصميم البحث التى تناسب تلك المشكلة . ويجب في كل حالة أن نأخذ في اعتبارنا الموقف الاجتماعى ومآ يفرضه من حدود على التصميم التجريبى . وقد يعطوى الموقف على اعتبارات أخلاقية تتصل به فهل من حق الباحث أن يعرف أنه موضع تجربة ، وإذا حدث أن عرف ذلك ، فما هو أثر هذه المعرفة في نتائج البحث ؟ لا شك العديد من القيود التى تواجه تطبيق الميخ التجريبى في البحوث الاجتماعية يستتبع الباحث أن يقف عليها بنفسه ، وإن كان ذلك لا يمنع كما سبق أن أوضحنا من اعادة التجربة حين تتاح لها الفرصة .

٤ تطبيقات الميخ التجريبى في علم الاجتماع :

يرتبط تطور الميخ التجريبى ارتباطاً كبيراً بنمو علم النفس الاجتماعى ، ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذى يسعين بإسهامات كل من علم النفس وعلم الاجتماع في آن واحد ، غير أن هذا الميدان لم يتطور بصورة دقيقة إلا مع بداية القرن العشرين ، إذ كان علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر يبنون أساساً بالبحث عن القوانين التاريخية ، لكى يصلوا الى تفسيرات لبناء المجتمع ككل أو مقاربات بين النظم الاجتماعية المختلفة ، ولم يكن هناك اهتمام بدراسة التفاعل الاجتماعى والديناميات الاجتماعية في مواقف جماعية

محدودة ، ذلك الاهتمام الذى أصبح يشكل فيما بعد معقدة مشتركة بين علم الاجتماع وعلم النفس . ولقد أسهم كل من تشارلز كولى C. Cooley وجورج ميد G. H. Mead فى تطوير دراسات علم النفس الاجتماعى من الزاوية الاجتماعية ، وخاصة فيما يتعلق بتصور (الفرد) كنتاج للتفاعل الاجتماعى فى الجماعات الصغيرة ، والطفل من خلال ادراكه لافعال الآخرين واستجاباتهم لتصرفاته يطور تصوراً محدداً لذاته ، وهذه هى عملية التشقة الاجتماعية التى يتحول من خلال عملياتها الوليد البشرى الى كائن اجتماعى . ويضاف الى هذه المساهمات أعمال ألتون مايو E. Mayo حينما توصل من خلال البحوث الانثربيقية الى نتيجة مماثلة تتعلق بتأثير الجماعة فى الفرد . وكانت دراساته هذه تمثل نقطة بدء للتصميم التجريبى فى ميدان علم الاجتماع حيث أنها حاولت أن تبحث عن الطريقة التى يمكن بها ضبط المتغيرات الجماعية ، والكشف عن أثرها فى الدراسة التجريبية ، وقد عرف هذا الاسهام باسم « أثر هلوثرن Hawthorne effect » ، ويرجع ذلك الى أن التجربة الاولى فى هذا المجال هى تلك التى حدثت فى مصنع هلوثرن التابع لشركة ويسترن اليكترىك بشيكاغو ما بين عامى ١٩٢٤ - ١٩٢٦^(١) .

ثم تابع شريف Sherif هذه الدراسات بعد ذلك ، تجلّبه عن الادراك الفردى والجماعى ، وطور مورينو Moreno طريقة لقياس العلاقات الاجتماعية والتجاذب والتفور بين أعضاء الجماعة ، واستخدم كورت ليفين K. Lewin ومدرسته المنهج التجريبى فى دراسة أثر أساليب القيادة والاتصال فى ديناميات الجماعات على عوامل التغير البنائى فى الجماعة . وحديثاً استعان روبرت يلز R. Bales بنفس المنهج فى دراساته عن الجماعات الصغيرة ، وسنحاول أن نلقى الضوء على هذه التطبيقات التجريبية التى طورت النظرية والمنهج على السواء .

وتتضمن دراسات هلوثرن أكثر من طريقة للبحث ، من بينها الطريقة التجريبية ، وكان محور الاهتمام المبكر لهذه الدراسات هو الانتاجية حيث حاولت ادارة المصنع أن تتعرف على أثر الاضاءة فى الانتاج الصناعى للعمال ، ففى عام ١٩٢٤ بدأت برنامج تدريبي عملت بمقتضاه على رفع معدل الاضاءة تدريجياً ، وحينما كشفت النتائج عن أنه لا توجد علاقة واضحة بين التغيرات التى طرأت على مستوى الاضاءة وبين الانتاجية ، حاولت الدراسة أن تغير من طريقة البحث عن طريق اضافة جماعة ضابطة Control group ، فقسم العمال الى جماعات متكافئة ، حيث أعطيت الجماعة الاولى اضاءة ثابتة ، والاخرى اضاءة متغيرة . والشئ الذى نتج عن ذلك هو ارتفاع الانتاجية فى الجماعتين ،

(١) أطر : Roethlisberger & Dickson, OP. Cit. Shipman, The Limitations of Social Research. Longman, 1972, P. 105

وخلص الباحثون من ذلك الى أنهم لم يقوموا بضبط متغير الاضاءة بطريقة دقيقة ، ومن ثم حاولوا التحكم أكثر في الاضاءة باستبعاد أى احتمال وجود اضاءة طبيعية ، وكانت النتيجة هي ذاتها التي حصلوا عليها في المرة الأولى وهي ارتفاع الانتاج في الجماعتين التجريبتين والضابطة . ولقد عمل الباحثون في المرة الثالثة على عزل فئتين فقط وحولوا تغير معدلات الاضاءة عدة مرات ، ومع ذلك ظلت انتاجية الفئتين مستقرة في كل الحالات .

وعند هذه المرحلة من التجربة انتهى الباحثون الى أن الاضاءة تشكل فقط عاملاً ضعيفاً في أثره على الانتاجية ، وأن تجاربهم لم تحقق نجاحاً لانهم لم يتمكنوا من ضبط جميع المتغيرات . ومن ثم قرروا دراسة جماعة عمال صغيرة لكي يستطيعوا أن يحققوا ضبطاً أكثر للمتغيرات . وهنا اتسع فريق البحث ليشمل عدداً من المتخصصين مثل روليسرجر Roethlisberger وديكسون Dickson والتون مايو Mayo ، وأجرى الباحثون تجربة جديدة هي « تجربة حجرة الاختيار » والنتيجة التي خلصت اليها هذه التجربة هي أن اتجاهات العمال تؤثر في الانتاجية أكثر من الظروف الفيزيائية للعمل . وكنتيجة لذلك أجرى برنامجاً كبيراً للمقاربات مع العمال حيث تم فيه تشجيع الاختيار قبل الفصل عن أعمالهم ، ولقد كان من نتيجة ضئيلة ضئيلة ترويب الحالات التي أسفرت عنها هذه المقاربات أن طور الباحثون طريقة لتحليل المضمون Content Analysis ومكتبتهم هذه الطريقة من التوصل الى حقيقة مؤداها أن العمال يحفظون « بمعدل ثابت » للانتاجية وهذا المعدل الثابت هو متوسط الانتاجية الذي يمر عن قدرة الجماعة . وحول الباحثون دراسة هذه الظاهرة ، ولكننا نلاحظ أنهم درسوا هذه الظاهرة باستخدام طريقة الملاحظة متأثرين في ذلك بلويد وارنر L.warner الذي كان عضواً في فريق البحث . ولقد وجه وارنر البحث وجهة انثروبولوجية حيث طلب الى الباحثين النظر الى كل من التنظيم الرسمي In Formal Organization والتنظيم غير الرسمي In Formal Organization والبحث عن الوظائف التي يؤديها الأخير .

وأجريت هذه الدراسة على مفهوم باسم « حجرة الملاحظة » ، التي كانت تمثل الحلقة الأخيرة من البحث . ولقد أسهمت نتائج هذه الدراسة في ظهور مدرسة العلاقات الإنسانية في الادارة ، والاعتراف بأهمية العوامل الاجتماعية والنفسية في أداء العمل ، وضرورة انفراد الصانع ككس اجتماعي . كذلك أسهمت في تطوير مناهج البحث الاجتماعي ، والكشف عن أثر الباحث الاجتماعي في موقف البحث ، فلهذا كان لوجود الباحثين بين العمال أثراً واضحاً في سلوكهم وتحريك دافعيتهم على الأداء ، وهذا هو ما عرف بعد ذلك باسم « الأثر التجريبي Experimental Effect » . وبشي ذلك أن محاولة ضبط المتغيرات في المواقف الإنسانية يؤدي الى اضافة متغير جديد الى الموقف

المدرّوس . كذلك أسهمت هذه الدراسة في إثارة اهتمام باحثين آخرين من أمثال لوفين Lewin للبحث عن السلطة في الجماعات ، وأرجونيز Argyris لدراسة العلاقة بين الجماعات الرسمية وغير الرسمية ، ودالست Dalton وروى Roy عن مقايضة الجماعات غير الرسمية لنظم الحوافز المالية . وعموماً ، عملت هذه الدراسة على تطوير بحوث الجماعات الصغيرة وعلم الاجتماع الصناعي ، وعلى الرغم من الانتقادات المبدئية التي وجهت إليها ، إلا أنها ظلت مع ذلك من أهم الدراسات النظرية والمنهجية في علم الاجتماع .

الدراسة الثانية التي تمثل تطبيقاً رائداً للمنهج التجريبي هي دراسة مظفر شريف M. Sherif (١٩٣٥) ، والتي حققت تقدماً عن دراسة هالوثورن . وحلّت الدراسة أن تقوم باختبار حاسم لأحدى الأفكار النظرية الرئيسة بطريقة مبسطة للغاية . وقد حقق شريف هذه البساطة من خلال ترجمة نظريته إلى مجموعة محددة من القضايا التي اختبرها عن طريق التحكم في كل الظروف الخارجية والداخلية التي يمكن أن تؤثر في التجربة . والطريقة التي تتحقق بها الضبط التجريبي هي ما عرف بهام : معمل العلوم الاجتماعية Social Science Laboratory . وهذه المعامل هي عبارة عن حجرات خاصة تتحارب علماء النفس الاجتماعي ، وليست هامة في حد ذاتها كإفكار في المنهج التجريبي ، ذلك أن هناك دراسات رئيسية أجريت خارج نطاق هذه المعامل مثل دراسات لوفين وروملات عن القيادة ، ولكن المعمل يعطي لوناً من الحياة الرمزية والطبيعية على الفكرة التي مؤداها أنه يمكن دراسة السلوك الإنساني تجريبياً^(١) .

لقد حلل شريف الفكرة التي مؤداها أن هناك تنوعاً في المعايير Norms الثقافية ، وأهم على وجه الخصوص بكيفية إدراك هذه المعايير ونتائجها بالنسبة للفرد . وتوصل من دراساته النظرية للتراث الاجتماعي إلى أن المعايير الجديدة تظهر في المواقف التي يفتقد الناس فيها للتوجيه ، وكان في هذه الفكرة متأثراً بأعمال دور كايم ، وتراشر ، وشو . وفي ميدان علم النفس تأثر بأعمال مدرسة الجشطت حيث صاغ الفكرة التي مؤداها أن المواقف البنائية المجهلة تضع حدوداً على الانتماءات النفسية ، ولذلك حاول شريف أن يعمّر عن موقف غير بنائي لكي يكشف عن المعايير التي يمكن أن يطورها الأفراد في هذا الموقف ، ونتائج هذه المعايير على السلوك ونطاق هذه المعايير أيضاً . ولكي يتمكن شريف من صياغة الموقف التجريبي استغرق ذلك منه سنتان ونصف السنة ، أما إجراء التجربة ذاتها فقد استغرق ستة شهور . أما الموقف الذي وجد شريف أنه ملائم لإجراء تجربته في المعايير الاجتماعية فهو توجيه مصدر ضوء في سحرة مظلمة . وفي هذا الموقف لا يكون لدى الفرد إطار مرجعي معين يترك من خلاله الضوء ومن ثم فإنه يتصور الضوء

Sherif, M. *The Psychology of Social Norms*, Harper & Row, 1936

متحركاً ، وهذا الخداع في ادراك الحركة هو ما يعرف باسم الاثر الحركي في الادراك ، وهذا الاثر الذي اهتم شريف باستخدامه في الدراسة . ولما كان الضوء ثابتاً والحجرة مظلمة تماماً ، استطاع شريف أن يتحقق قدرأ من الضبط في التجربة ويتأكد من أن أى ادراك للحركة مصدره الأفراد الذين يجرى عليهم تجربته . أما الاجراء التجريبي فقد كان في غاية البساطة . فقد أخذ عدداً من الطلاب الذكور وطلب اليهم أن يقدروا مبلغ حركة الضوء . وطلب من كل فرد على حده أن يحدد هذه الحركة أولاً ، ثم طلب من الجماعة ككل ادراك هذه الحركة ، ولكنه عاد مرة أخرى بعد هذه الخبرة الجماعية فطلب من كل فرد أن يترك الحركة ويقلوها مرة أخرى . ولقد حدد كل الأفراد الذين أجريت عليهم التجربة -مبلياً للحركة ، وأمكن من خلال ذلك تحديد اطار مرجعي ذاتي لتقدير الحركة . وقد لوحظ أنه في الموقف الذي تجمع فيه الأفراد معاً كانت ادراكاتهم للحركة تتفق مع الجماعة . وحينما طلب الى كل فرد أن يحدد الحركة بعد الخبرة الجماعية ، كانت التحديدات الفردية متفقة أكثر مع الجماعة ككل ، بل ان المعيار الذي حددها على أساسه الحركة كان هو المعيار الجماعي . وهكذا ، استطاع شريف أن يستخلص نتائج حول المعيار الجماعي والاطار المرجعي الجماعي وأثره في المعيار الفردية ، وهي ظاهرة لم يهتم عليها الزيهان من قبل . ولقد كان هذا الاستخدام للتجربة كمنهج للتحقق من المتغيرات المشتقة من النظرية السوسولوجية هو الطريقة التي استخدمتها البحوث التجريبية بعد دراسات مظفر شريف .

وتعد دراسات كورت لوفين K. Lewin التجريبية هي تلك الدراسات التي أظلمت في تحقيق صلة وثيقة بين النظرية والبحث التجريبي^(١) وكان كورت لوفين قد تلقى تدريباً في العلوم الطبيعية بألمانيا ، ثم أصبح بعد ذلك استاذاً لعلم النفس بجامعة برلين ، ولكنه هاجر الى الولايات المتحدة هروياً من الحكم النازي الألماني ، وهناك ازدهرت أعماله معيرة عن اهتماماته بالعوامل الاجتماعية المؤثرة في السلوك الانساني . وارتبط اسمه بفرع من الدراسات النفسية الاجتماعية عرف باسم ديناميات الجماعة . ومع ذلك فقد انطوت دراساته على اهتمام واضح ببحث القوى Forces المارة في المواقف الاجتماعية بحثاً تجريبياً ، وهذا الاهتمام يحسك في الحقيقة تأثره بتدريسه الأولى في ميدان العلوم الطبيعية ، وهو يقول في هذا الصدد « انني أعتقد أنه من الممكن اجراء التجارب في علم الاجتماع وأن نطلق عليها تجارب علمية تماماً كما نفعل في علوم الفيزياء والكيمياء » . ولقد حاول هو وتلاميذه أن يبرهن عملياً على امكانية اجراء التجارب الاجتماعية .

(١) Lewin et. al. Patterns of Aggressive Behaviour in Experimentally Created Social Climates; in Faght, (ed) Organization Theory, Penguin Books, 1971

ومن المصير أن نعرض هنا كل أعمال لوفين العديدة والمتنوعة ، ولذلك نكتفى بالإشارة إلى أكثر هذه الأعمال شهرة ، تلك هي دراسته عن أثر الأعاط المختلفة للقيادة في السلوك الجماعي ، وهي الدراسة التي اشترك فيها معه ليبت Lippitt وهوايت White ، وقبل أن نخال هذه التجربة نلقى بمصر الضوء على الاتجاه النظرى الذى طوره لوفين ذلك الاتجاه الذى عمل على تعبير بؤرة الدراسة في ميدان الجماعات الصغيرة . فلقد كانت دراسات الجماعات الصغيرة قبل أعمال لوفين تقتصر على بحث أسباب السلوك الفردى ، وتعد تجارب شريف هي أفضل نموذج على ذلك ، إذ أنه اهتم أساساً بالفرد ويحصر اهتمامه بالجماعة في أثر هذه الجماعات في السلوك القوي ، بينما تمثل دراسات لوفين اهتماماً واضحاً بالجماعات ذاتها وبناتها وسلوك أعضائها والتغيرات التي تطرأ على هذا البناء نتيجة لتغير عضيتها والظروف المؤثرة فيها .

ولقد أطلق لوفين على اتجاهه النظرى اسم نظرية المجال Field Theory ، ومظهر ال فرد والبيئة بوصفهما يشكلان نسقاً متكاملًا أطلق عليه « الحياة والمكان » ، ووجه الأفراد من أجل التخلص من التوترات هي التي تمنح الية « الحياة المكان » طابعا حيويًا ، وهو يعتبر الحياة والمكان مجاًلاً رياضياً ، والتوترات ينظر إليها بوصفها القوى الموجهة Vectors في هذا المجال . وهناك فضلاً عن ذلك قوى Forces أخرى مشقة من الجماعة التي يسميها الفرد . والواقع أن تفاعل نظريته والمفاهيم التي استعملها لا تمنينا هنا كثيراً ، بقدر ما يهمنا تأكيدها على أن المرفوع الكلى هو الواقع Reality الذى ندرسه . ومعنى ذلك أن بؤرة البحث هي الفرد والبيئة كوحدة متكاملة ، لا الاقتصاد على دراسة الفرد حين يتأثر بالبيئة المحيطة به ، فكأن الفرد هو عنصر من عناصر الموقف الكلى الذى يركز لوفين على دراسته . والطريقة التي يمكن بها دراسة هذا (الواقع) هي الطريقة التجريبية ، إذ كتب لوفين يقول : « إن كسر المحظور ضد الاعتقاد بحد الكيان الاجتماعى لا يتم الا اذا تناولنا هذا الكيان بالبحث التجريبى » .

أما التجربة التي أحرما لوفين بالاشتراك مع هوايت وليديرت فقد استهدفت التحقق من صحة اطواره النظرى فيما يتعلق بالموقف الكلى أكثر من البحث في مكانة الفرد داخل الموقف ، كذلك استطاع أن يحقق الصط التجريى الذى طالب بضرورة تطبيقه ، وذلك نظراً لانه حدد بداية التغيرات التي يربد دراستها . ولقد تحقق الضبط التجريى في هذه الدراسة عن طريق توزيع الاولاد الذين أحررت عليهم التجربة توزيعاً متكافئاً عن طريق المضاعفة Matching على أربعة جماعات في ضوء التغيرات التي اهتم بدراستها . ولكي يتمكن من تحقيق المضاعفة درس الباحثون الفصول الدراسية التي اختبرت منها عينة الاولاد دراسة تفصيلية قبل اجراء التجربة . فلقد لاحظوا الاولاد في الفصل وفى الحقيقة ، واستخدموا الاختبارات السوسيومترية في تحليل المرواين مهم والمقادة ومعرفة

الصدقات التي نشأت بينهم ، وطلبوا من المدرسين ترتيب التلاميذ في ضوء أنماط سلوكهم ، وأخيراً قاموا بفحص سجلات المدرسة لمعرفة مستوى ذكائهم وأصولهم الاجتماعية وحالاتهم الصحية . وبعد أن حصل الباحثون على جماعات متكافئة على هذا النحو ، وضوا كل جماعة من هذه الجماعات في جو اجتماعي مختلف ، بحيث تشهد الجماعات الأجواء الاجتماعية جميعها على التوالي ، وبذلك تكون كل جماعة تجريبية وضابطة في نفس الوقت . وكانت هذه الجماعات تعيش تجربة الأجواء الاجتماعية في حجرة واحدة ، بحيث تظل الظروف المحيطة بها ثابتة ، وكان يطلب من هذه الجماعات أن تمارس عدداً من الأنشطة بحيث يتوافر لكل جماعة قائد لمدة سبعة أسابيع ، على أن يمارس هذا القائد أسلوباً معيناً من أساليب القيادة ، وفي نهاية هذه الأسابيع يعين قائد جديد للجماعة يستخدم أسلوباً مختلفاً عن أسلوب القائد الأول . على الرغم من أن كل جماعة لا يقوم فيها نفس القائد بدوره مرتين ، فإن كل قائد شارك في ممارسة هذه الأساليب في الجماعات المختلفة . وعلى هذا النحو أصبح من اليسر الكشف عن أن أسلوب القيادة مرتبط بظهور أنماط سلوكية معينة بين أعضاء الجماعات . وقد تمت ملاحظة هذه الجماعات بطريقة غير مباشرة ، بحيث أنتم الأولاد أن هؤلاء الملاحظين يعمون بالأنشطة التي يمارسونها . وقد استطاع الملاحظون أن يسجلوا كل تصرفات أعضاء الجماعات بالتفصيل على النحو التالي :

(أ) معالجة كمية لمصليات التفاعل الاجتماعي بين الأطفال وبين القائد على أساس رموز الترجية والامتنال واستجابات القبول والرفض .

(ب) تحليل لبناء الجماعة بشكل متصل في ضوء الأنشطة المختلفة للجماعات ، وتكوين الجماعات الفرعية ، ومدى مبادرة الجماعة ، أو القائد بإتيان الأنشطة ، ودرجة وحدة كل جماعة من هذه الجماعات .

(ج) تأويل للأنشطة والتفاعلات ذات دلالة بين الأعضاء والتخويات والدinاميات التي تشهدها الجماعة ككل .

(د) سجلات اختزالية لكل المحادثات التي تمت بين أعضاء الجماعات وبينهم وبين القادة .

وفضلاً عن ذلك ، فقد كان القادة يسجلون كل شيء يحدث داخل جماعاتهم ، وسجل الملاحظون أيضاً وجهات نظرهم وتعليقاتهم ، وسجلات أنشطة الجماعات على أفلام . وفضلاً عن ذلك استعان الباحثون بطريقة محددة للتأكد من ثبات الملاحظات . كذلك حصل الباحثون على معلومات أخرى عن الأولاد عن طريق مقابلاتهم بعد انتهاء الأسابيع السبعة وسؤالهم ، وتطبيق اختبار روبرتس (يقع الحير) عليهم لمعرفة اتجاهاتهم المختلفة .

والواقع أن الضبط التجريبي والجهد الذى بذل فى الحصول على المعلومات فى هذه الدراسة يعد جهداً غير مسبوق ، ومن ثم كشفت عن امكانية تطبيق المنهج التجريبي فى دراسة الجماعات الاجتماعية . ولقد خلطت هذه التجارب الى نتائج مفصلة ليس هذا مجال عرضها ، وإنما يمكن القول بصفة عامة أنها كانت تتطوى على دلالة قوية بالنسبة لعلم الاجتماع . أما أنماط القيادة التى درستها هذه التجارب فهى النمط الاوتوقراطى Authoritarian والنمط الديموقراطى Democratic والنمط القوضوى Laissez Fair ، وقد حدد الباحثون مفهوم كل نمط من هذه الأنماط الثلاثة ، وبكفينا لفهم النتائج القول بأن القائد الاوتوقراطى هو الذى يحدد كل أنواع النشاط التى يمارسها أعضاء الجماعة ، والقائد الديموقراطى يترك تحديد هذه الأنشطة للمناقشات الجماعية مع توجيه منه فى بعض الاحيان اذا لزم الامر ، والقائد القوضوى يترك لأعضاء الجماعة الحرية الكاملة فى التصرف . وقد انصح أن القيادة الديموقراطية هى أفه ل أنماط القيادة فى نمط تماسك الجماعة واتزانها الانفعالى ، وفى انجاز مستوى عال . الانتاجية . وتكس أهمية هذه الدراسة فى سياق تاريخ مناهج البحث الاجتماعى لا من حيث نتائجها ، ولكن من حيث مناهجها واجراءاتها التجريبية ، فقد كشفت عن امكانية التحقق من صحة الافكار والفروض تجريبياً ، وعن امكانية بلوغ مستوى عال من الضبط أثناء اجراء التجارب الاجتماعية تماماً كما فعل مصدد تجارب العلوم الطبيعية .

وباستطاعتنا أن نضيف الى التراث السابق مثلاً آخر عن تطبيق المنهج التجريبي فى علم الاجتماع وعلى تحقيق تكامل أكبر بين النظرية والبحث فى هذا المجال ، ذلك هو دراسات ر. برت يلز R. Bales^(١) ، ولقد كان يلز مهتماً بالمواقف وبتصرفات الافراد فى هذه المواقف ، أكثر من اهتمامه بالافراد فى حد ذاتهم . وتمكس تجاربه على الجماعات الصغيرة اهتمامه بالموقف والانفعال التى تمارس فى هذا الموقف ، فقد كان يهتم بسلوك الافراد المشاركين فى التجربة داخل حجرة الاختبار ، ويستبعد تصرفاتهم خارج هذه الحجرة عن نطاق التجربة . ويختلف هذا الاجراء عن طريقة كورت لوفين الذى اهتم بمعرفة كل شيء عن أعضاء الجماعة قبل التجربة وخلالها . أما الشيء الذى تميزت به تجارب يلز هو أنها اشتقت اللغات التى استخدمتها فى التجربة مباشرة من النظرية ، تلك هى نظرية الفعل الاجتماعى Action Theory التى طورها تالكوت بارسونز ، حيث تبنى يلز الفكرة التى مؤداها ، أن أى نسق اجتماعى يواجه ست مشكلات. وظيفية ، ويمكن تمثيل هذه المشكلات فى اثني عشرة فئة تستخدم فى ملاحظة السلوك . وقد استطاع يلز أن يوفر جواباً مضبوطاً تماماً للملاحظة التفاعل الاجتماعى داخل الجماعات الصغيرة وتسجيل هذه

(١) راجع : Rules R. Interaction Process Analysis, Addison Wesley, London, Reprint, 1977.

التفاعلات بواسطة باحثين ١٠٠ بين . وكان يعبر عن نتائجه في أشكال بيانية تزين خريطة التفاعل الاجتماعي كما لاحظوا في مبدل أو حجرة مخصصة لاجراء هذه التجارب .
وعسوماً ، فلقد سمح تطبيق المنهج التطبيقي في دراسات الجماعات الصغيرة ، وذلك لاعتبارات عملية وأخلاقية في آن واحد ، واستطاعت هذه البحوث أن تحقق صلة وثيقة بين النظرية والبحث في هذا المجال .

• - حدود البحث التجريبي :

هناك عدد من الصعوبات التي تواجه اجراء التجارب الاجتماعية يمكن أن نوجزها على النحو التالي :

(أ) يصعب تحقيق الضبط التجريبي في المواقف الاجتماعية نظراً للطبيعة المتميزة للكائنات الانسانية والتي تشمل في ارادة هذه الكائنات وقدرتها على تغيير أنماط سلوكها واتجاهاتها مما يمرض التجربة لخطر التشويه .

(ب) لا يمكن ضبط جميع الظروف المؤثرة في الموقف التجريبي ، وهذا هو ما يجعلنا نتحدث دائماً عن المتغيرات الوسيطة Intervening Variables التي تتدخل باستمرار في تحقيق الضبط التجريبي .

(ج) التحكم الدقيق في السلوك الاجتماعي يؤدي باستمرار الى إيجاد موقف غير طبيعي لا يمثل الافراد والجماعات يتصرفون بتلقائية ، وفقدان عنصر الطلاقة في السلوك يجعل هذا السلوك خالياً من المعنى ، بل وغالباً ما يترتب على هذا التحكم نتائج غير سليمة ، فضلاً عن أنه يمثل اتجاهات غير أخلاق في البحث الاجتماعي .

(د) العوامل السببية في المجال الاجتماعي كالاسرة ، والطبقة ، والمكانة الاجتماعية ، والوضع الاقتصادي ، والمستوى الثقافي ، غالباً ما تكون هي ذاتها معبرة عن تأثير عدم كبر من الظروف ، ومن ثم فإن اعضائها للضبط يعنى التحكم في عدد لا نهائي من العوامل مما يتعذر تحقيقه في البحوث الاجتماعية .

(هـ) يعتبر الموقف التجريبي ذاته متغيراً ثالثاً يضاف الى المتغيرين المستقل والتابع اللذين نحاول الكشف عن العلاقة بينهما ، وذلك على نحو ما حدث في تجارب هارونثورن . ربما يضيف صعوبة أخرى للبحث التجريبي .

(و) يذهب أصحاب الاتجاه الكيفي الى أن محاولة قياس كل شيء التي ينطوي عليها المنهج التجريبي لا تسلمنا الى نتائج لانها تفتقر النوعية الخاصة بالمتجمع والانسان ، تلك

الفصل الثامن

الدراسة المقارنة للنظم الاجتماعية

- ١ - مدخل .
- ٢ - مجالات البحث المقارن .
- ٣ - صياغة الأنماط .
- ٤ - الصعوبات المنهجية والنظرية .
- ٥ - تقويم البحث المقارن .
- ٦ - دراسات الحالة والشخصية .
- ٧ - نموذج الدراسة المقارنة للتظيمات الرسمية .
- ٨ - أسس التحليل الحضارى المقارن فى العلوم الاجتماعية .

الفصل الثامن

الدراسة المقارنة لتنظيم الاجتماعية

١ - مدخل :

يمكن القول بأن المنهج المقارن أو المدخل المقارن ينطبق على علم الاجتماع بكل فروعه ومجالات دراسته ، ذلك أن أى بحث سوسيولوجي يتطلب بالضرورة على مقارنات بين بعض المتغيرات ، لكن بالإضافة الى هذه القضية العامة نلاحظ أن مصطلح (المنهج المقارن) يكتسب دلالة خاصة في البحث الاجتماعي ، فهو يقصد به عادة دراسة توزيع الظواهر الاجتماعية في مجتمعات مختلفة ، أو أنماط محددة من المجتمعات ، أو حتى مقارنة مجتمعات كلية بعضها ببعض ، أو مقارنة النظم الاجتماعية الرئيسة من حيث استمرارها ، وتطورها والتغير الذي يطرأ عليها .

ولقد كانت الدراسة المقارنة لتنظيم الاجتماعية ، بالإضافة الى دراسة عمليات التغير من بين الاهتمامات الرئيسة للنظرية السوسيولوجية والانثروبولوجية الكلاسيكية . وعلى الرغم من أن التأكيد السبي على كل جانب من هذين الجانبين يختلف بين الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع ، إلا أن علماء القرن التاسع عشر الرئيسين من أمثال مونتكيو وآدم فوجسون والفلاسفة الاسكتلنديين كانوا أشد اهتماماً بتحليل عمليات التغير في المجتمع الغربي مع أنهم أيضاً لم يهملوا بأية حال الدراسة المقارنة . أما رواد الفكر التطوري من أمثال ماركس وسنسر وهوبلوس فقد حاولوا البحث عن نوع من التأليف بين هذين الجانبين من خلال التحليل المقارن للمعادات والنظم حينما كانوا يصد الكشوف عن الاتجاه الرئيسي للتطور في المجتمع البشري . لكن هذا التأليف لم يحظى بالقبول ومن ثم رفض المنظور التطوري ذاته ،

والشيء الذي يميز الدراسات المقارنة خلال تلك الفترة هو أنها كانت تعتمد الى حد بعيد على ما يعرف بالمنهج الارتباطي Correlational Method الذي نمطه أفضل تمثيل أعمال هوبلوس وهوبلر وجنيزبرج (١٩١٥) إذ حاولت هذه الأعمال أن تربط بين مختلف جوانب النظم الاجتماعية مثل القرابة والأنماط الاقتصادية ، والتنظيم السياسي وأساليب الحياة ، وأسفرت هذه الدراسات عن ثروة هائلة من البيانات التي أصبحت بدورها موضوع اهتمام حديث من الدراسات المقارنة ، التي أخذت العديد من الافتراضات التطورية القديمة للتحليل النقدي ، وأكدت في الوقت ذاته وجود اتجاه علم للتطور نحو نموذج مجتمعي أكثر تعقيداً .

ونستطيع أن نجد أيضاً بعض المقارنات التي تنطوي على اتجاهات تطوري في أعمال دور كايم وخاصة في مناقشته لقواعد المنهج الاجتماعي وفي صياغته للأنماط المورفولوجية للمجتمعات عند تلميذه مارسيل موس M. Mauss ولكن المدرسة الفرنسية على العموم ، لم تطور هذه المؤشرات المقارنة قبل ظهور أعمال دالي Davy وموريه Moret فيمل يتعلق بتطور النظم السياسية والقانونية . وربما نجد في أعمال بعض المؤرخين الفرنسيين الذين تأثروا بالاتجاه السوسيولوجي من أمثال مارك بلوش Marc Bloch وغيره من اشتراك في الحولية الاجتماعية Annales Sociologique اهتماماً بتطوير المنظور المقارن . وبالمثل نلاحظ في ألمانيا أن الاقتصاديين والمؤرخين ومؤرخي القانون هم الذين اهتموا اهتماماً خاصاً بتطوير الاتجاه المقارن في العلوم الاجتماعية .

ولقد كان ماكس فيبر في ألمانيا من أهم الذين استعملوا بالبحث والتحليل المقارن وركز دراساته أساساً على البيانات والعمليات والتغير ، فبدلاً من أن يفترض وجود اتجاه مجتمعي عام للتطور في كافة المجتمعات البشرية نجده يستخدم الة بقة المقارنة لكي يكشف عن وجود اتجاه محدد يسود في مجتمع معين بالذات ، أو في ، سوعة مجتمعات تشترك معاً في خاصية واحدة وهو حينما يحلل هذا الاتجاه يستطيع أن يلقى بعض الضوء على الاتجاهات المشابهة أو المتعارضة التي تظهر في مجتمعات أخرى أو تحت ظروف مختلفة .

ومثال ذلك أن فيبر استعان بالتحليل المقارن في دراساته عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية لكي يثبت أن هناك علاقة بين التوجه الاقتصادي والتزعة الدينية ، كما استخدم أيضاً نفس التحليل في دراساته عن البروقراطية والعوامل التي تؤدي إلى نموها في المجتمعات الغربية . وكتيجة للتطور الذي طرأ على العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بصفة خاصة في أوائل القرن العشرين اتجهت الدراسات المقارنة اتجهاً أكثر دقة وتحديداً ، وأصبحت التطورات المنهجية والنظرية تشكل خلفية هامة للبحث المقارن ، وتعتمد الأنثروبولوجيا الاجتماعية هي الميدان الرئيسي الذي شهد تطور البحث المقارن ، ففي إنجلترا كان ظهور كتاب الانساق السياسية الأفريقية African Political Systems لكل من فورترس Fortes وإيلمانز برتشارد Evans-Pritchard ثم كتاب أنساق القرابة في أفريقيا لكل من الراد كليف برون وغورد ، كان ظهور هذين الكتابين من العلامات البارزة على تطور البحث المقارن أثناء هنا صورة تحليل لحالات محددة في ضوء عدد من الفروض الموجهة للبحث . أما في الولايات المتحدة فقد بدأت نقطة التحول بعد نشر كتاب مودوك Murdock عن البناء الاجتماعي (١٩٤٩) ، وظهور الاهتمام بالبحوث الحضارية المقارنة Cross Cultural ، والتي تنتمي أساساً لدراسات الطفولة والشخصية .

٢ . مجالات البحث المقارن

المجالات الرئيسية في علم الاجتماع التي يمكن أن تخضع للبحث المقارن تلخص فيما

يل

(أ) دراسة تفرقة منه والاحتمالات بين الأنماط الرئيسية للسلوك الاجتماعي ويمكن أن يشمل ذلك دراسة السلوك السياسي مثلاً كالصوت ، أو دراسة السلوك الاحترامى بين معدلات المراهقين وأطفالها في مجتمعات مختلفة ، أو دراسة السلوك المتحرف في أوضاع اجتماعية متباينة

(ب) دراسة نمو وتطور مختلف أنماط الشخصية أو الأنماط الدافعية والانفعالات السيكولوجية والاجتماعية في مجتمعات مختلفة ، وثقافات متعددة . وتغطي هذه الدراسات حوث التقاء والشخصية ودراسات الطابع القومي National Character^(١) .

(ج) دراسة الحاجات المختلفة من التنظيمات Organizations وعلى الأخص التنظيمات الجغرافية مثل هاب العمال ، أو التنظيمات السياسية والتنظيمات الصناعية في مجتمعات مختلفة

(د) دراسة النظم الاجتماعية في مجتمعات مختلفة ويمكن تقسيم دراسات النظم الاجتماعية إلى أقسام فرعية ، مثل تحليل المعايير التنظيمية العامة أى دراسة الزواج والأسرة والقرابة ، ثم دراسة الانساق الثقافية مثل المعتقدات الدينية ، ودراسة الجماعات الرئيسية في المجتمع ، ودراسة العمليات والتطورات التي تطرأ على النظم الاجتماعية مثل التخصر والديمقراطية ، دراسة بعض النظم الفرعية كالماديات والفلكلور ، وهي دراسة وثيقة الصلة بالانساق الثقافية .

(هـ) تحليل مجتمعات كلية ، وعادة ما تتم المقارنة بين المجتمعات وفقاً للنمط الرئيسى السائد للنظم أو التوجهات الثقافية فيها .

وأما كانت بؤرة الاهتمام في أى مجال من مجالات البحث السابقة ، فإنا نجد تأكيداً على الجوانب النظامية والتنظيمية للحيلة الاجتماعية في كل منها ، وقد يكون هو المتغير المستقل (مثل دراسة الثقافة والشخصية) ، وقد يكون هو المتغير التابع كالدراسات المتعددة التي تركز على ظهور النظم ونشأتها ، وقد يكون هو المتغير المستقل والتابع في آن واحد كما هو شأن كثير من الدراسات التنظيمية والنظامية . ولعل هذا المرض للمجالات الأساسية التي يمكن أن ينطبق عليها البحث المقارن يكشف بوضوح عن أن مصطلح المدخل المقارن لا يعنى وجود منهج متميز من مناهج البحث الاجتماعي ، بقدر ما يشير إلى

(١) Whiting, John W. M. the Cross Cultural Method, Vol. 1, pp. 523 - 531 in

Gardner Lindzey (ed.) Handbook of Social Psychology, Cambridge 1954

بعد من التحليل الاجتماعي الذي سلكه . في الواقع ، التحصين من مخطوئتي ١٠٠
حيث لم يلاحظ أن المشكلات المعقدة في هذه الفترة لا تختلف كثير عن
تلك التي سطوت عليها الدراسة " ١٠٠ " ، ووجه الأخرى غير أن احتياج الموضوعات
التي تصلح للدراسة المقارنة يتطلب الاستعانة بأكثر من الدراسة مثل البيانات
التاريخية والانتقادية والسبب في ذلك هو دورها في بعض المشكلات المعقدة
الخاصة

Construction of Typologies **صناعة الأنماط** ٣

ويفترض صياغة النمط وجود التماثلات تحليلية عامة لدى الباحث ، قد تكسر خلف عملية بناء النمط ، ذلك أن كل نمط يصاغ وفقاً لبعض المتغيرات يفترض فيها أنها أكثر المتغيرات أهمية ودلالة بالنسبة للمشكلة المدروسة . وهناك العديد من الانماط التي ظهرت خلال تطور علم الاجتماع ، ويمكن أن نوجز الانماط الرئيسية التي ظهرت في الزمان

من هذه المتغيرات متغير درجة تعقيد النظام الاجتماعي Level of Complexity ويعنى ذلك مدى التباين والتخصص الذى ينطوى عليه النظام ، فالدراسة المقارنة للنظام السياسى مثلاً قد بدأ تصنيف مختلف نماذج الانساق السياسية وفقاً لمدى نموها السياسى على أساس معيار محدد ، وكذلك درجة تعقيد العملية السياسية ونطاق النشاط فى المجتمع ، ويعنى ذلك مجالات الحياة الاجتماعية ونوع الجماعات الاجتماعية التى تتأثر بالوحدات السياسية وتعتمد عليها فى تحقيق تضامها وتنظيمها ، وكذلك مدى مشاركة تلك الجماعات فى النشاط السياسى ويمكن القىام بنفس هذه المحاولة بمسند أى نظام اجتماعى آخر^(١)

وتجدر الإشارة فى هذا المجال الى احدى الدراسات المصرية المعاصرة التى تبنت المدخل المقارن واعتدت على التسيط كأداة رئيسية لتطبيق هذا المدخل ، وهى دراسة تناولت النمط فى المجتمع الريفي المصرى وتشرف عليها وحدة بحوث الريف بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية بالقاهرة^(٢)

وترجع أهمية هذه الدراسة الى أن المجتمع الريفي فى مصر يتسع لكى يشمل حوالى ٤٠٧٩ قرية ، ومن ثم فإن دراسة هذا العائد من القرى أمر بالغ الصعوبة ان لم يكن فى حكم المستحيل ، ورغم السليم بوجود سمات مشتركة بين هذه القرى إلا أن هناك فروقاً تميز بعضها عن بعض ، ولهذا ، فإن عملية التسيط تستهدف فى الحقيقة وضع هذه القرى داخل (أنماط) لها سماتها ومخائصها المحددة ، حيث أن دراسة قرية واحدة من كل نمط من هذه الأنماط يمكنها من التعميم على بقية القرى ، ومن ثم فإن الدراسة بدلاً من أن تتوزع على هذا العائد الكبير من القرى سوف تنحصر فى نماذج ممثلة للقرية المصرية ، مما يوفر المجهود والوقت والمال ولكى يتم عملية التسيط على الوجه الأكمل يتعين أن يختار مقاييس محددة تصنف القرى وفقاً لها ، لقد اختيرت أربعة مقاييس فى هذه الدراسة هى : حجم القرية (عدد السكان) ، عدد الآباء العادى ، والتعليم ، والخدمات المتوافرة .

أما المقياس الأول وهو حجم القرية فهو يعكس الاهتمام الذى اأنا بأن حجم المجتمع يعتبر من المتغيرات ذات الدلالة فى تشكيل الحياة الاجتماعية للسكان ، كما أنه من المقاييس المنفق عليها للتعبير بين الريف والحضر ، وهناك شبه اتفاق على استخدام هذا المعيار بحيث تعتبر

(١) Eisenstadt, S, the Political Systems of Empires, N. Y., Free Press, 1963, (١)

(٢) أنظر : د. محمد موسى موسى ، التسيط فى المحسبات القرية ، تحت مقدم لطلبة الدراسة لعلوم الاجتماع الريفي ، مطبع ١٩٧٠ ، ص ٣٣ وما بعدها

المجتمعات التي يقل عدد سكانها عن ٢٥٠ نسمة (كثفراً) ، والمجتمعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين ٢٥٠ - ١٠٠٠ نسمة (قرى صغيرة) ، والمجتمعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين ٢٥٠٠ - ٥٠٠٠ (مراكز) ، واعتبار المجتمعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين ٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠ نسمة (مدناً صغيرة) ، ولقد اعتنقت وحدة خنوت الزيف على بيانات التعداد في تقسيم القرى الى ثلاث حسب عدد سكانها ، فقوم بتسليم الوسط الحسابي لعدد سكان القرى والانحراف المعياري لهذا التوزيع ، ثم تقسيم قرى جمهورية مصر العربية الى ثلاث فئات أحجام متفاوتة^(١).

والمقياس الثالث هو النشاط الاقتصادي الذي يحتل أهمية خاصة في البناء الاجتماعي للقرية ، فالعمر الذي يطرأ على نظام الزراعة التقليدي يؤثر في طبيعة الحياة الريفية والأدوار التقليدية والتعب السائدة ، ومن ثم يكون النشاط الاقتصادي مؤدياً الى وجود احتمالات بين القرى وفقاً لتدرج هذا النشاط ، ولذلك فلا نسبة العالم بالعمل الزراعي بالدرجة لمجموع العاملين. قد تكون من المصالح التي تميز القرى التي يطلب عليها الطابع الزراعي من القرى الأخرى التي لا يكون هذا النشاط هو السائد فيها بنسبة عالية.

أما التعليم فهو من المؤشرات الهامة التي تعكس قدرة الأفراد الإدراكية وتناك كل طريقة حياتهم ونمط تفكيرهم وقد اعتمد عدد من الباحثين مثل كوين Queen ، وكاربنتر Carpenter على معيار الاتصال بالمدارس والحصول على شهادات في التمييز بين المناطق الحضرية والريفية ، ومن ثم تكون نسبة الأمية بالنسبة لمجموع السكان من السمات التي تساعد على تمييز القرى المصرية .

ينبغي بعد ذلك المعيار الرابع والأخير وهو معيار توافر الخدمات ، وقد قسمت القرى الى قرى بها وحدة مجمعة وتعليم اعنادى على الأقل ، وقرى بها مركز اجتماعي أو مجموعة صحية أو وحدة رعاية ، وقرى لا توجد بها خدمات أما التعليم الابتدائي فهو متوافر في كل القرى ، لذلك فإن القرى التي لا يوجد بها سوى مدرسة ابتدائية استقر الرأي على اعتبارها معلومة الخدمات .

هذا ، وبلا حظ أن الدراسة السابقة قد اعتمدت في عملية التمييز على أكثر من معيار واحد ، ذلك لأن الاعتماد على معيار واحد قد لا يعكس الفروق القائمة بين القرى ، وإنما يعتمد الاعتماد على مجموعة من المصالح التي ترتبط فيها سبباً ارتباطاً وظاهرياً ، وبذلك فقد تم لمجموع هذه المعايير الأربعة في مؤشر واحد مركب يتم من أساسه تفرغ بيانات كل قرية واستخلاص الأنماط المظهرة لقرى الجمهورية ككل

(١) مرجع سابق ص ٢٦

٤ - الصعوبات المنهجية والنظرية :

إن بناء الانماط من أجل المقارنة يطرح عدداً من المشكلات المنهجية التي نلخصها فيما
على :

(أ) مشكلة اختيار وحدة المقارنة التي على أساسها سوف تحدد المتغيرات الرئيسية في
البحث (وقد تكون هذه الوحدة هي : المجتمعات الكلية ، أو النظم ، أو الجماعات ، أو
السمات الثقافية) ويرتبط بذلك المدى الزمني الذي ننظر فيه إلى هذه الوحدة المختارة
بوصفها تظل متجاذبة .

(ب) المشكلة الثانية هي مشكلة تحديد المؤشرات التي نقرن على أساسها بين
المتغيرات ، وتختلف هذه المؤشرات باختلاف وحدة المقارنة ، فقد تكون مؤشرات تتعلق
بالتوجهات الثقافية ، أو بتقيد المجتمع ، أو بالبناء التنظيمي .

(ج) المشكلة الثالثة هي إمكانية المقارنة Comparability بالنسبة لكل من وحدات
المقارنة والمؤشرات ، ومنعها إلى أي مدى تقيد هذه التجريدات بعد عزلها من الواقع
التفصيلي للموسم التي كانت جزءاً منه .

(د) ثمة مشكلة رابعة رئيسية وشائعة بالنسبة لكافة الدراسات المقارنة ، وبخاصة تلك
التي تركز على المتغيرات النظامية والتنظيمية . تلك هي مشكلة المعاينة Sampling
فالعينات الصغيرة نسبياً لوحدات المقارنة تثير تساؤلاً عن مدى إمكانية صياغة مقارنات
متعمقة تجريبية ، والمشكلة المنهجية القائمة بالنسبة للعينات عموماً هي تمثيل تلك العينات
للمجتمع الأصلي ، ففي الدراسات المقارنة التي تهدف إلى أهداف تجريبية كاختبار
الفروض أو القضاء العامة تكون درجة تمثيل الوحدات المقارنة للمجتمع الأصلي اللبني
تنتسب إليه مسألة بالغة الأهمية .

على أن هذه الصعوبات المنهجية تختل عادة باندفاع المادة اللازمة للتحليل المقارن ،
ففي البحوث التي تحتاج إلى استخدام أدوات رتيقية أو أثنوجرافية تظهر على وجه
الخصوص مشكلات المعاينة الصغيرة الحجم ، وتجريد المتغيرات الضمنية عن سياقها الثقافي
الخاص ، أما البحوث التي تتناول دراسة الظروف التنظيمية أو عتطف أنماط السلوك فإنها
تتسم بمشكلات اختيار المؤشرات وإمكانية المقارنة .

غير أن صياغة الانماط أو تحديد مشكلات البحث المقارن لا يخلو كذلك من
المشكلات النظرية البنيائية . فحينما يصاغ النمط لابد وأن يتضمن اختياراً لعدد من
المتغيرات الهامة التي يتضمنها النمط . وهي -تعبيرات مبني أن تكون ذوات دلالة بالنسبة

للمجتمع أو النظام أو التنظيم موضوع المقارنة ، وعملية الاختيار هذه تتوقف على نوعية التصور النظرى الذى يبنه الباحث . كما تمكس العديد من القيم والمعايير والالتزامات الابدولوجية التى تؤثر فى اختيار الباحث للسمات ذات الدلالة . وتبدو هذه المشكلة التحليلية أكثر وضوحاً حينما يسعى الباحث الى تفسير مختلف أنماط النظم والتنظيمات أو السلوك فى ضوء بعض الشروط العامة اذ يهدف هذا التفسير الى معظم التحليلات المقارنة الى بيان الشروط التى تظهر فيها الأنماط الاجتماعية وتستمر فى أداء وظائفها ، ودرجة تباينها بالنظر الى السبل الثقالية التى تنتمى اليه ، والموامل التى تؤدى الى تغيرها . وعادة ما تكون تلك الشروط هى القوى أو القوانين الاجتماعية والسيكولوجية الأكثر عمومية . وهكذا ، تكون معظم محاولات صياغة الأنماط متضمنة بعض الجوانب التحليلية التى تطوى عليها عملية تأسيس النظم Institutionalization ، فمعيار التباين أو التخصص - مثلاً - يمكن مدى التطور الذى يطرأ على المعايير الرئية للنظم والأوضاع الثقافية المختلفة^(١) .

• - تقويم البحث المقارن :

ظهرت لنا بعض المشكلات الرئيسية فى البحوث المقارنة تتعلق بالافتراضات التحليلية الخاصة باختيار مشكلات البحوث وصياغة الأنماط . عر أن المشكلة العامة بالسية للبحث المقارن ليست هى امكانية صياغة تلك الأنماط فى ضوء المعايير المناسبة ، وإنما هى مدى ملائمة هذه العملية ككل وحرورتها . فالمسألة ليست هى تتبع السمات المشتركة بين هذه الأنماط فى المجتمعات المختلفة ، وإنما هل هذه السمات العامة تميز بالفعل خصائص ذات دلالة تتعلق بتطوير فهمنا لوظيفية هذه الأنماط بوصفها أنساقاً نظامية أو ثقافية لها حدودها ومشكلاتها الخاصة التى تختلف عن مشكلات الانساق الاخرى ؟ وثمة تساؤل هام آخر يتعلق بمدى تحديد الشروط الاجتماعية التى تنمو فى ظلها مختلف أنماط النظم والشروط التى تنمو وتتصل هذه الأنماط . والواقع أن معظم الاعمال الحديثة التى تتناول مختلف جوانب اهتمامات التحليل المقارن تكشف عن أن هذا التحليل يمكن أن يقدم بعض التفسيرات للخصائص الداخلية لتلك الظواهر وظروف نموها واستمرارها . ومع ذلك ، فإن المشكلة التحليلية الرئيسية هنا ليست هى درجة صحة هذه التفسيرات وإنما امكانية اختراع هذه التفسيرات لبعض المبادئ أو القوانين العامة .

(١) راجع : Inkeles, A. National Character and Modern Political Systems, pp. 172 - 208
Francis & (ed.) psychological Anthropology Approaches to Culture and personality,
Homewood-III, Dorsey. 1961.

ولقد ظهرت لك الشكوك حديثاً حو^{١٠} إلى خارج الممارسة بين مجتمعات بينها درجة عالية من التشابه . ويحل النقد إلى النظر إلى نتائج تلك المقارنات نظرة محدودة ، فهي لا تسلمنا سوى إلى بعض التصديقات الآتية بهيه ولا يمكن أن توصلنا إلى اكتشاف قوانين عامة قادرة على التنبؤ بالعلاقة بين متغيرات اجتماعية متعددة مختلفة لكن الشيء الذي يجب أن يقال هو أن ما يصدق على الاتجاه المقارن في هذا الصدد يصدق على الاتجاهات الأخرى التي نسمي إلى التوصل للقوانين العامة . وقد ظهر هذا النقد بوضوح في أعمال إيفانز بريشارد Evans Pritchard

وعسواً ، فإذا كان الاتجاه المقارن كما يلمور في القرن التاسع عشر متأثراً بتطوريه دارون واهتمامات علماء اللغة قد تعرض للنقد المبرر نتيجة إهماله بتتبع الأصول العامة والطريق الطبيعي للظواهر الاجتماعية كالدين والأسرة ، ومحاولة صياغة نظرية عامة عن مراحل التطور العنصري والاجتماعي ، إذا كان هذا الاتجاه بذلك الصورة لم يحقق نتائج حاسمة في هذا الصدد ، فإن التمهيدات التي أدخلت على طريقة المقارنة من جانب علماء الاجتماع أسفرت عن نتائج هامة أيضاً خلال مرحلة تأسيس علم الاجتماع ذاته . فجد دوركايم على سبيل المثال يقرن في دراساته المبكرة بين الانساق القانونية في مجتمعات مختلفة ، وعلى مستويات متعددة من التطور ثم يحاول مستخدماً القانون كدليل للطابع الاعلالي للمجتمع أن يفسر فرضه الشهير بأن زيادة تقسيم العمل يصحب تغير في طبيعة التكامل الاجتماعي ، وفي دراساته للاحتمار قرن معدلات الانتحر في مجتمعات مختلفة وفي جامعات مختلفة من نفس المجتمع ليوضح أن هذه المعدلات تختلف باختلاف درجة التماسك الاجتماعي وباختلاف درجة ثبات المعايير الاعلالية ، ولقد انتهى دوركايم من تقديمه لمجوز استدلالي مل إلى أن المقارنة إذا استخدمت بدقة وضبط ، فلها نصلح لأن تكون طريقة هية تجريبية ، ولذلك يقال أن دوركايم هو مؤيد من قدم مسجداً للمصطلح المقارن يستند إلى مقولات عديدة في علم الاجتماع .

ولا يشك أحد أيضاً في قيمة النتائج التي توصل إليها ماكس فيبر نتيجة استغلاله للنهج المقارن ، لكنه لم يحاول أن يعزل عوامل معينة ذات أثر واضحة في عدد كبير من الحالات ، بل حاول أن يوضح كيف أن خصائص معينة كالبيروقراطية مثلاً تشابه في بعض النواحي من حالة إلى أخرى ، وتختلف في نفس الوقت من نواحي أخرى ، طمأنها تأثير بعض الملامح الأخرى للصفة التاريخية التي هي جزء منها . ومع تقدم البحث في علم الاجتماع ظهرت عدة محاولات لربط النهج المقارن بالمنهج الاجتماعي الشامل للمجتمعات الذي يستهدف الوصول إلى ارتباطات معينة مثلما فعل كل من هوبزوس Hobbs وويلر Wheeler وبنزرج حو وضمو اطاراً استوعباً للنمو الاجتماعي وحققوا من

خلاله مقياساً للتطور التكنولوجي ، ثم رجعوا كل مستوى في هذا المقياس بشكل خاص من أشكال الحياة الاجتماعية كالنظم السياسية والقواعد الأخلاقية^(١) .

ولقد أشار بعض علماء الاجتماع الى أن هناك طرقاً مختلفة للمقارنة أكثر ملاءمة لبعض المشكلات مثلما فعل ليست S. M. Lipset وبنديكس Bendix عندما قارنا معدلات الحراك الاجتماعي في مجتمعات صناعية مختلفة ليرضحاً أن هذه المعدلات تصاحب وبصورة حتمية مرحلة أو درجة معينة للتصنيع ، وقد استخدما في هذا الصدد طرقاً مشابهة لطريقة دوركايم .

وفي دراسة حديثة للمجتمع الأمريكي قارن ليست قيم هذا المجتمع وبنائه الاجتماعي بتلك السائدة في مجتمعات أخرى في أوروبا وغيرها محاولاً توضيح الحقيقة التي مؤداها ، أن هذه القيم يمكن أن تكون مستقلة في العملية الاجتماعية وقد اقترح ليست في دراسته هذه من طريقة توكفيل Tocqueville في القرن التاسع عشر ، والتي كانت تقوم على أساس التحديد الكيفي للدالة التاريخية للملائمة وتفسيرها في ضوء دلالاتها الحقيقية .

وبعد أن تطورت الأنثروبولوجيا في الفترة التي أعقبها الحرب العالمية الأولى ظهرت اتهامات جديدة لعل أن تسبب الصعوبات والمشكلات التي صاحبت استخدام وتطبيق المنهج الميداني طبقاً تقليدياً . من ذلك مثلاً ما يفترضه الانتماء الوظيفي الذي أخذ أصحابه ينادون أنهم يمارسون الظواهر في إطارها وسياقها الكلي ، ولهذا يتمتعون عن انتماءات التي ملأت أن تمرل النظم الاجتماعية عن سياقها البشري عزلاً تحكمياً . لكن الشيء الملاحظ في الوقت الحاضر هو أن العلماء الوظيفيين لا زالوا يعتبرون المقارنة عظمية العائدة ، بل ويصعب الاستغناء عنها في دراساتهم فقد ذهب فليتشر في مقاله عن الوظيفة كظاهرة اجتماعية الى أن الانتماء الوظيفي يهدف الى الوصول الى تعميمات تتعلق بالصلات المتبادلة بين النظم في المجتمعات ذات الطبيعة الخاصة ، وإلى تصنيف هذه المجتمعات حتى تمكن ادراك التشابه بينها ، وإلى المقارنة بينها في محاولة لاكتشاف بعض مظاهر التماثل بين هذه الوحدات البنائية ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن الوظيفة سوف تستعين بالطريقة المقارنة استعانة مباشرة لتحقيق أهدافها^(٢) كما اكتسب البحث المقارن أهمية خاصة وتدعياً قوياً بعد أن كتب نادل Nadel بعض الدراسات الأنثروبولوجية ذهب فيها الى أن الحاجة ماسة لدراسة الواقع الاجتماعي في مواقف صناعية نمكنا من المقارنة بينها ، وهو يؤكد أن عالم الأنثروبولوجيا الذي يتمسك دائماً بالسياق الاشلي ولا يفصل عنه يتجاهل الوجود

(١) The Material Culture and Social Institutions of Simpler Peoples; An Essay in Correlation, 1915.

(٢) Functionalism as a Social Theory, Sociological Review, Vol. II, 1956, p. 43.

الفعل لادوات فكرية نمكنا من عزز العاصر عن سياتها دون أن نقد معاهله .

٦ - دراسات الثقافة والشخصية

من أهم مجالات البحث التي طبق فيها الميخ المقارن تطبيقاً ناجحاً ومفيداً دراسات الثقافة والشخصية ، حيث استطاع الباحثون تحديد أنماط معينة للثقافات تدرس الشخصية في إطارها . وتستخدم هذه الدراسات مصطلح الشخصية للإشارة إلى تلك المجموعة الكاملة من صفات الفرد العقلية والنفسية ، وكافة الخصائص الأخرى التي اكتسبها خلال تنشئه الاجتماعية في المجتمع . ولذا فمن حيناً ننظر إلى الشخصية التي يعنى بها الفرد . وتحتدر دراسة العلاقة بين الثقافة والشخصية دليلاً على ظهور اهتمام جديد بين علماء الأنثروبولوجيا والنواحي السيكولوجية في الثقافة ، واعتماداً واضحاً بتطبيق البحث المقارن كأداة ناجحة في هذا المجال .

وربما كانت دراسة هندكيت عن أنماط الثقافة *Patterns of Culture* من أهم الدراسات التي ساعدت على إثارة الاهتمام الحالي بمشكلات الثقافة والشخصية وقد اعتمدت في كتابها هذا على عدد من الأبحاث التي قام بها بعض الأنثروبولوجيين لكشف العلاقة القائمة بين نمط الثقافة السائدة في بعض المجتمعات البدائية ، ومظاهر الشخصية كما تنعكس لدى الأفراد في تلك المجتمعات . فذا اتضح من الدراسة التي قامت بها روث بورنزل *Burzel* عن قبائل روي *Zany* في الجنوب الغربي من الولايات المتحدة أن ثقافة هذه القبائل ألهمت شخصيات تتميز بالمردوء والوداعة والميل إلى التآلف ، بينما كشفت دراسة فرانز بواس لقبائل كواكيوتل في الشمال الغربي من أمريكا أن شخصياتهم تنزع إلى الانفرادية والميل إلى التنافس أما قبائل دوبر *Dubo* بالقرب من غينيا الجديدة ، والتي قام بدراستها ريفورفورتشن *Robo Fortchum* فهم مشهورين بالشكك والارتياب ، والميل إلى المشاحنات والخنازعات وقد اهتمت روث هندكيت هذه المجموعات القبلية الثلاث أنماطاً ثقافية متباينة تنتج كل منها شخصيات مختلفة التركيب . وذهبت في ضوء ذلك إلى حد القول بأنه يمكن فهم السلوك الانساني في ثقافة من الثقافات على أفضل وجه في ضوء القيم والمثل والالتزامات العامة التي تسود هذه الثقافة بالذات . كما أن هناك ضوابط محددة تحكم التفاعلات الأفراد ، بحيث تختلف هذه الضوابط من مجتمع لآخر ، وهذا الاختلاف هو الذي يساعد على تقسيم ما يبدو لنا من أن بعض المجتمعات في المجتمعات الأخرى اتجهت شادة أو عر سوية . وذلك حيز فهم هذه المجتمعات ومظاهر السلوك من وجهة نظرها الخاصة . المراجعة إلى المجتمعات التي نختلجها ، ولا يتحقق ذلك بالتحليل الآ

باستخدام أسلوب محمد ودقيق للمقارنة

أما رالف ليتون ، فإنه يقرر أنه ليس هناك شك في أن الثقافة مسئولة عن الجزء الأكبر من محتوى أى شخصية ، وكذلك عن جانب هام من الشكل المظهرى لبناء الشخصيه من خلال تأكيدها لاهتمامات أو أهداف معينة وهو يرى أن عملية تكوين الشخصيه هي بالدرجة الأولى عملية يجرى فيها اندماج خبرات الفرد مع صفاته التكوينية لتشكيل معا وحدة وظيفية متكاملة تكيفت أجزاؤها بعضها مع بعض تكيفاً متبادلاً . وتستمر هذه العملية طوال حياة الفرد ، ولكن فعاليتها تبدو على أشدها في سنوات النمو الأولى . وإذا كانت الشخصية تتكون من خلال تفاعل الفرد مع أفراد آخرين ، فإن حجم هذه التفاعلات يعتمد من المراحل الهامة المؤثرة في تشكيل الشخصية الإنسانية . وبهذا رالف ليتون في هذا الصدد الى أن الثقافة تتحكم في علاقات الفرد بأعضاء عتمته الأخرى ، فكل مجتمع نملاجه الخاصة به التي تنظم السلوك بين الأفراد الذين يشغلون أوضاعا معينة كالكيبلر والصغار ، والأرواح والزوجات ، وأصحاب العمل والعمال . غير أن تأثير الثقافة على العلاقات الشخصية لا يقف عند هذا الحد . فالثقافة تحدد حجم العنة من الأشخاص الذين يتصل بهم الفرد اتصالاً وثيقاً كما تحدد طبيعة هذه العنة ، ومن الملاحظ مثلاً أن مدى الفصل الذى يقرره المجتمع بين الأطفال أو النساء أو الشيوخ يؤثر تأثيراً مهماً على اتصالات أفراد هذه الفئات وعلى الفرص المتاحة لأفراد من فئات أخرى للاحتكاك بهم . كما يؤثر على أنماط الخبرة البانسة عن ذلك الاحتكاك فالفرص المتاحة للمساءلة الاتصال بالثبات في مجتمع شرقى تحفظ تختلف عنها في المجتمع الأمريكى . وكذلك الأمر بالنسبة للنمط الجبائسى الذى يبنه المجتمع في التنظيم العائلى فهذا العامل يؤثر أيضاً على مدى الاتصالات بين أعضاء المجتمع وعلى طبيعتها فمثلاً إذا تركز الاهتمام في وحدة العائلة الرواجية فإن الفرد يجد نفسه على اتصال وثيق مستمر بعدد صغير محدود من الأشخاص الأخرى . وفي هذه الحالة يترثر شعور الطفل بالاعتماد على الغير وامتناضه من السلطة في فرد أو فردين فقط ، اذ يظل على اتصال وثيق مستمر مع هذين الفردين ولا يستطيع الانفصال عنها حتى وإن كان يحبها . أما في المجتمعات التي يركز فيها الاهتمام في وحدة عائلته قائمة على أساس رابطة الدم ، فإن الطفل يكون عضواً في جماعة موحدة أكبر من الوحدة العائليه الرواجية وقد يجد مائة شخص أو أكثر تربطه بهم علاقة مائتة على مستويات مختلفة . ويعنى ذلك أنه لا يشعر باعتقاد كبير جداً على أى منهم ، ويكون الجبال أوسع كثيراً أمامه لتجنب الأشخاص الذين لا يحبهم وعندما يعيش جميع أعضاء العائلة القائمة على أساس رابطة الدم معاً ، كما هو الحال في العال ، لابد أن ينتج عن هذا الوضع تدرج العلاقات الودية الشخصية ، وبالتالي ضعف الرابطة العاطفية بين الأعضاء . فالجلب الذى يملكه الإنسان لعشيره أو ثلاثين ممن اعتبرهم المجتمع أخوة وأخوات له ، لا

تذكر أن يكون مداد العنق من الحب الذي يشعر به تجاه اثنين أو ثلاثة من أخوته وأخواته الحقيقيين . كما لا يمكن له أن يمر من ستة من أبائه الاعتباريين الذين تورعت عليهم سلطة الاشراف عليه ، بذات الشدة التي ينفر بها من أب واحد حقيقى تركزت لديه جميع سلطات الكلب والقصر ، وادى ، فالأسس التي قبلها الثقافة فيما يتعلق بحجم العائلة ، وطبيعة التفاعل الاجتماعى في اطار رابطة الدم ، تسهم الى حد كبير في اكتساب الفرد خبرات اجتماعية ، تشكل ساء شخصيته .

ومقرب آراء ابراهيم كاردينير A. Kardiner من أفكار لينتون الى حد كبير ، حاشية وأن الاول ائجه نحو الاستماعة بمفاهيم التحليل النفسى في دراسة العلاقات المعقدة بين الافراد والثقافات . وأدخل كاردينير مفهومه عن (ساء الشخصية الأساسية Basic Personality structure) ، الذى اعتبره أداة فعالة في العلوم الاجتماعية ، وذهب الى أنه يجب أن نفحص هذا المفهوم على أسس جديدة تختلف عن المبريقين التطورية والوظيفية ، وذلك باستخدام أسلوب تجريبي مقارن . وشم المصطلح الذى أدخله كاردينير الى (مجموعة من الخصائص السيكولوجية والسلوكية التى تظهر نتيجة الاككاك والانصال بالنظم الاجتماعية) ، واستخدام هذا المصطلح بالذات معاه أساسوف نتجه الى دراسة الشخصية اتجاهاً ثقافياً ، بدلاً من الاتجاه الفردى ، طالما أننا نعتبر ساء الشخصية مر محصلة التفاعل بين الجوانب التركيبية البيولوجية ، وكل النظم ، والافكار ، والمعتقدات ، والاتجاهات السائدة في مجتمع من المجتمعات ومعنى ذلك أن كاردينير يعتقد أن هناك باباً أساسياً يمكن أن نفرق في ضوءه بين شخصيات عدة أفراد ينتمون الى ثقافات مختلفة ، مثل الثقافات الغربية ، والأمريكية ، والشرقية لكننا يجب أن نلاحظ في الوقت ذاته أن لكل فرد أيضاً جوانب خاصة في شخصيته التى تميزه عن الاشخاص الآخرين . تكونت نتيجة الخبرات التى اكتسبها من بيئته الاجتماعية المحدودة ، التى تختلف عن تلك التى نشأ فيها شخص آخر ينتمى الى نفس الثقافة .

ولقد اعتمد كاردينير في استخلاص نتائجها على تحليلات للاوصاف التى قدمها لينتون لثقافتى قبيلتى التلال والمركز ، خاصة اذا قارنا بين هذين المجتمعين وبين المجتمع الأوروبي والأمريكي فيما يتعلق بالقيم والاحوال المعيشية . ففى مجتمع المراكز كانت نسبة الذكور الى الاناث ، عند اخراء الدراسة على هذا المجتمع ، تبلغ ٢٠ : ١ وكان المجتمع يعيش في قلق دائم من خطر الهجمات التى كانت تهدده بصورة دورية . أما العلاقة بين الرجال والنساء فقد كانت تختلف اختلافاً كبيراً عن نظيرتها في المجتمعات الأوروبية والأمريكية ، فزمام المبادرة كان في يد النساء ، والكثير من القصص الشعبية يصور الفتى العادى كما لو كان يجتاز مركزاً مماثلاً للمركز الذى تحطه الفتاة الريفية في الثقافة الغربية حين تكون هدفاً

للملاحظة رجل يهيم ولوحظ أن المرأة هي التي تلعب دوراً مماثلاً لدور الرجل الشرير في مجتمعها وكان الفتى هدفاً لقلب المرأة. ويبدو أن التنافس بين الرجال والنساء لم يؤد إلى عدوانيات علنية بينهم ، وهكذا ، يمكن تحليل هذه الشواهد وغيرها لكي نخلص إلى نتيجة مزدوجة - أن مواسم الكنت في ثقافة الملاك الكبير تختلف عن مواسم الحيت في الثقافة الغريبة ، وهي نتيجة متعارضة الوصول إليها بدون الاعياد على المقبرة

كذلك كشع وصر لسمون قليلة التلال على جانب مهم آخر من حواشي الماء الأساسي للتنحيف فقد تبين من دراسة هذا الوصف أن التعريفات الاجتماعية خلقت ارتباطاً كبيراً ، مما ظل تركيب الشخصية الأساسية سلباً عالمياً للاقتصاد في مجتمع التلال القديم كانت تقوم على إنتاج الأرز دون اللجوء إلى نظم خاص للرى . وأدت هذه الظاهرة إلى نشوء نظم اجتماعي يعتمد على الملكية الجماعية للأرض ، وعلى توزيع الناتج على أفراد العائلة مباشرة الأب الذي كان يتمتع سلطة مطلقة في هذا المجال . وكان هذا التنظيم يلقى المحامات الأساسية للأفراد ، وخاصة حاجات الأبناء الشباب الذين كانوا يقومون بالمهنة الأكبر من العمل ، وذلك على الرغم من خضوع الجميع لما يسميه الغريون (الحكم الأساسي المطلق لرب العائلة) وظل هذا التنظيم خطي برضى الجميع . طلالاً أنه كان يشجع المحامات الأساسية للفرد . ولكن حين أدخل نظم زراعة الأرز بطرق الري المعروفة ، اضطرت الكثيرون إلى التحول عن الملكية الجماعية للأرض . وسرعان ما اكتسب الفرد أهمية خاصة ، وأخذ يشعر بأن حقوقه أصبحت مهددة نتيجة التنافس بين الأفراد على إنتاج هذه المادة الغذائية الرئيسية وبعبارة أخرى اضطرت المجتمع إلى إدخال نظم الملكية الفردية . واشتد التنافس على تملك قطع أراضي الريдан الصالحة للزراعة الأرز بطريقة الري . وأدى ذلك كله إلى انحسار التنظيم العائلي وبالتالي إلى ازدياد الجرائم ، وحالات الإغراق الخس ، والسحر والشعوذة ، والأمراض المستعصية . هذه الظواهر الاجتماعية تبين بوضوح أن الشخصية ، بعد أن تكيفت على عرف ينسجم مع النظام الاقتصادي القديم ، واجهت في النظام الاقتصادي المتغير واجبات مرهقة لم تكن مهيئة لها . وترتب على ذلك تفجر حالة من القلق الشديد الذي تجل في مظاهر مختلفة ، فقد اضطرت المالكون والمهرومون ، على حد سواء ، إلى اتخاذ إجراءات دفاعية لحماية مصالحهم .

وهناك دراسة أخيرة تضمنت مادة علمية وفيرة أفاد منها الباحثون في إعادة بناء الشخصية الأساسية وهي تلك التي قامت بها كوروا دو بوا C. Du Bois عن سكان جزر ألور Alor بأندونيسيا فقد أحضرت هذه الباحثة معها تقارير عن التنظيمات الاجتماعية في هذه الثقافة وكذلك مجموعة من صور ثمانية من الأفراد ونماذج من رسوم

الأصل ، « نتائج مجموعة من اختبارات وورشات ، وانتهت دراسة هذه الثقافة الى نتائج دعم نتائج الدراسات التي أجريت على قبائل المراكز والتلال . فالتأثيرات التي كان المرء يتبع لها في هذا المجتمع كانت فريدة في نوعها . فالمرأة بناء على النظام الخاص لتوزيع الوظائف بين الذكور والإناث ، كانت تحمل العبء الأكبر من النشاط الاقتصادي المتصل برعاية الحضرات . ولما كانت تعمل في الحقول طيلة النهار ، فلم تستطع رعاية أطفالها الا قبل توجيهها صباحاً وبعد عودتها منها مساءً وترتب على هذا الظلم أعمال الأمهات للأطفال ، وضعف الدور المساعد الذي تلعبه الأم عادة في بناء ناحية (الانا) أو (الذات) في الشخصية أما حالات التوتر الناجم عن الجوع ، أو الحاجة الى العون ، أو الاستجابات الانفعالية فلم تلق العناية الكافية . وكانت رعاية الطفل تمهد الى الاشتباه والاقتراب أو الى أشخاص آخرين الأمر الذي أدى الى انهيار الانسجام في طرق تربية الطفل ، وإلى غياب صورة الأم الحسنة التي تسهر على مصلحة أطفالها ، وتبذل الى نبيذهم كلما دعت الحاجة الى ذلك . وهكذا كانت ناحية (الانا) في الشخصية ضعيفة التطور ، ومغمضة بالقلق والحيرة ، أما أنماط العدوان فلم تتخذ أشكالاً واضحة ، بل ظلت في حالة غير متبلورة . ولذا ما أضفنا الى ذلك أن سكان جزر الأتور لا يمارسون شعورهم الدينية الا بشيء من التردد وتحت ضغط الظروف الملحة ، لاستطاعت أن نفسر الكثير من مظاهر التوتر والريبة التي كانت تغلب على العلاقات بين الأفراد ، وكذلك الانفعالات المشحونة بالقلق والحيرة .

والخلاصة ، أن هذه الدراسات جميعاً تكشف عن ذلك الاحتمال المشترك الذي ظهر لدى كل من علماء الأنثروبولوجيا من أمثال هينريش ووالف ليتون وعلماء النفس - وبخاصة التحليليين منهم من أمثال ابراهيم كاردينر - بمناقشة العلاقة المتبادلة بين (الشخصية) و (الثقافة) ، على اعتبار أننا نستطيع أن نحقق فهماً أفضل للشخصية الانسانية التي تتكون من مركب من العناصر التكوينية أو الفطرية والخصائص الاجتماعية المكتسبة أو المتعلمة ، اذا ما اتجهنا نحو دراستها من خلال الظروف الثقافية التي عملت على تكوينها ، بدلاً من الاقتصار على الدراسة السيكولوجية التقليدية التي تركز على شخصيات فردية بالذات ، بل لقد ذهب كاردينر الى حد القول بأنه من الأفضل على عالم النفس والمحلل النفسي كذلك أن يرحل باستمرار الى الاطراف الثقافات للشخصية حيناً بدراسة المرضى النفسيين الذين يتصلون بهم ، اد أن ذلك هو السبيل الاساسي لتنمية « تطوير معرفتهم بمخاوف شخصية هؤلاء ، ولذا يطالب كاردينر باستمرار بأن يوسع عالم النفس قاعدته المعرفية عن طريق إعادة تحليل وتأويل وتفسير نتائج الاعمال والتقارير التي يكتبها الأنثروبولوجيون عن المجتمعات البسيطة أو البدائية التي يمكنهم على دراستها » .

«فلمية مركزة» ولم يتيسر تحقيق هذه الدراسة إلا باستخدام المنظور المقارن الذى يكشف
وحده عن أثر السوعات الثقافية فى الفتح الشخصية وعماها .

٧ نموذج الدراسة المقارنة للتطبيقات الرسمية .

إن المنهج المقارن بالمعنى العام للمصطلح يكاد يكس خلف كل الصياغات النظرية
التي عرفها علم الاجتماع ، ذلك أننا إذا كنا نعى بالنظرية مجموعة تصنيفات تفسر
الاحداث والمواقف فى ضوء الظروف التى أدت اليها ، فإن كل نظرية لابد أن تستند الى
«مقارنات بين حالات مختلفة» . ومع ذلك ، فإن مصطلح المنهج المقارن عادة ما يستخدم
«معنى أضيق من ذلك» ، فهو عند سبنسر Spencer يعنى جمع أوصاف لنظام معين فى
مجتمعات مختلفة من أجل اكتشاف قوانين التطور الاجتماعى ، على حين يقصد به دور كايم
Durkheim طريقة اللازم فى التغير أو الارتباط بين ظاهرتين اجتماعيتين ، وكان دور كايم
يرفض تلك الطريقة التطورية التقليدية . وعلى الرغم من أن كل تحليل للتصنيفات يستدعى
إجراء مقارنات واضحة أو مضرة ، إلا أن المنهج المقارن فى دراسة التنظيمات يجب أن
يحدد بصورة ضيقة جداً لكي يشير الى تلك المقارنات المنهجية بين مجموعة من التنظيمات
يهدف التعرف على العلاقة بين خصائصها . وبالمجاز ، يستخدم المصطلح هنا لكي يشير
الى المقارنات الكمية لخصائص التنظيمات النهائية ، كأن يبحث مثلاً الارتباط بين
حجم التنظيم ومجموعة أخرى من المتغيرات ، ويختار لإجراء هذه الدراسة عدداً من
التنظيمات التى تختلف وفقاً لتغير الحجم . ولا يعنى ذلك بالطبع ضرورة الانصراف على
استخدام النماذج الرياضية أو الأساليب الإحصائية ولكن الفكرة الأساسية فى هذا الصدد
تتلخص فى أن التصنيفات النظرية الخاصة بالتنظيمات المقارنة تستند الى مقارنة بين نظمتها
مختلفة الخصائص بغض النظر عن طبيعة البيانات المستخدمة فى التحليل .

وبإمكاننا أن نتعرف بصورة أدق على طبيعة المنهج المقارن اذا ما عقدنا مقارنة بين

طريقة دراسة الحالة Case- Study Method

فمن الملاحظ أن معظم البحوث الميدانية فى التنظيمات تنهض على دراسة حالات
معينة . والتقرير الذى يقدم فى هذه الدراسات هو أن التنظيمات غالباً ما ننضم أولاً من
الأعضاء ، مما يجعلها بالغة التعقيد بحيث يصعب دراسة أكثر من تنظيم أو اثنين فى وقت
واحد . لكن النقد الذى يوجه الى هذا التقرير هو أن دراسة الحالة تكون ميدية فى حالة ما
إذا كان محور الاهتمام هو معرفة الخصائص السلوكية للأفراد . أما إذا أردنا أن نتعرف على
الخصائص النهائية للتنظيم ، فليس من الضروري أن نقضى وفقاً لطويلاً ، ونهمل جهداً كبيراً
فى مسح عدد كبير من الأعضاء . وعلى أية حال ، فإن القوصل الى تصنيفات نظرية من

دراسة لتنظيم واحد يحتاج الى مقارنة ظروف هذا التنظيم بظروف التنظيمات الاخرى من خلال التحليل النظرى الدقيق للتراث ، أو أن يركز التحليل على المقارنات الداخلية بين مختلف وحدات التنظيم .

وحدا الاجراء الاخير يجعل الباحث مضطراً للتركيز على المبادئ التى تحكم تنظيم التنظيمات وقيامها بوظائفها . و كنتيجة لذلك كله أسهمت دراسات التنظيم اسهاماً وثيراً في إثراء معرفتنا بالعلاقات الانسانية ، وبناء الجماعات ، لكن ظلت معرفتنا بالعلاقات الإنسانية ، وبناء الجماعات ، والخصائص النهائية للأشخاص الشاملة تفتقر الى الكثير من المعلومات ، طالما أن هذه الأخيرة تستند الى الدراسات المقارنة ذلك أن التنظيم هو نسق كل يتصهر بداخله جهود الافراد والجماعات وتطور في مراكز وأدوار متخصصة تحقق الاهداف العامة . والافراد في التنظيم هم أساس وجوده واستمرار بقائه ، الا أن التنظيم له مع ذلك من الخصائص والسمات ما لا يتصل في حد ذاته كالتقواعد البيروقراطية ومدى تعقدها وبإستطاعتنا أن نفهم هذه الخصائص جيداً من خلال المقارنة فقط . ولسوف نحاول في هذه الفقرة صياغة تصويرة مختلفة للابعاد التى يمكن تمييزها في تحليل الحياة التنظيمية الى جانب عرض النتيج وتأكيد وتوضيح أهميته النظرية .

اننا نستطيع أن نميز ثلاث بؤرات للتحليل في البحث التنظيمي ، سواء كان يتناول هيئات حكومية ، أو صناعية ، أو نقابية أو أحزاب سياسية . فقد تكون بؤرة التحليل هي الفرد ودوره المتميز بوصفه عضواً في التنظيم الذى يشغل وضعا فيه ، وقد تكون بؤرة التحليل هي بناء العلاقات الاجتماعية بين الافراد في مختلف الجماعات داخل التنظيم ، وقد تكون بؤرة التحليل هي النسق الذى ينطوى على عناصر وأجزاء مترابطة متشابكة بحيث يميز التنظيم ككل .

ونحن نستطيع أن نجد في التراث دراسات عديدة للتنظيمات ركزت اهتمامها على اتجاهات الافراد وأنماط سلوكهم ، و دلت طريقة المسح Survey هي الاسلوب الملائم لهذا النوع من الدراسات ، وخاصة عندما تستخدم عينات ممثلة ، ويرجع ذلك الى أن المسح بالعينة يجعل من الافراد وحدات مستقلة للتحليل . والدراسات التى ينطبق عليها ذلك تشمل تلك البحوث التى تفحص اتجاهات الجنود في المسكرات والعمال في المصانع ، والموظفين في الهيئات الحكومية . كما أن دراسات التصويت Voting تمثل نفس النمط بالنسبة للتنظيم السياسى للحكومة . وتعالج هذه الدراسات العمليات التى تظهر في سياق التنظيم ولكنها ليست دراسات للتنظيمات والمبادئ التى تحكم طبيعتها ونموها . مثال ذلك دراسة صمويل ستوفر S. Stouffer (المقاتل الأمريكى) التى تناولت العمليات الاجتماعية والنفسية وإن كانت قد قدمت لنا شيئاً ضئيلاً عن طبيعة التنظيم الحروب

والمسكري . كذلك دراسات التصويت التي تحلل العمليات السياسية مثل تمرکز قرارات التصويت وفقاً لضغط مدير ، ولكنها تقدم لنا القليل جداً عن طريق تنظيم الحكومة ، بل أن دراسة العامل والإدارة تتماخى السلوك في جماعات العمل أكثر مما تهتم بتنظيم المنتج .

وهناك نوع آخر من الدراسات يركز على تحليل بناء العلاقات الاجتماعية كما يتجسد داخل الجماعات أو الأقسام الفرعية للتنظيم . وطالما أن الاهتمام يتركز هنا حول شبكة العلاقات الاجتماعية وخصائص بناء الجماعة ، فإن الحصول على البيانات يمكن أن يتم عن طريق أي عضو في الجماعة بدلاً من احتياز عينة من بين أعضاء التنظيم ككل . ويمثل هذا النمط الدراسات المهمة بالتنظيم غير الرسمي لجماعات العمل ، وتباين أهمية الاجتماعية خلال التفاعل وتكون بؤرة البحث في هذه الحالة هي نمو أبنية الجماعات ونتائج ذلك بالنسبة لأنماط السلوك . وتهدف هذه الدراسات إلى كشف المبادئ التي تحكم الحياة الجماعية ، أما الهياكل التنظيمية الذي تمسح بدخوله جماعات العمل فهو لا يزيد عن كونه مجموعة ظروف مؤثرة في بناء الجماعة . وهي ظروف تدرس بوصفها (معطيات) وليست موضوعاً للبحث يحتاج إلى تحليل ثم تفسير .

فهر أن البحث التنظيمي قد يركز أخيراً على خصائص وسمات التنظيم ذاتها والعلاقات المتبادلة بين هذه الخصائص والعمليات التي تؤدي إليها ، وينهض التفسير في هذه الحالة على مقارنات عرضية بين مجموعة كبيرة من التنظيمات ، تلك التي قد تكون متشابهة في بعض الظروف ومختلفة في ظروف أخرى . والاهتمام هنا ينصب على النسق ككل لا على الأجزاء المكونة ، وذلك بهدف كشف المبادئ التي تحكم أداء النسق لوظائفه ، والامثلة على ذلك ، الدراسات التي تربط بين حجم التنظيم ودرجة التقيد الإداري ، أو بين الآلية وتقسيم العمل والتخصص في التنظيمات الصناعية .

وليس هناك شك في أن هذه الاهتمامات الثلاثة يترتب عليها أنماط مختلفة للتحليل ، ورغم أن مشكلات الدراسة متداخلة إلى حد ما . أما المعيار المحدد الذي يمكن على أساسه أن يميز بين بؤرات التحليل - وهي تحليل الدور ، والتحليل البنائي ، والتحليل التنظيمي - فهو فحص المتغيرات التي تعطي الأولوية حل هي الأفراد ؟ أم الجماعات ؟ أم الانساق الكلية ؟ . وهكذا نختار الأقدمية ، والحرية المهنية ، والمكانة الاقتصادية ، والارتباط بتنظيم معين ، والتفضيل السياسي هي صفات وخصائص مميزة للأفراد ، بينما عمق روابط التماسك التي توجد بين أعضاء الجماعة ودرجة التباين في المكانة التي تبني داخلها هذه المتغيرات تشير إلى الجماعات في ذاتها لا إلى الأفراد الاعضاء . كما أن تقسيم العمل يرقى مختلف الجماعات ومدى مركزية الضبط والمراقبة في التنظيم ، وعمر التنظيم وحجمه ، هذه كلها خصائص مميزة للتنظيم ككل بحيث يتمدر أرجاعها للجماعات

حرعية أو الأفراد . وثمة صعوبة قد تبرز أمامنا في هذا المجال وهي أن المتغيرات المتعلقة بالجماعة قد تعتمد على بيانات حصلنا عليها من خلال قياس خصائص الجماعة ذاتها أو دراسة أعضائها . ولقد أشار لارار لسفيلد P. Lazarsfeld ومينزل Menzel الى أن هناك علاقات متبادلة بين الخصائص العامة للتنظيم وبين الخصائص التحليلية للجماعات والسمات الفردية ويستطيع الباحث أن يختار إحدى هذه الخصائص فيركز عليها بحثه ، لكنه لن يتجاهل تماماً الخصائص الأخرى . ان الشيء الذي نود أن نؤكد أنه أن نمو وتطور نظرية التنظيم يعتمد على التحليل التنظيمي ، وليس معنى ذلك أن تحليل الدور والتحليل البنائي للأعضاء وجماعات العمل غير ذات أهمية ، وإنما يكفي الاستفادة من الشواهد التي تقدمها هذه الدراسات والمتعلقة بالعمليات الاجتماعية من خلال ربطها بالدراسات المقارنة التي تركز على العلاقة بين مختلف خصائص التنظيمات ذاتها .

وإذا كان التحليل التنظيمي يهدف الى تفسير نسق العناصر المتداخلة الذي يميز مختلف أنواع التنظيمات ، فالاعتداد على المنهج المقارن يصبح أمراً لا مفر منه . ولكننا في الوقت ذاته سوف نفيد من نتائج دراسات الحالة التي تبحث العمليات الداخلية لأننا في الدراسة المقارنة بحاجة ماسة الى تحديد مدى الاعتدال المتبادل بين خصائص التنظيمات كالحجم ودرجة التعقيد ، والتخصص ، وبناء السلطة ، والتركيب المهني ، والبناء البيروقراطي ... الخ . كما أن فهم هذه الخصائص والعلاقات بينها لا يفسر إلا بعد فهم العمليات والعلاقات الاجتماعية السائدة بين أعضاء التنظيم ، إذ كشفت نتائج البحوث عن أن التنظيم غير الرسمي يلعب تأثيراً ملحوظاً على الأداء وفعالية السلطة وكفاءة التنظيم البيروقراطي ولقد كانت دراسات الحالة هي وسيلة فهمنا الأساسية لديناميات التنظيم غير الرسمي . والشيء الجدير بالذكر هنا أن الدراسات المقارنة لا تحتاج الى تكرار هذا التحليل المعمق للعمليات غير الرسمية ، وإنما يكفي بالنسبة لهذه الدراسات أن تضع في اعتبارها نتائج هذه العمليات التي تعبر عن نفسها في صورة نتائج اجتماعية .

والحقيقة أن نظرية التنظيم تهدف في المثل الأول صياغة الخصائص العامة المميزة للتنظيمات ذات الأنواع المختلفة والأهداف التباينة ، ومن هنا تكمن أهمية الدراسات المقارنة لا بالنسبة لاختبار النظرية من خلال دراسة فروضها فحسب ، بل من حيث أنها تقدم الأساس الذي ينهض عليه بناء النظرية ذاتها وإمكانات مقارنة تضع لنا هذا الأساس ، وقد يرجع في ذلك الى أن الدراسات المقارنة التي تهتم بالبناء الداخلي للتنظيمات المعقدة باعثة التكاليف من حيث الوقت والجهد على السواء . لكننا في الواقع نستطيع أن نجعل المقارنة مقصورة على تلك البيانات التي يسهل الحصول عليها من السجلات الرسمية والمقابلات المحدودة الطاق ، دون الحاجة الى ملاحظة متعمقة أو مقابلات مع عينة كبيرة

من أعضاء التنظيم ، بحيث يصبح من الممكن أن نحصل على نفس هذه البيانات من عدد كبير من المنظمات في الوقت ذاته .

ولقد اعتمدت بعض البحوث التجريبية على الطريقة المقارنة ، ونقصد على وجه الخصوص تلك البحوث التي انطلقت من نظرية ماكس فيبر عن البيروقراطية مثل كير الحجم ، والتعقيد ، ولمو الإدارة ، والتخصص ، وتسلسل السلطة ، والاعتماد على معايير غير شخصية ، والتقييم على أساس الكفاءة والأقدمية والخبرة الفنية . واستمات هذه البحوث ببعض المقاييس الاجرائية لهذه الخصائص ، مكنتها من تطبيق الطريقة المقارنة دون الحاجة الى تضيق وقت أو جهد في استخدام مناهج متعمقة للحصول على البيانات . ويتضح ذلك مثلاً في حالة الحجم Size حيث يمكن قياسه عن طريق مؤشر عدد العمال في المصنع ، أو عدد الذين يدلون بأصواتهم لصالح حزب سياسي معين ، وذلك دون حاجة الى اجراء مقابلات مع عدد كبير من الاعضاء كما أن هناك دليلاً للتعقيد هو عدد الاهداف الاساسية أو المسؤوليات في التنظيم ، أو درجة التخصص التي يمكن قياسها عن طريق معرفة عدد الاوضاع المهنية ، أو توزيع الاعضاء على التخصصات المهنية ، كذلك تعتبر فترة التدريب اللازمة لمتكفي الوظائف دليلاً للخبرة الفنية واستخدمت هذه البحوث دليلاً للتركيب البيروقراطي هو الحجم النسبي للإدارة ، أي معدل الاعضاء العاملين في مناصب ووظائف ادارية . وعلى أساس من هذه المقاييس تمكنت البحوث المقارنة من تعديل هذه النظرية ، فعل الرغم - مثلاً - من أن فيبر قد ذهب الى أن كير حجم التنظيم يؤدي الى ظهور التعقيد والبيروقراطية الا أن البحث المقارن كشف عن أن هناك ارتباطاً عكسياً بين الحجم والبيروقراطية اذا ما قيست عن طريق معدل المهية التنظيمية الذين يشغلون مراكز ادارية ، كما أثبتت مسألة أخرى تتصل بالعلاقة بين التخصص الفني والسلطة ، فقد انتقد عدد من الدارسين منهم بارسونز وجولدنر وشتينكومب فكرة فيبر التي مؤداها أن الخبرة الفنية هي خاصية نموذجية للبيروقراطية تصاحب مجموعة أخرى من الخصائص أهمها تسلسل السلطة على نحو يفرض على الاعضاء الامتثال لرؤسائهم ، اذ يعتقد هؤلاء الباحثون أن المبادئ المهنية غالباً ما تتعارض مع الاسس التي تستند اليها الإدارة القائمة على تسلسل السلطة ، ومن ثم تظهر ميكانيزمات بديلة للضبط والتنسيق . وهكذا يبدو واضحاً أن الدراسات المقارنة يمكنها أن تلقى الضوء على عديد من المشكلات النظرية التي أثارها فيبر ، بل أننا نستطيع أن نذهب الى حد القول بأن المنهج المقارن يسهم في اراء التحليل التنظيمي من خلال اختبار النظريات المختلفة في هذا الميدان . ولكن يتعين أن نلتفت الى حقيقة مؤداها ، أن هذا المنهج لن يحل بدلاً نهائياً لدراسات الحالة ، فهذه الأخيرة لا تزال مصدر معرفتنا بالبناء الداخلي للمنظمات وما ينطوي عليه من ديناميات

وهي معرفة لما قيمتها وأهميتها النظرية والتطبيقية على السواء .

٨ أسس التحليل الحضارى المقارن في العلوم الاجتماعية :

هل ثمة منهج مقارن قائم بذاته في العلوم الاجتماعية ؟ أو هل يتعين أن يكون هناك منهج من هذا النوع ؟ لقد ذهب روجون مارش R. Marsh في مؤلفه المنون : علم الاجتماع المقارن ١٩٦٧ الى أن علم الاجتماع المقارن يجب أن ينظر اليه بوصفه فرعاً مستقلاً بذاته ، ويرجع ذلك الى أن ملاته وأهدافه مستقلة و متميزة عن تحليل مجتمع واحد ، كذلك ذهب أوسكار لويس Oscar Lewis الى أن (المقارنة هي إحدى الجوانب الرئيسية للفكر الانساني أكثر منها منهجاً خاصاً) . والواقع أن الاختلاف بين النزعات المقارنة والنزعات غير المقارنة في العلوم الاجتماعية تقع في اطار التنوع الذي تأخذ هذه الدراسات في الاعتبار ، أكثر مما يتشغل في مناهج البحث^(١) .

والمقارنة بمعناها العام عملية اكتشاف أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر ، ولهذا فهي عملية رئيسية في المعرفة والادراك ، ومن ثم تعد المقارنة مطلباً رئيسياً في التحليل العلمى لأية ظاهرة اجتماعية . فقد ذهب سملسر Smelser على سبيل المثال الى أن هدف العلم هو دراسة التباين بين الظواهر الواقعية وتحديد الظروف التي يظهر فيها هذا التباين وكذلك فإن المقارنة شيء متضمن في أية محاولة للتحقق من صحة الفروض ، ولكن عملية المقارنة تبدو أكثر تعقيداً حيناً تتم على مستوى أكثر من مجتمع Cross - Cultural Studies أى في الدراسات الحضارية المقارنة التي تستخدم عينات لومية مختلفة .. ونحن نستخدم مصطلح المنتج المقارن لكي نشير الى التحليل العلمى الاجتماعى الذى يتضمن ملاحظة أكثر من نسق اجتماعى واحد ، أو دراسة ظواهر مختلفة داخل نسق واحد غير الزمان ، وفي مثل هذا التحليل المقارن نلجأ الى الاستمانة بطرائق متعددة للبحث . كان نستخدم التحليل التاريخى ، والمسح الإجماعى ، والتجارب على الأصص الصغيرة ، والملاحظة المشاركة ، وتحليل المضامين ، وتكامل هذه الطرق والاساليب البحثية في تحقيق الهدف العام للبحث وهو اجراء تحليل مقارن للظواهر المدروسة .

وبنطوى التحليل المقارن في العلوم الاجتماعية على قائمة محققة للتقدم النظرى في هذه العلوم ويمكن تلخيص هذه القوائد على النحو التالي :

(أ) يجب صياغة النظرية العلمية في ضوء مفاهيم ومتغيرات محددة تماماً ومتفق عليها داخل الاطار الثقافى الأوسع ، والبحث الحضارى بما تتضمنه من دلالات ، وهنا يجمل

(١) أنظر Warwick, D & Samuel Osberson, Comparative Research Methods, N. J. Prentice Hall 1973.

الدائرة التي تنطبق عليها النظرية تتسم بدرجة أكبر من العمومية والشمول فقد كشفت دراسات وليم جود W. Goode عن الثورة العائلية وأنماط الأسرة عن الحاجة الى فحص مفاهيم رئيسية مثل الصنيع ، والفردية ، والأسرة النووية بطريقة مقارنة لأن هذه المفاهيم تنمى أشياء مختلفة تماماً عن الخبرة البريطانية والأمريكية في هذا المجال ، وهذا بدوره يساعد العلوم الاجتماعية في أن تستخدم مفاهيم ومصطلحات ذات دلالة عالية .

(ب) يجب أن تغطي النظرية النطاق الكامل للسلوك الذى تفسره ، (المتغير التابع) كما يجب أن تغطي بنفس الدرجة الشروط التفسيرية لهذا السلوك (المتغير المستقل) ، وتعد الدراسات الحضارية المقارنة مطلباً ضرورياً لتحقيق هذه المهمة ، اذ ليست هناك ثقافة واحدة تتضمن كل احتمالات السلوك الممكنة التى ينبغى أن يشملها التفسير النظرى ، والجدير بالذكر في هذا الصدد أن الدراسات التى تحصر نفسها في نطاق طائفة محدودة من الظواهر سواء كاد الموضوع المدروس هو الاستقرار السياسى أو اضطراب الشخصية - مثلاً - سوف تنتهى بنا الى نظريات محدودة جداً ، وربما تكون مضللة ، خاصة اذا أعفنا في الاعتبار أنماطاً متعددة للسلوك .

(ج) كافة النظريات تهدف الى بلوغ العمومية فيما يتعلق بالعلاقات القائمة أو المفترضة بين المتغيرات . وليس هناك سبيل لتحديد درجة العمومية سوى بإجراء الدراسات الحضارية المقارنة التى تمكننا من التحقق من عمومية النتائج في ثقافات مختلفة . فعلى سبيل المثال اهتم علماء الاجتماع السياسى بالعلاقة بين الطبقة الاجتماعية والمشاركة في التصويت . وقد كشفت نتائج البحوث في هذا الميدان عن أن العمال في الولايات المتحدة وبريطانيا يشاركون بمعدلات ضعيفة في عمليات التصويت اذا ما قورنوا بالطبقة الوسطى . ولقد أمكن من خلال البحث الحضارى المقارن الكشف عن أن هذه النتيجة لا تنطبق على كل المجتمعات حتى في الديموقراطيات ذاتها ، وهكذا فإن الطريق المباشر لتحقيق عمومية النظرية هو ذلك الذى نجرى فيه الدراسات على مجتمعات تتباين فيها الثقافة ، والشخصية ، والخصائص الاجتماعية تبايناً منتظماً . ولا تتطلب مثل هذه الدراسات فحسب تدريجياً رغباً في المجالات النظرية والمنهجية ولكنها تحتاج الى ألفة بالمجتمعات التى تتناولها بالدراسة لكي تعرف ما هي المتغيرات التى سوف تتباين في هذه المجتمعات بطريقة منتظمة .

(د) النظرية هي صيغة شاملة ، ولكنها تحقق مبدأ اختزال التفكير . ان النظرية الصحيحة المتكاملة هي تلك التى تستوعب كل الظواهر ، أو أكبر عدد منها على الاقل مستخدماً في ذلك أقل عدد من المفاهيم والقضايا ، ويسهم التحليل المقارن في تحقيق هذا الهدف من خلال إثارة الاهتمام بالبحث عن العلاقة بين متغيرات جليلة ، ولهذا فهو يعد

مصدراً لاستلزام فروض جديدة ، هذا فضلاً عن أنه يحفز الباحث الى الرجوع باستمرار الى أكثر المقدمات النظرية عمومية ، أى تلك التى تنطبق على دائرة أوسع من المجتمعات .

هناك بعد ذلك مجموعة من المشكلات التى تواجه الدراسة المقارنة سواء استخدمنا فى التحليل المسح الباعية ، أو الملاحظة المشاركة ، أو البحث التاريخى أو أية طريقة أخرى وهذه المشكلات المنهجية هى : تكافؤ المفاهيم ، وتكافؤ القياس ، وتكافؤ اللغة ، والمعاينة وسوف نحاول أن نلقى الضوء على هذه المشكلات الاربعة . وتعم المشكلة الاولى عن واحدة من المشكلات النظرية الرئيسية فى التحليل المقارن وهى خاصة بالمعاني المختلفة أو المتوارة للمفاهيم موضوع الدراسة و الوحدات التى نبحثها ، ومعنى ذلك معارة أخرى أن أكثر المفاهيم تختلف وفقاً ليعدين هامين هما : العمومية فى مقابل الخصوصية ، مصطلحات مثل (الأم) و (المرض) ، و (التشعشع الاجتماعية) ، و (الزنا بالمحرم) يمكن النظر اليها بوصفها تنطبق على كافة الثقافات ، لكن هذا القول لا يخل كل مشكلات العرعب الخاصة بهذه المصطلحات ، فبعض المصطلحات تكسب لها دلالات خاصة فى الثقافات المختلفة ، فمصطلح مثل (البيروقراطية الفيدرالية) قد يفقد معناه فى مجتمعات معينة ، ولكنه يمكن أن يصلح بصورة للسقارنة فى الدول - القومية لذا يتعين اختيار مفاهيم متكافئة فى الدراسات الحضارية المقارنة .

وأما المشكلة الثانية التى يتعين أن يواحه الباحث بها فى هذه الدراسات فتتمثل فى اختيار مؤشرات متكافئة للمفاهيم التى صيغت فى هذا البحث ، ويتوقف ذلك على تحديد وحدات القياس الامبريوى ويجب أن يراعى فى هذه الوحدات ارتفاع معدل الثبات والصدق ، وتوحيد المؤشرات وهذا بدوره يقتضى دقة كما يتطلب دراسة تفصيلية أو استكشافية يجرىها الباحث بداية للوحدات التى ستم المقارنة بينها . وليس من شك أن هناك صعوبات متعددة حينما تكون هذه الوحدات مجتمعات كلية . وهناك بعد ذلك مشكلة اللغة المتكافئة ، وقد صادفتنا المشكلة اهتماماً كبيراً من الباحثين ذلك أن اللغة هى أساس التواصل فى هذه البحوث المقارنة وها تتصل هذه المشكلة بإمكانية ترجمة المصطلحات والكلمات المستخدمة فى المقاييس ترجمة دقيقة من خلال استخدام الفاظ مترادفة فى أكثر من لغة ، ومن ثم فإن مواجهة هذه المشكلة يتعين أن تقوم على أساس أن لترجمة تستهدف توحيد المفاهيم والتصورات لا مجرد التماثل الظاهرى فى المعنى . تبقى أخيراً مشكلة المعاينة ويحتاج حل هذه المشكلة الى اختيار عينة المجتمعات التى ستم المقارنة بينها . ثم اختيار الجمهور من كل مجتمع من هذه المجتمعات الذى سيتم تطبيق المقاييس المختلفة عليه ، وها ننشئ حديث اطراف العينة بكل دقة تحديداً مفصلاً بحيث نعرف تماماً المعايير المقارنه التى سيتم وفقاً لها اختيار العينة التى تحقق أهداف البحث .

الفصل التاسع

النظرية والمنهج في البحث الحقلى الانثروبولوجى

- ١ . مدخل .
- ٢ . تاريخ البحث الانثروبولوجى .
- ٣ . اجراءات البحث الانثروبولوجى .
- ٤ . موقف الباحث الحقل .
- ٥ . بعض المشكلات المنهجية .
- ٦ . تقويم أسلوب البحث الحقل .

الفصل التاسع

النظرية والمنهج في البحث الحقل الأنثروبولوجي

مدخل :

تواجه بحوث العلوم الاجتماعية معضلة منهجية فريدة ألا وهي أن ظروف البحث في ميادين هذه العلوم تشكل متغيراً مركباً أشد التركيب يؤثر تأثيراً مباشراً فيما تخلص إليه البحوث من نتائج ، ومن ثم يستخدم مصطلح البحث الحقل Field Research لكي يعبر في الحقيقة موقفاً منهجياً محبداً وصريحاً يعترف بأن الباحث الاجتماعي يلعب دوراً رئيساً في عملية الحصول على البيانات ، ويرتبط هذا المصطلح أساساً بأداة بحث معينة هي الملاحظة المشاركة Participant Observation التي تستخدم استخداماً رئيساً في البحوث الأنثروبولوجية الثقافية والاجتماعية ، إذ استطاع الأنثروبولوجيون باستخدام هذا التكنيك جمع تراث هائل حول مختلف الثقافات والمجتمعات ، دون أن يحظى هذا التراث — للأسف — بمحمولة نظرية تستهدف تصنيفه ووضع الأساس التفسيري له لكن طريقة الملاحظة المشاركة أصبحت تشكل لب المنهج الأنثروبولوجي في الدراسة الحقلية ، إذ تقتضي من الباحث أن يقيم فترة كافية من الزمان في المجتمع محل الدراسة ، يستطلع معها أن يتعرف على الوظائف المختلفة — الظاهرة والكامنة — التي تؤدّيها النظم الاجتماعية أو العناصر الثقافية . ويعتقد الأنثروبولوجيون أن هذه الطريقة سوف تمكن الباحث من جمع أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات ووصف الحياة الاجتماعية والثقافية وصلاً تفصيلياً دقيقاً يستطيع الباحث بعده أن يكتب تقريراً متكاملًا ومفصلاً عن هذا المجتمع أو تلك الثقافة التي يدرسها .

ولسوف نحاول في هذا الصدد أن نناقش كافة المسائل المتعلقة بالدراسة الحقلية والأنثروبولوجية من حيث إجراءاتها ، ومشكلاتها ، وجوانبها النظرية ، لكي نكشف عن مدى أهميتها وإسهامها في إثراء المعرفة الاجتماعية .

١ - تاريخ البحث الأنثروبولوجي :

ظهرت كتابات كثيرة تفرص العلاقة بين التاريخ والأنثروبولوجيا ، وطرحت هذه الكتابات مجموعة تساؤلات مثل : ما هي الأنثروبولوجيا إن لم تكن تاريخاً ؟ وأجاب البعض عن ذلك بأنها علم ولكن التساؤل الذي فرض نفسه في هذا المجال هو ، هل

الموضوع الذى قد رسمه الأنثروبولوجيا يمكن معاجته بمنهج العلوم ؟ كذلك طرحت طائفة أخرى من الأسئلة حول استخدام التاريخ في الدراسات الأنثروبولوجية ، وهنا يمكن أن يشير التاريخ إلى أشياء مختلفة ، فهو يعنى كل ما يستطيع الأنثروبولوجى أن يكشفه عن ماضى الشعوب التى يدرسها ، وكذلك ما يتعلمه من كتابات المؤرخين حول النظم الاجتماعية ، وهل يمكن أن يستخدم مناهج البحث التاريخى في دراسة المجتمعات التى لا توافر عنها سجلات مكتوبة ؟ .

كتب هيربرت سبنسر عام ١٨٧٨ يقول : (أن القصص أو السرد بالنسبة للأنثروبولوجيا تمثل التاريخ بالنسبة لعلم الاجتماع) ، كذلك كتب ميتلاند F. W. Maitland عام ١٨٩٩ يقول : (يجب على الأنثروبولوجيا أن تختار بين أن تكون التاريخ ، أو لاتصبح شيئاً على الإطلاق ، وكان ميتلاند من المهتمين بالمراحل المتتامة التى يمر بها المجتمع البشرى) .

إن التفرقة التى يقيمها سبنسر تنحصر بين القصص أو الروايات الخاصة ببعض الأحداث ، وبين البحث عن التصميمات ، التى يمكن أن تصدق على الأجناس والسلالات في مجال علم الاجتماع . وهو في كلتا الحالتين يهتم بمحاولة افادة قوانين التطور ، وحينما كان يكتب عن الأنثروبولوجيا ، كان يقصد بالذات ما يعرف الآن بالأنثروبولوجيا الفيزيكية . لكن اهتمامه الأساسى يتمثل في أن الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع إنما يدخلان في نطاق العلم ، ومعنى ذلك أنها يجب أن يبحثاً في القوانين التى تحكم تطور المجتمعات البشرية وانتقالها من مرحلة إلى أخرى ، شأنها في ذلك شأن العلوم الطبيعية والحيوية التى تصف تطور الكائنات البشرية وانتقالها من حالة إلى حالة أخرى متقدمة^(١) .

ذلك أن سبنسر يعتقد أن تطور المجتمع الانساقى هو استمرار طبيعى ولازم من التصور المصغى . على أية حال ، الشيء الذى يعنينا من ذلك كله أن هناك فريقاً يرى أن الأنثروبولوجيا تدرس أنساق طبيعية Natural Systems تخضع لقوانين اجتماعية يمكن اكتشافها والتوصل إليها عن طريق الملاحظة والاستقراء ثم استخلاص التصميمات ، ويقابل ذلك فريق آخر يرى أن المجتمعات أنساق اصطناعية . وبالتالي لانتطيع أن نكشف بصدها قوانين تمثل في صدها القوانين الطبيعية ، ولهذا فإن الأنثروبولوجيا هي نوع من الدراسات الانسانية التاريخية ، أكثر من كونها علم بالمعنى الذى يطلق على العلوم الطبيعية والحيوية . ويختلف العلماء في رأيهم حول هذه المسألة ، فبينما نجد راد كليف برونون من

(١) Malr. L. An Introduction to Social Anthropology; Oxford University Press, 1963, p. 35.

ير أنصار. "تربق الأول ، نلاحظ أن إيفانز بريتشارد يعارض بشدة هذا الاتجاه ، إذ يقرر أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية لم تستطع حتى الآن أن تصل إلى شيء يشبه ولو من بعيد قوانين العلوم الطبيعية ، لذلك يحق لنا أن نتشكك فيما إذا كانت الانساق الاجتماعية هي في حقيقتها انساق طبيعية على الإطلاق ، وإذن فالأنثروبولوجيا الاجتماعية لا تهم بالعمليات ، قدر اهتمامها بالأشكال وتسعى إلى اكتشاف الأنماط لا القوانين وتدل على الانساق بدلاً من العلاقات الضرورية بين الأنشطة الاجتماعية ، كما أنها تحاول التأويل أكثر من التفسير ، ومثل هذا الاتجاه في الدراسات الأنثروبولوجية يماثل الاتجاه التاريخي أكثر مما يقترب من تصور العلم .

كذلك لاحظ فورتس Fortes أن التعميمات التي أمكن صياغتها في الأنثروبولوجيا الاجتماعية سوف تظل صادقة بغض النظر عن الزمان والمكان ، بينما يستهدف التاريخ إقامة نتائج محددة بعد دراسة أزمنة وأمكنة معينة بالذات في الماضي . ومع ذلك أن فورتس يذهب إلى أن المؤرخين أنفسهم لا يستطيعون ترتيب معلوماتهم ، إلا بعد افتراض وجود (اتجاهات أو ميول عامة) من نوع معين بالذات . ونحن حينما نتعرف بهذه الحقيقة ، فإن لنا أن نتناول موضوعنا بروح العالم ، لكن ذلك لا يعني أننا نعتقد في المحتمة الآلية فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية الإنسانية ، ذلك أن القوانين الاجتماعية تشير إلى ملامح معزولة مثالياً للحياة الاجتماعية ، ويمكن صياغتها فقط في ضوء فكرة الاحتمال . أما ليفي ستروس Levi-Strauss فإنه ينظر إلى التاريخ والأنثروبولوجيا على أنهما يشتركان في أصل واحد ، فهو يذهب مع المؤرخين إلى أن معرفة الماضي تعبر عن ضرورة لفهم أية ظاهرة اجتماعية ، كما أنه يقرر مع الأنثروبولوجيين بأن تتبع لتاريخ المجتمع يمكننا من تحديد ملامحه في البناء الاجتماعي . أي يجعلنا نتعرف على تلك العناصر التي يكتب لها الانحطار والبقاء بعض النظر عن التغيرات الراجعة إلى أحداث أو الحروب ، أو الهجرات ، ومعنى ذلك بمنزلة أخرى أن ليفي ستروس يعترف بضرورة التعاون بين المؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا ؛ ذلك أن التوصل إلى تعميمات يحتاج منا إلى فحص عديد من الصور والأشكال الاجتماعية في أمكنة وأزمنة مختلفة ، حتى نستطيع أن نكشف المبادئ الأساسية للبناء الاجتماعي .

ولقد أصبحت الفكرة القائلة بأنه يتعين على الأنثروبولوجي أن يبحث بنفسه عن البيانات التي تحتاج إليها دراساته بدلاً من الاعتماد على كتابات الرحالة ، شائعة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، فقد قام فرانز بواس Boas بدراسات بين الاسكيمو بين عامي ١٨٨٢ — ١٨٨٤ ، ثم قام في إنجلترا هادون على رأس بعثة جامعة كامبردج للدراسة منطقة مضائق توريس Torres Straits في المحيط الهادي بين عامي ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ ، وكانت هذه الرحلة علامة مميزة في تشكيل الأنثروبولوجيا كعلم

يحتاج إلى التخصص والتفرغ ، ويعتمد على الخبرة الحقلية باعتبارها عصباً حيوياً في
تكوين الطلاب والدارسين لهذا العلم . أما مالفينوسكى فهو الذى عمل على تدعيم البحث
الحقل في ميدان الأنثروبولوجيا ، فقد قام بدراسة لسكان جزيرة التوربريانــد Trabriand
في ميلانيزيا أمضى فيها أربع سنوات بين عام ١٩١٤ وعام ١٩١٨ ، وهى فترة تطول
كثيراً عن المدة التى أمضاها أى أنثروبولوجى من قبل . كما كان مالفينوسكى هو أول
أنثروبولوجى يستجدم لمة الأهالى في اجراء البحث ، وكذلك أول من عاش مع الأهالى
وبطريقتهم الخاصة طيلة مدة الدراسة . وترجع أهمية دراسات مالفينوسكى الحقلية أنها
أكدت أن فهم الحياة الاجتماعية لدى شعب من الشعوب البدائية لن يتحقق إلا إذا درست
دراسة مركزة ، كما كان يؤمن بأن القيام بدراسة حقلية مركزة واحدة على الأقل في مجتمع
بئنائى يؤلف جزءاً ضرورياً من تدريب الأنثروبولوجى الاجتماعى .

ويتلخص الموقف الحالى في أن علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية المعاصرين يرون أن
الدراسات التفصيلية المركزة التى تقوم على الملاحظة تستطيع إذا أُجريت على عدد معين
من المجتمعات بقصد حل بعض مشكلات محدودة — أن تكشف لهم عن طبيعة المجتمع
الشرى مالا تكشفه التعميمات الواسعة الفضفاضة التى كان العلماء السابقون يقيمونها
على أساس قراءاتهم الواسعة — والنتيجة من ذلك كله أننا بئنائى نعرف بالفعل بعض
الحقائق المؤكدة على البدايين^(١) .

وهكذا يتضح لنا أن (المعرفة) التى يعتمد عليها الأنثروبولوجى تستند إلى (بيانات
تتعلق بالمجتمع Data-About Society) ، وهذه الأخيرة تقوم بدورها على (معلومات
توجد في المجتمع Information in Society) والحصول على هذه المعلومات يحتاج إلى
الاستمانة بكافة الاجراءات اللازمة لتسجيل هذه المعلومات تسجيلاً دقيقاً ، ثم عرضها
بالطريقة العلمية المألوفة . لدينا إذن ثلاثة مصطلحات أساسية هى : (المعرفة) و
(البيانات) و (المعلومات) ، أما المعرفة في العلوم الاجتماعية فيمكن النظر إليها على أنها
تمثل قضايا أو عبارات على أعلى مستوى من العمومية تقترب من قوانين العلوم الطبيعية ،
والبيانات هى وقائع تستند إلى معلومات أى أنها تعرض ظواهر الحياة اليومية عرضاً
موجزاً ، ومن ثم فهى توازى ما يعرف بالتصنيف ، وأخيراً توجد (المعلومات) في أدنى
مستوى . إذ أنها تشير إلى (مايعرفه كل منا في الحياة اليومية) ، أى أنها سجل الأحداث
اليومية ، أو هى (البيانات الخام) ، التى يحصل عليها الباحث الحقل . ويمضى الباحث
الحقل فترة طويلة من عمله في تسجيل الملاحظات والمقابلات التى يقوم بها ، حتى يتمكن
(١) انظر د. احمد ابو زيد ، الطريقة الأنثروبولوجية في دراسة المجتمع ، حويلت كلية الاداب
جامعة الاسكندرية ، المجلد العاشر ، ١٩٥٦ .

من تصنيفها والأفاده ميلاً^(١).

وهناك معياران أساسيان يجب أن يحتكم اليهما الباحث الأنثروبولوجي فيما يتصل بالعلاقة بين المعرفة ، والبيانات ، والمعلومات . أولاً : أن يتأكد من وجود صلات حقيقية ، صحيحة وملائمة ، بين الملاحظة وسجل المعلومات ، وبين المعلومات وتصنيفها إلى بيانات يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى التسميات . وثانياً : أنه بالإضافة إلى هذا التحديد الواضح للملاحظات وما تنطوي عليه من دلالات علمية ، يجب أن يوجد أيضاً وصف دقيق لمخطوطات البحث وعملياته ، أي أن يوضح الباحث كيف يمكن لباحث آخر أو لمجموعة باحثين ملاحظة نفس الظواهر ويمكننا الاستعانة بهذين المعيارين في تحديد ملائمة (البيانات) للنظرية ومعنى ذلك أننا يجب أن نحدد اجابات واضحة لتساؤلين هما : ما الذي يتحدث عنه الباحث ؟ وكيف استطاع أن يتوصل إلى هذه المعلومات ؟ .

وجدير بالذكر أن الموقف الذي يخيظ بالباحث الحقل بالغ التقيد في العلوم الاجتماعية عنه في العلوم الطبيعية ، فإذا كان موقف الملاحظة بصفة عامة يتكون أساساً من أربعة عناصر على الأقل هي : (أ) القام بالملاحظة ، (ب) والظاهرة التي يتوفر على ملاحظتها (ج) والمعلومات التي يسمى إلى الحصول عليها ، و (د) دور القام بالملاحظة ، فإن هناك تفاعلاً شديداً بين هذه العناصر في بعث العلوم الاجتماعية ، فعلى الباحث في هذا الميدان أن يواجه مهاماً عديدة ، فمن الضروري أن يحدد نوع المعلومات التي توجد في المجتمع وتحتاج إليها دراسته ، وأن يكتسب هذه المعلومات من الأشخاص ، ثم عليه أن يحدد أيضاً الدور الاجتماعي الذي سيقوم به كملاحظ للحصول على هذه المعلومات .

٣ - إجراءات البحث الحقل :

مامي الطرق التي يستخدمها الأثنوبولوجيون في دراساتهم الحقلية ، أو كيف يحصلون على كل هذه المعلومات والبيانات ؟ إذا استعرضنا طبيعة الدراسات التي أجراها علماء الأنثروبولوجيا في ضوء الاتجاهات النظرية المختلفة ، سنجد أنهم استعانوا بأكثر من طريقة أو منهج واحد للبحث . فالكتابات الأثروبولوجية في القرن التاسع عشر كانت تستخدم كل من الطريقتين (المقارنة) و (التاريخية) . فهيربرت سبنر كان يؤكد الحاجة الماسة إلى المقارنة التي تتمثل في جمع أكبر قدر ممكن من العادات والأفكار في مناطق متفرقة ، وخلال فترات مختلفة ، حتى يمكن الاستعانة بها في تحديد المراحل التطورية للمجتمعات ، كذلك استخدم جيمس فريزر المنهج المقارن في الحصول على بيانات عن بعض الشعائر والطقوس والعادات الجمعية . على أن دراسات القرن الماضي

Junker, Field Work: An Introduction to the Social Sciences, Chicago, 1962, pp. 3-2. (١)

أيضاً كانت تصطبغ بصبغة وصفية بحتة ، أى أنها كانت تهتم بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الموضوعات المختلفة من كل أنحاء العالم ، وخلال العصور التاريخية أيضاً ، ثم تحاول إعادة تصنيفها وترتيبها وتبويبها ، دون أن تكون هناك نظرية اجتماعية توحي تلك الدراسة .

في ضوء ما سبق كانت الانشادات التي توحي إلى هذه الطرق في البحث مؤداها أن الباحث عليه أن يحرص نطاق اهتمامه مجتمع واحد أو ثقافة واحدة يركز على دراستها دراسة متمسقة ، موجهة منذ البداية بإطار نظري واضح ومحدد تماماً ، يتمثل في الإحاطة بكل الكتابات والنظريات الخاصة بالموضوع الذي يقوم على دراسته ، تكون الدراسة أيضاً موجهة بفرض أو مجموعة فروض علمية ، يحاول الباحث أن يتحقق من صدقه عن طريق التجريب ويعتبر الفرض العلمي من أهم المراحل التي تؤدي إلى نجاح الدراسة الأنثروبولوجية . ومعنى ذلك أن الدراسة التكاملية Integrative study و الأنثروبولوجيا لن تتحقق إلا إذا اتصل الباحث اتصالاً مباشراً وثيقاً بالمجتمع أو الثقافة التي يتناولها وهذا هو ما يعرف بالدراسة الحقلية Field-Study ، أى أن الباحث عليه أن يعايش المجتمع ، ويلاحظ نظم ملاحظة مباشرة دقيقة . لكن ذلك لا يمنع بالطبع من الاستعانة بالكتابات الأخرى التي قد تتناول ذلك المجتمع أو تصور ثقافته أو تاريخه ، وهذا الاعتماد على الملاحظة العلمية المنظمة حديث نسبياً ، إذ أنه حل محل كتابات الرحالة والمبشرين الذين كانت تنقصهم الخبرة والمران الكافيان لضبط الملاحظة ، كما أن معظم ملاحظاتهم كانت تنصب على العادات الغريبة غير المألوفة ، دون غيرها ، أى أنهم كانوا لا يعرفون على وجه الدقة كيف يلاحظون ويسجلون ، وماذا يلاحظون^(١) .

وتعتمد الدراسة الحقلية الناجحة على عدة خطوات أساسية منها : اختيار 'إرصاد' الاجتماعية أو المجتمع الذي سيقوم الباحث بدراسة . وتختلف العوامل التي تمد المنطقة التي ستجرى عليها الدراسة باختلاف الأنثروبولوجيين . مثال ذلك أن اختيار الأنثروبولوجي الذي يقوم بأعداد رسالته للدكتوراه للمنطقة الجغرافية التي سيقوم بها ويتصل بسكانها غالباً ما تحكمه اهتمامات وخبرات الأساتذة الذين يشرفون على دراسته ، لكن الشيء المتفق عليه الآن أنه يجب أن يحرص الأنثروبولوجيون دراساتهم في المجتمعات المحلية الصغيرة المملوذة ، والمنعزلة نسبياً بدلاً من دراسة مجتمعات كبرى يصعب تمييز معالمها وحدودها ، وتتبع نظمها الاجتماعية ، وإدراك العلاقات المتبادلة بينها . ويجب أن نشير هنا إلى الصعوبة التي تواجه تحديد أو تعيين الوحدة الاجتماعية المدروسة ، فمن

William, Field Methods in the Study of Culture, N.Y. 1967, pp. 4- 21.

(١)

الضروري قبل أن نقصر دراستنا على قرية واحدة — مثلاً — أن نتأكد من طبيعة العلاقات التي تربطها بالقرى المجاورة والمراكز الحضرية أيضاً ، تلك التي تؤثر في تشكيل بنائها وسفها الاجتماعي وبنية كثير من علماء الأنثروبولوجيا ، وبخاصة الذين تخصصوا منهم في دراسة المجتمعات الريفية ، إلى أن الباحث الأنثروبولوجي حين يدرس مجتمعاً قروياً يجب أن يأخذ في اعتباره الحقيقة التي مؤداها ، أن ثقافة هذه القرية هي ثقافة حرة ، تنسب إلى ثقافة أكبر وأشمل ، هي ثقافة المجتمع الكبير ككل ، واغفال العلاقة بين الثقافتين قد يؤدي إلى تشويه نتائج الدراسة ، أو إلى عدم فهم الوظائف الحقيقية للنظم المختلفة ، التي قد تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبناء الاجتماعي الأشمل .

ويتعين على الباحث بعد ذلك أن يضع خطة أو مشروع البحث بصورة واضحة دقيقة ، وتشمل خطة البحث الاجابة على التساؤلات التالية : مالذي يريد الباحث أن يقوم به بالفعل ؟ وكيف سيحقق أغراضه ؟ وماهي الدراسات التي تنسب إلى نوع دراسته وأجريت قبل ذلك ؟ وماهي الاعترافات المتخصصة للبحث ؟ ، وماهي الفترة التي سيقضيها الباحث في دراسته ؟ ومن الضروري أن يجري الباحث الأنثروبولوجي حواراً مع غيره من الأنثروبولوجيين حول مشروع بحثه ، وبخاصة الذين تخصصوا منهم في المنطقة التي يزمع دراستها ، وهذا الحوار سوف يمكنه من تقييم خطته بحثه ، وصياغتها في صورتها النهائية ، إذ قد يمكنه اتصالة بغيره من العارفين من الحصول على معلومات غير منشورة عن منطقة البحث ، ويساعدونه في الدخول إلى المجتمع وتقديمه للمسؤولين عنه ، أو تزويده ببعض الاحصاءات ، والصور الفوتوغرافية وغير ذلك من المواد التي يفيد منها في بحثه .

ومن المسائل التي تهتم الأنثروبولوجي بعد ذلك مسألة دخوله إلى المجتمع الذي اختاره واندماجه فيه مع الأهالي . لكي يحصل منهم على المعلومات اللازمة للدراسة . وعلى الباحث لكي ييسر مهمته أن يتصل بالمسؤولين الرسميين عن هذا المجتمع ، وأن يوضح لهم الهدف من دراسته ، إذ من الممكن أن يقدموا له معلومات عديدة ، فيوسمهم أن يطلعوه على الوثائق والمعلومات المتاحة لديهم عن منطقة الدراسة وأن يوضحوا له طبيعة الثقافة السائدة فيها ، وكذلك عن البناء السياسي المحلي ، إذ أن معرفة كل هذه الموضوعات منذ البداية تنجّب الباحث صعوبات عديدة قد يواجهها في المستقبل .

وكثيراً ماتطلب الإقامة في منطقة الدراسة ضرورة أن يتعلم الباحث اللغة الوطنية التي يتحدث بها الأهالي ، لأنه حين يتكلم لغة ذلك الشعب فإنه يتعلم في الوقت ذاته ثقافتهم ونظمهم الاجتماعية اللذان يتطوران في مصطلحات تلك اللغة وألفاظها . فكل شيء في حياة الأهالي الاجتماعية يمر عنه أما في شكل ألفاظ ، أو في شكل أفعال ، أي بالقول أو

العمل ، وحينما يصل الباحث إلى فهم معاني كل كلمات تلك اللغة وطريقة استعمالها في مختلف المواقف والمناسبات يكون قد استكمل دراسة المجتمع .

وقد يلجأ الباحث الأنثروبولوجي في بداية اتصاله بالمجتمع الذى احتاره للدراسة إلى الاستعانة ببعض المرشدين أو الأخباريين Informants الذين يكونون في العادة من السكان الأصليين للمجتمع نفسه ، ويقومون بدور أساسى يمثل في تقديم المجتمع للباحث ، وتعليمه بمختلف طواهره ، كما يكون لهم دور في تعليم الأنثروبولوجي لغة الأهالي ، إذا كانوا على درجة من الوعي تمكنهم من القيام بهذه المهمة ، لكن ذلك لا يعنى أن يكتفى الباحث الأنثروبولوجي في بحثه بتلك المعلومات والتفسيرات التى يحصل عليها عن طريق الأخباريين ، بل أن عليه أن يتحقق بنفسه من كل ما يذكر أو يقال له . ومن ثم فإنه يتخذ من الأخباريين مدخلاً للاندماج في المجتمع والتعرف عليه .

وتعد الأهم الأول من إقامة الباحث في المجتمع المحلي بالغة الأهمية بالنسبة لبحثه . فمن الضروري أن يتصل الباحث بالقادة غير الرسميين ويتعرف عليهم ويطلب منهم . وتتضمن خطة العمل خلال الأسابيع الأولى من الإقامة وضع خريطة تفصيلية للمجتمع ، وحصر الأسر الحقيقية فيه ، ومعرفة التكنولوجيا السائدة ، وبعض الحالات الاجتماعية ، وعمل قوائم الأنساب ، تلى ذلك محاولة حصر وتمديد الأسر ، وتصنيفها وفقاً للعمر ، والنوع ، والعلاقات القرابية ، ثم حساب معدلات المواليد والوفيات ، وتسهم هذه البيانات في دراسة السكان والهجرة في المجتمع . كما أن التعرف على الثقافة المادية السائدة في المجتمع يساعد في فهم الكثير من أنماط السلوك والملاحظة خلال مرحلة مبكرة من البحث . ويعتبر جمع سلسلة الأنساب ضرورياً أيضاً لفهم البناء الاجتماعي للمجتمع وشبكة العلاقات الاجتماعية بين العائلات المختلفة ، وما أن ينتهى الباحث من مهمته هذه ، عليه بعد ذلك أن يضع برنامجاً يومياً لاجراء دراسته ، ويعتمد هذا البرنامج اليومي (*Routine of Research*) على طبيعة الدراسة ذاتها ، وأسلوب الحياة المحلية ففى دراسة عامة عن الثقافة يمكن عمل برنامج منتظم للملاحظة والمقابلة . وتسجيل عدد من الموضوعات دون أن تواجه الباحث صعوبات عديدة .

أما الدراسات المتخصصة أكثر من ذلك والتي قد تتناول الفنون أو التنظيم الاجتماعي والنظام السياسى فقد تتطلب وضع برنامج يومي للبحث على أساس ظروف الأهالي وامكانيات الاتصال بهم . وعلى أية حال ، ففى كلا النوعين من الدراسات ينبغي أن يتوافق الباحث مع أساليب الحياة السائدة في المجتمع المحلي .

ويصبح بعض علماء الأنثروبولوجيا أنه في حالة الاهتمام بدراسة الثقافة الفكرية في مجتمع عمل معين . أو دراسة البناء الاجتماعي ككل ، يجب على الباحث خلال الشهور الأولى من دراسته أن يختار مناطق معينة من المجتمع المحلي لأجراء ملاحظة متعمقة ومقابلات مع الأهالي المقيمين فيها . فاليوت المحيطة بمكان إقامة الباحث يمكن أن تشكل وحدة اجتماعية أولية للملاحظة والمقابلة ويمكن بعد ذلك اختيار مناطق أخرى عديدة من المجتمع باعتبارها وحدات اجتماعية ثانوية للدراسة ، وتسمح هذه الوحدات الثانوية بوضع الأساس الذي نحتكم إليه في تحديد صحة المعلومات التي حصل عليها الباحث من الوحدات الاجتماعية الأولية كما تساعد على دراسة التباين الثقافي في المجتمع المحلي ، على أن تحديد المناطق المختلفة التي سيقسم إليها المجتمع للملاحظة والمقابلة ، يعد شرطاً أساسياً للبحث المنظم ، وبحكماً أساسياً لدقة النتائج .

واضح إذن مما سبق أن الدراسة الأنثروبولوجية المحلية تحتاج من الباحث فترة كافية من الزمن يستطيع معها أن يتغلغل في الثقافة التي يدرسها ، وأن يتعمق فهم الوظائف المختلفة للنظم والظواهر الاجتماعية ، والمتفق عليه ألا تقل هذه الفترة في المادة عن سنة كاملة بحيث يحضر الباحث (دورة حياة) متكاملة للمجتمع يلاحظ خلالها ويسجل كل مظاهر الحياة الاجتماعية ، والنشاط الاجتماعي السائد في هذا المجتمع . وقد تقل المدة التي يقضيها الباحث عن السنة الكاملة في بعض الأحيان ، لكن ذلك يعتمد بالطبع على نوعية الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها وعلى طليحة المجتمع الذي اختاره الباحث للدراسة ، واستعداد الأهالي للاستجابة ، ومدى تقبلهم للغرباء الذين يأتيون إلى مجتمعاتهم ، ونوع العادات والتقاليد السائدة عندهم ، ومدى صعوبة اللغة التي يستخدمونها في حياتهم اليومية .

وهناك وسائل فنية عديدة يستخدمها الأنثروبولوجيون في جمع معلوماتهم الاجتماعية والثقافية ، تضم هذه الوسائل ملاحظة السلوك ، وأجراء مقابلات مع الأشخاص حول أنماط السلوك ، والتسجيل المنظم للبيانات باستخدام المذكرات الخاصة ، والصور الفوتوغرافية ، والخرائط ، وجمع الأشياء المادية . أما فيما يتعلق بالملاحظة فمن المفيد أن يختار الباحث لأقامته منطقة تعتبر مركزاً لتجمع أكبر قدر من الأنشطة ، ثم يضع الباحث بعد ذلك جدولاً للزيارات التي سيقوم بها خلال أيام الأسبوع ، ويحدد هذا الجدول على العلاقات التي يستطيع تطويرها مع جماعات الجوار ، وعلى التقاليد السائدة في المجتمع المحلي . وعادة ما يكون عمراً خلال الشهور الأولى من الدراسة إجراء تصنيف للملاحظات ، ذلك أن الباحث لا يستطيع أثناء هذه الفترة أن يقف على معاني الظواهر وأنماط السلوك التي يكفى بتسجيلها ، كما يصعب عليه أيضاً إدراك العلاقات الوظيفية بين

الأشكال الثقافية العديدة إلا بعد التقييم بمقابلات متعمقة مع الأخباريين . كذلك يتعين أن تجنب الأنثروبولوجي تصنيف ملاحظاته في ضوء خبراته الثقافية الخاصة . وقد يكون من المفيد أيضاً خلال هذه الفترة الأولية تصنيف كافة الملاحظات بوصفها (أنماط سلوكية) ، أى كأنماط يلاحظها الباحث وتكشف عن صروب من التشابه . وبعد مضي فترة تصل أحياناً إلى عام كامل ، سوف تؤدي الملاحظات إلى ظهور مجموعة من الأنماط السلوكية ، بحيث يمكن أن نحدد بناء على هذه المعلومات تكرار بعض الأشكال الثقافية ، وأن نحدد ارتباطاتها بالأشخاص والجماعات التي تمارسها ، ويمكن أيضاً أن نتعرف من هذه المعلومات على تقسيم العمل السائد ، وطبيعة بناء المكانة الاجتماعية ، والأدوار المختلفة ، وأشكال التعبير عن السمات الثقافية العديدة . أما المقابلات التي يعقدها الباحث مع أعضاء المجتمع فمن شأنها أن تجعله قادراً على إدراك الدلالات المختلفة لأنماط السلوك والعلاقات الوظيفية بين الظواهر والنظم السائدة . ويستطيع الباحث أن يختار موضوعات المقابلة بالاعتماد على بعض المؤلفات المتاحة للأنثروبولوجيين التي تقدم لهم دليلاً تاماً للدراسة الحقلية ، وأكثر هذه المؤلفات شيوعاً هي : « موجز المواد الثقافية (مبرد) (١٩٦٠) » والدليل الذي أصدره المعهد الملكي الأنثروبولوجي في بريطانيا بعنوان : Notes and Queries on Anthropology (١٩٥١) . ويتخوى الدليل الأول على ثمانين فقرة عامة تنقسم إلى ١٣٣ موضوعاً ، يضم كل منها ما بين ٥ - ٢٠ موضوعاً متخصصاً للبحث . وبالإضافة إلى ذلك يستطيع الباحث أيضاً أن يستعين بمؤلفات أخرى مختصة بالاديين محددة بالذات مثل تنشئة الأطفال ، واللغة ، وهي تستخدم جميعاً كأساس للمقابلات .

وطالما أن شخصاً واحداً لا يستطيع أن يحيط بكل الجوانب الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع المحلي ، فإن الباحث الأنثروبولوجي عليه أن يستعين في دراسته الحقلية بعدد من الأشخاص الذين يشغلون مراكز ولواضع أساسية في مختلف قطاعات البناء الاجتماعي ، ويفترض أن يكون لدى هؤلاء الأخباريين معرفة تفصيلية بالثقافة السائدة . لكن ذلك لا يمنع بالطبع من أن يعتمد الباحث بصفة دائمة على خبرتي أساسى ، بحيث يعتبره معلوناً له في الدراسة . ومن بين المادة التي يفيد منها الأنثروبولوجي افادة محققة المادة المسجلة سواء كانت صوراً فوتوغرافية ، أو أشرطة مسجل عليها مواد ثقافية عديدة ، أو أفلاماً تعرض بعض الأنشطة الاجتماعية .

وهناك أخيراً صعوبة تتعلق بطريقة كتابة تقرير البحث أو عرض نتائجه ، فإذا كانت الدراسة الحقلية الصحيحة يجب أن تستوعب كل نواحي الحياة الاجتماعية عن شعب معين بالذات ، فهل معنى ذلك أنه من الضروري نشر تقرير كامل يستوفى كل الملاحظات التي

جمعها الباحث عن ذلك المجتمع ؟ يرى كثير من العلماء أنه يتعين أن يقوم الباحث الحقل بنشر كل الوقائع والحقائق التي جمعها سواء كانت هذه الوقائع تتفق مع أقرانه أو لا تتلاءم معها على زعم أن المهمة الأولى للأنثروبولوجيا في الوقت الحاضر هي جمع أكبر قدر ممكن من الحقائق ، طالما كانت هناك مجتمعات تقليدية يمكن دراستها ، هوأحب الأنثروبولوجي إذن هو التسجيل والتدوين ، ثم تفسير المعلومات التي جمعها تفسيراً غير متحيز . وهذه النقطة الأخيرة تنقلنا إلى مناقشة العلاقة بين المنهج والنظرية في هذا الفرع من فروع المعرفة . ذلك أننا اقتصرنا حتى الآن على تناول الاجراءات المنهجية بصفة عامة دون الإشارة إلى البناء النظري . وقد يكون في هذا الاجراء نوع من التضليل ، ذلك أن هناك علاقة متبادلة وثيقة بين النظرية والمنهج في ميدان الأنثروبولوجيا . فالتناهج المستخدمة في الحصول على المعلومات تشكل المبادئ النظرية العامة ، وقد تؤدي إلى تعديلها كما أن القضايا النظرية بدورها تحدث تغيرات عميقة في المنهج ، ومعنى ذلك أن التناهج ليست اجراءات بسيطة للحصول على المعلومات من الميدان ، ولكنها وسيلة التحقق من صحة الفروض المشتقة من النظريات ، ولذلك فإن تقدم تناهج البحث يرتبط بالتطورات التي تطرأ على النظرية الأنثروبولوجية ، كما أن الأخير يتحد إلى حد كبير على التناهج المستخدمة .

وربما كان من الأفضل الآن لكي نوضح قيمة الدراسات الحقلية في ادراك التداخل بين الظواهر الاجتماعية وتفسيرها ، أن نضرب مثلاً بما كشفت عنه دراسة مالينوفسكي الشهيرة التي ضمنها كتابه بعنوان : *Argonauts of the Western Pacific* الذي نشر عام ١٩٢٢ . ويدور الكتاب حول نوع معين من النشاط الذي يمارسه سكان جزر التروبرياندا ويعرف باسم نظام الكولا *System Kula* . فسكان هذه الجزر يدخلون مع سكان بعض الجزر المجاورة في نوع من التحالف أو الاتفاق الذي يهدف إلى تبادل أشياء وسلع معينة ، تتألف من عقود طويلة من الصدف الأحمر ، وأساور من الصدف الأبيض ، ويتألف نسق التبادل في أن العقود تنتقل من مجتمع لآخر في اتجاه واحد لا يتغير حول محط الدائرة التي تنتظم هذه الجزر ، بينما تنتقل الأساور في الاتجاه المضاد . وليس لهذه السلع أية قيمة عملية على الإطلاق ، وإن كانت لها قيمة شاعرية ، كما أنها تتصل اتصالاً وثيقاً بالمركز الذي يحتله الفرد في المجتمع . فمكانة الفرد تملو وترتفع بحسب نوع الأشياء التي يحصل عليها من هذه المبادلات وبخاصة الأشياء النادرة الثمينة التي لها قيمة طقوسية عالية ، كما يذبح صيته وشهرته بين الجزر الأخرى حين ينزل عن هذه الأشياء لغيره من الناس الداخلين في نظام الكولا بعد احتفاظه بها لنفسه بعض الوقت . ويرتبط كل فرد من الأفراد الذين يشاركون في هذه المبادلات بأفراد آخرين في الجزر الأخرى ،

بمجهود عظيمة عملاء أو شركاء له ، ويتم مبدئياً بين هؤلاء "نشر فاء"ى جو يسره .
تقليل من التكلفة والرسميات والجد والوقار الذى يتميزه عن النزول إلى مستوى المساومة .
ولكن الناس لا يلبثون أن يعقدوا — بعد اتمام المبادلات الشعائرية — عمليات تجارية عادية
يسلمون فيها على الطعام والسلع الاستهلاكية الأخرى التى لها قيمة عملية .

وعلى أى حال ، فالكولا بمعناها الصحيح الدقيق هى نظام التبادل الشعائرى الذى
بمقتضاه تنتقل العقود والأساور من جزيرة لأخرى فى حركة مستمرة دائمة . وللقيام بهذه
المبادلات ينظم رؤساء القرى ومجموعات القرى المتجاورة بعثات تجارية كبيرة ، والخروج
فى مثل هذه البعثات أو الرحلات يعنى تمييز القوارب كما يستلزم الامام الوافى بقنون
الملاحة وأصولها . ومعرفة التعاويز السحرية التى يستعينون بها فى التغلب على مفاجآت
الرحلة ومخاطر السفر ، كما يتطلب معرفة التقاليد والأساطير التى يسترشدها الارجونونوس
فى رحلاتهم والتى توجه مفاوضاتهم ، لذلك كان مالفينوسكى لازماً عليه أن يكتب
بالتفصيل فى السحر والأساطير ، وأن يصف المخاطر المختلفة التى يمر بها الارجونونوس فى
رحلاتهم ، ويوضح مركز المرأة الاجتماعى هناك ، كما يصف طريقة بناء القوارب ووسائل
تسييرها وغير ذلك .

ولقد حاول مالفينوسكى بعد ذلك أن يوضح ما يشير إليه هذه المعلومات الانثوجرافية
الوفيرة من دلالات فى ضوء فكرته عن النسق الاجتماعى وتصوره للتحليل الوظيفى لهذا
النسق ، فالنسق الاجتماعى فى رأيه هو مجموعة من الأنشطة أو الأحداث الواقعية المتتابة ،
وليس مجموعة من التجريدات . فالمشروع فى إحدى الرحلات يتطلب من الناس بناء
القوارب اللازمة للرحلة ، وبناء القوارب يحتاج إلى تعاويز سحرية معينة ، وهذه التعاويز
قصص وأساطير تدور حول أصلها ونشأتها ، ويملك كل تمويذة من هذه التعاويز شخص
معين بالذات وورثها عن خاله ، ويتم بناء القوارب تحت اشراف الرؤساء الذين يرسمون
خطة سير الرحلة ، ويوزعون العمل بين الأفراد المشتركين فيها . ويرجع معظم الفضل
فيما يتمتع به الرئيس من سلطة إلى الثروة الماثلة التى يملكها ، والتى تفوق كل ما قد يملكه
أى فرد آخر من العامة ، ومرد هذا الفراء العريض هو كبر مساحة المناطق التى يملكها
الرئيس ، كما أن كبر مساحة هذه المناطق يرجع بدوره إلى تزوج الرئيس من عدد كبير من
النساء . فكل هذه الأمور تؤلف فى نظر مالفينوسكى نسقاً واحداً متناسكاً نظراً لارتباطها
واعتمادها بعضها على بعض ، ونظراً لأن لكل منها وظيفة معينة هى الدور الذى يؤديه فى
المسلطات التى تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر ، بنظام تبادل الهدايا الشعائرية فى
الكولا .

وهناك دراسة عقلية أخرى هامة أجراها إيفانز برينشارد على قبائل البوير في جنوب السودان ، واتيح في تفسيره للطواهر الاجتماعية التي لاحظها انخاماً أكثر تحريداً من ذلك الذي عرصه مالبوسكى في دراسته السابقة . والنوير The Nuer شعب من دعة الماشية شبه الرحل ، يعيشون في السودان الجنوبي في إقليم تغطيه حشائش السافانا والمستقمت ويتألف البوير من عدد من القبائل التي لايعلمها معاً أى شكل من الرئاسة ، أو أى نظام قانونى . ولهذا اهتم إيفانز برينشارد بالبحث عن المدأ الذى يقوم عليه التكامل القبلى أو السياسى ، وقد كان من الواضح أن ثقافتهم المادية تضطرهم إلى الاعتداد على يتتهم اعتداداً كبيراً . كما اصبح من محض نظامهم الايكولوجى أن حياة الرعى في مثل تلك الظروف القاسية قد استلزلت نوعاً من النظام السياسى الواسع حتى يمكنهم من الاحتفاظ بأسلوب حياتهم . ويقوم هذا النظام السياسى على نفس مياه القبيلة هناك . وقد أوضحت دراسات الجماعات المحلية المختلفة التي تقسم إليها القبيلة البويرية أن كل وحدة منها ترتبط تمام الارتباط — من الناحية السياسية — بأحدى البدلات على الرعى من أن معظم سكان هذه الوحدة المكانية قد لايتنمون إلى تلك البدلة ، كما أن كل هذه البدلات هي في الحقيقة موزعة لعشيرة واحدة . وعلى ذلك فكل قسم من تلك الأقسام الاقلية التي تقسم إليها القدام يتناسق تماماً مع فروع بنائهم من فروع العشيرة المسيطرة . بحيث يمكن تصور العلاقات القائمة بين مختلف أجزاء القبيلة سواء في انفصالها أو اتحادها معاً — والتعبير عنها في إطار من قيم القرابة والانحدار من أصل واحد .

ومن الموضوعات الطريفة التي درسها إيفانز برينشارد أيضاً تصور النوير لفكرة الزمان ، فالنوير يتصورون القوىات الطبيعية موافقت تحديد مرور الزمن ، وذلك بفضل رتابة الأعمال والأنشطة الاجتماعية . فالأعمال اليومية التي يقوم بها سكان القرية هي التي تحدد الوقت في اليوم الواحد ، أما فيما يتعلق بفترات الزمن الطويلة فإن الذى يحدد مرور الوقت وتقسيماته هو الأعمال المألوفة المكررة مثل تطهير الحدائق من الأعشاب الطفيلية أو التحركات الفصلية التي يقوم بها الناس والماشية ومرور الزمن هو تتابع هذه الأنشطة وعلاقتها بعضها ببعض . وينتج عن ذلك أن قيمة الوقت تختلف عندهم باختلاف فصول السنة . كما أن عدم وجود نسق مجرد لحساب الوقت يجعل من الصعب عليهم أن ينظروا إلى الوقت على أنه شيء واقعى يمر ويمكن تضحيه أو توفيره كما نفعل نحن . وعلى أية حال فليس هناك ما يضطرهم إلى الالتجاء لهذه الفكرة المجردة عن مرور الزمن ينسبون بها أصلهم ، لأن نفس تلك الأعمال هي التي تميز الوقت في الحقيقة . فالتاس بشرعون في شهر معين مثلاً في إقامة السدود التي تساعد على صيد السمك وفي بناء المخيمات التي يأوون إليها هم وماشيتهم في فصل الجفاف . ولكن قيام الناس بهذه الأعمال هو في حد ذاته علامة

عل وجود هذا الشهر بالفعل أو على اقتراحهم منه ، فالتاس لا يقيمون سدود العيد لأنهم في شهر نوفمبر ، بل أن الشهر لابد أن يكون نوفمبر ماداموا هم يقيمون هذه السدود .

٤ - موقف الباحث الحقل :

لكي نتناول موقف الباحث الأنثروبولوجي الذي يعد ذا أهمية خاصة في هذا النوع من البحوث نبدأ بمناقشة قضية هامة وهي الفرق بين قيام الباحث ببحثه في مجتمعه الخاص ، أو القيام بهذا البحث في مجتمع غريب عليه وأثر ذلك على ادراك الباحث وتفسيراته لما يلاحظه من ظواهر وأنماط سلوكية . فالباحث الاجتماعي الذي ينحصر نفسه في نطاق مجتمعه يستغل في الحقيقة خبراته الشخصية بهذا المجتمع ومعرفة بطروفه وطبيعته كأساس يعتمد عليه في تحصيل المعلومات ، وهو حين يقصد مقابلات مع الناس يقيم هذه المقابلات على أساس من مشاركته الشخصية في النظام الاجتماعي العام . كما أن الصعوبات الخاصة باللغة والاتصال تزول تماماً لأنه أحد المشاركين في النسق الرمزي القائم . ويقول بحاميين بول B. Paul : « أن من أهم المشكلات التي تواجه الباحث دخول المجتمع المدروس وقبوله كعضو فيه ، إذ تواجه الباحث مسألة اختيار الظروف الصحيحة المناسبة لكي يستطيع أن يدخل منها إلى المجتمع الجديد »^(١) . ومن بين هذه الظروف المحاولات المستمرة التي يُلجأ إليها الباحث للتعرف على بعض الشخصيات من السكان الأصليين للمجتمع ، وقد يصادف هذه الشخصيات في الأسواق التجارية أو في المراكز العامة ويحاول أن يحصل منهم على بعض المعلومات ، التي تساعد شياً فشيئاً على الاندماج في المجتمع . وحينئذ يقوم بإجراء بحث في مجتمع على حديث أو في تنظيم صناعي تكون طريقتنا في الدخول إلى المجتمع أسهل من طريقة دخول الباحث واندماجه في المجتمع التقليدي ، إذ سوف يتصل بالأشخاص الذين يشغلون مناصب رسمية في المجتمع ويحصل منهم على المساعدات الممكنة للقيام بالبحث ، على أنه يتعين أن يتحفظ الباحث في الاتصال بالمسؤولين إذ لا ينبغي أن ينمو لدى الباحثين أو جمهور البحث أية احساس بان الباحث يمثل السلطة الرسمية ، فعادة ما تكون النتيجة لذلك هي احجام الباحثين عن الادلاء بالمعلومات الصحيحة خشية أن تثير هذه المعلومات المسؤولين ضدهم . ومن ثم ينبغي أن يتعرف الباحث بنفسه أو عن طريق من يختارهم من الاخبائين على القادة غير الرسميين Leaders in formal ممن لديهم شعبية أو يحظون بثقة الأهالي وتقديرهم ، فهؤلاء يقدمون للباحث مساعدات هائلة تجعله في النهاية مقبولاً ومنتجماً في المجتمع الذي يدرسه ، ويلعب بول Paul، إلى أنه من الضروري أن يتجنب الباحث في اقناع الباحثين بأنه لن يترتب على

(١) Pall, B. "Interview Techniques and Field Relationship" in Kroeber et al, Anthropology Today, Chicago University press 1953, pp. 430-431.

دراسته أى شيء ضار بالنسبة لهم أو يجتمعهم ، وبالمثل فإن عليه ألا يجازف بالمبالغة بالوعود التى قد لا تتحقق فى المستقبل القريب .

ومن المسائل الهامة التى تواجه الباحث الحقل ضرورة قيامه بدور معين داخل الجماعة ، ويقول بول فى هذا الصدد (أن الباحث الحقل عليه أن يجد دوره الخاص من جهة ، وهذا الدور يتحدد له من جهة أخرى على أساس الموقف الذى يوجد فيه وبطريقة الناس إليه ، فهو يشبه اللاعب فى المباراة ، الذى يصعب عليه التنبؤ بالتحديد بالألعاب التى سوف تصدر عن الخصوم ، ولكنه يحاول أن يتوقع بالقدر الذى يستطيعه ويتحرك فى ضوء هذه التوقعات) .

والواقع أن مسألة البحث عن الدور الذى سوف يقوم به الباحث الحقل فى الجماعة يثير التساؤل العام الذى مؤداه ، ماذا يفعل القائمون بالملاحظة المشاركة وماهى طبيعة الأدوار التى يقومون بها خلال فترة قيامهم بالبحث ؟ وفى هذا الصدد نجد أن كلا من شوارتر وشوارتز Schwartz and Schwartz يقدمان تعريفاً محدداً لهذا الموقف بقولهما^(١) . « نستطيع تعريف الملاحظة المشاركة بوصفها عملية تواجد للملاحظ فى موقف اجتماعى بهدف إجراء بحث علمي » . فالتقائهم بالملاحظة يكون فى علاقة مراحمة مباشرة مع المبحوثين ، وهو من خلال مشاركتهم فى حياتهم الطبيعية يستطيع أن يجمع المعلومات التى يحتاج إليها فى دراسته ، وهكذا يكون الباحث جزءاً من السياق الذى يلاحظه وهو يتأثر بهذا السياق فكييف موقفه تبعاً للظروف التى تواجهه^(٢) .

ومن بين النتائج المباشرة للمشاركة فى حياة الجماعة أن يطلب أحياناً من الباحث أن يساعد فى وضع بعض السياسات التى قد تسهم فى تنمية أنشطة الجماعة أو تعديلها وعلى الرغم من أن كثيراً من الباحثين يتحفظون ازاء القيام بنشاط فعال جداً داخل الجماعة التى يقومون بدراساتها ، إلا أن الظروف العملية للبحث قد لا تمكن الباحث من اتخاذ هذا الموقف المتحفظ . ويصبح موقفه فى كثير من الأحيان هو تسجيل تفاصيل التغيرات التى شارك هو فى أحداثها ، وتحليل النتائج التى تترتب عليها بالنسبة للأهداف المحددة من دراسته .

والواقع أن معظم الدراسات التى تناولت الملاحظة المشاركة تؤكد ضرورة قبول الباحث من المبحوثين ، أو سكان المجتمع الذين يقوم بدراستهم ، وترجع أهمية هذه النقطة إلى أن أنواع الأنشطة التى سوف يقوم بها الباحث ستختلف وفقاً لطبيعة علاقاته بالجماعة

(١) Schwartz and Schwartz "problems in Participant Observation" in A.J.S. IX, 1922.344.

Ibid, p. 347.

(٢)

التي يدرسها . ويقول وليام فوت وايت Whyte « أننى وجدت أن الناس لا هم
تفسوهم الخاص لشخصي حينما كنت بصدد تأليف كتاب عن كورنيل Cornerville ،
كما وجدت أيضاً أن قبول في المنطقة يعتمد أساساً على علاقات الشخصية التي استطعت
تكوينها ، كما تتوقف فكرة الناس على وعما أقوم به من أعمال على سلوكي الشخصي
وعلاقات الخاصة » (١) .

ولقد اقترح بافورد جكر B. Junker (١) أربعة أنواع ممكنة بالنسبة للباحث الاجتماعي
الذي يقوم بإجراء دراسة عقلية ، وتبدأ هذه الأدوار من المشاركة الكاملة وتنتهي
بالملاحظة ، وبين هذين الطرفين تتلوح أنواع مختلفة من المشاركة والملاحظة ، فليدنا
مشارك ملاحظ Participant-as-Observers ، ثم لدينا ملاحظ يبدو مشاركاً
Observer-as-Participant ، ويقول جولد Gold في تعريف هذه الأنواع الأربعة :
« أن الشخصية الحقيقية والمهدف الخالص من المشاركة الكاملة في البحث الخلق لا تكون
معروفة لأولئك الذين يقوم الباحث المشترك مشاركة كاملة بملاحظة سلوكهم وأنماط
حياتهم الاجتماعية ، فهو يتفاعل معهم تفاعلاً طبيعياً كلما كان ذلك في وسعه وفي كل مجال
من مجالات حياتهم وبحلول أن يؤدي يوماً أدواراً اجتماعية متعددة ، فهو يمثل — مثلاً —
في مصنع لكي يتعلم شيئاً عن علاقات العمل غير الرسمية ، ثم يتمكن بعد أن يقبل كمعضو
في الجماعة من المشاركة أيضاً في الحياة الخاصة للعمال خارج المصنع : أما في النوع الثاني
من المشاركة ، حينما يبدو المشارك ملاحظاً فإن الدور هنا يختلف تماماً ذلك أن الباحث
الخلق والاعباري الذي يستعمل به كلاهما على علم تماماً بأنه توجد بينهما علاقة ميدانية ،
وهذا الوعي المشترك يساعد في التغلب على كثير من الصعوبات التي قد تظهر في حالة
المشاركة الكاملة . وغالباً ما تطبق هذه الطريقة في دراسات المجتمع المحلي حينما يتمكن
الملاحظ من تطوير علاقاته مع الاعباريين خلال فترة اقامته في المجتمع ، وحينما يقضى وقتاً
أطول في المشاركة لا في الملاحظة وأحياناً تمكنه ظروفه من إجراء ملاحظات غير رسمية
حينما تتاح له الفرصة مثلاً في حضور اجتماعات حزبية .

أما الطريقة الثالثة وهي الملاحظ الذي يبدو مشاركاً فهي تستخدم في البحوث التي
يقوم فيها الباحث بزيارة مخصصة لمقد عدد من المقابلات ، وهي زيارة تستدعي القيام
بملاحظات رسمية أكثر من الملاحظات غير الرسمية أو المشاركة . وبينما لا تتضمن هذه
الطريقة صعوبات الاندماج في الحياة الاجتماعية ، إلا أنها تعرض الباحث أيضاً للوقوع في
خطأ سوء فهم بعض جوانب الحياة الاجتماعية التي يلاحظها ، نظراً لأن احتكاكه
بالاعباريين يكون احتكاكاً محدوداً في الغالب .

(١) راجع : Gickl, R. Rules in Sociological Field Observations Social Forces, 36, 1958, 217.

وأخيراً ، هناك دور الملاحظ فقط ، الذى لا يستدعى الاتصال بالأخيارين والذى يحاول الباحث بمقتضاه أن يلاحظ الناس على نحو لا يجعلهم يلتفتون إليه بالضرورة ، إذ ليس هناك ما يدعو لأن يعرف الناس أنهم موضع ملاحظة . وعموماً فإن هذه الطريقة الأخيرة لا تكفى وحدها في البحث الحقلي وإنما غالباً ما تكون طريقة مكملة لاحدى الطرق الثلاثة السابقة التى تستخدم بوصفها الطريقة الرئيسية للبحث^(١) .

والحقيقة أن المشاركة المتعمقة تمكن الباحث من ادراك جوانب أكثر دقة من الحياة الاجتماعية ، كما تمكنه أيضاً من معرفة التواحي الداخلية التى يصعب التعرف عليها دون الاندماج في حياة المجتمع والاحساس بمشاكله بعد الإقامة فيه فترة كافية من الزمن . فكلما كانت المشاركة كاملة ومتعمقة ، كانت المعلومات أكثر ثراء واستطاع الباحث أن يتجنب السطحية في المعرفة بالمجتمع الذى يدرسه . وعموماً ، فإن الدور الذى يختاره الباحث يتوقف إلى حد بعيد على الظروف التى يواجهها في الميدان ، وطبيعة الظواهر أو أنماط السلوك التى يركز عليها بحثه .

ولقد حدد هوارد بيكر H. Becker أربعة مراحل رئيسية^(٢) يقوم بها الباحث الذى يستخدم طريقة الملاحظة المشاركة وهذه المراحل هى بالترتيب :

- (أ) اختيار المشكلات والمفاهيم والمؤشرات وتعريفها .
- (ب) تقدير توزيع وتكرار الظواهر بموضوع البحث .
- (ج) وضع النتائج الفردية داخل نموذج ملائم لتنظيم عمل البحث .
- (د) مشكلات الاستدلال والبرهان .

ففى المرحلة الأولى التى تتخذ فيها قرارات تتعلق بالمشكلات والمفاهيم والمؤشرات ، حدد هوارد بيكر ثلاثة اختبارات تستخدم للتحقق من الشواهد : الاختبار الأول هو (درجة الثقة في الاختيارين) ويستخدم للتحقق من وجود أسباب قد تدفع الاختيارى للكذب ، أو الخبايا ، أو تزييف المعلومات ، أو المبالغة ، وهل المعلومات التى لديه تناسب المشكلة المدروسة تماماً ، أم أنه ليست لديه معلومات دقيقة حول هذه المشكلة بالذات . أما الاختبار الثانى فهو ما يطلق عليه (المبررات الطوعية أو المباشرة) ، ويتعلق هذا الاختبار بمدى تلقائية الاستجابات ، وهى استجابات مقصودة لكى يتسجم مع اهتمامات الباحث وإلى أى مدى يكون تواجد الملاحظ أو أسئلته لها تأثير في ملاحظات المبحوثين واستجاباتهم ؟ والاختبار الثالث هو (المعادلة بين الملاحظ والاختيارى

(١)

ibid, p. 219.

Becker, H. Problems of Inference and Proof in Participant observation, A.S.R., 23, (١٩٦١) 433 - 463.

والجماعة) وهذه المعادلة تأخذ في اعتبارها دور الملاحظ في الجماعة. د. د. ١٥٠
الدور فيما سيلاحظه أو يسمه كملاحظة^(١).

أما في المرحلة الثانية فإن الباحث عليه أن يحدد مدى تكرار وتوزيع البيانات المتعلقة بالمشكلات والمفاهيم والمؤثرات. وعليه في هذه المرحلة أن يحدد بالضبط ما يمكن أن يعتبره شواهد بالنسبة لدراسته، أن على الباحث أن يحسب بدقة درجة الخطية التي تتميز بها ملاحظاته، ومدى أهميتها بالنسبة للجماعة التي يدرسها. ويمكن أيضاً خلال هذه المرحلة أن يستخدم بعض المعالجات الكمية للظواهر التي يقوم بدراستها.

وفي المرحلة الثالثة يحدث نوع من التكامل بين النتائج التي خلص إليها في ضوء نموذج علم للأحداث التي يدرسها، ويقول بذكر أنه ينبغي في هذه المرحلة أن يبحث الباحث عن نموذج يلائم البيانات التي حصل عليها.

أما المرحلة الرابعة والأخيرة: ففيها يحاول الباحث أن يتأكد من نموده ويحدد صياغته ويراجعه على أساس ما تجمع لديه من بيانات. وهذه هي مرحلة عرض البيانات التي توصل إليها الباحث، وينبغي أن يتضمن العرض وصف التاريخ الطبيعي للنتائج، بحيث يسمح هذا الوصف للقارئ أن يتتبع الشواهد كما سجلها الباحث خلال عملية البحث، وليس معنى ذلك أن كل معلومة حصل عليها الباحث سوف يعرضها في بحثه، وإنما هو سيرعرض فقط الأنماط والمفاهيم العامة للبيانات، وكل ما يحرص عليه الباحث هو أن يتمكن القارئ من التحقق من الشواهد والتحليلات وأن تتاح له الفرصة لكي يفحص الأساس الذي بنيت عليه أية نتيجة استخلصها الباحث.

• - بعض المشكلات المنهجية :

إن المشكلات الخاصة بالملاحظة، والتفسير، والتسجيل وملاءمة البيانات للنظرية، تظهر بوضوح في البحث الحقل لأن الملاحظ جزء من الميدان الذي يعمل فيه. والمشكلة المنهجية الرئيسية في هذا الصدد نتيجة للفروق بين الواقع الطبيعي، كما يصفه عالم الطبيعة، والواقع الاجتماعي كما يصفه العالم الاجتماعي. ولقد حدد الفرد شوتز A. Shutz هذا الفارق في هذه الفقرة التالية: (أن هذه الأمور ترجع إلى الحقيقة التي مؤداها أن هناك فارقاً جوهرياً في بناء الأفكار والمفاهيم التي يكونها المتخصصون في العلوم الاجتماعية، وتلك التي يكونها المتخصصون في العلوم الطبيعية. فمن اليسر بالنسبة للعالم الطبيعي أن يحدد في ضوء القواعد الاجرائية للملم الذي يتخصص فيه مجال ملاحظته، وأن يحدد أيضاً الوقائع، والبيانات، والحوادث الملائمة لمشكلته أو لبحثه العلمي الذي يقوم به،

(١) Ibid, p. 657.

ولا يتضمن العالم الطبيعي كما يكشفه عالم الطبيعة أية معاني خاصة أكثر من الجزئيات ، أو الذرات ، أو الألكترونات كما توجد بالفعل . أما مجال الملاحظة بالنسبة للباحث الاجتماعي ، أى الواقع الاجتماعى ، فإن له معنى محدد وبناء يناسب الكائنات الانسانية التى تعيش ، وتفكر ، وتتفاعل فيه . ولقد استطاعت هذه الكائنات أن تفسر هذا الواقع من خلال خبرتها اليومية المباشرة . ومن ثم يصبح على الباحث الاجتماعى أن يصوغ مفاهيمه وأفكاره ، التى سوف يدرس بها الواقع فى ضوء التفسيرات التى طورها الناس خلال حياتهم اليومية وبدون ذلك تصبح دراسته منزلة عن حياة الناس وأفكارهم ؛ أى منزلة عن الموضوع الذى يدرسه أصلاً (١) .

وإذا كان الملاحظ ليس جزءاً من المجال السلوكى الذى يدرسه ، وإنما هو مجرد باحث علمى غير مهم ، فإن المصلحة المعرفية للعالم تتطلب منه أن يستبدل موقفه الشخصى بموقف علمى آخر ، لكن الباحث الاجتماعى عليه أن يدرك معانى السلوك الذى يدرس عن الأشخاص الذين يتولاهم البحث ، وفى نفس الوقت عليه أن يعزل مصالحه واهتماماته الخاصة بعيداً عن مسرح الأحداث . فكيف إذن يتسنى له ذلك وهو متدمج تماماً — أو حتى مدمج جزئياً — فى السلوك الذى يلاحظه ؟ .

أن الملاحظ كجزء من مجال السلوك الذى يدرسه يصطحب معه مجموعة من المعاني والأفكار الملائمة التى تمكنه من الدخول إلى البيئة التى يدرسها ويلاحظها ، وعند هذه النقطة تواجهه بعض المشكلات :

(أ) أن عليه أن يفسر سلوك الأشخاص الذين يلاحظهم وفقاً للمعاني التى تسود فى حياتهم اليومية . والنموذج الذى يستخدمه لسلوك الأشخاص أو لأنماط السلوك التى يسمي إلى تحليلها ودراستها ينبغى أن يكون متسقاً مع الأحداث التى يلاحظها .

(ب) أن عليه أن يكون تصوراً نظرياً يأخذ فى اعتباره قيم واتجاهات ومعاني السلوك الذى يلاحظه على نحو يسمح له بعقد صلات شخصية متبادلة مع الأشخاص والجماعات التى يدرسها .

(ج) أنه لن يستطيع أن يكون علاقة اجتماعية حميمة فى الواقع الاجتماعى دون أن يتجاهل ولو جزئياً اتجاهه العلمى . فالملاحظ المشارك يقيم الصلات مع الآخرين باعتباره عضواً فى الجماعة ، ويترك جانباً اهتماماته وأهدافه العلمية حتى يتمكن من عقد مثل هذه الصلة الوثيقة التى تتوقف عليها عملية الحصول على المعلومات بصورة مطلقة .

(١) Schutz. A. Concept and Theory Formation in the Social Sciences, Journal of Philosophy, 1954, 266.

والواقع أن الإعبادات السابقة تطرح أمامنا مشكلة رئيسية وهي كيف نتق في المعلومات التي يقدمها الباحث المختل بحث من الناحية العلمية . وإلى أي مدى نستطيع أن نقيم على أساسها نظريات تفسيرية ؟ الحقيقة أننا يجب أن نسلم بمبدأ بأن (الواقع الاجتماعي) - تفسير ومختلف تماماً عن (الواقع الطبيعي) ، وهذا التمييز والاختلاف يقتضي من الباحث الاجتماعي موقفاً واتحافاً خاصاً يتلاءم مع طبيعة الموضوع الذي يدرسه ، فالمقارنة هنا بين الواقع الاجتماعي والواقع الطبيعي ، ومن ثم بين سلوك العالم الاجتماعي وسلوك العالم الطبيعي أراء هذا الواقع مقارنة غير ممكنة أصلاً . كما أن مطالبة الباحث الاجتماعي بأن يكون موضوعياً - على طريقة عالم الطبيعة - ليست متسقة مع الظروف التي تحيط ببحثه ، ذلك أن الطواهر وأنماط السلوك البادية ليست هي المصدر الحقيقي للمعلومات الدحيحة عن المجتمع أو الجماعات التي ندرسها ، ومن ثم فإن مزيداً من اندماج الباحث ، وتكامله ومشاركته ، ومعايشته تعني مزيداً من المعلومات الحقيقية ، ومزيداً من المعرفة الدقيقة بالملفيا - التي تشكل السلوك الظاهر . أضف إلى ذلك أن الواقع الاجتماعي متغير في كل لحظة ، وأن من مهمة الباحث أن يسجل هذه التغيرات وأن يترك نتائجها وآثارها ، وهذا بدوره مما يزيد مهمته تعقيداً . إن البحوث الاجتماعية تحاول دراسة اتجاهات ودوافع ومعاني السلوك الانساني ومقاصده وأهدافه . وهذا بدوره يتطلب من الباحث أن يفهم على وجه الدقة التفسيرات الذاتية التي يطورها الناس في حياتهم اليومية للوقائع والأحداث ، إن هذه البحوث عليها أن تكشف عن المبادئ الحقيقية التي يرتكز عليها الفاعل الاجتماعي ، إن الباحث الاجتماعي يحتاج ولاشك لنظرية ترشده وتوجه ملاحظاته لسلوك الناس وأنماط تفاعلهم اليومي ، لكن عليه أن يميز باستمرار بين المنطق العلمي الذي يستخدمه لتنظيم نظريته وتناكجه ، وبين منطق الحياة اليومية الذي يحكم تصرفات الناس وعلاقاتهم المتبادلة .

على أن معظم الدراسات العقلية الحديثة تلجأ إلى طريقة في الحصول على المعلومات تحاول بها أن تتجنب الذاتية في البيانات بقدر المستطاع وتقوم بهذه الطريقة على استخدام ما يعرف (بفريق البحث) ، وهو جماعة من الباحثين العقلين الذين يكلف كل منهم بحساب معين من جوانب الظاهرة أو المشكلة المدروسة ، ويطلب إلى كل باحث أن يركز على هذا الجانب بالذات آخذاً في احتيازه الجوانب الأخرى ، وتجري برأياً عملية فرز للمعلومات المجمعة وتحليل وتصنيف لها بحيث يتضمن تقرير البحث أكبر قدر من المعلومات التي اتفق معظم الباحثين حولها ، ثم تبدأ بعد ذلك عملية التفسير والتأويل وربما يمكن أن تحقق هذه الطريقة قدراً كبيراً من الدقة والثبات والصدق في المعلومات التي حصل عليها عن طريق البحث العقل . ولكن المشكلات المنهجية العامة التي أشرنا إليها

قبل قليل مستظل قائمة ، فهذا العربي أيضاً مكون من باحثين أفراد سيندمجون في المجتمع ويشاركون الناس حياتهم ، كما قد كلاً منهم له اتجاهه وأفكاره ، وقيمه ، وأخلاقياته الخاصة التي ستؤثر ولاشك على المجتمع من معلومات ، وماهيتيه من شواهد ، غلبة مالى الأمر أما نحاول محاولة مبدئية لأن نكسب دراستنا طابعاً عاماً .

وثمة مشكلة أخرى تظهر في العديد من البحوث الحقلية ، إذ عادة ما تبدأ هذه البحوث بعملية الملاحظة وجمع المعلومات دون أن يوجه الباحث منذ البداية إطار نظري واضح المعالم وإفراضات محددة ، وسفاهم نظرية مختارة . وفي هذه الحالة نجد أن الباحث الحقل يحاول أن يطور هذا الإطار النظري أما أثناء جمع المعلومات أو حينما يشرع في كتابة تقرير حته . ولهذا ، فإن العديد من البحوث الحقلية رغم ادعائها أنها تنبض على أساس إجراءات -هجية علمية دقيقة لا تزيد عن مجرد أوصاف تفصيلية يمكن الحصول عليها بسهولة من أية مصادر غير متخصص أو من أية عضو في الجماعة التي تمت دراستها . ولهذا ، يتعين أن يبدأ الباحث الحقل دراسته الحقلية وهو مزود بإطار نظري يوجه ملاحظاته ، ويؤسس عليه ترتيب المادة الواقعية التي استطاع جمعها ، والا كان عليه أن يعترف بأن الأساس الذى تنبض عليه هذه المادة - في حالة غياب الترجمة النظرية - هو اللوق العام .

٦ تقويم أسلوب البحث الحقل :

سأحاول في هذه الفقرة أن أركز على محيزات ومشكلات طريقة الملاحظة المشاركة ، ومدى فائدتها بالنظر إلى الطرائق الأخرى التي تستخدم في البحوث الاجتماعية .

كتب كل من بيكر Becker وجر Geer^(١) مقالاً ناقشا فيه فوائد كل من الملاحظة المشاركة والمقابلة فلدها إلى أن الطريقتين يكمل أحدهما الآخر في البحث الحقل . فالمشاركة المتصقة تقلل من درجة تقنين المقابلة ، ولكن المشاركة تقدم لنا نظرة أكثر لراء وألفة للعصليات الاجتماعية . وبدون استخدام بعض أنواع الأسئلة المنظمة خلال المشاركة تصبح هذه الطريقة ذات فائدة محدودة جداً بالنسبة لاختبار صحة الفروض . ولبنو هنا أهمية واضحة ، إذا كان الباحث يستطيع أن يمارس نوعاً من الضبط على أنشطته كملاحظة مشارك ، والا سوف لا تسهم هذه الطريقة إلا في مرحلة الدراسات الكشفية .

ان الاستخدامات الحديثة للملاحظة المشاركة في البحث الحقل تميل إلى تسجيل ما يقع من حوادث ذلك باستثناء عدد قليل جداً من الدراسات التي تسمحين بهذه الطريقة في التحقق من صحة الفروض ، نذكر منها دراسة فلم بها عدد من علماء النفس

Becker & Geer, B. Participant Observation and Interviewing : A Comparison, (١)

Organization, 10, No. 3, 1957, pp. 28-32.

والانثروبولوجيا حول تنشئة الأطفال وأساليبها في الثقافات المختلفة^(١) ، ولقد أثارت هذه الدراسة الاهتمام بضرورة تطوير أساليب البحث الحقل حتى تسهم في اختيار الفروض . ولكن تظل المشكلة الرئيسية هي عدم وجود نظرية محددة أو عدم رغبة الباحث — على الأقل — في توضيح افراضاته النظرية ميدانياً وإنما تنحصر مهمة هذه الدراسات في الغالب في إضافة العديد من الملاحظات الوصفية إلى ميدان العلوم الاجتماعية ، وليس هناك بالطبع خطأ في هذه الملاحظات أو المعرفة الوصفية الانطباعية ، وكل علم جديد لابد له من معلومات وصفية لمختلف الظواهر التي يتولها بالبحث . إلا أن اعتبار هذا الهدف هدفاً مطلقاً للبحث الحقل سوف يجعل نتائجه أقل قيمة . خاصة وأن لدينا بالفعل الآن في ميدان علم الاجتماع والانثروبولوجيا عديداً من النظريات التي يمكن أن توجه مسار البحث وأن تزوده بالكثير من الفروض المثمرة ، هذا بالإضافة إلى أنه من الممكن تطوير أساليب الملاحظة المشاركة والمقابلة التي تستخدم في البحث الحقل وادخال التعديلات عليها بحيث تصبح أكثر دقة ، وذلك باستخدام أسئلة مقننة ، تتحقق فيها درجة من المعرفة بحيث تتلاءم مع الموقف الذي تدرسه ، ولقد كشفت معظم المقالات التي عالجت الملاحظة المشاركة عن نمو الوعي بالصعوبات المنهجية والاعتبارات النظرية لدى الباحثين الحقلين ، إلا أن الذي يبدى من جهد من جانب هؤلاء الباحثين فيما يتعلق بالناحية النظرية لم يترجم بعد إلى إجراءات عملية يمكن استخدامها في الحصول على معلومات أفضل وأكثر أهمية بالنسبة للتحقق من صحة الفروض .

وطالما أن الباحث الحقل يجب عليه أن يصوغ بوضوح كامل ما يسعى إلى انجازها في بحثه على أن يكون واعياً بالصعوبات والمشكلات المنهجية التي تثيرها طريقته في البحث ، فإن عليه أيضاً أن يحدد الأسس التي تركز عليها استنتاجاته ويمكن أن تلخص فيما يلي بعض التوجيهات :

١ - أن على الباحث الحقل أن يصوغ بكل وضوح يمكن ملامسه إلى تحقيقه في بحثه ، وأن يستكشف بعض القضايا النظرية العامة ، ويخبر بعض الفروض ، وأن يضع خريطة تقريبية للبحوث المقبلة .

٢ - أن أية معلومات اضافية يمكن الحصول عليها بحث تسهم في توجيه أو تطوير أو تنمية البحث الحقل تبين أن يستكملها الباحث مباشرة ، ويضمن ذلك دراسة وتلخيص التراث ، ومراجعة المصادر ذات الصلة بمشكلة البحث ، وذلك بالطبع إلى جانب المعلومات التفصيلية التي يحصل عليها الباحث من الميدان .

٣ يجب أن يحدد الباحث الاجرايات التي تناسب أهداف بحثه ، مثل صياغة بعض الأسئلة التي توجه إلى المبحوثين ، وتحديد نوعية الصلات التي يتمين عقدها مع جمهور البحث ، واستكمال البيانات الكمية التي يمكن أن تكون جاعزة أو التي يمدنها الباحث بنفسه ... الخ .

٤ ان الفكرة التي أشار إليها ييكر وسبق عرضها ، والخاصة بضرورة وجود تاريخ طبيعي للبحث مفيدة للغاية لأنها سوف تبين المراحل التي مرت بها عملية تصميم البحث ، والصعوبات أو المشكلات الاجرائية التي اقتضت تعديل خطة البحث وفقاً لما يستجد من ظروف ، ومدى كفاءة الاجرايات المستخدمة في الحصول على المعلومات .

٥ ويمكن أن نعالج كل خطوة من خطوات التاريخ الطبيعي للدراسة معالجة محددة بوضوح ، إذا كانت مشكلة البحث على درجة عالية من التحديد والنوعية . فكل مرحلة سوف تسلمنا إلى معلومات معينة بحيث ترتبط هذه المعلومات جميعاً فيما بينها من أجل تطوير النظرية والمنهج ، وايضاح المشكلة الملحوسة للبحث ، وتنمية معلوماتنا عن العمليات الاجتماعية المتغيرة . وبهذه الطريقة يتكون تدريجياً ثرات البحث الحقل ، يمكن الاستفادة منه في توجيه البحث الحقل نحو اختبار الفروض من خلال تجنب أخطاء الدراسات السابقة ، وامكانية اعادة اجراء البحث مرة أخرى^(١) .

تلك صورة موجزة لبعض التوجيهات التي يجب أن يسترشد بها الباحث الحقل ، لكن الواقع الذي يحدث فعلاً في هذه البحوث يمكن أن نوجزه في القضايا التالية :

(أ) عادة ماتكون لدى الباحث فكرة عن مشكلة البحث وحتى عن النتائج التي سيصل إليها . ومعنى ذلك أنه ينتجه نحو البحث الحقل ولي ذهنه الحصول على معلومات معينة بالذات تدعم أفكاره المبدئية .

(ب) كثير من الباحثين الحقلين يتوجهون إلى الميدان ولديهم أفكار مبدئية عن النتائج التي خلصت إليها البحوث السابقة وقد يستخدمون هذه الأفكار في اساعة فهم المعلومات التي يحصلون عليها .

(١) Cicourel, A. Method and Measurement in Sociology, Glencoe, the Free Press, 1964, p 70.

(ج) معظم الباحثين الحقلين يرضون بنتائجهم على نحو يكشف فقط عن النقاط الرئيسية التي دارت حولها الدراسة ، ويتجاهلون التغيرات التي طرأت على تطور البحث واستراتيجيته أثناء الدراسة . وبذلك يخلو تقرير البحث من التصور الزمني الذي يعنى ضرورة تحديد المراحل التي مرت بها الدراسة الحقلية وأثر كل مرحلة منها في تعديل أو تطور أهداف البحث وما يخلص اليه من نتائج .

(د) الانتماء العام في البحث الحقل هو إبراز النتائج الواقعية والمعلومات الوصلية ، أكثر من الاهتمام باستخدام هذه المعلومات في تطوير البناء النظري والأسس المنهجية .

الفصل العاشر

المناهج الكيفية والاندماج في الواقع الاجتماعي

- ١ - تمهيد .
- ٢ - تعريف المناهج الكيفية .
- ٣ - الأسس الفلسفية والمعرفية للمنهج الكيفي .
- ٤ - أدوات البحث الكيفي .
- ٥ - مهارات الباحث الكيفي .
- ٦ - المنهج الكيفي وبناء النظريات الاجتماعية .

الفصل العاشر

المناهج الكيفية والاندماج في الواقع الاجتماعي

١ - تمهيد :

شهد القرن التاسع عشر جدلاً وحواراً لا يزال له صدى حتى وقتنا هذا حول المهج الملائم للعلوم الاجتماعية ، هل تتبع هذه العلوم نفس المنهج المستخدم في العلوم الطبيعية ؟ أم يعني لها أن تختط لنفسها بمنهج آخر يناسب موضوعها الذي يختلف اختلافاً تاماً عن موضوع العلوم الطبيعية ؟ ومثل الفريق الأول الوضعيون الذين يرون أننا لانستطيع أن نفرق بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، فالعلم هو العلم ، ووحدة المنهج العلمي يجب أن نحافظ عليها مهما كانت ظروف البحث والدراسة ، ويترب على ذلك أن غاية العلم واحدة وهي التفسير واكتشاف القضايا العامة التي تحدد أسباب وقوع الظواهر وارتباطاتها . أما الفريق الآخر فهو يقف موقف المعارضة الشديدة بين دعوى الوضعية زاعماً أن العلوم الاجتماعية مختلفة موضوعاً عن العلوم الطبيعية ، ولها بالتالي أن تطور طريقة خاصة بها للبحث في هذا الموضوع المركب أشد التركيب ، وأفضل طريقة في هذا الصدد هي تلك التي المحدثت لنا من تراث المدرسة الألمانية وهي ما يعرف اصطلاحاً بالفهم *Verstehen* كمقابل للمعرفة *Wissen* في العلوم الطبيعية . ويختلف الفهم اختلافاً تاماً عن مناهج العلوم الطبيعية ، ذلك أننا مهما أدخلنا من تعديلات على مناهج هذه الأخيرة فستظل غير ملائمة للدراسة الإنسان والمجتمع ؟ إذ أن المعرفة في العلوم الطبيعية معرفة خارجية تجريبية كمية ، على حين أن الفهم في العلوم الانسانية داخل ينتجه نحو الخبرة البشرية ويفحص محتواها . ويترب على ذلك أن الخبرة مرتبطة مباشرة بالحدس والتعاطف ، أما الظواهر الطبيعية فهي موضوعية بالحدس ، ومن ثم كان الاستبطان الذاتي والفهم ملائماً للأولى ، أما التجربة والتجريب فهي الطريقة المناسبة للعلوم التي تتعامل بالطائفة الأخرى من الظواهر .

وإذا اعتبرنا التصحيح غاية في العلوم الطبيعية ، فإن الطريق الموصل إليه في هذه العلوم يستند أساساً على توافر مادة قابلة للقياس ، ومن ثم إقامة الارتباطات الاحصائية ، واستخدام الصيغ الرياضية في التعبير عن هذه الارتباطات وتحديد مدى دلالتها . أما في العلوم الاجتماعية فإن الباحث الاجتماعي لا يجب أن يلتزم كلية بهذه الاجراءات الصلصة وإنما عليه أن يطور فكرته عن الموضوع أو الظاهرة من خلال تصور ذاته داخلياً في

الموضوع أو جزءاً منه ، ويميل من التفسير أو التأويل التماثلي قطرة نعل به .
الآخرين فينفذ إلى المعنى من خلال نوع من الخبرة الحدسية (Intuitive Experience) ،
وهكذا تكون غويته كيفية لأكمية بأى حال من الأحوال .

والواقع أن هذا الحوار الشديد اللهجة بين الوضعيين ، وأصحاب الاتجاه الذاتي — إن
صح هذا التعبير له أصوله وجذوره العميقة في تاريخ الفكر الفلسفي والاجتماعي . إذ
يستمد هذا الحوار أصوله من تلك التفرقة العنيفة بين العقل والمادة والتي ترجع إلى أكثر
من ألفي عام مضت . ومع أن فلاسفة أيونيا الأوائل (المدرسة الوضعية) لم يكن لديهم
اهتمام واضح بالتفرقة بين العالم العقل والعالم الطبيعي ، إلا أن هذه التفرقة أخذت تحتل
مكانتها بالتدريج كمشكلة محورية في الفكر الفلسفي اليوناني القديم وبخاصة عند سقراط
وأفلاطون ، إذ طرحت على بساط البحث قضايا المعرفة العامة في ضوء تلك التفرقة ،
واعتبر أفلاطون معرفة الكليات والثالثات أرق بكثير من معرفة ظواهر الطبيعة (عالم
الأشياء) . واتخذت هذه التفرقة صوراً مختلفة بعد ذلك في تاريخ الفكر الانساني . ففي
الفلسفة المسيحية التي سادت أوروبا خلال العصور الوسطى اتخذت التفرقة بين العقل
والمادة صورة لاهوتية جديدة هي التفرقة بين الروح والجسد ، وبين المقدس والمدنس . كما
أن مشكلة الكليات أُميدت مناقشتها من جديد على نحو شجع على ظهور الحوار بين
الواقعيين والأسميين عند الدومينيكان والفرنسيسكان .

أما الفلسفة الحديثة التي تبدأ بديكارت فلم تستمد هي الأخرى بأى حال من الأحوال
مسألة العقل والمادة . إذ طالب ديكارت ببنى منهج جديد لتأسيس وحدة الفكر الانساني
في مختلف المجالات الامبيريقية ، واللاهوتية ، والاخلاقية . وكانت نقطة بدايته هي مفهوم
الذات المفكرة (أنا أفكر إذن أنا موجود Cogito Ergo Sum) باعتبارها المقدمة الرئيسية
الأولى . وحاول ديكارت مستخدماً مجموعة من الاستدلالات المنطقية أن يثبت كافة
الأفكار الأخرى ، بما في ذلك فكرة الله ، معصداً على يقين البرهان الرياضي .

وحتى في أعمال ديكارت واجهت محاولته من أجل التوصل إلى بناء رشيد للفكر
معضلات تتعلق بفكرة العقل والمادة باعتبارهما جوهرين متميزين . فالعقل والمادة كلاهما
يلتقي في الانسان ، حيث يؤثر كل منهما في الآخر ، ولكن أين يظهر هذا التفاعل ؟
كيف يؤثر العقل في الجسم دون أن ينطبع بطابع المادة ؟ يرجع ديكارت هذا التفاعل إلى
الجنة العسوية ، والتي وصفها علماء القبولوجيا في عصره ولكنهم عجزوا عن تفسير
طائفتها . كما عجز ديكارت أيضاً عن حود أرواح حيوانية تقوم بأحداث تفاعل متبادل
بين العقل والجسم . فقد أثبت المظائف التي جدها ديكارت للغة العسوية

وللأرواح الحيوانية وظائف وحده وحده في افعال أي من معكزي عصره . على أنه مدرسه
فلسفية أخرى يطلق عليها اسم مدسه الناسات حاولت ايجاد مخرج لما وقع فيه ديكارت
عن طريق الزعم بأن التفاعل بين العقل والمادة معدوم تماماً ، ولكن ثمة توافق مسبق بينهما
كما لو كان هناك تفاعل بينهما . أما سبب هذا التوافق المسبق فهو الله ، والمثال الذي يقر ما
من هذه الفكرة هو مثال ساعتين سيق ضبطهما ، فإن الساعة الأولى تتوافق وتتزامن مع
الساعة الثانية ، كما لو أن هناك تفاعلاً بينهما . ومع أن هذه النظرية هي الأخرى لم تكن
مقننة كذلك ، إلا أنها أفلحت في اكتشاف وظيفة الله في عالم يتجه بقوة نحو الآلية .

ولقد حاولت الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى كانط أن تطور نفساً عقلياً موحداً
للحكمة الإنسانية محتفظة في الوقت ذاته بمفهومي العقل والمادة باعتبارهما جوهرين كليين
-مميزين . ولقد شكلت فلسفة هيوم Hume الشككية حجر عثرة في سبيل فهم هذا النسق
حينما رفض هيوم فكرة الجوهر ، إذ حينئذ لم يبق أماما سوى محاولة كانط التأليفية ، حيث
عاهد كانط ثلاثة مجالات يمكن فيها اصدار الأحكام العامة هي : علم العلم (أي دراسة
الأحداث الأمبريقية) والأخلاق وعالم الذات ، ثم عالم الدين . وجوهر العقلانية عنده
هي القدرة على اصدار أحكام عامة ، وتحدث التناقض حين يصدر الأحكام في مجال هو
مجالها . وبما ذهب كانط إلى أن عالم الظواهر الأمبريقية ينظمه مبدأ العلية الآلية ، أما عالم
الأخلاق فينظمه مبدأ الحرية . وإذا ما تجاهلنا عن كيفية حدوث التفاعل والتأليف بين
هذه المجالات ، سنترك على الفور في التحليل النهائي أنها لاتتفاعل ، وأن الكانطية قد
أضحت هي الأخرى ضرباً من نظرية المناسبات . ومع ذلك فلفقد صاغ كانط فلسفته
صياغة محكمة بمحت أصبحت هي البداية الطبيعية لكافة تطورات الفلسفة الغربية منذ
زمانه .

وبينا انشغل الفلاسفة بمشكلة العقل والجسم ، نجد أن معظم الباحثين والعلماء قد
حددوا مجالات معينة تحديداً مطلقاً باعتبارها تنتمي أساساً إلى نطاق العقل ، ومجالات
أخرى يوصفها ترتبط بالمادة . فدراسة مختلف مقولات الثقافة (كالأدب والفن
والموسيقى) تنتمي إلى العقل ، أما دراسة الخصائص الطبيعية والكيميائية للأشياء أو
دراسة سطح الأرض فهي تنتمي إلى عالم المادة . ودراسة التاريخ الإنساني تتعلق بخبرة
الإنسان وتنتمي إلى العقل ، فيما تنتمي دراسة الفسيولوجيا إلى المادة . وأحياناً ما تختلط
هذه المجالات بعضها ، ومن ثم يسعى العام إلى تخطي الفجوة بينهما ، لكن عادة ما ينتمي
كل مثال إلى فرع محدد فأماد أو المنسحق أو أساساً . وكل مجال عليه أن يبحث المتابع
ثلاثة عناصره دون أن يخلط : عالماً إلى المناهج والأجرامات التي تستعمل في مجال
البحث وهكذا يعرف الشرح دون حصص ضيقاً إلى تطوير مناهجهم ودراساتهم

الخاصة محلهن تلك الثنائية الشهيرة بين العقل والمادة ، ولكن حينما مثل ذلك مستوى التنظيم وصياغة الأطر التفسيرية العامة التي تربط التخصصات بعضها ببعض وفقها فلاننا نروا هذه تلك الشائكة بالضرورة .

على أن التغيرات التي شهدتها القرون التاسع عشر وعلى الأخص تلك التي طرأت على الموقف الفكري السائد أدت إلى انتقال مشكلات العقل والمادة خارج نطاق الفلسفة ، ولقد ظهرت الأنظمة القومية الحديثة وتعددت معالم الاتجاهات نحو الديمقراطية والاشتراكية ، وأخذت الجامعات تبتدئ صياغة برامجها وفقاً للمتطلبات القومية ، وأصبح الوضع مهيئاً لكي تنفرد مناهج وأجراءات العلم الطبيعي ميدان الانسانيات ، بعد أن اكتسبت العلوم هبة عالية في ذلك الوقت وأسهمت في تأسيس الاقتصاد الرأسمالي الحديث .

ومن أهم النتائج الثقافية للتغير الفكري في القرن التاسع عشر ظهور العلوم الاجتماعية في العالم الغربي . تلك التي ظهرت ظهوراً متتابعاً سريعاً من أهمها الأنثروبولوجيا والاقتصاد والجغرافيا وفلسفة القانون والعلوم السياسية وعلم النفس وعلم الاجتماع . ولقد نشأت هذه العلوم أساساً في إطار الانسانيات ، وكانت المناهج التي اعتمدت عليها خلال مرحلة النشأة الأولى هي مناهج لغوية وتاريخية استبطانية في الغالب الأعم . ثم ما لبثت هذه العلوم أن تأثرت بالتقدم الهائل للعلوم الطبيعية نتيجة لتبني الاتجاه الوضعي والاعتماد على التجربة والتجريب . وهكذا طالب أوجيست كوت في إطار علم الاجتماع بضرورة استخدام مناهج تلك العلوم في دراسة الظواهر الاجتماعية (أى في عالم العقل) ، ولقد رفضت الوضعية كما صاغها كوت في فرنسا وهيربرت سبسر وجون ستيوارت مل في انجلترا وهي التي كانت تقوم بتحليل الأحداث الانسانية تحليلاً تجريبيّاً خالصاً ، ومن ثم هجرت تماماً كافة المفاهيم الدالة على أفكار داخلية ، أو ماهيات ، أو مبادئ ترانستنتالية تجلوز الواقع وتنسأى عليه ، مدعية أن المناهج الثلاثة لدراسة الظواهر الاجتماعية هي تلك التي تنبأها العلوم الطبيعية والتي تركز على مفاهيم مثل التتابع والتسلسل والسبب والنتيجة ، مثل هذه المفاهيم هي التي تساعد العلماء في إقامة قوانين التطور الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي . وهكذا ، طالب جون ستيوارت مل (١٨٣٤) بتأسيس علم الاجتماع على علم نفس علمي مشتق من الفسيولوجيا ومدعم بأجراءات العلوم الطبيعية . ترجع أصول الاتجاه الوضعي إلى أعمال فريسيه يكون Becon وأصحاب المذهب التجريبي في حارة . حاشية دعبعد هوم وأصحاب الاتجاه المعنى

لكن الوضعية في العلوم الاجتماعية محضمت لانتقادات عديدة ، أهمها تلك التي أثارها المثاليون المحدثون والكاشطون المحدثون ، وارتكز بقدرها على الحقيقة التي مؤداها أن الوضعية قد ردت العقل إلى انقادة . . . حاول الأممي المحدث أن يتخطا للعقل بمكانه كموضوع لعلوم الحرة ، لكن المثالية الحديثة حاولت تحقيق ذلك من خلال التفرقة بين موضوعي للدراسة ، أ.أ الكاشطة الحديثة فقد وضع بعض المبررات الحديثة وهكها أصبحت طريقة الفهم نشير إلى مضمونها من مختلف حد قل منها ، فقد المثاليين المحدثين أصبح الفهم فعلاً عقلياً ينقل من الإدراك المباشر للمعالج الكاشطة إلى صورة شخص أو خلال الفهم التصانفي للأشياء . وما..نظام مفاهيم محدمة إلى فهم عام للحرة الإنسانية برمتها . أ.أ الكاشطة المحدثون فقد بنوا هذه الفهم في العالم الاجتماعي بوصفه بقاءً من على المقولات المصورة للقيمة عزلاً عنها من القول بجوانب أحاد الرأس في ترميز التاريخ . والتقبل هكذا بالنظر الماسح الذي أصبح له في السنوات الأولى من هذا القرن .

وعموماً ، فإننا خلال تاريخ علم الاجتماع نستطيع أن نرى بين الوضوح ، وبين الغموض ، وبين الوضعية من خلال معرفة معنى علوم أو رفضهم للفهم كمنهج للدراسة ، فمؤسس علم الاجتماع كومت ، وجون استوارت ميل وسبنسر ولستر وارد كانوا وسميين إلى درجة نقل أو تكلم أدا التيارات المضادة للوضعية ، والذي تبني طريقة الفهم فقد ظهر في أعمال جورج ريميل والفرد غير كانانت ، ونابع دور كالم الفيلاد الوضعي ، على حين تأثر ماكس غير تانزا خلالا بمجم الفهم عند دلتاي وبطريقة التحقّق الواقعي من المفرد التلويحي عند ريكرت ، وتجلت هذه الثنائية بوضوح في أعماله المنهجية ودراساته التحليلية .

وظهرت قضية التفهم في علم الاجتماع الأمريكي خلفه حاشية - وعلى سبيل المثال لا الحصر - في أعمال نيتشارلز كول (1819 - 1894) وفورمان زامباتي (Zamiaty 1934)، وروبرت ماجنر (Majner 1982)، وبيترج سوركين (Sorokin). ولقد كان مؤلف باروسور (Parsons) الأساس الأول: بناء الفعل الاجتماعي (1937) ومع من أنباء هذا الموضوعية حيث تأثر تأثراً شديداً بقضية التفهم. وخلال هذه الفترة بدأ مفهوم أرنست جيجر (Giddens) الذي سبقت عن معرفة وضعية (1968) (Giddens 1968) - وهو - في حقبة غولدمان - من تعويض ألد ستيف التفهم مقابل ما حلت به مبردة عن اللغة الطبيعية (C. Wright Mills).

يهر دعلوى العلوم الطبيعية من أجل صياغة مفهوم للعلوم الاجتماعية يشبه إلى حد كبير مفهوم الكانطيين المحدثين . وقام فريد ستارك (١٩٥٨) بمحاولة لتبني مدخل الفهم وحياء الكانطية المحدثين في دراسة علم الاجتماع المعرفي . ولقد أدى ذلك كله إلى ظهور طائفة من شلب العلماء الاجتماعيين الذين اعتبروا أنفسهم دعاة علم اجتماع جديد على نموذج علم الاجتماع الذي صاغه رايت ملز ، والقضية التي يثيرها هذا العلم الجديد في رأيهم تتمثل في أن مشكلة العقل والمادة لا تزال مشكلة حاسمة في علم الاجتماع خلال منتصف القرن الحالي ، وأن طريقة الفهم ستظل طريقة ملائمة تماماً لطبيعة الظواهر التي يدرسها هذا العلم .

نلك صورة موجزة عن المناهج الفلسفية والفكرية التي نبع عنها التحليل الكيفي للظواهر الاجتماعية والسلوكية ، والحاجة إلى اعتبار هذا النوع من التحليل يمثل منهجاً للبحث في علم الاجتماع ، بل يكاد يصل الاعتقاد بين هؤلاء المفكرين إلى حد اعتباره هو المنهج الصحيح الذي يخلص بنا إلى معرفة صادقة وثابتة فيما يتعلق بالإنسان وكافة الظروف النوعية المؤثرة في سلوكه ، وعلاقته بالآخرين . ولسوف نحاول في هذا الفصل أن نلقى ضوءاً على هذا المنهج وأهم الأدوات البحثية المستخدمة فيه ، مع إشارة إلى كيفية تطبيق هذه الأدوات في بعض مجالات البحث الاجتماعي .

٢ تعريف المناهج الكيفية :

نتيجة لاهتمام علماء الاجتماع اهتماماً بالغاً بتأكيد المكانة العلمية لهذا العلم ، وبخاصة من خلال محاكاة نموذج العلوم الطبيعية ، لم تكن بين علماء الاجتماع سوى قلة قليلة هي التي اعترفت بأهمية المناهج الكيفية ودعت صراحة إلى ضرورة الاعتماد عليها سواء في عملية الحصول على المعلومات ، أو تفسيرها ، أو بناء النظريات ، وللأسف لم تحظ هذه اللغة ببيئة علمية — على الصعيد المهني — ويمكن أن نجد ذلك واضحاً بين علماء الاجتماع الأمريكيين على وجه الخصوص ، فقد ذهب كل من لازار سفيلد Lazarsfeld واستولفر Stouffer إلى أن المناهج الكيفية لاتعدو أن تكون أكثر من خطوة استكشافية في مجال البحث الاجتماعي ، وأن التقدم الذي يمكن أن يحققه علم الاجتماع في مجال المعرفة العلمية بعض أساساً على استخدام المنهج الكمي وتطويره بحيث نستطيع أن نحصر الفروض النظرية بطريقة تجريبية دقيقة مثلما يفعل العلماء الطبيعيون في بحوثهم . أما الاهتمام المعاصر باستخدام أساليب البحث الكيفي في صياغة النظريات الاجتماعية والاستعانة بهذه الأساليب في ميادين مختلفة للبحث الاجتماعي وعلى الأخص في ميدان الانحراف Deviance ، وعلم الاجتماع الطبي Medical Sociology بواسطة علماء اجتماع عرفوا

باعتمادهم الأصل بفهم السلوك الانساني ، يشير ذلك كله إلى محاولة منظمة لعبور الفجوة القائمة الآن بين المحاولات المختلفة لتفسير وتأويل الواقع الاجتماعي والانساني ، إذ يعتقد علماء الاجتماع المعاصرون أنه لتقليل هذه الفجوة ينبغي تطوير مناهج البحث على نحو يمكن الباحثين الاجتماعيين من استيعاب الديناميات الداخلية والخارجية للظواهر الاجتماعية و أن واحد ، وهذا هو ما يتفق عليه المنهج الكيفي بالفعل^(١) .

ويشير المنهج الكيفي إلى تلك الاستراتيجيات البحثية Research Strategies مثل الملاحظة المشاركة والمقابلة المتعمقة in - depth interviewing ، والمناقشة الشاملة للنشاط الاجتماعي Total Participation ، والبحث الحقلى ... الخ ، والتي تسمح للباحث بأن يحصل على معرفة مباشرة في العالم الواقعي الذي يتنوله بالبحث والدراسة وعلى هذا النحو يستطيع الباحث الذي يستخدم المنهج الكيفي أن يكون وثيق الصلة بالبيانات التي يحصل عليها من خلال اندماجه المباشر بالعالم الاجتماعي Firisthand Involvement with the Social World ، وبهذه الطريقة يستطيع الباحث الاجتماعي أن يطور العناصر التحليلية والتصورية للتفسير من البيانات الواقعية ذاتها ، بدلاً من أن يبدأ بفئات كمية مفترضة قد لا تكون متصلة مباشرة بالطبيعة النوعية المتميزة للواقع الاجتماعي والانساني الذي يدرسه . وليس من شك أن هذا الاتصال المباشر بالواقع الاجتماعي ينطوي على تحليل عميق للبيانات يتسم بالشمول وبالقدرة على الوصف الدقيق والتشخيص الصحيح للسياقات والانتماجات ، والمشاعر ، والانفعالات ، والدوافع ، والعلاقات الاجتماعية ، وبذلك يمكننا هذا التحليل المتعمق والفهم المتكامل للظواهر من التأكد من صدق وثبات أدوات البحث الكيفي ، بدلاً من الوقت الكبير الذي يضيع في عملية التحقق من صدق ، وثبات ، أدوات البحث الكمي بطريقة قد تبدو غير متفقة إلى حد كبير مع خصوصية الواقع الاجتماعية .

وهكذا ، تكون المناهج الكيفية هي طريقة للبحث ومدخلاً يمكننا من الحصول على معرفة صادقة عن الواقع الاجتماعي ، ذلك أننا لكي نستطيع التنبؤ بالسلوك علينا أن نفهم العملية المعقدة للتفاعل الاجتماعي بين البشر ، وهذا بدوره يحتاج إلى توفر معلومات حول المواقف والبيئة الشاملة المؤثرة في الظواهر المدروسة ، والفشل في الحصول على هذه المعلومات ، لن يمكن عالم الاجتماع من تحقيق أهدافه . ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن هذه البيانات توجد في شأها الموضوع الذي تدرسه ، أي أنها تتغلغل أعمق التفاعل الاجتماعي ، ولا بد لنا من الألفة الكاملة بهذا التفاعل ، فعل الباحث إذن (أن يتعرف بدقة كاملة على أنظر دراسة مقارنة للمناهج الكمية والكمية في ، محمد عارف عثمان ، المنهج في علم الاجتماع ،

حربان ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ .

الأشخاص الداخليين في هذا التفاعل ، وذلك بأن يرى نفسه ويسمع بأذنيه ماذا يفعلون ويقولون) ، وهذا هو ما يسمى بالنهج التبادلي Inter - Subjective ، أو ما يمكن أن نسميه بالموضوعية المتسامية trans - objectivity ، ولا يتضمن التسمي هنا أى نوع من التعلل أو الاعتماد على الواقع ، وإنما يشير إلى نوع من البصيرة والتخيل الاجتماعي يتدبجنا معاً في أسلوب واحد يمسكنا من التوحد بالموضوع الذى ندرسه والارتفاع من حلال هذا التوحد إلى مستويات أعلى فأعلى نستطيع معها أن نكتشف المنطق الذى يحكم العلاقات المتبادلة بين الناس^(١) .

وهكذا ، يفترض المنهج الكيفي أن للسلوك وجهان أساسيان هما : الوجه الخارجى Outer Perspective ، والوجه الداخلى Inner - Perspective وأن ثمة تفاعلاً وتداخلًا بينهما ، بحيث أن الكشف عن ارتباطات السلوك الاجتماعي ونتائجه يجب أن يستند إلى منهج قادر على فهم التفاعل بين هذين الوجهين . فأما الوجه الخارجى ، فإنه يفترض أن دراسة سلوك الانسان هو في حد ذاته شيء كاف لإنتاج معرفة عن الواقع الاجتماعي ، أما الوجه الداخلى فإنه يفترض أن الفهم يتحقق فقط عن طريق المشاركة الانبائية في حياة أولئك الذين نقوم بدراستهم ، وعن طريق الاستبصار الذى يتحقق بواسطة الاستبطان Introspection وهكذا ، فإن المنظور الداخلى يؤكد أهمية قدرة الانسان على معرفة ذاته ، وعلى فهم الآخرين ومعرفتهم عن طريق الاستبطان التعاطفى ، أو التأمل الباطنى الاجتماعى ، وإعادة التخيل البنائى Imaginative reconstruction ، ومن ثم تعريف المواقف التى يعيشها الناس في ضوء كافة العوامل المؤثرة فيها ، وبخاصة تلك الجوانب الرمزية التى تكون مسغولة عن معاني هذا السلوك الانساني ودلالاته . ويمكن تلخيص الافتراضات التى تنهض عليها المنهج الكيفي فيما يلى :

١ - يستطيع عالم الاجتماع باستخدام هذا المنهج أن يدرك السلوك الانساني وأن يفهمه ويقوم بتأويله على مستوى من التصق لا يتحقق في الدراسات التى تحصر نطاقها في المظهر الخارجى لهذا السلوك .

٢ - ان الموضوعات والظواهر الطبيعية يمكن تحصيل المعرفة بصدها من الخارج ، بينما الحالات العقلية والعمليات الاجتماعية ودوافع التفاعل الاجتماعى فلا يمكن اكتساب معرفة صادقة وثابتة عنها سوى من الداخل ، وهكذا يكون الاستبصار Insight هو لب المعرفة الاجتماعية ، ونحن حقق هذا الاستبصار حينما ندخل إلى قلب الظاهرة الاجتماعية ، فالمشاركة في النشاط الاجتماعي الذى ندرسه هى السبيل لفهم المصالح ، والأهداف ،

(١) Ibidend, W. Qualitative Methodology, Chicago: Markham, 1970, pp ٩ - ٨

أن يميز الفهم الواضح ، وأن يدعم الاستخدام المتناسق للمصطلحات الرئيسية ، وأن يجعل الخطوة التصورية جلية ، مما يدعم الرؤية الشمولية للظواهر

تتول الدراسات الانسانية - وحدها - بعكس العلوم الطبيعية دراسة الأحكام والحركات في المكان ، والبناءات المختلفة بقدر ما تجسده من أفكار ، ومشاعر وأهداف . ويهتم هذه الدراسات بالأفكار والمطامع والسلوك الملاحظ والابداع الفنية ، والأدوات التي يصنعها الإنسان ، والقواعد التي يفرضها البشر على أنفسهم ، والأنظمة التي يستحدثونها ، فذلك كلها ظواهر تحمل للحياة معنى ، ولهذا كانت الدراسات الانسانية تتعامل أساساً وقائع ذات معنى^(١) .

وطالما أن هذا التعريف يطرح حكماً مسبقاً على كافة المسائل التي يناقشها المنهج الكيفي ، فمن الضروري إذن تفسيه والدفاع عنه . اتنا نترض أن هذا التعريف يعبر عن الحقيقة القائلة بأن الناس يبركون العالم على أنه عالم ينه ي على معالي ، ومن ثم كان سلوكهم ذا معنى . كذلك ، وإن هذه الحقيقة تشكل بانياً من خبرتنا تماماً كخبرتنا بصلابة المعادن والوان الزهور . ومع ذلك فعالياً ما يميز بين الواقع والنظرية . فهل نعتبر دوران الأرض حول الشمس مسألة واقع أم نظرية ؟ وهل الحياة الجنسية للطفل واقع أم نظرية ؟ والحق أن النظرة الكلية للعالم تتضمن تنميد من الافتراضات حول مآثره وكمية مرتبطة له ، فذلك افتراضات مسبقة تفرض علينا عند النظر إلى أى موضوع حتى ولو بدا بسيطاً .

وقد لا تبدو هذه المسائل واضحة خلال حياتنا العملية ، أو حتى عندما نقوم بإجراء بحث علمي لأننا لانتير تلك التساؤلات . فحين نبحت العلاقات بين متقبله كوقائع دون أن نهم بالعلاقات الأشد تعقيداً والتي تقوم بين الوقائع والجهاز المعرفى للباحث . غالباً ما نبحث في المجال الجنائى - مثلاً - يبحث أساساً عن مرتكب الجريمة ، وهو يسلم بذلك التصور للعالم الذى طوره البحث العلمى والتفكير الفلسفى وقيله الرأى العام ، ثم هو يفترض أنه يتحرك في عالم البشر والأشياء حيث يقع دون سبب ، فالتاس يفهمهم الجشع ، والرصاص ينطلق وفقاً لقواعد الرماية ، تلك وقائع يسلم بها الباحث دون أن يتشكك في مبادئه علم النفس أو الفيزياء ، وهذا أمر ضرورى وواضح إذا أراد الباحث أن يصل إلى حلول لمشكلاته الخاصة . والمثل فإن عالم النبات يصنف النباتات دون أن يتشكك في مبلغ ثابت حواسه . أو درجة تنظام الطبيعة أو قوانين الابهار التى تحكم استخدامه للمجهز

١ . أنظر ص ٢٠ - مرجع سابق ص ٢٠ .

ورجع ذلك كله إلى التخصص الذى أصبح أمراً لا مفر منه ، إذ يعتقد باحث
مخصص فى ميدان معين على أعمال باحث آخر من حلال . أو يقيس العمل . رجل
الشرطة يقبل نتائج حبير الرماية ، تماماً كما يقبل عالم الأبيات نتائج 'بحوث البصرية' . ونحن
لاسلم فحسب بذلك الباء المثلل من المعرفة الذى أسهم فيه عدد من المتخصصين ، وإنما
سلم أيضاً بثلك الافتراضات الرئيسية التى تتعلق بنظام الطبيعة ونقترنا على اكتشافه ،
تلك كلها عوامل تحكم مسطاني عليه مصطلح الواقعة .

والعسفة تختلف عر العلم والنزق العام ويمدو هذا الاحلاف واضحاً فى ذلك الفرع
الذى نطلق عليه مصطلح نظرية المعرفة أو الالمستولوجيا والذى يختص بفحص تلك
الافتراضات ، ويسمى هذا الفرع إلى وضع الأسس الفكرية للمعرفة والنظر فى كيفية
استيعاب العقل للواقع ، وتقسيم القاعدة التى يرتكز عليها قيرنا للأشياء كحقائق ،
وتفرقتنا بين الواقع والنظرية والقرض .

ولهذا التفسر دوره الملم فى الدراسات الانسانية حيث لاثرائ طبيعة الواقع والمناجم
الملائمة لدراسها موضع جدل . هنا تكون نظرية المعرفة صلتها القوية بعلم المناجم .

واذا كانت الفلسفة تدعى لنفسها القدرة على نقد الافتراضات التى يقدمها العلم
والمزوق الملم ففى أيضاً ينب أن تكون على استعداد لمناقشة افتراضاتها الخاصة ، ذلك لأن
كافة الافتراضات المسبقة حول معرفتنا وتفكيرنا هى الأخرى موضع تساؤل . وللهروب
من مأزق الافتراضات المسبقة هذا وضعت الفلسفة نقطة انطلاق مطلقة لليتين ، والمثال
على ذلك هو مايعرف بالمعرفة الكاملة . ولقد حلول العديد من الفلاسفة اكتشاف هذا
اليقين فى مجالات متباينة ، فإقليدس يدعون اكتشافه فى نطاق النتائج البرهانية للاستدلال
الرياضى وضروب التفكير الا تنبأطى الأخرى ، والتجريبون فى بقيتهم المباشر بالمحواس .
فلقد بدأ ديكارت من وعيه بذاته كذات مفكرة . وهكذا تقاسى المعارف الأخرى بهذا
المعيار ، وغالباً ماتعالج كمجرد رأى أو اعتقاد أو تخمين ، وحينما تنبى نقطة بداية بسيطة
لاستطيع أن تتراجع أبداً إلى خبرتنا الواقعية الخصبة المثمرة . أن صاحب المذهب العقل
يكافح من أجل وضع الحقائق الجزئية بالقوة داخل اطاره الفكرى . ويفترض التجريبى أن
المعرفة برمتها مصدرها الخبرة الحسية ، ومن ثم يصعب عليه استيعاب المعرفة الرياضية
والتقارب السببية لمعرفة الناس والأشياء . وحينما جعل ديكارت ن الوعي البشرى نقطة
بداية له واجهته صعوبة بالغة فى تحديد معرفتنا بالجسم البشرى والعالم المحيط بنا .

والدليل على ذلك هو بعض فكرة نقطة البداية المطلقة ، والاعتراف بأن أية محاولة

للفلسف مرتكر على افتراضات مسبقة وحيث يبدأ الفيلسوف في أعمال عقله لاستطيع أن يحتر العقل صفحة بيضاء في انتظار ماينتشر عليها من نقوش . كما أن العقل أيضاً ليس موصوعاً مبرغاً خالصاً يفتح عيون فكره لأول مرة على عالم غريب عليه تملأ . فذلك تجريدات معطمة ، إذ ليست هناك بداية نظرية بسيطة لاجتال فيها ، فمنح لانبيا بعقل مفرع يبحث في الحقيقة الملمرة

وقولا لفكرة الافتراضات المسبقة تجملا تقع في صعوبات تتصل بها ، ذلك لأن الموضوع الذى سنبداً منه سيصبح هو ذاته موضوعاً للتحليل النقدي ، ومن ثم يبدو الفيلسوف غارقاً في دائرة التفاعلة والتناقض . فلذا ما أعاد اثبات ما افترضه في مخالفة بنته بدا تائهاً ، وإذا ما تجاهل افترضه أصبح متناقضاً . فالنتيجة التى مؤداها : أنا موجود نتيجة سادحة ، كما أن القاء الشك على قدرة العقل في الوصول إلى نتائج صادقة يتطوى على راقص إذا كانت النتيجة مترتبة على الفكر .

ومع ذلك . فإن الفهم الصحيح للماهية الفلسفة يتطلب انسى من أجل هذا الانطباع ، فصفحة الفيلسوف هى الايضاح ، وليست تأكيد وقائع معينة أو تجاهلها ، إذ هو لا بدعى أنه يهدف إلى اكتشاف الحقيقة الواضحة الأخرى وبنى تسمى وجود العالم الخارجى . أنه يهدف إلى الكشف عما يمينه الوجود أو الوعى بالعالم الخارجى . وهكذا ، تظل صعوبة أعمال الفكر حول نقطة البداية والافتراضات الملزمة قائمة . ويتمين أن يكون الفيلسوف واعياً وحساساً بالنتائج التى يسهل اليها ، ومستعداً لمراجعة افتراضاته في ضوء البحوث التى يقوم بها . ما فقط يستطيع أن يقف على الطريقة التى يقبض بها العقل الانسان على الواقع .

وليس ثمة تناقض في القول بأن الفلسفة التى تمنى بنقد كافة معارفنا تعتبر وجود ذلك البناء الشامل للمعرفة القائمة نقطة انطلاق لها . فحينما نبدأ التفلسف نفترض أن لدينا معرفة بالرياضيات والعالم الطبيعى وبالتاريخ وعلم النفس أيضاً . أما محتوى هذه المعرفة ومدى ثبات مختلف النظريات فليست مسألة ذات أهمية بالنسبة للفلسفة . ان المعرفة قد أقيم صرحها ، واستطاع الانسان أن يتحقق منها ويصحبها خلال مساره في التوافق مع العالم . فالسؤال عما إذا كانت نظريات نيوتن Newton صحيحة أم خاطئة مسألة متعلق بعلم الفيزياء ، كما أن علم النفس هو المختص بالإجابة على الت ازل الذى مؤداه هل يشكل الجبس داساً محرراً لسلوك الأطفال ؟ ووفقاً لما ذهب إليه كانت Kant نستطيع القول بأن مهمة الفيلسوف ليست هي تقرير ما إذا كانت لدينا معرفة أم لا ، أو ماذا نعرف ، ولكن عليه اكتشاف كيفية المعرفة وما يتطوى عليه المعرفة من افتراضات أولية .

والواقع أنه يبدو أن هناك نوعاً من التزييف في أية محاولة لتجاهل ما يوجد لدينا من معرفة ، فحينئذ يبدأ الفيلسوف في التفكير لا يستطيع اغفال حقيقة كونه مخلوقاً طبيعياً له حواسه التي يستخدمها في اكتساب كل ما يعرفه عن الطبيعة البشرية . وهكذا يكون قبولنا للعلوم الطبيعية والدراسات الانسانية متضمناً في نقطة انطلاقنا .

إن التحليل الأساسي لما تطوى عليه عملية وجود الانسان يجعل هذه الافتراضات واضحة تماماً . فنحن مخلوقات طبيعية لدينا أجسام تؤدي وظائفها بطريقة محددة بيولوجيا . وخلال أحاسننا نتأثر بالبيئة الطبيعية ، فحساسنا تنقل لنا موضوعات العالم الخارجي . وظلما أن لدينا حاجات فيسيولوجية ورغبات محددة فإن هذه الموضوعات هي الأخرى تميز عن الرغبة وتحقق الاشباع ، ولكنها قد تنوق ذلك أيضاً ، أنها تجلب اللذة أو الألم ، الاشباع أو الاحباط ، ونحن بلورنا نستطيع التأثير في البيئة وتعديلها وتغييرها . فلذا كانت الزهور تجلب لنا اللذة بوسمنا تسميتها ، وإذا كانت الحواجر تنوق رؤيتها بمقدورها ازالها .

ونستطيع أن نعدد الكثير من المظاهر الأخرى لحقيقة كوننا مخلوقات طبيعية ، فنحن سموت لاجالة ، وممرضين في أي لحظة للمرض ، ونحن نرتد الكثير من السمات المصطنعة ، لكن أكثر مظاهر الحياة الانسانية وضوحاً هو أن الوعي ملازم للحياة . اننا لا نذكر فحسب على أساس الحساب والقدرة على حل المشكلات ، فلدينا مشاعر وأمزجة ورغبات ومقاصد تلون تفكيرنا وهي جزء متكامل من ادراكنا للواقع . ونحن ننسق فيما بين رغباتنا ونضع المخطط ، ونخضع سلوكنا لقواعد ومبادئ ، فذلك هو ما نمنحه بخلاتنا الانسان التي تعتمد على قوتنا الفريدة في تكوين صور مثلة ، والتفكير في شيء لا يوجد أماناً بالفعل ، وتلك القدرة هي التي تجعل اللغة ممكنة . ومع ذلك ، فالانسان مختلف عن سائر الحيوانات الأخرى من حيث أنه يستطيع أن يتعلم دروساً من الماضي ، كما يستطيع أن يفكر فيما هو بعيد مكانياً ، وهو يتوقع المستقبل ، وينظم الحياة الاجتماعية والثقافية ، ويعتمد استمرار التقاليد والوعي بالذات على كل هذه القدرات .

الانسان اذن على وعي بالعالم الثقافي والاجتماعي وبالعالم الطبيعي أيضاً ، انه يسعى إلى المعرفة مثلاً يسعى إلى الطعام ، والاحباط لا ينتج عنده فقط من الموضوعات الطبيعية ، بل قد يرجع إلى ضغوط اجتماعية أيضاً . وتتحكم في الانسان الوراثة والتقاليد معاً . يضاف إلى ذلك أنه نتيجة لأن الانسان على وعي بالماضي والمستقبل ونظراً لأن حياته مستغرقة في حياة الآخرين فإنه يطرح تساؤلات حول وجوده ومن ثم يصبح فيلسوفاً . واستمرار هذا الوعي ذاته يجعل الاختيار أمراً ضرورياً ، ولكن ينسك الانسان من القيام به

الاحتمالات عليه أن يتطور سقاً أخلاقياً . والواقع أن صيغ الحضائر بوعي الماضي وبتوقع المستقبل يحمل الإنسان مدركاً لكيفية وقوع الحوادث في الزمان ، أى يحمل منه مؤرخاً .

و كل الوقائع التي أشرت إليها هي وقائع مأثورة لا تنصح بمبالاة للجدل — ولقد حصرت هذه الوقائع لأنها متصلة في عملية المعرفة ، بل وقد تشمل على تعديلها . وماتطلق عليه مصطلح الخبرة بمجده تكويننا الفسيولوجي (حواسنا ، وأعصابنا ، وعقولنا .. الخ) ، وتكسبه حاجتنا و رغباتنا لوناً خاصاً . ونحن نستوعب الخبرة على أساس ما تلعبه الوراثة في الذكاء والذاكرة والانتباه والموراث الثقافي والاجتماعي ، ولنتنا وأفكرنا وبناء المعرفة القام ، وطاقته حائلة من المواقف تعد جميعاً نتائج العملية التاريخية .

إن الوقائع السابقة تحدد وجهة النظر التي نتعرف من خلالها على العالم . وتتضمن نقطة الاطلاق هذه عناصر ذات صيغة واقعية محددة ، فلا توجد لدينا سوى أعضاء الحس فقط ، ونحن نمثل إنسان القرن العشرين بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من معاني . ومع ذلك ، فلا كانت هذه الأحكام ذات طبيعة مزدوجة لكونها افتراضات مسبقة للمعرفة من جهة ، وجزء من المعرفة ذاتها من جهة أخرى ، فنحن مضطرين لاعادة فحص طبيعة المعرفة . إن ذلك لا يمتنى أننا نشكل فيما نعرفه ، ولكن المسألة هي مسألة معنى المعرفة . اننا نقع فريسة دائرة تسلب المعرفة تجديدها المطلق وتجعلنا نرربط أكثر بالواقعية الساذجة لأن المعرفة كلها تبدو نسيية أو مرتبطة بنقطة البداية التي نرتضيها . إن المعرفة البيولوجية أو السيكولوجية قد حددتها عوامل حتمتها عوامل بيولوجية أو نفسية ، كما أن المنظور التاريخي يحدد حكمنا على التاريخ .

والعالم الذي نسي إلى التعرف عليه لا يطرح نفسه أمامنا بطريقة موضوعية ، ولكنه في ذاته موضوعاً للدراسة من خلال تصوراتنا للظروف الانسانية . وحينما نتحدث عن الموضوعية يكون حديثنا في اطار سياق محدد بعد أن نسلم ببعض الشروط المعرفية . يحدث ذلك حينما يقصر عالم النبات الزهور . ولكن حينما نبحث مشكلة المعرفة برمتها — كما هو الشأن في نقطة بدايتها الفلسفية — لانتطيع أن نهرب من متظاورات علم النفس وعلم الاجتماع والتاريخ التي يحدث داخلها أى فعل معرفي . ولما كنا نتعامل مع المعرفة برمتها كان من المسموع علينا أن نخطو خارج نطاقها ، اذ حينما نشرع في تقسيم العالم يبدو كما لو أنه قد فسر بالفعل فور البدء في مهمتها ، وغايتها هي تحقيق مزيد من الانساق ورميد من الوعي الذاتي .

في ضوء ذلك كله لا يعدد ساء المعرفة برمتها صورة فوتوغرافية للواقع ، ولكنه خلق

انسانى تتجلى فيه القرارات ومختلف أنواع التقويم . اننا ننظر إلى العالم ، ونقوم بتنظيمه من وجهة نظر خاصة بواسطة أدواتنا الشعرية ، وهذا هو ما دفعنى إلى القول بأن العالم قد فسر بالفعل ، فحينما استخدم مثلاً كلمة (الشجرة) أو (التفاحة) أو (القلم) نكون قد فسرنا موضوعات عديدة تنتمى إلى مجموعة واحدة . والعالم هو سلسلة التضمينات التى نعمل اليها باستخدام ملهج باللغة الدقيقة والتحديد يهدف التوصل إلى أغراض معينة بالذات . أما الأساطير والأديان والفلسفات فهى تفسر جوانب رئيسية من العالم بطرائقها الخاصة ، وهذه التضمينات تجعل العالم ينطوى على معنى عند الانسان .

و يقدم لنا بناء المعرفة والاعتقاد منظورات لبحث مشكلات محددة ، ويتضمن معايير الكشف . عن حقيقة تأكيدات بالذات . وهكذا نستطيع أن نتساءل عن أى عبارة واقعية حل هى حقيقة كذلك ؟ ولكن طاملاً أننا لانستطيع أن نخطو خارج المنظور الذى طورته تفسيراً للعالم ، فلن يكون هناك معيار يمكننا من الاحابة على نفس التساؤل فيما يتعلق تصورنا للواقع . وغاية ما نستطيع أن نفعله هو أن نحمله أكثر اتساقاً وعمولاً . وهكذا ، يبنى أن معترف بالحقيقة القائلة بأن الحياة الانسانية ، وهى التى تحتل موضوع الدراسات الانسانية ، مفعمة بالمعاني المشتقة من تفسير الانسان لعالمه . ولكننا نستطيع اخضاعها للتحليل حين نفحص كيف يثير هذا المعنى الفيلسوف ، فذلك يضع للدراسات الانسانية أساسها الابدستولوجى .

وعندما نشرع فى التحليل يتعين ألا نجعل من معاني الكلمات النموذج الأمثل لكافة المعاني التى نقصدها — مثلاً حدث عند أصحاب النزعة التحليلية فى اللغة — وذلك بالرغم من أن فهم المعاني اللغوية يعد من أهم خصائص الحياة الانسانية ، فوعينا بلواتنا ، وبالعالم المحيط بنا غالباً ما يتحقق من خلال تصورات نصوغها لغوياً . فمع أن هناك تشابهاً بين الانسان حين يشتم زهرة ، وبين الكلب حين يشتم عظمة ، الا أن الفروق الجوهرية بينها ، فأنا أصنف خبثاً وأصوغها فى مصطلح محدد بدقة ويصبح جزءاً من ذاكرتى الشخصية ومعرفى العامة . وتكمن فائدة المدخل اللغوى للمعاني فى هذه الحقيقة . غير أن التساؤل الذى مؤداه ، مالذى يجمل من هذا الموقف موقفاً ينطوى على معنى ؟ يبدو أكثر أهمية من التساؤل الذى يقول مالذى يجمل هذه العبارة ذات معنى ؟ اذ كيف ينطق الطفل باللغة أو كيف يتسلها لأول مرة اذا تعذر أن يكون لديه فهم لغوى مسبق لمعاني المواقف كالموقف الذى يرمز إلى شيء ما ، كما أنه اذا استحوطت الاشارة بالأصبع أو الاشارة إلى أعلى بشئ معين ثم تكرار الكلمة الدالة على ذلك ، فان هذه الكلمة لن يكون لها أدنى تأثير على الطفل الصغير ، اذ عليه أن يفهم أولاً معنى اللغة ، وماذا يقصد بالاشارة أو الرمز أو الكلمة التى نطلقها على شيء ما .

على أنها كتلة منسجمة إلى معاني عميقة تتجلى خلال أحاديثها اليومية كقولها : إن ذلك يسمى شيئا بالنسبة لي ، إن أعماله تبدو حالية تماماً من المسمى ، أنني أعرف ماذا تعني تلك الاسماء على وجهه ، ومما يدعيه تلك المبادئ التاريخية أن هذه الاستخدامات تستند واسعة إذا نظرنا إليها كسرور استمراري لما يطوى عليه مصطلح المسمى بالمفهوم المعرفي . وبهم المبادئ الأساسية صفة خاصة بالمعاني في مفهومها العام . وتحتل معاني الأعمال والمواقف مكانة بارزة في هذه الدراسات وإذا أرادت الفلسفة أن تفتح فضاءاتها للمعاني الأساسية فإن تحليل مفهوم كلمة المعنى .

وإنما صبح لما ... دعاء واحد مرقعاً بسيطاً ، ثم يستخلص المعاني التي يطوى عليها . اندهش به . إلى داخل حشرى ثم صرير مقبضته يده على المضخة . إن هذا الموقف يتضمن معنى سادساً لأي شيء رأيت شخصاً ما أعبره صديقاً قديماً لي فأدركت أن الحركة التي قام بها ، بأنه دليل على معناه . وهذا الموقف مملوءة إذا استلزامت أي حركة من حركاته . وإذا أومأ لي شخص غريب معنى تماماً أثناء تجواله في أنحاء الموقف عبر مفهوم . وأخيراً ، إذا أومأ لي معنى ، إلا أنني أدركته تلك الحركة المفردة ، أنه ، أن معناه ، على المعاني معناه . على المعاني التي يعبرها الموقف .

ويؤثر اتجاهات الموقف المختلفة على درجته فهناك ، صديقاً حميماً ، لم يصحب فقط معناه به . وإنما أيضاً ، يصعب على شعنيته ، وهذه ولاشك تصرفات مستقرة يكتسب بعضها بعضاً . أما إذا سلطت اتجاهات الموقف بحيث تدور عن عواطف متضاربة ، كأن يصاحب اسماء الصديق حركة تدل على غضبه ، صوف يكون فهمي له غامضاً . يهبط معنى الشيء على نطاق أوسع ، فإذا علمت أن صديقاً عمرو ، قد لحقت به اهانة أو حدث له احباط حينئذ يصبح فهمي أكثر وضوحاً ، أما إذا كان قد حصل على ترقية أو ترويج من فئاته ، فقد الموقف لن يكون مفهوماً بنفس الدرجة .

أما أن غضب عمرو يسمى شيئاً بالنسبة لي ، فذلك مرجعه أنني أظلم حين أراه في سائده سبته . فذلك يذكرني بما أعانيه شخصياً من احباط ، إذ قد يكون موقفه هذا له صلة بالظروف التي أعيشها ، بل ربما أكون في حاجة إلى معرفة عمرو ، لكنني اضطر إلى الانسحاب عن طلب معرفته لأن حالته المراهية لا تسمح بذلك .

وهكذا نجد الناس أن المواقف تطوى على معنى لأهم يتأثرون بها ويستجيبون لها ، . يظهر بها تباين آخرى . . يحسبون عليها ويفسرونها على أساس ذاكرتهم . وقد يبدو المسمى مفقوداً ، أنه على غير كبر ، ولكنه دائماً ما يكون هو المسمى الأول الذي يدرسه

الشخص حينما يواجه الموقف . وهكذا يتسم المعنى بأنه ذاتي وربما اعتقادي ، كما أن المعنى الذي يدركه شخص ما لموقف معين ، يمكن أن يدركه أو يفهمه شخص آخر .

يبدو من التحليل الدقيق إذن ، أن المعنى مرتبط باستخدام مفاهيم معينة ، هي أحكام تصدرها على أساس نماذج من العلاقات ، بحيث تشكل المعنى ونمطها أدوات فهمه ، ويمكن أن نطلق على هذه المفاهيم مصطلح المقولات بالمعنى الكامل . ومن المفيد في هذا الصدد أن نعرض لهذه المقولات ونناقشها ، فكل منها يتناول جوانب معينة من الموقف ، ما يبرحه فيها من تسائد متبادل ، ثم هي معتمدة يمكننا من فهم المواقف المعقدة .

وثمة علاقة وثيقة بين مظاهر الطبيعة والمحتوى العقل الذي يحملها تبدو كتمثيلات حالية ، بجانب كبير من العالم المحيط بنا يتضح معناه حين نترك أن سائرنا أو نسمعه لأفكاره عن كونه مظهراً لأعمال عقلية . وحينما ننظر إلى الحركات مثل الانجذاب ، وإلى الأصوات والكلمات ، وإلى الموضوعات مثل الأدوات ، فإتينا ندرك ذلك لأننا نفترض أن ما يدركه هو نتائج الفكر الانساني والشعور أو الاحساس .

وبذلك العلاقة التبادلية التي تشكل إحدى مقولات المعنى هي علاقة قائمة ما بين *Sinn* و *genetis* ولا يمكن ردّها إلى أي علاقة أخرى . وكشأن عام ، فقد يعكس المرء في العلاقة بين الغضب والبؤس ، أو بين الفكر والكلمات المكتوبة ، أو بين ما هو داخل وما هو خارجي ، وهذا بالطبع راجع إلى التصور العام للعقل بوصفه بناءً داخلياً مكيناً . وبوسعنا أن نقول أن الغضب داخل ، وأن البؤس خارجي ولكننا يمكن أن نقول بطريقة أخرى أن الغضب يتجسد في البؤس ، وأن الفكر تجسده الكلمات . غير أن هذه المسائل متضلة ، فما هو داخل لا يعني بالضرورة علاقة مكانية هنا ، فليس معنى أن أفكرنا تكمن داخلنا ، أن العقل يحتويها احتواءً مكانياً ، ولا هي متضمنة في الكلمات احتواء البنية فرخ الدجاج . هكذا يصح أن نقول في هذا الصدد أن العلاقة هنا علاقة التمييز عن محتوى عقل في صورة طبيعية . ونتيجة لهذه العلاقة نواجه بمركب مفرد نطلق عليه مصطلح : التمييز ذو المعنى . ومع ذلك فمنه لا نستطيع أن نحضي في تحليل هذا المركب إلى عناصره المكونة ، ذلك لأنها تبدو شديدة الارتباط فيما بينها . فمنه نستشر المجموع دون أن نظهره ، أو نمو في حالة غضب دون أن يكون لدينا شعور حقيقي بذلك . ولا يفقد ذلك التمييز عن الغضب دلالاته الحقيقية ، ولكنه يعني أنني أستطيع أن أتأكد خداع الآخرين بالتمثيلات الخارجية تماماً مثلما أصدقهم بالكلمات .

ونحن نلخص العلاقات التي ترمز إليها هذه المقولة وغيرها من المقولات مباشرة . وهذا

يجعلنا نميل إلى تفسير الأحداث في ضوء هذه المقولة ، فحينما يحكم المرء قضية يده ربما دل ذلك على ما يشعر به من غضب . على أننا اذا كنا نلخص العلاقة بين المقولات في ضوء حالاتنا الخاصة فليس معنى ذلك أن كل تفسير لسلوك الآخرين في ضوء الخبرة الخاصة سيكون تفسيراً صحيحاً . فقد ندع أنفسنا فيما يتعلق بمشاعر بعضهم فعلاً ، على حين نكتشف تغييراتنا الحقيقية واضحة . اذ نستطيع أن نقول لشخص ما أنه يئس ، قبل أن يكون لديه وعي بذلك . تلك مسألة يجدها البحث الاسمي يقي . وليست مسألة قرار مطري .

وتختص المقولة الثانية بالعلاقة بين الأجزاء والكل . فسمى الكلمة يحدد على أساس العبارة أو السياق الذي يظهر فيه ، والبهاء الكل للغة التي تنتمي اليها . وأعني بذلك شيئاً محدداً بالذات هو البهاء المعنى الذي يحدد الاسم أو الفعل ، وترجمة الماداني كما تحدها الدمايس . فسمى الانعانة أو الحرقة بهج أكثر فأكثر - بما به يظهرها بالإنعانة أو حرقات أخرى ، وبالواقف التي تظهر بها . واذا عرضنا على بعض الناس سائناً واحداً من وجه شخص ما في صورة من عرافة . ثم طلبنا اليهم تحديد مبلغ غضب هذا الشخص أو حرره ، فإن الاحانة لا تلت لي تكون محددة ثابتة . أما اذا عرضنا عليه الصورة كإداة فإن الحكم سوف يختلف حسب ، وسيطراً عليه من الحسن ، واذا ما عرضنا عليها شيئاً يصره الحرقات والتغيرات فستكون الاحكام أكثر صدقاً لانعانة . واذا جعلنا هذا الشخص في سياق الموقف الذي يعيشه ، كأن يصوره مشتركاً في تشييع جنازة مثلاً ، على يكون هناك أدنى شك في قدرتنا على تفسير مشاعره . وهكذا نستطيع أن نستمر في برصنا ، بقول أن كل ادراك هو جزء من مجال ادراكي ، وإن كل حادثة تقع في سياق رمائي . ومعظم الوحدات التي نتعامل معها كالاحاسم البشرية والآلات والمجتمعات والطم والدول هي كليات مركبة تتألف من أجزاء مكونة . وأستطيع أن أطبق هذه المقولة على حالة صديقي عمرو بطرق مختلفة ، فحركة يده مرتبطة بتعبير وجهه ، والحركة الحالية مرتبطة بخبرة سابقة وأثر حالته المزاجية على حالتي الشخصية مرتبط بتاريخ الصداقة بيننا .

على أن التفسير لا يتجه فحسب من الكل إلى الجزء ، ولكنه يتخذ أيضاً اتجاهاً عكسياً . فالكل يتحدد معناه من خلال الأجزاء لا بد تطبيع أن نفهم المعنى الكل واذا لم نفهم الوحدات تعذر علينا فهم الجسلة . وهكذا يتميز جشاً في المعاني بأنه نحت مشاكت ، نحن سيق من ادراك معنى الأجزاء إلى فهم الكل ، ثم إلى مزيد من فهم الأجزاء . وهكذا .

ولا يعتمد بالطبع الكشف عن الجدور الأولى لهذه المقولة في ثانيا الشخصية . فحين
مى ذاتنا المركبة ، في الوقت الذى نعلم فيه أننا مخلوقات حوات بناه واحد ، ونعى ندرك
العالم بوصفه يمثل وحدة متبينة ، وما يحدث لنا من حوادث يصبح جزءاً من قصة حياتنا
المستمرة ، وهى لما معناها كمراسل متعددة لحياتنا ، أو قترات من مراحل أعمالنا .

أما المقولة الثالثة فهى مقولة التأثير في البيئة والتأثر بها . وهى التى أطلق عليها مصطلح
مقولة القوة Power فحادثة معة تمنى لدينا شيء ما لأنها مفروضة علينا ، مثل الراحة
الغاذة التى لا يستطيع معها فكاًكاً ، فهى تؤثر فينا وتساعدنا أحياناً وكذلك التغيرات
التي تقوم بها ذات معنى ، والآثار التي تتركها جهودنا على البيئة والأزمة التي حُرمتنى
من والدى ، أو التي حرمت من عمله تمنى شيئاً بالنسبة لى (لكن الجماعة و الصبر قد
لا تمنى بالنسبة لى نفس الشيء) . وهذه الشجرة تمنى شيئاً عندى لأننى رزعتها بنفى ،
أما الشجرة التي غرسها أنت فلا تمنى عندنى نفس الشيء .

واضح كيف تشتق هذه المقولة مباشرة من الخيرة الأساسية وقد اطلق عليها
مصطلح مقولة القوة (أو العنف) لأننا نغير القوة حيناً تتأثر بالظروف الخارجية ، أو
حيناً تؤثر فيها نحن . وتعاود هذه المقولة في المجال الطبيعي مقولة العلية . فكلما بشه إلى
نمل من العلاقة تتبع فيه بانتظام حادثة معينة أخرى يعتمد عليها وقوعها . ومع ذلك ، من
الضرورى أن نفرق بين القوة (التي تعد مقولة من مقولات المنى) ، ذلك لأن الارتباط
بين الحوادث لا يتغير في الأولى ، على حين أننا نستشعره تماماً كخيرة محددة في الأخيرة
فحيناً نلاحظ أن كرة اللياردو تصادم بكرة بلياردو أخرى فصرخا ، فأننى لاألاحظ
سوى مجرد تتابع أحداث ، ولكننى حيناً ألقى بالكرة ، أو حيناً تصطدم فى الكرة فيخذ
أكون على وعى تماماً بالعنف واذا ما تحدثت عن القوة أو العنف حيناً تصطدم كرة بلياردو
بكرة أخرى ، ففي هذه الحالة كون قد اقتبست مماثلة من حيرة خاصة فى حيناً أنأثر بشيء
ما أو أحدث أثراً فيه . واذا - التجهنا في المسألة إلى أكثر من ذلك سوف تقع فى خطأ
التشبيه هذا المنى تصبح مقولة القوة هى مقولة أساسية أكثر من مقولة العلية

والمقولة الرابعة هى مقولة القيمة Value ، وهى التى تعطينا الصورة اليهودية
للحكم ، والتي من خلالها يعصم معنى على المواقف حيناً تربطها بالرضاء أو عدم
الرضاء ، وباللذة والألم ، وبالقبول أو الرضى . فالظهور تمنى شيئاً بالنسبة لى لأننى
استمتع بالاحتيا . وكذلك الموسيقى التى أطرب لسامعها وهكذا تكون المواقف ذات
معنى فى ضوء ما يتبره فيها من عواطف سلبية أو إيجابية أما طبعنا فى صياغة الأحكام
الأخيرة أنه الجمالية أو الاقتصادية فلسفتى هو موحدة ، إذ أن الأهم والأعم هو حيرة
التقوى

وأخيراً ، سأشير إلى المقولة التي ترسز إلى طريقه ربط المواقف بأغراضها وأهدافها ،
 وبمكسها أن مطلق عليها مصطلح مقولة الرسائل والمعاملات . إذ قد يبدو شيئاً ما على أنه
 بطوى على معنى على لأنه مرتبط بعينى و تحقيق هدف معين ، فتسلك حل مرتفع
 نرى له مثله عدد شخص يرغب فى السلق ، لكنه لم يتصل هذا المعنى عدد شخص
 آخر . وما ينتج الارتباط بين هذه المقولة والمقولة السابقة . فقد سعى إلى تحقيق
 ما يدخل عليها السرور ، أو ماله فيه نالسة لما . لكنا لاستطيع احتزال المفكرين إلى
 مقولة واحدة . فقد أربى فى سلك الحيل ، لكن ذلك لايعنى أن تسلك الحيل له قيمة
 أخلاقية أو حيالية ، أو أنه يخلب لى اللذة والسرور . طيس ضرورياً أن ترحم شائد
 شخص معين لهدف ما إلى قيمة ، وذلك بالرغم من أن تحقيق هدف المرء شيء يطل
 اللذة . لكن هذه الأخيرة مسألة محملة . إذ الرعية فى الحصول على اللذة من أداء شيء ما
 لا تماثل المصيط . رغبة تحقيق هذا الشيء . فقد أطل من . اجلة المصح فألاحظ العدد
 والآلات المختلفة دون أن تتم اهتمامى ، على حين أن شخصاً آخر قد يحمى هذه الأشياء
 باهتمام بالغ . وهكذا تكون نوعية الحياة الانسانية هي التي . كسب العالم المحيط ما يمداه
 حياً نعد لأنفسا مجموعة من الأهداف وسمى إلى تحقيقها . وبعض هذه الأهداف
 أسهل فى تكويها المصولوجى وى والملاحظات البيولوجية ، وبعضه الآخر شائد نص
 بأنفسنا ، أو نستمد من التقاليد .

ولما كانت هذه المقولات لما جفورها المبيعة فى الحياة الانسانية — ذلك أننا جميعاً
 نستخدم الرسوم ولنا مشاعر ، ونكفخ من أجل غايات معينة ، ولدينا وهم متكامل
 بمقد — هي تطلق مصفة عامة بحسب الطريقة التي نستخدمها فى التصير . ومع
 ذلك ، منر لاستطيع أن نكمل قائمة المقولات ، كما لاستطيع أيضاً أن نستمد امكان
 وجود مقولات أخرى ، إذ من الممكن أن تكون هناك مقولات نوعية تلعب دوراً مشابهاً
 فى حياتنا العقلية . والمعتقدات المشتركة لحيل معين ، أو الاطار النظرى للفلسفة ما قد
 يعطيان المنظور الذى يدرك من خلاله معانى المواقف . مثال ذلك أن فكرة التطور قد
 تكون بمثابة مقولة تنظيم تصورها لتطور الدول كوحداث محددة . ولايزال هناك جدل
 حول أصل هذه الفكرة هل هي ذات حضور فى حيرتنا بعملية النمو والتضخ ، أم أنها نتاج
 الأفكار الدينية والفلسفية السائدة فى حضارتنا . ومن جهة أخرى نعد أن استخدام مفهوم
 الطبقة الاجتماعية كمقولة وتقسيم المواقف فى ضوئها هو موضوع آخر لم حضوره فى
 ادبولم حيه معينة

إن جانباً مما ذكرت قد أنه صاعقة جديدة لمسائل واصحة مألوقة ، أذا الجانب الآخر
 فهو تحليل طيسى بعض العمدات المحملة فى ضوء المقولات . إن هذه المقولات ملائمة

لمراجع الدراسات الانسانية تماماً . اما بلام مقولات كاسط Kant وخاصة الجوهر والعلمية العلوم الطبيعية

والعالم الاساسى معمم بالمعنى ، فالواقف يفسر حياً يظهر دارس الانسانيات على المسرح ، أما المعاني التى يكتشفها الناس ، أو يصفونها على حياتهم ، والتفسيرات التى يقدمونها هى عادة ما يفسر عنها ، ويمكر فهمها من خلال تفسيراتهم

وهكذا يصبح مهمة الدراسات الانسانية مختلفة عن مهمة العلوم الطبيعية ... فالأخيرة تهتم بصياغة براءات فرضة تتعلق بتتابع وارتباط الأحداث ، وتعالج الدراسات الانسانية علماً يطوى على معنى بالنسبة للفاعلية ، وهى تسمح فهمنا لمتنفس ألوان التعبير ، أنها تعمل فهمنا أكثر عمقاً ونظيماً ، كما نمكننا من الوقوف على المعاني الكامنة فى حياة الناس .

ونستطيع فى هذا الصدد أن نشير إلى النص المهم الذى لخص فيه ديريتزل Drieszel مصور المذهب الكيفى فى علم الاجتماع ومتابعة الفكرة الاساسية ، حيث كتب يقول : « من بين التطورات الهامة فى علم الاجتماع الحديث ذلك التأكيد على مراحل منهجية للبحث مشقة أساساً من المدرسة التفاعلية الرمزية Symbolic interactionism ، تلك التى تؤسس بأهمية الرموز المشتركة والمعاني التى تكون لديها خلال الأنشطة التى يمارسها فى الحياة اليومية . كما يستمد هذا الاتجاه مقوماته الفلسفية أيضاً من المذهب الفينومينولوجى (الظاهراتى) . ويمثل هذا المنهج فيما يعرف باسم الانثوميتودولوجى ethnomethodology تلك النزعة التى تمثلها أعمال هارولد جابر فينكل H. Garfinkel ، وآرن سيكوريل A. Cicourel وتلاميذهما . ومع ذلك ظهت الانثوميتودولوجيا هى الاتجاه الوحيد المهم بالانماط الاتصالية والرمزية للسلوك التى تمكن خلف التفاعل الاجتماعى ، وإنما لدينا أيضاً الدراسة الفينومينولوجية الهامة التى كتبها برجر P. Berger وتوماس لوكمان T. Luckmann بعنوان : الصياغة الاجتماعية للواقع The Social Construction of Reality . وعموماً ، فإن هذه المراحل جميعاً تعتمد اعتماداً هائلاً على التصورات الفلسفية التى صاغها الفرد شوتر A. Shutz ، وهو مهاجر المانى ، تأثر تأثراً مباشراً بفلسفة هوسرل « الفينومينولوجية »^(١) . ومعنى هذا النص ، أن المذهب الكيفى له حضور فلسفية أصيلة ، وهو لذلك من الناحية النظرية يستمد أطواراته المعقدة من هذه الفلسفات ، ثم يتجه نحو « ملامنة الواقع » والاندماج فى الحياة الاجتماعية ، وحل « أن يقوم بحقيق » مع « المعامل » « الخاصة بالطرى والواقعى » وهذا فى حد

(١) P. Berger , *Beneath the Surface*, London: Routledge & Kegan Paul, 1971, p. 108

ذاته يمثل رداً على أولئك الذين يزعمون أن البحث الكيفي قائم على أساس منطرحه لا المعلومات والمعطيات من أفكار ، أى أن الباحث الكيفي لا يدرس الواقع وهو مزود باطار نظرى محدد ، وهذا في حد ذاته تصور غير صحيح ، فقد أوضحنا المدور الفلسفية لهذا الاتجاه النهجي ، وكشفنا عن التوجيه النظرى الواضح لهذا المنهج .

٤ - أدوات البحث الكيفى :

ان كافة أدوات البحث الاجتماعى التى تمكنا من تحقيق الاندماج فى الواقع الاجتماعى Involvement with the Social world تصلح أدوات للحصول على معلومات فى المنهج الكيفى - لكن الملاحظ على أصحاب هذا الاتجاه أنهم يؤكّدون أهمية استخدام طريقتين رئيسيتين هما : الملاحظة المشاركة Participant Observation والمقابلة المتعمقة Depth - Interviewing وقد كتب هوراد بيكر H. Becker وبلانش جير B. Geer مقالاً هاماً هو استخدامات الملاحظة المشاركة والمقابلة المتعمقة كأدوات للبحث الكيفى . والملاحظة المشاركة فى رأيها هى الطريقة التى يشارك فيها الملاحظ فى الحياة اليومية للجساعة التى يقوم بدراستها ، سواء كشف عن دوره . أو اتخذ دوراً تتكرها disguised Role ، اذ هو فى ذلك يلاحظ الأحداث بكل دقة ، ويستمع إلى كل ما يمال ، ويسأل الناس ، لفترة طويلة نسبياً من الزمان . وأما المقابلة المتعمقة ، فهى مقابلة حرة أو مفتوحة بين شخص قائم بالمقابلة وبين المبحوث ، ولا يتقيد الباحث فيها بشكليات الاعتماد على كشف من الأسئلة المدة مسبقاً والمما يترك الحرية للمبحوث بأن يتحدث كيفما شاء ، أو بمبادرة أصبح انها موقف تفاعل بين شخصين . أحدهما يهدف إلى فهم المعانى والقيم الكامنة وراء سلوك الآخر . هذا ، وسوف نناقش بالتفصيل هذه الأدوات ومتطلباتها المنهجية حينما نتناول أدوات البحث الاجتماعى ، والمماود فى هذه النقطة أن نحدد أهم الافتراضات التى يستند عليها استخدام أدوات البحث الكيفى فيما يلى :

(أ) يفترض البحث الكيفى أن الباحث لا يكفى بمجرد الحصول على تسجيل سريع للتصيرات . والمظاهر السلوكية الخارجية ، ومن ثم يكون التمسق فى فهم الموقف الاجتماعى مطلباً ضرورياً للبحث ، ومن ثم ينبغى أيضاً أن يراعى فى تصميم أدوات البحث الكيفى ، أن تكون قادرة على اعطاء الباحث تعبيراً شاملاً لكل أبعاد الموقف المدروس ، ويتحقق هذا المطلب عادة باستخدام أدوات أقل رسمية للبحث ، كالملاحظات المباشرة ، والمعايشة والاندماج فى حياة التفاعلات المدروسة ، كما يحدث ذلك أيضاً فى دراسات الحالة التى تبنى داخل مضامين ثم عنصرت تحليلية محدودة .

(ب) لكي يتمكن الباحث الكيفي من تحقيق أهدافه التي تتمثل في إدراك العوامل الكامنة خلف السلوك الاجتماعي ومعرفة أهدافه ومقاصده ، لابد أن يعتمد استخدامه لأدوات البحث على نوع من الرابطة الشورية Rapport أو الصلة الانسانية ، أو التعاطف بينه وبين الأفراد أو الجماعات التي يقوم بدراستها ، ويتطلب ذلك البحث عن أفضل طرق الدخول إلى الجماعات ، وكسب ثقة جمهور الباحثين ، حيث يتمكن من تحقيق هذه الرابطة .

(ج) يستغرق تطبيق أدوات البحث الكيفي فترة طويلة نسبياً من الزمان ، لأن أدوات البحث في هذه الحالة لا تكون مجرد استمارات يريد الباحث أن يستوفي بوجدها المختلفة بسرعة ، ولكنها وسائل تمكن الباحث من الاندماج في المجتمع ، ومنهت أو مشات لتوجيه مسار البحث نحو هدفه الأساسي وهو « فهم » أبعاد الموقف المدروس ومعرفة الظروف المؤثرة في تعديده .

(د) قد يلجأ الباحث الكيفي - وهذا ما يحدث في معظم الأحوال - إلى استخدام مجموعة متكاملة من أدوات ووسائل البحث ، بحيث يمثل موعاً من « الاستراتيجية المنهجية » ، وتمكنه هذه الأدوات من الاحاطة بأبعاد الظاهرة التي يقوم بدراستها من روايا مختلفة ، ومتكاملة في الوقت ذاته .

(هـ) لا يلجأ الباحث الكيفي إلى التسجيل الوقفي السريع لاستجابات الباحثين ، وإنما يسجل هذه الاستجابات بعد أن يتأكد تماماً من أنها تمثل الواقع الفعلي لحياة هؤلاء الباحثين ، ولا يتحقق له ذلك إلا بعد فترة طويلة نسبياً يستطيع معها أن يمثل المواقف والخبرات التي يعيشونها ، وأن يضع نفسه في موضعهم .

• مهارات الباحث الكيفي :

أوضحنا أن تطبيق أدوات البحث الكيفي يقتضي من الباحث انصتق في الواقع الذي يقوم بدراسته ، ويتطلب ذلك بالطبع تدريباً واعياً للباحث الميداني الذي سيقوم بمهمة جمع بيانات كيفية عن الظاهرة موضوع البحث ، ومن ثم يعتبر التدريب على العلاقات الانسانية واستخدامها في الدراسة الميدانية مطلباً أساسياً في البحث الاجتماعي الذي يتجه إليها كنهياً^(١) ، ذلك أن الباحثين الميدانيين غير المدربين أو الذين يعانون من صعوبات في فهمهم الميدانية

(١) انظر عدداً من المقالات الواردة في هذا العدد ، لا سيما على سبيل المثال

Stephen A. Richard Training in Field Relations Skills, in Fieldwork (ed) by ed: PP 155 (1964)

Edward Shils, Human Relations Skills in Social Research, in Fieldwork (ed) by ed: PP 119 (1963)

عن طريق اصابه والمخطأ يؤدي انشراكهم في البحث الاجتماعي إلى تشويه النتائج ، و زيادة تكلفة عملية جمع البيانات ، خاصة وأنها في البحث الكيفي تحاول بقدر المستطاع تجنب تأثير التحيز الشخصي في البحث ، ويحتاج ذلك إلى حيرة ومراق كافي في عملية الحصول على المعلومات وتسجيلها ، واستخلاص الدلالات المتعلقة بها

ويشمل برنامج تدريب الباحثين على مهارات العلاقات الانسانية في البحث الكيفي الموضوعات التالية :

- (أ) أخلاقيات البحث الاجتماعي .
- (ب) فكرة عامة عن التنظيم أو المجتمع المحلي الذي سوف تجري الدراسة بداخله .
- (ج) المصادر التي سنحصل منها على معلومات تتعلق بالتنظيم أو المجتمع المحلي المدروس .
- (د) القرارات الخاصة بتحديد الأشخاص الذين سيتم اجراء الاتصالات الأولية بهم سواء داخل منطقة البحث أو خارجها .
- (هـ) عمل الاتصالات الأولية بمنطقة البحث .
- (و) تحديد دور الباحث الميداني في الدراسة الواقعية .
- (ز) الاعلان عن حوافز معينة للأشخاص الذين يتعاونون مع فريق البحث من أعضاء التنظيم أو المجتمع المدروس .
- (ح) تحديد مراحل اجراء البحث والأنشطة التنفيذية ووضع الجدول الزمني لتنفيذ هذه المراحل .
- (ط) اختيار الاختيرين من أعضاء التنظيم أو المجتمع المحلي موضوع البحث .
- (ك) دراسة الشكائم التي قد تكون انتشرت حول مشروع البحث أو الباحثين الميدانيين .
- (لك) تسجيل مدى تقدم البحث ونتائجه أولاً بأول ، وإبلاغها لجنة البحث والمسؤولين عن التنظيم أو المجتمع المحلي موضوع الدراسة .

وحينما نضع برنامجاً لتدريب الباحثين الميدانيين على هذه المسائل ، فانه ينبغي أن نؤكد لهم حقيقة هامة وهي أن البحث الاجتماعي يمكن أن يكون مشروعاً تعاونياً بينهم وبين جمهور البحث ، أو تصمم بشكل فردي ، أو تنظيمي ، الذي بدوره ، ويكون ذلك عن طريق كسب ثقة المجتمع المدروس - البحث - سلوك الباحثين الميدانيين والأهداف التي يمكن أن يحققها هذا المجتمع المدروس - البحث - في إطار أهدافه للوصول إلى أهدافه الخاصة بالبحث .

(أ) توعية المجتمع المدروس بالدور الذي يقوم به الباحث الاجتماعي ، خاصة في الحالات التي لا يوجد فيها عند جمهور البحث فكرة واضحة عن هذا الدور ، وقد يستغرق ذلك وقتاً كبيراً ولكنه يحقق فائدة كبرى في عملية الحصول على المعلومات ، خاصة اذا اقتنع جمهور البحث بمدى أهمية هذا الدور ، واستطاع البحث أن يكسب تعاونهم معه .

(ب) توعية جمهور البحث وبمجتمعه بأهداف البحث والقيمة العملية لما يمكن أن ينظر اليه من نتائج ، اذا ما صادقت قبولاً من المسؤولين عن تنفيذ السياسات أو البرامج المختلفة في المجتمع .

(ج) على الباحث الميداني أن يوسع نطاق علاقاته بمختلف الأفراد والهيئات والعتات السائدة في المجتمع ، وأن يعمل على إقناعهم بموضوعية الدور الذي يقوم به في عملية البحث وأهمية الحصول على معلومات دقيقة وواقعية .

(د) على الباحث الميداني أن يحصل على تعاون القادة الرسميين في منطقة البحث أو الطبق الذي يقوم بدراسته ، فمثل هؤلاء القادة يمكن أن يكونوا مصدراً أساسياً من مصادر الحصول على المعلومات ، فضلاً عن أنهم يمكن أن يملكون الباحث الميداني في مهمته التي تتمثل في كسب ثقة جمهور البحث وتعاونهم ومشاركتهم الانجابية في انهيار الدراسة .

(هـ) لا يقتصر تعاون الباحث الميداني مع القادة فحسب بل أن عليه أن يوسع نطاق المشاركة من جانب جمهور البحث كلما أمكن له ذلك ، فهو يمكن أن يشارك معه عدداً كبيراً من الأفراد والجماعات التي يقوم بدراستها في عملية انعام البحث والحصول على المعلومات . ويستطيع في هذا الصدد أن يحدد لهم أدواراً غير رسمية *informal Roles* يسهم كل منها في الحصول على معلومات من نوع معين تفيد البحث الميداني .

وجدير بالذكر أن هذه المهارات التي تؤكدها في عملية تدريب الباحثين الميدانيين ليس المهم هو تلقينها للباحثين على المستوى اللفظي ، ولكن الشيء الأهم أن تترجم فعلياً على المستوى السلوكي أثناء التعامل الاجتماعي للباحثين مع جمهور البحث ، ذلك أن نجاح المنسلة . الاندماج في المجتمع ، وقبول الأهالي للباحث كعضو في مجتمعهم ، مرتبط بالسلوك . المنهجيات التي تصدر عن الباحث في المواقف المختلفة ، وقدرته على فهم وتقبل النعم والامام التي تمثلها هؤلاء الناس ، ويعتبرها مثاليات اجتماعية لاينبغي التجريح عليها سيما .. تطبيع الباحث الميداني اندماج هذه الممارسات القادرة بكونه مقدراً اجتماعياً .

بمعنى ذلك عمله كسب ثقة جمهوره . البحث وبعده به معه لاجل مهمته

على أن لغش و تخمين ذلك كله غالباً ما يرجع إلى أن الباحثين الميدانيين قد يكونوا فقط مدربين تدريباً كافي على العلاقات الأساسية في البحث الاجتماعي ، فذلك التدريب الأعمى يمكن من تنمية مهارات الباحثين الميدانيين في البحث الكيفي ، ويمكن متابعة مدى حاجتهم في ذلك ، ومن ثم استعداد أولئك الذين لا يستطيعون الاضطلاع بمهمة البحث الحقل من خلال العلاقات الوثيقة مع جمهور البحث .

٦ البحث الكيفي وبناء النظريات الاجتماعية .

يذهب أولئك الذين يهاضون البحث الكيفي ، إلى أن هذا اللون من البحوث لا يشكل سوى بحثاً غميداً أو مرحلة استكشافية في البحث العلمي ، تضع الأساس للرحلة الأساسية التي يمتثل بها البحث الكيفي التجريبي ، ذلك أن هذا الأخير هو وحده القادر على التحقق من صحة الفروض السببية ، بطريقة موضوعية دقيقة ، فهو إذن الأساس الذي يقوم عليه بناء النظريات العلمية . وبغض النظر عن الجدل المتعلق بملاءمة هذين النوعين من المناهج للعلوم الاجتماعية ، فلننازله في هذه الفقرة أن نحدد الأسهام الذي يمكن أن يقدمه البحث الكيفي في بناء النظريات الاجتماعية .

إذا كانت النظريات الاجتماعية هي أساساً نظريات عبر السلوك الاجتماعي والعلاقات المتبادلة بين الناس ، فهي إذن نظريات ذات محتوى واقعي أو مادي Substantive Theories ، ولا يمكن تشديد هذا المحتوى أو التوصل إليه إلا من خلال استيعاب الواقع الاجتماعي وفهم أبعاده المختلفة ومقوماته لكي يمكن صياغة القضايا الاجتماعية التي تتألف منها النظرية . وإذا نحن نحكي باكتشاف محتوى النظرية صياغة المفاهيم ذات الدلالة الواقعية ، ووضع هذه المفاهيم داخل فروض متسقة ، تفسر ظواهر محددة ، ولاكتسب هذه الفروض دلالة حقبية إلا إذا صيغت على أساس دراسة متكاملة للميدان الذي تحاول تفسيره^(١)

وإذن ، فالنظرة إلى المنهج الكيفي على أنه يمثل دراسة استطلاعية أو استكشافية يعتمد عليها البحث الكيفي التجريبي نظرية تنفل عدد من الحقائق العامة التي تتصل بأسهام البحث الكيفي في تنمية وتطوير النظرية الاجتماعية ذات المحتوى الواقعي ويمكن تلخيص هذه الأسهامات في النقاط التالية :

(١) Glaser, B. and Anselm Strauss, The Discovery of Substantive Theory, A Book Strategy Underlying Qualitative Research, The American Behavioral Scientist, Vol VIII, No 6 (February, 1965) pp. 9-17

(أ) الطريقة الواقعية ذات المحتوى الصحيح هي الناتج النهائي لأية محاولة نقوم بها لدراسة الواقع الاجتماعي ، وإذا طلب الطريقة الاجتماعية من الموضوع المادى ، فلها احتمال ؟ هذه الحالة تفسيرا ملائما للطواهر الاجتماعية فالرموز والمؤشرات والصيغ الرياضية التى تصفها النظريات العلمية لابد عاده فى ذاتها ، وانما تكمن فائدتها وقبيلتها المدهدة فى قدرتها على تفسير الازدواج والعلاقات الاجتماعية والواقعية .

(ب) ان فهم الواقع ومعرفته أمعاده الحقيقية ، وتحديد الدوافع الموجهة للسلوك . واستعمال عاداته ، والقيم الموجهة له ، هو الأساس الحقيقى الذى تبنى عليه أية عبادته بطرته . وانما كانت كعبه أو كعبية .

(ج) البحث الكيفى هو غالبا ما يكون أكثر المباحث كفاية وملاءمة للحصول على نوعية المعلومات التى لا يستطيع احرايات الحوث الكمية أن تحصل عليها ، فالبحث الكيفى يعتمد على أدوات مقنة للعامة لا تخلص بها فى الغالب الا إلى معلومات ضليلة . يمكن تطبيق المعاملات الرياضية والاحصائية عليها .

(د) ان النتائج التى تخلص اليها الدراسات الكيفية نظراً لأنها تصور الواقع المعين تصويراً حقيقياً ، غالباً ما تكون ذات قيمة عالية من الناحية التطبيقية ، سيما نشرع فى وضع سياسات أو برامج اجتماعية من أى نوع .

الفصل الحادى عشر

منهج البحث التجريبي

- ١ - تمهيد .
- ٢ - تعريف البحث التجريبي وعناصرها .
- ٣ - مبادئ البحث التجريبي .
- ٤ - قواعد تصميم البحث التجريبي وتطبيقها .
- ٥ - دراسة أمثلة البحوث التجريبية وتحديد معايير النجاح .
- ٦ - تلخيص ومناقشة .

الفصل الحادى عشر

منهج البحث الترقوى

١ - تمهيد :

نحن نميش الآن عصر برامج العمل الاجتماعى على نطاق واسع ، حيث ترجه هذه البرامج أساساً من أجل مواجهة المشكلات الاجتماعية العديدة التى تعانى منها المجتمعات المعاصرة ، سواء كانت متقدمة أم متخلفة . ومعظم هذه البرامج يهدف الى إحداث تغييرات اجتماعية مقصودة ، على الصعيدين المحلى والقومى ، بل أن هناك برامج أخرى تتخذ طابعاً دولياً ، مثل البرامج التى تمولها مبادئ وفتياً هيئات أو منظمات عالمية وتهدف الى الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى . وهكذا ينظر دائماً التساؤل الأساسى حول ماينفق من مال وجهد ووقت فى مثل هذه البرامج ، ما هى مدى فاعلية هذه البرامج ؟ وإلى أى حد استطاعت أن تحقق أهدافها ؟ ونمثل الاجابة على هذين التساؤلين مطلباً ملحاً سواء عند الذين يمولون هذه البرامج ، أو يقومون على ادارتها ، أو يستفيدون من نتائجها . ولقد ظلت الاساليب والطرق المستخدمة فى تقييم هذه البرامج وتعبئد كفاءتها ومبلغ فاعليتها أساليب تعتمد على الانطباعات والاحكام الشخصية والمعلومات الجزئية حول كيفية التقييم الموضوعى الصحيح والمنابع التى يعتمد عليها . وبعد أن تطورت مناهج البحث الاجتماعى وأساليبه وطرقه ، أصبح من الممكن الالاعادة من هذا التطور فى صياغة منهج ملائم لعملية التقييم ، وعدد نوعية الشواهد المطلوبة لتحديد النجاح النسبى أو الفشل فى برامج العمل الاجتماعى .

وهناك إشكاليان برزا حديثاً فى الدلائل الترقوية ، الاتجاه الاول يسمى عن التقييم بوصفه نشاطاً مصاحباً لبرامج العمل الاجتماعى ، أن أن التقييم ينظر اليه فى هذه البرامج بوصفه يمثل مرحلة من مراحلها عادة ما يترن عبر رحلة المتابعة وأما الاتجاه الآخر فهو الاتجاه يؤكد الحاجة الى وجود منهج محدد للتقييم يستخدم مستقلاً عن البرامج التنفيذية ، ويحتاج تطبيق هذا المنهج الى إتباع إجراءات وأساليب بحثية محددة ، وإلى الاستعانة بشواهد منظمة ، ومعايير موضوعية لقياس مدى النجاح أو الفشل فى هذه البرامج ، وهكذا يكون تطبيق إجراءات البحث الاجتماعى فى تقييم برامج العمل الاجتماعى هو ما يمكن أن نسميه منهج البحث الترقوى .

وهناك أمثلة عديدة على إستخدام هذا المنهج الترقوى فى بحاثات مختلفة للعمل الاجتماعى ، ونا على سبيل المثال لا الحصر - برامج تنمية المجتمعات المحلية ، والتدريب

على العلاقات الانسانية في الصناعة والادارة ، وتوجيه وتنقيب الشباب ، وأساليب منع الاعتراف ، ومعالجة اللقنين والرعايا اللاحقة لهم . كذلك طلق المهنج التوعوى فى مجالات أخرى مثل التغير التكنولوجى ونتائجه ، والاتصالات الجماهيرية ، وتعليم الكبار ، والصحة العامة .

ويمثل مهنج البحث التوعوى عتلة لإيجاد صيغة تتوسط الاتعاين المهنجين الرئيسيين فى البحث الاتعاينى وهما : التجربة الاتعاينى ويطورانيها اللاحقة التى تمثلت فى التحريب المعلن ، والاتجاه الآخر هو البحث الحقلى الذى يقوم على إحراعات للبحث أقل صرامة ودقة من الإحراعات المستخدمة فى البحث التحريى المعلن ، ومن ثم يمثل المهنج التوعوى محاولة الجمع بين مزايها الطريقتين السابقتين ، سواء فى الحصول على المعلومات ، أو قياس فعالية برامج العمل الاتعاينى . ويسى هذا الفصل الى تقديم تصور متكامل لهذا المهنج والأسس التى يستند اليها وإستخداماته المختلفة فى المجالات الاتعاينى التطبيقى

٢ تعريف البحوث التوعوية وخصائصها :

يستخدم مصطلح التقييم Evaluation للإشارة الى هدف محدد وعملية من نوع خاص . أما الهدف فهو تقدير الجدوى الاتعاينى أو الدسة الاتعاينى لشاط أو برامج أو فعل معين . أما العملية ، فهى قياس الدرجة التى يتحقق عندها هذا الشاط أو البرنامج أو الفعل القيم النسوبة اليه ، والمتوقع منه تحقيقها . وهكذا ، فإن المهنج التوعوى من الناحيتين التصورية والمهنية يتألف من شقين متكاملين هما : تحديد القيمة أو الجدوى الاتعاينى وقياس مدى تحقيقها (١).

وقد عرف رايبك Riecken التقييم بأنه « قياس النتائج المرغوبة وغير المرغوبة لبرنامج معين بهدف لتحقيق هدف تعتبر أنه ذا قيمة خاصة » . ويؤكد هذا التعريف على علاقة نشاط معين بهدف ما ، والمشكلة المهنية فى هذا الصدد هى قياس النتائج أو الآثار المترتبة على هذا الشاط . والواقع أن هذا التعريف يميلنا نتحدث مباشرة عن أحد المتطلبات الأساسية للمهنج التوعوى ، فمن الضرورى أن يكون هناك منطق معين أو نظرية معينة تستند اليها الدراسة التوعوية ككل ، ويمقتضى هذه النظرية نفترض أن نماذج معينة من العمل الاتعاينى سوف تودى الى إحداث نتائج محددة ، وأن هذه النتائج أو الآثار تمثل بالعمل القيم الاتعاينى المرغوبة . وبالإضافة الى ذلك سنرى أن خوافر المهنج أو الأسلوب الذى يستخدم فى قياس هذه النتائج بطريقة ثابته وصداقة ، ثم إرساع هذه النتائج الى تلك البرامج التى أحياها . وهكذا . فاما فى البحث التوعوى سيجعل على المعبر

(١) أنظر Suchman, E. principles and practice of Evaluative Research, in Duby, op. cit p 128

الأساس الذي يتوافر في كل بحث اجتماعي سواء كان بحثاً أساسياً أم تطبيقياً وهما :

(أ) موافق فرض معين يربط بين متغير سببي أو متغير مستقل (برنامج العمل الاجتماعي) ومتغير آخر معتمد هو النتائج المترتبة على هذا البرنامج .

(ب) طريقة منظمة لقياس درجات التباين بالمتغيرات التي تحدث في المتغير المستقل .

أما هايما (Hyman) (١) فإنه يقدم لنا مطلباً آخر من متطلبات البحث التقويمي بوصفه عمل نوعاً من التجريب الاجتماعي Social Experimentation إذ يقول : « أن التقويم يشير إلى إجراءات إكشاف الوقائع المتعلقة بنتائج العمل الاجتماعي المخطط » . وإذن ، فالمتغير المستقل في هذه الحالة يجب أن يكون « مخططاً » أي مقصوداً ومضبوطاً ، وبرنامج العمل الذي سلف يجب أن يكون تحت سيطرة القائم بالتجربة الاجتماعية ، ثم حينما يوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ يكون الافتراض الأساسي القائم عليه هذا التنفيذ هو أن هذا البرنامج سوف يؤدي إلى التغيرات المرغوبة . وهكذا ، نخلص هايما إلى أن أي برنامج - يقصود للعمل الاجتماعي يمكن أن يكون موضوعاً لدراسة تقويمية . وإذا كان مجتمعنا المعاصر يميل « للتغير الاجتماعي المخطط » « وبرنامج العمل الاجتماعي المقصود » دوراً حاسماً في عمليات الإصلاح والبروز بالمجتمع ، فإنه من البصر علينا أن ندرك مبلغ الأهمية التي تتطلبها البحوث التقويمية في هذا المجال .

وإذن فالخاصية المميزة للبحث التقويمي هو أنه يهدف مباشرة إلى تقديم إنجازات البرامج المختلفة للعمل الاجتماعي ، ومن هذه الزاوية يعتبر البحث التقويمي مماثلاً لأنواع البحث الاجتماعي الأخرى من حيث إهتمامه بتحقيق الموضوعية ، والحيث والصدق في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها . ولكنه يتميز عن هذه البحوث من حيث أهدافه ، والشروط التي يتم تنفيذها في ضوءها . ويمكن أن نحدد هدف البحث التقويمي في ضوء ما ذهب إليه هايما على أنه « محاولة منظمة للحصول على معلومات وشواهد موضوعية ، وشاملة ، عن درجة تحقيق برنامج معين لأهدافه المقصودة ، فضلاً عن درجة إحداث نتائج غير متوقعة لهذا البرنامج ، والتي حين ندرسها نستطيع أن ننتجها ملائمة أيضاً للأهداف الأساسية » (٢) . وهكذا يختلف البحث التقويمي عن الدراسات الوصفية والشخصية التي تحاول صياغة مشكلات جديدة للبحوث وتنمية فروض تخضع للاختبار بعد ذلك ، كما يختلف أيضاً عن الدراسات التفسيرية ، التي تحصر نطاق إهتمامها في التحقق من مدى صدق الفروض ، والدراسات التاريخية التي تتبع سلسلة من الأحداث الاجتماعية عبر الزمان ، ذلك أن المهمة التي تقع على الباحث التقويمي هي جمع الشواهد المتعلقة بنتائج

(١) Hyman, (et al). *Applications of Methods of Evaluation* Berkeley, University

press, 1961, p. 3

Hyman (et. al), op. cit., pp. 5 6.

(٢)

بأنظر البرنامج الذي يستهدف تحقيق غايات محددة . وعلى الرغم من أن البحوث التقويمية الخاصة تسعى إلى تفسير نجاح البرامج أو فشلها لكنها تظل محوَر اهتمامها هو الحصول على شواهد أساسية عن فعالية هذه البرامج . ومن ثم توضح كل إمكانات البحث نحو تحقيق هذا الهدف بالذات .

على أن الظروف التي تخرى هذا البحث في ظلها تعضيه أيضا طابعاً مسيراً عن أنواع البحوث الاجتماعية الأخرى ، فالبحث التقويمى هو بحث تطبيقي ، ومن ثم فهو جمع معاً ماحتاً يسمى إلى تحقيق وضاد الموضوعية وعلاء يحتاجون إلى هذا الضمان الذى يحاول الباحث التقويمى أن يحققه . ولهذا فإن الباحث في هذه الحالة يضع كل إهتماماته في محاولة توجيه البحث نحو هذه الغاية الصلبة بالذات ، ومن ثم فإنه لا يجد نفسه حراً في رفض أو قبول المتغيرات المستقلة أو التابعة التي تظهر له أثناء عملية البحث ، أو المتغيرات البسيطة *intervening variables* ، بعكس الحال حينما يحسم دراسة حول مجموعة من السؤالات التي ساعها هو نفسه ووضع إطارها التصوري بطريقته الخاصة كذلك . فإن المعامير وترحبها إلى متغيرات يتم قياسها ، يقوم الباحث باختيار في إطار البرنامج الذى يريد تقويمه والأهداف التي يبنى أن يحققها هذا البرنامج . ويعرض طبيعة البرامج المراد تقويمه ، ويوعيه الأهداف التي يتحققها على الباحث في هذه الحالة طرء فأعده أهمها ضرورة دراسة هذا البرنامج في الإطار الطبيعي الذي يفذه به ، وفي الفترة الزمنية المحددة له .

يضاف إلى ذلك أن خصوصية البحث التقويمى أن ارتباطه ببرامج معينة للعمل الاجتماعي في مقابل التجريد الذي يميز البحوث غير التقويمية شمر مجموعة من التساؤلات تتعلق بمعنى البيانات ، ففي النوع الأخير من البحوث نلاحظ أن المفاهيم أو التصورات لها أهمية كبرى ، أما البيانات أو الشواهد الملاحظة فهي فقط مجرد عينة من المؤشرات الاجرائية للمفهوم ، لا تتطوى على قيمة كبيرة في حد ذاتها . أما في البحث التقويمى فإن المؤشرات الاجرائية هي غالباً ما تكون الظواهر التي يجب التركيز على ملاحظتها مباشرة ، وذلك بالطبع مرتبط بأن البحث التقويمى هو بحث تطبيقي في المل الأول ويحدد بحدود البرامج المراد تقويمها ، إذ أن نوعية هذه البرامج تسند طريقة التقييم التجريبي ، وإمكانية الحصول على مجموعات ضابطة ، ونوع الأدوات المستخدمة في الحصول على المعلومات ، وطبيعة المقاييس ، والفترة التي يستغرقها البحث .

٣ مبادئ البحث التقويمى :

حددت عليه النقوم في أربعة مراحل حتى أساسية ، مخصص كل مرحلة منها بعض المشكلات المهمة ، والمبادئ العامة على النحو التالي :

- (أ) صياغة أهداف البرامج وتحديد نتائجها المتوقعة ومحاولة قياسها .
- (ب) تصميم البحث وتحديد معايير التحقق من فعالية البرامج مع الأخذ في الاعتبار تكوين المجموعات المضابطة أو بدائل لها .
- (ج) وضع المقاييس والأدوات وتطبيقها ، مع تحديد احتمالات الخطأ في القياس ، والعمل على تقليل هذه الاحتمالات .
- (د) تحديد مؤشرات تقويم التعلية تحديداً دقيقاً وواقعيًا .
- (هـ) إحصاءات فهم النتائج وتفسيرها لتحديد مدى النجاح أو الفشل في قدرة البرنامج على تحقيق أهدافه .

وعلى الرغم من أن هذه الخطوات الخمسة تمكننا من تحقيق فهم أفضل لعناصر عملية التقويم ، إلا أنه ينبغي أن نلاحظ أنها عند التطبيق تتداخل مع بعضها البعض بصورة يصعب معها الفصل بينها ، ولكن ينبغي على الباحث أن يتبع كل خطوة منها الاممية التي تستحقها لكي تكسب عملية التقويم الدقة والموضوعية المطلوبة . وسنحاول فيما يلي أن نناقش كل خطوة من هذه الخطوات نشء من التفصيل لكي نلقى الضوء على طبيعة المشكلات التي تطوى عليها :

(أ) صياغة الأهداف : إن كل برنامج للعمل الاجتماعي ينبغي تقويمه على أساس أهدافه الخاصة أو النوعية التي يسعى إلى تحقيقها . ومن ثم يبدأ البحث التقويبي بتصميم هذه الأهداف تحديداً واضحاً ، وصياغتها في صورة مفاهيم يمكن ترجيحها إلى مؤشرات قابلة للقياس . وقد تبدو هذه الخطوة بسيطة ، إذا ما قورنت بالجهد الذي يبذله الباحث في الدراسات الوصفية أو التجريبية حينما يصوغ مشكلة البحث ، لكن هذه البساطة لا يجب أن تجعلنا نغفل حقيقة هامة تبدو بالغة الصعق في البحث التقويبي ، وهي أن الباحث الاجتماعي في هذه البحوث عادة ما يواجه برامج للعمل في ميادين شديدة التنوع ، لا تكون لديه خبرات كافية عنها ، فمعظم دراسات التقويم تطبق في مجالات مثل الصحة العقلية ، وإغتراف الأحداث ، وتعليم الكبار ، والتدريب المهني ، وبرامج رعاية الشباب وغيرها من الموضوعات التي يضطر معها الباحث الاجتماعي أن يبذل جهداً كبيراً في تكوين إطلار مناسب من المعرفة حولها . وكثيراً ما تكون الأهداف في بعض البرامج غير محددة تحديداً دقيقاً ، كما أن المفاهيم الأساسية لتناج هي الأخرى المجهود لكي يمكن مصادرها بطريقة يمكن معها ترجيحها إلى مؤشرات قابلة للقياس . فضلاً عن ذلك فإن الصعق - بعد - يجب أن يأخذ في إحصاءه الناتج غير المقيمة هذه البرامج ، وهي نتائج لا يمكن التأمل في المرحمة للبرامج ، - هناك ذلك من الباحث وقتاً ، وجهلاً عقلياً سابقاً على ما منه جميع "تقويمات" المقوم

(ب) تصميم البحث : إن تصميم البحث التقويمى يقوم أساساً على الطريفة التجريبية
 لئلا يمتد على اختيار جماعات متكافئة لإحداها تجريبية والأخرى ضابطة ، ثم مقارنة أثر
 التمارين بين الجماعتين ، والفروق بينها ترجعها إلى هذا التأثير . ولتفحص ما إذا أردنا
 تقويم أثر استخدام أفلام من نوع معين في سلوك جماعات من الشباب ، في هذه الحالة
 علينا أن نحصل على جماعتين متكافئتين بقدر المستطاع ، إحداها تجريبية والأخرى
 ضابطة . وبدأ أولاً بقياس مدى المعلومات والمستوى العام في الجماعتين قبل ترميض
 الجماعة التجريبية لمشاهدة الفيلم . وبعد أن يشاهد أعضاء الجماعة التجريبية فقط الفيلم ،
 نكرر عملية القياس مرة أخرى ، والتصور الذى يطرأ على المعلومات بعد الخبرة التجريبية ،
 يمكن إرجاعه إلى أثر مشاهدة الفيلم . وذلك بمقارنة الجماعة التجريبية بالجماعة الضابطة .
 لمع أن هذا النموذج المثلثي للتصميم التجريبي كثيراً ما يصادف صعوبات في البحث
 التقويمى ، إذ يعتمد على أساس راجع العمل الاجتماعي المراد تقويمها الحصول على مجموعات
 تجريبية وأخرى ضابطة ، في البرامج التي تستهدف إحداث تغيرات اجتماعية على نطاق
 واسع أو حتى على نطاق محدود ، إذ يعتمد لاعتبارات أخلاق وإدارية أيضاً أن نحرّم بعض
 الأفراد من الانتفاع بفوائد هذه البرامج لكي نستخدمهم كجماعة ضابطة في عملية
 التقويم . وفي هذه الحالة يقترح بعض الباحثين أن يلجأ إلى تصميم شبه تجريبي بأن يحدد
 مقارنة بين نتائج هذا البرنامج المدروس . وسأرجع آخر شبهة له . ومن ثم نستطيع
 تقدير الفعالية النسبية للبرامج المراد تقويمها . كذلك يصبح بعض الباحثين بأن يقوم في
 البداية وقبل تنفيذ البرامج المحددة للتغير الاجتماعي بدراسة المجتمع أو عينة منه والذي سيطبق
 عليه هذه البرامج ، ثم يقوم بعد ذلك بالدراسة البعديّة . ونقدّر من نتائج الدراسات .

(ج) الدليل من احتمالات الخطأ : تتضمن بحوث التقويم شأنها في ذلك شأن أى نوع
 آخر من البحوث الاجتماعية ، مشكلات عديدة تتعلق باختيار إجراءات البحث ، والقدرة
 على تقليل احتمالات الخطأ والتحيز ، سواء بالنسبة للعينة ، أو التحيز الناتج عن عدم
 الاستجابة ، أو أعطاء القياس ، أو التحيز في المقارنات . والإجراءات المستخدمة في أنواع
 البحوث الاجتماعية الأخرى ، وليست هناك أى تعديلات بالنسبة لهذا النوع بالذات حتى
 الآن .

(د) تقدير الفعالية . يجب التمييز في هذه الخطوة بين الدليل على النتائج المبررة على
 أساس محو العمل الاجتماعي ، وبين تقدير الفعالية ، إذ يشير هذا المصطلح الأخير
 إلى قدرة البرنامج على تحقيق أهدافه ، والمشكلة التي
 تواجهنا هنا هي أن معظم برامج العمل الاجتماعي هي إلى حد بعيد

كثير من الأهداف ، وكل هدف منها قد يتحقق بدرجة متباينة من النجاح ، وليس هناك حساب علم لتقدير صافي الحدوى الكلية من هذه البرامج ، ولهذا فإن تتبع هذه الأهداف جميعاً في وقت واحد مسألة تراوحها بعض الصعوبات . وحتى في حالة الاكتفء بتقدير الفعالية على أساس بعض الأهداف ، من الضروري أن تتحدد بعض مؤشرات الفعالية . وهناك العديد من المسائل المصلة بصياغة مقياس لهذه المؤشرات ، وقد حظيت هذه المسائل بمناقشة وإهتمام علماء الماهج وخاصة الواحي الفنية التي يجب توفرها في هذه المقاييس ولا توجد نظرية محددة تتعلق ساء هذه المقاييس في البحوث التقييمية ، ذلك أن المؤشرات التي يتضمنها كل مقياس للحدوى أو الفعالية تتوقف على طبيعة الموقف والظروف التي يستخدم فيها هذا المقياس . وحذر بالذكر أن كمية التغير التي تترتب على برامج معين للعمل الاجتماعي ، تختلف من جماعة الى أخرى ، ومن موضوع الى موضوع آخر ، وكذلك على إستعداد هذه الجماعات قبل تطبيق البرامج عليها .

(هـ) فهم الفاعلية : المرحلة الأخيرة من البحث التقوي لا يقصر فيها جهد الباحث على جمع معلومات عن فعالية النتائج التي أحدثتها البرامج ، وإنما يحاول أن يحصل على مدى نجاح هذه البرامج أو فشلها . ذلك أن البرامج الناجحة يمكن تكرارها على جماعات أخرى ، بل ويمكن إعتبارها نماذج تختذى للعمل الاجتماعي ، أما البرامج التي تفشل ، فمن الضروري معرفة أسباب فشلها لتجنب هذه الأسباب في الظروف المستقبلية . ويتجاذ تفسير الفعالية الى معلومات عن مختلف جوانب هذه البرامج ، ودرجة تحقق الأهداف ، وتحديد المصلحة النهائية لهذه الأهداف جميعاً . وفي هذه الحالات يحدد الباحث درجة نجاح أو فشل جزئية (Partial degree) وهي الدرجات التي يمنحها لتحقيق كل هدف فرعي على حدة ، ثم يحدد بعد ذلك المصلحة العامة لهذه الأهداف ويضع درجة نجاح أو فشل البرنامج ككل ، وهي الدرجة الكلية (Total degree) . ويلاحظ أن تحديد هذه الدرجات متوقف على دراسة الأهداف بدقة ، ووضع أولويات لهذه الأهداف العامة أو الرئيسية Major Goals ثم الأهداف الفرعية الأخرى .

٤ . قواعد تصميم البحوث التقييمية وتطبيقها :

هناك أنواع مختلفة لتصميم البحوث التقييمية وتنفيذها ، ويمكن أن نحدد في هذا الصدد ثلاثة أنواع من هذه البحوث على النحو التالي :

(أ) البحث التقوي المقارن : وفي هذا النوع من البحوث يتم المقارنة بين مدى فعالية أكثر من برنامج واحد للعمل الاجتماعي ، وبذلك يمكن تحديد الفروق في صالية البرامج

بشرط أن تكون الأهداف التي تحققها هذه البرامج متشابهة الى حد يسمح بعقد المقارنات بينها .

(ب) إعداد تقييم نفس البرامج : وهذا النوع من البحوث التقييمية يتم فيه تقييم البرنامج الواحد مرتين متتاليتين بفصل بينهما فارق زمني ، وتسهم هذه البحوث في التأكد من صحة نتائج الدراسات التقييمية ، والارتفاع بدرجات الثقة في هذه النتائج ، كما تسمح أيضاً بالكشف عن مختلف أسباب التغير الاجتماعي .

(ج) الدراسات التقييمية الطويلة : وهي الدراسات التي تقيم الآثار البعيدة المدى لبرامج العمل الاجتماعي ، وتساعد هذه البحوث في تتبع النتائج المترتبة على هذه البرامج ومدى تحققها خلال الزمن وبالنظر للظروف المختلفة التي تطبق فيها هذه البرامج ، ويطلق عليها أيضاً البحث التقييمي التتبعي .

على أن البحث التقييمي من حيث التصميم ليست له اعدة خاصة به ، سوى مراعاة المقومات التي سبق أن أشرنا إليها ، فهو من حيث هو « بحث » يخضع لكل قواعد المنهج العلمي ويستخدم أدوات هذا المنهج وإجراءاته . ومعنى ذلك أنه بالرغم من الاختلاف في الهدف بين البحث النوعي ، والبحث غير التقييمي ، إلا أن كلاهما يستخدم تصميماً منهجياً خاضعاً لقواعد واحدة ، كما يستعين كلاهما أيضاً بنفس أدوات جمع البيانات وأساليب تحليلها . وهكذا ، نستطيع في تصميم البحوث التقييمية أن نستخدم النموذجين الرئيسيين للبحث الاجتماعي وهما : المسوح ودراسات الحالة . فملح التقييمي Evaluative Survey ، على أن يستخدم في دراسة الواقع بعد تطبيق برامج العمل الاجتماعي على مجتمع محل أو جماعة ما ، فهو أن هذا النوع من البحوث التقييمية يمكن أن يطبق بطريقة يمكن معها المقارنة خلال مرحلتين من مراحل البحث ، وذلك قبل تطبيق برنامج معين للعمل الاجتماعي ، ثم معلومة الدراسة المسحية بعد التطبيق ، ويكون الهدف هنا هو تحديد مدى التغير الذي يمكن إرجاعه الى تأثير هذه البرامج .

أما إستخدامات دراسة الحالة (Case - Study) في بحوث التقييم فهي تنتشر على نطاق واسع في البحوث الاكلينيكية على وجه الخصوص . فالتشخيص والتوجيه ، إنما يقومان على قدرة الاخصائي المهني على تقييم العلاقة بين الأسباب والنتائج في الحالة الفردية التي يقوم على دراستها ، ووضع برنامج العلاج لها والذي يهدف الى إحداث تغير في بعض النواحي غير المرغوبة . ولذلك تعتمد ميلدين خدمة الفرد ، والتربية ، والصحة والرياحية الاجتماعية ، على إستخدام دراسات الحالة كطريقة تقييمية .

والواقع ، أنه ملاحقة الى ذلك كله فإن معظم البحوث التقييمية تتبع نموذج البحث

التجريبى ، الذى يقوم على توفير شروط الكشف عن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع . وفى كل بحث تقويمى هناك متغير مستقل هو « البرنامج » ، ومتغير تابع هو « النتائج » المترتبة على هذا البرنامج . ويقدم لنا الشكل رقم (١) نموذجاً لما ينبغي أن يكون عليه البحث التقويمى المستند من دراسات جرينبرج Greenberg وماتيسون Mattison ، الخطوات التى تمر بها عملية البحث التقويمى (١) . ووفقاً لهذا النموذج يمكن أن يتم إجراء البحث التقويمى على أكثر من مستوى ، وأضعف هذه المستويات هو المستوى البعدى after - only survey ، ففى هذه الحالة يتم فقط تقديم النتائج بعد تعرض جمهور البحث لتأثير برنامج معين للعمل الاجتماعى ، إذ يتمثل فى هذا النموذج الكشف عن مدى وجود هذا الأثر قبل تنفيذ البرنامج . وهناك نموذج أكثر تطوراً من ذلك هو الاختبار القبلى البعدى على جماعة واحدة One group, Pretest - Post-test Design وهنا يتم القياس قبل إدخال البرنامج على جماعة واحدة وبعده ، ويمكننا ذلك من تحديد درجة التأثير ومدى الفعالية بصورة أكثر دقة من النموذج الأول . وأما أكثر هذه التصميمات دقة فهو التصميم القبلى البعدى باستخدام جماعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة .

• دراسة أهداف البرامج وتحديد معايير النجاح :

نبدأ معظم البحوث بتعريفات تصورية وإجرائية للمتغير المستقل ، ولا يشذ البحث التقويمى عن هذه القاعدة ، والمتغير المستقل يوضح الشيء المراد تفسيره ، أما فى حالة البحث التقويمى فالمطلوب هو تقدير مدى التأثير وتأثيره . وحينما يتمثل تحديد الشيء الذى سوف يدرسه الباحث تحديداً دقيقاً ، فإنه يصبح من المألوف وضع المعايير اللازمة لتقديم النجاح أو الفشل . ولهذا ، فإن أهم خطوة فى صياغة تصميم البحث التقويمى هى دراسة الأهداف التى يسعى برنامج العمل الاجتماعى الى تحقيقها ووضع هذه الأهداف بصورة واضحة ودقيقة ، ويكون ذلك من خلال التساؤل الذى مؤداه : ماذا نريد تحقيقه ؟ ويتوقف على الاجابة على هذا السؤال كل إجراءات البحث التقويمى الأخرى . وسنذكر بالذكر أن تحديد الأهداف وترجمتها الى مؤشرات ومعايير واقعية ليس بالأمر الهين ، ففى المؤتمر الدولى الأول للتقويم فى مجال الصحة العامة إتضح أن هذه الأهداف متنوعة الى أبعد حد ، « فهناك أهداف بعيدة المدى وأخرى قصيرة المدى ، وأهداف عامة ، وأخرى محددة ، وأهداف جانبية ، وأهداف فرعية ، وأهداف مباشرة ، وأهداف وسيطة ،

(١) Greenberg & Mattison, «The Why and Wherefore of program Evaluation» Canadian Journal of Public Health, Vol. 46, 1955, p. 298.

وأهداف مطلقة» (١) .

ويمكن فحص الأهداف وصيغها وفقاً لأطراف عديدة ، ولكن التساؤلات الرئيسية التي ينبغي طرحها بصدد أهداف البرامج تلخص في النقاط التالية :

(أ) ما هو محتوى الأهداف ؟ وهل يربط إحداث تغيير في السلوك ؟ وهل يتم في هذا البرنامج بالتأثير في الوعي أو المصالح أم التصرفات والأفعال ؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات حدد ما سنبهه هناك « المناطق التي سوف تصاغ المفاهيم لكي تغطيها » فقد حدد مثلا هولاند Hovland ورملائه في محاولتهم تقويم فعالية الأفلام الدعائية أربعة مجالات للإيهام هي : المعرفة ، والمعتقدات ، والاتجاهات ، والدوافع .

(ب) من هم المستهدفون من البرنامج ؟ من هم الذين يهدف البرنامج الى تغييرهم ؟ هل يدور الأمر على الأفراد ، والجماعات ، أم مجتمعات محلية بأكملها ؟ وهل نريد أن يصل الى الجماعة المستهدفة مباشرة أم بطريقة غير مباشرة عن طريق بعض الجماعات المتصلة بها . كالأصدقاء أو الأقارب مثلا ؟ إن كل برنامج يحدث تأثيرات متباينة على الجماعات القرعية المختلفة من الجمهور الذي يوجه اليه ، وأفضل طريقة لقياس النجاح أو الفشل تحديد الجماعة أب الجمهور المقصود أو المستهدف من البرنامج .

(جـ) متى نريد أن يحدث التغيير ؟ هل نريد أثراً مباشراً وفورياً ، أم أن الأثر نريده مؤجلاً ؟ ومضى ذلك أننا سوف نغير بين البرامج القصيرة المدى Short-term Programs وبين البرامج البعيدة المدى Long-term Programs ، على أساس نوعية الأهداف التي يسعى كل منها الى تحقيقها .

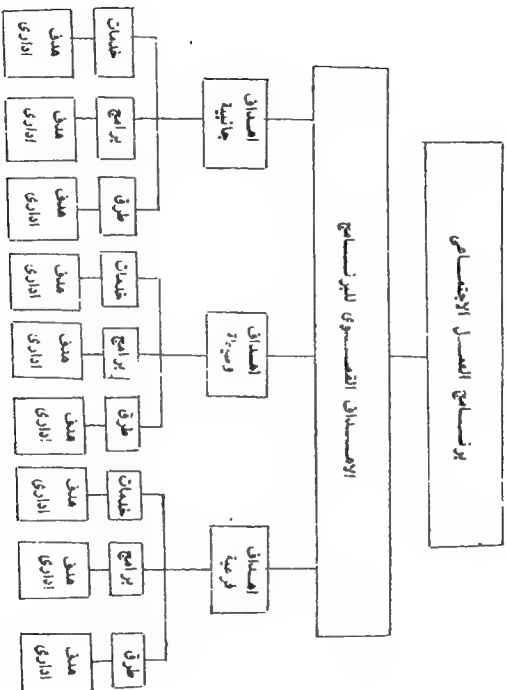
(د) هل الأهداف موحدة أم متعددة ؟ هل البرنامج يهدف الى إحداث تغير واحد محدد أم سلسلة من التغيرات ؟ ذلك لأن الباحث عليه أن يضع مقاييس لمدى كبير من النتائج في حالة تنوع الأهداف . كما يعني أيضاً بالنتائج غير المتوقعة .

(هـ) ما هو مدى أو نطاق التأثير المرغوب ؟ هل يهدف البرنامج الى تحقيق نتائج على نطاق واسع أم آثار محدودة ؟ وهناك مستويات معينة للأداء يسعى البرنامج الى تحقيقها ؟ .

ويمكننا الإجابة على التساؤلات السابقة من تحديد وصياغة الأهداف بوضوح كاف ، وينبغي عند هذه النقطة أن نفرق بين « الأنشطة » و « الخطوات » ، ويكون ذلك عن طريق البدء بتحديد قائمة الأهداف « ترتيباً وفقاً للدرجة العمومية بحيث تتخذ شكلاً سلساً متدرجاً ثم نحدد الأنشطة المرتبطة بكل هدف ، والخطوات التنفيذية ، ويوضح

(١) First National Conference on Evaluation in public Health, Ann Arbor University of Michigan, School of public Health, 1955, p. 2

الشكل رقم (١٢)



الشكل السابق نموذج كيفية تحديد الأهداف والتمييز بينها .. معاً لدرجة العمومية ،
وارتباطها بالأنشطة وعطوات التميز

وبوصف هذا الشكل تفصيل الأهداف .. وطبيعة كل نوع منها ، وارتباطها بالمشاغل
والخدمات المباشرة التي تتضمنها دوافع العمل الاجتماعي ، وبذلك يسهل التفريق في كل
مستوى بحيث يستطيع أن يحدد فترة كل مستوى من هذه المستويات ومدى فعاليتها ،
وبالتالي تأثيرها في إنجاز المستويات الأخرى المترتبة عليها .

١٠٠ أن ينشئ الباحث من وضع خريطة الأهداف والأنشطة .. والخطوات على النحو
الآتي : أولاً : تحديد معايير النجاح في ضوء طبيعة وفئات الآثار أو النتائج التي تريد
تحقيقها ، ومن أن يفرح بها خمسة أنواع من المعايير التي يحكم بها في تحديد مدى
نجاح أو فشل البرامج المراد تنويعها ، وهذه المعايير هي : الجهد (effort) ، والأداء
Performance ، والملائمة adequacy ، والكفاءة efficiency ، والمصلحة
Process (١) .

١٠١ (أ) الجهد : معيار النجاح أو الفشل التي يتضمنه قياس الجهد تشتمل : كمية الأنشطة
وبوعيتها المرتبطة بالبرنامج ، وهذا يسمى بتقدير المدخلات (inputs) أو الطاقة التي
يستغرقها العمل في البرنامج بغض النظر عن المخرجات (outputs) أو النتائج النهائية . وإذا
محس هنا نحاول أن نجيب على التساؤل التالي : ماذا : كم كمية للعمل المطلوب ؟ وما هو
مستوى هذا العمل ؟ ويفترض تقويم الجهد أن النشاط النوعي هو وسيلة صادقة لتحقيق
أهداف عالية .

(ب) الأداء : يتجه التفريق هنا إلى شلح الجهد لا إلى الجهد المطلوب ، وهذا
المقياس للإنجاز يتطلب تحديداً واضحاً له أهداف في ضوء النتائج ، ما الذي نحقق من بين
خريطة الأهداف التي وضعها الباحث : ، هل التميز المرغوب به يظهر ، أم لا ؟ .

(ج) ملائمة الأداء : يتعلق هذا أيضاً ، من غير فعالية الأداء ، ولا فاعلية له نوعية
النتائج المطلوبة : مثال ذلك أن نتائجنا : على الرغم من المركز المتقدم في مركزه من الموضع
المتفصيل ، قد يظهر نتائج ذات فاعلية كبيرة ، ولكن هذه النتائج إذا قيست بمعايير الصحة
الطامة صحته غير ملائمة لمواجبة مشكلة المرض العقل بل على عكسها ، فالتفصيل لا يملأ ، أكمله .
فالملائمة إذن من مقايير التميز يعتمد على مدى الآثار التي يزيلها المرض على التنمية للمشكلة
شكل .

(د) الكفاءة : فالنظم البرامج .. إنتاج إيجابي .. عند الانتهاء من مراحلها هو
تفصيل البرنامج ، بحيث هذه النتائج لها أثر كبير في .. تقوم من .. الجهد باستخدام دوافع أخرى

يكون أكثر كفاءة من حيث التكاليف ، والوقت ، والجهد ، والأفراد وإذ قد تقدر الكفاءة يمكن عن طريق مقارنة البرامج المدروسة بإحتالات إستخدام برامج أخرى

(هـ) العملية - أثناء الدراسة التقييمية لتحديد درجة نجاح برنامج معين أو فشله ، يمكن تعلم الكثير من الخبرات عن طريقة عمل البرامج وأدائها لأهدافها ويذهب بعض الباحثين الى أن تحليل « العملية » لا يمثل جزءاً من عملية التقييم ، ومع ذلك فيدون الآاء الإدارى الكلى للبرامج يصعب تحديد درجت النجاح وربطها مباشرة بالبرامج المدروسة . وهم هذا التمثيل على أساس : خصائص البرنامج ذاته ، وخصائص الجمهور الذى يتعرض للبرنامج ، والظروف الموقفية التى يتم فيها البرنامج ، والنتائج المختلفة التى يحدتها هذا البرنامج .

٦ تعقيب ومناقشة :

إن البحث التقييمى يمثل ميداناً هاماً من ميادين البحث الاجتماعى ، كما إوسع نطاق الاهتمام به نظراً لتزايد برامج العمل الاجتماعى ، وإهتمام علماء الاجتماع بدراسة عملية التغير ، وخاصة ما تعلق منها بنتائج التغير الاجتماعى الخفط ، وفعاليه السياسات والبرامج المختلفة لتحقيق هذه المتغيرات . وللبحوث التقييمية أهمية نظرية ، الى جانب فوائدها التطبيقية بالطبع ، وذلك حتماً يستهدف البحث التقييمى قياس أثر مبادئ العمل الاجتماعى على المستوى الميدانى ، بدلاً من أن تنحصر نطاقها فحسب فى إطار برامج محدودة ، هذا بالإضافة الى أن البحوث التقييمية تمثل مصدراً هاماً من مصادر المعلومات الواقعية عن عمليات التغير الاجتماعى . ول هذا الصدد يمكن أن يمثل البحث التقييمى حلقة وصل بين البحث البحث والبحث التطبيقى . وسوف تزداد أهمية البحوث التقييمية مع زيادة الاهتمام ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والرفاهية والرعاية الاجتماعية فى مختلف المجالات ، وكلما إرتبط هذا البحث التقييمى إرتباطاً أوثق بمطالبات وقواعد النهج العلمى ، كلما كانت نتائجه أكثر دقة وتمثيلاً للواقع .

الفصل الثانى

تطبيقات منهجية فى ميدان التنظيم والادارة

- ١ . تمهيد
- ٢ . أبعاد التحليل التنظيمى .
- ٣ . طريقة المسح فى دراسة التنظيم .
- ٤ . التجارب الميدانية فى دراسة التنظيم .

الفصل الثاني عشر

تطبيقات منهجية في ميدان التنظيم والادارة

١ - تمهيد :

نحاول في هذا الفصل أن نستعرض بعض التطبيقات المنهجية في ميدان التنظيم والإدارة ، وترجع أهمية هذه التطبيقات إلى عاملين رئيسيين عامل أكاديمي وآخر تطبيقي ، فمن الناحية الأكاديمية نلاحظ أن بحوث التنظيم والإدارة قد حققت تقدماً هائلاً واتسع نطاقها بصورة واضحة ، كما أن هذه الدراسات تنسج بسمة خاصة في معظمها فهي دراسات تتخطى النطاق المحدود للمعلم الواحد ، إذ هي تعد تعبيراً صادقاً عما يسمى الآن بالاتجاه العلمي المتداخل *Interdisciplinary Approach* فالتعاون أوثق ما يكون بين دراسات التنظيم والإدارة من جهة ، وبين علوم الاجتماع والفن والسياسة من جهة أخرى . وهنا نحتاج الأمر إلى وقفة منهجية لفحص حدود المعرفة التنظيمية ، ذلك لأن بعض هذه الحدود وفهمها يتوقف عليه مبلغ ثقتنا فيما نتوصل إليه هذه الدراسات من نتائج ، وما نخلص إليه من قضايا وتوصيات . وكلما ازداد وعياً بالطرق والمناهج والادوات التي تكتسب بواسطتها المعرفة في مجال التنظيم والإدارة ، وازدادت أمامنا حدود هذه المعرفة أكثر فأكثر ، زادت قدرتنا على استخدام هذه المعرفة وتوظيفها لتحقيق وإنجاز الأهداف والوصول إلى أعلى مستويات الأداء والكفاءة .

أما من الناحية التطبيقية فمن الملاحظ أن المديرين والموظفين غالباً ما يمجزون عن تطوير إدراكهم للواقع التنظيمي ومعرفتهم ، التنظيمية الشاملة ، أو عن إستيعاب « الصورة الشاملة » للنسق ككل أما سبب ذلك لعدم إستيعابهم للمناهج والطرق البحثية الدقيقة التي تمكنهم من تحقيق هذا الهدف ، أو نتيجة لإعتادهم على الطرق المألوفة في إكتساب المعرفة الإدارية والتي تلخص في دراسة ما كتبه أشخاص لهم خبرات تنظيمية وإدارية معينة ، أو تحليل حالات تعرض بشكل مختصر لبعض الخبرات الإدارية ، أو من خلال تعلم وإكتساب بعض المبادئ التي يمكن أن تنطبق بصفة عامة على كافة المنظمات ، وقليلون منهم فقط هم الذين يلجأون إلى المناهج العلمية ويواجهون بين أدوات البحث المنظمة في الحصول على معلومات تمنحهم تلك الصورة الشاملة .

ويمكن دراسة المنظمات على مستويات مختلفة للتحليل ، فمن الممكن أن يكون مستوى التحليل مركّزاً على « الفرد » كوحدة للدراسة باعتبار أن الأفراد هم الذين يشغلون المراكز ويمسكون الأدوار ، وهم القاعدة التي يتألف منها البناء التنظيمي ككل ، ونحتاج

هذا المستوى للتحليل إلى معرفة سيكولوجية خاصة لدراسة سلوكيات الأفراد وإنماهم ودوافعهم ، ومثل هذه الدراسات ذات فائدة عملية ولاشك بالنسبة للمديرين والمندسين . غير أننا نعلم أن تجميع الأفراد في جماعات صغيرة Small groups يترتب عليه نتائج على المستوى السلوكي تختلف عن تلك النتائج المترتبة على دراسة سلوك كل فرد على حدة ، فالهياكل الاجتماعية مختلفة عن الحياة الفردية ، وهما يبرزان أماما مستوى مختلف من مستويات التحليل هو مستوى تحليل الجماعات أو العلاقات الشخصية المتبادلة group or interpersonal level ، ويتناول هذا المستوى دراسة جماعات العمل ، وجماعات الصداقة ، والزمر ، ويعد هذا المستوى للتحليل أوسع نطاقاً إلى حد ما من المستوى الأول الذي يمكن أن نصفه بأنه المستوى الضيق الطاق ، على أن الأمر لا يقتصر على هذين المستويين فحسب ، كوحيدات أكبر من مجموع الجماعات التي تتألف منها ، لا يمكن بأية حال الاعتماد عند هذا المستوى على دراسة الأفراد أو الجماعات الصغيرة كوحيدات للتحليل ، وإما يتعين أن يحدد الباحث من المنظمة ذلك وحدة لتحليله ، إذ سيواجه الاهتمام هنا حول مسائل مثل البناء الرسمي ، وعلاقات السلطة الرسمية ، والتكولوجيا السابقة ، وهنا يبدو أماما بوضوح أن المنظمة شيء يعبر عن مجموع أجزائه ، وأساسا إلى منظور أكثر شمولاً Macro-perspective للدراسة التنظيمية ، ومن ثم إلى سامح وطرق تتفق مع هذا المستوى للتحليل ، وبإمكاننا أيضاً أن نوسع بؤرة التحليل أكثر من ذلك حينما ندرس العلاقة بين المنظمة ككل وبين البيئة أو المجتمع الأكبر الذي تدخل معه في علاقات ضرورية .

وليس من شك أن كل مستوى من مستويات التحليل الأربع السابقة له أهميته ، وله مشكلاته الخاصة فيما يتعلق بكيفية الحصول على المعلومات ، كما يتبنى كل مستوى منها مدخلاً أو فلسفة علمية خاصة تعينه على تحديد الفئ والشم من المعرفة . وتتوقف على هذه الفلسفة العلمية درجة تقدمنا في تحصيل معرفة ملائمة في ميدان التنظيم والإدارة . وعلى الرغم من أننا نعتقد أن استخدام المنظمة ككل بوصفها وحدة للدراسة والتحليل سواء على المستويين الداخلي أو الخارجي - يجعل المشكلات المنهجية والعلمية محدودة جداً ، إلا أننا نشعر أنه من المهم أن نناقش باختصار تلك الفلسفة العلمية التي توجه كافة البحوث العلمية في هذا الميدان وما تواجهه هذه البحوث من صعوبات ، قبل الدخول في تفاصيل مناهج البحث وطرائقه .

إن العلوم الاجتماعية والتي تدخل الدراسات التنظيمية والإدارية في نطاقها يمكن أن ينظر إليها بوصفها علوماً تطبيقية ، إذ يستق العلماء الاجتماعيون من النظريات العامة نظريات خاصة Theorems إجراءات خاصة يمكن إخضاعها للإسار في مواجهته الوقائع

وإذا جاءت نتائج هذه الاختبارات غير متعارضة مع الفروض الإجرائية ، فإن جانباً من النظرية يصبح مقبولاً بصفة مؤقتة . وخلال هذه العملية يسمى الاجتماعيون الى تحقيق الحقيقة الموضوعية . ومن هنا فإنهم يواجهون بمطلب عام وهو تحديد المقصود من الموضوعية وكيفية تحقيقها أثناء عملية البحث عن الحقيقة والعلاقات المتبادلة بين الواقع^(١)

ويتأثر العلماء بوضوح بالدراسات السابقة التي أجريت في ميدانهم ، وبالدراسات التي قرأوها ، وبأدراكهم الخاص للعالم المحيط بهم ، كما يتأثرون أيضاً بأهداف وغايات الجهات التي تتولى تمويل هذه البحوث ، ولذلك فإن مطلب الموضوعية يخضع لضغوط شديدة ، ومن ثم يميل الكثيرون الى اعتبار الموضوعية في هذا النوع من البحوث بالذات مطلباً غير المال . فالبحث النظري مفعم بالأيدولوجية سواء من جهة الباحث أو الدارس ، أو الميناب التي تتولى إجراء وتمويل هذه البحوث ، وإذن فالفلسفة العلمية التي تقوم عليها هذه البحوث ينبغي لها أن تعتمد إعمالاً رئيسياً على الأسس المسبقة وعلى الأدوار الدقيقة للبحث العلمي ، ويحتاج الأمر في هذا الصدد الى دراسة كاملة ودقيقة لمناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان التنظيم والإدارة .

٢ . أبعاد التحليل التنظيمي :

إهتم التخصصون في النظرية الإدارية وفي السياسة الإدارية بدراسة السلوك داخل نظميات العمل ، كما إهتم أيضاً علماء الاجتماع والنفس بالقضية ذاتها ، ولكنهم ترجوا هذا الاهتمام الى دراسات أمبيريقية ذات نتائج محدودة . أما علماء الإدارة فقد إرتكزت تحليلاتهم أساساً على أعمال فير Weber وهنري فايول Fayol ومن ثم جاءت هذه التحليلات مكملة عن الاهتمام بالجانب الرسمي من البناء التنظيمي ، ولقد أشار بينيس Bennis الى هذه الأعمال بوصفها « عتيم بدراسة نظميات خيالية من الناس » أما علماء الاجتماع والنفس فكانت بحوثهم إمتداداً لأعمال التون مايو Mayo وكورت لوين Lewin ، إذ هي ترتكز في معظمها على سلوك وإتجاهات الجماعات غير الرسمية ، ولقد أشار بينيس أيضاً الى هذا الانتباه بوصفه « مركز على الناس بدلاً من التنظيم »^(٢) ولهذا نلاحظ أن النتائج التي أسفرت عنها كل هذه البحوث كانت في الواقع تسر عن قطري مفرط في مصمم تحقيق التكامل بينها في ميدان أسوج ما يكون الى هذا التكامل والانعاء .

^(١) Jackson, and Cyril Organization Theory Another perspective for Management, prentice Hall, 1978, p. 33.

^(٢) Bennis W. G Leadership Theory and Administrative Behaviour Administrative Science Quarterly 4 (1959) pp. 257 - 301.

وليس من شك أن الحاجة ماسة إلى كل من الاتجهين في ميدان التنظيم والإدارة ، وبالذات إلى التمولد والتكامل بين هذه البحوث ، ولن يتيسر تحقيق ذلك دون الاهتمام بتوسيع آفاق البحث وتعدد أبعاد التحليل التنظيمي ، وهنا نجد باحثاً مثل لبتون Lupton يقترح أن تتبنى الدراسات التنظيمية إلى جانب طريقة دراسة الحالة التي من شأنها أن تكشف لنا عن مضمون البناء التنظيمي أن تتبنى طريقة أطلق عليها مصطلح الاتجاه العامل المقارن ، وهو إتجاه من شأنه أن يستخدم عدداً من الأبعاد في إجراء مقارنات تنظيمية كأن نهم بحثاً بالمكانة الاقتصادية الاجتماعية للمشروع وبالنسق التكنولوجي ، ذلك أن هذه العوامل تميل إلى الارتباط بالتماط معينة من السلوك الملاحظ في التنظيم مثل تقييد الانتاج أو الاستثال للسياسات الإدارية (١) .

ولقد ثبت بعض الدراسات هذا الاتجاه العامل المقارن فقد ناقش تومسون وباتس Bates أثر التكنولوجيا والتنظيمات الفنية العالية في الآارة ، كما كشفت وجوارد Woodward عن تأثير التكنولوجيا في بناء السلطة داخل المصانع الصاعدة « أما بيسر فقد صنف التنظيمات ليكشف عن الشروط الواقعية التي تؤثر في تبني أساليب الإدارة . وأبرز ما كشفت عنه هذه الدراسات وغيرها من الداحية المنهجية هو أن البحث العامل المقارن يتم بثلاثة محاور رئيسية يدور حولها هي :

(أ) بناء التنظيم وهيكلة الكل والوظائف الإدارية والاجتماعية التي تؤديها وحداه وتسهم في تحقيق التكامل التنظيمي .

(ب) التفاعل الجماعي ونوعية العلاقات والصلات التي تنشأ متوافقة مع البناء التنظيمي البيروقراطي .

ومن الملاحظ أن الدراسات التي تتبنى هذا المدخل المنهجي لا تكفي بمجرد بحث هذه المستويات باعتبار أن كل مستوى يمثل نوعاً مختلفاً من البحوث ، وإنما إلى الحقيقة تسعى إلى دراسة هذه الاحتمالات ، علاقتها بعضها ببعض ، وهي تستعين أيضاً بالتحليل العامل لبيان المتغيرات ذوات الدلالة في كل مستوى من هذه المستويات ونستطيع أن نلقى بعض الضوء على الدراسات التي إهتمت بتتية وتطوير المتغيرات التنظيمية أو أبعاد التنظيم التي ستم وفقاً لعملية المقارنة . وجدير بالذكر أن الأبعاد البنائية قد إستخرجت على معظم إهتمام المشتغلين بفراسات التنظيم ، ويفسر ذلك بالطبع في ضوء تأثير نموذج فير للبيروقراطية على الدراسات التنظيمية بصورة عامة .

ومن بين الأبعاد التي إهتمت بها الدراسات التنظيمية بعد « الخولوجيا » بعداً رئيسياً ، ففي مقال تشارلز بيرو C. Perow « جوان « إطار التحليل المقارن للتنظيمات »

(١) راجع : Pugh, D. C. (et al) A. Conceptual Scheme for Organizational Analysis, Administrative Science Quarterly, Vol. 8, No. 3, 1963, pp. 289 - 315.

يناول أد يقدم منظوراً جديداً في مقارنة التنظيمات يركز على بعد التكنولوجيا ، وهو يعتبر الخصائص المميزة لهذا المنظور متمثلة أساساً في النظر الى التكنولوجيا أو العمل الذي يتم أدائه داخل كل تنظيم على أنه الخاصية المميزة لهذا التنظيم ، وهذا منتهى إعتبار التنظيمات أنساقاً لأداء العمل ، أى تطبيق الوسائل الفنية المختلفة في تعديل أو تغيير أو تشكيل « المواد الخام » ، وهو بالطبع يوسع من مفهوم « المادة الخام » فيحمله شاملاً للأفراد أو الرموز ، أو الأشياء ، وهذا التصور بالطبع يختلف عن تصورات نظرية عديدة أعتبرت التنظيمات مثلاً أنساق تعاقبية على نحو ما ذهب شيمستر برنارد C. Bernard أو نظم أو أساق لإتخاذ القرارات كما فعل مارش March وسيمون Simon ومن جهة أخرى يعتبر شارلز بيرو التكنولوجيا هي المنعم المستقل ، كما أن البناء ككل الذي يسمى كافة الترتيبات التي توضع لتنظيم العلاقة بين الأفراد والعمل هي المتغير التابع ، كذلك يعتبر الأهداف التنظيمية متعمراً تابعاً ، ويترتب على ذلك بالضرورة أن يلم الباحث بالصورة التنظيمية الشاملة ، لا أن يركز فقط على عمليات معينة أو أجزاء معينة من التنظيم ، ومن ثم تصحح التكنولوجيا هي البعد المفصل دائماً و تحقيق تحليل نظمي مقارن على درجة عالية من الكفاءة .

ولقد لجأ بيرو لكي يكسب تحليله درجة عالية من الشمول الى توسيع نطاق مفهوم التكنولوجيا ذاته فهو عنده يشير الى « كافة الأعمال التي يقوم بها الفرد بصدد شيء ما ، سواء قام بها بمفرده أم باستخدام أدوات أو وسائل آلية من أجل إحداث تغير معين في هذا الشيء . وقد تكون تلك المادة الخام هي الكائنات الحية أو الرموز ، أو المواد ، فالأفراد هم مادة خام للتنظيمات التي يتم بتغيير الناس أو عملياتهم الاجتماعية ، والرموز مادة خام في البنوك وهيئات الاعلان وبعض تنظيمات البحث ، والتفاعل بين الناس مادة خام للقائمين على الادارة في التنظيم ، ولجانس الادارة ، وللجان التنظيمية .. الخ » وحينما يسمي الأفراد الى إحداث أى تغير في « المادة الخام » ، لابد أن يدخلوا في تفاعل بعضهم مع البعض الآخر . أما الشكل الذي يتخذه هذا التفاعل فهو ما نتودنا أن نطلق عليه مصطلح « بناء التنظيم » .

ومع أن تحديد بيرو لمفهوم التكنولوجيا على النحو السابق فيه قدر كبير من التصرف والمبالغة إلا أن الشيء الذي يقدمه هذا التحليل هو أنه حاول أن يعالج التكنولوجيا في النظم معالجة شاملة ، الأمر الذي تقصر اليه دراسات التكنولوجيا والتنظيم فلذا أخذنا على سبيل المثال دراسة ليتواك Litwak سنجد أنه إهتم بالفرقة بين الأعمال المتأصلة المطردة ، الأعمال غير المتأصلة وعم المطردة ، كما حاول كل من باتس F. Bates وتومسون Thompson عرض الأليات من الساء الأهداف من جهة ، ومن التكنولوجيا المستخدمة

في التنظيم من جهة أخرى . وقدم مارش وسيمون تمييزاً بين القرارات على أساس « البرمجة » ، وإيم بنيس Bennis تطوير تصوره التكنولوجي للتنظيم حين تناول نظريات القيادة والسلوك الإداري . ومن جهة أخرى إهنتت البحوث فصحى أثر التكنولوجيا في سلوك جماعات العمل ، فقد أوضح ليكرت Likert كيف تؤثر طبيعة العمل ، ودرجة رتبته على الاشراف وأنماط القيادة ، وكذلك دراسة ديوبن Dubin عن أثر التكنولوجيا في جماعات العمل ، والدراسة المقارنة التي أجراها تيرنر Turnar ولورانس Lawrence ، أما أكثر هذه الأعمال أهمية فهي دراسة بلونر Blauner التي استخدم فيها إطاراً مقارناً ، وعرض التراث المتعلق بموضوع التكنولوجيا بصفة عامة . وهذا فضلاً عما أظهرته بحوث الجماعات الصغيرة من أثر التكنولوجيا في سلوك هذه الجماعات مثل دراسات بافيلاس Bavelas وجيتزكو Guetzknow وسيمون Simon وليف Leavitt . ولا يقتصر تأثير التكنولوجيا على سلوك المال أو جماعات العمل ، بل يمتد تأثيرها أيضاً الى أعضاء الهيئة الإدارية ، على نحو ما شئت عنه بحوث أرجيراز Argyis عن البوك ، وكروزيه Crozier عن تنظيم حدة مين فرنسين . وهكذا ، يتضح أن التكنولوجيا تعد بمرء رئيسياً من الأبعاد التي يمكن أن تركز عليها الدراسات التنظيمية المقارنة ، بل الأكثر من ذلك أن بعض الدراسات ذهبت الى حد اعتبار التكنولوجيا بمثابة « البيئة » الداخلية للتنظيم التي إذا عرلت عنه في الدراسة لم تسفر نتائج البحث عن شيء له قيمته ودلالته (١) .

وثمة محاولة أخرى في تحديد أبعاد التحليل التنظيمي قدمها بيتر بلاو P. Blau في مقال هام له بعنوان « التنظيم الرسمي : أبعاد التحليل » ، إذ حاول بلاو أن يحدد أبعاد التحليل من خلال مناقشته لدى ملائمة مناهج البحث الاجتماعي لدراسة التنظيمات ، إذ يذهب بيتر بلاو في مقاله هذا الى أن مناهج البحث الاجتماعي لم تستخدم استخداماً واسعاً في دراسة التنظيمات إلا منذ فترة لا تزيد عن عشرين عاماً ، وتميز هذا الاستخدام بأنه لم يهتم كثيراً بتكييف هذه المناهج والأدوات وإعدادها بصورة ملائمة لموضوع البحث وهو التنظيم . فمع أن المناهج الكمية لها قيمتها الكبرى في تطوير التعميمات وبناء النظريات الا أن معظم الدراسات التنظيمية التي إستعملت بها كانت تشوه البناء الاجتماعي للتنظيم من خلال تقسيمه بصورة مصطنعة تخدم أهداف الدراسة دون أن تراعي الطبيعة الشاملة للتنظيم ، مثال ذلك أن دراسات العلاقات الانسانية ذات الانحياز الكمي كانت تميل الى معالجة هذه العلاقات كما لو كانت خصائص مميزة للأفراد ، بحيث تفصل البناء الاجتماعي

(١) Vroom, V. Methods of Organizational Research, University of Pittsburgh Press, 1967.

الذى يعد الأفراد جزءاً منه ، ومن ثم البناء التنظيمى الأشمل الذى تنتمى تلك الجماعات جانباً منه أيضاً ، والواقع أن « ١ » اوسع نأى « المعضلة المنهجية » التى تواجه معظم دراسات التنظيم . ان معظم الدراسات التجريبية تقتصر على تنظيم أو اثنين ، ذلك أنه من المستحيل إجراء دراسات تشمل عدداً كبيراً من المنظمات والاطراد فى سلوك الأفراد أو التى يجمعها الباحثون معتمدة على ملاحظات فى الانتظام والاطراد فى سلوك الأفراد أو الجماعات الفرعية . غير أن دراسة الأفراد أو الجماعات الفرعية كوحدة مستقلة للتحليل فيه تجاهل للعلاقات التى تنشأ بينها داخل الاطار التنظيمى الأشمل . وإذا ما ركزنا التحليل على الشكل المنظم القائم على التبادل بين أجزائه فهو يقدم التحليل هنا حالة فريدة شاملة ، دون أن يهتم بالشواهد الكمية ، إذ لم يهتم البحث كثيراً بعدد الأفراد الذين يشملهم البحث . وسوف نحاول هنا مناقشة هذه المشكلة المنهجية التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأبعاد ومستويات التحليل من خلال تحليل لبعض نتائج البحوث التى إهتمت أساساً بتأثير ميكانيزمات الضبط غير الرسمية على بناء جماعات العمل ، وجرى الاتصال فى التسلسل .

لقد كشفت بوضوح دراسة والكر وجيت Walker & Guest عن الفرق الواضح بين العلاقات الشخصية التى يقيمها العمال مع زملائهم ، وبين عضوية جماعات العمل ، إذ إتضح ذلك بين عمال خطوط تجميع المنتجات الصناعية فى مصنع للسيارات . ففى الرغم من الضوضاء تمكن العمال من إقامة علاقات صداقة مع زملائهم ، إلا أنه من المستحيل تحديد شبكة عامة للعلاقات الاجتماعية تربط بين عدد من العمال وتميزهم عن الآخرين من خلال تعريف متفق عليه إجتماعياً لمحدود الجماعة الداخلية ، وإذن لم تكن هناك أنماط منظمة للتفاعل غير الرسمي ، ومن ثم غلبت خطوط التجميع من جماعات العمل المحددة العضوية . وهذا التقص فى الدعم الجماعى بين عمال السيارات هو الذى يفسر ضعف علاقة العمال بالثقافة ، وهو يفسر أيضاً عدم الرضاء عن العمل وارتفاع معدلات الغياب بين العمال وضعف الروح المعنوية بصفة عامة . إن عمال خطوط التجميع ينقسمون الى أقسام بحيث يخص لكل قسم منهم رئيس معين ، ولكن ذلك لا يؤدى فى كل الأحوال الى ظهور جماعات غير رسمية ، إذ يتعين أن يلعب رئيس العمال دوراً محدوداً فى إقامة هذه الجماعات من خلال تقوية مشاعر المساواة بين العمال ، وتأسيس أنساق غير رسمية لدورات العمل ، إذ من شأن ذلك أن يتيح فرصة تكرار التفاعل بين أعضاء القسم مما يقوى من تماسك الجماعة ككل ولكن كيف يستطيع رؤساء العمال التوحد مع عاملهم مع أنهم يمثلون سلطة الادارة ، يذهب والكر وجيت الى أن رئيس العمال الناجح عليه أن يقوم بدورين بحيث يتمكن من تمثيل العمال والادارة معاً .

وعموماً، فقد إتضح من هذه الدراسة وغيرها أن البحث التنظيمي حين يهتم بالعلاقات الاجتماعية في العمل يتعين أن يتبنى إستراتيجية منهجية متمدة الأبعاد تأخذ في إعتبارها كافة المتغيرات المؤثرة في الموقف هذا فضلاً عن تحليل أثر القواعد الرسمية في السلوك والعمليات الاجتماعية دون إغفال النظر إليها كمجرد « معطيات » .

ويخلص بيتر بلانو من تحليله إلى أن هناك أربعة أبعاد رئيسية لتحليل التنظيمي هي :
 البعد البشري ، والبعد التنظيمي ، وبعد التطور ، وبعد البيئة . فالبعد البشري يتضح من الحقيقة التي كشفت عنها بحوث والكر وحيث إذ يتعين أن نطرح التساؤل الذي مؤداه إلى أي حد يجب أن تأخذ في الاعتبار عند إحراء البحث أهمية البناء الاجتماعي بعد ما إتضح أن هناك علاقات صداقة فقط ، وعلاقات جماعية مرتبطة بتكوين جماعات عمل غير رسمية ؟ ويحدد بلانو بعد ذلك منهجاً للدراسة أثر البناء الاجتماعي يتضمن ثلاث خطوات رئيسية : أولاً : نحصل على مقاييس تجريبية ترتبط بمصالح الأعضاء في الجماعات ، هذه إما مباشرة أو غير مباشرة بالعلاقات المذكورة بينهم مثل مقاييس التوحد بالجماعة ، والاحتياجات السوسيو اقتصادية وأنماط التفاعل ، ثانياً : ترتبط المقاييس التي تصف الأفراد في سياق معين داخل دليل واحد لكي نحقق ، ويشترط في هذا الدليل ألا يفسر إلا الخصائص الجماعية ، مثل معدل الأداء للمرتبطون بالجماعة ، ومتوسط الانجذاب داخل الجماعة ، وثالثاً : نلخص فنزل التأثير البشري لتحديد العلاقة بين صفات الجماعة وبعض النتائج ، فيما نحفظ بمصالح الأفراد ثابتة .

ولكي نوضح الطريقة السابقة بمثال لسوق المرضى التالي : « إن وجود مجرى حر للاتصال داخل جماعة العمل يؤدي إلى إزدياد مستوى الأداء بين الأعضاء » يمكن أن يتم جمع نوعين من البيانات من ٥٠ جماعة عمل تصمم كل جماعة حوالي ١٠ أعضاء ، ويتم وضع مقاييس لأداء كل عضو وتكرار مناقشته لمشكلاته مع زملائه من نفس الجماعة ويمكننا أن نكتشف عن طبيعة العلاقة بين تكرار المناقشة و نوع الأداء في العينة كلها البالغ عددها ٥٠٠٠ عاملين ، إذ سيصبح لنا أن الأفراد الذين يناقشون مشكلاتهم مع الآخرين ترتفع معدلات أدائهم ، ويمكن أن نحري إختياراً آخر عن طريق تقسيم الخمسين جماعة إلى جماعات بملفئتين أولاهما كثيرة وجماعات تقل فيها المناقشة على أن نحدد مدى تفوق متوسط الأداء في الفئة الأولى من الجماعات وإذا حصلنا عن نتيجة إيجابية فسوف نعكس لنا إرتباطاً عالياً بين إستعداد الفرد للمناقشة وأداءه لذلك . هذه الملاحظة لم تعتمد علاقه شبكة الاتصال بالأداء ولكن إذا تم تقسيم الأفراد أولاً على أساس تكرار المناقشة ، ثم حصلنا على ذلك على إيداع كان الذي يتصور أن جماعات مرداد فيها المناقشة أفضل إنتاجاً .

فإن النتيجة التي محصل عليها ستكشف عن أنه حتى إذا عزلنا تأثير معدل مناقشة الفرد لمشكلاته على أدائه ، فإن الالتئاء الى جماعة يكون فيها الاتصال حراً سوف يؤدى الى رفع مستوى الانتاجية إذا تساوت كل الظروف .

وفىما يتعلق بالبعد التنظيمى نلاحظ أن بناء جماعات العمل يتأثر بالتنظيم الرسمى الذى هو جزء منه وعلى الرغم من أن تحليل التنظيمات الرسمية يهتم عموماً بالوحدات الاجتماعية الكبرى أكثر من جماعات العمل ، فإن التفرقة بين البعد البنائى والبعد التنظيمى هى تفرقة تحليلية فقط ، ولا تتصل بمسألة الحجم . ولكى نتحدث عن العلاقات المتبادلة داخل نسق اجتماعى اما أن نشير الى العلاقات الاجتماعية بين الافراد أو الجماعات أو الى التساند بين العناصر المجردة فى التنظيم ولكن مثلاً العلاقة بين سياسة الهيئة الادارية ، والممارسات الاشرافية ، والتفاعل بين العمال ويستخدم مصطلح البعد التنظيمى للاشارة الى الهيكل الأخير من التحليل والذى يركز على طبيعة العلاقة المتبادلة بين مكونات التنظيم . ويتصل بعد الطور بالتغير الذى يشهده بناء التنظيم ، وهو تغير يميز عن نمو دبالكتيكى ، إذ أن حل بعض المشكلات يخلق باستمرار مشكلات جديدة ، ودراسة التطور التنظيمى تأخذ فى اعتبارها بعد الزمن ، وهذا هو القصور الذى تعاني منه دراسات جولدرن عن نتائج التغير فى الادارة بالنسبة للتنظيم الصناعى ، ودراسة ريتشارد سون والكر عن التغير فى طرق الانتاج بالمصنع ، إذ أن هذه الدراسات كانت تجمع البيانات فى مرحلة محددة ، على حين أن الدراسة التبعية تقتضى جمع بيانات فى فترات متباعدة بحيث يمكن الكشف عن مظاهر التغير ونتائج من الناحيتين الرسمية وغير الرسمية . يبقى بعد ذلك كله بعد البيئة والذى يتمثل فى تحليل العلاقة بين التنظيمات الرسمية ، والتنظم الاجتماعية الاخرى مثل دراسة العلاقة بين الانساق الاقتصادية والسياسة والتنظيم الرسمى ، والعلاقة بين النقابة والتنظيم ، أو أثر الثقافة فى السلوك التنظيمى . تلك هى الأبعاد الأربعة التى يمتحن أخذها فى الاعتبار عند تصميم البحوث التنظيمية .

على أن مفهوم الأبعاد يمكن أن يستخدم بمعنى آخر ، إذ لا يتعلق هنا بهيكل التنظيم ككل ، وإنما يستخدم بمعنى أضيق من ذلك ويبدو ذلك واضحاً من الدراسة الأثيريقية التى أجراها ريتشارد هول R. Hall عن البيروقراطية ، إذ كتب يقول : يتضمن مفهوم البيروقراطية مجموعة من الأبعاد ، يمثل كل منها متصلاً وحينا يقاس كل متصل ليس من الضروري أن نحدد تلازماً فى التغير بين الأبعاد وتنبض هذه الدراسة على القضية القائلة بأن المفهوم البيروقراطى أكثر صدقاً من الناحية التجريبية حينما يدرس بهذه الطريقة ، بدلاً من أن يفترض أن التنظيمات بصفة عامة بيروقراطية أم غير بيروقراطية ولقد طبق هذا المنهج المقترح وثبتت صلاحيته فى دراسة نموذج يتألف من عشر تنظيمات ووجدوا بالذكمر أن دارسى التنظيمات منذ وقت قصير يستخدمون النموذج البيروقراطى على أساس أنه يصور

طبيعة العلاقات السائدة في التنظيم ، ووضعه نقطة بداية ملائمة لدراسة نمو الأبنية التنظيمية وتمييزها ، وحت مكانة الفرد داخل هذه البنيات وكافة المشكلات المرتبطة بهذه المسائل . وتسمى دراسة هول الى فحص الأسس التي يهض عليها النموذج البيروقراطي أى أبعاد التنظيمات التي يوصف بأنها بيروقراطية وذلك عن طريق مياس الدرجة التي توجد بها هذه الأبعاد في مجموعة متنوعة من التنظيمات . هذا وقد شاع وصف التنظيمات بأنها بيروقراطية ، وذلك لأغراض الدراسة على الرغم من عدم وجود شواهد كافية تدلل على أنها كذلك . فقد أشار ألفن جولدر A. Gouldner الى أن النموذج البيروقراطي قد يستخدم كأداة هائية بدلاً من أن يستخدم كمجموعة من الفروض التي يتعين التحقق منها خلال النتائج التجريبية . وبالمثل ذهب أودى Udy الى أن الخصائص المتضخنة في النموذج المثالي للبيروقراطية لابد من اعتبارها متغيرات يقوم البحث الأميريقي بتحديد علاقاتها التجريبية ، ولقد وصف ماكس فير في دراسته عن البيروقراطية التنظيمات من وجهة نظر الأبعاد ، فحدد مجموعة خصائص هي : تقسيم العمل ، وتسلسل السلطة ، والقواعد الشاملة ، وفصل الإدارة عن الملكية ، والترقية على أساس الاختصاص الفني ، وحينما تحقق هذه الخصائص تشكل البناء البيروقراطي . ويستخدم علماء الاجتماع هذه القائمة من الخصائص في دراسة التنظيمات ، ولكنهم لا يتخذونها أساساً أو يضيئونها بها حسب طبيعة الدراسة وفقاً لاهتماماتهم الخاصة . وعموماً فقد تنص التراث الذي أسهم فيه كل من فير ، وفريدمريك ، وميرتون ، ويودي ، وهيدى ، وبارسونز ، وبيرجر ، وميشيل وديموك احدى عشر خاصية من خصائص البيروقراطية حضعت للبحث التجريبي والمقارن ، وتنضم هذه الخصائص : تسلسل السلطة ، وتقسيم العمل ، والكفاءة الفنية ، والوسائل الاحرائية ، والقواعد ، وسلطة المكتب المحدودة ، والجزاءات الوظيفية ، ولا شخصية الاتصال ، وفصل الإدارة عن الملكية ، والاتصالات المكتوبة ، والنظام العقلي . في ضوء ذلك كله ، حاولت دراسة ريتشارد هول اختبار الفرض القائل بأن : الخصائص البيروقراطية ليس بينها ارتباط عالٍ ومن ثم فإن التنظيمات التي تتميز بدرجة عالية من البيروقراطية وفقاً لعدد معين ليس من الضروري أن تكون كذلك بالنسبة لباقي الأبعاد . ويتنص هذا الفرض فكرة مؤداها أن أبعاد البيروقراطية لا تنطوى على استمرار وأن هذا الاستمرار خاضع للقياس ، ويحدد هول مهيئين ممكنين لقياس الأبعاد أحدهما هو ملاحظة سلوك أعضاء التنظيم وأنشطتهم وفقاً لكل بعد من الأبعاد وجناح تطبيق هذا المنهج الى الاستماعة بأسلوب الملاحظة المنظمة داخل تنظيم معين ، أما الدج الآخر فهو استخدام استجابات المشاركين في التنظيم لقياس يعصم خصيصاً لقياس هذه الأبعاد واستخدم هول في دراسته الأسلوب الأخير لسهولة تطبيقه ، حيث اختار عينة عشوائية منتظمة من عشرة

تنظيمات شملت أعضاء من الادارة والعدل ، كما صفت التنظيمات وفقاً لاهدافها ، وعمرها ، وحجمها . ولقد حسبت المقاييس لقياس كل بعد من الأبعاد الستة ، وصيغت مجموعة من البود الأولية في صورة عبارات وصفية ترتبط بكل بعد من هذه الأبعاد ، ثم تم اجراء احتيلار مبدئي للمقاييس لحذف البود غير المهمة وإضافة البود الجديدة . وتتلخص النتائج التي خلصت اليها الدراسة في أن الافتراض الخاص بطبيعة الأبعاد البيروقراطية قد ثبتت صحته إذ تشكل هذه الأبعاد متصلاً أكثر مما تميل الى كونها ثنائية . وهذا يعني أن البيروقراطية مسألة درجة في المحل الأول ، كما اتضح من تحليل مصفوفات معاملات ارتباط سير مان (الرب) أن بعد التسلسل هو أكثر الأبعاد دلالة في تحديد درجة بيروقراطية التنظيم .

٣ - طريقة المسح في دراسات التنظيم :

ومن القضايا المنهجية الهامة التي تشغل حيزاً في تراث الدراسات التنظيمية مسألة ملائمة طريقة المسح Survey Method في دراسة التنظيم الاجتماعي ذلك أن استخدام هذه الطريقة عادة ما يجعل الباحث يتجاهل شبكة العلاقات الاجتماعية التي تشكل البناء الاجتماعي في التنظيم المدروس ، فلا يحصل بذلك على بيانات تتعلق بالتنظيم الاجتماعي ، وإنما يحصل فقط على بيانات تميز عن اتجاهات وآراء الافراد ومع ذلك ، فإن استخدام طريقة المسح له فوائد هامة في مجال البحث الاجتماعي ، فهي طريقة تمكننا نحصل على ثروة من البيانات التي يمكن أن تخضع للمعالجة الاحصائية ، ثم هي طريقة سهلة التطبيق على هيئات كبيرة الحجم ، وليست باهظة التكاليف مثل أساليب البحث الأخرى . فلول يستطيع دارس البناء الاجتماعي للتنظيمات أن يفيد من هذه الطريقة دون أن يكون ذلك على حساب العلاقات المتبادلة التي تشكل جوهر البناء الاجتماعي ؟

خصص جيمس كولمان مقالة بعنوان : تحليل العلاقات : دراسة التنظيمات الاجتماعية باستخدام طريقة المسح للرد على التساؤل السابق ، فهو يحاول أن يجمع التطورات التي طرأت على طريقة المسح بحيث فتحت أمامنا طريقاً جديداً للدراسة التنظيمات الاجتماعية . وإذا ما تتبعنا التطور التاريخي لطريقة المسح نجد أن هذا التفرغ ينقسم الى مرحلتين رئيسيتين ، المرحلة الأولى هي مرحلة دراسة الآراء والاهتمام فيها يتركز حول توزيع استجابات المبحوثين وفقاً لمتغير معين يراد استطلاع آرائهم حوله ، ولعرب هذه المسوح باسم المسوح الوصفية . أما المرحلة الثانية فهي المسوح التحليلية وهي التي يتم فيها الباحث معرفة سلوك واتجاهات الجماعات الفرعية المختلفة في جمهور البحث ، ويتقضى ذلك الاستعانة بطريقة الجدولة المركبة للبيانات واستخراج معاملات الارتباط بينها ، وبهذه الطريقة أصبحت المسوح ذات قيمة هامة في البحث الاجتماعي بصفة عامة .

ولكن ظلت مشكلة المسح خلال هاتين المرحلتين قائمة إذ لا يزال الفرد هو وحدة التحليل الرئيسية ، فمعها تعددت الارتباطات تركز الدراسة على الأفراد بوصفهم يشكلون وحدات مستقلة ومنعزلة . ويبدو ذلك واضحاً من إجراءات تطبيق المسح ، فالعينات عادة ما تختار عشوائياً ، دون أن تتضمن ولو بطريق المصادفة شخصين بينهما علاقة صداقة ، والمقابلات تجري مع كل فرد على حدة ، ثم يتم تبويب البيانات على بطاقات منفصلة تخص كل بطاقة لفرد واحد ، وتكون النتيجة أن المشكلات التي يكشفها هذا النوع من البحوث هي مشكلات فرد أو مجموعة من الأفراد ، وليست بأية حال مشكلات العلاقات المتبادلة بين الأفراد .

وأهم مظاهر التوتر التي طرأت على هذه الإجراءات حديثاً جداً هي الاهتمام بدراسة وتحليل الجماعات كوحدة أساسية بدلاً من التركيز على الفرد ، وجدير بالذكر أن هذا التوتر ينطوي على صعوبات تصويرية ودية . ومع ذلك فلسوف نوضح فيما يلي بعض الإجراءات التي تشكل أداة بحث ملائمة لدراسة العلاقات الجماعية . ولقد استخدمت هذه الأساليب في دراسة التنظيم غير الرسمي وبصفة خاصة داخل البناء الرسمي . فإذا أخذنا كأمثلة المشكلات الخاصة بتصميم والمينة نتجد أن المسوح والتحليلات الإحصائية تستخدم المقابلة الفردية باعتبار أن الفرد يمثل وحدة مستقلة ، بحيث أن جدولة البيانات تقوم على ربط عنصر معين في الاستبيان بعنصر آخر ، ولكن عندما نستخدم المسح في دراسة العلاقات الجماعية ينبغي تصويراً مختلفاً للمقابلة ، فالمقابلة التي تتم مع فرد معين ينظر لها بوصفها تمثل جانباً من بناء أكبر حيث يجد المبحوث نفسه داخل شبكة من علاقات الصداقة تشمل الفريق الذي يعمل معه ، والقسم الذي ينتمي إليه ، ولعل أنواع البيانات في هذا الصدد هي البيانات السوسومترية Sociometric type-Data أي التي تجمع عن طريق أسئلة تكشف عن علاقات الفرد بالآخرين ، فكل فرد يسأل عن أسماء أصدقائه في القسم الذي يعمل فيه أو في الأقسام الأخرى . مثال ذلك أن الدراسة التي أجراها مورتون Merton وجلفودا Jahoda ووست West مطولة أن ترسم خريطة للبناء الاجتماعي غير الرسمي في المجتمع المحلي عندما درسوا إحدى مشروعات الإسكان ، وبعد الحصول على هذه البيانات من كل أسرة على حدة ، توضع هذه الأسرة داخل خريطة تصور علاقاتها الاجتماعية ومن ثم يصبح من اليسر بعد ذلك دراسة العلاقة بين البناء الاجتماعي من جهة وبين مختلف القيم والأوضاع الاجتماعية من جهة أخرى . ولقد سمحت هذه البيانات باستخلاص النتيجة التي مؤداها أنه في أحد مشروعات الإسكان تعتمد العلاقات الاجتماعية إلى حد كبير على المثال في الأصول والدين ، بينما تتميز هذه العلاقات في المشروع الآخر بكونها تقوم على الاهتمامات المتبادلة في قضاء أوقات الفراغ

والمشاركة في منظمات المجتمع المحلي . وعموماً ، فإن استخدام البيانات السوسيومترية في حوث المسح يسمح للباحث بوضع كل فرد مبحوث داخل شبكة العلاقات الطوعية .

غير أن هناك بعض الاعتبارات الهامة التي يتعين الاهتمام بها عند تصميم عينة البحث ، حيث نحى العينة نمطاً للبناء الاجتماعي السائد ، ويمكن أن يتم ذلك بطرق مختلفة . فهناك أولاً العينة العنقودية Snowball Sample وتستخدم فيها الأسطة السوسيومترية ، ففي دراسة في مجتمع على انجليزى جديد استخدم ملرتن ترو M. Trow هذه الطريقة حيث قام أولاً باستبار عينة صغيرة من الأفراد ، ثم سأل هؤلاء الأشخاص عن أسماء أصدقائهم ، وأجرى مقابلة معهم ، ثم سألهم بدورهم عن أصدقائهم وعقد معهم المقابلات . وهكذا ، وعلى هذا النحو تصبح العينة ممثلة لسلسلة العلاقات السوسيومترية في المجتمع المحلي ، وعلى هذا النحو يصبح جمهور البحث المتضمن في العينة العنقودية يضم فريقين مما الافراد الذين يتم اختيارهم أولاً بالطرق العادية للمعانة ، ثم العلاقات السائدة بينهم . وهناك ثانياً عينة التشبع Saturation Sample وتقوم هذه العينة على أساس عقد المقابلة مع كل فرد داخل البناء الاجتماعي ، ففي دراسة لاتجاهات الأطباء في أربعة مجتمعات محلية تم استبار جميع الأطباء في هذه المجتمعات واستخدمت الأسئلة السوسيومترية لتحديد العلاقات المهنية والاجتماعية بين هؤلاء الأطباء وقد أمكن استخدام هذه الطريقة الشاملة نظراً لأن عدد الأطباء محدود فهو أقل من ٣٠٠ طبيب . ومعنى ذلك أن استخدام هذه الطريقة متوقف على حجم جمهور البحث ، ولكن يمكن استخدامها إذا تم توزيع كشف الأسئلة على المبحوثين بحيث يقوموا هم بالإجابة عليه . ولدينا ثالثاً ما يعرف بالعينة المتصممة Dense Sample ، وتجمع هذه الطريقة بين العينة العشوائية وعينة التشبع مثال الدراسة التي أجراها بول لازار سفيلد P. Lazarsfeld عن الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها أساتذة العلوم الاجتماعية في الكليات الجامعية ، ففي هذه الدراسة أجرى لازار سفيلد استباراً لحوالي نصف العاملين في كل كلية ، بالإضافة الى العينة الكلية التي حددت له إستجابات الأفراد ، ومن الممكن الاستفادة أيضاً بما يعرف بالعينة المتعددة المراحل Multi-Stage Sample ومن ثم تستخدم أى طريقة من الطرق السابقة في العينة المتعددة المراحل ففي الدراسة السابقة تم اختيار الكليات الجامعية في المرحلة الأولى ، ثم إختيار أساتذة العلوم الاجتماعية في المرحلة الثانية . والسؤال الأساسي في هذا الصدد هو كيف تحقق التوازن بين هيئة الكليات وعينة الأساتذة ، بحيث يتم تصنيف الاتجاهات لكي نكتشف عن كل من المناخ الاجتماعي والاتجاهات الفردية معاً .

ويتفق لنا بعد ذلك أن نتحدث عن أساليب تحليل بيانات المسوح ومن هذه الأساليب نشر الى أربعة أساليب رئيسية تسمح لنا بدراسة البناء الاجتماعي هي : تحليل السيف ،

وحُدود التجانس . والتحليل الزوجي ، والتقسيم الى زمر . أما الطريقة الأولى وهي تحليل السياق Contextual Analysis فهي تتلخص في الربط بين إحدى سمات السياق الاجتماعي الذي يعمل فيه الفرد ، وبين خاصية من خصائص الفرد ذاته ، بمعنى ذلك أننا نريد أن نكشف عن أثر البناء في اتجاهات الأفراد .
والمثال الذي يوضح هذه الطريقة يمكن أن نستمد من دراسة ديمقراطية الحزب union Democracy التي قام بها ليبست Lipset وترو Trow وكولمان Colman ، فمن بين أهداف هذه الدراسة الكشف عن أثر الوحدة التي يعمل فيها الأفراد على أنماط سلوكهم ، ولتحقيق هذا الهدف لجأ الباحثون الى السجلات الخاصة بالكشف عن طبيعة التصويت السياسي في النقابة ، بحيث تمكنت من تقسيم الوحدات النقابية الى وحدات محافظة سياسياً وأخرى راديكالية ثم بعد ذلك قاموا بفحص مختلف الأنماط السلوكية والاتجاهات التي كونها الأفراد في هذين المصنفين من الوحدات النقابية . وهذا النوع من التحليل الباني يتخطى القفزة التي تفصل بين مستويين من مستويات التحليل السوسيولوجي هما مستوى الفرد ومستوى السياق الاجتماعي .

أما الأسلوب الثاني من أساليب التحليل فهو ما يعرف باسم حدود التجانس Boundaries of Homogeneity ويسمى هذا الأسلوب الى الاجابة على التساؤل الى أي مدى يتحقق التجانس بين مختلف الجماعات في المعتقدات والاتجاهات ؟ ويمكن أن يتحقق ذلك على مرحلتين المرحلة الأولى هي تحديد جماعات الصداقة داخل جمهور البحث بأكمله ، وذلك باستخدام الأسئلة السوسيومترية ، ثم تصميم مقاييس خاصة بالقيم والمعايير والاتجاهات والتصرف على درجة التماثل السائدة بين ها ، الجماعات حول تلك المقاييس ، والأسلوب الثالث من أساليب التحليل هو التحليل الزوجي Pair Analysis وهو أسلوب يعتمد كلية على البيانات السوسيومترية ، إذ أن وحدة التحليل هنا هي الاختيار التبادل بين شخصين ، وتنفيذ ذلك يتم عن طريق إعداد بطاقت لكل زوجين بينهما اختيار متبادل ، ثم تستخدم هذه البطاقت في الجداول المركبة ، بعبارة أخرى فبدلاً من جدولة اتجاه الفرد نحو الاتحاد السوفيتي مع اتجاهه نحو الولايات المتحدة ، يمكن أن نقوم بجدولة اتجاه شخصين بينهما علاقة صداقة خاصة نحو نفس هذين الموضوعين وعلى هذا النحو يمكن دراسة أوجه التماثل بين الأصدقاء فيما يتعلق باتجاهاتهم السياسية ، أو أن نطرح التساؤل بصورة أخرى فتقول هل يدخل الناس في علاقات صداقة مع أولئك الذين يماثلونهم سياسياً أو من نفس أصلهم أم من نفس مهتهم ؟ يبقى بعد ذلك الأسلوب الرابع والأخير وهو تقسيم الجماعة الكبيرة الى زمر صغيرة Partioning into Cliques وذلك باستخدام الاختبارات السوسيومترية ، ومن الصعوبات التي تواجه هذا الاجراء مسألة الاتفاق المبني على تعريف الزمرة هل تتألف من عضوية مغلقة على بعض

الأشخاص ؟ أم من الممكن أن يكون شخص واحد عضو في أكثر من مرة ؟ وهل الزمرة تضم أولئك الذين تربطهم علاقة سببية حاسمة ؟ تلك تساؤلات يمتحن الاجابة عليها قبل تقسيم الجماعة الى زمرة .

٤ - التجارب الميدانية في دراسة التنظيم :

التجربة الميدانية Field Experiment هي الدراسة التجريبية التي تتم في المواقف الطبيعية ، أما دراسة التنظيم فانها تعنى إجراء هذه التجربة داخل أى نسق اجتماعى ثابت نسبياً ويسم أيضاً بالتقيد أى أنه ينطوى على جماعتين أو أكثر يجرى التثقيب بينهما من خلال مستويين أو أكثر من مستويات القيادة والتسلسل . والحقيقة أن هناك أنواعاً من التصميم التجريبى التي يمكن أن تطبق في هذا النوع من البحوث ، ولكننا نستطيع أن نحدد الحد الأدنى من المعايير اللازمة لهذا التصميم على النحو التالي :

(أ) تغير عدد يراد قياسه في البيئة التنظيمية أو في البناء أو العمليات .

(ب) توافر أساليب محددة لمعالجة البيانات وتناولها كمياً .

(ج) توافر الشروط اللازمة للتحقق من صحة الفروض .

ومن الملاحظ أن هذه المعايير تجعلنا نستبعد بالطبع عدداً من الدراسات التي لم تلزم بها مثل التجارب المعملية ، ودراسات الحالة ، والدراسات الارتباطية ، وهذه ولا شك أعمال لها قيمتها وأهميتها ، ولكنها لا تشكل تجارب ميدانية وفقاً للحد الأدنى من المعايير المشار إليها (١) .

كما أن هذا النوع من التجارب يستبعد أيضاً تلك التجارب التي أهتمت بالتركيز على الجماعات الصغيرة غير الرسمية ، وعلى الأخص تجارب هلوثرن ، وإن كانت تدخل هذه التجارب ضمن الاطار الأوسع للتجربة الميدانية ، إلا أنها تستهدف دراسة جماعات معينة بالذات أكثر مما يعم بتحليل التنظيمات الاجتماعية الأكبر والأكثر تعقيداً .

ولقد كتب ستانلى سيشور دراسة قصيرة وهامة جداً حول التجارب الميدانية أوضح فيها أهمية هذا النوع من الدراسات ، كما حدد أيضاً الأبعاد التي يمتحن الاهتمام بها عند إجراء هذه التجارب ، ولعل أهم ما أوضحه ستانلى سيشور هو أن تبرز إجراء التجارب مرجعه فعالية وكفاءة اختبار الفروض ، إذ من الصعير إقامة علاقة سببية بين متغيرين دون إجراء تجربة مضبوطة ، فالنظرية التنظيمية تحتاج الى الفروض المحققة ، هذا فضلاً عن أن

(١) أنظر : Stanly. E. Seashore, *Field Experiment with Formal Organizations; Human Organization*, Vol 23, No. 2, 1964, pp. 164 - 170.

إجراء تجربة واحدة كفيلاً بأن يقدم لنا معلومات وبيانات تفوق ما تسفر عنه دراسات حالة مطولة تستغرق وقتاً وجهداً كبيراً ، أضف الى ذلك كله أن التجربة الطبيعية في التنظيم حين تسفر عن نتائج حاسمة يمكن الاستفادة العملية منها في الحال . ومع ذلك فإن التراث يفتقر الى حد كبير لهذا النوع من التجارب . ويحدد سيثور بعد ذلك بعض الأبعاد التي يمكن الاعتماد عليها عند إجراء التجربة الميدانية ، ف فيما يتعلق بالجمهور يتعين التعرف على وحدات التنظيم وحجمها ، ودرجة التجانس والتباين بين الأعضاء وخصائص هذه الوحدات الباقية قبل التجربة ، وذلك حتى يمكن تحقيق درجة من الضبط للعينة المختارة بحيث تماثل العينة الضابطة التي تستخدم في البحوث التجريبية ، ثم بعد ذلك نحدد طبيعة التغير هل هو تغير طبيعي ، أم تغير مقصود ، أدخل عمداً لقياس نتائج ، وهل هذا التغير على مستوى الأفراد ، أم السياسة الادارية ، أم على مستوى البناء الداخلي والعمليات التنظيمية . على أن نتجه الى تحديد المتغيرات التي سيتم قياسها وتناولها ، هل هذه المتغيرات تشكل جزءاً من نظرية ، ثم ما هي المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وما شكل العلاقة المتوقعة بينهما . النقطة التي تلي ذلك هي مستوى النظرية هل تختص النظرية بتفسير ظواهر نظامية ، أم تنظيمية ، أم نفسية اجتماعية ، أم نفسية فقط ، ثم ما هو مستوى التجريد ، وأخيراً علينا أن نحدد عنصر الزمن وخطة التحليل ونقتضي هذه النقطة معرفة المدى الزمني للتجربة ، ثم تقدير النتائج من خلال المقارنات البعدية والقبلية ، وتحليل التباين ، ثم هل التحليل سيكون على مستوى الفرد أم الجماعة ، أم على مستوى التنظيم ككل .

وعلى الرغم من قلة البحوث التي استعانت بالتجربة الميدانية إلا أننا نستطيع أن نقدم هنا بعض الأمثلة ، المثال الأول هو تجربة إهتم بفحص العلاقة بين مستوى اتخاذ القرار في التنظيم وفاعلية الاداء ، وكانت العينة التي تضمنتها التجربة قوامها أربعة أقسام تضم حوالي ٥٠٠ عاملاً في إحدى مؤسسات العمل الكبرى ، وكان العمال يقومون بأداء عمل كتابي واحد في ظل ظروف متشابهة . وقد استعان البحث بما توافر من بيانات عن قوة العمل ، والاداء السابق ، حتى يمكن تحديد درجة التجانس قبل التجربة . وقسمت الأقسام الى أزواج متقابلة من أجل المعالجة التجريبية . أما التغير التجريبي فهو يتمثل في إدخال بعض التعديلات على السياسة الادارية ، وتدريب المشرفين والعمال ، وكذلك تعديل الهيكل التنظيمي للعمل . وهي تغيرات متعددة لقياس نتائجها . أما المتغيرات التابعة فهي تتعلق بوصف العمليات التنظيمية ، وكفاءة الانتاج وتكلفته ، ودرجة رضا الأفراد . والنظرية المستخدمة على المستوى النفسي والاجتماعي التي تفسر النتائج النفسية للعمليات والبناء الاجتماعي . والفترة التي استغرقتها التجربة امتدت أكثر من عام كامل ، مع إجراء قياس قبل وبعد ، أحداث تغيرات في البرامج كل ستة شهور . وكانت النتائج

هى : أنه بزيادة اشراك العاملين في اتخاذ القرارات تقل تكلفة اداء العمل ، ويزداد رضاء العمال ، يقوى الاحساس بالمسؤولية في العمل . أما التجربة الثانية فهى تتعلق باحداث بعض التغيرات المتصلة بأربعة مستويات ذات علاقة أساسية بنظرية ليكرت في السياسة الادارية ، والنتائج تتعلق بمعايير الانتاج بالنسبة لكفاءة العمل ، والغباب ، ورضاء العمال . وكانت العينة تضم خمسة أقسام انتاجية بها نحو ٥٠٠ عاملاً ، وقد أختير أحد الأقسام التجريبية بواسطة فريق البحث ، ثم قسمين آخرين للمعالجة التجريبية . أما القسمان الباقيان فقد استخدمتا كمجموعة ضابطة . وكانت الأقسام تختلف في الحجم والوظيفة الانتاجية ، ولكنها كانت متشابهة من حيث تركيب قوة العمل ، وهى خاضعة للسياسة العامة للمصنع ولتاريخه . أما التغيرات فهى أدخلت على بعض الأبنية التنظيمية ، وتدريب المشرفين والعمال ونظام الاتصال ، واتخاذ القرارات . ويهدف هذه التغيرات الى مزيد من اشراك العاملين في اتخاذ القرارات ، استخدام أكثر فعالية لجماعات العمل كوسيط للنشاط التنظيمى ، تدعيم أكثر لعلاقة المشرفين بالعمال ، وتفاعل أكثر بين العاملين . وقد استمر برنامج التغير حوالى ثلاث سنوات . وتمثلت النتائج فى أن كل تغير أدخل على المتغيرات الأربعة كان مرتبطاً بزيادة رضاء العمال . وارتقاء مستوى الانتاجية .

ان المناقشة السابقة لناهج البحث فى ميدان التنظيم تكشف عن أهمية تطوير الطرق والاساليب التى نمت عند دراسة ظواهر غير تنظيمية كالجماعات الصغيرة مثلاً لكى نلهم دراسة ذلك الكل المركب الذى اصطلاحنا على أن نطلق عليه مصطلح « التنظيم » . ويبدو أن أهم مشكلة طرحها مناقشتنا السابقة هى أن دارسى التنظيمات يعتقدون - بصفة عامة - أن اساليب البحث الكيفية مثل طريقة دراسة الحالة تكون ملائمة بصورة أفضل لدراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى ، أما الاساليب الكمية مثل طريقة المسح فهى تناسب دراسة الافراد . والمشكلة التى عرضنا لها فيما سبق تتمثل فى السعى من أجل عبور هذه الفجوة إذ يبدل بعض الباحثين جهوداً منظمة من أجل تطبيق الاساليب الكمية وتطويرها للتطبيقات ، وهم إذ يفعلون ذلك يحاولون تطوير أدوات جمع البيانات بحيث تمكنهم من جمع بيانات عن المتغيرات التنظيمية ، ثم تطوير اساليب تصنيف وتوبىب البيانات على نحو يسمح باستخراج نتائج تصدق على البناء التنظيمى والاجتماعى لا على الافراد وحدهم .

الباب الثالث

تصميم البحوث الاجتماعية وأساليب تنفيذها

- الفصل الثالث عشر : قواعد تصميم البحوث وإدارتها .
- الفصل الرابع عشر : المسح الاجتماعي
- الفصل الخامس عشر : دراسة الحالة .
- الفصل السادس عشر : القياس الاجتماعي .
- الفصل السابع عشر : قياس الاتجاهات والأساليب الاسقاطية .
- الفصل الثامن عشر : تحليل المضمون .

الفصل الثالث عشر

قواعد تصميم البحوث وإدارتها

- ١ - معنى عملية البحث .
- ٢ - خطوات تصميم البحث .
- ٣ - بعض الاعتبارات والمشكلات العامة .
- ٤ - إدارة البحوث الاجتماعية .

الفصل الثالث عشر

قواعد تصميم البحوث وإدارتها

٩ - معنى عملية البحث :

البحث هو عملية تفحص الوقائع باستخدام طريقة منظمة ، فالباحث يطرح منذ البداية مجموعة تساؤلات يسمي الى الاجابة عليها عن طريق البحث وهذه التساؤلات تمثل (المشكلة) أو الموضوع المدروس . والذي يسمنا الآن هو أن نحلل عملية البحث ذاتها ، وأن نحيط على التساؤل الذي مؤداه كيف نصمم بحثاً أو دراسة ؟

ولاشك أن الاجابة على هذا التساؤل تتطلب منا دراسة الخطوات والمراحل الاجرائية التي يمر بها البحث منذ أن يبدأ فكرة الى أن ينتهي في تقرير متكامل . فكان تصميم البحوث وتنفيذها هي أساساً مسألة تتعلق بتطبيق القواعد الأساسية للنتج العلمي على مشكلة معينة بالذات . ومع ذلك فإن اجراء بحث يحتاج الى أكثر من مجرد السير مع القواعد العامة للنتج العلمي خطوة خطوة ، فبينا يكون من الضروري أن نفهم المبادئ الرئيسية ، الا أن القيام بالفعل باجراء بحث يثير مشكلات نوعية بحاجة الى إيجاد حلول لها .

وقبل أن نمضي في تحليل عملية البحث ، يتعين أن نوضح ما سبق بمثال ملموس ، فلا شك أن اشتراك شخصين في مباراة رياضية يعني أن كلا منهما الأسى أو المبادئ العامة لهذه الرياضة بالذات ويخضع لها أثناء المباراة ، لكن نجاح أحدهما وفوزه أو الحكم على مهارته لا يتوقف فقط على مبلغ خضوعه للمبادئ العامة ، ولكنه يرتبط كذلك بطروف المباراة الفعلية ، والقدرة على انتهاز الفرص المتاحة أثناء ذلك ، وكذلك مقدرة اللاعب على الابتكار واصطناع طرق جديدة للأداء الفعال . ونحن نتصور أن البحث العلمي هو عملية حل لمشكلات متصلة ، أما تصميم البحث وتنفيذه فهو يتضمن اتخاذ القرارات عن طريق الباحث ، أو الهيئة القائمة على البحث ، في كل خطوة تمر بها هذه العملية^(١) . ومثل هذه القرارات بدورها هي نوع من التوفيق بين المتطلبات الدقيقة للنتج العلمي ، والظروف الواقعية المتصلة بموقف البحث ذاته .

واذن ، فالبحث هو مشروع اجتماعي تفرض عليه الضغوط لا من متطلبات المنهج العلمي فحسب ، بل ترجع هذه الضغوط أيضاً الى البناء المعيل للعلم .

Suchman, E. A. The principle of Research Design and Administration, in Doby (ed.) (١)
An Introduction to Social Research, Op. cit, pp. 307 326.

أما التحدى الذى يواجه عملية تصميم البحث فيتمثل في ترجمة النموذج العلمى العام الى بحث يتم القيام به عملياً ، والمقصود بتصميم البحث هنا الاحراءات والخطوات التى يمر بها الباحث عندما يشرع في تخطيط البحث وتنفيذه .

٧ - خطوات تصميم البحث

حدد ويلبرت ميلر Miller عشر خطوات أساسية تمر بها عملية تصميم البحث على النحو التالى^(١) :

(أ) اختيار مشكلة سوسولوجية ونميتها .

(ب) وصف العلاقة بين هذه المشكلة بالذات وبين الاطار النظرى الأشمل .

(ج) صياغة الفروض البديلة .

(د) التصميم التجريبي للبحث .

(هـ) تحديد العينات .

(و) اختيار أدوات جمع البيانات .

(ز) اعداد دليل للعمل .

(ح) تحليل النتائج .

(ط) تفسير النتائج .

(ى) كتابة التقرير ونشره .

والواقع أن هذه الخطوات التى حددها ميلر تكشف عن أن تصميم البحث يمر بمرحلتين أساسيتين هما : وضع الخطة التى تحتاجها الدراسة ، ثم تنفيذ هذه الخطة عملياً ، وفى كل مرحلة من هاتين المرحلتين تظهر مشكلة خاصة .

ففى المرحلة الأولى علينا أن نختار مشكلة البحث ، ونحدد أهدافه ونميز صلاته بالاطار النظرى الأشمل ، ثم نصوغ الفروض التى ستطلق منها الدراسة .

أما المرحلة الثانية فانها تشمل تصميم العينات ، وتجهيز أدوات جمع المعلومات ، ثم الحصول على المعلومات اللازمة من الميدان ، وأخيراً تحليل النتائج وتفسيرها وكتابة تقرير البحث . وسوف نحاول فيما يلى أن نتناول كل خطوة من هذه الخطوات بالتفصيل .

ان أول خطوة تواجه الباحث هى اختيار مشكلة تصلح للبحث العلمى ولاشك أن الدوافع الى اختيار مشكلات البحوث تتفاوت بتفاوت الباحثين ، فقد يرجع اختيار

(١) Miller, D. *Handbook of Research Design and Social Measurement*; N. Y., David McKay, Co., 1964, p. VII.

باحث معين لمشكلة معينة الى احساسه بوجود فجوة في التراث العلمى يجب تخطيها عن طريق البحث ، وقد يكون الدافع لدى باحث آخر دافعا تطبيقيا أو عمليا يحسب اهتمام المشتغلين بالسياسة والتخطيط الاجتماعى بمشكلة معينة بالذات يرون أن هناك ضرورة ملحة لحلها . ولا يجب أن نتصور أن هناك تفرضا بين هذين النوعين من المشكلات ذلك أن الدراسة العلمية أو البحث الذى يرجع الى دافع نظرى تسهم نتائجها إسهاما واضحا فى تناول كثير من المسائل التطبيقية ، وعكس ذلك صحيح أيضا ، وعلى أية حال فإن الشيء الذى يعنينا أنه من الضرورى أن نختار موضوعا ملائما للبحث وأن نصوغ مشكلته صياغة سليمة واضحة ، إذ أن هذه الخطوة لها تأثير كبير على كل الخطوات المتبعة التالية ، حيث يتوقف عليها اختيار المنهج المناسب للبحث ، والأدوات الملائمة لجمع البيانات ونوع المعلومات التى سيتم الحصول عليها وما يمكن أن تسهم به فى تقدم المعرفة . وهناك العديد من المشكلات التى يمكن تناولها بالبحث فى ميدان العلوم الاجتماعية تتعلق أساسا بالظواهر الاجتماعية والثقافية ، والعلاقات بين الأفراد والمجتمعات فضلا عن المشكلات التى يشهدها المجتمع نتيجة اضطراب العلاقات والأوضاع الاجتماعية ، واختلاف معدلات التغير الذى يطرأ على البناء الاجتماعى وعموماً فإن هناك اعتبارات يجب أن تكون واضحة عند اختيار مشكلة البحث هي :

١ - من الضرورى أن نصوغ المشكلة فى قضايا ومفاهيم محددة تماماً ، فمن السيم مثلاً أن نقول أننا سندرس (التصنيع) أو الأسرة أو القرية إذ لابد من تحديد نطاق المشكلة وتوضيح طبيعة العلاقات التى ستكشف عنها الدراسة العلمية .

٢ - علينا أن نحدد مدى أهمية مشكلة البحث فى ضوء بحث أو أكثر من المحكات التالية :

(أ) من حيث اتصال هذه المشكلة ببعض الجوانب ذات الطابع التطبيقى .

(ب) من حيث ارتباطها بقطاع له أهمية فى المجتمع .

(ج) هل ستفيد دراسة هذه المشكلة فى تنمية نقص معين فى التراث العلمى ؟

(د) هل سوف يخلص بنا بحث هذه المشكلة الى صياغة تصميمات أو قضايا علمية تثير التفاهل الاجتماعى ؟

(هـ) هل ستدعم دراسة هذه المشكلة ترميماً معيناً لمفهوم رئيسى أو علاقة من نوع خلقى ؟

(و) ما مدى ارتباط هذه المشكلة بنورها من المشكلات ؟

(ز) هل يمكن أن تسهم دراسة هذه المشكلة من الناحية المنهجية فى تطوير أدوات جديدة للبحث ، أو فى تحسين الأدوات المستخدمة حالياً ؟

غير أن المحككات السابقة تبدو موضوعية الى حد كبير ، وهذا لا يتحقق تماماً بالنسبة لكثير من مشكلات البحوث ، فالعوامل الناتية تؤثر أيضاً تأثيراً مباشراً في اختيار الباحث لموضوع بحثه ، فالخبرات السابقة للباحث ، وميوله العلمية وميادان تخصصه ، وتقضياته وقيمه ، من العوامل التي ترسم الاطار العام لموضوع بحثه . أى أننا نعتزف بأنه لا توجد قاعدة ثابتة يمكن الاحتكام اليها في اختيار مشكلات البحوث ، وإنما توجد بعض المبادئ العامة ، التي تحدد للباحث الاتجاه الصحيح الذي يجب أن يسير عليه عند اختياره لمشكلة بحثه ، من ذلك مثلاً الغرض أو الهدف من البحث ، وطبيعة الفلسفة أو السياسة السائدة في المجتمع ، وقام بعض الافراد أو الهيئات بالاتفاق على البحث ، ومدى توافر الامكانيات اللازمة .

وما أن يقع اختيار الباحث على مشكلة معينة بالذات عليه أن يحدد صلة هذه المشكلة بالاطار النظرى الأهم ، وهذا الاطار يضم كل الموضوعات والفروض والتريفات ، والقضايا النظرية التي تمس جوانب هذه المشكلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبقتضى ذلك من الباحث أن يحيط بكل ما كتب أو نشر عن موضوع دراسته من أبحاث سابقة ، فضلاً عن الموضوعات الأخرى ذات الصلة غير المباشرة بموضوع بحثه . وتستهدف هذه الخطوة تلخيص نتائج الأبحاث السابقة ، والتعرف على المناهج ، والادوات المستخدمة فيها ، واستكشاف الصعوبات التي صادفت الباحثين السابقين وكيفية تغليبهم عليها .

وقد يجد الباحث في نهاية هذه العملية أن النتائج التي ينبغي التوصل اليها قد توصلت اليها فعلاً ببحوث أخرى ، وفي هذه الحالة عليه أن يدخل بعض التعديلات على موضوع دراسته ، حتى يستطيع أن يضيف الى التراث العلمى شيئاً جديداً . ومن الجدير بالذكر أن ربطاً مشكلة البحث بالاطار النظرى الأهم يهدف الى استلهم الفروض وفي توضيح المفاهيم ، كما تبدو أهميته عند مرحلة تحليل وتفسير النتائج ، اذ يتمكن الباحث من وضع نتائج دراسته بين نتائج الدراسات السابقة ، ويستطيع عن طريق المقارنات أن يكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف وأن يوضح الأضافة التي قدمها للعلم ، وهذا هو طريق الاستمرار النظرى والتقدم العلمى في أى ميدان . ومن الضروري في هذه الخطوة أن يصوغ الباحث مفاهيم دراسته بصياغة واضحة . والمفهوم هو تميز أو وصف مختصر لواقع كثيرة ، ويستهدف تبسيط التفكير عن طريق الإشارة الى لغات من الواقع بمرز علم ، وهو رمز أو اسم لفئة ، لأنه يشير الى شيء معين ، وفي بعض الأحيان لا يتركز البعض أن المفاهيم هي نهايات منطقية وتبريدات ، ويؤدى ذلك بهم الى الوقوع في خطأ

اعتبار المفاهيم ظواهر موحدة بالفعل . وقد تكون المفاهيم قريبة من الوقائع والملاحظات التي ترمز اليها مثل مفاهيم : الطفل والرجل وكذلك المفاهيم التي تشير الى صفات الكبر أو الصغر أو القلة أو الكثرة ، أو البياض أو السواد ، وهناك مفاهيم أخرى تتميز استنتاجات على مستوى أعلى من التجريد ، فتشير الى علاقات بين أشياء أو حوادث ، وهذه هي البنيات الفرضية Constructs ، ويمثل هذه البنيات مصطلحات مثل « العدالة ، والولاء ، والصداقة ، والتضامن ، والاتجاهات والدور ، أو المكانة » وتعتبر هذه المفاهيم وحدات أساسية لتكوين النظريات العلمية ، وأهم شرط لصياغة البناء الفرضي تحديده اجرائياً ، أي وضوح العلاقة بينه وبين الأساس الواقعي الذي أقيم عليه . وعموماً ، فإن صياغة مفاهيم صالحة للبحث تحتاج الى اجرائين : الأول يقوم الباحث بعملية تحليل منطقي تستهدف اكتشاف الأبعاد المختلفة للمفهوم المستخدم ، وتحقيق الترابط بين هذه الأبعاد بحيث يمكن تمييز كل الأنماط التي تشير اليها ، ثم حصر هذه الأنماط لدراستها ، وبعد ذلك ينتقل الباحث الى الخطوة التالية أو الاجراء الثاني وهو ترجمة الأنماط المختارة الى ذات اجرائية ومؤشرات واقعية . كذلك عليه أن يحدد المصادر التي سيستند عليها ، وهنا سيجد أمامه نوعين من المصادر ، مصادر تاريخية وأخرى ميدانية . أما المصادر التاريخية فهي عبارة عن بيانات مدونة في سجلات أو نشرات أو تقارير ، مثل الوثائق التاريخية والمطبوعات والدراسات التي تنشرها الهيئات المختلفة وهذه هي المصادر التاريخية الأولية ، وهناك فضلاً عن ذلك مصادر ثانوية وهي المستقاة من المصادر الأولية وقامت بها عمليات أخرى ، أو قام باحثون آخرون بتحليلها وتفسيرها والربط بينها بالبحوث التي تجرى بالاعتماد على بيانات التعداد لوصف خصائص السكان في مجتمع معين . أما النوع الثالث فهو المصادر الميدانية ، وتشمل المعلومات التي يحتاجها البحث وتكون موجودة لدى بعض الأفراد ، أو يمكن الحصول عليها من مشاهدات الباحث . وجدير بالذكر أن البحوث العلمية تحتاج الى كلا النوعين من المصادر التاريخية والميدانية .

أما الخطوة التي تلي ذلك فهي صياغة الفروض التي ستطلق منها الدراسة ويجب أن يكون واضحاً أن ذلك يرتبط بالطبع بالأهداف التي حددها الباحث لدراسة . وعلامة ما يضع الباحث أهداف دراسته في صورة سؤال أو مجموعة أسئلة ، تختلف درجة تفصيلا فهم الظواهر المدروسة ، فلما أن يكون الاتجاه العام لأهداف البحث متفقاً في وصف وتشخيص مشكلة من المشكلات ، أو تحليل خصائص مجتمع من المجتمعات ولذا لا يحتاج في هذه الحالة الى صياغة فروض ميدانية .

أولاً إن يهدف البحث مباشرة الى تحليل العلاقة بين متغيرين أو أكثر كأن نقمى مدى ارتباط المستوى الاقتصادى والاجتماعى بالأقبال والاحجام على تنظيم الأسرة . وفى هذه الحالة الأخيرة يقال أن البحث يستهدف التحقق من صدق فرض أو مجموعة فروض . ويمكن تعريف الفرض بأنه قضية احتمالية تقرر علاقة بين المتغيرات ، وهكذا يكون الفرض نوع من الحدس بالقانون ، أو هو تفسير مؤقت للظواهر ، لأنه متى ثبت صدقه أصبح قانوناً عاماً ، يمكن الرجوع اليه فى تفسير جميع الظواهر التى تشبه تلك التى أوحى بوضعه .

أما إذا ثبت بطلانه فيجب التخل عنه ، والبحث عن تفسير آخر يتهى الى الكشف عن القانون الحقيقى الذى تخضع له الظواهر أو الأشياء . والقابلة للاختبار Testability هي الخاصية الأساسية لكل فرض له قيمة علمية ، فالظن أو التخمين الذى لا يمكن اختباره بطريقة معينة لا يحقق فائدة مباشرة للعلم ، أى أن الفرض يشير الى المدى الذى يمكن عنده اجراء اختبارات تجريبية عليه ولذلك يجب أن يحدد الفرض على هيئة قضية واضحة ، يمكن التحقق منها بالملاحظة أو التجربة ، أى عبارة تقرر علاقة بين متغيرين ، فى حدود الواقع الاجتماعى الذى يتحكم اليه الباحث فى تحديد معنى كل مصطلح أو مفهوم يدخل فى تكوين الفرض ، فكان صياغة فروض البحث تحتاج أولاً لتحديد العلاقات بين المفاهيم على أساس العلاقة بين السبب والنتيجة أو بين متغير مستقل (سبب) ومتغير تابع (نتيجة) . والخطوة الثانية هي ادخال متغيرات اضافية (Intervening) على العلاقة المفترضة ، وذلك اما لاختبار مدى صدق هذه العلاقة ، أو أنها تتناول الظروف الأخرى المؤثرة فيها . وتمتد هذه المتغيرات ذات أهمية خاصة فى البحوث الاجتماعية التى تقوم العلاقة فيها بين الظواهر على أساس تعدد العوامل والتسلسل المتبادل بين الأحداث .

وبعد أن ينتهى الباحث من تحديد الفروض التى ستدور حولها الدراسة عليه بعد ذلك أن يختار نموذجاً من نماذج التصميم التجريبى التى أشرنا اليها فيما سبق ، وذلك فى ضوء طبيعة الموضوع الذى يتلوه والظروف المحيطة بالتجربة . ويواجه الباحث عند هذه النقطة مسألة تصميم العينة اللازمة للبحث ، ويحتاج ذلك منه الى تحديد جمهور البحث ثم تحديد حجم العينة ، ودرجة تمثيل العينة للجمهور الأصل . أما فيما يتعلق بالجمهور المستهدف الضرورى أن يتساءل الباحث عن طبيعة الجماعات التى يرغب فى أن تتسبب نتائجها ، ويتطلب ذلك بالطبع معرفة خصائص هذا الجمهور باستخدام طريقة واضحة ومحددة . ويرتبط تحديد حجم العينة ودرجة تمثيلها بأهداف البحث . فالبحوث الوصفية مثلاً لا تحتاج الى عينات كبيرة الحجم ، وكذلك تعتمد درجة تمثيل العينة على مدى

التجانس بين خصائص جمهور البحث ذلك أن عينة يمكن أن تكون ممثلة بنقض النظر عن طريقة الحصول عليها ، إذا انعدم الاختلاف أو التباين بين الأشخاص أو أنماط السلوك التي تقوم بدراستها ، ويجرى علماء الطبيعة بتوهم استنادا الى هذا المبدأ ذلك أن (المادة) التي تدور حولها بتوهم متماثلة ، بحيث نستطيع التعميم بعد دراسة عينة منها بنقض النظر عن حجمها أما في العلوم الاجتماعية ، فإن مشكلة تغير السلوك الإنساني وتباينه تفرص على الباحثين مجموعة صعاب ، فالصمم لا ينطبق على كل الحالات ، لهذا توصف القوانين الاجتماعية بأنها قوانين احتمالية . طامنا أن -- السلوك الإنساني - لا يحكمه عدد محدود من الأسباب ، ومن ثم نأخذ التعميم الصيغة التالية : (إذا احتفظنا بالعوامل س و ص ثابتة ، فإن الموقف (أ) يصبح دائماً الموقف (ب) بدرجة احتمال قدرها (٨٠٪) ولعل هذه الدرجة من الاحتمال ترجع الى وجود تغيرات في المتغير التابع لا يمكن تفسيرها بالتغيرات المقابلة التي تطرأ على المتغير المستقل ، على الرغم من محاولة الاحتفاظ بالعوامل الدخيلة ثابتة . وقد يرجع هذا التباين الى اختلاف الثقافات الفرعية ، أو الخبرة الفردية أو الى أخطاء القياس ولكن نسبة كبيرة من الفشل في نتائج البحوث الاجتماعية مردها عدم القدرة على ضبط متغيرات هامة . وإذا أدركنا أن ثقافة المجتمعات المعاصرة تتطوى على مجموعة من الثقافات الفرعية ، فالتباين لا نتوقع فحسب اللاتجانس بين الحالات التي تولد عينة بالذات ، وإنما نتوقع أيضاً تبايناً في نتائج الدراسات المتعددة لنفس الظواهر .

ومن هنا نشأت الحاجة الى إعادة اجراء الدراسات Replication of Studies وهو مصطلح يستخدم بمعنىين : الأول هو تكرار دراسة مشكلة معينة عن طريق استخدام اجراءات للبحث ووسائل للقياس وأحدة في كل دراسة والاختلاف يكون في العينة فقط ، أما الثاني فهو معنى محاولة اختيار نتيجة دراسة معينة ، دون التقيد باجراءات ووسائل قياس الدراسة السابقة . والوظيفة العلمية لهذا الاجراء هي التثبت من صدق التعميمات ، وتحديد الحدود التي تصدق فيها نتائج الدراسات المختلفة وتحقيق الطابع الدينامي للنظريات العلمية .

وبعد ذلك ، ينتقل الباحث الى الخطوة التالية وهي تصميم الادوات Instruments design التي سيعتمد عليها في الحصول على المعلومات من جمهور البحث . ويتعين هنا تقييم الادوات المختلفة لجمع البيانات ، في ضوء كفاءة كل منها في القيام بالوظيفة التي احتوت لها . وقد يعتمد الباحث على الاسئلة المفتحة ، أو غير المفتحة أو يكفى بالملاحظة والتسجيل ، أو يجمع بين الطريقتين . وعلى أية حال ، فإن الباحث عليه أن يبذل جهداً في صقح أدواته ، والتأكد من سلامة نتائجها ، وقدرة الاسئلة المختلفة في حالة الاعتماد على استمارة البحث على التعبير والفاذ الى الهدف الذي صيغت من أجله وإذا استقر الباحث

على استخدام أداة معينة عليه بعد ذلك أن يدرب فريق البحث عليها تدريجياً كافيًا ، وأهم شروط التدريب توحيد التصور الذي يوجد لدى كل فرد في فريق البحث عن أهداف الدراسة ، والفرض من كل سؤال ، وبذلك يصبح المنهج أو المنهج واحدًا ، فيتحقق للبحث شرط (التفتين) . أما إذا حمل كل باحث ميداني فكرة مختلفة عن الآخر ، فإن البيانات سوف تنكس وجهات نظر متباينة لا تصلح للبحث العلمي . ويتطلب أهمية هذا التدريب بصفة خاصة إذا كان البحث يعتمد على طريقتي الملاحظة المباشرة أو دراسة الحالة ، إذ من الضروري أن تكون لدى الباحثين في هذه الحالة خبرة ومعرفة كافية بنوع الوقائع والأنشطة التي ستدور حولها الدراسة الميدانية .

تبدأ بعد ذلك مرحلة جمع البيانات من الميدان ، وتحتاج هذه المرحلة إلى اهتمام خاص من الباحث أو الهيئة المشرفة على البحث ، وغالباً ما تضع هيئة البحث دليلاً مفصلاً للعمل الميداني ، توضح فيه مختلف الاحتمالات ، ولا بد أن - تتحقق صلة وثيقة بين الباحثين الميدانيين والهيئة المشرفة على البحث ، فقد تظهر بعض الظروف التي تتطلب إعادة النظر في تصميم البحث جزئياً أو كلياً . ومن الضروري هيئة كل الظروف التي تضمن سلامة انجاء هذه المرحلة ، لأنه تتوقف عليها أهمية نتائج الدراسة وقيمتها العلمية إذ من البعث أن نفق وقتاً ، وجهداً ومالاً في تمويل بيانات زائفة ، أو لسنا متأكدين من أنها تمثل الواقع تمثيلاً صادقاً .

تبقى بعد ذلك كله خطوة هي تحليل البيانات احصائياً تمهيداً لتفسيرها أى معرفة ما تطوى عليه من دلالات وتشمل هذه المرحلة الترتيب والتصنيف ، واستخراج الارتباطات بين المتغيرات المختلفة ، ثم إعداد كتابة تقرير البحث ، وفقاً للأسس العلمية والتي سنتناولها فيما بعد .

والواقع أن ما حاولنا توضيحه فيما سبق هو أن مشكلات تصميم البحث هي مشكلات عملية تظهر باستمرار منذ بداية البحث حتى نهايته . فكأن عملية البحث هي عملية اتخاذ قرارات مستمرة . ومراجعة هذه القرارات على أساس قواعد المنهج العلمي ، والظروف الواقعية التي تواجه الباحث عند التخطيط أو التنفيذ ، ولهذا يقال أن تصميم البحث هو ضرب من العلم والفن^(١) .

٢ بعض الاعتبارات والمشكلات العامة .

أوضحنا في الفقرات السابقة أن تصميم البحث يمثل أساساً قضية تتعلق بالتطبيق العملي لقواعد المنهج العلمي على مشكلة محددة للبحث ، فالمصطلح يشير إلى عملية تخطيط

(١) راسل. إ. أ. شوف. *the Design of Social Research*, Chicago, University press, ١٩٥٣

وتنفيذ البحث العلمى . ومن ثم فإن مشكلات تصميم البحوث لا تقتصر على منهج معين من المناهج ، أو على مرحلة واحدة من مراحل البحث . وإنما كل منهج علمى ، ينطوى على مشكلاته الخاصة بالتصميم ، وكل بحث تواجهه ظروف خاصة يتيقن الالتفات إليها عند تخطيط اجراء البحث . وفى وقتنا الحاضر بعد أن أصبحت مشروعات البحوث Research Projects توضع لكى تتناول مشكلة كبرى ذات جوانب فرعية ، ويخصص لها الوقت والميزانية اللازمة لتغطية عدد من الموضوعات ، وتستخدم مناهج وأدوات بحث متعددة ، أصبحت هذه المشروعات تواجه مشكلات جديدة فى التصميم والتخطيط ، فهذه المشروعات الكبيرة تطرح مشكلة التكامل بين مجموعة من الفروض ، والتكامل بين عدد من الدراسات الفرعية ، وتغفل مسألة التكامل هذه مطلباً ضرورياً حتى تخرج الدراسة متصلة حلقاتها بدلاً من أن تنتهى الى مجموعة يتناول كل منها مشكلة منفصلة عن الاخرى . ويمكن هنا أن نلخص بعض الاعتبارات العامة التى يتيقن الاهتمام بها عند تصميم أو تخطيط البحث :

١ - التصميم هو تخطيط البحث وبرنامج تنفيذه ، ولهذا فهو مطلب أساسى بالنسبة لاي نوع من أنواع البحوث العلمية ، ولا يمكن وصف تصميم البحث بأنه علمى أو غير علمى ، ولكننا نقول أن تصميماً معيناً ملائم أو غير ملائم ، وتؤثر عدة اعتبارات فى نوعية التصميم مثل درجة الدقة المطلوبة فى الدراسة ، ونوع اليرهان الذى نريد أن نحققه ، وطبيعة المعلومات القابلة .

٢ - يلاحظ أن إثبات الفرض والتدليل على صحته ليس شيئاً قاطعاً فى مجال الدراسات الاجتماعية ، ولذلك يجب أن يراعى فى التصميم توافر بدلائل الفروض لكى تتعدد التفسيرات التى تنطوى عليها الدراسة ، فذلك يحقق فرواد علمية أوسع مما لو اقتصرنا الدراسة على فرض واحد ، لذلك نهم أنتم تخطيط البحث وفى مرحلة صياغة الفروض - فى حالة البحوث التجريبية - بأن تكون أمام الباحث مجموعة من الفروض الصالحة للاختبار ، كما ينبغى أيضاً عند تصميم الدراسة الوصفية أو التاريخية أن ينظر الباحث فيما يمكن أن تسفر عنه الدراسة من فروض مشفرة .

٣ - ليس هناك شئ يمكن أن نطلق عليه التصميم الناجح الوحيد ، فالخطوة تختلف باختلاف الموضوع المدروس ، وبالاختلاف الباحثين وغيرهم اهتماماتهم ، وتنوع وتعدل أيضاً وفقاً للمراحل التى تمر بها عملية البحث من جهة ، ووفقاً للظروف والمواقف العملية التى تواجه الباحث أثناء اجراء بحثه من جهة أخرى . ولهذا ، فمن الممكن استخدام أكثر من تصميم ، تماماً كما نستخدم أكثر من منهج وأكثر من أدلة فى جمع المعلومات .

٤ - من العوامل التي تتحكم في تصميم أو تخطيط البحث الوقت المخصص للدراسة ، والميزانية ، وإمكانية الحصول على المعلومات ، ودرجة توافر بيانات رسمية ، وتدريب الباحثين الميدانيين ، ومعاونة الهيئات الرسمية ، وهذه العوامل يجب أن تؤخذ جميعاً في الاعتبار عند التصميم .

٥ - ليس التصميم الذي يوضع نظرياً تصميماً نهائياً ، أو قاعدة عامة لا يمكن الانحراف عنها ، وإنما التصميم قد يتغير أو يتعدل في ضوء الاعتبارات الميدانية ، والظروف التي قد تستجد أثناء إجراء البحث .

٦ - من بين المصطلحات المنهجية التي تستخدم الآن مصطلح الاستراتيجية المنهجية للبحث Research Strategy ويقصد من هذا المصطلح كافة الطرق والأساليب والأدوات والإجراءات التي تتخذ من أجل تحقيق أهداف البحث ، إذ يحاول الباحث في مرحلة التخطيط أو التصميم أن يصطنع أكثر من طريقة أو منهج في إجراء البحث بحيث يخدم كل منهج جانباً معيناً من جوانب المشكلة المطروحة ، كما أنه بالمثل يستخدم أكثر من أداة لجمع المعلومات بحيث توافر لدى الباحث المعلومات المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة ، وقد يستخدم الباحث أيضاً أكثر من عينة للحصول منها على المعلومات المناسبة ، أو يجري البحث على مستويات متعددة ، شريطة أن يتم ذلك كله على أساس مراعاة الأساق والتكامل بين المناهج والأدوات المستخدمة وبين العينة التي يدرسها الباحث .

وبماكاننا أن نوضح هذه الاستراتيجية مع بعض مشكلات التصميم من خلال نموذج لدراسة مصرية قام بها المؤلف جعل عنوانها مجتمع المصنع ، دراسة في علم اجتماع التنظيم^(١) والمهدف الرئيسي من هذه الدراسة يتمثل في محاولة تكوين مدى كفاءة التصور النظري الذي طورته الباحث في وصف وتشخيص مشكلات التنظيم الصناعي المصري فكأننا هنا سوف نعرض للقارئ صورة واقعية حية (لمجتمع المصنع) بما تشتمل عليه من ظواهر وعلاقات داخلية ، وما يحيط بها من ظلال ، نحفزنا باستمرار إلى دراسة تنظيم المصنع في إطار البيئة النظامية الأوسع منه . والواقع أن أي دراسة حقيقية من هذا النوع تحتاج إلى الاستعانة باستراتيجية منهجية خاصة ، بحيث تلائم متطلبات التصور النظري المستخدم من جهة ، وتتسق مع طبيعة الوحدة الاجتماعية موضوع الدراسة من جهة أخرى في ضوء ذلك أجريت دراسة حالة متعمقة لاحتوى التنظيمات الصناعية الكبرى في مدينة الإسكندرية ، هي (شركة العر الاصواف والمسوحات المتلازة سبا) التابعة لوزارة الصناعة ، والتي تأسست عام ١٩٤٦ ، لكي تملس صناعة رئيسية شهدتها المجتمع

(١) أنظر د . محمد علي عبد ، مجتمع المصنع ، دراسة في علم اجتماع التنظيم . الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٥ .

المصري مد فترة طويلة ، كما أن بناءها التنظيمي قد مر بعدة تحولات هامة بلغت مداها بعد التغير التنظيمي في المجتمع ككل . ولقد كان اختياري لهذا التنظيم الصناعي محكوماً بعدة اعتبارات : فهو أولاً : يقع في المدينة التي يوجد بها ثلث صناعة الغزل والنسيج في جمهورية مصر ، وهو ثانياً : يحقق أهدافاً إنتاجية ، في قطاع من أهم القطاعات الانتاج الصناعي في البلاد ، الذي نعتمد عليه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن صناعة الغزل والنسيج تحتل على النطاق العالمي مركزاً مرموقاً تستطيع الدول عن طريقها تنمية دخلها القومي ، ورفع مستوى معيشة أفرادها ، وبخاصة في البلاد التي يميل معدل سكانها نحو الزيادة ،

ثم هو ثالثاً وأخيراً يعتبر نموذجاً بنائياً مختلفاً لكثير من التنظيمات الصناعية الاخرى ، التي تتفق معه في الاهداف والحجم ، بحيث يمكن أن تصدق نتائج دراستنا - الى حد ما - على هذه النماذج .

ولقد أخذت في اختياري عند تصميم الاطار المنهجي لهذه الدراسة أن أحصل على بيانات ومعلومات تشمل عدة مستويات هي : الافراد بوصفهم أعضاء التنظيم الذين يشغلون المركز ، ويمارسون الأدوار ، ويؤلفون الجماعات ، وبناء العلاقات الاجتماعية بين الافراد داخل الجماعات ، وبين الجماعات وبعضها . وخصائص البناء التنظيمي ، وأهدافه ، والمعلومات التي تحول دون انجاز هذه الاهداف كل ذلك من خلال العلاقة بين التنظيم من ناحية ، والمجتمع المحلي ، ثم النسق الاقتصادي في المجتمع الكبير من ناحية أخرى . واقضى ذلك معايشة هذا التنظيم لفترة طويلة نسبياً من الزمان ، امتدت منذ صيف عام ١٩٦٩ في أول شهر أغسطس حتى آخر يناير عام ١٩٧٠ ، أي استغرقت ستة شهور كاملة .

وإذا كانت منهج البحث الاجتماعي تصنف بطرق متعددة ، أهمها ذلك التصنيف الذي يعتمد على الهدف الذي من أجله تجرى الدراسة ، بحيث يمكن القول بأن هناك دراسات كشفية تستطلع جوانب مشكلة معينة للتوصل الى استبصارات جديدة ، يمكن أن تنطلق منها بحوث أكثر تعمقاً ، ودراسات أخرى وصفية تشخيصية تسمى الى تعهد نطال الظاهرة وتصوير أبعادها ، وكشف الارتباطات بين هذه الأبعاد ، ثم دراسات تستهدف اختبار الفروض السببية ، فتحصل على بيانات يمكن الاحتكام اليها في قبول هذه الفروض أو تعديلها أو رفضها ، فإن الدراسة الراهنة تجمع في منهجها بين النوعين الاول والثاني من هذه الدراسات ، ويطلبان بالانته مباشرة نحو الدراسات التي تخبر الفروض السببية ، باعتبارها حادثة بنمية معرفتنا الامبيريقية والنظرية على السواء ، إلا أنني أعقد أن ذلك طموحاً غير مألوف بالنسبة للرحلة الحالية من تطور الدراسات التطبيقية

الاجتماعية في ضوء ظروف المجتمع المصري الواقعية ، فلا تزال معرفتنا العلمية المنظمة بجوانب هذا الواقع غير مكتملة وما يزال يبيد عن التوصل الى اطار تصوري مابيع عن ظروفها الخاصة ، ولذا فالتا في أسس الحاجة الى دراسات تسهم في التوصل الى خريطة اجتماعية منظمة لتختلف جوانب واقع مجتمعا المصري وظواهره ، بحيث يمكن بعد ذلك أن نتقدم في نمونا خطوة تالية ، باجراء دراسات تتطرق من الفروض أو القضايا التي أمكن تطويرها ، وهكذا تمثل الدراسات الوصفية التشخيصية مطلباً حيوياً وضرورة ملحة في هذه المرحلة .

على أننى حاولت أن أكسب دراستى لحالة واحدة طابعاً عاماً بقدر المستطاع فوجهتها باطار نظرى محدد يروضح منذ البداية ، واستعت فيها بالتاريخ الذى أمدنا بلهوة من البيانات حول تطور بناء هذا التنظيم وظروفه المختلفة من جهة ، والتغيرات التاريخية التى شهدتها النسق الاقتصادى الشامل من جهة أخرى ، وكانت الاستعانة بهذه المعلومات التاريخية غليفة بأن تنمى لدينا (الخيال السوسولوجى) ذلك المفهوم الذى أدخله رايت ميلز Wright mills لكى يشير الى (قدرة الباحث الفكرية على فهم الصورة التاريخية العامة والكلية للانسان والمجتمع ، في ضوء ما تتطوى عليه من دلالة داخلية بالنسبة للأفراد ، فضلاً عن الظروف الخارجية والبيئة المؤثرة في سلوكهم ، والمحددة للعلاقة بين الشخصية والبناء الاجتماعى) اذ يعتقد رايت ميلز أنه من المسير دراسة اتجاهات الافراد ، أو أى ظاهرة اجتماعية أخرى اذا عزلت عن سياقها التاريخى ، واذا درست منفصلة عن النضر الذى تنتمى اليه ، ولنا أن نتوقع الدور الهائل الذى يلعبه الاطار التاريخى في تزويد الباحث بصورة سوسولوجية ثقابة ، اذا علمنا أن عالم الاجتماع ذو القدرة على الخيال السوسولوجى عليه أن يتسلل عن بناء المجتمع ككل ، ومكوناته الرئيسية ، والصلات والروابط القائمة بينها ، والمعادى التى تتطوى عليها الملامح البنائية الخاصة ، وموقع المجتمع على غط التاريخ الانسالى ، وغير ذلك من التساؤلات التى تسهم في حل تلكلات الانسان في العالم أكثر من مسعى ، فأجريت مقارنات حضارية من خلال تحليل أوجه الشبه والاختلاف بين خصائص التنظيم الصناعى المصرى ، وتلك التى كشفت عنها دراسات تنظيمية أخرى أجريت في مجتمعات شرقية وغربية ، لكى نبعدها دراستا عن ذلك المركز حول الذات الذى رسم البحوث الحديثة في هذا الميدان ، ثم أجريت مقارنات عبر الزمان ، من خلال تتبع العلاقة بين بعض المتغيرات ، في اطار ظروف تاريخي شهدها البناء التنظيمى ، وأخيراً عقدت مقارنات داخلية بين الوحدات الفرعية المختلفة للتنظيم الصناعى المدروس ، لكى نتسكن من كشف العلاقة بين بناء هذه الوحدات وسفها الفنى أو التكنولوجى ، وبين الظواهر والمتغيرات التنظيمية الاخرى .

ولقد كان ضرورياً في دراسة من هذا النوع ، أن أعتمد على أكثر من مصدر واحد في الحصول على البيانات ، فأحرزت ملاحظات مباشرة ، حددت أطرافها في ضوء الاهداف العامة للدراسة ، وكانت هذه الملاحظات جديرة بأن تمتحن تصوراً شمولياً للنسق الاجتماعي ، والعلاقات السائدة بين مكوناته . ومن المسلم به أن الملاحظة في بحوث التنظيم تنطوي على أهمية خاصة ، وذلك حينما يقوم بها الباحث بصبر وأناة للكشف عن تفصيل الظواهر ، وعن العلاقات التي توجد بين عناصرها ، فكأن الملاحظة العلمية تمتد في دراستنا هذه مصدراً أساسياً من مصادر الحصول على البيانات ، فهي تقيّد في استكشاف المواقف ، أو الاستبصار بسلوك معين ، كما أنها قد تلقى الضوء على البيانات الكمية ، وتمثل في هذه الحالة نمكاً خارجياً ، يمكن الاحتكام اليه في الثبوت من مدى صلق هذه البيانات . وقد تمت الملاحظات في المواقف الطبيعية ، حيث استعان بها الباحث في دراسة سلوك جماعات العمل أثناء تأدية أعمالهم ، وتسجيل شبكة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية التي تنشأ بينهم في مواقف العمل . على أن قيمة الملاحظة كطريقة في البحث كانت تزداد دائماً في الحالات التي نتوقع احتمال مقاومة الأفراد لما يواجهه اليهم من أسئلة ، أو عدم تعاونهم أثناء المقابلة ، وهذه « المقاومة » من الأمور المألوفة ، خاصة إذا كانت الاسئلة تتناول - مثلاً - لا يجب الفرد أن يتحدث عنها ، أو لا يطمئن الاطمئنان الكافي للتصريح عن رأيه فيها . فيمتنع عن الاجابة ، أو يلجأ الى تحريفها .

ورغم أن الناس قد يغيرون ، ويعدلون من أنماط سلوكهم ، اذا علموا أنهم موضع ملاحظة ، الا أن تحريف السلوك الفعلي عن صورته المألوفة أصعب بكثير من تحريف الالفاظ الدالة على السلوك الحقيقي . وهكذا ، يمكننا أن نقول : « ان ايمان النظر الى الاشياء - كما يذهب الى ذلك تشارلز كولي - قد مكنتنا من الفهم التعاطفي للعديد من الظواهر والمشكلات » .

أما المصدر الثالث للبيانات فقد تمثل في « المقابلات الحرة » مع أعضاء المستويات المختلفة للسلسل التنظيمي ، وقد طلبت فيها الى المبحوثين الافصاح عن آرائهم وأفكارهم ، ووجهات نظرهم ، ومشاعرهم حول بعض المسائل والموضوعات الهامة التي تقيّد البحث . والمقابلة كأداة للبحث هي حوار لفظي ، وجهاً لوجه ، بين باحث (قام بالمقابلة) وبين شخص آخر أو مجموعة أشخاص آخرين ، وعن طريق ذلك يحاول القائم بالمقابلة الحصول على المعلومات التي تعبر عن الآراء أو الاتجاهات ، أو الادراكات أو المشاعر ، أو الدوافع أو السلوك في الماضي أو الحاضر . وقد أسهمت المقابلة في المراحل الأولى من البحث حينما كشفت عن الابعاد الهامة للمشكلة ، وزودتنا بكثير من القضايا

الواقعية ، وألقت الضوء على الأطراف المرجعية لاستجابات الافراد . ولعل أهم مايميزت به المقابلات الحرة هو المرونة المطلقة ، فلم يقوم الباحث بتحديد الاسئلة التي ستوجه للبحوث ، ولا احتمالات الاجابة ، وإنما ترك قدراً كبيراً من التحرر للبحوث للافصاح عن آرائه ، ومشاعره وانفعالاته ، وتقييمه للأمور ، ولهذا أفادت في التعرف على الاطار الشخصي والاجتماعي لمعتقدات أعضاءالتظيم . على أنني حاولت بقدر المستطاع أن أوفر كل الظروف الملائمة لنجاح المقابلات سواء من حيث استئارة دوافع المبحوث للاستجابة ، أو طريقة توجيه الاسئلة ، أو تسجيل اجابات المبحوثين ، ومن ثم شكلت المادة التي حصل عليها الباحث باستخدام هذه الطريقة ، جانباً أساسياً من بناء هذا البحث ، كما أثرت - على ما سئرى - التحليل والتفسير .

وأخيراً استخدمت استارة البحث في دراسة عينة من عمال محسة أقسام انتاجية أساسية في التنظيم ، والاستارة نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه الى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع ، أو مشكلة ، أو موقف ، وتم تنفيذها عن طريق المقابلة الشخصية . وقد اتبعت في اختيار العينة طريقة تسمح بتمثيل أعضاء هذه الأقسام ، فاحتكمت الى متوسط الاجر اليومي كمؤشر يعكس مدى تمثاس الاعضاء فيما يتعلق بالتمسك ، وعتى التضحية ، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي ، والتعليم . وبذلك بلغ مجموع عينة البحث (٢٠٥) مبحوثاً موزعة على الأقسام المختلفة ، وفقاً لدرجه تمثاس خصائص أعضاء هذه الأقسام . أما الهدف من استخدام استارة البحث فيتمثل في الحصول على بيانات تتصل بخصائص أعضاء التنظيم . وبإدراكهم لبعض الظواهر والمتغيرات ، وقياس مجموعة عوامل ، ويبدو ذلك واضحاً من بناء هذه الاستارة ، فلقد انقسم البناء الداخلي لاستارة البحث الى تسعة أقسام ، الاول يتناول الظروف المحيطة بالعمل في المجتمع المحلي ، ودرجة المشاركة الاجتماعية على مستوى العلاقات الاجتماعية الطبقية ، وكذلك النشاط التنظيمي الطوعي ، وأخيراً المشكلات الخاصة ، والثالث يهتم بمدى إدراك العمال للمفاهيم الجديدة التي أرسلها التغير التنظيمي ، ومدى تمديدهم لسياساتها وإيجابياتها ، وأهمها مفاهيم المشاركة في الادارة والارياح ، كما يهتم بالمقارنة بين بعض الابعاد التنظيمية هي : انجاذب الاثنايف الانتاجية ، وتأكيد الرشد والكفائة ، والاتصال ، والسلطة ، واتخاذ القرارات ، والتقليل المهني ، ودور التنظيم النقابي ، والخدمات ، وذلك خلال الفترة السابقة على التغير التنظيمي وبعده ، والثالث يقيس مدى الاستقرار والتكامل ، فيتناول الخبرة المهنية السابقة ، ويستعين بمقياس متدرج لكشف درجة الارتباط والتوحد بالتنظيم ، والرابع يحلل العلاقة بين العمال والادارة من حلا

الكشف عن اتجاهها نحو تدعيم العلاقات الاجتماعية ، وتقوية الروابط بين وحدات التنظيم ، أو اهتمامها في الحقل الأول بالكفائية ، ثم الاتصال وافتتاح البناء الإداري على مشكلات العمال ، وتقويتهم لقدرة الإدارة على ابتزاز أهدافها ، والمعوقات الوظيفية ، والخامس ينصب على بحث مؤشرات للعلاقات الاجتماعية الطقائية ، وصور الحياة الجماعية بين العمال ، ومقومات المكانة والقيادة غير الرسمية ، والتماثل الاجتماعي ، والسادس يدرس علاقة العمال ، بالمستويات الأشرافية المختلفة ، والتي أهمها مستوى إشراف الخط الأول. والثاني في التنظيم ، ونطاق مسئوليتهم ، وأسلوب القيادة ، والسابع يعرض لدور المنظمات الشعبية الثلاث وهي : النقابة ، والتنظيم السياسي ، وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين ، واستماتت الدراسة في هذا الصدد بمقاييس تكشف عن مدى تكامل العمال مع منظماتهم ، وإدراكهم للدور الذي تؤديه ، والمعوقات التي تحول دون ذلك ، والثامن يشمل بعض البيانات السجلية الخاصة والانتاجية ومستويات الأداء ، ويمكن الاحتكام إليها في التأكد من ثبات المعلومات وصدقها ، وأخيراً يقدم القسم التاسع : بيانات مميزة تتعلق بالعمز ، والقسم ، وطبيعة العمل ، والآخر ، والتعليم ، ومدة العقوبة ، والمشاركة في المنظمات الداخلية .

ولقد خضعت استشارة الباحث لتجربة استطلاعية استعان فيها البحث بدليل للمقابلة ، التي كانت تجري بصورة غير موجهة ، ويستهدف هذا الإجراء التأكد من أن البنود التي تم اختيارها تتصل مباشرة بمشكلة البحث ، وتخدم أغراضه ، والتعرف أيضاً على الصياغة الملائمة للأسئلة ، كما كانت نتائج هذه المقابلات تمثل الأساس المنطقي لبناء استشارة البحث ثم أعدت الاستشارة بعد ذلك للاختبار المبدئي ، الذي أجري على عينة من العمال قوامها (٣٠) مبحوثاً ، ولقد أفاد هذا الاختبار في استكشاف مدى صدق وثبات البيانات التي يمكن الحصول عليها عن طريق استشارة البحث ، والتأكد من سلامة الطريقة المستخدمة في تحديد متغيرات الأسئلة ، وصلاحيّة اللغة التي صيغت بها الاستشارة ، ومدى الاتساق الداخلي في بنودها ، ومن الجدير بالذكر أن الدراسة اختصت في قياس ثبات وصدق البيانات التي تتضمنها استشارة البحث الى ثلاثة معايير : الأول : هو مقارنة البيانات اللفظية ، تلك التي ترتبط بها في وثائق وسجلات المبحوثين ، والثاني : هو ملاحظة الاتساق الداخلي في إجابات المبحوثين ، والمعيار الثالث يتمثل في الاستعانة بالشواهد الكيفية التي سجلتها ملاحظتنا المباشرة ومقابلاتنا الحرة ، كمحك خارجي ، للتأكد من صدق البيانات .

كذلك أفادت تجربة الاختبار المبدئي في إعادة ترتيب بعض الأسئلة ، حذف وإضافة

أسئلة ومتغيرات أخرى ، والاحتفاظ بطريقتي الأسئلة المقفلة النهائية ، والمفتوحة النهائية ، كما أثبتت أن (لغة الحديث اليومي) ، هي أفضل أسلوب لصياغة الأسئلة من حيث أنها تتيح فرصة الفهم المشترك ، والادراك المباشر للهدف من الأسئلة . ولقد استخدمت الدراسة بعد جمع هذه البيانات الكمية خطة متعددة لمعالجتها وتحليلها احصائياً ، فحسب المتوسطات اللازمة وأجريت اختبارات الدلالة الملائمة لهذه البيانات ، واستخرجت الارتباطات بين المتغيرات الرئيسية .

والواقع أن هذه « الاستراتيجية المنهجية » نجىء ملائمة تماماً لطبيعة التنظيمات ، فهي تمكننا من استخلاص قضايا تصدق على الاعضاء ، مثلما تصدق على البناء التنظيمي ككل ، طالما أننا لن نتوقف عند مستوى ادراك الاعضاء ، للظواهر التنظيمية ، من خلال بيانات من استبانة عين من هؤلاء الاعضاء ، ولما تسمح الاجراءات المستخدمة في الوقت ذاته بتمتية معرفتنا بالبناء التنظيمي ، والعلاقات المتبادلة بين الانساق الفرعية . ومعنى ذلك أن المزاوجة بين الادوات المنهجية في دراسة واحدة ، تجعلنا نتخطى تلك المشكلة التي تفرض نفسها على دارسي التنظيمات ، والتي تتمثل في المفاضلة المستمرة بين اجراء بحث متعمق يستهدف تسمية فروض خصبة ، واثراء فهمنا بالجوانب الاجتماعية القرابة التي تظهر داخل البناء التنظيمي ، أو باجراء مسح لعدد كبير من التنظيمات والاعضاء ، من شأنه أن يخلص الى تصميقات أكثر صدقاً ، بعد اصطناع أدق الوسائل والاجراءات اللازمة للبحث . لكن ذلك لا يعنى أننا نقفل من أهمية المقارنة في البحوث التنظيمية ، إذ أن هذه المقارنات قادرة على استكشاف الظروف التي تصدق فيها الفروض أو القضايا التي يمكن تطويرها بعد اجراء دراسة متعمقة .

ونستطيع بعد عرض هذا النموذج للاستراتيجية المنهجية ، أن نحدد بانجاز أهم سمات وعصائص الاستراتيجية التي استخدمت في الدراسة السابقة :

- (أ) تعدد مستويات الحصول على البيانات ، فقد حصلت الدراسة على معلومات من الأفراد ، والجماعات ، والبناء التنظيمي ، والمجتمع المحلي ، بالإضافة الى البيانات التي أسكن الحصول عليها عن النسق الاقتصادي العلم في المجتمع .
- (ب) محاولة اكساب دراسة الحالة طابعاً عاماً ، وذلك باختيار وحدة نموذجية للبحث من جهة ، وبلاستئانة الباطل نظري محدد يوضح بوجه تصميم البحث و حدد التحليل والمقارنة والتفسير من جهة أخرى .
- (ج) المرونة المنهجية ، وتعنى الدراسة وان كانت وصفيه تشخيصية هاد الباحث قد

استعان فيها بالتاريخ وبالمقارنات الداخلية والخارجية .

(د) تمتد أدوات الحصول على البيانات فقد استخدم الباحث الملاحظات المباشرة ، والمقابلات الحرة ، واستارة البحث .

(هـ) مضاهلة المعلومات الكمية والكيفية للثبت من صحة البيانات المستخدمة ومبالغ صدقها وثباتها .

(و) استخدام الوثائق والسجلات الرسمية المتاحة للحصول منها على بيانات تتصل بمشكلة البحث ، أو الرجوع اليها كمحك خارجي لصدق المعلومات التي يذكرها الباحثون .

٤ - ادارة البحوث الاجتماعية :

تفرض طبيعة البحوث الاجتماعية في الوقت الحاضر على الباحث العلمي ألا تقتصر مهمته على الناحية العلمية فحسب ، وإنما عليه أن يمارس دوراً ادارياً أيضاً ، فمشروعات البحوث توضع الآن بحيث تحتاج الى طائفة هائلة من البيانات ، كما تستخدم فيها أدوات بحث مختلفة ، وعادة ما تطبق هذه البحوث على نطاق واسع ، ومن ثم تشكل هيئة لاجراء البحث تضم خبراء في مختلف المجالات المتصلة بموضوع البحث وتضم الهيئة رئيس البحث . والمستشارون والخبراء الفنيون ، والاحصائيون . ومن ثم تعد مشكلة ادارة البحث من أهم المشكلات التي تواجه البحوث الاجتماعية ، فمن الضروري عند وضع خطة البحث مراعاة الاعتبارات الأدلرية التالية :

١ - تشكيل هيئة البحث وتجهيزه الادوار : بعد اختيار المشكلة التي سوف تكون موضوعاً للبحث يتعين تشكيل الهيئة المشرفة على اجراء هذا البحث من بين المتخصصين في الموضوع ، وتضم هيئة البحث مشرفاً عاماً أو رئيساً للبحث يكون هو المسؤول أمام الجهة التي تمول البحث عن استكماله وتسليم تقريره اليها ، ويحضر المشرف على البحث المعلومات له في اجراء الدراسة من الخبراء والباحثين ، والباحثين الساعدين والفنيين ، وعادة ما تشعب هيئة البحث الى عدة لجان فرعية تخصص كل لجنة لدراسة جانب متخصص من جوانب مشكلة البحث ، كأن تكون هناك مثلاً لجنة فرعية اجتماعية ، ولجنة اقتصادية ، ولجنة احصائية ، ويكون في الغالب رئيس وسكرتير كل لجنة عضواً في اللجنة العامة التي تتولى عملية تخطيط وتصميم الدراسة ككل ، والتنسيق بين أعمال هذه اللجان وتحقيق التكامل بينها . وهناك دور هام هو دور السكرتير الفني للبحث الذي يتولى أعمال السكرتارية الفنية والتي أهمها الاعداد لاجتماعات هيئة البحوث وتنفيذ

فراستها ومتابعتها والإشراف على الجهاز الإداري الذي يعملون في إجراء البحث ، كما أن السكرتير الفني للبحث عادة ما يكون بمثابة حلقة اتصال بين هيئة البحث وبين اللجنة العامة وبين اللجان الفرعية للبحث .

٢ - الاجتماعات الدورية : يقوم السكرتير الفني للبحث بمتابعة اجتماعات هيئة البحث دورياً ، ويحدد عدد الاجتماعات الأسبوعية وفقاً للمرحلة التي يمر بها البحث ، كما يتفق أيضاً داخل اللجان الفرعية على عدد الاجتماعات الأسبوعية لهذه اللجان . وعادة ما تكون اجتماعات الهيئة العامة للبحث بعد أن تجتمع اللجان الفرعية ، وذلك للنظر في أعمالها ومتابعة أنشطتها ، وتكليفها بما يستجد من أعمال ويجب أن يحدد السكرتير الفني للبحث جدول أعمال الهيئة العامة للبحث ، كما أن عليه أيضاً أن يسجل كل المناقشات والقرارات التي تتخذ أثناء هذه الاجتماعات في محاضر للجلسات تعد بمثابة مضبطة ، وذلك لأن هذه المحاضر سوف يرجع إليها عند كتابة التقرير النهائي للبحث .

٣ - ميزانية البحث : من أهم المسائل التي تواجه هيئة البحث معرفة النفقات والتكاليف التي تتطلبها كل مرحلة من مراحل البحث وإجراءاته ، ويجب أن تقام هذه الميزانية للجهة أو الهيئة التي تمول البحث لاعتمادها مع خطة البحث . وتحدد بنود الميزانية عادة على النحو التالي :

- (أ) مكافآت الإشراف على البحث .
- (ب) مكافآت الاجتماعات الدورية للجان .
- (ج) مكافآت التقارير الفرعية والأعمال الخاصة التي يكلف بها أعضاء البحث أو فروعهم ممن ترى الهيئة الاستعانة بهم .
- (د) نفقات الزيارات الاستطلاعية للميدان .
- (هـ) نفقات تصميم وتجهيز عينة البحث .
- (و) نفقات تدريب الباحثين الميدانيين وطبع دليل العمل الميداني .
- (ز) مكافآت الإشراف على العمل الميداني .
- (ح) نفقات العمل الميداني وتشمل مكافآت تطبيق استشارة البحث ، أو مكافآت إجراء المقابلات ، أو دراسة الحالات ، ثم نفقات الاتصال والانتقال والإقامة .
- (ط) مكافآت مراجعة الاستشارات ميدانياً ومكتبياً .
- (ي) مكافآت ونفقات تجهيز استشارات المراجعة الاحصائية .
- (ك) مكافآت ونفقات التحليل الاحصائي للبيانات .

(ل) مكافآت كتابة تقرير البحث .

(م) نفقات طبع ونشر تقرير البحث .

(ن) مصروفات احتياطية .

وتحدد المبالغ التي تخصص لكل بند من بنود الميزانية في ضوء عدد من الاعتبارات منها ، أهداف البحث ومدى شمولية أو خصوصية هذه الأهداف ، وطبيعة المشكلة المدروسة ، والصعوبات التي تواجهها ، وحجم العينة المختارة للبحث ، ونوعية الأدوات المطبقة في الحصول على البيانات ، فالقابلات ودراسات الحالة تحتاج الى نفقات أكثر ، كما أن حجم استارة البحث أو عدد الاسئلة التي تتضمنها ، ونوعية البيانات المطلوب الحصول عليها كلها عوامل تؤثر في النفقات .

٤ - التوقيت الزمني للبحث : البحث العلمي عملية مستمرة ولا بد أن تعد هيئة البحث جدولاً زمنياً للدراسة ، ويتحدد هذا الجدول على أساس نوع أو طبيعة الدراسة ، ويمكن في هذا الصدد أن تنقسم الدراسات الى ثلاثة أنواع من حيث البعد الزمني وهي : الدراسات القصيرة المدى والدراسات المتوسطة المدى ، والدراسات البعيدة المدى ، فالبحوث التي تستهدف تحقيق أهداف عملية عاجلة Action Research وبحوث التقييم Evaluative Research تعتبر من البحوث القصيرة المدى التي يجب أن يمد جدولها الزمني على أساس ارتباطها بفاهات عملية مباشرة . أما البحوث التي تدرس ظواهر اجتماعية بهدف وصفها وتشخيصها أو التعرف على أبعادها المختلفة فهي تدخل في عداد البحوث المتوسطة المدى ، وهناك أخيراً بحوث أخرى تستهدف مثلاً متابعة التغيرات التي تحدث على مدار فترة زمنية معينة وهذه غالباً ما تكون بحوث طويلة الأجل .

والى جانب تحديد جدول زمني للبحث ككل ، يتعين تحديد جدول زمني لكل مرحلة من مراحل البحث ، فمرحلة التوثيق مثلاً يجب أن تحدد المدة التي ستم خلالها ، مرحلة البيانات ، ومرحلة التحليل والتفسير ، والفترة التي تستغرقها كتابة التقرير ونشره ... الخ .

٥ - إدارة العمل الميداني : تعد مرحلة جمع البيانات من الميدان وتدريب الباحثين الميدانيين من أهم مراحل البحث الاجتماعي ، إذ تتوقف سلامة البحث ككل على دقة جمع المعلومات . وعادة ما تعين هيئة البحث بعض أعضائها لتدريب الباحثين الميدانيين على الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وينبغي التأكد تلمأ من أن الباحثين الميدانيين قد

فهو البيانات المطلوب الحصول عليها . وعادة ما يتم هذا التريب على أساس برنامج عدد تتكون عناصره من أهداف البحث وموضوعه ، وأدوات جمع البيانات ، وبنائها ، وأسباب استخدامها في البحث ، وأساليب الاتصال والعلاقات بالجمهور . ويتم أن تحدد هيئة البحث المشرفين على العمل الميداني وضباط الاتصال ، ومهمتهم الأساسية عمل الدعاية اللازمة للبحث الحصول على ثقة الأهالي أو جمهور الباحثين وتربيتهم بأهداف الدراسة ، لكي تضمن هيئة البحث تعاونهم معها ، كما أنهم يتولون أيضاً مراقبة عملية جمع البيانات وحل المشكلات التي قد تظهر أثناء البحث الميداني ، وتكوين صلات مستمرة بين الباحثين الميدانيين وهيئة البحث .

٦ -- تقرير البحث : تكلف هيئة البحث أعضائها ولجانها الفرعية باعداد تقرير كاملة عن نشاطها العلمي خلال فترة اعداد البحث ، ثم يقوم المشرف على البحث بكتابة التقرير العلم من خلال هذه التقارير وفي ضوء المناقشات المسجلة في محاضر اجتماعات هيئة البحث ولجانها الفرعية .

والواقع أن مهمة الباحث أو هيئة البحث لا تكتمل الا بعد كتابة التقرير النهائي ذلك أن الخطوات السابقة التي استغرقها اعداد الفكرى والمادى للبحث تصبح عديمة القيمة ، اذا لم تليق في تقرير يبرزها بصورة منظمة ، وتراعى فيه القواعد العلمية ، ولا شك أن مهمة كتابة التقرير حسيرة ، وتحتاج الى مهارة وفيرة وخبرة بالكتابة لا تتوفر لدى الكثيرين ، كما يجب أن تعطى الوقت الكافى ، وأن تبدأ بمجرد الانتهاء من تحليل البيانات ، وتقرير البحث يجب أن يشمل عدة نقاط أساسية هي :

(أ) عرض المشكلة موضوع البحث عرضاً واضحاً والياً .

(ب) اتجاهات البحث من حيث تصميمه . ومراحله المختلفة ، ومصادر الحصول على البيانات وطرق تحليلها .

(جـ) عرض النتائج .

(د) مناقشة تطبيق النتائج والاستخلاصات .

(أ) عرض المشكلة : Statement of the Problem

يتضمن ذلك عرض موضوع البحث ، وتحليل كافة الكتابات المتصلة به سواء كانت نظريات علمية قائمة ، أو نتائج أبحاث سابقة ذات صلة بالموضوع أو المشكلة ، أو لها علاقة بالنتائج التي سوف يتوصل اليها الباحث . كما ينبغي في هذا العدد إبراز وجهة نظر

الباحث ، أو المنظور الذى يتناول - منه الموضوع وذلك من خلال العرض التقدى للتراث النظرى فلا يكفى اذن سر- النظريات والاعمال السابقة دون تحليلها تحليلًا نقديًا ، وتصنيفها الى مواقف واتجاهات متميزة تمهيداً لانتقادها ويتضمن هذا القسم أيضاً كل التعريفات التى سوف يستعملها الباحث ، وتحديد معنى المفاهيم المختلفة التى سوف تتردد على صفحات البحث ، وكذلك وضع الفروض الاساسية التى ستوجه الدراسة ومناقشة هذه الفروض فى ضوء ما يمكن أن تضيفه الى بناء المعرفة العلمية من زوايا أو استبصارات جديدة ، كما يجب أيضاً إبراز القيمة العملية للبحث بوضوح .

(ب) اجراءات البحث : Research Procedures

يتم القارئ العلمى بمعرفة المناهج والادوات المستخدمة فى البحث حتى يقتنع بدلالة النتائج التى توصل اليها الباحث . لذلك يتعين عرض المنهج المستخدم فى الدراسة مع اعطاء التبريرات المختلفة التى جعلت الباحث يستعين به دون غيره ، وكذلك شرح أدوات البحث المستخدمة فى جمع البيانات واجرايات التعرف على درجة ثباتها وصدقها ، كما يصف أيضاً جمهور البحث وصفاً تفصيلياً دقيقاً ، وكذلك أسلوب اختيار العينات وأسس هذا الاختيار ، ونوع العينة وحجمها ومدى تمثيلها للمجتمع . يجب أيضاً عرض خطة التحليل الاحصائى للبيانات ونوع المقاييس والاختبارات المستخدمة ومدى الثقة فى قدرتها على إبراز الفروق بين الاستجابات أو الدلالات المختلفة لها .

(ج) عرض النتائج : Presentation of Results

يجب على الباحث أن يقدم ما خلصت اليه الدراسة من نتائج بصورة موضوعية ، دون أن يعرضها من وجهة نظره الخاصة ، اذ أن الباحث العلمى ليس ككاتب آخر يبرز ما يريد إبرازه ويعطيه أهمية ولوناً خاصاً ويغفل ما يريد اغفاله من حقائق ، بل يتعين عليه أن يعرض الحقائق والنتائج كاملة وبأمانة تامة ، وعلى الباحث أن يرتب نتائجه حسب أهميتها وصلتها بموضوع البحث وقد يجد أنه ليس من الضرورى عرض جميع التفاصيل التى تنطوى عليها الجداول الاحصائية ، فيضعها فى ملاحق البحث .

(د) مناقشة تطبيق النتائج : Discussion of Implications

لا يكفى مجرد عرض الوقائع والنتائج والملاحظات من مناقشتها والتعقيب عليها ، وإبراز ما قد تنطوى عليه من دلالات نظرية ، أو قيمة عملية تطبيقية يقتضى ذلك من الباحث أن يعرض استنتاجاته أو Inferences التى بنيت على النتائج ، والتى يمكن تطبيقها فى ظروف مماثلة ، وعليه ألا يصوغ أى تعميم من النتائج الا بعد أن يؤكد من دهر كل

الشروط الملزمة لصياغة هذه التعميمات . ويتنى البحث عادة بتوضيح قيمته التطبيقية وما يمكن أن تفيد به نتائجه بالنسبة لأغراض التنمية أو التخطيط أو القضاء الضوء على أحد المشكلات الاجتماعية الاقتصادية .

Report Style : أسلوب التقرير

أهم صفات التقرير العلمى البساطة والوضوح والدقة ، والالتزام باللغة العلمية ، وهذا لا يعنى بالطبع أن يكتب التقرير على مستوى عال من البلاغة باستخدام ألفاظ وتراكيب لغوية ذات جرس رنان ، يهضب فهمها في كثير من الأحيان ، وإنما يعنى أن تعرض الأفكار عرضاً منطقياً بلغة واضحة يسهل فهمها .

وأول خطوة في كتابة التقرير هي أن نسخر على المعلومات الاساسية التي سوف تنقل الى جمهور القراء ، ثم الربط بين هذه المعلومات حتى تظهر في تسلسل منطقي . ولا بد لتحقيق هذا الغرض من كتابة اطار تفصيل Outline Detailed للبحث يطوى على الموضوعات الرئيسية والفرعية التي سوف يتناولها الباحث في تقريره ، ثم يراجع هذا الاطار ويناقشه مع غيره من الباحثين أو ذوي الخبرة العلمية ، حتى يستقر عليه فيبدأ في الكتابة .

وينبى أن يراعى في الكتابة الوقوف ، وبداية الفقرات ، والأقسام والفصول وكتابة الهوامش . أما تجهيز الجداول الاحصائية والرسوم البيانية فانها تحتاج الى عناية خاصة ، فتكتب عناوين هذه الجداول والرسوم بوضوح تام وباختصار ويكتب مصدر البيانات في الهامش ويجب أن يحتوى التقرير على قائمة بالمراجع Bibliography كاملة مرتبة ترتيباً أنجهداً بالنسبة للاسم الاخير للمؤلف ويشتمل كل مرجع على اسم المؤلف ، واسم المرجع ، وبلد النشر ، والناشر ، وتاريخ النشر ، والصفحات . وللمذه القائمة أهمية خاصة لمن يريد مزيداً من التفاصيل في دراسة نقطة أو موضوع عاجله البحث . وقد يشتمل التقرير على ملاحق بالجداول الاحصائية واستمارات البحث المستخدمة أو المعادلات الاحصائية والرياضية .

الفصل الرابع عشر

المسح الاجتماعي

تمهيد .

- ١ - طبيعة المسح الاجتماعي .
- ٢ - أغراض المسوح الاجتماعية وموضوعاتها .
- ٣ - تخطيط المسوح الاجتماعية .
- ٤ - نطاق المسوح الاجتماعية .
- ٥ - أدوات البحث في المسوح الاجتماعية .
- ٦ - إجراءات القليل من احتمالات الخطأ والتحيز في المسح الاجتماعي .

الفصل الرابع عشر

المسح الاجتماعي

تمهيد :

أوضحنا في مطلع هذا الكتاب أن المسح الاجتماعي قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بنشأة البحث الاجتماعي ، حين كان من الضروري التفكير في طريقة يمكن من خلالها التعرف على النتائج التي ترتبت على التصنيع والتغير الاجتماعي الذي أحدثه ، وتأثير ذلك في مختلف فئات المجتمع وطبقاته ، وبخاصة الطبقات العاملة والفقيرة . ثم ما لبث أن استخدم المسح الاجتماعي كطريقة للبحث في مختلف المجالات التي تتطلب جمع بيانات ومعلومات كمية عن الاتجاهات والمواقف والرأي العام ، وبحوث التسويق والسكان والاسكان وغيرها من الظواهر التي يمكن وصفها كميًا . ومعنى ذلك أن من أهم خصائص المسح الاجتماعي أنه طريقة للبحث الاجتماعي تستهدف أساساً وصف الظاهرة المدروسة ، وتصويرها كميًا . ويعتقد بعض الباحثين أن الخلط الذي يشيع في الكتابات المنهجية حول المسح الاجتماعي يرجع الى تنوع استخداماته كطريقة في البحث .

وبماكاننا أن تلقى ضوءاً في هذا الصدد على أهم المجالات التي يستخدم فيها المسح الاجتماعي . فالمسوح التي أجريت في لواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت مصممة أساساً لجمع المعلومات ، ذلك أن مهمة الباحثين كانت تتعلق بدراسة مشكلة اجتماعية تفرض نفسها على حياة المجتمع المحلي أو على حياة فئة معينة من السكان ، وتحاول الدراسة أن تكشف عن مدى حدة هذه المشكلة ، ومبلغ تأثيرها في الأوضاع الاجتماعية لهذا المجتمع أو تلك الفئة . وهكذا ، تلوت هذه المسوح المبكرة جمع الحقائق المتصلة بمشكلات الاسكان ، والعمالة والبطالة ، والصحة العامة ، والدخل والإنفاق ، والجريمة وغيرها ، بحيث يمكن وضع نتائج هذه المسوح أمام المسؤولين في الحكومة لتحديد سياسات مواجهة هذه للمشكلات . وأحياناً ما كانت تجري دراسة مسحية تبعية **Follow-up-Surveys** تستهدف تقييم التغيرات التي تطرأ على هذه الظواهر . ولقد ترتب على اتساع نطاق هذه الدراسات أن اعتقد الكثيرون أن المسح هو أساساً وسيلة للحصول على نظرة شاملة لموقف اجتماعي معين . ويرجع ذلك الى أن هذه المسوح لم تكن نتيجتها اتجاهاً نظرياً ، معنى أن الباحث لم يكن يهتم بتحقيق نوع من الترابط بين نتائجها وبين الأطر النظرية التي يمكن أن توجه البحث أو تحقق نوعاً من التكامل بين المعلومات

والحقائق التي أظهرها هذا البحث ، وذلك باستثناء بعض الحالات التي كان المسح بطور
 فيها فكرة أو افتراضاً نظرياً عاماً مثل القول بأن الفقر سبب أساسي من أسباب الجريمة^(١)
 ومع ذلك فلقد أسهمت هذه المسوح الاجتماعية المبكرة في اسداء خدمات. جلية للعلوم
 الاجتماعية المعاصرة ، ذلك أنها أكدت الحاجة الماسة الى الاعتدال في البحث الاجتماعي على
 الدراسة الميدانية Field-Study وجمع معلومات منظمة عن مختلف جوانب الواقع
 الاجتماعي ، بدلاً من الاعتماد على الآراء الانطباعية ، أو التأملات الخيالية ، وقد اتضح هذا
 الاسهام بصفة خاصة من خلال تركيز هذه المسوح المبكرة على جمع المعلومات أو البيانات
 الواقعية Factual data حول البيئة الاجتماعية للمبحوثين ، فهي عادة ما كانت توجه الى
 المبحوثين أسئلة مثل : « ماذا تأكل ؟ وهل تعمل ؟ وكيف تنفق مرتبك ؟ ومما يتكون
 مسكنك ؟ »^(٢) .

واستخدمت المسوح أيضاً في بحوث السوق Market Research حينما كان أصحاب
 الصناعات يحاولون دراسة استجابات الجمهور والمستهلكين للسلع أو المنتجات التي
 ينتجونها . وللتعرف على طبيعة هذه الاستجابات ونوعيتها ، أسهمت مسوح السوق في
 تطوير اجراءات المسح الاجتماعي وأساليبه ، فكان عليها أن تطور أساليب تمكنها من
 التعرف على مشاعر ومعتقدات ، واتجاهات المستهلكين ، وأفكارهم ، واستخدمت هذه
 المسوح طرقاً أفضل للمقابلة والتغلب على مقولمة المبحوثين : كان باستطاعة هذه البحوث
 أن تقيم النتائج في ضوء مدى الأقبال أو الاحجام عن شراء سلعة معينة بناء على نتائج
 البحث . كذلك استخدمت المسوح الاجتماعية بنجاح في استطلاع اتجاهات الرأي العام
 وبخاصة في المسائل السياسية والسلوك الانتخابي ، وأهم ما أسهمت به هذه المسوح تطوير
 دراسة الاتجاهات وقياسها ، واختيار العينات الممثلة للجمهور : البحث في مجتمع معين .

ولقد واکب هذه الاهتمامات بالسلح الاجتماعي ، عماله علماء النفس تحسین أدوات
 القياس التي يستخدمونها لقياس الذكاء ، والاتجاهات النفسية ومختلف أنواع الاستعدادات
 عند الأفراد . واهتموا بصفة خاصة بالمسائل المتعلقة بقياس المقاييس وصدقها ، وكذلك
 العلاقة بين المفاهيم والتغيرات وبين المؤشرات المستخدمة في هذه المقاييس ، وأهم
 المختصون في القياس النفسي بتطوير أساليب جديدة لتعريف التغيرات مثل المقاييس
 المتدرجة ، والتحليل العامل ، ومن ثم تطور الاهتمام باستخدام الرياضيات والاحصاء في
 تحليل هذه البيانات ، وهذه كلها مشكلات منهجية تمكن الباحث الاجتماعي من دراسة

(١) أنظر (Buckstrom (et al) . Survey Research. Illinois, North Western University Press, 1963

(٢) .

Dean, J (et al) . An. Introduction to social Research, O.P. cit, P. 245.

الظواهر دراسة دقيقة ، فهو طريقة كمية لتحديد العلاقات والتعميم على جمهور معلوم من المبحوثين . ويستطيع المسح الاجتماعي أن يحقق هذا الغرض لأنه قائم على جمع معلومات مقنة Standardized or Uniform-data ويمثل هذا التقين في اختيار عينة منتظمة من أفراد المجتمع وتوجيه قائمة محددة من الاسئلة ، ثم تصنيف استجابات هؤلاء الأفراد لتلك الاسئلة ، بحيث يمكن اجراء المقارنات الكمية . ومع ذلك ، فإن هذا التقين يثير كثيراً من أوجه النقد والاعتراض على المسح الاجتماعي ، فانه - على سبيل المثال - يهتم أساساً بتصنيف استجابات المبحوثين ، دون أن يهتم بالطبيعة النوعية المتميزة التي قد تتطوى عليها هذه الاستجابات الفردية ، ذلك أن هناك طائفة كبيرة من الاعتبارات يدخلها المرء في حسابه حينما يجب على سؤال معين توجيهه الى الباحث الاجتماعي أو القام بالمقابلة^(١) .

وسنحاول في هذا الفصل أن نلقى ضوءاً على طبيعة المسح الاجتماعي واجراءاته بوصفه يمثل البحوث الاجتماعية ، يخضع لقواعد معينة ، ويستخدم عدداً من أدوات البحث ، مستعيناً بالتحليل الكمي للظواهر في محاولة لتقديم صورة واقعية لما تمثل في حقيقة الامر خريطة اجتماعية لهذه الظواهر ، أو الجساعات ، أو المجموعات المحلية .

١ - طبيعة المسح الاجتماعي :

من أقدم تعريفات المسح الاجتماعي ، ذلك التعريف الذي وضعه ويلز Wells حين قال : « المسح هو دراسة تستهدف اكتشاف الحقائق التي تتصل أساساً بحالة الفقر التي تعيشها الطبقة العاملة ، وبطبيعة المجتمع والمشكلات التي يعاني منها »^(٢) . وواضح من هذا التعريف أنه ينطبق فقط على نوع واحد من المسوح هي تلك المسوح الكلاسيكية التي أجريت عن الفقر وأوضاع الطبقة العاملة وبخاصة في بريطانيا بهدف الاصلاح الاجتماعي ، ولكنه لا يشمل الانواع المتعددة للمسوح السائدة الآن في مجالات البحث الاجتماعي المختلفة . ومع ذلك ، فإن هذا التعريف يلقى ضوءاً على طبيعة المسح الاجتماعي ، من (١) حدد جون ديبين وروبرت ايكهون ولويس دين ١١ مقالاً عن المسح أربعة عشر ظرفاً تؤثر في استجابات المبحوث هي ١ - نفسوه للفرض من السؤال ، ٢ - المائل الخاصة التي يضيفها على الكلمات في الاسئلة وهات الاستجابة ، ٣ - مدى رغبته في الكشف عما يفكر فيه بالفعل لشخص آخر غريب عليه ، ٤ - ماذا يجب أن يقوله ، ٥ - شعوره نحو عائلته ورفقائه عما يذكره ، ٦ - مدى احساسه بأن القام بالمقابلة يتدخل في حياته الخاصة ، ٧ - مدى احساسه بأن الاسئلة تتدخل في حياته الخاصة ، ٨ - احساسه بالذنب أو المسؤولية تجاه الموضوع ، ٩ - حالته المزاجية ، ١٠ - مدى خوفه من أن يعرف اجهاته أشخاص على صلة به ، ١١ - مدى رغبته في أن يظهر بأفضل صورة أمام القام بالمقابلة ، ١٢ - نوع المشاعر ، والاتجاهات ، والمواقف التي كونها بصدد الموضوع الذي يسأل عنه ، ١٣ - مدى رغبته في أن يكتب رأييه صراحة ، ١٤ - مدى ملائمة هات الاستجابة التي يريدها أو يقررها . ومع ذلك كله يفترض المسح أن هناك فهماً مشتركاً لمشكلة البحث ، وللأسئلة وما تتطوى عليه من معاني ودلالات أنظر ، Dean, et. al OP. Cit. P 241

(٢) راجع في ذلك :

Moser, C.A. (Survey Methods in Social Investigation) London, Heinemann, 1967. P 1

حيث أنه يستهدف الكشف عن أكبر قدر ممكن من الحقائق . ومن ثم فإن المسوح تسمى إلى الحصول على بيانات متنوعة تشمل بيانات ديموجرافية - وبيانات عن البيئة الاجتماعية ، وبيانات عن الأنشطة والاتجاهات السائدة بين جماعة منه أو جمهور من السكان .

وتشمل البيانات الديموجرافية عادة دراسة تركيب الأسرة ، والحالة الزوجية ، والمصوبة ، والسن ، والهجرة ، ومعظم المسوح تشمل على هذه البيانات ، فيما نجد أنواعاً أخرى من المسوح تنتج كلية نحو جمع معلومات ديموجرافية خالصة . وأما البيئة الاجتماعية فهي تعنى كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يتأثر بها السكان ، ويشمل ذلك المهنة ، والدخل ، وحالة السكن وظروف الإقامة والعلاقات الاجتماعية ، وهذه العوامل تغطي اجابة السؤال الذي مؤداه . كيف يعيش جمهور البحث ؟ وقد اتجهت مسوح الفقر ، ومسوح التخطيط الاقليمي الى الاهتمام بالحصول على معلومات عن البيئة الاجتماعية . والملاحظ على هذين النوعين من المعلومات التي تشملها المسوح وهما : البيانات الديموجرافية ، والبيانات الخاصة بالبيئة الاجتماعية ، أنها معلومات واقعية Factual-Data ولهذا فإن الحصول على هذه المعلومات لا تتضمن الكثير من الصعوبات ، اذا ما قورنت بالمعلومات السلوكية والاتجاهات والآراء فمن الممكن التحقق من صحة تلك المعلومات لأنها أكثر موضوعية من المعلومات الاخيرة .

وهناك نوع آخر من المسوح الاجتماعية هي تلك التي تهتم « بما يفعله الناس What People do » ، أي أنها تهتم أساساً بالسلوك والأنشطة . والامثلة على ذلك المسوح التي تدرس طرق نضبة أوقات الفراغ ، وأنماط السلوك الاستهلاكي ، والاستماع الى الراديو ، والتردد على السينما ، وقراءة الصحف . ويقترب من هذا النوع أيضاً تلك المسوح التي تهتم باستطلاع آراء واتجاهات الناس ، وواضح أن هذه المسوح تنطوي على كثير من الصعوبات فمن يتعلق بطبيعة المعلومات التي تسعى إلى الحصول عليها ، والأدوات المستخدمة فيها .

والشيء الذي يمكن استخلاصه من طبيعة المسح الاجتماعي أن المسح هو طريقة أو أسلوب من أساليب البحث الاجتماعي يتم فيه تطبيق خطوات المنهج العلمي تطبيقاً عملياً على دراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية أو أوضاع اجتماعية معينة سائدة في منطقة جغرافية ، بحيث نحصل على كافة المعلومات التي تصور مختلف جوانب الظاهرة المدروسة ، وبعد تصنيف وتحليل هذه البيانات ، يمكن الاستفادة منها في الأغراض العملية .

وهكذا ، حد أن مولير يوج Pauline Young في كتابها : المسح الاجتماعي العلمي

والبحث ترى أن المسوح الاجتماعي يختلف أنواعها تقوم على عدد من الأسس التي تكشف عن طبيعتها المميزة ، وهذه الأسس هي^(١) :

(أ) دراسة بعض الأوضاع الاجتماعية السائدة .

(ب) تمييز الأوضاع الاجتماعية والمسائل التي تتناولها المسوح بالدراسة بأنها ذات طبيعة مرضية .

(ج) تناول المسوح بالدراسة ظواهر لها مجال جغرافي أو إقليمي محدد .

(د) الظواهر التي تتناولها المسوح لها دلالة اجتماعية وأثر أو نتائج ملموسة تستدعي بحثها والتصرف على أسسها وارتباطاتها المختلفة .

(هـ) معظم الظواهر التي تدرسها المسوح هي ظواهر قابلة للقياس والمعالجة الكمية والمقارنة .

(و) تهم المسوح الاجتماعية عادة بإجراء دراسات المهدف منها في النهاية وضع برامج بناية للاصلاح والتطوير الاجتماعي .

وقد أبرز بيرجس E. W. Burgess طبيعة المسح الاجتماعي وبخاصة في دراسات المجتمعات المحلية حين قال « أن المسح الاجتماعي لمجتمع محل معين هو الدراسة العلمية لأوضاع هذا المجتمع وحاجاته من أجل برنامج للإصلاح الاجتماعي ... انه منهج للاستيطان الاجتماعي يتم اختياره عن طريق القياس الاحصائي ، والمعايير المقارنة التي يضمنها الخبير الاجتماعي »^(٢) . ويمكن أن نضيف أيضاً الى هذا التعريف ، ذلك التعريف الذي وضعه أرونوفيس Carol Aronovici حين ذهب الى أن « المسح الاجتماعي لمجتمع محل معين هو دراسة شاملة لأكثر قدر من العوامل الاجتماعية التي تحدد أوضاع هذا المجتمع ، سواء كان المجتمع المحل المدروس هو جماعة الجوار ، أو القرية ، أو المدينة ، أو الأمة بأكملها ، من أجل التوصل الى معلومات ملائمة تستخدم في التخطيط والاصلاح الاجتماعي »^(٣) والشئ الذي يؤكد . كل من بيرجس وأرونوفيس هو أن المسح الاجتماعي يرتبط بالضرورة بمجتمع محل معين ، وهذه في الواقع حقيقة هامة تتصل بالنطاق الذي يجري فيه المسح الاجتماعي ، فكل ظاهرة أو مشكلة يهتم بها المسح الاجتماعي لها وجود جغرافي محدد ، وحتى تلك المسوح التي تتناول نظاماً اجتماعية معينة ، فانها تدس أيضاً الاطار المكاني الذي يوجد فيه هذه الظلم ويلعب دوراً هاماً في تشكيلها .

وثمة مقرة هامة تضمنتها أعمال حيث N.P. Givri و E. A. Halbert حين

Young, P. Scientific Survey and Research, N.Y. Prentice Hall, 1947, P. 95. (١)

Ibid, P. 96 (٢)

Ibid (٣)

٥- يحدد التفرقة بين المسح الاجتماعي والبحث الاجتماعي ، وتذهب هذه الفقرة (١) الى « أن المسح الاجتماعي كموذج للبحث قد ظهر نتيجة للأهتمام الجماعي ببعض المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة ، والفقر ، والمرض ، وذلك حتى يمكن تحديد الاحوال التي تحتاج الى اصلاح وتحسين ، ووضع الاسس التي تقوم عليها الصياغة المستقبلية لبرامج الرفاهية الاجتماعية ، وتعتمد المجتمعات المحلية ، والمظلمات الاجتماعية المختلفة داخل هذه المجتمعات على المسوح بوصفها نقطة بداية ملائمة لوضع برامج الإصلاح أو إعادة التنظيم ، فالسح هو الطريقة الملائمة لجمع المعلومات اللازمة لوضع برامج التغير الاجتماعي وتنفيذها ».

وعلى العكس من المسح الاجتماعي ، نجد أن الباحث الاجتماعي يتخذ شكل الاستكشاف ، دون غرض اصلاحي أو علاجي عاجل ، وإنما من أجل التوصل الى المبادئ أو القوانين المتصلة سلوك الأفراد أو الجماعات ، أو الطم ، فهو يسعى الى تطوير خطوات أساسية للبحث الاجتماعي هي : صياغة الفروض ، والملاحظة و جمع البيانات ، وتصنيف البيانات ، ثم التوصل الى بعض التصميمات التي تؤكد صحة الفروض أو نقيضها . وسواء كانت المناهج المستخدمة ، تاريخية ، أم احصائية ، أم مفارنه ، أم دراسات للحالة ، فإن الاهداف والاغراض واحدة وهي صياغة النصوص الملائم للظواهر الاجتماعية ، ووضع الاسس الفكرية للضبط الاجتماعي . والبحوث الاجتماعية على العكس من المسوح لا تهتم كثيراً بالأفعال المباشرة ، وإنما تعنى أكثر فأكثر بالعمليات والتغيرات ، كما أنها تعنى بشكل أكبر بالعلاقة بين الاسباب والنتائج من عنایتها بالإصلاح . وإذا كان من الممكن الاستعانة بالمبادئ العلمية من أجل تطوير جوانب الحياة الانسانية ، فهذا أمر مرغوب لا شك في ذلك ، لكن الفرض المباشر في البحث هو صياغة التصميمات التي تعطى للنظام الاجتماعي منزاه الحقيقي ، ونتمله نظاماً مفهوماً « . وعلى الرغم من أن هذه الفقرة تكشف عن طيبة المسح الاجتماعي التي تتصل أساساً في جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات ، والاستعانة بهذه المعلومات في وضع السياسات وبرامج الإصلاح الاجتماعي الا أنها تخطط بين المسح الاجتماعي وبين البحث الاجتماعي . فليس من شك أن المسوح الاجتماعية هي إحدى النماذج الأساسية للبحث الاجتماعي . والتفرقة لا تقوم بين المسح الاجتماعي والبحث الاجتماعي ، لان الاول جزء من الآخر ، وإنما التفرقة هي بين نموذجين للبحث الاجتماعي هما : البحث الاجتماعي التطبيقي Applied والبحث الاجتماعي البحت Pure ، فأما المسح الاجتماعي فانه يدخل ضمن النموذج الاول ، وأما البحوث الأساسية في مجالات علم الاجتماع المختلفة ذات الاغراض الأكاديمية البحتة ، فهي تنتمي الى النموذج الأخير .

أغراض المسوح الاجتماعية وموضوعاتها :

أصبح لطلاب من بين أهم أغراض المسوح الاجتماعية توفير المعلومات حول ظاهرة أو مشكلة أو وضع اجتماعي معين ، وغالباً ما تتولى جهة ما البحث عن هذه المعلومات لاستخدامها في أغراض التخطيط والسياسة الاجتماعية ، وقد تكون هذه الجهة هي إحدى الوزارات أو الهيئات ، أو إحدى الشركات التي تسعى إلى الحصول على هذه المعلومات للاستفادة بها في برنامج معين . في كل هذه الحالات تكون أغراض المسوح الاجتماعية هي أغراض وصفية Descriptive Surveys أساساً ولعلنا قد أوضحنا في الفقرة السابقة أن هناك انهماجاً بين بعض الدارسين نحو قصر المسح الاجتماعي على هذا الغرض الوصفي فحسب ، والفرقة بينه وبين البحث الاجتماعي الذي يهدف إلى أهداف علمية تفسيرية في المقام الأول .

لكن المسوح الاجتماعية يمكن أن تستخدم لتحقيق مثل هذه الأغراض التفسيرية ، حينما يعتمد تنفيذ البحث على المسح الاجتماعي كطريقة للبحث ، سواء للتحقق من صحة بعض الفروض الميدانية المشتقة من إحدى نظريات علم الاجتماع ، أو في تقدير الأهمية النسبية لعدد من العوامل المؤثرة في موقف ، أو اتجاه ، أو وضع اجتماعي من نوع معين . وفي كل هذه الحالات يكون الغرض الأساسي من البحث هو تفسير العلاقة بين بعض المتغيرات ، ويطلق على المسوح الاجتماعية من هذا النوع مصطلح المسوح التفسيرية Explanatory Surveys^(١) . ويؤكد موزر Moser في هذا الصدد أنه ينبغي علينا أن ندرك حقيقة هامة وهي أن العلوم الاجتماعية لا تزال في مرحلة أولية من مراحل المعرفة بالسلوك الاجتماعي والبيئة الاجتماعية ، والتأكيد على أن عالم الاجتماع لا ينبغي عليه أن يجمع الحقائق ما لم يكن لديه فرض أو مجموعة فروض ، إنما هو اتجاه يشجع استخدام فروض تصفية - وهناك العديد من الأمثلة على دراسات من هذا النوع - ومن ثم فإنه يتعين على عالم الاجتماع أن ينظر إلى المسوح بوصفها طريقة لاستكشاف الميدان وجمع البيانات حول موضوع الدراسة ، ومن خلال هذا التعرف الدقيق على الواقع نستطيع صياغة فروض يمكن اختصاها للتحقق الأميريقي ، ويمكن أن تسهم المسوح الاجتماعية في مرحلتين الأولى والثانية .

هكذا ، تتنوع موضوعات المسوح الاجتماعية باختلاف الأغراض التي تستخدم فيها هذه المسوح ، ونستطيع هنا أن نلقى بعض الضوء على أهم الموضوعات التي عالجها المسوح الاجتماعية ، وذلك في ضوء التبع التاريخي الذي قدمه موزر Moser في دراسته عن تطور حركة المسح الاجتماعي في بريطانيا^(٢) . وتلخص هذه الموضوعات فيما يلي :

(١) Moser, C. A. Survey Methods in Social Investigation London, Heinemann, 1969, pp. 5-4.

tend, P. 18-38

(أ) المسوح التي تتناول مشكلات اجتماعية معينة فرضت نفسها نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وللتنوع بصفة خاصة ، والمثال على ذلك مسوح الفقر ، والجريمة ، وأوضاع الأسرة ، ومشكلات العمال ، وكانت هذه المسوح هي محور اهتمام الباحثين المهتمين بحركة المسح الاجتماعي .

(ب) المسوح الديموجرافية : وتتناول هذه المسوح دراسات السكان بمختلف مجالاتها ولعل أهمها الهجرة ، والخصوبة ، وتنظيم الأسرة ، والخصائص المختلفة للسكان ، وبعض هذه المسوح يهتم اهتماماً بالغاً بالتقليل الاجتماعي للسكان .

(ج) مسوح المجتمعات المحلية : وتركز هذه المسوح خصائص المجتمعات المحلية المختلفة سواء كانت هذه المجتمعات ريفية أم حضرية ، أم وحدات اجتماعية أقل حجماً كدراسة حي من مدينة ، وذلك بهدف تقديم صورة شاملة عن خصائص البناء الاجتماعي والاقتصادي والمرافق لهذه المجتمعات .

(د) بحوث الإسكان والتخطيط الاقليمي : وتسمى هذه البحوث الى دراسة طبيعة المسكن وظروف الإقامة في منطقة معينة ، بهدف اعادة تخطيط هذه المنطقة من الناحية العمرانية ، وتفيد هذه المسوح افادة كبرى في عمليات تخطيط المدن ، ودعم الوظيفة الاجتماعية للسكن .

(هـ) مسوح الرأي العام والاتجاهات السياسية :

ويمثل ذلك مجالاً هاماً من مجالات استخدام المسح الاجتماعي ، اذ يستهدف المسح في هذه الحالة استطلاع الرأي العام حول قضية أو موضوع أو مسألة ذات طابع عام في المجتمع ، وقد اتجهت هذه المسوح اتجاهين أساسيين الأول اقتصادي أو تجاري وقد تمثل ذلك في مسوح السوق Market Surveys ، والاتجاه الآخر سياسي Political Surveys وبخاصة السلوك الانتخابي والتصويت . واتسع نطاق هذه المسوح ، بحيث توجد الآن في عدد من الاقطار معاهد خاصة لدراسة الرأي العام وتقدير اتجاهاته .

(و) مسوح العلاقات الصناعية والروح المعنوية :

تستخدم طرق المسح الاجتماعي استخداماً واسعاً في دراسة العلاقات الانسانية في الصناعة ، وبخاصة دراسات الروح المعنوية للعمال الصناعيين وعلاقتها بالانتاجية ، واتجاهات العمال نحو العمل والادارة .

٣ . تخطيط المسوح الاجتماعية :

يمكن تعريف عملية المسح الاجتماعي ، بأنها تمثل مجموعة من القرارات التي

والتنظيمية التي تستهدف الاجابة على عدد من التساؤلات الاساسية هي : ما هو موضوع الدراسة المسحية ؟ وما هو حجم الجمهور الذي سوف يغطيه المسح ؟ كيف ستحصل على المعلومات اللازمة للدراسة من هذا الجمهور ؟ وكيف سيتم عملية تيوب البيانات ومعالجتها احصائيا وتفسيرها ؟ والاجابة على هذه التساؤلات تقتضى وضع الاعتبارات العلمية والعملية في الاعتبار . فتصميم العينة ، أو تحديد حجم جمهور البحث ، يتم في ضوء الامكانيات العملية ، والأهداف النظرية للبحث ، وحينما يتحدد هذا الحجم تؤخذ في الاعتبار مباشرة مشكلات الاختيار والتنظيم . كذلك نهم عند هذه المرحلة بأغراض المسح الاجتماعي ، ودرجة الدقة المطلوبة في النتائج ، والتكاليف ، والفترة التي يستغرقها المسح ، والباحثون الذين سوف يقومون بعملية جمع المعلومات .

ونستطيع أن نحدد أهم مشكلات تخطيط المسح الاجتماعي فيما يلي :

(أ) أهداف المسح ومصادر تمويلها :

أول خطوة في تخطيط المسح الاجتماعي هي تحديد أهداف المسح بوضوح تام ، ولا يعنى ذلك مجرد وضع المخطوط العامة في صورة محددة ، فليس كافياً - مثلاً - القول بأن المسح يهدف الى التعرف على « الظروف المعيشية لكبار السن » ، وإنما ينبغي أن يحدد بدقة المقاهيم المستخدمة في المسح ، فتوضح تعريف « الظروف المعيشية » ، وماذا تعمد من كبار السن ، وما هي نوع البيانات التي يجب الحصول عليها لكي نتسكن من التعرف على الدلالة الواقعية لهذه المفاهيم . كذلك ينبغي أن نحدد أسباب اجراء المسح الاجتماعي ، ونوع الاسئلة التي سوف يجب عليها البحث ، وطبيعة النتائج المتوقعة الحصول عليها ، على أن الفشل في تحديد أهداف المسح بدقة ووضوح يتمكس مباشرة على قيمة المسح الاجتماعي وأهميته .

وحيثما يتم الاتفاق على أهداف المسح الاجتماعي ، يتجه الاهتمام مباشرة نحو أسلوب تحقيق هذه الأهداف ، في إطار الموارد المالية المتاحة لتمويل المسح الاجتماعي . فكل محاولة لتوسيع نطاق المسح عن طريق إضافة أسئلة جديدة ، أو تمويل عدد أكبر من الجامعات يجب أن تكون في ضوء هذه الموارد . ويجب عند هذه المرحلة أيضاً تحديد طرق جمع المعلومات ، واعداد تصور مبدئي للتكاليف والجدول الزمني للبحث .

(ب) نطاق البحث : من الضروري تحديد الجمهور الذي سوف يطبق عليه المسح الاجتماعي ، ويتم هذا التحديد على أساس الخصائص الديموجرافية ، والجغرافية ، وكذلك طريقة اختيار أفراد عينة البحث . وهكذا تتسائل في هذه المرحلة عن نوع العينة المستخدمة في البحث ، ووحدة العينة الملائمة لموضوع البحث ، وإطار العينة ، والحجم الأمثل للعينة الذي يمكن أن يخفى أهداف البحث بكفاءة .

(ج) جمع المعلومات : اختيار أدوات جمع المعلومات يتحدد على أساس موضوع المسح . ووحدة الدراسة ، وامكانيات القياس ، وخصائص جمهور البحث . فدراسة سلوك الحشد أو الجماهير يستدعي استخدام الملاحظة ، وقد نجد في بعض الحالات أنه يمكن استخدام الاستبيان البريدي خاصة حينما تكون درجة وعي الجمهور عالية وانتميم واضح بموضوع البحث ، أما حينما يتعذر ذلك ، فالتجسس إلى المقابلة الشخصية ، التي تختلف في درجة تقنيها وفقاً لمطالبات البحث ، وكل طريقة من هذه الطرق لها مزاياها وعيوبها .

(د) استمارات البحث : معظم المسوح الاجتماعية تستخدم استمارات البحث في الحصول على المعلومات نظراً للمزايا التي تتضمنها هذه الأداة ، من حيث سهولة تطبيقها ومعالجة بياناتها احصائياً . وتتم مرحلة التخطيط للمسح الاجتماعي اهتماماً بالغاً بتصميم الاستمارة المستخدمة في البحث من حيث مضمون الاسئلة ، وعددها ، وترتيبها ، ودلالاتها ، ثم طبع الاستمارات ، ووضع التعليمات التي سوف يلتزم بها باحثو الميدان . ويجب في هذه المرحلة أن تتكامل الخبرات المختلفة ، والتكامل هنا يتحقق بين الخبرات النظرية وبين أولئك الذين لديهم خبرة عملية من خلال الممارسة ، فتكامل هذه الخبرات يمكننا من صياغة الاسئلة ذوات الدلالة النظرية والتطبيقية التي يمكن أن نجعلنا ننسج إلى نتائج لها قيمتها وأهميتها من هاتين الناحيتين .

(هـ) مصادر الخطأ : في كل مرحلة من مراحل المسح الاجتماعي هناك مصادر محتملة للخطأ والتحيز ، من ذلك مثلاً الأخطاء أو التحيزات التي تصاحب اختيار العينة ، وعدم الدقة في اجراء المقابلات وتطبيق الاستمارات ، وكذلك الأخطاء التي يحتمل أن تظهر في التيوب ، والترميز ، والتحليل ، هنا فضلاً عن أخطاء الذاكرة خاصة فيما يتعلق بالاسئلة التي تتناول وقائع ماضية . ويجب عند التخطيط للمسح الاجتماعي أن نتوقع المصادر المختلفة للخطأ وكيفية التغلب عليها .

(و) الدراسة الميدانية : أن نوعية الباحثين الميدانيين ، وطبيعة تدريبهم تمثل أهمية خاصة في مرحلة البحث الميداني ، وعند التخطيط للمسح يجب أخذ هذه النقطة في الاعتبار ، كما يتعين وضع برنامج محدد لتدريب الباحثين الميدانيين على جمع المعلومات اللازمة لموضوع البحث ، وتزويدهم بالمعلومات الضرورية عن موضوع البحث وأهدافه . وينبغي أن يوضع في الاعتبار طريقة المراجعة الميدانية ، ونسبة الاستمارات التي سيتم مراجعتها للتأكد من كفاية باحثي الميدان وأمنيتهم في جمع المعلومات . كذلك تضع لجنة تخطيط البحث ميزانية البحث الميداني ، ومكافآت جامعي البيانات .

(ز) **توييب البيانات وتحليلها :** بعد جمع البيانات عن طريق استمارات البحث ، نخضع الاستمارات لعملية مراجعة مكتبية قبل ترميزها وتجهيزها للتوييب . ثم نوضع خطة الجداول المختلفة المراد الحصول عليها ، وعادة ما نوضع هذه الخطة أثناء الدراسة الميدانية ، ثم يتم تنفيذها بعد ذلك ، ويرتبط بذلك خطة التحليل الاحصائي للبيانات ، وأنواع الاختبارات والمقاييس الاحصائية التي تلائم طبيعة هذه البيانات .

(ح) **التوقيت :** الجدول الزمني للبحث يجب أن يوضع عند التخطيط للمسح الاجتماعي ، ويشمل الجدول الزمني تحديد الفترة الكلية التي يستغرقها المسح الاجتماعي وكتابة التقرير ، وتحديد التوقيت المناسب لعملية جمع المعلومات ، ذلك أن عدم اختيار التوقيت المناسب لجميع البيانات يمثّل تماماً الاعتداد على عينة غير ممثلة ، لذلك ينبغي تحديد هذه الفترات الزمنية بكل دقة .

وعادة ما يتم بعد هذه الخطوات القيام بمسح استكشافي Pilot-Survey يتم فيه وضع تصور مبدئي للمسح الاساسي الذي سيتم تنفيذه على نطاق واسع ، ويمثل هذا المسح الاستكشافي مرحلة اختيار مبدئية للظروف التي سيتم خلالها اجراء الدراسة . ومن أهم الاشياء التي يسهم بها هذا المسح الاستكشافي تحديد مدى ملاءمة العينة ، ونسبة عدم الاستجابة من جانب جمهور البحث ، ومدى كفاءة أدوات البحث ، وملاءمة الاسئلة ، وخمول المتغيرات ، وامكانية اضافة متغيرات جديدة للأسئلة المعلقة البالية ، هذا فضلاً عن أن مثل هذه الدراسة الاستكشافية يمكن أن تلقي ضوءاً على كفاءة التنظيم المستخدم في ادارة البحث المسحي كما تلقي ضوءاً على نوعية المشكلات التي يحتمل أن تواجهها الدراسة المسحية الاساسية مما ييسر تطبيق هذه الدراسة بكفاءة عالية .

● - نطاق المسوح الاجتماعية :

من أهم المشكلات المنهجية في المسح الاجتماعي تحديد نطاق المسح الاجتماعي ، أي حجم الجمهور الذي ستطبق عليه الدراسة الميدانية . كما يتطلب اجراء المسح الاجتماعي أيضاً تحديد النطاق عن طريق وضع خريطة تحدد المنطقة التي سيتم فيها تنفيذ البحث .

وجمهور البحث يتألف من عدد من الوحدات التي ستطبق عليها الدراسة ، والوحدة قد تكون فرداً أو أسرة ، ويجب أن نحدد بداية هل ستجمع المعلومات من كافة الوحدات التي يتألف منها جمهور البحث ، أم سنكتفي بمجموعة من هذه الوحدات . وهكذا نفرق في نطاق المسح من حيث درجة شموله للوحدات الاساسية بين المسح بالعينة Sample Survey وبين المسح الشامل C'omplete or total Survey ، وهذا الأخير يقوم على

دراسة هذه الوحدات التي يتألف منها جمهور البحث ، وأما المسح بالعينة فهو يعتمد على اختيار عدد من هذه الوحدات وفقاً لمقاييس وطرق احصائية محددة^(١) . وأهم شرط يجب أن يتوافر في المسح بالعينة هو شرط التمثيل representation ذلك أن خصائص العينة يجب أن تعكس خصائص الجمهور الذي سحبت منه ، ويتم ذلك عن طريق تحديد درجة تجانس الجمهور الأصلي ، وبدون تمثيل العينة للمجتمع لا نستطيع أن نعمم نتائج المسح على الجمهور أو المجتمع ككل .

وتلجأ معظم المسوح الاجتماعية إلى الاستعانة بالعينات الاحصائية في اجراء البحث الميداني ، وذلك لما تطوى عليه هذه الطريقة من مميزات . فمن الملاحظ أن الاعتماد على العينة أقل تكلفة من المسح الشامل ، ومن الملاحظ ثانياً أن العينة تتطلب جهداً أقل في جمع البيانات من دراسة الجمهور ككل ، ومن الملاحظ ثالثاً أن المسح بالعينة لا يستغرق فترة طويلة اذا قورن بالمسح الشامل . ويضاف الى هذه المميزات العملية شيء آخر هو أن صغر حجم العينة نسبياً يمكن أن يساعد على التدقيق في عملية جمع المعلومات ، واجراء الاختبارات عليها ، والتعمق في الحصول على أكبر قدر ممكن من هذه المعلومات عن طريق باحثين ميدانيين ذوي مستويات عالية من الخبرة والتدريب . وهكذا ، تكون العينات إحدى الأدوات الهامة في البحث الاجتماعي ويقدر ما يتغلب الباحث على أخطاء العينة التي تتمثل في التحيز في اختيار مفردات العينة ، أو الخطأ في وضع اطار العينة ، أو عدم استجابة الحصول على المعلومات المطلوبة للبحث^(٢) .

٥ - أدوات البحث في المسوح الاجتماعية :

تستخدم المسوح الاجتماعية أدوات بحث مختلفة للحصول على المعلومات سواء بطريق مباشر من جمهور أو عينة البحث أو بطريق غير مباشر بجمع معلومات تتعلق بطبيعة هذا الجمهور أو منطقة البحث المدروسة . وعادة ما تستخدم المسوح الاجتماعية أكثر من أداة واحدة للبحث للحصول على كافة المعلومات المتاحة من جهة ، ولجمع بيانات مباشرة عن طريق السؤال المباشر من جهة أخرى . وأهم هذه الأدوات هي :

(أ) استخدام السجلات والوثائق المتاحة .

(ب) الملاحظة .

(ج) استشارة البحث .

(د) المقابلة .

(١) يمكن للقارئ أن يرجع الى كتب الاحصاء للوقوف على أنسب طرق اختيار العينات . ب . ص . ١٠٤

Moser, OP. (١٩٧٠) Ch. S. VI & VII.

أن يرجع الى المصدر التالي :

Yekel M & Grace Canter, Some Principles and Methods of Sampling. in : أنظر : (٢)

Polansky, N. A. (ed.) Social Work Research. Chicago, University Press, 1975.

ونستخدم السجلات الاحصائية والمصادر المكتوبة الاخرى الرسمية وغير الرسمية استخداماً واسعاً في مرحلة التخطيط للنسخ الاجتماعي ، كما أن المسح الاجتماعي عن منطقة معينة أو جمهور معين - يتم بالحصول على كافة المعلومات المتاحة عن هذه المنطقة أو عن هذا الجمهور . وتلخيصها ، كما تكشف عن أهم خصائص السكان ويمكن الاعتماد على البيانات الواردة بالاعدادات السكانية في هذا الصدد . وأحياناً يقتضى المسح الاجتماعي الرجوع الى بيانات عن الحالات المدروسة Case-records كما هو الامر في المسوح التي تجري على الاحداث الجانحين أو التي تتناول دراسة جرائم أخرى توجد بيانات سجلية عنها ، ويمكن أيضاً الرجوع الى بعض الوثائق الشخصية . هذا ويلاحظ أن المادة التي تتضمنها هذه الوثائق تغطي عمقاً أكثر للدراسة ، بما تلقيه من ضوء على مختلف جوانب الموضوع المدروس .

وتستخدم الملاحظة أيضاً كأداة للحصول على المعلومات في المسوح ، حين يلجأ الباحث الى دراسة نظم اجتماعية معينة ، أو مجتمعات محلية صغيرة ، فهو حين يلاحظ الأنشطة وأنماط السلوك والعلاقات يسجل الوقائع كما تحدث بالفعل . وهو بذلك يستكمل جوانب البحث المختلفة ، فهو بالإضافة الى سؤال المبحوثين عن أنماط سلوكهم ومواقفهم ، يعيش بالفعل هذه الظواهر ويسجلها . وهكذا ، يحصل الباحث على صورة واقعية حية عن الظواهر التي يدرسها .

وأما استمارات البحث فهي أكثر أدوات البحث الاجتماعي شيوعاً في المسوح الاجتماعية ، وذلك لسهولة تطبيقها على جمهور من المبحوثين ، وسهولة معالجة بياناتها احصائياً أيضاً . وعادة ما تنفق هيئة البحث وقتاً كبيراً في اعداد أسئلة هذه الاستمارات وترتيبها والتحقق من مدى ثباتها وصحتها . وتمتد هذه الخطوة من أهم خطوات المسح الاجتماعي وأكثرها خطورة ، إذ يتوقف عليها نوعية المعلومات التي ستحصل عليها في البحث . وقد ترسل الاستمارات عن طريق البريد ويطلق عليها في هذه الحالة الاستبيان البريدى Mail Questionnaire ، إذ يمد اعداد الاستمارة ترسل الى المبحوثين عن طريق البريد ، ويطلب اليهم اعادتها بالبريد أيضاً الى الجهة التي تقوم باجراء البحث . ويجب في هذه الحالة مراعاة بعض القواعد في صياغة الاسئلة ، كما أن من أهم عيوب هذه الطريقة أنه عادة ما لا يستجيب أفراد كثيرون للبحث ، ومن ثم يحدث ذلك خللاً كبيراً في عينة البحث .

وتستخدم المقابلة أيضاً كوسيلة هامة للحصول على البيانات ، والمقابلة الشخصية هي حرار لفظي بين الباحث والمبحوث ، وقد تكون هذه المقابلة مفتحة وموجهة عن طريق استمارة معدة للبحث ، وقد تكون أقل تقنياً ، ولكنها في كل الحالات تمثل طريقة

للحصول على معلومات مباشرة من المبحوثين . ويحتاج الأمر في هذه الحالات الى تدريب الباحثين الميدانيين على فن إجراء المقابلة ، وسوف نناقش كل هذه التفاصيل في الفصل الخاص بالمقابلة من الباب التالي . في هذا الكتاب .

والشيء الذي نود تأكيده في هذا الصدد هو أن المسح يستخدم هذه الأدوات بشكل متكامل بحيث يحقق هدفه الأساسي في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الموضوع الذي يتولاه بالدراسة .

٦ - إجراءات التقليل من احتمالات الخطأ والتحيز في المسح الاجتماعي :

هناك مجموعة من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للتقليل من احتمالات الخطأ والتحيز في المسح الاجتماعية وسوف نلخص هذه الإجراءات فيما يلي^(١) :

- (١) التقليل من احتمالات التحيز عن طريق صياغة أداة البحث واختيارها بشكل دقيق ، ويبدو ذلك بصفة خاصة في الحالات التي يستخدم فيها الاستبيان اللفظي واستارة المقابلة . وأهم مصادر الخطأ في هذه الحالات هي :
 - (أ) عدم ملائمة مشكلة البحث للمبحوثين أو عدم اقتناعهم بها .
 - (ب) عدم فهم استارة البحث للمتغيرات الأساسية .
 - (ج) غموض الكلمات أو الأسئلة المستخدمة في الاستارة .
 - (د) عدم ملائمة فئات الاستجابة .
 - (هـ) استخدام بعض الأسئلة الحساسة أو التي تناول مشاعر المبحوثين بصورة غير ملائمة .

(٢) التقليل من التحيز عن طريق التدريب الملائم للقائمين بالمقابلة ، حتى يتمكنوا من تحقيق هدفين أساسيين هما :

- (أ) النجاح في الاتصال بالمبحوثين والحصول منهم على المعلومات المتصلة بموضوع البحث .
- (ب) كسب ثقة المبحوثين وتعاونهم وإقناعهم بضرورة مساعدتهم في الحصول على البيانات .

٣ التقليل من التحيز عن طريق اختيار الباحثين الميدانيين بحيث يكونوا قد حققوا

Dean, (et. al.), O.P.C.W, P. 253.

(١)

مستوى ملائماً من التدريب ، وبحيث تتوافر لديهم الصفات التي تمكنهم من الحصول على البيانات دون تحيز .

٤ التقليل من احتمالات التحيز عن طريق ادارة البحث الميداني ، ادارة تتميز بالمرونة ، والحكمة ، واستشارة حماس الباحثين وتشجيعهم على العمل الميداني الجاد ، وتنمية وعي جمهور البحث بأهمية المشاركة الانجائية في الادلاء بالمعلومات .

٥ التقليل من احتمالات التحيز التي قد ترجع الى عدم اختيار العينة بالطرق العلمية والاحصائية ، وذلك بالتدقيق في عملية اختيار عينة البحث وفقاً للمقاييس الاحصائية .

الفصل الخامس عشر

دراسة الحالة

تمهيد .

- ١ - تعريف دراسة الحالة وأهدافها .
- ٢ - إجراءات دراسة الحالة .
- ٣ - اختيار الحالات النموذجية .
- ٤ - تقديم طريقة دراسة الحالة وأهميتها .

الفصل الخامس عشر

دراسة الحالة

تمهيد :

كتب تشارلز كولي C.H. Cooley يقول : « ان دراسة الحالة تعمق ادراكنا ، وتعطينا استبصاراً أوضح في الحياة ... فهي تتناول السلوك مباشرة ، لا من خلال مدخل غير مباشر أو مجرد » . ولقد صاغ تشارلز كولي هذه العبارة حينما كان في معرض تناوله لقضايا التنظيم الاجتماعي والطبيعة البشرية ، فهو يحاول أن يتعمق فهم القيم والمثاليات الكامنة خلف هذا التنظيم ، وكانت مهمته في هذا الصدد هي استخدام أداة البحث الملائمة التي تمكنه من التعمق في فهم الحالات التي أمامه . ولذا لاحظ كولي سلوك أطفاله ، ووجد أن التعمق في تحليل السلوك عن طريق دراسة عدد محدود من الحالات ، يمكننا من فهم الابعاد الحقيقية للظواهر الاجتماعية . وهكذا تمثل دراسة الحالة أداة تحليلية للسلوك والمواقف الاجتماعية ، وطريقة للتصق الكيفي في فهم هذه الظواهر ، ومن ثم فهي تحتاج الى قدرات خاصة ، ومستوى ملائم للتدريب على التعاطف والفهم المتكامل للحالات المدروسة .

ولقد استطاع فرويد S. Freud أن يصوغ نظريته في التحليل النفسي والاشعور من خلال قيامه بدراسات حالة متعمقة للمرضى النفسيين الذين كان يقوم بمعالجتهم . كذلك استخدم فريديريك لوبلاي F. Leplay تاريخ الحياة حين كان يصدد دراسة الحياة الاقتصادية لاسر الفقيرة في فرنسا ، فقد أدرك أن المسح الاحصائي مهما بلغ من الدقة والاكتمال ، فانه لا يمكننا من فهم العبء الكلية للموقف المدروس . فالتحليل الكمي جمل وصفا للظواهر وصفا مجرداً ، أما طريقة دراسة الحالة فانها تجمل هذا الوصف ابداعياً .

مكننا ، اذا اعتبرنا المسح في الدراسات الاجتماعية والنفسية طريقة للمعالجة الكمية للظواهر ، ونظرنا الى دراسة الحالة كطريقة للتحليل الكيفي ، فان كلا منهما يكمل الآخر من أجل الفهم الواقعي المتكامل للظواهر الاجتماعية والانسانية^(١) .

(١) أطل حرداً متكاملأ لطريقته دراسة المسح في Pauline Young Scientific Social Surveys and Research, OP. Cit, 226.

هذا المعنى ، في هذا الفصل على هامش معالجة . يوسعها أدق وأكمل معالجة لدراسة الحالة

١ - تعريف دراسة الحالة وأهدافها

« الحالة » التي يدرسها الباحث قد تكون شخصاً ، أو جماعة من الأشخاص ، مثل الأسرة ، أو النظام الاجتماعي أو المجتمع المحلي ، والهدف من دراسة الحالة هو البحث التفصيلي لكافة جوانبها . ومن ثم يحاول الباحث أن يجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن هذه « الحالة » ، وبخاصة تلك المعلومات التي تتصل بتاريخ حياة الحالة وتطورها ، وما أن يفرغ الباحث من جمع هذه المعلومات الشاملة ، يحاول الباحث أن يحدد معالم الصورة الكلية لخبرات الباحثين وتجاربهم وأفكارهم خلال الزمن ، وتفسير هذا الموقف الكلي^(١) .

والمعلومات التي نهم بالحصول عليها ، دراسة الحالة نستمدّها من مصادر مختلفة ، أهم هذه المصادر ذلك المصدر المباشر الذي يتمثل في وجهة نظر الحالة ذاتها ، تماماً كما كان يفضل فرويد حينما كان يستمع الى حالاته ويطلب اليهم استرجاع ذكرياتهم وخبراتهم الماضية ، حتى يتمكن من استخدام هذه المعلومات في تشخيص الحالة ووصف طريقة علاجها . كذلك تعتمد في الحصول على المعلومات على كافة الوثائق الشخصية الأخرى ، كالخطابات ، وتواريخ الحياة ، والسر الذاتية وغيرها من التقارير التي يمكن أن تلقى صراحة على الحالة المدروسة .

على أن استخدام دراسة الحالة لا يقتصر فحسب على المجالات الاجتماعية والنفسية ، وإنما تستخدم هذه الطريقة استخداماً واسعاً في مختلف مجالات العمل الاجتماعي إذ يستخدمها علماء الأنثروبولوجيا الثقافية ، والأخصائيون الاجتماعيون ، والصحويون والمحامون وغيرهم . وتتنوع هذه الاستخدامات بعكس وجهات النظر المختلفة ، كما يصور نابين المداخل التي تدرس الحالات من خلالها . وهكذا ، نجد أن روبرت ليند وهيلين ليند (Lynds) قد نظرا الى الميدلتون بوصفه مجتمعاً محلياً يمثل « حالة » وهما في نفس الوقت حينما تناولتا النظم المختلفة في هذا المجتمع المحلي بالدراسة ، كانا يعتبران كل نظام من هذه النظم يمثل « حالة » تخضع للدراسة التفصيلية . ونجدهما أيضاً يدرسان « القادة » في هذا المجتمع ، يدرسون القادة بوصفهم يمثلون « حالات » أيضاً . وعموماً ، نستطيع القول أن الحالة قد تمثل مجموعة المعلومات التي تصور الحياة الكلية أو مرحلة من حياة وحدة معينة للدراسة بمختلف علاقاتها وأوضاعها الثقافية ، سواء كانت هذه الحالة شخصاً ، أو أسرة أو جماعة اجتماعية ، أو نظاماً اجتماعياً ، أو مجتمعاً محلياً ، أو أية كاملة^(٢) ، وحيثما يكون وحدة الدراسة هي المجتمع المحلي Community ، فإن مختلف النظم

^(١) Hillway, Introduction to Research OP Ch P ١٠

and P 229

^(٢) أنظر

(٢)

والجماعات الذين يؤلفون هذا المجتمع يمثلون « مواقف الحالة » Case Situations أو عناصر الحالة المدروسة ، التي نحاول أن ندرس العلاقات المتبادلة بينها^(١) .

وحينما قام كليفورد شو C. Shaw بدراساته الشهيرة عن انحراف الأحداث كتب يقول : « ان المهمة الاولى لى هذه الدراسة هى تجميع مادة علم فى صورة حالات ، توصف وصفاً تفصيلياً وملسوساً ، باستخدام معطيات طبية ، ونفسية ، واجتماعية تصور الحياة فى المجتمع المحلى ، والحياة الاسرية للحالات ، ونوعية علاقاتهم الاجتماعية » . وفى ضوء ذلك قام شو باجراء دراسات متعمقة لعدد من الحالات أخضعها لتحليل دقيق ، وقلون بين خصائصها الفريدة والمشاركة . وحينما يتم هذا التحليل المقارن للحالات ، يمكن استخلاص بعض القروض التى تكشف عن العلاقة بين انحراف الأحداث والبيئة الاجتماعية . ويمكن - فى رأى - كليفورد شو - أن نستعين بالمعالجات الاحصائية لى مرحلة اختبار القروض ، لكنى نحدد بدقة العلاقة بين الظواهر ، فتجنب النتائج التى لا يستند الى دراسات شاملة ، ونحدد مجال المشكلة المدروسة واتجاهاتها الرئيسية تحديداً دقيقاً

وستستطيع من ذلك كله أن نستخلص أهم خصائص طريقة دراسة الحالة على النحو التالى

- ١ - انها طريقة للحصول على معلومات شاملة عن الحالات المدروسة .
- ٢ - انها طريقة للتحليل الكيفى للظواهر والحالات .
- ٣ - انها طريقة يتم بالموقف الكلى وبمختلف العوامل المؤثرة فيه والعمليات التى يشهدها .
- ٤ - انها طريقة تتبعية أى أنها تعتمد اعتياداً كبيراً على عنصر الزمن ، ومن ثم فهى تتم بالدراسة التاريخية .
- ٥ - انها منهج ديناميكى لا يقتصر على بحث الحالة الراهنة .
- ٦ - أنها منهج يسعى الى تكامل المعرفة لانه يعتمد على أكثر من أداة للحصول على المعلومات .

ولقد أشار كيمبال يونج Kimball Young الى دراسة الحالة بوصفها احدى الطرق التاريخية الاصلية ، لانها يتم بتقديم تصور زمنى لتفسير الافراد وتأويلهم لحياتهم الخاصة ، وغيرات الآخرين أيضاً . وعلى الرغم من أن يونج يقصر دراسة الحالة على الافراد ، الا أنه يشير الى مبدأ هام هو استمرار الدراسة خلال الزمن ، بحيث تمكننا هذه الدراسة من فهم المعانى والدلالات الحاضرة .

وبصاف الى ذلك حقيقة أخرى وهى أن كلا من دراسة الحالة والبحث الاحصائى يكمل الآخر ، فالدراسة الاحصائية التى تستعين بعدد كبير من الحالات ، تسهم فى

توجيه عملية اختيار الحالات الصالحة للدراسة التفصيلية كما أنها تكشف عن عوامل تحتاج هي الأخرى الى البحث المتعمق . وهكذا يقول ستوارت كوين S. Queen « يبا ملاحظ أن الأساليب الاحصائية تعتمد على اخضاع البيانات للتحليل الكمي ، حتى يمكن استخلاص التسميات ، والارتباطات ، والمتوسطات ، فإن أسلوب دراسة الحالة يسعى الى الحصول على بيانات تتعلق بالعمليات التي يصعب التعبير عنها رقمياً . وتناول الباحث الاحصائي أن يمار بعض العوامل المتضمنة في موقف اجتماعي معين ويتناولها بطريقة تمكنه من معرفة الارتباط بينها وبين المتغيرات الأخرى . بينما يهتم الباحث في دراسة الحالة بفحص مواقف نوعية ، اشخاصاً أم جماعات أم نظم ، بوصفها وحدات كلية من أجل تحديد أنماطها وعملياتها »^(١) .

وينبغي عند هذه النقطة أن نفرق بين أهداف دراسة الحالة ، وبين خدمة الفرد ، ففي الأخيرة لا نهم بجمع معلومات من أجل مقارنتها وتصنيفها وتحليلها لاستخلاص المبادئ العامة . وإنما نجمع معلومات تتصل بكل حالة على حدة ، حتى نتسكن من وضع تشخيص منفصل لكل حالة منها ، ويوضح هذا التشخيص لكي نتسكن من صياغة خطة العلاج لكل حالة ، دون اهتمام بالتعميم أو المقارنة أو التصنيف العلمي . فكان الهدف من خدمة الفرد هو « تقديم خدمة مباشرة لأشخاص معينين » بعد دراسة حالاتهم الاجتماعية من مختلف جوانبها ، بينما يهدف دراسة الحالة الى استخلاص المبادئ العامة بعد فحص عدد محدود من الحالات .

٢ إجراءات دراسة الحالة :

من الضروري أن تكون دراسة الحالة على درجة ملائمة من الدقة والشمول ، حتى نتسكن من الاستفادة من نتائجها ، ومعنى ذلك أن دراسات الحالة ينبغي أن تتجه نحو الحصول على المعلومات التي تكشف عن العمليات المختلفة المرتبطة بوجود الحالة المدروسة ، واتجاهات التغير في الأنماط الاجتماعية النموذجية ، ومن أجل تحقيق هدفها الشمولي الذي أشرنا إليه . وتتلخص أهم هذه الإجراءات فيما يلي :

(١) المقابلة الشخصية ويقصد بذلك الحصول على معلومات مباشرة من الحالات المدروسة ، وتختلف الظروف التي تستخدم فيها المقابلة الشخصية باختلاف الموضوع والحالات المدروسة ، ولكن كقاعدة تتميز المقابلة الشخصية في دراسة الحالة بأنها أقل رسمية ، بحيث يسمح للبحوث أن يعبر عن مشاعره واتجاهاته وآرائه بحرية كاملة ، ومن ثم فإن المقابلة تستغرق وقتاً أطول ، بما يحتاجه الباحث الى إجراء عدد من المقابلات مع

نفس الحالة للحصول على كافة المعلومات التي يحتاجها . وتمثل العلاقة بين القائم بالمقابلة والباحث عملاً أساسياً من عوامل نجاح المقابلة والحصول على المعلومات ، إذ يحول الباحث أو يقيم رابطة نفسية بينه وبين المبحوث . وعادة ما يكون استخدام استارة معدة للبحث أمراً غير مرغوب في دراسة الحالة ، إذ يعتمد الباحث غالباً على مجرد دليل للمقابلة يوجه من خلاله الاسئلة للمبحوث ويترك له حرية التعبير عن اجاباته كيفما شاء .

(ب) الملاحظة المصنفة : كثيراً ما يلجأ الباحث الى الاقامة مع الجماعات التي يقوم بدراستها ، وبخاصة في حالة دراسة المجتمعات المحلية ، ويمكن الباحث في هذه الحالة من التمتع في ادراك الظواهر والنظم والعلاقات المدروسة ، من خلال دوره كملاحظ مشارك في الحياة الاجتماعية لهذه المجتمعات ، وتمكننا هذه الملاحظات من تكوين تصور كلى لطبيعة المواقف الاجتماعية المدروسة .

(ج) دراسة الوثائق والسجلات المكتوبة : ويعتمد الباحث على السجلات الرسمية والشخصية في الحصول على معلومات تفيد في القاء ضوء على الحالة المدروسة ، وتفيد أيضاً في التحقق من صحة المعلومات التي نحصل عليها عن طريق المقابلة الشخصية . ويتم الباحث في هذا الصدد بالاطلاع على التقارير الاحصائية ، والمخططات الشخصية ، وتواريخ الحياة ، والسجلات الطبية ، والتقارير المدرسية ، والصحف والمجلات ، وغيرها من الوثائق ، بحيث يختار الباحث باستمرار البيانات الملائمة وذات الدلالة بالنسبة لموضوع بحثه .

(د) معايير تاريخ الحياة : يستخدم تاريخ الحياة بالنسبة للحالات المدروسة بوصفه مصدراً أساسياً للمعلومات . وقد وضع جون دولارد J. Dollard . ١٩٤٠ معيار يجب الالتزام بها عند استخدام تاريخ الحياة ، فيجب النظر أولاً الى الموضوع على أنه عنصر في اطار تقاليد أوسع ، ويجب أن تكون عناصر السلوك المدروسة تاريخياً ذات دلالة اجتماعية ، يتبين الاهتمام بدور الأسرة في نقل المعايير الثقافية خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، يجب الاهتمام بمراحل النمو المختلفة للحالة ، يجب ابراز المواقف الاجتماعية في كل مرحلة وبيان تأثيره ، يتبين تنظيم مادة تاريخ الحياة من أجل استخلاص الشواهد والتتبع منها^(١) .

(هـ) تسجيل معلومات دراسة الحالة : التسجيل الدقيق للمعلومات يمثل جزءاً أساسياً من طريقة دراسة الحالة ، ويجب على الباحث أن يسجل أولاً بأول المعلومات التي يحصل عليها وأن يدونها مباشرة ، ويفضل استخدام كلمات المبحوثين وألفاظهم ، وفي بعض الحالات يمكن استخدام أشرطة التسجيل اذا كانت ظروف الدراسة تسمح بذلك . وحينئذ نقوم بتسجيل معلومات تاريخ الحياة يجب أن نتبع أسلوباً منظماً في التسجيل . ويمكن

استخدام « سجلات » خاصة بكل حالة يوضح فيها : تاريخ اجراء المقابلة . ثم تسجيل كامل لنص المقابلة ، وللوثائق الاخرى التى حصل منها الباحث على المعلومات ، وفى كل ذلك ينبغي أن يراعى أن يكون السجل كاملاً بحيث لا يحتاج الباحث الى تكرار ما يقوم به من أعمال بحثية .

هذا وقد وضعت فينر بلامر V. Plamer دليلاً لتسجيل معلومات دراسة الحالة ، بحيث يشمل ذلك سجلاً شاملاً للمعلومات ، يشار فيه الى مراحل الدراسة ، التى تصفها الوثائق ، وعدد الوثائق ، واسم الباحث ، واسماء الاختبريين الذين استعان بهم وطبيعة صلتهم بملوك المدرس ، وتاريخ المقابلة ، والظروف التى أجريت فيها المقابلة ، كما يضع الباحث بوضوح المشكلة التى يتناولها بالدراسة وأهداف هذه الدراسة ، كذلك يبين فى قسم آخر الأدوات التى استخدمها فى الحصول على المعلومات ، كما يتضمن هذا السجل الوثائق والتقارير المختلفة التى تلقى ضوءاً على الحالة المدروسة ومختلف مواقفها الاجتماعية ، ويجب أن يضع الباحث أيضاً وجهات نظره ، وتحليلاته ، وانتقاداته للمعلومات والبيانات أولاً بأول . وقد كتب الاستاذ جيمز يقول : « ان تسجيل دراسة الحالة بماتل فى أهميته تسجيل التجربة المعملة ، فيجب أن يراعى فى هذا التسجيل التابع المنطقى للاحداث ، والاستمرار فيها ، والتكامل بينها ، وذلك بأن تحذف المعلومات والاحداث التى لا صلة لها بالحالة المدروسة ، وتتبقى ما له دلالة وأهمية »^(١) .

(و) الوقت الذى تستغرقه دراسة الحالة : تستغرق دراسات الحالة الشاملة وقتاً أطول من أية دراسة أخرى ، ويرجع ذلك الى مستوى التعمق الذى يتحقق فى دراسة الحالة ، فحين نستخدم المقابلة قد لا نكتفى بمقابلة واحدة ، وإنما نجرب عدداً من المقابلات ، ولدى دراسات المجتمعات المحلية أو الاسر ، فإن دراسة الحالة الواحدة من هذه الحالات تستدعى فى الحقيقة عدداً من دراسات الحالة الفرعية ، فنحن ندرس فى حالة الاسرة ، اعضاء الاسر والعلاقات بينهم ، ثم العلاقة بين الاسرة والبيئة ككل ، وكذلك الاسر بالنسبة للمجتمع المحلى حينما ندرس القادة ، واطباء المجتمع ، وعدداً من النظم الاجتماعية . ومن ثم تتطلب دراسة الحالة وقتاً وجهداً كبيراً للاحاطة بكل هذه المعلومات على أعلى مستوى من التعمق .

٣ - اختيار الحالات النموذجية :

ما هو الاساس الذى يستند اليه اختيارنا للحالات المدروسة ؟ يمثل هذا السؤال أهمية خاصة ، فليست كل الحالات تصلح للدراسة ، ومن ثم ينبغي أن يوفق الباحث فى اختياره^(١) أنظر :

Giddings : Scientific Study of Human Society. OP. Cit. P ١٤.

للحالات ، بأن يكون موضوعياً في هذا الاحتمال قدر المستطاع ، وذلك بأن يختار حالات نموذجية أو ممثلة Representative ، بحيث تكون الدراسة مفيدة في التصميم على هذه الحالات ، ويتحقق ذلك عن طريق الاستعانة بالدراسة الاحصائية الاستكشافية قبل القيام باختيار هذه الحالات . ويتطلب ذلك أيضاً من الباحث تحديد خصائص الحالة المدروسة بشكل واضح وتفصيلي ، حتى يمكن الاعتماد على نتائج الدراسة في التصميم على الحالات ذات الخصائص المتشابهة .

وقد حددت بلامر Plamer ثلاثة خصائص مميزة للحالات هي : الخصائص العامة التي توجد لدى كل أفراد النوع المدروس ، وتباين درجات توزيع هذه الخصائص بالنسبة للجماعات التي يتألف منها هذا النوع ، وأخيراً الخصائص المميزة أو الفريدة للحالة المدروسة والتي تميزها عن الحالات الأخرى . وتحديد هذه الخصائص في تقرير البحث يمكننا من تعميم النتائج . واذن ، فمن الضروري مراعاة مبدأ التمثيل عند اختيار الحالات للدراسة ، ومن الضروري أيضاً وضع خصائص الحالات بكل وضوح .

٤ - تقدير طريقة دراسة الحالة وأهميتها

اتضح لنا أن طريقة دراسة الحالة هي إحدى أساليب تنفيذ البحث الاجتماعي التي تستهدف الحصول على معلومات شاملة ومتعمقة وكيفية عن الأفراد ، أو الجماعات ، أو المجتمعات المحلية ، أو المنظمات الاجتماعية ، وهي تسعى إلى تحقيق نوع من تكامل المعرفة بين الانتماءين الكمي والكيفي في البحث العلمي الاجتماعي . وأهم ما تتطوى عليه هذه الطريقة من أهمية هو أنها تدرس الخبرات والمواقف الاجتماعية داخل السياق الذي لا تفصل عنه هذه الخبرات والمواقف والذي يشكل مكونات وجودها ، ومن ثم يرتبط حاضرها بماضيها . ولا تكفي دراسة الحالة بإدراك الواقع الاجتماعي من خلال الجداول الاحصائية والرقمية ، وإنما هي تدرس هذا الواقع في وجوده ووظائفه وماضيته وحاضره واستمراره ، ومن ثم فهي الوسيلة التي عن طريقها نستطيع فهم الخبرة الإنسانية الحقيقية والاندماجات التي تشكل الواقع الاجتماعي بحويته الكاملة ، التي تكمن خلف التنظيم الاجتماعي الشكل للنظم الاجتماعية ، فالمعلومات الاحصائية في حد ذاتها هي مظاهر لعمليات داخلية تطوى على الأسباب الحقيقية للظواهر الاجتماعية والانسانية^(١) . واذن ، فدراسة الحالة على هذا النحو فضلاً عن أنها تمكننا من معرفة الأسباب الحقيقية للظواهر ، تمثل مصدراً غنياً للمروض في علم الاجتماع

أما النقد الذي يوجه الى طريقة دراسة الحالة فهو عالياً ما يوجه اليها من أصحاب الاتجاه الاحصائي ، فنجد أن ريد بين Read Bain يهاجم الاعتدال على هذه الطريقة في البحث لانها لا تمكثنا من « التصرف على الجوانب اللاشخصية ، والعلامة ، والمجردة عن الاخلاقيات ، والمكررة للظواهر التي تدرسها » ، وهو يذهب الى أن هناك عدداً من العوامل تقلل من الاهمية العلمية لهذه الطريقة وتشمل هذه العوامل :

(أ) ان المبحوث قد يعيل الى ذكر ما يرغب فيه الباحث لا ما يستشعره بالفعل أو يمارسه عملياً .

(ب) غالباً ما ينتجه المبحوث الى النزعة التبريرية أكثر مما يكون واقعياً .

(ج) يعيل الباحث الى رؤية ما يرغب في رؤيته أو يبحث عنه .

(د) الباحث غالباً ما يرهّد معلونة المبحوث .

(هـ) نادراً ما يمكن مقارنة مواقف الحالات .

(و) كثيراً ما يصعب التحقق من صحة الوثائق .

(ز) على الباحث أن يستخلص بنفسه من لغة المبحوث المفاهيم والتصنيفات العلمية .

والواقع أن بعض هذه الحدود يتحقق في دراسات الحالة ، وطريقة المسح الاجتماعي ، ومن خلال التدقيق في مصادر المعلومات واختيار الحالات ، واستبعاد مصادر التحيز الشخصي .

الفصل السادس عشر

القياس الاجتماعي

تمهيد .

- ١ - معنى القياس الاجتماعي وأصوله .
- ٢ - الأسس النظرية للقياس الاجتماعي .
- ٣ - الاختبارات السوسومترية .
- ٤ - تطبيق الاختبارات السوسومترية .
- ٥ - التحليل الإحصائي للبيانات السوسومترية .
- ٦ - الصدق والقياس في الاختبارات السوسومترية .
- ٧ - مجالات استخدام الاختبارات السوسومترية .
- ٨ - تقدير السوسومترية .

الفصل السادس عشر

القياس الاجتماعي

تمهيد :

القياس الاجتماعي Sociometry له معان متعددة ، لعل أبرز هذه المعاني وأكثرها ذيوياً وانتشاراً هي تلك التي ارتبطت باسم مؤسس هذه الطريقة وهو مورينو J.L. Moreno ، وبخاصة تحليله للعلاقات الشخصية المتبادلة في مؤلفه : *Who Shall Survive ؟* لمن البقاء ؟ (١٩٣٤) . والسوسيومتري هي منهج لتحليل البيانات التي يتم الحصول عليها عن طريق استخدام قائمة من الأسئلة ، التي يطلب فيها إلى المبحوثين من أعضاء جماعة ما تحديد أسماء الأعضاء الآخرين حسب تفضيلهم للدخول معهم في علاقات أو ممارسة بعض الأنشطة . واستطاع مورينو وزملاؤه تطوير الاختبارات السوسيومترية Sociometric tests واستخدامها بطريقة مبتكرة ورائدة في بحوثهم الخاصة عن العلاقات الاجتماعية ، وبناء الجماعات ، وعوامل تماسكها وتفككها .

والواقع أن حركة القياس الاجتماعي قد أحدثت تأثيراً واضحاً في مختلف فروع العلوم الاجتماعية وعلى الأخص في علم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعي ، بل أن بعض الباحثين ذهب إلى حد القول بأن السوسيومتري قد أطلحت في تطوير ميادين جديدة للعلوم الاجتماعية ، فهي ترتبط بنظرية التلقائية Spontaneity Theory ، ونظرية العلاقات الشخصية المتبادلة ، ونظرية الفعل ، والدراسة التجريبية لبناء الجماعات الصغيرة ودينامياتها ، وبظهور علم اجتماع الوحدات الكبرى Macrosociology في مقابل علم اجتماع الوحدات الصغرى Microsociology ، وهي مرتبطة كذلك بنظرية الدور Role-theory ، هذا فضلاً عن البحث المنظم في مجال الابتكار والابتداع . وستحاول في هذا الفصل أن ندرس طريقة القياس الاجتماعي من مختلف جوانبها ، موضحين أصولها ، وكيفية استخدامها ، وأهميتها في التحليل الاجتماعي للعلاقات الاجتماعية وبناء الاجتماعي على مستوى الجماعات الاجتماعية .

١ معنى القياس الاجتماعي وأصوله :

ألف . كلمة « السوسيومتري » من الناحية المعنوية من مقطعين هما *Micron* وتعني

بالإبائية القياس . وكلمة Socius وتعني بالرومانية مجتمع أو جماعة ، ومن ثم تصبح السوسيومترية هي قياس العلاقات داخل الجماعة وقد حدد مورينو النسق السوسيومتري على أنه نسق للقوانين الاجتماعية (سوسيومي : Sociometa) وينقسم إلى ثلاثة فروع هي علم ديناميات الجماعات والعلاقات فيها (السوسوديناميكا) Sociodynamics وعلم القياس الاجتماعي (السوسيومتري : Sociometry) ، وأخيراً علم العلاج الاجتماعي (سوسياتري : Sociatry) ، والسوسيومترية في هذا النسق هي علم قياس العلاقات الاجتماعية ، إنها تمثل نسقاً هندسياً للقياس الاجتماعي يعتمد أساساً على الاختبارات السوسيومترية ، وهي لتحلل علم اجتماع كمي ، ولكنها محاولة لتقدير ماهو اجتماعي ، ومن ثم يكون التأكيد أساساً على الناحية الاجتماعية ، ثم على القياس ثانياً . وتحدد عناصر هذا النسق ككل بصفة جزئية على بعض ، ولكننا حين نأخذ الناحية العملية في الاعتبار ، نجد أن الأهمية النسبية لهذه الفروع سوف تختلف ، إذ ستصبح عمليات العلاج الاجتماعي في المقدمة ، وسيأتي علم القوانين الاجتماعية في آخر الترتيب (١) .

ويعتقد مورينو أن السوسيومترية تمثل تحولاً في اتجاهات حركة القياس الاجتماعي بصفة عامة ، فلم تكن العلوم الاجتماعية حتى الربع الأول من القرن العشرين تعرف سوى المقاييس الديموجرافية ، وهكذا كان ضرورياً أن تتطور الأدوات السوسيومترية لكي تدلل على أنه إلى جانب القياس الديموجرافي ، يمكن إجراء دراسة واقعية مباشرة لبياء الجماعات وقياس هذا البياء أيضاً . ولذا ، فالنسق السوسيومتري يهتم طوعاً جديداً على المنهج العلمي ، فلهذا تولدت الفروع بين العلوم الطبيعية — مثل الفيزياء وعلم الحياة — وبين العلوم الإنسانية — مثل علم النفس وعلم الاجتماع — من خلال أبحاث ديلتي Dilthy (١٨٣٣ — ١٩١١) وريكرت Rickert حينما برزت الفجوة بين الفهم والتفسير ، ولكن الخروج بهذه الفجوة من إطارها الفلسفي إلى مجال العلم ، ومن المستوى النظري إلى مستوى الممارسة ، أدى إلى مجال التجريب ، يرجع أساساً إلى الاشتغالات التي يكرس أن تقدمها السوسيومترية . إن العالم الطبيعي الذي يدرس مواد الطبيعة ، يتناول هذه « المراه » من الخارج أساساً ، لأنها لا تتطرق على حياة ووعي وإرادة ، فهي لا تستطيع أن تقوم بأدوار وأن تتحكم في تصرفاتها ، ويستطيع عالم الحياة حين يدرس الكائنات الحية أن يحلل أحيائه العلمية هذه في ذلك مثل عالم الطبيعة دون الرجوع إلى وعي هذه الكائنات ، أما الإنسان ، ذلك الكيان الاجتماعي المركب ، فهو قطعاً في إطار العلوم

(١) Meyer (et al) (ed.) The Sociometry Reader, Glencoe, Ill. 1960, p 127

الانسانية ، هو الذى يمارس الأدوار ، وهو الذى تحركه الدوافع والرغبات ، والمشاعر ، والاتجاهات ، والقيم ، حين يمارس هذه الأدوار . وللأسف لا يوجد فى علم الاجتماع منهج بحث ملائم لدراسة هذه الظواهر الانسانية من الداخل ، فلا يزال علماء الاجتماع وعلماء النفس أيضاً يدرسون هذه الظواهر المركبة أشد التركيب من الخارج بنفس طريقة العلوم الطبيعية ، والطريقة الوحيدة التى تسمح لعالم الاجتماع والنفس أن يفهم ويدرس تحريماً هذه الظواهر هى الطريقة السوسيومترية ، إذ هى بحكم أساليبها تسمح للأفراد بالمشاركة التامة فى التجربة ، وتحقق التفاعل بين الباحث ووحدات البحث من خلال تمثيل الأدوار الاجتماعية ، على نحو يجعل النسق الثقالي واقعاً ملموساً ، يمكنه السلوك الاجتماعى (١) .

وإذن ، فلا حاجة لنا إلى الرجوع للمفاهيم العضوية عن الجماعة ، إذ أننا سوف نستعمل هذه المفاهيم بمفهومى جماعة الفاعلين Group of actors أو الفاعلين فى الموقف actors in Situation ، فهذين المفهومين يصوران الجماعة من الداخل ، كما يمارس سلوكها القل . ومهمة العلم الذى يستخدم نظرية الفعل هى أن يفصل بين الكائن العضوى والفاعل ، وبين السلوك والقفل . فإذا كان القفل يميز حركة الواقع ، فإن السلوك يمثل ملاحظة الحركات والواقع ، وهكذا يبرز التمييز بين الإنسان ككائن عضوى ، وبين كونه قاعلاً . ولغذا ، فقد أحالت السوسيومترية موضوعات بحثها إلى أفعال اجتماعية يشترك فيها الأفراد بعضهم بعضاً ، ثم تقيم هذه الأفعال بالمعايير السوسيومترية ، بحيث نستطيع فى النهاية أن نكشف عن طبيعة بناء النسق الاجتماعى وتكوينه (٢) .

ويؤكد مورينو أن السوسيومترية كحركة علمية وطريقة للبحث لما تأتوها الواضح فى اتجاهات النظرية السوسيومترية والبحث التجريبى ، وهو يدل على ذلك بלהتمام كبير العلماء الاجتماعيين بصياغة تعريف شامل للسوسيومترية . فقد ذهب ستوارت شافن F.S. Chapin إلى أن السوسيومترية « هى الدراسة الرياضية للخصائص النفسية التى تميز جمهور معين ، وهى تمثل الأسلوب التجريبى ، والنتائج التى نحصل عليها بتطبيق المنهج الكمية » . كذلك يذهب ريد بين Read Bain إلى أن السوسيومترية مستظل هى المصطلح الأصل لوصف كافة أشكال قياس الظواهر المجتمعية والملاقات. الشخصية

Moreno, Ibid, P. 129.

(١)

(٢) للوقوف على أسس وتطبيقات الطريقة السوسيومترية فى علم الاجتماع يمكن للقارئ الرجوع إلى المصدر التالى : دكتور حسين على حسين ، دراسة سوسيومترية للتكامل الاجتماعى ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الآداب جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ١١٥ وما بعدها . ولقد أنبأ - د. سعد عبد الرحمن ، أسس القياس النفسى الاجتماعى ، مكتبة المنيرة الحديثة ، ١٩٦٧ . وكذلك ، دكتور نجيب اسكندر وزملاؤه ، الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعى ، مؤسسه المطبوعات الحديثة ، ١٩٦١ .

المجادلة ، ويؤكد لندبرج G.A.Lundberg أن كلمة « السوسيومترى » هى التى ندنا بالفعل على فكرة قياس الظواهر الاجتماعية .

ويتناول فلوريان زنايكي F. Znaniecky السوسيومترية من روية أخرى تتفق مع موقفه المنهجى العلم ، فهو يعتقد أن السوسيومترية قد استطاعت أن تجد حلاً للمعضلة المنهجية الخاصة بالمنهج الكمية والمنهج الكيفية ، فهو يلو أن كمية ، ولكنها لاتضحى باللمضمون الاجتماعى من أجل القياس ، فقد ذهب دورنر نفسه إلى أن « الاجتماعى » يأتى أولاً ، ثم القياس ثانياً . وتختلف السوسيومترية عن المناهج الرياضية المستخدمة فى علم الاجتماع ، فى أن الأولى تهتم بالسياق الاجتماعى الذى يحدث بالفرد ، ولا تنزل الفرد عن الجماعة الاجتماعية التى تسهم فى تشكيل سلوكه ، وتحذف اعتباراته . ويؤكد جورج جوروفيتش G. Gurvitch هذه الفكرة ، ذاتها ، فهو يقول أن أصالة السوسيومترية تتمثل فى أنها تستخدم القياس كمجرد أسلوب فى البحث ، وهى بذلك تسعى إلى الفهم الكيفى للعلاقات الاجتماعية من خلال المفاهيم الأساسية التى تستند إليها السوسيومترية . مثل التلقائية ، والابتكار . كذلك نجد بيرجس E.W.Burgess يفرق بين السوسيومترية وبين الطرق الاحصائية العامة ، فالسوسيومترية طريقة فى البحث تلام تماماً بناء الجماعات لأنها أنسب الطرق لقياس العلاقات الشخصية المتبادلة^(١) .

ويعتقد مورينو أن ظهور السوسيومترية فى الولايات المتحدة يعنى « اتفاقاً عاماً مع طبيعة البناء الاجتماعى السائد فيها ، ذلك لأن الولايات المتحدة - فى رأيه - تتمتع للجماعات الصغيرة حرية أكثر واستقلالاً فى السلوك إذا ما قورنت بأقطار أخرى مثل فرنسا ، والمانيا ، والاتحاد السوفيتى ، ومن ثم فإن ذلك يمثل ظرفاً ملائماً لدراسات الجماعات الصغيرة ومنهجها . يضاف إلى ذلك أن عدم وجود أيديولوجية عامة مثل الماركسية ، أو الكاثوليكية ، أو القومية ، قد أتاح لهذه الجماعات قدراً كبيراً من التلقائية فى سلوكها .

وهكذا ، يمكن تحديد القياس الاجتماعى بأنه محاولة منظمة تهدف إلى تقديم معنى دقيق ودينامى لقوانين التطور الاجتماعى ، والعلاقات الاجتماعية ، فهى منهج يتناول البناء الداخلى للجماعات الاجتماعية ، ويدرس أيضاً الأشكال المعقدة التى تنشأ عن قوى الجذب والنفور Repulsion بين أعضاء الجماعات ، ومن ثم فمن الناحية النظرية يسلم القياس الاجتماعى بأنه يجب دراسة الجماعة ككل ، بحيث ينظر إلى كل جزء منها فى ضوء علاقته بالكل ، فى الوقت الذى ينظر فيه إلى الكل فى ضوء علاقته بالأجزاء .

٢ الأسس النظرية للقياس الاجتماعي

ستعين السوسيومترية بعدد من المفاهيم النظرية الأساسية أهمها مفهومى التلقائية والابتكار Spontaneity-Creativity أما التلقائية فهي تعنى أساساً الجدة Novelty في الاستجابة لثير أو مبه معين ، وإذ فالجدة في السلوك تقاس بالنسبة للمواقف الاجتماعية المختلفة . والتلقائية تعنى أن يترك الفرد على حريته للاستجابة لمختلف المواقف ، ذلك أن الخاصية الأساسية للطريقة السوسيومترية هي وصف التفاعل التلقائى وقياسه ، ولاتمثل التلقائية مفهوماً غامضاً ، وإنما هي إطار ملائم للحيلة الاجتماعية ، يمكن قياسه وتقديره بدقة . وأما الابتكار فهو يعنى الفعل المبدع ذاته ، والتلقائية والابتكار ليسا متماثلين ، فقد تكون التلقائية عند بعض الأفراد واضحة ، لكنهم ليسوا بالضرورة قادرين على الابتكار ، فالابتكار يتعلق بالفعل ذاته ، والتلقائية تتصل بالاستعداد للفعل . ويمكن الاستعانة بالاختبارات التي تستخدم في السيكدراما في الكشف عن طبيعة التلقائية والابتكار سواء في نطاق العلاقات الشخصية المتبادلة ، أو في علاقة الأشخاص بالموضوعات ، وستجد أن بعض الأشخاص لديهم تلقائية وابتكار نحو الموضوعات أكثر من اتجاهاتهم نحو الأشخاص ، ومعنى ذلك أن درجات التلقائية والابتكار يمكن قياسها سواء نحو الأشخاص أو الموضوعات .

وهناك تصور أساسي آخر تقوم عليه السوسيومترية ، ذلك هو مفهوم الذرة الاجتماعية Social Atom ، ويقصد مورينو من ذلك المفهوم تلك « النواة » التي يلتف حولها الأفراد حين يدخلون في علاقات شخصية متبادلة ، سواء كانت هذه العلاقات عاطفية أم اجتماعية أم ثقافية ، ومن ثم تصبح الذرة الاجتماعية هي المحور الأساسي للعلاقات التجاذب أو النفور أو اللامبالاة . وتكوين الذرات الاجتماعية ربما يرجع إلى أنواع مختلفة من الاتصال ،^(١) صداقة ، أو التقارب ، أو الاختيار ، لكن الاختيار ، هو الذي يؤدي إلى ظهور أكثر أشكال الاتصال استمراراً . ذلك لأنه التعبير الاجتماعي عن التلقائية^(٢) .

وثمة شكلان ميكروسكوبيان أساسيان للذرة^(٣) هما الذرة الاجتماعية والذرة الثقافية ، ولقد أمكن التحقق من وجودهما امبيريقيا من خلال علم اجتماع الوحدات الصغرى ، إذ من طريق احرايات هذا العلم وأساليبه الفنية يمكن تتبع نمط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات ، ويطلق على هذا النمط مصطلح الذرة الاجتماعية ، ولا تقف هذه الذرة الاجتماعية في نموها عند حد معين ، وإنما هي مسخرة في نمو حلال كل مراحل حياتها ، لأن الفرد منذ ولادته ، يجد نفسه محسباً داخل بناء من العلاقات الاجتماعية .

Morino, Sociometry Reader, 1941, 12-11

(١)

(٢) انظر في هذا ص ١٠٠ - ١٠١ ، مرجع . انظر ص ١٢٨ وما بعدها

(٣)

وكما يصبح الفرد بؤرة لعدد من أنماط الجذب والتفوق ، فهو أيضاً يبلو بؤرة لعدد آخر من هذه الأدوار متألقة ، وقد تكون متصلة ، تماماً كما أن لكل فرد منا مجموعة من الأصدقاء ومجموعة أخرى من الأعداء ، يمكن القول أن هناك مجموعة من الأدوار ومجموعة أخرى من الأدوار المضادة Counter-Roles والبؤرة التي تتركز حولها علاقات الدور يطلق عليها مصطلح الذرة الثقافية Cultural Atom وتمثل الذرة الثقافية أصغر وحدة وظيفية للنمط الثقافي ، وهي ثقافة لأن الأدوار هي أهم المظاهر الدينامية للثقافة ، ويتميز فصل التنظيم الذري الاجتماعي للجماعة عن تنظيمها الذري الثقافي ، ذلك أن كلا من الذرة الاجتماعية ، والذرة الثقافية مظهران لواقع اجتماعي واحد .

وينقلنا التحليل السابق إلى مفهوم نظري آخر استخدمه مورينو ، ذلك هو مفهوم الدور Role ، الذي يمثل تكاملاً لعدد من العناصر الخاصة والجمعية ، والأدوار لا تنشأ عن الذات ، وإنما تنشأ الذات عن القيام بأدوار مختلفة ، وتشمل الأدوار ثلاثة فئات أساسية هي الأدوار السيكوسوماتية Psychosomatic Roles كما تتمثل في النوم ، والأكل ، والمشى ، والأدوار السيكودرامية Psychodramatic Roles مثل الأم ، والمدرس ، والأدوار الاجتماعية Social Roles كالأم والابن والابنة ، وتنشأ الأدوار على مرحلتين هما : مرحلة إدراك الدور ، ثم مرحلة القيام بأعباء هذا الدور^(١) . وعموماً ، فإن مورينو يستخدم مفهوم الدور ، وبخاصة تمثيل الأدوار ، بوصفه طريقة من طرق العلاج الجمعي ، ابتكرها على أساس نظريته في الثقافية ، وتهدف هذه الطريقة إلى تنمية المهارات واكتساب الأفراد خبرة في مجال العلاقات الانسانية عن طريق فن تمثيل المواقف التي تعبر عن مشكلات الحياة الواقعية ، ويأخذ تمثيل الأدوار عادة صورة السيكودراما والسوسيودراما^(٢) .

وتنبض نظرية مورينو أيضاً على مفهوم آخر هو مفهوم شبكة العلاقات السحبية المتبادلة Interpersonal Networks والتبادل في العلاقات يعنى التفاعل المتقاي بين الأفراد ، وهذا التفاعل هو أساس تكوين الجماعات الاجتماعية ، إذ يكون أعضاء الجماعات الاجتماعية فيما بينهم خطوطاً للاتصال الاجتماعي ، تمثل بدورها على تسمية « جو اجتماعي » يميز الجماعة ويحدد طبيعة ذاتها . ويستخدم مورينو مفهوم عدد

(١)

See, Moreno, Op. Cit., P. 94.

"Moreno defines role"

(٢) شبكته في ذلك العصر

as "insight into" "appreciation of" and "technique for" the actual make-up of the other Person"

بوصفه هو المحرك الأساسي لشبكة العلاقات الشخصية المتبادلة ، ذلك هو مفهوم « التل Tele » ، الذى يمثل حجر الأساس في تكوين الصلات المتبادلة بين الأفراد والجماعات ، ومن ثم يصبح تماسك الجماعات ، ووسائل العلاقات ، والاتصال ، والخبرات المشتركة هي الوظائف الأساسية لمفهوم « التل » . ويقول جوردون الورت G. Allport لقد قصد مورينو من مصطلح « التل » حالة التفاعل المتعمق بين شخصين واستمجاك مواقفهم ، وتمثل مشاعرهم ، وتقدير أعمالهم ، وتحقيق ذلك . يسمى شخص ما إلى الاندماج في التكوين العلى لشخص آخر^(١) . وهكذا ، يقوم « التل » بعمله بوصفه عاملاً أساسياً من عوامل زيادة تبادل الاختيارات بين الأفراد والجماعات ، وهو ينشط على مستوى الاختيار ، وعلى المستوى السلوكي للعلاقات الاجتماعية .

وهكذا يخلص مورينو من هذه الأسس النظرية إلى وصف الأنماط الأساسية للعلاقات الشخصية المتبادلة وما ينتج عنها من مواقف . فقد تتخذ هذه العلاقات شكل التجاذب Attraction ويدلنا على التجاذب الاختيار المتبادل بين الأشخاص الذى قد يتخذ صورة علاقة اجتماعية ثنائية ، أو ثلاثية ، أو رباعية . وقد تتخذ هذه العلاقات شكل النفور Repulsion ، وهي العلاقات السلبية وفيها لا يختار الموضوع أحداً ، وأخيراً قد تتخذ العلاقات شكل اللامبالاة Indifference ، وهي الموقف الحيادى الذى يتخلله الشخص حيث لا يعطى اختيارات سواء سلبية أم إيجابية للأشخاص الآخرين الذى يحثرونه أو يرفضونه^(٢) .

وتنتج عن هذه الأشكال المختلفة للعلاقات الاجتماعية أوضاع مميزة يشغلها الأفراد داخل الجماعات ، فلدينا النجم Star ، وهو الشخص المفضل ، الذى يحصل على أكبر عدد من الاختيارات بعد تطبيق الاختيار السوسومتري ، ولدينا المعزول Isolated ، وهو ذلك الشخص الذى لا يعطى بأى اختيارات على الرغم من كونه عضواً في الجماعة ، ويرجع ذلك إلى عزله النفسية عن بقية أعضاء الجماعة ، والمعزول لا يختاره أحداً ، كما أنه أيضاً لا يختار أحداً ، فهو لا يعطى ولا يتلقى أية اختيارات ، ثم نستطيع بعد ذلك أن نميز المهمل Neglected وهو الشخص الذى يحصل على عدد قليل من الاختيارات ، ثم لدينا أخيراً المرفوض Rejected وهو الشخص الذى يحصل على أكبر عدد من الاختيارات

(١) انظر : Allport, G. "Comments on : J.L. Moreno. Transference. Counter-Transference and Tele;" Group Psychotherapy, VII (1954), 307-308

(٢) انظر أبو إمد ومليك ، البحث الاجتماعى مناهجه وأدواته ، سبى البيان ، ١٩٥٩ . ص ١٣٦

السالة . فيصنف حذبه لاساء الجماعة ، هو أن الجماعة رفضه تماما

٣ الاختبارات السوسيومترية

الاحترار السوسيومترى Sociometric Test هو الوسيلة الأساسية لقياس العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة . وهو أداة لتقدير مدى التحاذب والتنافر داخل الجماعة ، وهو يطبق على كل أعضاء الجماعة فهو إحد يمثل قائمة من الأسئلة ، التي روعي في صياغتها بعض الشروط ، بحيث يطلب من المبحوث أن يذكر أسماء الأشخاص الآخرين في الجماعة الذين يودون أن يشاركوهم في نشاط معين ، أو الذين لا يرغبون في مشاركتهم ، وترتب هذه الأسماء حسب أفضلية الاختيار ، وإذن ينبغي أن يتوافر « الموقف الاجتماعي » الذي سيتحدد على أساسه الاختيار ففى دراسة الجماعات المدرسية — مثلا — يطلب من تلاميذ فصل معين أن يكتب كل تلميذ أسماء ثلاثة من زملائه ممن يرغب في الاستدكار معهم ويرتب هذه الأسماء حسب أولوية التفضيل ، أو أسماء الزملاء الذين يرغب في قضاء العطلة الأسبوعية معهم ، أو أسماء الزملاء الذين يرغب في اللعب معهم إلى النادي وهكذا . فيكون الموقف الأول هو موقف « المذاكرة » ، والموقف الثاني « قضاء العطلة » ، والموقف الثالث « اللعب في النادي » ويتحدد الموقف الاجتماعي في ضوء طبيعة الجماعة التي تقوم بدراستها ، ونوع الظروف الاجتماعية المراد قياسها

وقد وضع مورينو مجموعة من الشروط التي يجب مراعاتها في الاختبار السوسيومترى
مورى (١) .

(أ) محدد حدود الجماعة إذ يجب أن يفهم الأشخاص الذين سيقيمون بالاختبار تكوين الجماعة ، فيعرف جيدا من أين سيكون اختياره أو رفضه ، فقد تتحدد الجماعة — مثلا — بتلاميذ فصل دراسى معين ، أو العاملين بقسم من أقسام مصنع معين ، أو إحدى الإدارات الحكومية وهكذا

وجب تحديد معيار الاختيار أو التبدل : ويقصد بذلك تحديد الموقف الاجتماعي الذي سوف يجرى الاختيار في إطاره ، ويشترط في هذا الموقف الاجتماعي أن يكون موقفاً واقصيا . له صلة ونفوذ بالحياة الحقيقية للجماعة ، ومشتق مباشرة من طبيعة نشاطها ، وألا

(١) حم . حبيب نيل حبيب . مصدر سابق ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(٢) أنظر حبيب اسكندر وولاديه ، مرجع سابق ، ص ٤٤٤ وما بعدها ، وقلوب كذلك ، سعد عبد الرحمن . مرجع سابق ، ص ٢٧ وما بعدها

يكون موقفاً افتراضياً ، ففى إطار هذا الموقف يتحدد نوع النشاط الذى يود الشخص أن يشارك ، أو لا يشارك فيه على أساسه الاختيار .

(ج) يجب كفالة السرية التامة فى الاختيار : بحيث يجرى تطبيق الاختيار السوسيومترى فى جو يطمئن الباحثين من أنه لن تلتاع استجاباتهم سواء بالاختيار أو الرفض .

(د) منح الأفراد حرية الاختيار أو الرفض : دون التقيد بعدد معين ، وإن كان ذلك قد يعمل على زيادة صعوبة التحليل الاحصائى للاختبارات إلا أنه يعطى صورة أصدق لطبيعة العلاقات السائدة فى الجماعة .

(هـ) ادراك أهمية الاختيار السوسيومترى : ويكون ذلك عن طريق شعور الجماعة بأن نتائج هذه الاختبارات سوف تستخدم فى إعادة تنظيم الجماعة ، وتكوين بناتها .

(و) ملائمة الأسئلة لمسوى الجماعة : أن تصاغ الأسئلة صياغة ملائمة لمسوى فكر الجماعة ، وتستخدم عادة طريقة استشارة البحث التى تتضمن عدداً من الأسئلة السوسيومترية ، وفى حالات دراسة جماعات الأطفال من الأجدى استخدام اجراءات أخرى مثل الملاحظة .

(ز) توافر شرط التفاعل الجماعى : بعد شرط التفاعل الجماعى بين الأفراد لفترة كافية من الزمن بمثابة شرط أساسى لاجراء الاختيار السوسيومترى ، وبذلك يجب أن تتاح فرصة كافية لأعضاء الجماعة لتكوين روابط فعالة سواء كانت مجازية أو تنافرية ، وهذا يتطلب أن يكون حجم الجماعة محدوداً نسبياً بحيث لا يعوق التفاعل الجماعى

فى ضوء هذه الشروط وضع مورينو عدداً من الاختبارات السوسيومترية المختلفة الأنواع ، مثل اختبارات التلقائية ، واختبارات المواقف ، واختبارات تمثيل الدور ، واختبارات المفاضلة ، والاختبار التنبائى الاجتماعى الصرف ، واختبار الهيئة الاجتماعية ، واختبار السيكدوراما ، واختبار السوسيدوراما^(١) .

٤ - تطبيق الاختبارات السوسيومترية :

يعتمد تطبيق الاختبار السوسيومترى على اعداد مجموعة من الأسئلة السوسيومترية سوف تقيس العلاقات الاجتماعية فى موقف اجتماعى معين ، وفقاً للشروط التى أوضحناها (١) انظر تفاصيل هذه الأنواع لـ . تومس هاس وبيرد . سيكولوجية الجماعات والقيادة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة - ١٩٦٤ ص ٧١٣ - ٧٢٥

فيما سبق وأهم ما يسعى مراعاته عند وضع هذه الأسئلة بآخر عدد من تربية الحياة
السؤال السوسيو مترى على النحو التالي .

(أ) التجديد ، الواقعية ، ومعنى ذلك أن تمتد في صناعة السؤال عن الاحتمال أو التحسين .
وإنما يتجسد السؤال مباشرة نحو الموقف الواقعي لفرد أو مستفسر عنه

(ب) البساطة والوضوح ، بمعنى أن يصاغ السؤال في له سهلة واضحة ، وألا يحمل
أفكاراً كثيرة ، وإنما يكتفى بموقع واحد محدد

(ج) يجب أن يكون السؤال قصيراً ومبسطاً بطريقة مفهومة وملائمة لمستوى المبحوثين .

وبعد أن تصاغ الأسئلة في ضوء التدرج السابقة توضع تعليمات تطبيق الاختبار
وقد تكون هذه التعليمات تحريرية أو شفهية . ويمكن أن يقدم لها نموذجاً لاختبار
سوسيو مترى أعدته جينتز - وقام الدكتور لويس كامل ملكيه بإدخال بعض التعديلات
عليه^(١) . ويمثل هذا الاختبار نموذجاً لما يمكن أن يوجهه مدرس مثلاً إلى طلاب فصل في
مدرسة ثانوية : « سوف تحتاج إلى تكوين لجان للعمل وللدراسة مختلف المشكلات في
مادة (كذا) كل واحد منكم يعرف بالطبع الأشخاص الذين يريد أن يعمل معهم في هذه
المادة أكتب اسمك في أعلى الصفحة ، ثم اكتب الأرقام ١ ، ٢ ، ٣ في المخطوط التي
تلي الاسم . أمام (١) أكتب اسم الزميل الذي تفضل أن تعمل معه أكثر من غيره ، وأمام
(٢) أكتب اسم الزميل الذي يليه من حيث تفضيلك له ، وأمام (٣) أكتب اسم الزميل
الذي يلي (٢) من حيث تفضيلك له . وسوف أكون اللجان بحيث يكون مع كل واحد
منكم زميلاً أو أكثر ممن اختارهم . يمكنك أن تختار زميلاً من زملاء الفالين اليوم إذا
أردت » .

وهناك مثال آخر أيضاً يمكن أن نستقي من دراسات الدكتور لويس ملكيه بمركز
التربية الأساسية في العالم العربي (بارس الليان ، منوفية) استهدفت تحليل البناء
السوسيو مترى لجماعات المبحوثين إليه ، حيث وجهت إلى هؤلاء المبحوثين الأسئلة
التالية^(٢) :

١ - أكتب فيما يلي أسماء ثلاثة من زملاء أو الزميلات الذين يود أن يشار إليهم بـ 'عمل'
الميل بالقرية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجة تفضيلك لهم .

(١) راجع - الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧

(٢) مرجع المرجع - ص ٤٤٨ - ٤٤٩

- ٢ - ما هي الأسباب وما هي الصفات الشخصية هؤلاء الأشخاص التي أدت إلى اختيارك لهم ؟
- ٣ - أكتب فيما على أسماء ثلاثة من الزملاء أو الزميلات الذين لا تود أن تشاركهم في العمل الميداني بالقرية ، مرتبة تريباً تنازلياً بحسب درجة عدم تفضيلك لهم ؟
- ٤ - ما هي الأسباب أو الصفات الشخصية هؤلاء الأشخاص التي أدت إلى عدم تفضيلك لهم ؟
- ٥ - أكتب فيما على أسماء ثلاثة من الزملاء أو الزميلات الذين تود أن تشاركهم في مائدة الطعام مرتبة تريباً تنازلياً بحسب درجة تفضيلك لهم .
- ٦ - علل الأسباب أو الصفات الشخصية التي أدت إلى تفضيلك لهم ؟ .

وبالحظ على أسئلة هذا الاختبار أنها معاغة بحيث تكشف عن كل من علاقات التفضيل، وعلاقات التبدل، كما أنها تحاول أيضاً أن تفهم الأسباب التي تؤدي إلى التفضيل وتلك التي تؤدي إلى التبدل أيضاً. وجليد بالذکر، أن الموقف الذي يطبق فيه الاختبار يجب أن يتسم بالحمية والاهتمام، كما يجب منح الأفراد الوقت الكافي، ويتعين أيضاً أن يعطوا الحرية في الاستفسار والسؤال... الخ، فإن نجاحنا في تطبيق الاختبار، يمكن أن نعلمنا نف من اختبارات قد لا يكشف عنها السلوك الفعلي، كما قد يتعلم معرفتها عن طريق الملاحظة.

• - التحليل الاحصائي للبيانات الموسمية :

ما أن ينتهي الباحث السوسيومتري من تطبيق الاختبار تبدأ مرحلة هامة ، وهي تحويل هذه الاختبارات إلى صيغ كمية ، ومعالجتها إحصائياً ، للكشف عن المعاملات والترتبات السوسومترية . وأولى خطوات هذا التحليل هي تفرغ البيانات السوسومترية ، أي الاختبارات الانجابية والسلبية التي يتلقاها كل فرد في الجماعة ، وذلك في جدول خاص يسمى « جدول التفرغ » أو المصفوفة السوسومترية Sociometric Matrix (١) . ويوضح الشكل رقم (١) مصفوفة تفرغ الاختبارات السوسومترية لاختبار طبق على جماعة تتكون من عشرة أشخاص طلب إليهم تحديد اختياراتهم الانجابية والسلبية . وقد كتبت الأرقام الدالة على الأفراد في الجدول أقباً ورأساً بنفس الترتيب ، ثم كتب الرقم (١) في الخانة الدالة على الاختيار الإيجابي ، والرقم (١-) في الخانة الدالة على الاختيار

(١) - ج ، ص ٤٨٠ ، مرجع سابق ، ٤٦ - م ذلك ج - اسكت و ملائمة ، مرجع سابق ، ص ٤٨١

شكل رقم (١)

مصفوفة الاختبارات السوسومترية

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
				١-	١			١		١
		١-			١		١			٢
	١-				١			١		٣
		١-				١	١			٤
			١			١	١	١	١	٥
			١						١	٦
	١			١						٧
			١		١-					٨
		١-					١			٩
			١							١٠

السلي وتتمدد هذه المصفوفة على الاختبار الأول للأفراد ، وذلك باعتبار أن الاختبار الأول يكون عادة أكثر ثباتاً من الاختبارات الأخرى .

غير أن تفريغ البيانات السوسيومترية لا يقتصر على المصفوفة ، وإنما ابتدع مورينو طريقة أخرى لرصد الاختبارات أطلق عليها اسم السوسيوغرام : Sociogram ، وكل من النظريتين يكمل الآخر ، من حيث قدرتهما على إعطاء الدارس من مجرد النظر فكرة بانسجة عن العلاقات المتبادلة بين أعضاء الجماعة وطبيعة بنائها ، ولهذا يؤكد مورينو ضرورة الاختيار على كل منها في عرض نتائج الاختبارات السوسيومترية^(١) . ولتكوين السوسيوغرام يمكن أن نرمز لكل عضو من أعضاء الجماعة برقم معين كما هو الأمر بالنسبة للمصفوفة ، ويوضع هذا الرقم داخل دائرة صغيرة ، يخرج منها سهم معين إلى الدائرة أو الدوائر الأخرى ، بحيث تكشف هذه الأسهم عن نوعية العلاقات السائدة بين أعضاء الجماعة ، ويمكن أن يمثل للاختبار المتبادل بين شخصين سهمين يتجه كل منهما عكس الآخر ؛ كما يمكن التمثيل للاختبارات السلبية بخطوط متقطعة . ويوضع الشكل رقم (٧) نموذجاً افتراضياً للسوسيوغرام^(٢) .

وهكذا ، يتكون السوسيوغرام من ذرات اجتماعية تتصل بعضها ببعض بأنواع مختلفة من العلاقات بحيث تكشف عن طبيعة البناء الجماعي ، والشخص الذي يتوسط هذه الذرات هو الشخص النواة مثلما هو الحال بالنسبة للشخص رقم (٣) في الشكل السابق ، الذي يمكن أن يعتبر نجماً بالمعنى السوسيومتري لأنه يحصل على عدد كبير من الاختبارات . ويمكن أن نحدد أنواع العلاقات الاجتماعية التي يكشف عنها السوسيوغرام وكذلك المصفوفة السوسيومترية فيما يلي :

(أ) الاختبارات المتبادلة : أي العلاقة المتبادلة بين فردين ، مثل العلاقات الموجبة بين (١) ، (٢) ، (٣) ، (١٥) ، (١٦) .

(ب) التبادل : أي علاقة الرفض بين شخصين .

(ج) العلاقات المتمركزة : وهي تبدو في العلاقة المتجهة نحو شخص معين باعتباره نجماً ، مثلما هو الأمر مع الشخص (٣) .

(د) علاقات تنافسية : وهي تبدو في تنافس العلاقة من فرد إلى آخر .

Moreno, Op. Cit. P. 236.

(١)

(٢) أنظر ، سما عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٤٧

(هـ) دائرة الاختيار : مجموعة مغلقة من الاختيارات المتبادلة مثل تلك التي توجد بين الأشخاص ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ .

(و) العزلة : صفة اجتماعية تميز الفرد الذي لا يخطر ولا يخطر عليه أحد .

ولا يقتصر الأمر على مجرد رصد الاختيارات عن طريق المصفوفة السوسيومترية أو السوسيوجرم ، وإنما تستعين السوسيومترية ببعض الطرق الاحصائية التي تحكمها من التعبير الكمي عن طبيعة التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية . وهناك عدد من المعاملات التي تكشف عن ذلك مثل^(١) : معامل التأثير ، والمهدف منه الكشف عن مدى قدرة الفرد في التأثير على الجماعة التي ينتمي إليها ، ويتم حساب هذا المعامل على أساس المعادلة التالية :

$$\text{معامل التأثير} = \frac{n}{n-1}$$

حيث n عدد الاختيارات التي يحصل عليها الفرد .

$n =$ عدد أفراد المجموعة .

ولدينا أيضا معامل التفاعل النفسي الاجتماعي ويقاس شدة العلاقات داخل الجماعة ودرجة التماس الجماعي وتحديد الجماعات الشطلة وفقاً لعدد العلاقات الاجتماعية السائدة فيها . ويكون حساب هذا المعامل على أساس عدد أعضاء الجماعة والنهاية العظمى لعدد هذه العلاقات . ونسب النهاية العظمى لعدد العلاقات السائدة في أي جماعة على أساس : $n(n-1)$ ، حيث n هي عدد أعضاء الجماعة . ففي جماعة مكونة من ٥ أفراد تكون النهاية العظمى هي ٢٠ علاقة . وهكذا يكون معامل التفاعل هو :

$$\text{معامل التفاعل} = \frac{م ع}{n(n-1)}$$

حيث $م ع$ المجموع الفعل للعلاقات داخل الجماعة على أساس الاختيارات السوسيومترية .

n عدد أفراد الجماعة .

ومن أهم الملاحظات التي تستحق التحليل ألا تركز الملاحظات السوسيومترية معامل التفاعل فقط ، بل ينبغي أيضاً مراعاة معامل التماس الاجتماعي ، ومعامل التماس الاجتماعي هو : $\frac{م ع}{n(n-1)}$ ، حيث $م ع$ المجموع الفعل للعلاقات داخل الجماعة على أساس الاختيارات السوسيومترية .

التماسك الداخلى للجماعة ، ويؤخذ عند حساب هذا المعامل الاختبارات الداخلية والخارجية . ولحساب هذا المعامل نفترض مايلى :

- (د) أن عدد العلاقات الداخلية
- (هـ) أن عدد العلاقات الخارجية
- (ل) أن عدد العلاقات التى تدخل إلى الجماعة
- (ن) أن عدد أفراد الجماعة الداخلية
- (م) أن عدد أفراد الجماعة الخارجية

$$\text{فيصبح معامل التماسك الداخلى هو } \frac{م (د + ل)}{ن هـ}$$

ففى جماعة مكونة من ٣٠ فرداً وجد أن العلاقات الداخلية ٣٠ وأن العلاقات المتجهة إلى الخارج ٤٥ وأن عدد العلاقات الآتية من الخارج ٢٠ وأن عدد أفراد الجماعة الخارجية المستأثرين بالعلاقات الآتية من الداخل ٢٥ ، وبذلك يصبح معامل التماسك الداخلى للجماعة هو

$$٢٥ (٢٠ + ٣٠) \\ ٩ = \frac{٤٥ \times ٣٠}{٩}$$

ومن ثم يكون تماسك هذه الجماعة ضعيفاً لأن المعامل يقل عن الواحد الصحيح^(١) .

٦ - الصدق والثبات فى الاختبارات السوسيومترية :

هناك بعض الصعوبات التى تفرض تقديم صدق المقاييس السوسيومترية وثباتها ، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن الثبات ، بمعنى اتساق الاختبارات خلال الزمن ، شئ قد لوحظ أنه "مرتفع إلى حد كبير ، وإن كان يرتبط بعوامل أخرى مثل أعمال أعضاء الجماعات ، ودرجة استقرار الجماعة ، وشدة الاختيار . أما فيما يتعلق بالصدق ، فقد

(١) راجع تفاصيل التحليل الإحصائى فى : سعد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٧٧٦ ، حسب استكنر وزملاؤه ، مرجع سابق ، ١٠٠ ٤٦٤ بعدها

لوحظ أيضاً أن ينحرف درجة من الارتفاع في معظم الدراسات السوسيومترية وبخاصة الصدق الظاهري للأسئلة السوسيومترية ، لأنه يطلب مباشرة من المحبون تسجيل استجاباتهم وفقاً لبعض المعايير الملغوسة سبباً ، ومع ذلك فإن الصدق المصورى للمقاييس السوسيومترية يعتمد إلى حد كبير على طبيعة السؤال المستخدم في الدراسة (١) . وعموماً ، فقد لوحظ أن ثبات الاختبارات السوسيومترية وصدقها يرتبط بتوافر عدد من العوامل أهمها أعمار أعضاء الجماعات التي تدرسها ، وأيضاً درجة التفاعل الاجتماعي السائدة بين هؤلاء الأعضاء ، فكلما أتاحت فرصة أطول للتفاعل الاجتماعي بين أعضاء الجماعات ، كانت نتائج الاختبارات السوسيومترية أكثر دلالة .

٧ - مجالات استخدام الاختبارات السوسيومترية :

عادة ما تطبق الأساليب السوسيومترية في دراسة بناء الجماعات الاجتماعية ، ونسق العلاقات الشخصية المتبادلة بين أعضاء هذه الجماعات . وقد استخدمت الطرق السوسيومترية بنجاح في تحديد قادة الجماعات ، ولقياس التوافق الاجتماعي ، ودراسة تماسك الاجتماعي والانتاجية أو أداء الجماعة . وكذلك طبقت السوسيومترية في المجالات الصناعية ، والترفيهية ، والدينية ، والعسكرية بنجاح ملحوظ .

وجدير بالذكر أن مورينو كان من أوائل من حاولوا تطبيق المقاييس السوسيومترية في المدارس ، وذلك باعتبارها طريقة موضوعية للتعرف على مكانة التلاميذ وطبيعة علاقاتهم بزملائهم ، وقادراتهم الاجتماعية المختلفة . كذلك تستخدم هذه المقاييس في المجال التربوي في إعادة بناء الجماعات الدراسية ، ومساعدة المعزولين على الاندماج في الجماعة وممارسة أنشطتها .

وتطبق الأساليب السوسيومترية بنجاح : الدراسات الصناعية ، وبخاصة في مجال بحث العلاقة بين البناء الاجتماعي أو التنظيم الاجتماعي غير الرسمي لجماعات العمال وبين انتاجية الجماعة ، كذلك استخدمت في دراسة أساليب القيادة التنظيمية وعلاقتها بتماسك الجماعات وأدائها . واستخدمت أيضاً في مختلف دراسات قياس وتشخيص الروح المعنوية Morale . هذا فضلاً عن أن الأساليب السوسيومترية قد استخدمت أيضاً بنجاح في التحليلات العسكرية ، وبخاصة في تكوين الجماعات العسكرية والاتجاهات نحو القيادة . ومن أهم مجالات استخدام السوسيومترية العلاج النفسي والاجتماعي والخدمة الاجتماعية ،

(١) Cramm, W. D. & Mar. Lynn H. Bennett, Principles of Research in Social Psychology, N.Y. Mc Graw Hill, 1971, p 277

وذلك راجع إلى أهمية العلاقات الاجتماعية ، والبناء الجماعي في توافق الأفراد ، وفي عمليات علاج الحالات المرضية من السلوك الاجتماعي هذا فضلاً عن استخدمات السوسيومتريّة في دراسة «الانتماء» في المجتمعات المحلية ، وسواءً : . والكشف عن قلة الرأي . والقاعدة غير الرسمية عموماً في المجتمعات المحلية المختلفة

٨ تقدير السوسيومتريّة :

ليس من شك أن الأساليب السوسيومتريّة تمثل إحدى طرق دراسة العلاقات الشخصية المتبادلة وبناء الجماعات الانسانية ، وهي ليست بالقطع الوسيلة الوحيدة الممكنة في هذا الصدد ، وإنما هي تساعد في فهمنا للتفاعل التلقائي بين أعضاء الجماعات ويمكن أن تزداد قيمتها أكثر فأكثر إذا استخدمت في إطار التكامل المنهجي أي بإضافة أساليب وأدوات بحثية أخرى . ويرجع ذلك إلى أن السوسيومتريّة تحاول تفسير كل الظواهر — تقريباً — في ضوء عامل واحد هو « التلقائية » ، وفي هذه النظرة تبسيط متزايد في تصور العوامل المؤثرة في السلوك الاجتماعي ، وذلك السلوك الذي يتأثر بعدد كبير من العوامل ، لا تعد التلقائية سوى عامل واحد فقط من بينها . ولهذا ، فقد بالغ مورينو وتلاميذه في تقدير أهمية النتائج التي توصلوا إليها ، فكثيراً ما يكتبون كما لو كانوا قد عمروا على المفتاح الوحيد لفهم العلاقات القائمة بين الأفراد .

كذلك يلاحظ أن السوسيومتريّة كنسق من الأفكار ، قد صاغها مورينو كما لو كانت أيديولوجية أمريكية خالصة ، بل أنه ذهب إلى أبعد من ذلك حين قرر أنها تلائم تماماً طبيعة المجتمع الأمريكي الذي يتيح الحرية والتلقائية في تكوين الجماعات ، المختلفة ، وهذا في رأيه هو سبب ظهور هذا الاتجاه في الولايات المتحدة بالذات . وهذا بالطبع يكشف عن قدر ملحوظ من التحيز والتعصب الأيديولوجي للمجتمع الأمريكي ، وانغلاقه على هذا النظام وحده بوصفه النظام الوحيد الذي يتيح فرصة التفاعل التلقائي والابتكار ، وليس من شك في زيف هذه النظرة الواضح وميلها إلى أن تكون أداة ملائمة لتخفيف التوترات ، أكثر منها محاولة متعمقة لتشخيص أسباب التناقض والنزاع والصراع الاجتماعي . ومع ذلك ، فقد فتحت السوسيومتريّة آفاقاً جديدة في دراسة الجماعات الصغيرة ، ونشر في هذا الصدد إلى التشابه الواضح بين أفكارها وبين آراء وأفكار حورفويتش فيما يتعلق بعلم اجتماع الوحدات الصغرى . وجدير بالذكر أن الأفكار السوسيومتريّة قد صادفت قبولاً في المجتمع الفرنسي حيث أنشئ هناك معهد خاص بالدراسات السوسيومتريّة

الفصل السابع عشر

قياس الاتجاهات والأساليب الاسقاطية

تمهيد

- ١ - معنى الاتجاهات وأهمية دراستها .
- ٢ - مقاييس الاتجاهات .
- ٣ - بعض المشكلات المنهجية في قياس الاتجاهات .
- ٤ - الأساليب الاسقاطية والمقنعة واستخداماتها .

الفصل السابع عشر

قياس الاتجاهات والأساليب الإسقاطية

تمهيد

نحاول في هذا الفصل أن نقدم بعض الطرق القياسية *Scaling Techniques* كما تستخدم في مجال دراسة الاتجاهات والآراء والمعتقدات الاجتماعية والنفسية . والقياس هو ببساطة تحديد « القيم الكمية لظاهرة ما وفقاً لقاعدة معينة » . وتختلف المقاييس الاجتماعية وفقاً لعدد من الأبعاد ، فهناك مثلاً مقاييس واقعية *Factual Scales* ، وهي مقاييس للظواهر وأنماط السلوك الفعلية . وهناك مقاييس الآراء *Scales of Opinion* ، ولا توجد بالنسبة لهذه المقاييس محكات موضوعية خارجية للتأكد من صحتها ، ذلك أنه يطلب من المرء أن يقدم استجابة شخصية للثير معين . وتستخدم هذه المقاييس استخداماً واسعاً في مجالات البحوث الاجتماعية والنفسية المختلفة . وسوف نحاول أن نتعرض أهم المقاييس المستخدمة في قياس الاتجاهات والشروط التي تطبق عند استخدام هذه المقاييس .

ولكى يستكمل دراسة الاتجاهات نتناول في هذا الفصل أيضاً الأساليب الإسقاطية والطرق المفتعلة لدراسة السلوك ، وتزداد أهمية هذه الأساليب حينما يعجز المبحوثون عن الانصراح عن اتجاهاتهم وآرائهم نتيجة للخوف أو الشعور بالهرج ، أو المتحيز من الصور اللفظي عن هذه المشاعر والاتجاهات . وفي كثير من الحالات قد لا يستطيع الأفراد ادراك حقيقة اتجاهاتهم على المستوى الشعوري ، وتختلف هذه الأساليب وفقاً لدرجة وضوح المثير المستخدم فيها ، ففي الأساليب الانشائية يكون هذا المثير غامضاً أو مبهماً بحيث يثير عند الأفراد استجابات متنوعة ، بينما في الأساليب المنقطة تكون الثوابت أكثر تحديداً في بنائها ومادتها *Structured Stimulus* ، وتساعد هذه الأساليب في الكشف عن المعاني الكامنة خلف السلوك ، حين يصفى المستجيب معنى معيناً على مثير غامض يكشف توحده مع موقف أو تتيه لاتجاه لا يستطيع الانصراح عنه على المستوى اللفظي أو التصوري الشعوري بصفة عامة .

١ معنى الاتجاهات وأهمية دراستها :

لا يمثل مفهوم « الاتجاه » ، كما ذهب إلى ذلك آبلورت ، أهمية خاصة في علم النفس

الاجتماعى فحسب ، وانما يمثل أهمية كبيرة في دراسات الشخصية من الروايات النفسية والاجتماعية والثقافية كذلك . ذلك أن الاتجاهات مرتبطة أساساً « بالسلوك الاجتماعى » فهي قد تحدد هذا السلوك ، وتوجه مساره بحيث ينفى على كل دارس لهذا السلوك أن يبحث في الاتجاهات الكامنة خلفه .

وقد تتبع آلبورت Allport أصول المفهوم الحديث للاتجاهات ، وأوضح أن هناك ثلاثة مصادر لهذا المفهوم هي :

(أ) علم النفس التجريبي في أواخر القرن التاسع عشر ، حيث كانت البحوث المعملية تستخدم مصطلحات قريبة الشبه بمفهوم الاتجاهات مثل زمن الرجوع ، والادراك ، والناكزة ، والحكم ، والتفكير ، والإرادة ، والاتجاهات العقلية والحركية (١) .

(ب) حركة التحليل النفسى التى أكدت أهمية الأسس اللاشعورية وديناميتها المؤثرة في الاتجاهات .

(ج) علم الاجتماع حيث أخذ الاعتراف يتزايد بأهمية الاتجاهات بوصفها تعبر عن التصورات أو التمثيلات السيكولوجية Psychological Representations للتأثيرات المجتمعية والثقافية . وتعد الدراسة الشهيرة عن الفلاح البولندى (١٩١٨) التى أحرها نومان وزيانتيكى من بين أوائل الدراسات التى أهتمت بتحليل الاتجاهات الاجتماعية ، باعتبارها المهمة الأساسية لمعلم النفس الاجتماعى ، ومن ثم حظى مفهوم الاتجاهات بأهمية نظرية وتطبيقية واضحة .

غير أنه يمكن القول أنه بعد الأربعينات بالذات أخذ الاعتراف بمهمة دراسة الاتجاهات الاجتماعية بالنسبة لنظرية الشخصية يزداد وضوحاً ، وقد كان السبب الأساسى في ذلك هو نشر دراسات اريك فروم Erich Fromm عن الهروب من الحرية Escape from Freedom ، ودراسة أدورنو Adorno (et. al) (١٩٥٠) عن الشخصية التسلطية Authoritarian Personality^(٢) .

وعلى الرغم من استخدام مفهوم الاتجاهات استخداماً واسع النطاق في علم النفس الاجتماعى ودراسات الشخصية ، إلا أن المفهوم لا يزال ينطوى على كثير من الغموض سيؤدى ذلك إلى اصحاب من تعريفات عديدة ، التى لا يوجد قدر معقول من الاتفاق بينها ، حيث يعتمد على المدارس أن يحدد بدقة الفرق بين هذا المصطلح وبين عدد كبير من

^(١) Allport G.W. Attitudes, in Allport G.W. (ed.) A Handbook of Social Psychology.

Clark University Press, 1936, pp. 798-844

^(٢) Adorno E. et al. The Authoritarian personality Harper, 1950

المصطلحات الأخرى المتداخلة معه . وقد دفع هذا الموقف بعض القاد إلى المطالبة باستبعاد مصطلح الاتجاهات كلية من التراث واستبداله بمصطلحات أخرى أكثر وضوحاً ، فقد ذهب دوب Doob إلى « أنه بالرغم من أن الاتجاهات مصطلح مفيد من الناحية الاجتماعية ، إلا أنه ليست لهذا المصطلح أية مكانة منهجية بوصفه مفهوماً علمياً ، ومن ثم ينبغي استبداله ببعض مفاهيم نظرية التعلم مثل الدافع ، والترفع ... » . كذلك كتب بلومر Blumer من وجهة النظر السوسيولوجية مؤيداً استبعاد المفهوم نظراً لموضوه ، إذ من الصعب تصنيف البيانات وفقاً لمفهوم الاتجاهات ، كما ينقص هذا المفهوم الدلالة الواقعية ، ومن ثم يتعلم استخدامه بكفاية كوحدة للتحليل سواء في دراسة الشخصية أو الفعل الاجتماعي .

على أن هذه الآراء لا يجب أن تدفعنا إلى حد تجاهل هذا المفهوم تماماً ، فلقد انتج مفهوم الاتجاهات عدداً من البحوث الأسيريقية التي ألقت الضوء على السلوك الاجتماعي ، والمسألة ليست في استبعاده ، وإنما في ادخال التعديلات عليه ، وتعديده بصورة أكثر دقة بحيث يكون أكثر نفعاً في دراسة السلوك الاجتماعي ، ويكون هذا التحديد عن طريق صياغة المفهوم صياغة دقيقة على المستوى النظري ، وكذلك على المستوى الاجرائي .

والآن ماذا نقصد من مفهوم الاتجاهات بالتحديد ؟

لكي نصل إلى ذلك ينبغي أن نبدأ باستعراض عدد من التعريفات والتعليق عليها ، ثم نكشف بعد ذلك عن العناصر المشتركة فيما بينها ، بحيث نستطيع في ضوء هذه العناصر أن نصوغ تعريفاً ملائماً للمصطلح . ولكننا نقضل أن نتجه في هذا الصدد نهجاً آخر يتمثل في البدء مباشرة بتعريفنا للاتجاه ، ومن خلال مناقشة هذا التعريف نستعرض أوجه الالتقاء والافتراق بينه وبين التعريفات الأخرى . وهكذا ، نقول : أن الاتجاه هو تنظيم مستمر نسبياً للمعتقدات التي تتصل بـ : شيء أو موضوع بحيث تجعل المرء على استعداد طبيعي للاستجابة لهذا الموقف أو الموضوع بطريقة مفضلة . واذن ، أول خاصية للاتجاه ، الاستمرار النسبي ، فبعض الاستجابات تتميز بأنها وقعية ، ومن ثم لا تدخل هذه الاستجابات في نطاق الاتجاهات ، ذلك أن الاتجاهات هي مجموعات من الاستجابات التي كونتها الخبرات الماضية ، ومن ثم تحقق درجة معينة من الدوام والاستمرار ، ويرجع ذلك أساساً إلى أننا نكتسب الاتجاهات من خلال عملية التعلم ، وقد أكدت هذه الخاصية تعريفات آتش Asch ، ألبورت Allport ، وشريف Sherif ، وكانترل Cantril . الخاصية الثانية للاتجاهات هي أنها تمثل تنظيماً للمعتقدات Organization of Belier ، يمكن تعريف المعتقد بساطة بأنه « أية قضية بسيطة ، شعورية أو لاشعورية ، يستجيبها

كما يقول شخص ما أو يفعله ، بحيث تكون مسبقة بميلارة « أنا أعتقد » ، أما محتوى المعتقد فقد يصف موضوعاً أو موقفاً صحيحاً أو خاطئاً ، كما أنه يطرح تقييماً لهذا الموقف باعتباره مرغوباً أو غير مرغوب وكل المعتقدات تحدد استجابات السلوك ، والاتجاهات تحدد أيضاً هذه الاستجابات ، وهكذا تكون الاتجاهات تنظيمياً للمعتقدات . وكل معتقد يدخل في تكوين هذه الاتجاهات ينبغي أن يشتمل على ثلاثة عناصر أساسية هي :

(أ) العنصر المعرفي Cognitive Component يمثل معرفة الشخص حول ماهو صحيح أو خطأ ، حسن أو سوء ، مرغوب أو غير مرغوب .

(ب) عنصر عاطفي Affective Component لأن المعتقد يثير عواطف تختلف درجة شدتها تتركز حول موضوع المعتقد ذاته .

(ج) عنصر سلوكي Behavioral Component ، ذلك أن كل معتقد ينطوى على توجيه للفعل أو السلوك نحو مضمون هذا المعتقد .

وقد أشار هاردنج Harding وزملاؤه إلى أن العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة علاقة وثيقة للغاية ، كما كشفت البحوث التجريبية عن تعلق عزل عنصر من هذه العناصر ودراسته بعيداً عن علاقته بالعناصر الأخرى — فقد أكدت بحوث روزنبرج Rosenberg الحقيقة التي مؤداها ، أن الإنسان يسعى لتحقيق نوع من الاتساق بين المكونات المعرفية ، والعاطفية ، والسلوكية للمعتقد ، بل ولنسق المعتقدات ككل^(١) .

والخاصية الثالثة للاتجاهات هي خاصية التنظيم Organization ، ذلك أن الاتجاه ينطوى على مجموعة من العناصر المكونة له ، وينبغي أن تحدد الأبعاد التي يتم وفقاً لها تحديد العلاقة بين هذه المكونات في إطار البناء الكلي الذي يشتمل عليها . وتضم هذه الأبعاد : التباين أو التعقيد أى مجموعة العناصر التي يتألف منها الاتجاه ، والتنظيم المعرفي ، أى الصلات المتبادلة بين العناصر ، والمركزية ، حيث يمكن إدراك هذه العناصر بوصفها تتركز حول محور معين تكون له أهمية خاصة ، والتنظيم في ضوء البعد الزمني ، أى ارتباط عناصر الاتجاه بالماضي أو الحاضر أو المستقبل ، والخصوصية أو العمومية ، ويتصل هذا البعد بالفرقة بين درجة شمول الاتجاهات والفصل بينها ، وعلى سبيل المثال نستطيع أن نفرق بين الاتجاه نحو عزل الزوج في مدارس خاصة ، أو عزلهم في مساكن خاصة ، في إطار الاتجاه العام للبيش نحو الزوج في الولايات المتحدة ، ويتوقف ذلك بالطبع على معايير التباين والتكامل بين مختلف عناصر الاتجاهات .

G Lindzey (ed) Handbook of Social Psychology, Cambridge, Mass, 1954.

(١)

والواقع أن دراسة الاتجاهات تحتاج إلى اهتمام خاص على المستويين النظرى والاجرائى ، يرجع ذلك إلى ارتباط هذه الدراسة بعدد من الموضوعات الأخرى كالنشئة الاجتماعية ، والطابع القومى ، وتكوين الشخصية ، هذا فضلاً عن اتساع نطاق مجالات التطبيق العلمى لبحوث الاتجاهات فى التربية ، والتعليم ، والصناعة ، والعمل ، والدعاية والإعلام ، والإدارة والتدريب . وهذا يعنى أن الاتجاهات تمارس تأثيراً واضحاً على مختلف ضروب السلوك الاجتماعى . ولقد أوضح ذلك جوردون آلبورت حين ذهب إلى « أن مفهوم الاتجاه يعتبر من المفاهيم التى تشغل مكان الصدارة فى علم النفس الاجتماعى المعاصر ، بل أننا لانجد مفهوماً قد حقق هذا الانتشار فى التراث النظرى والتجريبى مثل مفهوم الاتجاه ، ويرجع ذلك إلى أنه لايرتبط بمدرسة فكرية بعينها ، أو باتجاه نظرى خاص ، بل يكاد يخدم أغراض مدارس علم النفس جميعاً » . فمن المؤكد أن مصطلح الاتجاه يتغلب بشكل واضح على الجدل القائم حول أولوية الورادة أو البيئة ومدى تأثير كل منها فى السلوك الاجتماعى ، لأنه يجمع بين الجانبين فى صيغة يقبلها معظم الدارسين . وهكذا استطاع علماء النفس والاجتماع أن يجدوا فى هذا المفهوم نقطة الالتقاء بينها فى النظرية والبحث .

غير أن ذلك — كما ذكرنا — لايعنى أن مفهوم الاتجاه من المصطلحات التى يسهل تحديدها معناها ، وإنما هناك الكثير من الصعوبات التى تواجه محاولة تحديد هذا المفهوم ، نظراً للتناقض الظاهر فى التراث بين الاستخدامات النظرية والاجرائية له ، بالإضافة إلى غموض بعض المفاهيم التى تستخدم فى تعريفه ، فارتباطه بمصطلح المتغيرات ذاته يعد جانباً من مشكلة الغموض ، لأن الأخير ليس أقل غموضاً من مصطلح الاتجاهات كما رأينا فى التحليل السابق ، هذا فضلاً عن ارتباطه بمصطلحات أخرى مشابهة مثل القيمة ، والمعلم ، والاندولوجية ، والحكم ، والرأى ، والمذهب ... الخ .

وإذا حاولنا الآن أن نفحص المصطلح مرة أخرى لكى نخلص إلى تعريف اجرائى يمكن الاتفاقة منه فى البحوث الأسيريقية ، سنجد أن كلمة « الاتجاهات » ذاتها تعنى حالة التهيؤ أو الاستعداد العقلى للقيام بسلوك معين . وإن كان المصطلح قد اكتسب معنى آخر ، من خلال استخدامه فى مجال الفنون ، حيث يشير إلى المظهر الجسمى الخارجى ، أو الوضع الذى يتخذه الجسم حينما يقوم المرء بعمل قى معين . ومن الملاحظ أن الاستخدام الأول يرتبط بمفهوم الاتجاهات العقلية ، بينما يرتبط الاستخدام الآخر بمفهوم الاتجاهات الآلية والحركية . وجدير بالذكر أن هيربرت سبنر Spencer قد استخدم مصطلح الاتجاهات العقلية فى كتابة المبادئ الأولى حيث أشار إلى أهمية اتجاه العقل فى الوصول إلى أحكام

صحيحه تتعلق بالمسائل الهامة إلا أن دراسته الاتجاهات الاجتماعية ، قد ازدهرت في علم الاجتماع بعد أن نشر توماس وزناتيكي دواستهما عن الفلاح البولندي وذهبا إلى أن الاتجاهات تمثل مجموعة من العمليات العقلية التي تحدد الاستجابة الفعلية لكافة الأشخاص أو المجموعة في العالم الاجتماعي . ولما كان الاتجاه يتجه دائماً نحو موضوع ما ، فمن الممكن اد أن نعرفه بأنه « حالة من الاستعداد العقل للفرد نحو القيمة » ، والقيم موضوعات لما طابع اجتماعي ، بمعنى أنها تكتسب أهمية عامة بالنسبة لأعضاء المجتمع . وهكذا ، نستطيع أن نذهب إلى أن حب المال ، والرغبة في الشهرة ، وكرهية الأجانب ، واحترام النظريات العلمية نماذج للاتجاهات ، بينما يحتر المال ، والشهرة ، والنظريات العلمية نماذج للقيم .

ومن علماء الاجتماع الذين ساروا في هذا الخط الفكري فلارس Paris ، الذي حاول أن يدخل تعديلاً على هذه النظرية فميز بين الاتجاهات الشعورية والاتجاهات اللاشعورية ، وبين الاتجاهات العقلية والاتجاهات الآلية ، وبين الاتجاهات الفردية والاتجاهات الجماعية . وبين الاتجاهات الكامنة والاتجاهات النشطة . أما بارك Park فقد ذهب إلى أن هناك عدة معايير للاتجاهات هي (١) :

(أ) أنها تتضمن توجهاً محدداً بالنسبة للموضوعات المختلفة في العالم الخارجي أو القيم ، وهي بهذا المعنى تختلف عن الانعكاسات الشرطية البسيطة في أنها لا يجب أن تكون مجرد أنماط روتينية أو آلية للسلوك ، بل لابد أن تنطوي على درجة معينة من التوتر .

(ب) أنها تختلف من حيث شدتها فقد تكون في بعض الأحيان بالغة التأثير ، وقد تصنف أو تقلل من درجتها تأثيرها في ظروف أخرى .

(ج) أنها تستمد جلورها من الخبرة ، ومن ثم لا تعتبر ببساطة غريزة اجتماعية .

ومن المدلولات الأخرى التي اكتسبها مفهوم الاتجاه أنه « استعداد مكتسب للاستجابة بطريقة معينة نحو المثيرات الخارجية » ، وقد نشأ هذا التصور عن المدرسة السلوكية في علم النفس فالإتجاه إذن ، وفقاً لهذه المدرسة مفهوم يتوسط المثير الخارجي والاستجابة ، على نحو يمكننا من التعامل مع أكثر مظاهر السلوك الاجتماعي تعقيداً ، وهكذا وصف واضعوا مؤسس هذه المدرسة علم النفس الاجتماعي بأنه دراسة الاتجاهات الاجتماعية .

أما المدلول الثاني للاتجاهات فيشير إلى أنها تعبر عن نظرة خاصة للعالم الخارجي ، وقد استخدم هذا المعنى علماء النفس الذين ينتمون إلى مدرسة الجشطت ، والذين حاولوا تفسير السلوك في ضوء الخصائص التنظيمية للمجال السيكلوجي ، ومن ثم كان

(١) Katz : The Functional Approach to the Study of Attitudes, Public Opinion Quarterly, 24, 1960, 163 204

استخدامهم لمصطلح الانتماء يستهدف أحداث نوع من الاستقرار والثبات للآطار
التفسيري عندهم ، فالانتماءات عندهم أصبحت مظاهر للعمليات الادراكية .

ويقتررب تعريف آلبورت للانتماء من المدرسة السلوكية ، فهو في رأيه يشمر إلى « حالة
الاستعداد العقل المعنوي ، التي تطلت عن طريق التجارب الشخصية السابقة ، وتعمل
على توجيه استجابة الفرد لكل الاشياء والمواقف التي تتعلق بهذا الاستعداد » . وقد ينظر
للانتماء من زاوية أخرى على أنه « نوع من التنظيم المستمر للعمليات الدافعية ،
والعاطفية ، والادراكية ، والمعرفية بالنسبة لمظهر معين في العالم المحيط بالفرد » . على أن
أهم ما يميز تعريفات علم النفس عموماً هو أنها تحاول أن تربط بين الانتماءات وغيرها من
السمات أو الخصائص النفسية للأفراد . وذلك على العكس من تعريفات علماء الاجتماع
التي كانت تسعى في المحل الأول إلى ربط الانتماءات بالقيم الاجتماعية ، باعتبار أن القيم تمثل
الجانب الموضوعي من الانتماءات ، بينما تمثل الانتماءات مظهراً فردياً للقيمة الاجتماعية^(١) .

وأياً ما كانت الجوانب التي تؤكدها هذه التعريفات فمن الأفضل أن تنسك في هذا
الصدد بالتعريف الاجرائي للانتماءات ، وهو التعريف الذي ينقل مدلول المفهوم إلى حيز
الوجود والواقع . ويمكننا من ملاحظته ، وقياسه ، والتحكم فيه . وذلك أفضل من
الالتجاء إلى مصطلحات ومفاهيم مبهمه وغامضة مثل التثيؤ العقل ، أو الاستعداد
الطبيعي .. الخ ، فتكون الانتماءات هي تنظيم الفرد لبعض العمليات السيكولوجية ،
بحيث يتيسر استنتاجها من سلوكه الفعل بالنظر لمظهر معين في العالم يميزه عن المظاهر
الأخرى . وهكذا ، تكون الانتماءات الاجتماعية لفرد ما معيرة عن الاتساق الكامل
لاستجاباته عن مجموعة من الموضوعات الاجتماعية والواقع أنه يمثل هذه الطريقة الاجرائية
يمكننا الرد على الانتقادات التي وجهها هيرت بلومر لمفهوم الانتماءات ، والتي طالب فيها
باستبعاد المفهوم كلية من مجال الدراسات الاجتماعية نظراً لغموضه ، وصعوبة تحديده .
البيانات التي يمكن ادراجها تحته ، أو استبعادها من دائرته . فقد أصبح من اليسر ملا بظة
الانتماءات عن طريق السلوك الفعل أو اللفظي ما دامت مرتبطة بالظروف الاجتماعية
والثقافية ، والنفسية للأفراد .

٢ مقاييس الانتماءات .

كيف نستطيع دراسة الانتماءات واقمياً ؟ ذلك هو السؤال الذي حاولت الاحاطة عليه
تتعلق بمحاولات قياس الانتماءات . وقد اتجهت دراسات الانتماءات نحو التبركير على أربعة
محالات أساسية هي : ١- منه مصمون الانتماءات ومحتواها ، والكشف عن مصادر

الانتماءات ودوره كقيمة تغير الانتماءات ، ودوره كعلاقة بين الانتماءات وأنماط السلوك وفي كل هذه المجالات يكون العناية بالأحريات المبهجة مطلباً أساسياً ، فلا بد من حيار التصحيح الملائم للبحث ، وبناء المقياس الذى ينعكس من الحصول على المعلومات الصادقة ، وتحديد خطة تحليل البيانات وتقسيمها . وسوف نعرض في هذه الفقرة لبعض المقاييس التى تستخدم في دراسة الانتماءات :

(أ) مقياس البعد الاجتماعى : يشير مصطلح البعد الاجتماعى Social distance إلى متصل للعلاقات الاجتماعية ، يحدد درجات ومراتب الفهم المتبادل ، والصلات الحميمة ، بحيث يتدرج هذا المتصل من العلاقة الودية الحميمة والصلة الوثيقة ليصل إلى اللامبالاة ، وعدم الرغبة ، والرفض ، والعداء . وينبئ في هذا المتصل تحديد الموضوع المراد قياس المسافة الاجتماعية نحوه ، كأن يكون جماعة اجتماعية ، أو قيمة ما ، أو شخصاً ما . ويتميز كذلك قياس المسافة الاجتماعية القائمة بالفعل . ويعد امورى بوجاردس E. Bogardus من أوائل من اهتموا بوضع هذا المقياس^(١) ، فقد طبق هو وتلاميذه هذا المقياس على مختلف الجماعات الاجتماعية والأقليات العنصرية ، والطبقات الاجتماعية ، وكذلك استخدمه في دراسة بعض القيم الاجتماعية . وكانت أكثر مجالات استخدام هذا المقياس دراسة اتجاهات الأمريكيين نحو الأقليات العنصرية الأخرى ، للكشف عن درجات التعقل والفور نحو هذه الأقليات . ويستخدم بوجاردس لقياس هذه الانتماءات مقياساً يتألف من سبع وحدات تعبر عن الاتجاه نحو الأقليات ويطلب من المبحوثين أن يحددوا استجاباتهم نحو هذه الوحدات على أساس تعاملهم مع الجماعات العنصرية المختلفة كجماعات ، وليس على أساس الانطباع أو الأثر الفردى الذى تركه التعامل المباشر مع أحسن أو أسوأ من عرقة المبحوث من أعضاء هذه الجماعات ، وهذه العبارات هى^(٢) :

١ علاقة قرابة متينة بالزواج To Close Kinship by Marriage

٢ في النادي الذى انتمى إليه كصديق شخصى .

To my Club as personal Chums

٣ في نفس الشارع الذى أعيش فيه كجارك

To my street as neighbours

٤ للعمل معى في نفس المهنة .

To employment in my occupation

(١) E. Bogardus, Measuring Social Distance, *Journal of Applied Sociology*, 1925, ١١

٩, 299-308

Bogardus ١٩٢٥, ٤٨

المقياس بأنه يجعل المبحوث يضع « علامة » إلى جانب العبارة أو العبارات التي يرى أنه موافق عليها . وتم عملية بناء هذا المقياس عن طريق عدة خطوات^(١) : الخطوة الأولى هي أن يقوم الباحث بصياغة عدد من العبارات التي تتصل بالاتجاه المراد قياسه ، ويشترط في هذه العبارات أن تكون كافية من حيث العدد بحيث تغطي كل الاحتمالات الممكنة للاستجابة ، كما تصاغ بطريقة محددة ، بحيث يكون معناها واضحاً تماماً ولا يتضمن أكثر من فكرة واحدة ، لكي يستطع المبحوث أن يقيها تماماً أو يرفضها كلية . وأما الخطوة الثانية فهي أن يقوم الباحث بعرض هذه العبارات على عدد من المحكمين « Judges ، هؤلاء المحكمون هم عدد من الخبراء المتخصصين في الموضوع المراد دراسته ، ويطلب إلى المحكمين تصنيف هذه العبارات وفقاً لدرجة كشفها عن إيجابية أو سلبية الاتجاه ، وذلك وفقاً لمقياس متدرج ، بحيث يبدأ هذا المقياس بالإيجابية المطلقة extremely Favorable ويتدرج إلى أن ينتهي إلى السلبية المطلقة extremely unfavorable item ، ويشمل هذا المقياس عادة على ١١ خانة للتصنيف ، بحيث توضع العبارات الإيجابية في الخانة رقم (١) ، والعبارات المتوسطة في الخانة رقم (١١) ، كما تستبعد كل عبارة لم يتفق عليها المحكمين ، باعتبارها غامضة في معناها ، أو لا تكشف عن الاتجاه المراد قياسه . ويطلب إلى المحكمين أيضاً أن يحاولوا قدر المستطاع التخلص من اتجاهاتهم الشخصية ووجهات نظرهم الخاصة أثناء عملية تصنيف العبارات . الخطوة الثالثة تتمثل في أن الباحث يعتمد على تصنيف المحكمين للعبارات ، ويقوم بحسبان الوسيط والانحراف المعياري لكل عبارة من هذه العبارات بحيث يتحدد في ضوء ذلك « الوزن » Scale, Value الذي يعطى لكل عبارة . ومن مجموع العبارات التي صنفها المحكمون وحددت أوزانها يتكون المقياس ، ثم توزع العبارات بشكل عشوائي على المقياس ، ويطلب من المبحوثين وضع علامة أمام كل عبارة من العبارات التي يوافق عليها . وأحياناً يحدد الباحث عدداً تحكيمياً من العبارات ، بحيث يطلب — مثلاً — من المبحوثين أن يختاروا من بين العبارات ثلاثة فقط ، وتحديد الاختيارات في هذا المقياس يساعد المبحوث في التركيز على العبارات التي تكشف بالفعل عن حقيقة اتجاهه ، ومن المتوقع بعد ذلك أن تكون اختيارات متسقة في ضوء الأوزان الوسيطة التي حددت لهذه العبارات ، أما إذا اتضح أن عدداً كبيراً من المبحوثين قد اختاروا عبارات غير متسقة فإن ذلك يؤثر على صحة المقياس^(٢) .

وعلى الرغم من سهولة بناء هذا المقياس وطريقة تطبيقه ، إلا أن المشكلة الأساسية في هذا المقياس هي مشكلة المحكمين ، إذ من السهل أن يفضل هؤلاء المحكمون بين اتجاهاتهم

W.D. Ciano & M.B. Brewer, Op. Cit; P. 222.

(١)

W.D. Ciano & M.B. Brewer, Op Cit, P. 237

(٢)

ومشاعرهم الشخصية و بين التقديرات التي يضعونها على عبارات المقياس وفي ذلك بالطبع تشوبه لموضوعية المقياس كما أشار - إلى ذلك دراسات هوفلاند **Hovland** وشريف **Sherif** ، ومن ثم يسعى الاهتمام بهذه المشكلة والعمل على حلها بطريقة مرضية ومقبولة حتى يمكن أن يكون المقياس ملائماً موضوعياً للتطبيق

(ج) طريقة جتمان : المقياس التجميعي **The Scalogram Method**

حاول جتمان **Guttman** تطوير طريقة لرستون في قياس الاتجاهات ، وتقوم هذه الطريقة على أساس وضع مقياس مؤلف من عدد من العبارات المدرجة ، بحيث إذا وافق فرد على عبارة معينة من هذه العبارات لابد - في أغلب الأحوال - أن يكون قد وافق على العبارات التي هي أدنى منها في المقياس ، ولم يوافق بالتالي على العبارات التي تعلوها . ويقول ستوفر **Stouffer** في هذا الصدد « أن جتمان يعبر موضوعاً معيناً قابلاً للقياس إذا كانت الاستجابات على عدد من العبارات المتصلة بهذا الموضوع تأخذ ترتيباً نوعياً متميزاً . إذ يتعين أن يكون من الممكن ترتيب العبارات بحيث أن الشخص الذي يجب على عبارة منها ابتداءً يحصل على أعلى رتبة من الشخص الذي يجب سلباً ، وتتمكن من خلال معرفة درجات الأفراد أن تعد العبارات التي يوافقوا عليها . ثم نستطيع القول بأن الإجابة على عبارة معينة تكشف عن اتجاه الفرد نحو الموضوع المدروس » . ومعنى ذلك ، أن معرفة الباحث بالدرجة التي حصل عليها المبحوث تمكنه من استرجاع نمط الاستجابات التي صدرت عن هذا الشخص ، فدرجة الشخص هي النقطة التي تفصل بين كل العبارات السفلى التي وافق عليها ، والعلوية التي لم يوافق عليها ، وهذه هي السمة الأساسية للمقياس التجميعي الصحيح و رأى جتمان ، ويميز عنها معامل الاسترجاع **Coefficient of reproducibility** ، ويعبر هذا المعامل واحداً من الاختبارات التي يطبقها جتمان على العبارات المتضمنة في مقياسه^(١) .

ولتأخذ بعض الأمثلة على طريقة جتمان في وضع مقياس الاتجاهات :

٢

- ١ - الوعي الطبى سوف يثبت أنه شيء ضرورى في المجتمع المصرى . () ()
- ٢ - من الأفكار الهامة أن تقوم الدولة بعمل برنامج يستهدف رفع الوعي الطبى . () ()
- ٣ - ان رفع مستوى الوعي الطبى هو شيء يحقق مصالح المجتمع وأعضائه . () ()
- ٤ - ان ازدياد الوعي الطبى للناس سيكون أعظم انجازات المجتمع خلال هذه الفترة . () ()

(١)

وواضح أن العبارات السابقة تؤلف مقياساً متدرجاً بطريقة متصاعدة بالنظر إلى الاتجاه الانحيازي نحو الوهمى الطبي . وإذا كان المقياس صحيحاً (أو قابلاً للاسترجاع باستخدام مصطلح جتان) فإن لنا أن نتوقع أن الشخص الذى سوف يوافق على العبارة الثالثة ، سوف يكون قد وافق أيضاً على العبارتين الأولى والثانية .

وقد قدم جتان مثلاً لطريقة بناء المقياس التجميى في الدراسة التى أجراها بجامعة كورنيل Cornell عن مدى أهمية كتاب : أمة الأمم مؤلفه لويس آدميك L. Adamic وتتضمن الأسئلة التى طرحها على أساتذة جامعة كورنيل ماثل :

١ - أن كتاب أمة الأمم قام بنور هام في تحليل الجماعات المنصرية بهذه البلد . موافق تماماً (٤) - موافق (٣) - لأحد (٢) - غير موافق (١) - غير موافق تماماً (صفر) .

٢ - عموماً ، لأحد كتاب أمة الأمم كتاباً طيباً مثل معظم الكتب الجامعية . موافق تماماً (صفر) - موافق (١) - لأحد (٢) - غير موافق (٣) - غير موافق تماماً (٤) .

٣ - قد عرض آدميك ونظم مادته تنظيماً جيداً جداً . موافق تماماً (٤) - موافق (٣) - لأحد (٢) - غير موافق (١) - غير موافق تماماً (صفر) .

٤ - أن كتاب آدميك ، بوصفه دراسة سوسولوجية ، لا يحتل مكانة عالية . موافق تماماً (صفر) - موافق (١) - لأحد (٢) - غير موافق (٣) - غير موافق تماماً (٤) .

٥ - أن آدميك لم يناقش أية جماعة واحدة مناقشة تفصيلية بحيث يستطيع الطالب أن يحصل على استيعاب حقيقى بمشكلات الجماعات المنصرية في هذه البلد .

أوافق تماماً (صفر) - أوافق (١) - لأحد (٢) - لا أوافق (٣) - لا أوافق تماماً (٤) .

٦ - حينما عرض كتاب أمة الأمم عرضاً شاملاً لختلف الجماعات فإن ذلك ساعد الطالب على تكوين منظور صحيح للجماعات المنصرية في هذا البلد .

أوافق تماماً (٤) - أوافق (٣) - لأحد (٢) - لا أوافق (١) - لا أوافق تماماً (صفر) .

٧ - أن كتاب أمة الأمم من الكتب الجيدة بحيث يصلح كتاباً جامعياً . أوافق تماماً (٤) - أوافق (٣) - لأحد (٢) - لا أوافق (١) - لا أوافق تماماً (صفر)

ولعل هنا المثال قد كشف عن طريقة صياغة الأسئلة ووضع الأوراق أمام
المتحايين ، إذ يقوم الباحث بعد ذلك بتفريغ كل الاستجابات وفقاً لنظام خاص
لـ استخلاص النتائج^(١) .

(د) طريقة ليكرت : الرتب المجمعة :

Methods of Summated Ratings

حاول ليكرت Likert أن يضع مقياساً يتقلب فيه على الصعوبات التي أثارها مقياس
نرستون وجتاج ، ويحقق في نفس الوقت درجة عالية من الاتساق الداخلي ، والياف ، كما
يسهل تطبيقه . ويشتمل المقياس على عدة عبارات — كما في الطرق السابقة — أمام كل
عبارة درجات من الموافقة والمعارضة مثل (أوافق — لا أوافق
بشدة — أوافق — متردد — لا أوافق — لا أوافق مطلقاً) ، بحيث يطلب إلى المبحوث
أن يضع علامة تعبر عن رأيه بالنسبة لكل عبارة من عبارات المقياس . وبعد أن يجمع
الباحث العدد الملائم من العبارات ، يعطى درجات للاستجابة ، بحيث أن الموافقة الشديدة
تأخذ رقم (٥) ، ودرجة (١) على المعارضة الشديدة . وتمثل الدرجة الكلية لفرد ما
بمجموع درجاته في العبارات المختلفة التي يتكون فيها المقياس . ثم تحسب معاملات الارتباط
بين كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس ، وتستبعد بعد ذلك كل العبارات التي لا ترتبط
ارتباطاً عالياً بالدرجة الكلية للمقياس ، ومن ثم يحقق المقياس معيار الاتساق الداخلي .

٣ - بعض المشكلات المنهجية في قياس الاتجاهات :

هناك عدد من المشكلات المنهجية في عملية بناء مقاييس الاتجاهات ، سوف نحاول أن
نشير إلى بعضها إشارة مختصرة :

(أ) المشكلة الأساسية في هذه المقاد... هي أنها تحاول أن ترتب بعض العبارات على
شكل متصل Continuum وفي ذلك هي تسعى إلى تحويل بعض الوقائع الكيفية إلى
متغيرات كمية ، وليس من شك أن هذه العملية ليست بسيطة ، بل هي عملية بالغة
التعقيد . ويبدو أن هذا التعقيد واضحاً في علم الاجتماع بالذات ، خاصة وأننا نتعامل مع
حالات كمية أكثر منها كمية . فلنفترض على سبيل المثال أننا نريد المقارنة بين شخصين
أو جماعتين فيما يتعلق باتجاهاتهما نحو الأحزاب السياسية ، فبعض أعضاء هاتين الجماعتين
قد يرفضن كلية سياسة حزب معين ، وقد يؤيد البعض الآخر ، وقد يلجأ بعض الأفراد إلى
(١) "أضمتنا مرض هذا النموذج" ، يستطيع القارئ أن يفهم على معاصيل طريقة حساب النتائج في
المصدر التالي .

W. Goode & Paul Hatt, *Methods in Social Research*, 2nd Ed., P. 289

تأييد هذا الحزب لمجرد معارضة حزب آخر ، وقد يؤيد آخرون بعض أعضاء هذا الحزب ، بينما يرفضون سياسته العامة ، وهكذا تتنوع الاستجابات بصورة واضحة يصعب معها حصرها بطريقة كمية دقيقة . ومن ثم فكيف نستطيع عقد مثل هذه المقارنات على أساس مقياس للاتجاهات يحدد عدداً من الاستجابات التي تخرج في مدى التأييد أو الرفض ؟ .

(ب) من أهم خطوات بناء المقاييس تحديد متصل الاستجابة ، والسؤال الذي ينشأ في هذا الصدد هو هل من المنطقي أن نفترض بأنه يوجد بالفعل مثل هذا المتصل الذي يبدأ بالموافقة التامة وينتهي بالرفض المطلق في الواقع بالنسبة للظواهر الاجتماعية التي نتناولها بالدراسة ؟ .

(ج) يعتمد المقياس على اختيار عدد من العبارات التي تعبر عن الاتجاهات المراد دراستها ، من بين احتمالات أو محتملات عديدة ، وجدير بالذكر أنه من الصبر إجراء عملية الاختيار هذه إذا لم يتوافر لدى الباحث مسبقاً نوع من المعرفة الشاملة بهذه الاحتمالات ، بحيث يثق في أن العبارات المختارة تمثل عينة صحيحة يمكن الاعتماد عليها في قياس هذه الاتجاهات .

(د) هنالك كثير من الصعوبات التي تواجه التحقق من صدق المقاييس ذلك أن الصدق يعني أن يقيس المقياس الشيء المراد قياسه فعلاً ، والمقياس يقيس المتصل الذي نفترض وجوده بواسطة العبارات ذاتها ، ومن ثم لا يوجد معيار خارجي مستقل يمكن أن يستخدم كمحك للصدق ، وربما كان ذلك هو السبب في اعتداد هذه المقاييس على طريقة المحكمين لكي يكونوا معياراً لعملية صدق المقياس .

(هـ) من المسائل الهامة في بناء المقاييس أن يبذل الباحث جهداً كبيراً في تثبيت دقة المقياس ، وذلك عن طريق الاهتمام بتحقيق درجة عالية من الثبات والصدق ، وعليه أن يدرك حقيقة هامة وهي أن « موقف البحث » ذاته مسعول إلى حد كبير عن تحديد درجة الدقة التي يمكن تحقيقها في المقياس .

• الأساليب الاسقاطية والمقننة واستخداماتها :

تمثل الأساليب الاسقاطية والطرق المقننة في دراسة السلوك الاجتماعي والاتجاهات ، مطلباً أساسياً في حوث التحليل النفسي ، وعلم النفس الاكينيكي ، وعلم النفس الاجتماعي . الانزوية الثقافية . وهناك أنواع مختلفة من هذه الأساليب

والاختبارات^(١) ، لكن الشيء المميز لهذه الطرق هو أنها تعرض على المبحوث مادة غير محددة البناء نسبياً ، ويتضمن ذلك بالطبع استخدام مثير غامض نسبياً ، بحيث يطلب من المبحوث اصفاء معنى على هذا المثير ، وحيناً يقوم المبحوث بهذه العملية يفترض أنه يكشف عن الكثير من اتجاهاته ومشاعره الحقيقية ، التي تبدو كامنة أو لاشعورية ، بحيث يتمتع على الشخص التعبير عنها صراحة بواسطة الطرق الأخرى للبحث . وتعتمد هذه الأساليب على فكرة الإسقاط Projection في علم النفس والتي نفترض أن تنظيم الفرد لموقف غامض أو غير محدد البناء يدل على ادراكه للعالم ، ويكشف عن نظرتة إليه ، وعن بناء شخصيته ، وطرق تعامله مع الناس . ومن أهم الاختبارات الاسقاطية اختبار يقع الحير المعروف باسم اختبار رورشاخ Rorschach Test والذي طوره أحد تلاميذ يونج Jung ، وكذلك اختبار تفهم الموضوع (TAT) لمراى (١٩٤٣) Murray ، ويتكون الاختبار الأول من عشرة بطاقات تشمل كل منها على بقعة من الحير ، ويطلب من الفرد أن يذكر في كل بطاقة ، ثم يقوم الباحث بتأويل هذه الاستجابات وتفسيرها وأما الاختبار الثاني ففيه تعرض على الفرد عدة صور تتضمن أشخاصاً ومواقف متنوعة في درجة وضوحها ، وفي درجة اتفاقها مع المؤلف أو شذوذها عنه ، ويطلب من المبحوث تخيل قصة عن كل منها . وهناك أنواع متعددة من هذه الاختبارات تشمل : اختبارات التداخي ، والبناء ، واستكمال الجمل ، والاختيار أو الترتيب ، والتصوير .

وقد تلجأ بعض البحوث إلى استخدام عدد من الأسئلة الاسقاطية ، حين يسأل الشخص عن أمر يتصل بالمستقبل ، أو عن تصوراتهم نحو موضوع معين ، بحيث يكون السؤال غير مباشر وغير متصل بالشخص نفسه ، وإنما المتوقع أن يتوحد الشخص مع موضوع السؤال ، وقد تستخدم أيضاً في اطار هذه الطريقة القصص الاسقاطية التي تعقبها بعض الأسئلة ، والتي يطلب من السحوتين الاجابة عليها . وفي كل هذه الحالات تدرس اجابات الأشخاص من حيث دلالتها بالنسبة للمعتقدات والمواقف والاتجاهات والدوافع الكامنة خلفها .

أما الأساليب المقننة فهي أساليب تشبه الطرق الاسقاطية من حيث أنها غير مباشرة ، ولكنها تختلف عنها في أن بناءها محدد ، إذ هي تستخدم بعض الاختبارات التي تبدو في

(١) للتعرف على أنواع هذه الأساليب وتفاصيلها يمكن الرجوع الى :

Harold Anderson, et. al. (eds.) *An Introduction Projective Techniques & Other Devices for Understanding the Dynamics of Human Behavior*, Englewood Cliffs: N. J. Prentice-Hall, 1951

• نظر لها بالهامة . نجيب اسكندر وزملاؤه ، مرجع سابق ، ص ٣٩٠ .

الظاهر على أنها موضوعية في حين أنها تكشف عن الانحيازات بطريقة غير مباشرة ومن أمثلة ذلك اختبارات المعلومات ، واختبارات الاستدلال المنطقي واختبارات الادراك والذاكرة والحكم .

وجدير بالذكر أن تفسير وتأويل استجابات الأفراد على الاختبارات الاسقاطية يتجه عادة انحيازاً كيفياً ذاتياً ، أكتشف من انحيازه كنياً ، لذلك يلاحظ في هذه الاختبارات أنها اختبارات تسعى إلى الكشف عن أهواء متعددة للشخصية الانسانية ، ولاكتفى بدراسة بعد واحد .

وعموماً ، فإن الباحث الاجتماعي حينما يحاول دراسة السلوك الاجتماعي والظواهر الانسانية عليه أن يصطنع الطريقة الملائمة "موضوع الذى يقوم بدراسة ، وهى الطريقة التى تحقق أهداف بحثه بكفاءة ، ويستطيع كما سبق أن أوضحنا أن يزولج بين الطرق فى اطار مبدأ المرونة المنهجية لكى يختار أفضل استراتيجية ممكنة للحصول على المعلومات .

الفصل الثامن عشر

تحليل المضمون

تمهيد .

- ١ - خلفية تاريخية .
- ٢ - استخدامات تحليل المضمون .
- ٣ - الطرق الامبيرية .
- ٤ - فئات تحليل المضمون .
- ٥ - الترميز والفسر .

الفصل الثامن عشر

تحليل المضمون

تمهيد :

يستخدم مصطلح تحليل المضمون Content Analysis للإشارة إلى نماذج متفرعة من الأساليب البحثية تركز على إجراء عملية وصف كمي منظم وموضوعي لبعض أنماط الاتصال ، فهو إذن الوسيلة الأساسية لدراسة عملية الاتصال في معناها ، والأسس التي تقوم عليها ، ودينامياتها ، كما تجسد في أحاديث الناس ، وفي كتاباتهم ، وفي نسق المعاني المتبادلة بينهم . وعلى الرغم من أن تحليل المضمون لا يمثل طريقة للبحث قائمة بذاتها Sui generis ، إلا أنه يختلف عن الأساليب والطرق الأخرى من ناحيتين أساسيتين : الأولى أن البيانات Data التي يعتمد عليها تحليل المضمون هي الألفاظ أو الرموز الأخرى التي يتألف منها مضمون الاتصال ، وذلك على عكس التقارير الاتنوجرافية أو البيانات الرقمية والاجتماعية الأخرى ، فهي تشمل مثلاً الخطابات ، الرسائل ، والكتب ، والمحادثات ، وبرامج التلفزيون ، وبرامج الإذاعة ، والعروض المسرحية ، والقصص والروايات ، والحكايات الشعبية ، والرسم وغيرها . الناحية الثانية الإجراءات المستخدمة في دراسات تحليل المضمون تختلف عن إجراءات البحوث التاريخية أو انقذ الأدب من حيث أنها تسعى إلى أن تكون دقيقة ومضبوطة بحيث تقلل من احتمالات الخطأ والتحيز ، وتتبع خطة منظمة واضحة لمعالجة البيانات وتصنيفها ، والتعبير عنها كميًا من أجل قياس المفاهيم المدروسة ، وفحص العلاقات المتبادلة بينها .

في ضوء هذه الاعتبارات تتنوع إجراءات تحليل المضمون ، وتختلف أهداف هذه البحوث من حيث درجة عموميتها ، فبعض البحوث تكتفي بتحليل مضمون بعض وسائل الاعلام والدعاية وبعضها الآخر يهتم بتفسير ظواهر الصراع الدولي والوفاق العالمي ، ويهدف بحوث أخرى إلى دراسة مضمون التراث الشعبي في مرحلة تاريخية معينة ، وتسعى طائفة من هذه الدراسات إلى بحث أنماط التغير في القيم المجتمعية خلال بضعة قرون ، وهناك نموذج آخر من هذه البحوث يدرس السمات النفسية للقادة العظام الذين عرفهم التاريخ الإنساني . وليست هناك في الغالب نظرية عامة للاتصال تنطلق منها كل هذه الأنواع من البحوث ، وإنما يبدأ كل بحث عادة باطل تصورى ومجموعة من

الأفكار والافتراضات تتعلق بطبيعة نسق الاتصال الذي يقوم بدراسته . ولكي يتحقق البحث من صحة هذا التودج ، يستخدم مادة الاتصال الملموسة ، ويتضمن ذلك مرحلتين أساسيتين للبحث ، المرحلة الأولى هي مرحلة اختيار نسق الاتصال وتنظيم المعلومات ، والمعاينة ، والقياس ، والتحليل . والمرحلة الثانية هي مرحلة التأويل والتفسير والمقارنة واستخلاص النتائج .

وبماجر بنا في هذا التمهيد أن نشير إلى بعض التعريفات التي حاولت تحديد المضمون . وسنجد أن هناك تعريفات عديدة ومتنوعة ، بحيث يلاحظ وجود قدر واضح من الاختلاف بينها . فقد عرف واليس و بيرلسون Walpes & Berelson تحليل المضمون بأنه « محاولة الوصول إلى وصف سببي للمضمون ، من أجل الكشف موضوعياً عن طبيعة الثمرات وعمقها النسبي »^(١) . وذهب كابلان Kaplan إلى « أن الأسلوب الذي يعرف باسم تحليل المضمون ... يسمى إلى تحديد المعاني التي يتطوى عليها نسق الاتصال بطريقة منظمة وكيفية »^(٢) . ولاحظ كارت رايت Cartwright أن « تحليل المضمون يشير إلى الوصف الكمي الموضوعي المنظم لأية سلوك رمزي »^(٣) ، بينما زعم بيرلسون Berelson أن « تحليل المضمون هو أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الكمي ، الموضوعي المنظم للمحتوى الظاهري للاتصال »^(٤) . ومع أن هذا التنوع في التعريفات يجعل الناس يقع في خلط شديد حين يشرع في تناول تحليل المضمون ، إلا أننا سنحاول في هذا الفصل أن نقدم الأسس العامة التي تتركز عليها طريقة تحليل المضمون من خلال جوانب الالتقاء بين وجهات النظر السابقة .

٩ - خلفية تاريخية :

لقد تأثر استخدام طريقة تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية ، تأثيراً واضحاً بالتطورات التي شهدتها بعض الدراسات المتصلة بهذه العلوم بطريقة غير مباشرة ، وكذلك بالمتطلبات العملية والتطبيقية لهذه العلوم . في بداية القرن العشرين ظهر اهتمام بين

B. Berelson; & Content Analysis; in Lindzey, Op. Cit, P.2 (١)

A. Kaplan, Content Analysis and the Theory of Signs, Philosophy of Science, 1943, 10, 230-247. (٢)

D.P. Cartwright. Analysis of Quantitative Material in I. Festinger and D. Katz (eds.) Research Methods in the Behavioral Sciences, N.Y. Holt, 1953. (٣)

B. Berelson, Op. Cit (٤)

دارسى الصحافة يسمى نحو حصر الأعمدة المتخصصة لبعض الموضوعات مثل السياسة الخارجية ، والرياضة ، واجراء مقارنات بين الصحف في هذه النواحي ، ثم مالبث هذا الاهتمام أن اتجه نحو مقارنة عناوين الصحف بعضها ببعض ، ومنه ، أيضاً بمضمون مادة وسائل الاعلام الأخرى . كذلك اتجه المتخصصون في النقد الأدبي إلى دراسة أيقاع الألفاظ والجمل والتركيب اللغوية ، وتحديد معدلات استخدام الأفعال والأسماء والصفات وذلك كطريقة للفرقة بين أساليب الكتابة الأدبية . ثم اتجه المعلومون ورجال التربية إلى وضع قواعد للقراءة الصحيحة وطرق استخدام الألفاظ والجمل في التعبير عن الأفكار^(١) .

وخلال عام ١٩٣٠ بدأت تطبيقات هذه الطرق تظهر في مجال العلوم الاجتماعية^(٢) ، ونذكر هنا على سبيل المثال العمل الضخم الذى قام به بيترين سوركين P. So-okin حين درس التغيرات الثقافية والاجتماعية في أوروبا الغربية على طول تاريخها واعتمد إلى حد كبير على الأعمال الفنية ، والموسيقى ، والأدب والفلسفة في ضوء ما تنطوى عليه هذه الأعمال من معاني . وخلال عام ١٩٣٨ طور لازويل Lasswell اطاراً لتصنيف مضمون استجابات المرضى في المقابلات النفسية يشتمل على أربعة فئات هي : الاتجاه نحو الذات Pin - self ، والبراء للذات anti - Self والاتجاه نحو الآخر Pro - other ، ثم حصر تكرار هذه الفئات تمهيداً لتحليلها . واستحدث لازويل وزملاؤه أيضاً طريقة تحليل المضمون في تطبيقها على دراسة الرأى العام والدعاية ، وكان ذلك استجابة للظروف التى عاشها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية . وهكذا ظهر مفهوم الاتصال الحممى Mass Communication داخل اطار سياسي ، لنبال مقولات مثل « من يقول ، وماذا لمن ، وكيف ، وماهى النتائج » ودرست تكرارات الدور الأساسية في المجال السياسى مثل « الديمقراطية والشوعية ، والانجليز ، وهتلر » وتناولت الدراسات تحليل دلالاتها . وقد شجعت هذه الجهود التى ظهرت أبان الحرب استخدام طريقة تحليل المضمون في ميدان الاتصال والتأثير في الجماهير ، ودراسة القيم الثقافية الكامنة خلف عملية الاتصال وحاجات الجماهير^(٣) .

(١) أنظر : B. Berelson, Content Analysis in Communicative Research, N.Y. the Free Press : of Glencoe, 1952.

(٢) جد القارئ عرضاً مفصلاً لأسلوب تحليل المضمون في بعض الكتب العربية مثل جمال زكى والسيد ياسين ، أسس البحث الاجتماعى ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٢ . عرب سيد أحمد ، تصميم وتطبيق البحث الاجتماعى ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ .

(٣) أنظر : H. Lasswell, A Provisional Classification of Symbol Data, Psychiatry, 1938, 1.

وحينما قام بيرلسون (١٩٥٢) بإجراء مسح نقدي لتطبيقات تحليل المضمون لاحظ أن هناك عدداً كبيراً من الكتب والمقالات تشير إلى استخدام أساليب مختلفة لتحليل المضمون ، مثل أسلوب اختيار عينات من محتوى الصحف وتحليل موضوعاتها والقضايا التي تهتم بها والأخبار التي تروج لها ، وأسلوب وضع الكلمات والعبارات والوثائق في فئات معينة ، وأساليب أخرى للثبوت من دقة التصنيف والمحصـر . وقد وجد بيرلسون أن طريقة لازويل التي تعتمد على الاتصال الفرضي ذى الاتجاه الواحد ، أى الهادف إلى التأثير في جمهور عريض بالنسبة لمسألة عامة هي أكثر الطرق استخداماً . وانتهى من دراسته إلى أن تطور طريقة تحليل المضمون مرتبط إلى حد كبير بالمفهوم والفهم المتبادل بين مختلف التخصصات العلمية التي تسعى إلى فهم عملية الاتصال وتحليل أبعادها ، وكشف معانيها ، ولعل ذلك هو ما يفسر الاتجاه الذي اتجه إليه بيرلسون في تعريف تحليل المضمون بأنه محاولة لفهم محتوى الاتصال (١) .

٢ - استخدامات تحليل المضمون :

شهدت دراسات تحليل المضمون تطوراً واضحاً في مجالات تطبيقها في ميادين العلوم الاجتماعية ، وقد اتضح ذلك من أعمال المؤتمر الذي خصص لبحث طريقة تحليل المضمون عام ١٩٥٩ ، ومن أهم هذه المجالات ما يلي :

(أ) دراسة عملية التفاعل : طور روبرت يانز R. Bales وزملاؤه إحدى طرق تحليل مضمون الاتصال داخل الجماعات الصغيرة ، إذ يقوم الملاحظون بطريقة غير مباشرة بتسجيل وتصنيف التصرفات والأفعال التي تصدر عن أعضاء الجماعات الصغيرة أثناء قيامها بحل إحدى المشكلات . وحدد يانز ١٢ فئة لتصنيف أنماط التفاعل تكشف عن التضامن ، والتوتر ، والاسترخاء ، والموافقة ، والاقتراح .. الخ . بحيث يستطيع من هذه الفئات أن يخلص إلى بعض التعميمات حول أنماط التفاعل في الجماعات الصغيرة ، وساعدته أيضاً في الكشف عن طبيعة بناء هذه الجماعات ودينامياتها وعن أساليب القيادة فيها وصلة ذلك كله بعملية الاتصال .

(ب) الدراسات العلاجية : استخدم تحليل مضمون التفاعل بهدف تسجيله في العمليات العلاجية في مجالات الخدمة الاجتماعية والطب النفسي ، حيث وضعت فئات لتحليل السلوك في ضوء مبادئ علم النفس لتتبع العلاقة بين العميل والمعالج خلال عملية المقابلة . حيث لوحظ أن هذه العلاقة تتغير في محتواها الأساسي خلال الزمن ، أو اختلاف طرق العلاج . وقد طبقت فئات روبرت يانز ، وكذلك الفئات التي طورها كل (٢) راجع حوث نظريات الاتصال - محمود عودة ، أساليب الاتصال والصغر الاجتماعي في القرية المصرية . دار المطبوع . ١٩٧٠

من جون دولارد Dollard ومورر Mowrer في تحديد معدلات تباین استجابات العملاء أثناء العلاج وتشمل هذه الاستجابات التوتر والألم والأشباع والراحة .. الخ ، وطبقت طريقة تحليل المضمون أيضاً في اليابان على الخطابات المتبادلة بين بعض الأفراد الذين يطلبون المشورة في مشكلات الحياة من الأبواب المخصصة لذلك بالصحف والمجلات للكشف عن نوعية هذه المشكلات .

(ج) الحالة النفسية لصاحب الرسالة :

حاولت بعض الدراسات أن تحلل الرسائل المختلفة التي تصدر عن بعض الأفراد كدليل للدوافع الداخلية عندهم ، ومن بين هذه الدراسات دراسة أوسجود Osgood ووالكر Walker (١٩٥٩) عن الخطابات التي حررها بعض الأفراد الذين أقدموا على الانتحار ، وحلوا أن يحللا بناء هذه الرسائل ، ويكشفوا عن الفروق بينها وبين غيرها من الخطابات ، واستماتا في ذلك بعدد من المقاييس التي استخدمت في التحليل وعقد المقارنات ، ومن هذه المقاييس حصر الكلمات والعبارات ، وتحديد الأفعال والصفات وصيغ التأكيد ، والكلمات المعبرة عن حالات التوتر والتناقض الوجداني ، وقد استطاع الباحثان أن يخلصا باستخدام هذه الطريقة إلى عدد من النتائج الهامة في هذا المجال .

(د) دراسة الشخصيات التاريخية :

استخدم تحليل المضمون استخداماً مفيداً في دراسات المؤرخين عن الشخصيات التاريخية الكبرى التي عرفها التاريخ من خلال تحليل مضمون كتاباتهم وأقوالهم . غير أن استخدام طريقة تحليل المضمون في دراسة الدوافع ، والحالات النفسية والاتجاهات المختلفة لدى الشخصيات التاريخية لم يحظ بنفس الدرجة من الاهتمام باستثناء عدد محدود من الدراسات التي انتهت هذا الاتجاه .

(هـ) الثقافة والمجتمع :

أوضح كل من شنيتر Schneider ودورنبوش Doranbusch في دراستهما للدين الشعي استخدم طريقة تحليل المضمون لافى الكشف عن الحالات النفسية للأفراد ، وإنما في التعرف أيضاً على قيم المجتمع ككل . ولقد قام الباحثان باختيار عينة ممثلة من الأعمال الأدبية الأمريكية التي نشرت على مدار ٨٥ عاماً ، ثم صنفا فقرات هذه الأعمال وفقاً للموضوع الأساسي الذي تتلوه ، وحددا نسبة اهتمام هذه الفقرات بتحليل هذا الموضوع ، ثم خلاصاً إلى عدد من النتائج حول الاتجاهات الدينية ، وتناولوا هذه النتائج في ضوء الاتجاهات التاريخية في الثقافة الدينية الأمريكية ، واستخدما نموذجاً موسيولوجياً

لتفسير وظيفة الدين الشمى في المجتمع . ولقد استند هذا التحليل على افتراض مؤداه أن القيم الثقافية التى تشكل نظاماً أساسياً في المجتمع يمكن الكشف عنها بكفاءة من خلال دراسة أنماط الاتصال التى تنشأ بين الأفراد في المجتمع .

٣ - الطرق الامبيريقية :

يقصد بالطرق الامبيريقية Empirical methods اجراءات تنفيذ طريقة تحليل المضمون ، وهى نفس الاجراءات التى تستخدم في مجالات البحث الأخرى ، وتنقسم هذه الاجراءات إلى نوعين أساسيين ، النوع الأول هو طريقة استخدام المعلومات المتاحة ، والنوع الثانى هو طريقة القياس واستخدام العينات والتحليل الإحصائى .

(أ) استخدام المعلومات المتاحة :

غالباً ما تعتمد دراسات تحليل المضمون على بيانات أو مادة اتصالية متاحة في السجلات ، والمكتبات ، في الأعمال الأدبية والفنية المختلفة ، والرسائل والمخططات وغيرها من المعلومات التى لا يقوم الباحث بمجمعها بنفسه . وليس من شك أن هذه الطريقة تحقق بعض الفوائد ، ففى اختزال الجهد والوقت لأن الباحث سولب يتجه مباشرة نحو التحليل بدلاً من تضيق وقته في جمع المعلومات ، كذلك تتيح المعلومات المتاحة فرصة لدراسة أنماط الاتصال في الماضى ، إذ يتعلم دراسة هذه الأنماط بعد الاعتياد على المعلومات المتاحة ، ومن ثم تكون دراسة اتجاهات التغير الاجتماعى تاريخياً مضمدة أساساً على مثل هذه المعلومات ، وبالمثل تعتمد على نفس المصدر والدراسات الحضارية المقارنة للنظم الاجتماعية والثقافية خلال فترات تاريخية مختلفة ، وهذا هو ما فعله سوروكين في دراسته الشهيرة عن الديناميات الثقافية والاجتماعية . وقد يلمد الاعتداد على وثائق شخصية في دراسة أنماط التفاعل والملاقات الاجتماعية على مستوى ضيق النطاق ، إلى جانب هذا الاتجاه الواسع النطاق في الدراسة ومع ذلك ، فإن هناك بعض الضعفات التى ينطوى عليها هذا الاجراء . إذ قد تكون المادة المتاحة غير مكتملة ، وقد لا تكون ممثلة تماماً لنطاق الظواهر المدروسة ، وقد لا تتضمن المعلومات درجة واضحة من الصدق والحيثية ، كذلك قد يتعلم استخدام هذه المعلومات في عقد المقارنات نظراً لتغيرها من فترة لأخرى ومن مجتمع لآخر . وفي حالة استخدام الوثائق يتعين التثبت أولاً من صحة هذه الوثائق عن طريق مناهج التحقيق والتحليل الداخلى والخارجى .

(ب) استخدام طريقة القياس :

يستخدم الباحث طريقة تحليل المضمون في قياس مفاهيمه ، حينها تكون هذه

المعلومات أنماطاً ملموسة للاتصال ببعض الأشخاص ، وتعنى طريقة القياس ملاحظة بعض أنماط الاتصال وتسجيلها ثم تصنيفها إلى فئات ذات دلالة ، وفقاً لبعض المؤشرات ، وتحليلها احصائياً بعد ذلك . وهناك أنواع مختلفة من المقاييس المستخدمة في طريقة تحليل المضمون ، وعموماً فإن هذه المقاييس اجراءات تجعل عملية القياس مركبة أكثر منها بسيطة ، فعلى الباحث أن يقوم بتقسيم النقط الكلى للاتصال موضوع الدراسة إلى عدد من الوحدات units (كلمات ، عبارات ، جمل ، تأكيديات) ، ثم يقوم بترميز كل وحدة من هذه الوحدات منفصلة ، ثم يقوم بإعادة تركيب الوحدات لكى يصوغ المقاييس المركب . واذاً فلدنا عمليتين أساسيتين هما ترميز الوحدات Coding ، وتركيب هذه الوحدات Combining ، أما الترميز فهو يتم في إطار الفئات الكلية المستخدمة في التحليل ، وأما تركيب الوحدات فهو الذى يشير إلى نمط الاتصال في صومه ، ويمكننا من إعطاء أوزان محددة للفئات المختلفة المستخدمة في تحليل هذا النمط ، وفي كل هذه المحاولات يستخدم الباحث أسلوب المعالجة الكمية للبيانات التى يتناولها بالدراسة .

٤ - فئات تحليل المضمون :

قبل أن نتعرض للفئات المستخدمة في تحليل المضمون ، يتعين أن نلقى الضوء على العملية الأولى التى ينبغى أن يتم بها الباحث في هذا المجال . وتمثل هذه العملية في تعريف وحدة المضمون ، ويجب التفريق في هذا الصدد بين وحدة الترميز ، ووحدة السباق ، الأولى هى الوحدة النوعية التى سيتم تصنيفها مثل الكلمة ، أو الموضوع ، أو العبارة ، ويعتبر استخدام الكلمة كوحدة للمضمون هو أكثر الاستخدامات بساطة في فئات تحليل المضمون . أما الثانية ، فهى تشير إلى الاطار الأوسع الذى تكتسب منه وحدة الترميز معناها ودلالاتها .

ومن أهم اجراءات تحليل المضمون وضع الفئات التى سيتم في ضوءها تحليل مادة الاتصال ، وتستخدم عادة الفئات التى أشير إليها لازويل وزملاؤه وهى — من يقول ماذا ، ولين ، وكيف ، وماهى النتائج

Who Says, What, to whom, how and with what effect

وقد عرض كل من بيرلسون ، وهولستي Holsti لهذه الفئات وكيفية الاستفادة منها في تحليل المضمون^(١) ونصل بنا أن نقدم بإيجاز عرض لهذه الفئات :

(١) Holsti, Content Analysis for Social Sciences and Humanities, Reading, Mass. - Addison Wesley, 1969.

(أ) لفظة « *Who* » : مراد دراسات تحليل المصنوع في هذه الفئة على صاحب دراسته . أنه لكاتب مقاله يدافع مختلفه الأنواع . ومن مثله هذه الدراسات دراسة « *Morton* » نسمة أسس بحريه تجعلها تفرق بوضوح بين المؤلفين ، واستخدم مؤرخون مؤثرين للأسلوب مثل ملون ، بجملة ، ومكرها ، واستخدم حروف الجر . والأمثال ، والتأكيده .

(ب) لفظة « *What* » : وتبحث هذه الفئة فيما يقال ، وهذا اللون من البحوث غالباً ما يكون بحثاً وصفيّاً إذ يقول هولسي « أن معلومات المضمون تلعب كاجابة مباشرة للتساؤل الذي يطرحه البحث ، أكثر من كونها مؤشرات تستنتج منها خصائص المصدر أو الجمهور » . ومعظم دراسات تحليل المضمون قد تركزت حول لفظة ماذا قيل ؟ وقد حدد بيرلسون نسقاً تصنيفياً لدراسة هذه الفئة يتمثل فيمايلي : الاتجاهات *Trends* أي دراسة اتجاهات الاتصال خلال الزمن ، فهل تغيرت على سبيل المثال اتجاهات التعبير عن الدوافع في قصص الأطفال خلال الخمسين سنة الأخيرة ؟

والفروق الدولية في المضمون *International/Content Difference* والتركيز هنا ينصب على الفروق بين الدول في مضمون مادة الاتصال ، باعتبار أن ذلك يعكس طابع الحياة السائد في هذه الدول ، وتفيد هذه الفئة في الدراسات الحضارية المقارنة ، ثم لدينا أخيراً المستويات *Standards* وهي تنص الترام وسائل الاعلام بالسلوكيات الموضوعية في عرض مادة الاتصال .

(ج) لفظة « *Whom* » : وتختص هذه الفئة بالجمهور الذي تخاطبه مادة الاتصال ويمكن في ضوء هذه الفئة اجراء دراسات وصفية للفروق بين الرسائل التي تحملها قنوات الاتصال المختلفة ، إذ يتحدد مضمون هذه المادة على أساس طبيعة ، وحجم ، وصفات الجمهور الذي تخاطبه ، ومن ثم لنا أن نتوقع أن تعكس هذه المادة القيم والاتجاهات والمعايير السلوكية التي تميز الجمهور المقصود من الرسالة ، ومع ذلك فلا وسائل الاعلام لها قوة نسبية في التأثير على تشكيل هذه الاتجاهات وتغييرها .

(د) لفظة كيف « *How* » : وتركز البحوث في هذا الصدد على شكل أو أسلوب الاتصال ، وطريقة عرض مادة الاتصالات ، فكأن تحليل طرق بناء الرسائل هو الهدف الأساسي للبحوث التي تتناول لفظة « كيف قيل ؟ » . ومن أهم البحوث التي ظهرت في هذا المجال تحليل أساليب الدعاية والاعلان .

(هـ) لفظة « ما هي النتائج *with what effect* » : وتتناول هذه الفئة دراسة النتائج : الأثر المترتبة على الاتصال بالنسبة للذين يستقبلون الرسائل ، وهذه هي البحوث ذات الطابع التحليلي . وهذه البحوث أهمية خاصة فيما يتعلق بالتحرف على مختلف

سياسات الاعلام وأساليب الدعاية والاعلان وفعالية وسائل الاتصال المختلفة في تحقيق الهدف من الرسائل .

٥ التأويل والتفسير :

المرحلة الأخيرة في تحليل المضمون شأنه في ذلك شأن أى دراسة اجتماعية علمية أخرى هي مرحلة التأويل والتفسير ، واكتشاف الدلالات التي تنطوي عليها النتائج ، ومبلغ أهميتها العلمية والنظرية ، ويكون ذلك من خلال مقارنة هذه النتائج باستخدام نموذج تصوري معين يتبناه الباحث . وتلقى التفسيرات المستخلصة من بحوث تحليل المضمون الضوء على ديناميات الاتصال وعمليات التغير الاجتماعي التاريخية ، ومثل هذه التفسيرات تتطلب من الباحث أن يذهب إلى ما هو أبعد من المعاني اللغوية لكي يفهم البناء الاجتماعي للجماعة ، أو الحالة النفسية للأفراد .

وتستهدف بعض دراسات تحليل المضمون أهدافاً وصفية واستكشافية ، وفي مثل هذه البحوث يتجه الاهتمام نحو البيانات الواقعية ، ومحاولة ربط معانيها بالاطار الفكري القائم ، وإثراء النظرية بواسطة نتائجها وشواهد الواقعية . وقد تستخدم دراسات تحليل المضمون في التحقق من صحة الفروض ، بشرط أن يكون الاطار التصوري الذي تنطلق منه الدراسة اطاراً محكماً .

وعلى أية حال ، فإن تحليل المضمون أسلوب للبحث يمكننا من فهم العملية الأساسية في الحياة الاجتماعية كلها وهي عملية الاتصال . ولقد أكد مؤمن تحليل المضمون أهمية هذا الأسلوب في تحقيق مزيد من التكامل المنهجي بين كل من الاهتمامات الكمية والتحليلات الكيفية للمواقف وأنماط السلوك وأنساق الاتصال^(١) .

(١) أنظر Silvel De Sola Pool (ed.), *Trends in Content Analysis*, Urbana, Ill., University of Illinois Press, 1959 .

الباب الرابع

أدوات البحث الاجتماعي

(وسائل جمع البيانات)

تمهيد عام

الفصل التاسع عشر : الملاحظة .

الفصل العشرون : المقابلة .

الفصل الحادي والعشرون : استمارات البحث .

تجهيد عام

من المسلم به أن نجاح البحث في تحقيق أهدافه ، يتوقف على الاختيار الرشيد لأنسب الأدوات الملائمة للحصول على البيانات ، والمجهود الذى يبذله الباحث في تمحيص هذه الأدوات وتقييمها ، وجعلها على أعلى مستوى من الكفاءة . ومعنى ذلك أنه من الضروري أن تتحقق درجة معينة من الثقة في البيانات التى تحصل عليها عن طريق أدوات البحث . وهنا يبرز أماننا تساؤلين أساسيين هما : مامدى ثبات البيانات التى يحصل عليها الباحث ؟ أو بعبارة أخرى اذا كان الباحث يعتمد في الحصول على المعلومات على استشارة للبحث صممها خصيصاً لهذا الهدف لكي يطبقها على عينة من الأفراد فهل لو طبق هذه الاستشارة مرتين ، تفصل بينهما فترة زمنية معينة على نفس المجموعة ، هل يتغير شكل البيانات تغيراً جوهرياً ، أم أن هناك درجة من الاستقرار في الشكل العام للبيانات ، مع افتراض أن الشيء المبحث سواء كان يتعلق بظاهرة ، أو اتجاه أو موقف لم يشهد تغيرات جوهرية خلال هذه الفترة ؟ أما التساؤل الثانى فهو يتعلق بمدى صدق الأداة التى يستخدمها الباحث أو بمعنى آخر مبلغ تطابق ما تحصل عليه من معلومات مع الحقيقة الموضوعية : أى أن علينا أن نتأكد بالفعل من أن الأداة التى نستخدمها في القياس تقيس فعلاً الظاهرة المراد دراستها ولا تقيس شيئاً آخر غيره .

والواقع أن ماسبق يثير مسألة هامة وهى قدرة العلوم الاجتماعية على التوصل إلى مقاييس ثابتة وصادقة وبما هو جدير بالذكر أن علم النفس قد استطاع أن يحقق تقدماً كبيراً في هذا المجال ، وذلك راجع بالطبع إلى أنه قطع شوطاً كبيراً في تحقيق الضبط والدقة والتجريب ، وبذل المتخصصون فيه جهوداً ملحوظة في معرفة حدود الاختبارات التى يستعملونها ، ومدى الثقة فيما تتوصل اليه من نتائج صادقة ويسلم كثير من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا أنه من الضروري أن يبذل الباحث جهوداً منظمة في إعداد أدوات البحث ، وتقييمها ، حتى يتحرروا من مصادر التحصيص والتحيز الشائعة ويتخلصوا من الذاتية التى تشوه نتائج الدراسات العلمية ، ولكن الشائع أن نسبة الاهتمام بتطبيق مقاييس دقيقة للثبات والصدق بين علماء الاجتماع أقل منها بين علماء النفس ، ويرجع ذلك إلى أن أداة البحث المستخدمة في البحوث الاجتماعية غالباً مالا يحد تطبيقها بعد المرة الأولى فاداً اعتمد الباحث على استشارة المقابلة مثلاً ، فانه لا يعود إلى استخدامها مرة ثانية بمجرد أن تؤدى الغرض منها في المرة الأولى ، ذلك بمكته الحال في المقاييس

السيكولوجية التي تصمم بغرض تطبيقها عدة مرات لقياس أشياء ثابتة نسبياً ، بل أنها تستخدم في مجتمعات مختلفة ولذا يتعين أن يبذل الباحث جهداً كبيراً في التأكد من ثباتها وصدقها . أضف إلى ذلك أن سرعة معدلات التغير الاجتماعي والثقافي ، وما يؤدي إليه ذلك من تعديلات أساسية في بناء المجتمع ، وتقضي من الباحثين أن يتوقفوا عن إجراء بحوث مستمرة ، ومن ثم لا يجدون ضرورة تدفعهم إلى تضيق وقت طويل في حساب ثبات وصدق أدوات جمع البيانات .

على أية حال ، ينبغي أن تكون لدينا فكرة واضحة عن مفهومى الثبات والصدق فالثبات هو مدى الاتساق أو نسبة الاتفاق والتطابق بين البيانات التي تجمع عن طريق إعادة تطبيق نفس المقاييس على نفس الأفراد أو الجماعات في ظل ظروف متشابهة بقدر الامكان ، مرتين متتاليتين . وعادة ما يـ حساب الثبات عن طريق تطبيق الاختبار على نفس المجموعة مرتين ، تفصل بينهما فترة زمنية كافية ، ثم يحسب معام الارتباط بين الاجابات الأولى والثانية ، أو نسبة الاتفاق بين هذه الاجابات بحيث أن السؤال الذي لا يحقق نسبة اتفاق عالية تقدر بحوالى ٧٠٪ أو معامل ارتباط يزيد عن ٥ ، يسقط من الاستشارة أو الاختبار ، باعتبار أنه مقياس غير ثابت أو دقيق .

أما الصدق **Validity** ، فهو يترجم أحياناً (بالصحة) أو (الصلاحية) ومعناه أن يقيس الاختبار ما وضع لقياسه ، فالاختبار المخصص لقياس القدرة الميكانيكية يجب أن يقيس هذه الخاصية فقط ، ولا يقيس مثلاً المهارة اليدوية ، وغالباً ما يلجأ الباحث للتأكد من صدق المعلومات التي حصل عليها إلى الاستعانة ببعض المحكات الخارجية ، فإذا كنا نسأل مثلاً عن بعض المعلومات الخاصة بالعمر والدين ، والدخل والمهنة ، ومستوى التعليم ، ومستوى التحصيل في استشارة البحث ، فإننا نستطيع التأكد من صدق هذه البيانات ، إذا كانت هنا سجلات أو وثائق تتضمن هذه المعلومات فنقارن . وبين المعلومات اللفظية التي تم الحصول عليها من خلال مقابلة المبحوثين^(١) .

وهناك وسائل مختلفة للحصول على البيانات نكتفى منها بالحديث عن ثلاثة أدوات أساسية هي : الملاحظة ، والمقابلة ، واستبارات البحث .

(١) أنظر ، ملاحظة مستفيضة لأجرائات التحقق من صدق وثبات أدوات التباين عدد :

Les, J. Cronbach and Paul E. Meehl. "Construct Validity in Psychological Tests"

Psychological Bulletin, LII : 261-302. (1955).

الفصل التاسع عشر

الملاحظة

تمهيد .

١ - قواعد اجراء الملاحظة في البحث الاجماعى .

٢ - أنواع الملاحظات .

٣ - استخدامات الملاحظة .

٤ - أخلاقيات القيام بالملاحظة .

الفصل التاسع عشر

الملاحظة

تهدف :

الملاحظة أداة رئيسية للبحث الاجتماعي ، بل يمكن القول أن كل بحث اجتماعي يستخدم الملاحظة بدرجات مختلفة من الدقة والضبط ، ابتداء من الملاحظة السريعة غير المضبوطة ، وصولاً إلى الملاحظة العملية الدقيقة . فالعلم يبدأ بالملاحظة ، ثم يعود إليها مرة أخرى لكي يتحقق من صحة النتائج التي توصل إليها . وهناك فارق بين الملاحظة السريعة العابرة التي يقوم بها الإنسان في ظروف الحياة العادية ، وبين الملاحظة العلمية التي تمثل محاولة منهجية يقوم بها الباحث بصبر وأناة للكشف عن تفاصيل الظواهر ، أو عن العلاقات التي توجد بين عناصرها ، وهي تتميز عن الملاحظة العابرة بأن الباحث يقوم بها لخدمة بحث معين وليس كيفما اتفق ، كما أنها مخططة بطريقة واعية من أجل تحقيق أهداف البحث ، ثم أن الملاحظات العلمية تثبت وتسجل بطريقة دقيقة ، وهي فوق كل ذلك يمكن تكرارها ، وذلك بالعودة إلى ملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة مرة ثانية للتحقق من صحتها والوقوف على ماى دقتها .

وهكذا نستطيع القول أن الملاحظة العلمية بما تتميز به من خصائص تصبح مصدراً أساسياً من مصادر الحصول على البيانات ، بل أن البعض ذهب إلى حد اعتبارها منهجاً مستقلاً من مناهج البحث العلمي . وتخدم الملاحظة الكثير من أهداف البحوث ، فيمكن استخدامها مثلاً في استكشاف بعض الظواهر ، أو الاستبصار بسلوك معين ، : أنها قد تلقى الضوء على البيانات الكمية ، فتضيف إليها بعداً كميّاً نوعياً يمنحها - حتى حاصراً - وهي تمثل ل هذه الحالة محكاً خارجياً يمكن الاحتكام إليه في مدى التثبت من مدى صدق البيانات ، وهي وإن كانت تعكس وجهة نظر الباحث إلى حد ما ، إلا أنها تعطينا صورة واقعية حية للظواهر التي تتناولها . ويمكن القيام بالملاحظة في المواقف الطبيعية ، دون استطاع ظروف معينة ، مثل الملاحظات التي قام بها الباحثون في التنظيمات الصناعية لدراسة سلوك جماعات العمل أثناء تأدية أعمالهم ، وتسجيل شبكة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية التي تنشأ بينهم في موقف العمل ، ودلالة ذلك بالانتاجية ، والقدرة على الانجاز . الخ وتفيد الملاحظة أيضاً في دراسة جماعات الأطفال ، ومعرفة الشخصيات القيادية

منهم ، ومن الجدير بالذكر أن تشارلز كولي C. Cooley قد صاغ جانباً كبيراً من أفكاره حول الجماعات الأولية ومما تتميز به من خصائص المواجهة المباشرة والتعاون ، وحرية التعبير عن الشخصية والعواطف ، ومن خلال ملاحظاته الوثيقة لجماعات الأطفال ، ذلك أن امتناع النظر إلى الأشياء — كما يقول — ممكنة من الفهم التام للظواهر . ومن الأمثلة أيضاً ملاحظة انفعالات جمهور في تجمع معين ، مثل جمهور كرة القدم ، أو سلوك الناس خلال الاحتفالات العامة وكذلك في حالات التجمهر والتدويع الشعبية ، ومن مزايا الملاحظة تسجيل الحدث فور وقوعه تلقائياً ، فهي تصور الحدث والموقف مباشرة ، وتنقله إلى الشخص القائم بالملاحظة Observer دون أن يتحتم عليه مقابلة الأشخاص وسؤالهم وتسجيل اجاباتهم ، مما قد يجعلهم في حرج أو تحيز ، وهي لذلك تتميز بالمرونة التي تسمح للباحث بتغيير وتعديل خطته وفقاً للظروف التي يواجهها . أى أن قيمة الملاحظة كطريقة في البحث تزداد في الحالات التي نتوقع فيها احتمال مقاومة الأفراد لما يوجه اليهم من أسئلة ، أو عدم تعاونهم مع الباحث أثناء المقابلة ، وهذه المقاومة من الأمور المألوفة خاصة اذا كانت الأسئلة تتناول مسائل خاصة لا يحب الفرد أن — يتحدث عنها أو لا يطمئن الاطمئنان الكافي إلى التصريح عن رأيه فيها ، فيمتنع عن الاجابة ، أو يلجأ إلى تحريفها . ورغم أن الناس قد يخفون من أنماط سلوكهم اذا علموا أنهم موضع ملاحظة ، الا أن تحريف السلوك الفعل عن صورته المألوفة ، — أصعب بكثير من تحريف الألفاظ المعيرة عن السلوك الحقيقي (١) . ومهما كانت الطريقة المستخدمة في الملاحظة فإن على الباحث أن يجيب على عدة تساؤلات هامة هي :

ماهو الغرض من الملاحظة ؟

وما الذي يجب ملاحظته ؟

وكيف تسجل الملاحظات ؟

وما هي الاجراءات التي يجب اتخاذها للتأكد من دقة الملاحظة ؟

ثم ما هي العلاقة التي تربط الباحث بالأشياء المشاهدة وكيف تتطور هذه العلاقة ؟

(١) أنظر عرضاً تفصيلياً لاستخدامات الملاحظة والمقابلة في البحوث الميدانية باعتبارها تتميز عن الدراسات المعملية في

Richard N. Adams and Jack .

Preis (eds), *Human Organization Research. Field Relations and Techniques*, Home Wood Ill, the Dorsey Press, 1960

قواعد اجراء الملاحظة في البحث الاجتماعي :

هناك قواعد عامة يمكن الاسترشاد بها عند القيام بالملاحظة وتحليل المواقف الاجتماعية إلى عناصر أولية لها دلالتها بالنسبة للباحث نوجزها في النقاط التالية :

(أ) يتعين على الباحث أن يدخل ضمن مجالات ملاحظاته كل الأشياء أو الوقائع أو الظواهر أو العلاقات ذات الصلة بموضوع بحثه ، وهذا بطبيعة الحال يرتبط بالهدف من الملاحظة ، وعليه أيضاً أن يتأكد من أن الأشياء ، أو المواقف أو الأشخاص الذين تركهم بدون ملاحظة ليست لها دلالة بالنسبة للدراسة .

(ب) اذا شارك في القيام بالملاحظة أكثر من باحث واحد ، فمن الضروري أن يتضمن كل منهم في جانب معين من الموضوع الذي تجري الملاحظة من أجل دراسته فلذا كنا ندرس مثلاً البناء الاجتماعي في إحدى القرى ، فمن الممكن أن يتوا ، باحث تحليل النظام القرابي ، وآخر دراسة النظام الاقتصادي ، وثالث جمع شواهد تتعلق بالنظم القانوني ... وهكذا ، على أن يأخذ كل منهم في اعتباره التساند المتبادل بين هذه النظم المختلفة .

(ج) لابد أن يتأكد القائم بالملاحظة من مدى التعارض بين مايقوله الناس وبين مايلسونه بالفعل ، أو يتبين عن طريق الملاحظة صحة مايلل به أفراد البحث من معلومات دون اشعارهم بأنهم يخفون الحقيقة أو يتهربون منها .

(د) المشاركون **Participants** : يتجه اهتمام الباحث هنا نحو معرفة عدد المشاركين في الموقف الذي يقوم بدراسته ، ومدى نشاطهم وخصائصهم المختلفة والعلاقات المتبادلة بينهم ، وكيفية ظهور جماعات صغيرة أو فرعية بينهم ، أى درجة التفاعل الاجتماعي . أو الميزة .

(هـ) الموقف الاجتماعي قد يحدث في أماكن مختلفة في المنزل ، وفي المصنع أو في مكان عام أو خاص ، وبذلك تختلف المواقف باختلاف المكان ، ومن الضروري أن يعرف الباحث أنماط السلوك المرغوب فيها أو المسموح بها ، والأنماط الأخرى المرغوب عنها أو غير المسموح بها ، في كل موقف من هذه المواقف .

(ز) هل هناك هدف عام يجمع المشتركين في الموقف مثل المناسبات الاجتماعية الرسمية وكيف يستجيبون لهذه الأهداف ، ومامدى توحدهم بها ، أو تعارض هذه الأهداف العامة ، مع رغباتهم الشخصية ؟ .

(ر) ماهى أنماط السلوك الاجتماعي الفعلية التي يمارسها الأفراد في الموقف ، و ماهى الوسائل التي يستخدمونها لممارسة أنشطتهم ؟ و ماهى المواقف أو العبارات التي تعترض أنشطتهم مثل ضغط المعلم الاجتماعي ، أو قلة الامكانيات المادية ؟ ثم ماهى البواعث أو الدوافع التي تؤدي إلى استمرار الموقف ؟ .

(ح) المدة والتكرار Frequency & duration : متى حدث الموقف ؟ و ماهى الفترة الزمنية التي يستغرقها ؟ وهل هو موقف فريد غير متكرر ؟ أو أنه موقف متكرر الحدوث ؟ و ماهو معدل التكرار ؟ و ما نوع الظروف التي ساعدت على حدوثه ؟ وهل يعتبر هذا الموقف « نموذجياً » بالنسبة للمواقف الأخرى ؟ .

(ط) على الباحث أن يساهم العادات والتقاليد السائدة في مجتمع البحث ، حتى لا يكون وجوده غير مرغوب فيه ، كما أن عليه أن يسجل نتائج اتصالاته بالأشخاص موضوع الملاحظة ، من حيث مدى انجابتهم أو سلبيتهم ، وكذلك الفترة التي استغرقها الملاحظة .

٢ - أنواع الملاحظات :

هناك تصنيفات مختلفة للملاحظات ، وذلك وفقاً لدرجة الضبط التي تفرض على القائم بالملاحظة . ونوع القيود التي توضع لكي تكون الملاحظة أكثر دقة ، ويمكن أن نتحدث هنا عن ثلاثة أنواع رئيسية :

(أ) الملاحظة المشاركة : Participant Observation

وهي تلك التي يقوم فيها الباحث بالملاحظة مع الأشخاص المطلوب ملاحظتهم لفترة زمنية طويلة نسبياً ، قد تمتد إلى ما يقرب من العام ، وذلك للتعلم في فهم خصائصهم الاجتماعية والثقافية والسلوكية والاقتصادية . وقد استخدمت هذه الطريقة في البحوث الأنثروبولوجية — كما أوضحنا فيما سبق لدراسة مجتمعات كلية ، وثقافات ، وأحياء من المدن ، ومصانع ، وجماعات ذات أنواع مختلفة ، ويتمتع على الملاحظ المشارك أن يتعدى عن التحيز لفئة من الفئات فإذا أراد دراسة مصنع مثلاً فإن عليه أن يدرس العمال والإدارة معاً دون أن يتحيز إلى جانب معين ، وهو يتدبر في الواقع الذي يعايشه ، ولكنه يحاول قدر استطاع أن يصوره تصويراً موضوعياً .

(ب) الملاحظة المنظمة :

Systematic or Structured Observation

تستخدم للدراسة جوانب معينة بالذات من الموقف الاجتماعي بدلاً من أن يدرس الباحث مجموعة كبيرة من الأحداث ، وهي عادة ما تستخدم لأغراض الوصف والتشخيص ، وأحياناً للتأكد من صحة الفروض . ويقوم الباحث بملاحظاته وفقاً لخطة محددة بوضوح من قبل ، وهذا فهو غالباً ما يستعين بطرق تزيد من دقة ملاحظاته ، كأن يستخدم استارة ملاحظة بها بعض الأسئلة المفتوحة ، ومعنى ذلك أنه لا يتمتع بحرية اختيار محتوى ملاحظاته وغالباً ما يلجأ الباحث إلى تقسيم السلوك إلى فئات Category System والنتيجة هي طبقة معينة من الظواهر التي يصنف السلوك الملاحظ وفقاً لها وهذا النظام يمدد الباحث باطار مرجعي للملاحظة ، ويزيد من احتمال ادراك الجوانب العامة ذات الدلالة في السلوك . ومن أشهر القوائم المستخدمة تلك التي استعان بها روبرت بارس R. Bales في تحليل عملية التفاعل Interaction Process Analysis داخل الجماعات الصغيرة حيث قسم السلوك الذي يمكن ملاحظته إلى ١٢ فئة ، بناء على تصوره للمراحل التي يمر بها الجماعة حينما تسعى إلى حل مشكلة من المشكلات وهذه المراحل هي :

التعرف على المشكلة ، ثم تقويم وجهات النظر المختلفة بصددها والضبط أي محاولات الأعضاء التأثير بعضهم في البعض الآخر ، وأخيراً إتخاذ القرار النهائي .

(ج) الملاحظة التجريبية : Experimental Observation

وهناك صمومتان أساسيتان نتميزان بتنفيذ الملاحظة المشاركة والمنظمة على الوجه الأكمل :

أولهما أن الموقف الاجتماعي أو الظاهرة التي يقوم الباحث بملاحظتها لا يمكن التحكم فيها والإحاطة بالظروف المحيطة بها .

وثانيهما أن الموقف أو الظاهر موضوع الملاحظة ليست من البساطة حتى يمكن الإحاطة بجميع جوانبها بسهولة ولكنها عادة ما تكون معقدة ولذلك فكل القائم بالملاحظة أن يسجل ملاحظاته فور حدوثها ، وكذلك يصنف التفاعل الاجتماعي الذي يحدث بين الأشخاص والسلوك بين الأفراد قبل أن يتغير معالاه ، وهذا أمر قد يتعذر تحقيقه في حالات كثيرة . ولكي يمكن التغلب على هاتين الصعوبتين يتجه الباحث نحو السيطرة على الأوجه المختلفة من الظاهرة ، والتخلص من بعض العوامل التي قد تؤثر على خط

سبها في طورها الطبيعي ، وبذلك تكون ملاحظته مركزة على السلوك أو التفاعل موضوع الدراسة فقط ، وتحت ظروف قام الباحث بإعدادها في تجربة . والمثال على ذلك التجربة التي قام بها هويت Whyte وليت Lippit عن الأجواء الاجتماعية ، حيث قاما بتكوين ثلاث جماعات أطفال متكافئة في الثغرات الهامة ، ماعدا نمط القيادة أو الجو الاجتماعي السائد سواء كان ديمقراطياً ، أو فرضياً . ولوحظ بعد ذلك سلوك القادة واستجابات الأطفال مثل عدد مرات استخدامهم للفظ « نحن » بدلاً من اللفظ « أنا » في كل من الأجواء الاجتماعية الثلاثة ، كذلك لوحظت استجابات الأطفال نحو المدون الخارجى ، ومواقفهم حينما يفتب القائد عن الجماعة ، وقدرتهم على الأداء والتجاز .

- استخدامات الملاحظة :

إن ملاحظة التفاعل الاجتماعي تبدأ من التسجيل المنظم لأنماط السلوك المتبادلة بين شخصين ، إلى الاندماج في مجتمع أو ثقافة معينة بصورة كلية بحيث يصبح الباحث عضواً في هذه الثقافة ومشاركاً في الحياة الاجتماعية لأعضاء هذا المجتمع ، ومن خلال هذا الدور يستطيع أن يقدم تقريراً علمياً متكاملأ عن كل ما هو « وراء السطح » حين يتعمق فهم البناء الاجتماعي القائم فهماً كميأ^(١) .

وهكذا ، تستخدم الملاحظة المباشرة استخداماً واسع النطاق شأنها شأن أدوات جمع البيانات الأخرى في اكتشاف الانتظامات في البناء الاجتماعي والممارسات الاجتماعية سواء في المجتمعات ، أو المواقف الاجتماعية ، أو الجماعات الاجتماعية ، وفيمايلي أهم مجالات استخدام الملاحظة في البحوث الاجتماعية :

(أ) ملاحظة المواقف الطبيعية ، حيث أن التفاعلات الاجتماعية تجري بين الأفراد في مواقف طبيعية ، مثل التفاعل في الحياة الأسرية ، وفي مواقع العمل المختلفة ، ويمثل ذلك محلاً هاماً من مجالات استخدام الملاحظة . ونشير في هذا الصدد إلى استخدام علماء الأنثروبولوجيا والأتروبولوجيا لطريقة الملاحظة في المجتمعات المحلية .

(ب) ملاحظة المواقف المضبوطة ، وهذه هي المواقف التي نصطنعها لكي تتمكن من ملاحظة وتسجيل أنواع معينة من التفاعلات الاجتماعية نعتبرها ذات أهمية خاصة . وفي مثل هذه الدراسات التي تأخذ شكل « الملاحظة المصطنعة » ينسب الباحث حساباً لتأثير الموقف ذاته في سلوك الأفراد وأنماط التفاعل بينهم .

(١) C. Fletcher, *Beneath the Surface*; London, Routledge Kegan Paul, 1974. أنظر

(ج) استخدام الملاحظة في الدراسات المقارنة ، في هذه الدراسات يستهدف الباحث الوصول إلى بعض التعميمات عن طريق دراسة منظمات أو بناعات اجتماعية محدودة ، فيضع إطاراً للملاحظة يطبقه في عدد من المنظمات ، مثل الدراسات التي استخدمت الملاحظة في دراسة السجون ، والمنظمات الصناعية ، والمنظمات البيروقراطية .

(د) استخدام الملاحظة في دراسة الجماعات غير الرسمية ، فمن بين أهم مجالات استخدام الملاحظة بنجاح دراسة بناء الجماعات غير الرسمية وقيمها ومعايير سلوكها وثقافتها ، إذ تتمكن في هذه الحالة من فهم الجماعات فهماً متعمقاً عن طريق معايشتها والتفاعل معها ، وقد استخدمت هذه الطريقة في دراسات الجماعات غير الرسمية في المصانع ، والادارات الحكومية والمستشفيات ، والسجون ، كما طبقت بنجاح في دراسة جماعات الشباب والتعرف على ثقافتهم .

(هـ) استخدام الملاحظة في المراحل التمهيدية للبحوث الاجتماعية ، من أجل زيادة ألفة الباحث بالظواهر التي يقوم بدراستها ، وتكوين صورة مبدئية Preliminary Portrait عن نوعية المعلومات التي سيحصل عليها ، كما تساعد هذه الصورة في تطوير إجراءات أكثر دقة للملاحظة خلال المراحل المتقدمة من البحث .

• ٤٠٠ إعلانات القاص بالملاحظة :

يتعين أن نشير بداية إلى أن القيام بالملاحظة ليس أمراً بسيطاً ، بل أنه يحتاج إلى تدريب ومران كافيين بحيث نضمن الحصول على درجة ملائمة من الثبات والصدق ، خاصة إذا كنا نستخدم عدداً من الباحثين الميدانيين . كما ينبغي أيضاً أن نعتبر القائمين بالملاحظة من بين الأشخاص الذين يتمتعون بدرجة ملحوظة من الالتزام الأخلاقي ، فاستخدام الملاحظة ، وخاصة الملاحظة المشاركة يقتضي من الباحث الإقامة الكاملة في مجتمع الدراسة والاندماج مع أعضائه . وهو في هذه الحالة يتعرف على كل ما هو « تحت السطح » Beneath the Surface ، ومن ثم يواجه موقفاً مشكلاً في هذه الحالة ، وخاصة عند مرحلة كتابة تقرير البحث ونشره . هل يخضع في سلوكه لمتطلبات المعلم ؟ التي تقتضي منه التزام الصدق المطلق ، والصرامة التامة في الكشف عن كل المعلومات والبيانات التي حصل عليها والتي يمكن أن تتطوى على دلالة علمية هامة ، أم أنه يحذف بعض الأمور التي تمثل خصوصيات المجتمع أو الجماعة التي تعرف عليها ، واستطاع ادراكها واكتشافها من خلال العلاقة الوثيقة التي طورها أثناء البحث . وربما يكون في حذف هذه المعلومات وإخفائها تشويحاً لنتائج البحث . ومن المؤكد أن الباحث قد التزم

بأنه لن يحدث ضرراً لأولئك الذين حصل منهم على المعلومات ، ان مواجهة هذه المعضلة .
يعتمد إلى حد كبير على أخلاقيات الباحث الاجتماعي القائم بالملاحظة . ويلجأ بعض
الباحثين لمواجهة هذه المشكلات إلى تعريف بعض أفراد المجتمع المستعيرين بمهمته
الأساسية ، وما سوف تنتهي اليه هذه المهمة من كتابة تقرير علمي عن مجتمعهم على أن
يوضح لهم أن هذا التقرير لن يضر بأي فرد في المجتمع ، وإنما هو يحاول أن يكشف عن
طبيعة الحياة الاجتماعية ككل . وأنه من الممكن الاستمانة به في بعض البرامج التي تهدف إلى
صالح أعضاء هذا المجتمع .

الفصل العشرون

المقابلة

- ١ - تمهيد وتعريف .
- ٢ - أنواع المقابلات .
- ٣ - صياغة موقف المقابلة .
- ٤ - اختيار القائمين بالمقابلة والتدريب .

الفصل العشرون

المقابلة

١ . تمهيد وتعريف

المقابلة كأداة للبحث هي حوار لفظي وجهاً لوجه بين باحث قائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو مجموعة أشخاص آخرين. وعن طريق ذلك يحاول القائم بالمقابلة الحصول على المعلومات التي تصدر عن الآراء أو الاتجاهات ، أو الإدراكات ، أو المشاعر ، أو التوافع أو السلوك في الماضي أو الحاضر .

وتسهم المقابلة في المراحل الأولى من البحث في الكشف عن الأبعاد الهامة للمشكلة ، وفي تنمية الفروض ، وفي لقاء الضوء على الأطارات المرجعية لاستجابات أفراد التجربة . وتمتاز المقابلة عن غيرها من أدوات البحث الاجتماعي بأنها أكثر مرونة ، وبأنها تيسر للدرجة أكبر ملاحظة المبحوث والتعمق في فهم الموقف الكلي الذي يستجيب فيه للمقابلة ، كما يمكن للقائم بالمقابلة أن يشرح للمبحوث ملقد يكون غامضاً من السؤال ، وأن يكشف عن التناقض في الاجابات ، وأن يرجع إلى المبحوث لتفسير هذا التناقض وهو فوق ذلك يستطيع تغيير الجو الاجتماعي للمقابلة ، بحيث يكون أكثر واقعية ، وهو أقدر على الحكم على صدق الاجابات التي يحصل عليها من المبحوثين .

وعموماً ، فإن المقابلة تتكون من ثلاثة عناصر متميزة هي :

القائم بالمقابلة Interviewer والمبحوث Interviewee وموقف المقابلة . وهناك ارتباط

وثيق بين هذه العناصر الثلاثة . على نحو يؤثر في النتائج العامة للمقابلة . ويتوقف نجاح المقابلة إلى حد كبير على مهارة القائم بها ، ومدى فهمه لدوافع السلوك ، ومبلغ وعية إدراكه مختلف العوامل في الموقف المحيط به ، والتي يمكن أن تدفع المبحوث إلى الوقوف موقفاً سليماً من الباحث ، أو إلى اعطاء بيانات محرقة لا تتسم بالصدق والثبات^(١) .

(١) حادث كاهن Kahn وكاهن Annell عدداً من التجارب التي يمكن ان تفيد في تحليل موقف المقابلة

يوصفها بغير علمية اجتماعية تجري بين الباحث والمبحوث وهذه الخطوات هي : (أ) السلوك الانساني متجه نحو تحقيق الأهداف ، (ب) طالما ان الحاجة أو الرغبة ترتبط عند الفرد بهدف معين يسعى الى تحقيقه ، فإن لديه بعض القوى التي تنشأ لمحاولة وتحفره نحو التحرك صوب الهدف ، (ج) عند الارتباط من الحاجة والهدف عند الفرد هو ما نسميه التافق ، (د) أن السلوك لن يحدث قط ما أن يجد أمامه طريقاً يؤدي الى هدف يسعى الى تحقيقه (هـ) هناك دائماً أكثر من طريق من أجل تحقيق الأهداف ، (و) التي يسعى الفرد اليها (و) وحظف هذه الطرق فيما يتعلق بمدى

ومن الجدير بالذكر أن المقابلة كأداة للبحث قد تطورت نتيجة عاملين هما :

المقابلة الاكلينيكية ، وحركة القياس السيكولوجي .

أما الأولى — فقد تطورت عن تقارير الأطباء والأخصائيين النفسيين والمعالجين عن الحالات التي كانت تعرض عليهم ، ورغم أن الهدف الأساسي هؤلاء كان هو التشخيص والعلاج ، أكثر منه تصنيف الينانات ، إلا أن المقابلة الاكلينيكية كان لها أثر بالغ في توضيح قيمة المقابلة كأداة للبحث ولجمع الينانات . وكان لتطور حركة القياس السيكولوجي واهتمامها بالتقنى ، أثر بالغ في اكساب المقابلة كطريقة للبحث طابعاً موضوعياً .

والمقابلة فن يحتاج إلى مهارة ، وخبرة ، ومراعاة ، وتدريب ، يكتسبها الباحث عن طريق الممارسة العملية ، والنزول إلى الميدان ، والاحتكاك بمجهر البحث والقدرة على التفطن إلى دوافع البيلوك ، ومكونات الشخصية ، وأساليب الاتصال والتأثير ، وأنواع العلاقات الاجتماعية . ونستطيع أن نتناول بعض القواعد التي يمكن الاسترشاد بها عند القيام بالمقابلة ، وهي مستخلصة بالطبع من خبرات الباحثين في الميدان^(١) .

ان أول مايسمى اليه القائم بالمقابلة هو استشارة دوافع المبحوث للاستجابة فالمبحوث يواجه شخصاً غريباً عنه لا تربطه به صلة سابقة ، ويطلب إليه أن يدل ببيانات تصل بشعور حياته الخاصة ، وقد تكون من النوع الذى يحتاج إلى السرية ، أو مما يرتبط بتقاليد

== اشباعها لاهدافه (ز) ان الطريق الذى سيجتره الفرد يعتمد على مدى اكساباته في تحقيق أهدافه والصعوبات التى قد تواجهها الطرق الأخرى ، (ح) الادراك يختلف باختلاف الأفراد وفقاً لشخصياتهم وخبراتهم الخاصة (ط) يمكن فهم الفروق في الادراك به ، الأفراد في ضوء المجال السيكولوجي للفرد وبخاصة حاجاتهم وأهدافهم ، (ي) نحن حينما ندرك موضوعاً أو موقفاً تربطه بغيراتها فالادراك عملية استقاء وظيفي ، (ك) حينما يكون المجال السيكولوجي للفرد عبارة عن توى والقيمة تحدث فيها أثراً عكسياً ، فانه يستشعر التوتر والقلق ، وهذا شعور يمر عنده أيضاً دائماً خاصاً للتغلب على التوتر واستعادة التوازن (أنظر : Kahn and Cannell, *The Dynamics of Interviewing*, N.Y., Wiley, 1957. PP. 34-38.

وترجع أهمية هذه المتغيرات التى يشع اليها كاهن وكابل إلى أنها اذا أخذت في الاعتبار حياً من جانب القائم بالمقابلة مكنته من فهم الاطر السلوكي الأوسع الذى يؤثر في استجاباته ، طالما أن المقابلة هى في المثل الأول موقف للتفاعل الاجتماعي المباشر بين الباحث والمبحوث .

(١) أنظر : عرضاً للتروات والخبرات المختلفة ونخاسة علماء النفس الاجتماعي من أمثال د. ش. آش Ash وكراتشفيلد Crutchfield وش. آش Ash وغيرهم في ،

Human (et al), *Interviewing in Social Research*, Chicago, University Press, 1954, PP

راسخة ، ولاشك أن درجة الاستعداد للاستجابة تختلف باختلاف النور الذى يقوم به الباحث ، وباختلاف المجتمع الذى يجرى فيه البحث ، ونوع الثقافة السائدة ، وذلك كله يجب أن يدخله الشخص القائم بالمقابلة فى اعتباره ، إذ أن نجاح المقابلة ودقة الحصول على البيانات المطلوبة يتوقفان إلى حد كبير على مدى فهمه للأشخاص الذين يواجههم وقدرته على تطوير رابطة شعورية Rapport بينه وبين المبحوثين . لذلك يهتم على الباحث أن يعمل على كسب ثقة المبحوث ، فبدأً بمقدمة مختصرة يشرح فيها الغرض من المقابلة . كما يبين لأفراد البحث أن البيانات المطلوبة لن تستخدم الا لغرض البحث العلمى ، وأن البحث يهدف إلى الوقوف على مجموع آراء الأفراد واتجاهاتهم دون البحث عن آراء فرد بالذات . كما يبنى عليه أن يقدم ما يثبت شخصيته إذا تطلب الأمر ذلك . مع ملاحظة عدم الاطالة فى المقدمة ، حتى لا يبتعد وقتاً كبيراً ، ولا يثار الشك لدى المبحوث .

وينبى أن يخصص للمقابلة الوقت المناسب والظروف الملائمة ، ويقتضى الأمر فى كثير من الأحيان أن تكون المقابلة مقصورة على كل من الباحث والمبحوث ، لأن وجود أفراد آخرين قد يثير مخاوف المبحوث ، وقد يدفعه إلى الاحجام عن الادلاء بالبيانات الصحيحة ، وأن اشاعة جو من عدم الكلفة والبساطة والتبسيط فى الحديث يؤدى إلى عدم ظهور توترات نفسية لدى المبحوث وعدم الخوف والقلق . ويحسن أن يقوم القائم بالمقابلة بدور الخبير الذى يحاول استكمال معلوماته من شخص يستطيع أن يقدم له المعلومات .

ويقول جى W. Gee فى هذا الصدد : « ينبى أن يكون الباحث مظهرًا تمامًا للهدف من المقابلة وأن يكون مستعداً للإجابة على أى أسئلة توجه اليه من المبحوث ، وأن يحدد موعداً معه لإجراء المقابلة ، مع اشارة بأن هذا الوقت مخصص له بالذات ، وأن يبيى المكان المناسب لانجاح المقابلة ، ويؤكد مطلب السرية ، ويجهد فى التواضع والظهور بمظهر الياقة ، وأن يقدم له للمبحوث باختصار .

ولكى يحصل الباحث على الفائدة من المقابلة عليه اجراؤها عن طريق المناقشة والحوار ، فلا تبنى بطريقة جامدة املاية ، وإذا كانت الأسئلة معدة من قبل فى استارة خاصة ، على الباحث أن يقرأها جيداً ، وأن يتدرب عليها وأن يعرف بدقة ترتيبها المنطقى ، فبدأً بالأسئلة البسيطة ويصل إلى مستويات أعمق فأعمق . كما لا ينبى توجيه أكثر من سؤال واحد حتى يستطيع المبحوث أن يستجمع أفكاره ، بالنسبة لكل سؤال ، وأن ينظم أفكاره تشدداً دقيقاً . ويحين أن يظل القائم بالمقابلة هو الذى يمسك زمام المقابلة .

يوجهه كيفما شاء . ويستحسن توجيه نفس الأسئلة بنفس الأسلوب لكل الأفراد ولكن ذلك لا يمنع بالطبع من توضيح معاني الكلمات الغامضة ، أو إعادة السؤال عدة مرات اذا دعت الضرورة إلى ذلك . ويجب أن يسمى القائم بالمقابلة إلى المحصول بما اجابات عن جميع الأسئلة فإذا وجد أن المبحوث قد أجاب على سؤال في سؤال سابق ، فلا ينبغي أن يتخلل عن ذلك السؤال ، بل يتلوه على المبحوث ، ويلون اجابته ، وبغية ذلك في التأكد من صدق الاجابة السابقة .

أما اذا كانت الاجابة ناقصة ، فعليه أن يحاول استكمال المعلومات الناقصة والتي يرى أنها ضرورية للبحث . واذا أحجم المبحوث عن الاجابة على سؤال معين بمنحمة أنه « لايعرف » فعل القائم بالمقابلة أن يحاول معرفة العوامل التي تدفعه إلى عدم الاجابة . فقد يكون المبحوث حقاً لا رأى له في الموضوع ، أو لا يكون قادراً على التعبير عن رأيه بالألفاظ ، أو قد يكون السؤال غير واضح . وعلى القائم بالمقابلة أن يميز مقدار الامكان بين هذه الحالات ، وأن يتصرف في كل موقف بما يناسبه . ويجب أن يجيد الاصغاء إلى كل ما يقول ، وأن يمنحه الفرصة الكافية ليقول كل ما يريد ، دون أن يخرج عن موضوع السؤال . وينبغي ألا يظهر القائم بالمقابلة نفوراً واحتقاراً من الاجابات التي يمل بها المبحوث أو استكراً لما يقول ، فمهمته الأساسية هي الحصول على البيانات دون أن يقف منها موقف المعارض أو للتؤيد . ومن الأسئلة ما يتناول بعض الحقائق التي تسعى إلى معرفة السن ، أو الدخل ، ومن الضروري التأكد من صحة هذه البيانات ، في ضوء البيانات الأخرى التي أدل بها المبحوثين ، ومحاولة الاستدلال على «سحتها» بشنى الطرق ومن الممكن في هذه الحالة لقاء بعض الأسئلة الأخرى التي لا تشتمل عليها استارة البحث . وقد تكون الاجابات عن الأسئلة غامضة ، أو ناقصة وفي هذه الحالة يتعين على القائم بالمقابلة أن يحاول استكمال المعلومات الضرورية للبحث ، أو توضيح الناقص منها بصورة لا تثير المبحوث بالضغط ، ولا تؤدي إلى التحيز في الاجابة .

وتشير كثير من البحوث إلى أن عدم تدوين اجابات المبحوثين وقت سماعها يؤدي إلى نسيان كثير من المعلومات ، وتشويه الكثير من الحقائق وعلى ذلك فانه من الضروري تسجيل اجابات المبحوثين ، بعد الادلاء بها مباشرة ولا تتوغل هذه العملية إلى ما بعد انتهاء المقابلة . وفي حالة الاستتارة المقتنة ذات احتمالات الاجابة ، أى التي لا تنحصر على أسئلة مفتوحة فما على الباحث الا أن يضع علامة مميزة أمام الاجابة التي يختارها المبحوث أما اذا كانت المقابلة حرة فينبغي تدوين كل ما يقوله تدويناً مرتباً ، وإلى جانب استتارات المقابلة يمكن استخدام أجهزة التسجيل لتسجيل كل ما يقوله المبحوث ، ويراعى في ذلك موافقة المبحوث لأن اخفاء ذلك عنه يتعارض مع الأصول الأدبية التي يجب مراعاتها في جميع

مواقف البحث . ولذلك فمن المستحسن تسجيل اجابات المبحوثين مباشرة تسجيلاً كتابياً أو آلياً . وعلى مشاهد منهم لتفادي الأخطاء التي تترتب على التسجيل من الذاكرة وأهمها النسيان أو التحريف .

٢ - أنواع المقابلات :

يمكن تصنيف المقابلات على أسس مختلفة فقد تصنف طبقاً للفرض منها كأن تكون تشخيصية ، أو علاجية ، أو استقصائية . وقد تصنف على أساس الدور الذي يقوم به القائم بالمقابلة مثل التوجيه ، أو عدم التدخل أو التركيز حول موضوع معين . على أن أكثر أنواع المقابلات استخداماً هي :

المقابلة الحرة ، والمقابلة المقتنة ، والمقابلة المتمركزة حول موضوع .

أ) المقابلة الحرة : Free - Interview

هي نوع من المقابلة يتميز بالمرونة المطلقة ، فلا تتحدد فيها الأسئلة التي ستوجه للمبحوث ، ولا احتمالات الاجابة ، فيترك فيها قدر كبير من التحيز للبحوث للافصاح عن آرائه ، وانتماءاته ، وانفعالاته ، ومشاعره ورغباته ، وهي لهذا تستخدم في التعرف على الدوافع والاتجاهات ، وتقييم البحوث للأجور ، كما تلقى الكثير من الضوء على الاطام الشخصي والاجتماعي لمعتقداته ومشاعره . وبالطبع لن يتحقق ذلك الا اذا كانت استجابات المبحوث تلقائية ومتصقة . ويستخدم هذا النوع من المقابلات في تسمية الفروض التي يمكن اخضاعها بعد ذلك للاختبار المقتن ، الا أنها أقل قيمة في اختبار الفروض .

ب) المقابلة المقتنة : Standardized Interview

يتحدد هنا شكل ومضمون المقابلة بقدر الامكان قبل القيام بها ، فتوضع للكثير من الأسئلة يلتزم بها كل الباحثين ، وتوجه الأسئلة بنفس الكلمات وبترتيب معين للأفراد المبحوثين ، ويهدف التقنين إلى أن الأفراد يستجيبون لنفس المثير أو المثير . وعادة ما يتم تدريب الباحثين على طريقة الفاء الأسئلة ، وعلى الوقت الذي سوف يد فيه الجابات ، وعلى المواقف عبر المتوقعة التي يحصل أن تواجه كل منهم ، وذلك لتجانس معها . أو - الاحتمال علوا . وتضاف درجة تقدر الأسئلة المستخدمة في هذه الطريقة فأنه أن تكون أسئلة مغلقة أو أو - إجابات إيجابية محددة دائماً على . مثال له : "موجهة نهاية

(ج) المقابلة المتمركزة حول موضوع (البُورية) :

Focused Interview

إن الوظيفة الأساسية للبحث في هذا النوع من المقابلات هي . كيز الاهتمام حول خبرة معينة يختصها الفرد ، ونتائج هذه الخبرة . ومعنى ذلك أن القائم بالمقابلة يعلم أن المبحوثين قد اشتهروا في موقف معين . مثل رؤية فيلم سينائي ، أو سماع برنامج إذاعي أو قراءة كتاب أو إعلان ، ولهذا فهو غالباً ما يعد قائمة بالموضوعات والجوانب المختلفة التي سوف تدور حولها الأسئلة ، والتي يستجيبها من مشكلة البحث ، ومن ثم يهدف لموقف أو خبرة شارك فيها المبحوث ، ومن الفروض المستخلصة من نظريات اجتماعية أو نفسية وفي المقابلات البُورية . قد يسعى الباحث إلى التعمق بقصد معرفة درجة اندماج المبحوث واهتمامه بالخبرة موضوع المقابلة ، ويبدأ لذلك إلى المرونة وعدم التوجيه والتركيز على المشاعر والأحاسيس (١) .

٣ - صياغة موقف المقابلة :

المقصود بصياغة موقف المقابلة ، متطلبات استخدام المقابلة كوسيلة لجمع البيانات ، ويمكن تحديد هذه المتطلبات الناجية في مطلبين أساسيين ومرتبطين فيما بينهما المطلب الأول هو صياغة الأسئلة Questions Formulation . أي وضع أداة القياس ، والمطلب الثاني هو القيام بعملية المقابلة ذاتها Interviewing أي استخدام هذه الأداة . وتتضح العلاقة الوثيقة بين هذين المطلبين بصفة خاصة حينما يقوم الباحث بالملمتين معاً ، أي حينما يتولى وضع الأسئلة وتوجيهها إلى المبحوث ، دون أن تكون هناك فواصل زمنية أو مكانية بين الملمتين ، أي في البحوث الحقلية مثلاً حينما يقوم الباحث بالانغماس في بيئة معينة ووضع قائمة الأسئلة والقيام بعملية المقابلة في آن واحد ، وحتى في البحوث التي يتم فيها مسبقاً تخطيط أداة المقابلة ، ثم استخدامها بعد ذلك في عملية المقابلة بواسطة باحثين ميدانيين ، فإن الاتصال بين الملمتين يظل قائماً (٢) .

(أ) صياغة أسئلة المقابلة :

هناك طريقتان أساسيتان في صياغة أسئلة المقابلة ، الطريقة الأولى استخدام الأسئلة المفتوحة أو الأسئلة المقلدة ، والطريقة الثانية هي استخدام الأسئلة المباشرة والأسئلة غير المباشرة . أما الأسئلة المفتوحة open - ended questions فهي الأسئلة غير المحددة النهاية

(١) Merton (et al), The Focused Interview N.Y. Free Press, 1956.

(٢) أنظر عاصيل المقالة في .

Haman, H. Interviewing : In Social Research, Chicago, the University Press, 1974

والتي يطلب فيها إلى المبحوث أن يتحدث على النحو الذي يشاء ، ولا يقوم القائم بالمقابلة سوى بتوجيه مسار المقابلة توجيهاً عاماً دون أن يتدخل وإنما يسجل استجابات المبحوث للمثير الذي يضعه أمامه الباحث ، وتبلى هذه الطريقة أوضح ما تكون في المقابلات الحرة . وأما الأسئلة المغلفة *Closed - ended questions* فهي الأسئلة المحددة النية ، والتي تحدد بالتالي شكل المقابلة وطريقة تنفيذها ، إذ يطلب من المبحوث أن يقدم استجابته بحيث تكون ملائمة للتصنيف الموضوع مسبقاً للاستجابات المحتملة . وتستخدم هذه الطريقة في البحوث التي تتم بالتحليل الاحصائي والكمي أساساً ، وتظهر بوضوح في المقابلة المقتنة .

وتحدد طريقة الأسئلة المغلفة أو المفتوحة في ضوء عدد من الاعتبارات وهذه الاعتبارات هي : أهداف المقابلة ، ومستوى معلومات المبحوث ، ومدى عمق آراء المبحوثين في موضوع المقابلة والناحية التي توجد عند المبحوثين للاتصال ، ومدى معرفة القائم بالمقابلة مسبقاً بخصائص المبحوث . أما فيما يتعلق بأهداف المقابلة ، فمن الملاحظ أن المقابلات تختلف في أهدافها من حيث درجة التعمق ، فبعض المقابلات تستخدم لوصف أنماط السلوك وبيان خصائصها العامة ، وفي هذا النوع من المقابلات يكون البحث هادفاً إلى الوصف أساساً ، وقد نستعين بالمقابلة للتعرف على الاطار المرجعي الموجه لهذه الأنماط السلوكية ، وفي مثل هذه الحالات تكون المقابلة متعمقة وتنتج انجهاً تفسيرياً في أهدافها ، ولهذا عادة ماتستخدم الأسئلة المغلفة في المقابلات الوصفية ، بينما تستخدم الأسئلة المفتوحة في المقابلات التفسيرية . كذلك يتحدد اختيارنا لهذه الأسئلة في ضوء مدى ألفة جمهور البحث بموضوع المقابلة ، فلذا كان البناء المعرفي لهذا الجمهور متصل بموضوع المقابلة اتصالاً واضحاً ، وكانت أفكاره متكاملة في هذا الصدد ، فإنا نستطيع استخدام الأسئلة المغلفة ، بينما تستخدم الأسئلة المفتوحة التي يمكن فيها توجيه المبحوث من خلال الحوار الذي يعقده معه القائم بالمقابلة في حالة عدم نضوج أفكار المبحوثين حول موضوع المقابلة . كذلك ينبغي دراسة مدى دافعية المبحوثين للمشاركة في البحث ، وخاصة حينما نستخدم الأسئلة المفتوحة التي تتطلب جهداً أكبر ، ووقتاً أطول .

وأما الأسئلة المباشرة *direct questions* والأسئلة غير المباشرة *indirect questions* فإن الاختيار بينها يتحدد في ضوء طبيعة موضوع البحث وأهدافه ، ففي الحالات التي يتعارف فيها الحصول على معلومات عن طريق السؤال المباشر ، يلجأ الباحث إلى الأسئلة غير المباشرة والتي تكون في الغالب ذات طبيعة اسقاطية أو تكون مقنعة حتى يستطيع الباحث أن يتغلب على الصعوبات التي تمثل في إحساس المبحوث بالهجوم عليه قد لا

على الاجابة المباشرة ، بحيث نستطيع الحصول على معلومات تتعلق بالدوافع والموجهات الداخلية للسلوك .

ومن أهم محددات الأسئلة في المقابلة اللغة language ، اذ ينبغي توزيع الأسئلة في لغة تجعل عملية الاتصال ممكنة ، بحيث تصل الأفكار مباشرة إلى المبحور . . وتحدث فيه الأثر المطلوب . وبالإضافة إلى اللغة ، يهتم القائم بالمقابلة بالتعرف على الاطار المرجعي للمبحور Frame of reference ، فمن الخطأ أن نفترض أننا في عملية المقابلة نحصل على صورة مماثلة للاطار المرجعي للباحث ، وإنما يتعين أن تصاغ الأسئلة من أجل معرفة الاطار المرجعي للمبحور ، فهو يستجيب للمثيرات على أساس هذا الاطار الذي يشمل الظروف الأسرية ، والأوضاع الاقتصادية والطبيعية ، والخبرات الشخصية المكتسبة ... الخ . ويجب عند وضع هذه الأسئلة تجنب الغموض ، من خلال صياغة أسئلة لا تتطلب على أكثر من فكرة واحدة ، فالسؤال الواحد يقيس شيئاً واحداً فقط ، ويجب في نفس الوقت عدم استخدام الأسئلة الاجابية . التي توجه المبحور إلى اجابة يرغب فيها الباحث . ان السؤال هو مثير متحرر من التحيز ، يوجه لكي يحدث الأثر دون تدخل من الباحث . ومن أهم الأمور التي يجب مراعاتها فيما يتعلق بأسئلة المقابلة تنظيم هذه الأسئلة وتتابعها ، وليست هناك — في حالة المقابلة — قواعد عامة في هذا الصدد ، وإنما تترك هذه المسألة إلى ظروف المقابلة ذاتها ، وإنما ينبغي بصفة عامة مراعاة ترتيب الأسئلة بحيث تكون للمقابلة بداية ، وضرة حوار ، ونهاية .

(ب) اجراء المقابلة Interviewing technique

لانتفصل عملية اجراء المقابلة عن صياغة الأسئلة ، ويرجع ذلك إلى أن القائم بالمقابلة قد يقوم بالعملية في آن واحد ، فهو أثناء المقابلة يلجأ إلى صياغة بعض الأسئلة التي يقتضيها موقف المقابلة ذاته ، ويحدث ذلك غالباً في معظم دراسات الحالة وفي البحوث الانثروبولوجية ، فالتفاعل يتم بين القائم بالمقابلة والمبحور بطريقة تلقائية . والنقطة التي ينبغي الإشارة إليها أيضاً أن استراتيجية اجراء المقابلة هي استراتيجية موقفية أساساً اذ ينبغي أن يكون القائم بالمقابلة من المرونة بحيث يتوافق مع خصائص المبحور بحيث يستطيع أن يوجد تلك الرابطة النفسية التي تجعله يكسب ثقة المبحور فيحصل على المعلومات التي يريد بها . وعليه أن يدرك تماماً الحقيقة التي مؤداها ، أن المبحور لا يخضع لأيّة التزام يفرض عليه الادلاء بالمعلومات ، ولهذا فان استشارة دافعية المبحور للادلاء بالبيانات مسألة بالغة الأهمية في هذا الصدد .

٤ - اختيار القائمين بالمقابلة ولديهم :

من المؤكد أن اجراء المقابلة عمل فنى بالدرجة الأولى ، فنجاح المقابلة فى الوصول إلى الهدف منها ، يعتمد إلى حد كبير على سلوك القائم بالمقابلة وقدرته على التفاعل مع المبحوثين ومن ثم الحصول على المعلومات التى يحتاجها ، ذلك أن المقابلة عملية اجتماعية Social Process ، وموقف للتفاعل الاجتماعى ينبى أن يصمم بالطريقة التى نستطيع بواسطتها الحصول على كافة المعلومات والبيانات التى نحتاج إلى جهد وعناء كبيرين من جانب الباحث ، وخاصة فى التوافق مع خصائص المبحوثين . كذلك يتطلب نجاح المقابلة أن يكون القائم بها مقبولا من المبحوثين أنفسهم . ومن أجل ذلك ينبى التدقيق فى اختيار القائمين بالمقابلة ، فى ضوء خصائصهم وسماتهم الشخصية ، ومستوى معرفتهم وخبراتهم ، وعلاقة ذلك كله بموضوع المقابلة ، وأهداف البحث ، وهكذا يكون المعيار الأساسى فى اختيار القائمين بالمقابلة هو أنه يمكن اعتبارهم — من وجهة نظر المبحوث — أشخاصا لديهم المعرفة الكافية والفهم المطلوب الذى يتحقق على أساسه الاتصال الفعال بين الباحث والمبحوث .

ويؤكد عدد من الباحثين أهمية تدريب القائم بالمقابلة على أسلوب المقابلة ومهاراتها ، فقد قدم نادل Nadel وكلاكهون Khuckhohn تصورا لتدريب الباحثين على المقابلة فى البحث الاجتماعى ، ويقوم هذا التدريب على أساس اختيار دقيق للقائمين بالمقابلة ، يصل إلى حد تحليلهم نفسيا قبل تدريبهم ، وتستخدم طرق مباشرة وطرق أخرى غير مباشرة للتدريب . وقد لاحظ كانل Cannell أن التدريب الدقيق للقائمين بالمقابلة ، يمكننا نصل إلى نتائج خالية إلى حد بعيد من التحيزات الشخصية ووجهات النظر الخاصة التى قد تظهر فى بيانات بعض المقابلات . وتؤكد معظم برامج تدريب الباحثين على موضوعات مثل : البحث الحقلى واجراءاته ، طرق تطبيق المقابلة ، الملاحظة من خلال خبرة الآخرين ، وأساليب تسجيل المعلومات ومبادئ العلاقات العامة .

وقد أوضحت الدراسة التى قام بها المركز القومى لبحوث الرأى العام (١٩٤٧) بالولايات المتحدة عن مصادر الخطأ فى المقابلة كوسيلة لجمع البيانات ، أوضحت هذه الدراسة الدور الحىوى الذى يلعبه القائم بالمقابلة فى هذا الصدد ، وأهمية الاختيار والتدريب اللامم وذلك للتحكم فى أحد مصادر الخطأ الأساسية بالنسبة لهذه الأداة . وقد اتضح أيضا أن أهم المصادر الممكنة للخطأ من جانب القائم بالمقابلة تنحصر فى : مظهر وأساليب القائم بالمقابلة وانحيازه وتوقعاته ، وطريقة توجيه الأسئلة ، وتباين طرق تسجيل المعلومات وإحكامها .

الفصل الحادى والعشرون

استمارات البحث

تمهيد .

١ — تعريفات أساسية .

٢ — القواعد المنهجية لبناء استمارة البحث .

الفصل الحادى والعشرون

استمارات البحث

تمهيد :

تعتبر استمارات البحث Questionnaires & Schedules من أكثر أدوات جمع البيانات استخداما وشيوعا في البحوث الاجتماعية ، ويرجع ذلك الى الميزات التى تحققها هذه الاداة ، سواء بالنسبة لاختصار الجهد أو التكلفة أو سهولة معالجة بياناتها بالطرق الإحصائية . غير أن هذه السهولة الظاهرة تخفى وراءها عددا كبيرا من الصعوبات المنهجية التى يتعين مواجهتها حتى يتمكن الباحث من صياغة استمارة البحث بالصورة التى تحقق أهداف الدراسة ، وتمكنه من الاجابة على التساؤلات الاساسية للبحث . ويتقضى ذلك بالطبع جهدا ، فى استعادة واستيعاب كل الخطوات التى أشرنا اليها على طول هذا الكتاب من حيث تصميم البحث ، وتحديد موضوعه ، وأهدافه ، ومنهجه .. الخ ، كما يستغرق اختيار الاسئلة ذات اللالة ، والتحقق من صلاحيتها وكفايتها وقتا وجهدا كبيرين من الباحث .

ويجب فى هذا التمهيد أن نحدد الفروق بين بعض المصطلحات الاساسية : فمصطلح الاستبيان Questionnaire يشير الى أداة أو وسيلة لجمع البيانات عبارة عن استمارة للبحث تضم عددا من الاسئلة يطلب من المبحوث أن يجيب عليها بنفسه وقد ترسل هذه القائمة من الاسئلة الى المبحوث عن طريق البريد وتسمى فى هذه الحالة الاستبيان البريدى Mailed Questionnaire ومصطلح استمارة المقابلة Interviewing Schedule يقصد به قائمة الاسئلة ، أو الاستمارة التى يقوم الباحث باستيفاد بياناتها من خلال مقابلة تم بينه وبين المبحوث أى أنها تتضمن موقف المواجهة المباشرة . وبشرك هذان النموذجان عادة فى الخصائص الاساسية . ثم لدينا بعد ذلك ما يعرف باسم دليل المقابلة Interview Guide وهو مجموعة من النقاط أو الموضوعات التى يجب على القائم بالمقابلة أن يغطيها مع المبحوث خلال الحوار الذى يهده معه . ويسمح فى هذه الحالة بدرجة عالية من المرونة ، فى الطريقة ، والصياغة ، والترتيب الذى تخضع له الاسئلة التى يوجهها الباحث للمبحوث . وهذه الانواع الثلاثة من أدوات البحث الاجتماعى تشترك فى خاصية عامة وهى أنها تتضمن عددا من الاسئلة المرتبطة منطقيا بمشكلة معينة تخضع للبحث والدراسة ، ولا تتخذ هذه الاسئلة بالطبع شكلا واحدا ، وإنما يمكننا التفرقة بين هذه الاسئلة على أساس أن الاستبيان

واستشارة المقابلة يستخدمان عادة أسئلة محددة البناء **Structured questions** بينما يستخدم دليل المقابلة أسئلة غير محددة البناء **Unstructured** ويجب أن يراعى في صياغة استشارة البحث شرطين أساسيين ، الشرط الأول هو ملاءمة كل سؤال لمشكلة البحث ، ثم ارتباط الأسئلة بعضها ببعض لكي تشكل بناءاً متكاملًا لاستشارة البحث يصلح للحصول على المعلومات المطلوبة .

هكذا ، يمثل اعداد استشارة البحث في البحوث الاجتماعية التي تستخدم هذه الأداة عملاً أساسياً ، ومهمة تذكر فيها هيئة البحث منذ اللحظة التي تبدأ فيها عملية تخطيط البحث ، ويستمر التفكير في هذه النقطة حتى تحين لحظة التفرغ لصياغة الاستشارة واختبارها والتحقق من صلاحيتها . ومن الخطأ البالغ البدء في البحث بوضع استشارة لجمع البيانات كما يفعل ذلك بعض الدارسين ، الذين يعتقدون أن جمع معلومات ميدانية هو كل ما يحتاجه البحث . إذ أن ذلك يسفر دائماً عن معلومات سطحية لا صلة لها بالموضوع المدروس ، ذلك أن العناصر والأسئلة التي تشملها استشارة البحث توضع لتعكس أفكاراً نظرية معينة استخلصها الباحث من استيعابه الشامل للتراث العلمي في الموضوع الذي يدرسه . ثم يترجم الباحث هذه العناصر إلى أسئلة ، ويحدد علاقة هذه الأسئلة بمشكلة البحث ، والارتباط بينها ، ثم يحدد نطاق الاستشارة ، ويختارها ليتعرف على مدى صلاحية الأسئلة وملاءمتها ، ثم يقوم بتدريب الباحثين الميدانيين على تطبيقها وهكذا .

وسوف نحاول في هذا الفصل أن نقدم عرضاً لاهم القواعد المنهجية في صياغة استشارات البحث على اختلاف أنواعها .

٩ - تصنيفات أساسية :

استشارة للبحث بموضوع . يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع ، أو مشكلة ، أو موقف ، وهم تنفيذ الاستشارة إما عن طريق المقابلة الشخصية **Interviewing Schedule** أو أن ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد **Mailed Questionnaire** . أما في الحالة الأولى فإن الباحث (أو مجموعة الباحثين) يقوم بمقابلة كل فرد من أفراد البحث ، ويوجه إليه الأسئلة بحسب ترتيبها في استشارة البحث . ثم يقوم بتسجيل الأجابات في المكان المخصص لكل منها (١) .

Hyman , Survey Design and Analysis, N. Y., the Free Press of Glencoe, 1955.

(١)

ومن أهم مزايا هذه الطريقة :

- (أ) أنها ضرورية في حالة ما اذا كان أفراد البحث يكثر بينهم غير الملمين بالقراءة والكتابة .
- (ب) عن طريق المقابلة الشخصية يستطيع الباحث التأكد من صحة البيانات ، وعلمهم بتفاصيلها مع الواقع ، أو مع اجابات سابقة ، وامكان مراجعة أفراد البحث في الحال .
- (ج) يمكن الحصول على تعلون أفراد البحث ، وتجهيزهم اذا ما أحسن عرض الموضوع ، وهذا يتوقف على خيطة الباحث .
- (د) يستطيع الباحث عن طريق المقابلة أن يضيف الى بيانات الاستارة معلومات أخرى كيفية يرى أنها ذات أهمية بالنسبة للبحث ومع ذلك فهي ليست متضمنة في الاستارة .

الا أن لهذه الطريقة بعض العيوب فهي :

أولاً : تحتاج الى عدد كبير من الباحثين مما يتطلب بدوره جهداً كبيراً في اختيارهم وتدريبهم .

ثانياً : تخضع خطأً لتحيز الباحث ، فلذا كان يتبنى فكرة معينة أو ملعباً من المذهب ، فمن الممكن أن يؤثر على اجابات أفراد البحث عن طريق الاتجاه بالاجابة المطلوبة .

ثالثاً : وأخيراً لا تصلح في الحصول على بيانات تعتبر سرية أو محرمة بالنسبة لأفراد البحث ، كما في حالة السؤال عن العلاقات الزوجية أو المبادئ السياسية .

ولكى يمكن التغلب على هذه الصعوبات يلجأ بعض الباحثين الى الاستبيان البيدي أى جمع البيانات عن طريق ارسال الاستنارات الى المبحوثين بالبيد ، أو توزيع عليهم باليد ويرفق معها نشرة صغيرة يميناً بها الفرض من البحث ، واسم الهيئة المشرفة عليه ، وأهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع ، مع رجاء التعاون في استيفاء البيانات المطلوبة ثم اعادة الاستارة . كما يجب أن يذكر في هذه النشرة ما يطمئن الافراد على سرية هذه البيانات ، وانها لن تستخدم لفرض آخر غير البحث العلمى ، وأن تحتهات البحث لن يستفيد منها غير الهيئة المشرفة على البحث ، التى لا يهمها أسماء الافراد أو الاسر بقدر ما يهمها المعالم البعدي والبيانات الاساسية للمجتمع موضوع الدراسة ككل ، دون الاهتمام بخصائص وحداته الا بكونها أجزاء من هذا الكل ، كما يرفق مع استارة البحث مظلوف بعنوان الهيئة المشرفة على البحث ، ويعلق عليه طابع بيدي ، وفي ذلك تسهيل وتشجيع لأفراد البحث على اعادة الاستارة بعد استيفائها .

ولهذه الطريقة بعض المزايا أهمها :

- (أ) قلة التكاليف اللازمة لجميع البيانات .
 - (ب) تخشى تمييز الباحثين إذ لا يلتقي الباحث بأفراد البحث .
 - (ج) تستخدم في البحوث التي تتطلب الحصول على بيانات حساسة أو محرمة .
 - (د) تعطى وقتا كافيا لأفراد البحث لدراسة الأسئلة وتقدير الإجابات .
 - (هـ) يمكن تطبيقها على نطاق واسع ، أو على عينات كبيرة الحجم .
- ومع ذلك فإن لهذه الطريقة بعض العيوب فهي :
- أولا : لا تستخدم إلا إذا كان أفراد البحث يجيدون القراءة والكتابة .

ثانيا : لا تصلح إذا كان عدد الأسئلة كبيرا ، إذ أن ذلك يؤدي إلى ملل أفراد البحث وإهمال الإجابة على الأسئلة كلها أو بعضها .

ثالثا : تحتاج إلى عناية خاصة في صياغة الأسئلة حتى يسهل فهمها ، لأن أفراد البحث لا يجيدون وسيلة يلتجأون إليها لفهم مدلول الأسئلة التي يصعب عليهم فهمها .

رابعا : يلاحظ أن نسبة الانتاع عن الإجابة Non-response أو التجاوب مع هيئة البحث باستخدام هذه الوسيلة أكبر من طريقة المقابلة . وعادة ما يكون معظم المتجاوبين من الأفراد المتحمسين لرأى معين يتضمنه البحث احتاجهم بصور تتفق مع وجهة نظرهم .

٢ - القواعد المنهجية لبناء استمارات البحث :

يحتاج تصميم استمارة البحث إلى عناية فائقة ، إذ تعتمد عليه مدى صحة النتائج ودقتها ، ويتطلب ذلك دراسة واسعة ، والملاءمة بأوضاع جمهور البحث ، ولهذا يجب مراعاة بعض القواعد عند بناء الاستمارة منها ما يتصل بشكلها وتنسيقها ، ومنها ما يتعلق بصياغة الأسئلة وأنواعها ، والبيانات المطلوبة . ورغم أن تصميم الاستمارة يختلف باختلاف موضوع البحث ، إلا أن هناك بعض الأسس والقواعد العامة نوجزها فيما يلي :

(أ) تحديد أطر البحث :

أطر البحث هو سلسلة من الأسئلة التي يوجهها الباحث لنفسه حول موضوع البحث ، وتبين وضع هذا الأطر قبل تصميم الاستمارة ، حيث ينقسم الموضوع أو الظاهرة أو

المشكلة المدروسة ، الى موضوعات وظواهر ومشكلات فرعية ، وكل مشكلة فرعية الى عدة نقاط ، فاذا كنا مثلاً بصدد وضع اطار البحث عن قضاء وقت الفراغ بين العمال فإن علينا أن نقسم البحث الى مشكلات فرعية تشمل : صفات العامل الأساسية ، والعادات والتقاليد وساء الأسرة وخدمات وقت الفراغ في العمل ، وطول وقت الفراغ ومواعيده ، وكيفية قضاء وقت الفراغ ، والمستوى التعليمي ... الخ . ثم يتفرع كل موضوع من هذه الموضوعات الى نقاط أخرى جزئية ، وبذلك يضمن الباحث معالجة جميع المسائل المتصلة بالبحث ، كما أن ذلك من شأنه أن يجنب الباحث التعرض لموضوعات ليست بذات أهمية . ويعتمد تحديد اطار البحث على هذا النحو ، على استعراض وتلخيص كل التراث العلمي المتصل بالمشكلة المدروسة سواء في الكتب أو المراجع ، أو الدوريات العلمية ، أو الأبحاث السابقة ، أو النشرات الرسمية التي تصدر عن بعض الهيئات .

(ب) تصميم الجداول الخيالية : Dummy Tables

لا يعتبر الاطار كافياً لمساعدة الباحث في صياغة الاسئلة اللازمة للاستشارة ، إذ لابد للباحث أن يحدد كل المعلومات المطلوبة ، وأن يتصور النتائج الفعلية المتوقعة الحصول عليها في شكل جداول صماء قبل بدء البحث وهذه الطريقة الدقيقة توصله الى الاسئلة ذات الدلالة وإلى تحديد الارتباطات بين المتغيرات على نحو يمكنه من وضع خطة التحليل الاحصائي اللازمة .

(ج) الاسئلة التي تشملها الاستشارة :

لكي يستطيع الباحث تحديد الاسئلة التي سوف تتضمنها الاستشارة يجب عليه أن يحدد البيانات التي يحتاجها هل هي من النوع الذي يحصل بالحقائق ، أم فئومها التأكيد من المعتقدات والاتجاهات ، أم تهدف الى التعرف على أنماط السلوك والعلاقات المتبادلة . والاسئلة نوعان فاما أن تحصر جميع الاجابات المحتملة وتكتب أمام السؤال فيقوم الباحث أو أفراد البحث بوضع علامة على الاجابات المناسبة ، وهذه هي الاسئلة المقفولة ، مثل تحديد الاجابة عن السؤال عن الحالة التعليمية بالفئات التالية :

(أسمى — يقرأ ويكتب — تعلم متوسط — تعليم عال) . ولهذا النوع مزاياه وعيوبه ، فمن مزاياه أن تحديد الاجابات المحتملة يضمن للباحث توحيد الاجابات ، ولا يتكلف أفراد البحث مشقة الكتابة وكل ما يتطلبه الاجابة هو وضع علامة أمام الاحتمال المناسب لها ، ويمكن ترميز الاجابات وتحليلها آلياً بسهولة ، ثم قلة التكاليف والسرعة في الحصول على الاجابات ومن عيوب هذه الطريقة تحديد الاجابات المحتملة من وجهة نظر الباحث قد يوحى لبعض أفراد البحث باختيار إحدى الحالات على أنها الاجابة الصحيحة رغم مخالفتها لما

يعتقدون أنه الاجابة الصحيحة ، وقد يختلف المعنى المقصود بالسؤال في ذهن بعض أفراد البحث عن المعنى الذى يقصده الباحث ويحدد اجابات محتملة ، هذه الاجابات المحتملة قد لا تغطى معلومات كافية عن الرأى الصحيح ، يضاف الى ذلك أن من بين الاحتمالات التى توضع فة « لا أعرف » وهذه يجدها كثير من أفراد البحث هى الاجابة الصحيحة التى لا تكلفهم مشقة التفكير فى غيرها ، وفى هذا ضياع لحجز من المعلومات التى قد تكون مفيدة للباحث .

أما النوع الثانى من الاسئلة فهو ما يعرف بالاسئلة المفتوحة النهاية وفيه يترك لأفراد البحث الحرية فى تحديد الاجابات المناسبة للأسئلة الملقاة عليهم . ومن مزايا هذه الطريقة : أنها تغطى لأفراد البحث صورة واضحة دقيقة لما يعتقدون أنه الاجابة الصحيحة ، كما تكون اجابة الأفراد فى حدود الاطار الذى يرمونه لانفسهم لما تتطلبه الاجابة على السؤال ويضاف الى ذلك أن أفراد البحث يسمون عن آرائهم بحرية مطلقة ، ويجدون أمامهم وقتا كافيا للاجابة .

أما عيوبها فتتلخص فى أنها تحتاج الى وقت أطول من أفراد البحث ، وجهد أكبر قد يدعو الى الملل ، وخاصة فى حالة استخدام الاستبيان البهذى ، قد لا تمكن هذه الطريقة الباحث من المقارنة بين بعض الاجابات التى يتوقعها فى ضوء هدف البحث فتكون الاجابات غير موحدة مما يجعل عملية الترميز والتحليل الاحصائى صعبة ، وتحتاج هذه الطريقة الى جهد كبير فى تصنيف البيانات الى فئات ، وعادة ما يستخدم من أجل ذلك مجموعة من الباحثين ، وقد يفتح ذلك مجالا للتحييز .

فى ضوء ذلك تستخدم بعض الاسئلة التى تسمح بالاحتفاظ بمميزات كل من الاسئلة المقفولة والمفتوحة النهاية ، فحدد الباحث احتمالات الاجابة المتوقعة أمام السؤال ويترك فى النهاية فرصة لاحتالات أخرى وذلك بكتابة عبارة (أخرى تذكر) .

(د) صياغة الاسئلة :

هناك مجموعة شروط يجب مراعاتها عند صياغة الاسئلة التى تتضمنها استارة البحث وهذه الشروط هى :

- (أ) يجب أن تكون الاسئلة بسيطة واضحة وبعيدة عن التعقيد اللفظى بحيث لا تقبل اللبس أو اساعة الفهم . وينصح بعض الباحثين بأن تكتب الاستارة « ملغة الحيلة اليومية » كنوع من التبسيط .

(ب) يجب أن تصاغ الأسئلة لكي تكون اجابها قاطعة وبسيطة بقدر الامكان ،
كأن تكون الاجابة بنعم أو لا .

(ج) أن يراعى في صياغة الأسئلة ألا تتطلب من المجيبين اجراء عمليات حسابية
مطلوبة ، تستدعى ذاكرة حادة ، أو مجهودا فكريا شاقا .

(د) ألا تكون الأسئلة معرجة أو تمس جوانب حساسة مما يحتمر تدخلا لى أمور
شخصية .

(هـ) ألا تكون الأسئلة من النوع الإيجالي ، أى التى توحى للمبحوث باجابات
معينة .

(و) ألا تكون الأسئلة ذات اجابة بديهية معروفة بدون القاء السؤال .

(ز) يجب تجنب الأسئلة التى تدفع للمبحوث للكذب أو الادعاء .

(ح) يجب ألا تشتمل الأسئلة على أكثر من نقطة واحدة ، فإن كان البحث يهدف
السؤال عن شعبتين فيستحسن وضعهما فى سؤالين متتاليين .

(ط) تصنف أسئلة لا يقصد الاجابة عليها لذاتها ، بل للتأكد من دقة بعض
الاجابات ويمكن لتحقيق ذلك تكرار بعض الأسئلة بصيغ مختلفة ، وتسمى هذه الأسئلة
بأسئلة المراجعة Checking Questions

(ى) غالبا ما يراعى عند ترتيب الأسئلة التدرج من العام الى الخاص ويسمى ذلك
الترتيب القمعى Punnel Approach

(هـ) شكل الاستشارة وصيغتها :

يجب أن يكون حجم الاستشارة مناسباً ، ونوع الورق جيداً يحمل الكتابة ولونه
مقبولاً ، والطباعة جيدة وسهلة القراءة ، كما يوضع على غلاف الاستشارة موضوع البحث ،
واسم الهيئة المشرفة عليه ، وما يفيد سرية البيانات . أما التنسيق الداخلى للاستشارة فيجب
ترتيب الأسئلة ترتيباً منطقياً يراعى فيه التسلسل والعلاقات بينها ، كما يجب تقسيم الأسئلة الى
مجموعات توضع لها عناوين فرعية وتترك إمكانية كافية للاجابة ، حتى لا يضطر أفراد البحث الى

الاجابة على ورقة منفصلة ، كما ينبغي مراعاة التنفيذ الآلى لتحليل البيانات في حالة الأبحاث الكبيرة التي تستخدم فيها الآلات الاحصائية ، ولذلك يجب وضع دليل رقمى Code لاجابات كل سؤال .

(و) الاختبار المبدئى : Pretest

يقوم الباحث بعد الانتهاء من بناء الاستارة بتجربتها على نطاق محدود وذلك لاكتشاف مدى صلاحيتها وسلامتها قبل استخدامها في البحث وتساعد هذه العملية ، على كشف الأخطاء في صياغة الأسئلة وترتيبها ، كما تعطى الباحث فرصة التعرف على الوقت اللازم لجمع البيانات ، ومدى الحاجة الى اضافة أسئلة جديدة ، أو استبعاد أسئلة لا داعى لها ، ومعرفة الاحتمالات المختلفة للاجابة ، كما يمكن أيضا تقدير درجة التعاون بين الباحث وجمهور البحث على أن هذه الـ مهمة اذا أسفرت عن ادخال تعديلات كثيرة على بناء الاستارة فمن الضروري أن تتكرر مرة أخرى على عينة ثانية عشوائية ، حتى نصل الى أفضل صياغة لاستارة البحث .

(ز) مراجعة استمارات البحث : Editing

بعد القيام بجمع البيانات من الميدان تتم مراجعتها . بالمراجعة تكون على مرحلتين :

المرحلة الأولى : في الميدان حيث تتم مراجعة سريعة للاستمارات ... للتأكد من أنه قد تم استيفاء البيانات جميعا ، وفي حالة اكتشاف أخطاء أو نقص تعاد الاستمارات الى الباحث الميدانى لاستيفائها بالرجوع الى أفراد البحث .

والمرحلة الثانية : للمراجعة تكون مكثبة وفيها يتم اكتشاف الأخطاء التي لم :كنها المراجعة الميدانية ، وبحولة تصحيحها أن أمكن أو اعادتها للميدان أو استدعى الامر ذلك ، كما تتضمن هذه المرحلة القيام ببعض العمليات الحسابية التي يسطورها البحث مثل حساب السن حتى تلويح البحث ، أو نصيب الفرد من دخل الأسرة أو حساب تكلفة الوحدة ، وغير ذلك من البيانات التي أعفينا أفراد البحث من القيام بها بحشة الوقوع في الخطأ .

الباب الخامس

قضايا التحليل والتفسير في البحوث الاجتماعية

الفصل الثاني والعشرون تحليل نتائج البحوث الاجتماعية وعرضها .

الفصل الثالث والعشرون التزامات البحث الاجتماعي ومسؤولياته العلمية والعملية والأخلاقية .

الفصل الثاني والعشرون

تحليل نتائج البحوث الاجتماعية وتفسيرها

تمهيد .

- ١ - اجراءات تحليل البيانات .
- ٢ - أسس التفسير الاجتماعي .
- ٣ - مشكلات التفسير العلمي في علم الاجتماع .
- ٤ - الصعوبات المنهجية والنظرية في التفسير .

الفصل الثاني والعشرون

تحليل نتائج البحوث الاجتماعية وتفسيرها

تمهيد

بعد أن ينتهي الباحث من جمع البيانات ، يوجه كل اهتمامه نحو تحليلها وتفسيرها تمهيدا لكثافة التقرير النهائي ، وهى عملية متصلة الحلقات ، فالتحليل يهدف الى تلخيص الملاحظات الكلية بطريقة تسمح بالتوصل الى اجابات عن التساؤلات التى انطلق منها البحث . أما التفسير فانه يسعى الى استكشاف المعاني والدلالات التى تشير اليها هذه التساؤلات ، والتى تتضمنها الاجابات المختطفة التى أمكن تطويرها بعد البحث ، من خلال ربطها بالمعلومات والمعارف الاخرى السائدة ، وهذان الهدفان بالطبع يحكمان عملية البحث كلها ، فكل الخطوات الاخرى انما تقوم بها لكى نصل فى النهاية الى هذه المرحلة .

عل أنه من الضرورى أن نؤكد هنا أن التحليل ليس مرحلة أخيرة مستقلة أو منفصلة عن المراحل السابقة ، فالباحث عليه منذ البداية أن يضع خطة متكاملة لبحثه ، ذلك أن الطريقة التى سوف يتم بها تحليل البيانات وتفسيرها ، تحدد فى ضوء نوع البيانات التى سوف نحصل عليها ، والادوات المختلفة المستخدمة فى عملية جمع البيانات ، والمنهج الذى اصطنعه فى بحثه ، ثم العينة التى اعتمد عليها فى الحصول على البيانات .

١ - اجراءات تحليل البيانات :

يستهدف التحليل تنظيم ، وترتيب ، وتصنيف البيانات بصورة علمية ، تساعد فى الكشف عن العلاقات والارتباطات بين الظواهر ، حتى يمكن بعد ذلك التوصل الى تفسير لها . وأول خطوة فى التحليل هى تمحيص البيانات بدقة ومعنى ذلك أن الباحث عليه أن يتبنى نظرة ناقدة محملة أمام الركام الهائل من المعلومات التى استطاع جمعها ، فعليه أن يتأكد أولا أن هذه البيانات تمثل الحقيقة الموضوعية بدرجة كافية وأن يتفق من بين البيانات أكلها دلالة وأهمية ، ومعنى ذلك أن الباحث فى العادة لا يضمن تقرير بحثه كل ما حصل عليه من معلومات ، فمهارته وقدرته العلمية تبدو واضحة حينما يختار من هذه البيانات اكلها أهمية وعلاقة بموضوع الدراسة ، ويفرق بينها ويؤيد تلك التى يمكن أن يستعين بها لاعتراض الفرض بالادلة... الخ

والخطوة الثانية في التحليل هي تصنيف البيانات Classification of Data في ضوء أوجه التشابه والاختلاف بين هذه البيانات ، أى أن التصنيف سى تقسيم البيانات الى مجموعات فرعية وفقا للمكان أو الزمان أو العلاقات بينها ، أو نماذج السلوك ، أو الوظائف ، ومن ثم تتوقف أهمية الدراسة ، والقدرة على التحليل ، على مدى شمول هذا التصنيف واستيعابه لكل الوقائع المتبادلة بها ويمكن أن نوضح عملية التصنيف بمثال عمل ، فلذا كنا نقوم بدراسة مثلا عن تقييم دور وسائل الاتصال فى نقل القرويين لفكرة تنظيم النسل ، فسوف نضمن استشارة البحث المستخدمة عدديدا من الاسئلة التى تدور حول هذا الموضوع ، من ذلك أننا نوجه سوؤالا مؤداه :

ما هو المصدر الذى سمعت منه لأول مرة عن تنظيم النسل ؟

ومن المتوقع أن تأتى عن هذا السؤال اجابات متعددة مثل : الراديو ، والاذاعة ، والتليفزيون ، والصحف ، والمجلة والمشرط الزراعى ، والا خصائى الاجتماعى والاصدقاء ... الخ ، وبالطبع لا يمكن تحليل هذه الاستجابات على هذا النحو وإنما يتعين وضع فئات Categories تجمع كل فئة الاستجابات التى يكون بينها نوع من أو التشابه ، ويعتمد وضع هذه الفئات بالطبع على نوع المعلومات المطلوبة والتى تلقى ضوفا على فروض البحث ، ويمكن بالنسبة للسؤال السابق تصنيف البيانات المذكورة الى فئتين هما :

مصدر اتصال جمعى (ويشمل الراديو والتليفزيون والاذاعة والصحف) .

ومصدر اتصال شخصى (ويشمل الاستجابات الأخرى) ، بل ويمكن أيضا أن نقسم المصدر الشخصى الى نوعين :

مصدر اتصال شخص رسمى (ويضم القادة الرسميين فى القرية) .

ومصدر اتصال شخص غير رسمى ، وذلك وفقا لمدى أهمية هذا التصنيف بالنسبة لاهداف البحث والفروض .

ومن الضرورى أن يتحقق للفئات المستخدمة فى التصنيف بعض المتطلبات اذ يتعين أن تكون الفئات شاملة بقدر الامكان أى يمكن تصنيف كل استجابة فى احدى هذه الفئات ، كذلك يجب أن تكون الفئات محددة تماما بمعنى أنه لا يمكن وضع استجابة معينة فى أكثر من فئة ، واذن فمن الضرورى أن تتحدد أبعاد التصنيف تحديدا دقيقا ، فقد يكون التصنيف قائما على أكثر من بعد واحد ، وقد يهدف التصنيف الى إبراز بعد وحيد فإذا صنفنا مثلا برامج محطة اذاعة الى الفئات التالية :

برامج موسيقية ، برامج دراسية ، برامج موسيقية خفيفة ، برامج ترفيهية ، برامج فكلمية ،

فيمكننا أن نلاحظ على الفور أن هذه الفئات تنتمي إلى أعداد مختلفة وبالطبع لا يستقيم التصنيف بصورته السابقة ، وإنما ينبغي أن يوضع على النحو التالي :

برامج درامية ، برامج موسيقية ، برامج ترفيهية ، برامج ثقافية ، برامج إخبارية بحيث تندرج تحت كل فئة من هذه الفئات الشاملة النواعات المختلفة للبرامج المتصلة بها والمشاركة في خاصية معينة ، أما إذا أردنا إبراز بعد واحد فإن التصنيف الصحيح هو :

برامج موسيقية خفيفة ، برامج موسيقى شعبية ، برامج موسيقى سيمفونية .

تلك — باختصار — هي أهم الأسس المنهجية التي يقوم عليها تحليل البيانات يبقى بعد ذلك أن نذكر شيئا عن الإجراءات العملية المستخدمة في تجهيز وتحليل البيانات التي تشملها استمارات البحث بصفة عامة ، تمهيدا لتفسيها وإبراز دلالتها فيحد أن يتنى الباحث من جمع الاستمارات من المبحوثين يبدأ بالتخاذ الخطوات اللازمة لتفريغ هذه البيانات وتحملها إلى بيانات كمية تندرج تحت فئات خاصة بكل سؤال تشتمل الاستمارة وقد يستخدم التفريغ اليدوي في الجداول تعد خصيصا لذلك Master Sheet ثم يقوم الباحث بما الانتهاء من تفريغ بيانات كل الاسئلة في هذا الجدول يجمع التكرارات فيه ، وحساب النسب المئوية ثم يصمم جدول بحثه — وفقا للأطوار وللجدول الخيالية ، بحيث يحتوي كل جدول على التكرار ، والنسبة المئوية ، فيما يتعلق بمغزى أو أكثر . ثم التفريغ اليدوي إذا ما كان عدد الحالات محدودا ، أما إذا كانت عينة البحث كبيرة ، فإن هذه العملية تحتاج إلى مجهود وقت طويل وكذلك إذا ما كان عدد الاسئلة في الاستمارة كبيرا واحتمالات الإجابة على كل سؤال كثيرة ، في مثل هذه الحالات يفضل استخدام التجهيز الآلي ، فتكون النتائج التي نحصل عليها أكثر دقة .

والفكرة الأساسية في استخدام الآلات الإحصائية هي ترجمة إجابات البحث إلى رموز أو أرقام ، وهذه العملية تسمى الترميز Coding ثم تحول هذه الأرقام إلى تقويع بنظام معين على بطاقة خاصة Punching Cards تنقل إليها الرموز بواسطة آلة التقطيع ، ثم تنقل البطاقات بعد مراجعتها إلى آلة الفرز Sorter ووظيفتها تقسيم البطاقات حسب الإجابات في كل الاسئلة ، ووضف التصنيف الذي يرغب فيه الباحث ، ثم تستخدم بعد ذلك آلة التجهيز Tabulator وهي تقوم بتسجيل البيانات الملتقبة على البطاقات بعد فرزها ، وترتيبها في مجموعات وفق التجهيز المطلوب وتقوم بتصنيفها في الجداول المطلوبة على حسب البرنامج المهد لذلك ، لكن الجداول الإحصائية التي حصلنا عليها من آلة التجهيز لا تعتبر المرحلة النهائية في البحث إذ يلزم أولا تعظيم هذه البيانات بطريقة تساعد على التلخيص والاستفادة منها من التحليل الإحصائي لتحقيق الفروض . وقد نجد بعض الناس صعوبة ظاهرة في تفهم أو تتبع

مجموعة الأرقام التي تشتمل عليها الجداول الاحصائية فيفضل عرض البيانات بواسطة الرسوم التوضيحية مثل الخط البياني والخرائط ، والاعمدة البيانية والرسوم الدائرية والرسوم التصورية .

٢ — أسس التفسير الاجتماعي :

يحاول الباحث في مرحلة التفسير أن يكمل دائرة البحث ، وذلك بأن يربط نتائجها بالاطار التصوري الذي استعمل به ، أو النظرية التي استرشد بها منذ البداية ، ويستخدم في هذه المرحلة المطلق ، والتبوير ، والخيال العلمي الخلاق . وقد أوضحنا الدور الهام الذي تقوم به النظرية في توجيه مسارات البحث ، والحاجة الماسة الى معرفة منظمة تقوم على أساس شامل ، اذ بدون هذه المعرفة ستظل استعارات علماء الاجتماع محدودة بمواقف خاصة وبالمشكلات النوعية التي تناولتها البحوث .

ويقول روبرت ميرتون R. Merton في هذا الصدد : « اذا اختبرت المفاهيم دون معرفة العلاقات المتبادلة بينها — من خلال النظرية . فليس هناك شك من أن البحث سيكون عقيماً ، وسوف يتمثل ذلك في السعي المستمر وراء ملاحظات واستنتاجات تفصيلية بالغة البساطة ، بل أن العملية الامبيريقية ستقوم على أساس المحاولة والخطأ ، مما يجعلها غير متميزة ، ذلك أن عدد المتغيرات التي لا تربطها صلات ذات دلالة لا يمكن حصوه » .

ومع ذلك فليس من الضروري دائماً أن يبدأ كل بحث باطار نظري متكامل وأن يصاغ في حدود نظرية معينة بالذات ، اذ أن الباحث قد يبدأ بالعملية الامبيريقية فيجعل كل اهتمامه محصوراً في الاتجاه من البيانات الى النموذج التصوري ، وذلك بإضافة أفكار جديدة الى هذا النموذج أن تصبح البيانات في متناول يده وعلامة ما يحدث ذلك في الدراسات الاستكشافية أو الاستطلاعية التي تسعى الى الكشف عن بعض الانتظامات ، التي تقود الباحث الى أفكار جديدة ، أو تنبؤ فروض يستخدمها في تفصيل نموذج التصوري أو تحديد فالباحث الذي يسعى — مثلاً — الى تفسير الارتباط الاحصائي بين الانتماء الديني والتضامن ، قد يلجأ الى صياغة مفهوم أو تصور جديدة داخل التنظيمات الاجتماعية والقوى المتباينة التي تربط الافراد بأقرانهم والحياة نفسها وهو — أي الباحث — يستخدم هذا التصور الجديد لكل يفسر الانتظام الاجتماعي في ضوء مبدأ نظري أكثر عمومية . ويؤكد البعض أهمية هذا الصعود من مستوى البيانات الى مستوى النظرية ، وهم يقيمون ذلك على أساس الحقيقة التي مؤداها أن تاريخ العلم يقدم لنا استنتاجات هامة يمكن الافادة منها في علم الاجتماع ، وهي

تلك التي عمر عنها ويلارد جيبس W. Gibbs حينما ذهب الى « أن الوظيفة الأساسية للعمل النظري هي تقديم الصيغة الملائمة لمرض نتائج التجربة » ، ومعنى هذا أنه لم تعد تشغلنا بعد ذلك مشكلة البدء بمفاهيم ذات دلالة نظرية وضرورة وجود إطار نظري واضح أولاً ، إذ أن استراتيجية العمل العلمي سوف تبدأ مباشرة من النتائج الواقعية ، ثم نسعى بعد ذلك الى كشف القضايا العامة التي تفسر تلك النتائج ، وهذه هي استراتيجية الوصول الى أنساق استنباطية بالطريقة الاستقرائية .

والواقع أن معظم المؤلفات التي تتالعج مناهج البحث الاجتماعي لا تعطى أهمية كبيرة للتفسير العلمي ، بقدر ما تهتم بعرض خطوات البحث وتحليل العمليات الاستنباطية ، وربما كان أهم مؤلف تناول هذا الموضوع بالذات كتاب روبرت براون R. Brown عن : « التفسير في العلوم الاجتماعية (١) Explanation in social Science » ١٩٦٨ حيث يعقد مقارنة بين التفسير الاجتماعي والملاحظة الاجتماعية ، فالانتماء ترتبط أكثر بالعمليات المؤرخين ، حيث يسمى القام بالملاحظة الاجتماعية الى اقامة قضايا تتعلق بأحداث محددة ، أو صياغة أساليب نوعية ، بينما يهتم علماء الاجتماع الذين يبحثون عن تفسيرات اجتماعية بإجراء خطوة أكثر تقدماً من ذلك فهم يحاولون صياغة تعميمات تكشف عن أسباب الأحداث أو الظواهر .

وباختصار أن الفارق الاساسي بين الملاحظة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية يمكن في نوع النتائج التي يتوصل اليها كل منهما . ثم يعالج براون بعد ذلك مناهج التفسير الاجتماعي ، فيقول أن التفسير ممكن على أساس التشوُّع والتطور وللمقاصد والعمليات والاحتياجات والاسباب المنطقية والوظائف والتصميمات الاستنباطية والنظريات .

أما التفسيرات التشوُّعية Genetic فهي تحاول أن تقدم وصفاً أو عرضاً واقعياً لتتابع الأحداث في الزمان . وحينما تلور هذه التفسيرات حول نشأة ظاهرة أو نظام وتصبح الاشكال التي اتخذتها والتغيرات التي طرأت عليها خلال الزمن يقال انه تفسر تاريخياً . أما التفسير على أساس المقاصد Intentions فيقوم على أساس أن السلوك الانساني لا يخلو من غرض أو هدف ، أو أن هناك دوافع معينة تكمن خلف السلوك وتوجهه نحو تحقيق « أغراض معينة » ، والتفسير على أساس الحاجات Needs يقصد به تلك الحالات التي يستهدف الناس اشباعها عن طريق أنماط السلوك المختلفة كالحاجة الى الأمن ، والاعتراف والتقدير ، والحاجة الى خفض حدة التوتر ، ويقصد بالتفسير على أساس الاسباب Reasons معرفة الظروف التي يمكن في ضوئها توقع حدوث ظاهرة معينة أو نتيجة بالذات ، طالما أن هناك اعتقاداً مسبقاً . مائة الماذي يقول : اذا توافرت شروط وقوع حدث معين فمن الضروري أن

تقع هذه الحادثة أو النتائج الدالة عليها . ويسمى التفسير على أساس الوظيفة Function الى تتبع السائد والتشابه بين الظواهر والاحداث داخل سق اجتماعي معين ، ومن ثم التركيز على الدور الذى يقوم به (الجزء) حتى يتحقق (للكل) الاستقرار فى الوجود . أما التفسير فى ضوء التصميمات الامبيريقية فمعناه تغير الاحداث على أساس الارتباطات التجريبية التى تكشف عنها نتائج البحوث بين الظواهر ، وهناك طائفة لا حصر لها من هذه التصميمات ، ويمكن القول أن — الفروض التى تبدأ بها الدراسات التجريبية ، والتى تقرر وجود علاقة بين متغيرين ثم تثبت صحتها تعتبر تصميمات امبيريقية يمكن أن يقوم عليها التفسير يبقى بعد ذلك التفسير على أساس النظريات ، وهو أكثر أنواع التفسير أهمية وقيمة .

واختتم روبرت يولون معالجته لمشكلة التفسير بمناقشة القضية التى تثار دائما حول طبيعة التفسير التى تقدمها العلوم الاجتماعية ، والزعم بأن العلوم الاجتماعية لا تستطيع أن تقدم اجابات شالفة عن التساؤلات التى تثيرها ، ويلعب يولون فى هذا الصدد الى أن هذا الزعم خاطيء من أساسه ، لانه لايد من معرفة العلاقات بين التفسير ، والوصف ، والتسجيل ، من ناحية ، وأيضاً أن نعلم بأن التصورات التى يستخدمها الانثروبولوجيون ، وعلماء الاقتصاد والسياسة ، والاجتماع تختلف فيما بينها ولايد من فحص الأنواع المختلفة لهذه التصورات قبل الحكم عليها يضاف الى ذلك أن التصورات الاجتماعية تختلف عن تلك التى تتوصل إليها العلوم الطبيعية ، فالأولى ذات صلة وثيقة بمفاهيم مثل : الدوافع ، والريجات ، والحاجات ، والوظائف ، والقوانين .

وقد كتب جورج هومانز دراسة موجزة عالج فيها قضايا التفسير ، وجعل عنوانها « طبيعة العلوم الاجتماعية » (١٩٦٧) ، ويناقش هومانز فى دراسته هذه ثلاثة موضوعات رئيسية هى : الاكتشاف والتفسير ، والقضايا العامة ، ومشكلات أو صعوبات التفسير — وبدأ معالجته بتحديد المقصود من العلوم الاجتماعية فيقول ان هذه العلوم تضم كل من : علم النفس ، والانثروبولوجيا ، وعلم الاجتماع ، والاقتصاد والسياسة والتاريخ وربما اللغويات وهذه الفروع جميعا تؤلف علما واحدا ، طالما أنها تشترك فى نفس الموضوع وهو دراسة (سلوك الناس) . وهى أيضا تستخدم نفس البناء الذى يضم مجموعة من مبادئ تفسيرية ، ولكن دون أن تعترف بذلك صراحة . ويعتقد هومانز أن لكل علم هدفين أساسيين هما : الاكتشاف والتفسير ، فمن طريق الهدف الأول يستطيع أن يقيم المكانة العلمية لهذا العلم ، وبماكتان أن تحكم الى الهدف الثانى فى تقدير مبلغ مساهمته والمشكلة الرئيسية التى تواجه العلوم الاجتماعية هى أنه برغم نجاح بعضها فى اكتشاف عديد من التصميمات التى تربط بين الظواهر والمتغيرات المختلفة ، إلا أننا اذا قلبنا لها بالعلوم الطبيعية ، فلنا أن نقول أنها — أى علوم اجتماعية — تعاني من مشكلة التفسير ، فالتفسير هو

استبطاء القضايا البيئية من قضايا أخرى أكثر عمومية . ومن ثم فإن العلوم الاجتماعية عليها أن تتساءل — دائما ما هي القضايا العامة التي توجد لديها ؟ وهل يمكن بعد ذلك استبطاء القضايا البيئية منها ؟ يقول هومنز في الرد على هذين التساؤلين : « ربما كانت الإجابة قبل ظهور علم الاجتماع الأكاديمي والأنثروبولوجيا في نهاية القرن التاسع عشر هي أن القضايا العامة تتمثل في القضايا المتعلقة بالطبيعة الإنسانية أى التي تتناول الخصائص النفسية للناس بوصفهم أعضاء يشتركون في نوح واحد » ... ويعتقد هومنز أن هذه الإجابة صحيحة إذا ما أعتينا علم النفس الحديث هو الميدان الذى يدرس الطبيعة الإنسانية ، ونحن نستطيع في نطاق هذا الميدان أن نكتشف القضايا العامة للعلوم الاجتماعية ، وبذلك لا تصبح صعوبة التفسير هي نقص القضايا العامة ، بل على العكس أننا نعرف هذه القضايا منذ زمن بعيد ، ولكن ألفتنا بها هي التي تمنعنا من الاعتراف بأنها قضايا عامة . وإذا كان لنا أن نحقق تقدما في التنظيم الفكري لموضوع دراستنا ، فإن المهمة الأولى التي يتعين علينا القيام بها هي الاعتراف بأن القضايا التي اكتشفت في نطاق علم النفس هي قضايا العلوم الاجتماعية ، بعد أن نعترف بأن العلوم الاجتماعية تشترك في نفس الموضوع . وهكذا تكون صعوبة التفسير متثلة في (طبيعة القضايا العامة) ، فهي قضايا تتعلق بالسلوك الفردي ، بينما تسمى العلوم الاجتماعية دائما إلى تفسير خصائص التجمعات الاجتماعية ومن ثم تصبح مشكلة العلوم الاجتماعية هي : كيف يخلق سلوك الأفراد خصائص الجماعات ؟ فكأن المشكلة لا تنحصر في التحليل ولكنها مشكلة (تأليف وتركيب) Synthesis وهي ليست مشكلة اكتشاف المبادئ الأساسية ، وإنما هي مشكلة التدليل والبرهنة على أن القضايا ، التي تنعكس في سلوك الأفراد والجماعات المبدئية ، إنما تتكامل على مر الزمن ، لكي تعمل على إيجاد الظواهر الاجتماعية ، أو المحافظة عليها ، وانخفاضها للتغير والتعديل . وبإمكاننا أن نتحقق من ذلك إذا وجهنا اهتماما خاصا للمواقف التي نلاحظ فيها قدرة القضايا السيكولوجية على تفسير الظواهر الاجتماعية ، فنحن في هذه المواقف نلاحظ سلوك الأفراد ونحصل على المعلومات الضرورية التي يحتاجها التفسير . ولعل هذا هو التبرير الاستراتيجي لما يعرف ببحوث الجماعات الصغرى . ففي نطاق هذه الجماعات يمكننا أن نلاحظ ونفسر بسهولة ظواهر مثل الانتثال ، وممارسة القوة وظهور أنساق المكانة ، وهذه هي الظواهر الأولى لفهم المجتمعات الأكبر .

عخدا ، يتنى هومنز من تحليله إلى تقريره بأنهما : أن العلوم الاجتماعية لا تختلف اختلافا أساسيا عن العلوم الطبيعية والحيوية ، وإنما يمكن أن تماثلها فيما يتعلق بالتفسيرات والمفاهيم . كما أن العلوم الاجتماعية لا تخدم القضايا العامة تلك التي يمكن أن نصفها بأنها قضايا سيكولوجية . هذا فضلا عن السابح المبدئية التي جعلت منها هذه العلوم ، وكل ما

تحتاج اليه هو تنظيم هذه النتائج ، والاعتراف بعمومية القضايا الالهيية الى المبادئ العامة فتزول صعوبات التفسير .

٣ - مشكلات التفسير العلمى فى علم الاجتماع :

أوضحنا فى الفقرة السابقة أن جوهر التفسير العلمى هو الاستنباط ، ومعنى ذلك أننا نستطع النتائج (القضايا الخاصة) من المقدمات أى القضايا الأكثر عمومية ، شريطة أن تكشف هذه القضايا عن العلاقات القائمة بين الظواهر ، ونحن نطلق على القضايا العامة مصطلح القوانين العلمية Scientific Laws والعلم يرمو يستهدف اكتشاف هذه القوانين ، لكن هذه القوانين لا يمكن صياغتها الا بعد تنظيم وتصنيف الملاحظات التى أمكن جمعها حول الظواهر . ونستطيع أن نزيد الموقف وضوحا بقولنا ان عملية البحث تمثل مرحلة الاستقراء ، أى جمع الجزئيات والخروج منها بنتيجة عامة ، أما عملية التفسير فهى عود مرة أخرى الى القياس ، فكل تفسير يتضمن عادة نوعين من المقدمات : المقدمات الكمية ، والمقدمات الصغرى ، بينما الظاهرة المراد تفسيرها Explanandum تكون بمثابة نتيجة القياس (١) .

وتختلف أنواع التفسير باختلاف درجة عمومية القضايا التى تتم منها عملية الاستنباط ، ومن ثم فإننا نستطيع أن نحدد نوعين رئيسيين من أنواع التفسير العلمى هما : التفسير الذى يستند الى البحث الاحصائى ، والتفسير المعتمد على النظرية العلمية . أما النوع الأول من التفسيرات فهو ذلك الذى يكون قلقا على أساس ما يخلص اليه البحث الالهيى من تعميمات احتمالية أمكن استخلاصها بعد الدراسة الكمية للظواهر ، وبزعم التراث السوسيولوجى بهذا القطع من التفسيرات . والتقد الذى يوجه الى هذا النوع من التفسير يتمثل فى أن القضايا العامة المتضمنة فيه هى فى الغالب فروض صيغت فى ضوء عينة محددة ، وتقوم على بيانات تم الحصول عليها فى فترة زمنية بالذات ، هذا فضلا عن أن التعميمات الاحصائية هى فى جوهرها قضايا تتعلق بالتوزيع الكمي لخصائص ظاهرة أو مجموعة ظواهر ، ولهذا يكون النوع الثانى من التفسيرات أى تلك التى تعتمد على النظرية العلمية أكثر اكتمالا وقدرة ، فهى تفسيرات تتخطى صعوبات الزمان والتحديد . ثم هى تعتمد على قضايا عامة يمكن أن تفسر الفروض الاحصائية ذاتها ، وتكشف عن جوانب مختلفة للظاهرة المدروسة ، دون الاختداد على افتراضات كمية حول هذه الظاهرة . والنظرية تكتمل على عارة عن مجموعة من القضايا المترابطة منطقيا ، تسمح باستنباط أنواع مختلفة من القضايا الأخرى

(١) Homan : The Nature of Social Science, Harcourt, Brace & World, Inc. N.Y

والفروض ، فيقول جورج هومز (١) : « ان النظرية التي تتصل بظاهرة معينة ، تتألف من مجموعة قضايا ، تقرر كل منها علاقة معينة بين خصائص طبيعية . لكن ليست كل عبارة قضية من هذا النوع ، ذلك أن القضايا لا تتكون من تمهفات لهذه الخصائص حقيقة ان صياغة اطر للمفاهيم أمر لا غنى عنه في العمل النظري ، ولكنه في حد ذاته لا يمثل نظرية . وكذلك القضية التي تعين ببساطة العلاقة بين بعض الخصائص ، فهي ليست وحدها « النظرية » . اذ يتعين على هذه القضية أن توضح منذ البداية أن تغيرها معينا في خاصية من الخواص ، يرتبط بتغير آخر في الخصائص الأخرى ، وأن عدم وجود هذه الخاصية ، يرتبط بغياب الخصائص الأخرى ، ويلاحظ أن الخصائص ، والمتغيرات ، قد تكون احتمالات » .

وبشروط في النظرية العلمية الصالحة أن تتسم ببعض السمات منها ، اتساق القضايا المختلفة المتضمنة فيها مع بعضها ، أما التناقض بينها فهو غالبا ما ينتج عن استبعادها من افتراضات متعددة أو مختلفة ، فصحيح هذه القضايا جزيا من نظريتين ، بدلا من أن تنتمي الى نظرية واحدة . وبهذا الآن ، أن نحدد الفرق بين لمناذج التفسير التي يتضمنها علم الاجتماع (٢) . لقد أشار ناجل Nagel الى أن ثلاث العلوم الاجتماعية ينطوي على نموذجين من التفسيرات النظرية : الأول هو التفسيرات التي تنتمي منهاجيا الى الانجاء القوي . Methodological Individualism ، والثاني هو التفسير الوظيفية Functionalism . أمواجه الاختلاف الاساسي بينهما فيتمثل في بؤرة التحليل فالنوع الأول يميل باستمرار الى حصرها في نطاق التفسيرات النفسية ، ولهذا فان كل التفسيرات الخاصة بالظواهر الاجتماعية يمكن ردها الى مصطلحات سيكولوجية تكشف عن خصائص فردية . ومن الممكن تصنيف النظريات « السلوكية الاجتماعية » ، و « التفاعلية الرمزية » ضمن هذه الفئة أما التفسير الوظيفي فيجعل بؤرة التحليل هي خصائص المجتمعات . ويلاحظ أن هذين الموقفين ينتميان الى افتراضات فلسفية مختلفة .

والحقيقة أن التفسير الذي تركز عليه الوظيفية كان موضع نقد شديد . فلقد وجهت لها ثلاثة انتقادات اساسية ؛ أولا : هناك موقف يقرر أن الوظيفية منهج صادق في التفسير ، ولكنه ليس منهاجا متميزا ، فالعلوم كلها تتبع نفس الاجراء الوظيفي حينما تدرس علاقة الاجزاء بالكل . وهكذا فان الوظيفية كشكل متميز في التفسير « أسطورة » اكتسبت

(١) Of, Morris R. Cohen Reason and Nature, Glencos III Free Press, 1959. PP. 109, 14.

(٢) أطر . جودمر . النظرية الفلسفية في علم الاجتماع . ترجمة د. محمد علي محمد . وعطيات شكري . قراءات معاصرة في علم

أهميتها خلال الزمن ، وهذا هو الموقف الذى يتخذه كنجبرل دافيز (١) وثانيا : يرى كارل همل Hempel أننا حتى لو اعتبرنا الوظيفية منهجا متميزا إلا أنها طريقة غير ملائمة ، لأنها تنهى الى تفسيرات مشكوك فيها (٢) . وثالثا : يرى جورج هومز أن الوظيفية منهج للبحث وليست منهجا للتفسير ، وهى ليست نظرية علمية ذات مضمون مادى ، لأنها فشلت فى مواجهة متطلبات النظرية العلمية ولم تقدم أى نسق من القضايا يكشف العلاقة بين المتغيرات والخواص الميزة للظواهر .

وبعد المقال الذى كتبه الفريدرشتر A. Schütz عن : « صياغة المفهوم والنظرية فى العلوم الاجتماعية » (٣) من أهم الدراسات التى حللت مشكلات التفسير اذ حاول فيه أن يناقش أسهامات إرنست ناجل Nagel وكارل همل فيما يتعلق بالاتجاه المنهجى الملائم للعلوم الاجتماعية ، وكانت هذه المناقشات موضوع المؤتمر السنوى عام ١٩٥١ للجمعية الفلسفية الأمريكية . وتلور هذه المناقشات حول مسألة أثارت اهتمام علماء المناهج والمناطق لأكبر من نصف قرن ، كما جعلت العلماء الاجتماعيين ينقسمون الى مدرستين فكريتين ، تذهب إحداها الى أن مناهج العلوم الطبيعية التى استطاعت أن تحقق نتائج ملموسة وواسعة النطاق ، هى وحدها المناهج التى توصف بأنها علمية ، ومن ثم يجب أن تطبق « كاملة » فى دراسة الظواهر الإنسانية . والأكبر من ذلك ، أن الفشل فى تحقيق هذه الفكرة ، قد منع العلوم الاجتماعية من تطوير أنساق نظرية تفسيرية لها خاصية الدقة والاحكام على نحو مماثل لما يتحقق لنظريات العلوم الطبيعية ، أما المدرسة الفكرية الثانية فتذهب الى أن هناك اختلافا أساسيا بين بناء كل من المالمين الاجتماعى والطبيعى . وهذا — بالطبع — يؤدى الى نتيجة مؤداها : أن مناهج العلوم الاجتماعية مختلفة تماما عن مناهج العلوم الطبيعية . ثم ظهرت مجموعة من الآراء تدعم موقف هذه المدرسة ، فمن الملاحظ أولا أن العلوم الاجتماعية ايدئوجرافية Ideographic ، بمعنى أنها تصف مظاهر فردية ، وتبصر الى صياغة قضايا تتعلق بالأحداث التى لا تتكرر ، بينما تقوم العلوم الطبيعية أساسا على اكتشاف القوانين Nomothetic ، التى تميز عن مفاهيم وتصورات عامة ، أو تعميمات حول الظواهر ذات الزنباط الواضح ، والمتنسة بالتكرار ، والانتظام ، مما يتيح فرصة إجراء التجارب ، والقياس ، وتحقيق أعلى مستويات الضبط ، وهذا ما يتصلر تحقيقه فى العلوم الاجتماعية ،

(١) Davis K. The Myth of Functional Analysis as Special Method in Sociology and Social Anthropology, A.S.A. 24, 1959. 752.

(٢) Carl Hempel. The Logic of Functional Analysis, Symposium on Sociological Theory.

Gross (ed.), Evanston Row Peterson, 1959, PP. 271-207.

(٣) Schütz A., 'Concept and Theory Formation in the Social Sciences, Journal of Philanthropy, April 1954, 266-267.

وثانيا : أن العلوم الطبيعية تعالج أشياء وعمليات مادية . على حين أن العلوم الاجتماعية تتناول ظواهر نفسية وفكرية ، ومن ثم فإن منهج الأولي يتلخص في التفسير ، بينما يهدف الأخرى الى الفهم (١) .

والواقع أن الاحكام السابقة يمكن أن تخضع لمدة انتقادات ، اذ فحصناها بدقة ، فكثيرون ممن أثاروا هذه المناقشات لديهم في الحقيقة تصور خاطئ عن مناهج العلوم الطبيعية ، وهناك غيرهم يميلون الى رد المنهج المستخدم في العلوم الاجتماعية ، الى منهج خاص يستخدم في علم بعينه ، فيما أن التاريخ — مثلا — يتناول أحداثا فريدة غير متكررة ، فانه يمكن القول بأن كافة العلوم الاجتماعية يجب أن تخلص الى قضايا من هذا النوع ، ولما كان من السير اجراء تجارب في الانثروبولوجيا الثقافية — مثلا — ، فاننا نجد علماء المناهج يتجاهلون نجاح علماء النفس الاجتماعي في اجراء التجارب المعملية والشيء الأهم من ذلك كله ، أن هذه المناقشات تغفل : أن هناك مجموعة قواعد للمنهج العلمي تصدق على كافة العلوم الامبيريقية سواء تناولت أشياء طبيعية ، أو ظواهر انسانية فمعظم العلماء وأصحاب النظريات يهتمون الى مبادئ الاستنتاج الصحيح ، والتحقق من صحة الفروض ، وأسس النظريات مثل الوحدة ، والبساطة ، والعمومية ، والاتساق (٢) .

ولا شك أن هذا الموقف قد نتج عن المناخ العلمي الذي ساد خلال هذه الفترة ، فقد تطورت العلوم الاجتماعية الحديثة أثناء مرحلة اهتم فيها علم المنطق بمعالجة منطق العلوم الطبيعية . وذاعت الدعوى القائلة بأن مناهج هذه العلوم ، هي وحدها التي توصف بأنها علمية ، وأصبحت تطبق على نطاق واسع ، متجاهلة تماما المشكلات النوعية التي تواجه المتخصصين في العلوم الاجتماعية . وحينما كان على هؤلاء أن يواجهوا مثل هذا الموقف دون مساعدة أو عون من العلوم الطبيعية ، وجدوا أنه من الضروري تطوير مفاهيم خاصة بالسلوك الانساني ، يمكن أن تكون الأساس الذي يبنى عليه منهج العلوم الاجتماعية القائم بذاته . ولكنهم فعلوا ذلك دون أن تدور لديهم معرفة فلسفية متكاملة ، وتوقفوا تماما أمام مسلحة العمومية ، حينما ذهبوا الى أن الهدف من أبحاثهم لا يمكن أن يتحقق باستخدام مناهج العلوم الطبيعية ، حتى وإن ادخلت عليها بعض التعديلات . ولأنك أن مناقشتهم تتلوى على كثير من جوانب الضعف ، فهي لا تكاد تنهض على أساس سليم ، كما أن صياغاتهم غير كافية وهناك سوء فهم يظهر بوضوح في هذه المناقشات . ولقد عالجت كتابات فلكس كوفمان Felix Kaufmann ، وكذلك الاسهامات الحديثة لكل من ارنست نايجل ، وكارل هيل ، معظم الانتقادات التي وجهت الى مناقشات العلماء

Ibid, P. 2.

(١) د . محمد . ح . الموقف الطبيعي في علم الاجتماع المعاصر ، المجلد الثاني ، ح ١ ، رسائل الطهات والطعام .
(٢) د . محمد . ح .

الاجتماعيين ، ومهلت معالجاتهم لظهور مدخل جديد في دراسة المشكلة (١) .

ولنركز هنا بالذات على النقد الذى أنثروه ناجل حول القضية التى ذكرها ماكس فيبر ومدرسته ، من أن العلوم الاجتماعية تسمى الى « فهم Understanding » ، الظواهر الاجتماعية فى ضوء هئات أو مقولات ذات معنى للحياة الانسانية ، ومن ثم فان المدخل (النسي الوظيفى) للعلوم الطبيعية لا يستخدم فى البحث الاجتماعى . وتزعم هذه المدرسة على نحو ما يذهب ناجل ، أن كل أنماط السلوك الاجتماعى ذوات الدلالة تمثل تمبورا لحالات الدوافع النفسية . وبالتالى فان العالم الاجتماعى لا يقنع بالارتباطات الظاهرية البسيطة بين العمليات الاجتماعية ، ولا يسعى على الاطلاق الى اكتشاف هذه الارتباطات حتى وان كانت بالغة العمق . وإنما ، هو على العكس من ذلك ، يجب أن يتجه نحو صياغة (نماذج مثالية) أو (نماذج للنافعية) فيستطيع فى ضوءها أن يفهم السلوك الاجتماعى الظاهر ، حينما يرجع مظاهر الفعل الى الفاعلين الذين يقومون به . ويمكن أن نحدد الانتقادات التى أنثروها ناجل على النحو التالى :

(أ) ان مظاهر الفعل لا تخضع للملاحظة الحسية ، ومن ثم فان على العالم الاجتماعى ، كما يقال غالبا ، أن يقتصر تحليا شخصيات المشاركين وأن يتمثل الموقف الذى يواجهونه ، مطلقا يتمثلونه هم تماما (٢) .

(ب) ان ارجاع المواقف ، والانعكاسات ، والاعراض التى تبدو فى السلوك الظاهر الى الفاعلين أنفسهم ، بوصفه يمثل تقسوا لهذا السلوك ، يتركز فى الحقيقة على فرضين : فهناك افتراض يقول ان المشاركين فى بعض الظواهر الاجتماعية لديهم حالات نفسية معينة ، وافتراض آخر بوجود علاقات محددة للارتباط النسي بين هذه الحالات ، وبينها وبين السلوك الظاهر . ومع ذلك ، فلا توجد فى الواقع أية حالات نفسية تصلح أن تكون موضوعا للدراسة ، ومن ثم يصعب تحقيق (الفهم) الذى تطالب به هذه المدرسة (٣) .

(ج) اننا لا نفهم لماذا تكون طبيعة وعمليات الدوافع الاجتماعية وما ينتج عنها من سلوك ظاهري ، أكثر ملائمة من العلاقات السببية الخارجية . فلذا كنا نستطيع عن طريق التفسير ذى المعنى أن نقرر بأن إفعالاً معيناً هو مثال فقط لسلوكي يظهر لدى الكائنات الانسانية فى ظل ظروف متنوعة ، وأنه طالما تحققت بعض هذه الظروف فى موقف معين ، فان لنا أن نتوقع أن يقوم الشخص بسلوك من نوع ما ، اذا كان ذلك فى وسعنا فانه لا توجد فجوة كبيرة بين هذه التفسيرات وبين تلك التى تتضمن فقط معرفة خارجية

Ibid, P. 3.

(١)

Ibid, P. 4.

(٢)

loc. cit.

(٣)

بالارتباطات السببية . انه من اليسر أن نكتسب معرفة بأفعال الناس على أساس الشواهد التي يقدمها لنا سلوكهم الظاهر ، تماما كما نكتشف تكوين الماء في ضوء الشواهد المستخلصة من العمليات الكيميائية والفيزيائية لهذه المادة . وهكذا ، يكون رفض الاتجاه الموضوعي أو السلوكي في العلوم الاجتماعية من جانب أولئك الذين يجنون فكرة الارتباطات ذات المعنى كهدف لهذه العلوم ، رفضا لا ينهض على أساس .

ويتفق الفرد شوتز مع أرنست ناچل وهميل في بعض الآراء ، ولكنه يختلف عنها في آراء أخرى . فهو يقرر صراحة أنه يوافق ناچل في قوله ، بأن كل معرفة امبيريقية تتطوى على اكتشاف من خلال عمليات الاستدلال الدقيق ، كما أنها يجب أن تصاغ بعد ذلك في صورة قضايا قابلة للاختبار بواسطة أى شخص على استعداد للقيام بهذا الجهد عن طريق الملاحظة — ولكنه لا يعتقد ، مثلما ذهب ناچل ، أن هذه الملاحظة يجب أن تكون حسية بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح ، يضاف الى ذلك أن شوتز يتفق معه في أن النظرية تعنى في كل العلوم امبيريقية الصياغة الواضحة للعلاقات المحددة بين مجموعة متغيرات ، والتي يمكن في ظلها تفسير فئة واسعة من الانتظامات امبيريقية . كذلك يقرر أنه يتفق معه تمام الاتفاق حول القضية القائلة أن هذه الانتظامات ليست على درجة كافية من العمومية في العلوم الاجتماعية ، ومن ثم فهي تجعل القدرة على التنبؤ محدودة جدا ، هذه القضية لا تقيم تفرقة حاسمة بين العلوم الاجتماعية والطبيعية ، طالما أن الأخيرة تتطوى على فروع تتحقق فيها هذه الخاصية .

ويبدو أن ناچل لم يستطع أن يفهم مسلحة ماكس فيبر الخاصة بالتأويل الذاتي . ولكنه مع ذلك ، قدم قضية صادقة حينما قرر أن المنهج الذى يتطلب من الباحث العلمى القيام بالملاحظة أن يتوحد مع الفاعل الاجتماعى الذى يقوم بملاحظته ، لكى يستطيع فهم دوافعه ، أو ذلك المنهج الذى يشير الى انتقاء الوقائع الملاحظة وتأويلها على أساس نسق القيمة الخاص بالملاحظ ، سوف يؤديان فقط الى صورة غير مضبوطة وذاتية في ذهن من يقوم بدراسة الظواهر الانسانية ، ولكنهما لن يوصلانه الى نظرية علمية ، ويقول شوتز انه لا يعرف أن هناك علما اجتماعيا له مكانته تقدم بهذا التصور اللاتية ، الذى ينتقده ناچل ، بل انه من المؤكد أن ماكس فيبر لم يتخذ هذا الموقف .

ويعتقد شوتز أيضا أن هذه الانتقادات لم تستطع أن تمس النقطة الجوهرية بالنسبة للعلماء الاجتماعيين ، حينما تهت فلسفة أساسية تتعلق بالامبيريقية الحسية ، أو الوضعية المطلقة ، تلك التي ربطت الخبرة بالملاحظة الحسية . وتفترض أن البديل الوحيد للملاحظة الحسية الموضوعية المضبوطة ، - الاستبطان الذاتي غير المضبوط - لىكى يوضح وجهة نظره حول هذا الموضوع يرى أنه من الضروري فحص بعض مبادئ الفينومينولوجيا

Phenomenology ويقدم من أجل ذلك مجموعة قضايا مسطرة على السحر النال (١) :

١ - ان الهدف الاساسى للعلوم الاجتماعية هو الحصول على معرفة مسطرة على الواقع الاجتماعى . وهو يفهم من مصطلح (الواقع الاجتماعى) المجموع الكلى للاشياء والاحداث التى ينطوى عليها العالم الاجتماعى الثقافى كما يعيشها التصكر العام عد الاشخاص الذين يقضون حياتهم اليومية بين رفاقهم ، ويرتبطون بهم بعلاقات تفاعل متنوعة . فنحن نولد جميعا فى عالم الاشياء الثقافية والنظم الاجتماعية ، وعلينا داخل نطاقه أن نحصل على مقومات وجودنا الاجتماعى . ونحن منذ البداية ، الذين نملس الافعال على المسرح الاجتماعى ، وتكون لدينا خبرة بالعالم الذى نعيش فيه بتأثيره الطبيعى والثقافى ، لا بوصفه عالما خاسا ، وإنما باعتباره عالما متاحا لنا جميعا ، تربطنا به الانصالات المتبادلة واللغة .

٢ - ان كل صور المذهب العلمى والامبييقية المنطقية تسلم بهذا الواقع الاجتماعى ، الذى يمثل الموضوع الحقيقى للعلوم الاجتماعية .

٣ - يتصور كثير من الدارسين أن العلماء الاجتماعيين قد استطاعوا حل مشكلتهم الاساسية ، قبل البدء فى اجراء بحوثهم العلمية . ويبدو أن الربط بين الخبرة والملاحظة الحسية بصفة عامة ، ثم السلوك الظاهر بصفة خاصة قد حال دون ادراك بعض أبعاد الواقع الاجتماعى ، ذلك أن الاقتصار على دراسة السلوك الظاهر ، قد لا يمكن الباحث من فهم دلالات هذا السلوك والمعاني التى ينطوى عليها بالنسبة لتلك الذين يقبضون به ، يضاف الى ذلك أن الاهتمام بالملاحظة الحسية للسلوك الانسانى للظواهر نجعلنا حصر نطاق دراستنا فى قطاع ضيق من العالم الاجتماعى ، أى فى المواقف التى تنطوى على علاقة مواجهة مباشرة بين الفاعلين ، ويستطيع القائم بالملاحظة تسجيلها ، لكن هناك بالطبع أبعاد أخرى للواقع الاجتماعى لا تتضمنها هذه المواقف ، ومن الممكن فهم هذه الأبعاد وادراكها فى عالم الحياة اليومية عن طريق الذوق العام Common Sense ، لأن ظواهر هذا العالم هى فى نهاية الامر تعبر عن علاقات ذاتية ، كما أن خبرتنا بالعالم الاجتماعى خبرة ذات معنى ، ونحن ندرك أفعال الآخرين فى ضوء دوافعهم وأهدافهم ، كما أننا بنفس المعنى نكتسب خبرتنا بالاشياء الثقافية فى ضوء السلوك الانسانى ، ولقد كان ابتكار العلماء الاجتماعيين لتصوير « الفهم Verstehen » كوسيلة لدراسة المسائل الانسانية معبرا عن ادراكهم لاهمية هذه المعرفة القائمة على الذوق العام . ولكن الفهم لا يمثل منهجا حاصسا بالعلوم الاجتماعية ، ولكنه الطريقة أو الصيغة التى يكتسب عن طريقها الذوق العام معرفته بالعالم الاجتماعى الثقافى ، ومعنى ذلك أن الفهم لا علاقة له بالاستبطان ، طالما أنه نتيجة العمليات التعلم والتثقف (٢) .

ibid. Pp ٩٦

ibid P 7

الأن قضية « الفهم » هذه تثير مسائل أخرى وثيقة الصلة بها ، فقد ذهب كل من المناهضين عنها ، والذين وجهوا إليها النقد على حد سواء ، إلى أن الفهم ذاتي . ولسوء الحظ أن كلا منهما استخدم مصطلح الذاتية استخداما مختلفا . فالذين ينتقدون الفهم يذهبون إلى أنه ذاتي ، لأن فهم دوافع أفعال الأشخاص الآخرين يعتمد على قدرة الباحث الخاصة ، غير المضبوطة ، غير المحققة ، والمركزة على الحدرس ، ونسق للقيمة الخاص به ، أما العلماء الاجتماعيون مثل ماكس فيبر ، فانهم يطلقون على الفهم أنه ذاتي لانه يهدف اكتشاف المعنى الذي ينطوي عليه الفعل الذي يقوم به ، والذي غالبا ما يكون مختلفا عن المعنى الظاهر الذي يدركه الشخص القائم بالملاحظة . ذلك هو مصدر المسئلة الأساسية التي صاغها ماكس فيبر عن التأويل الذاتي ، فكأن هناك تفرقة يجب إقامتها فيما يتعلق بمصطلح الفهم بين عدة معا : (١) بوصفه وسيلة يعتمد عليها الذوق العام في اكتساب العروة بالمسائل الإنسانية ، و (٢) باعتبار أنه مشكلة استمولوجية ، و (٣) كمنهج خاص بالعلوم الاجتماعية (١) .

والواقع أن ذلك كله يلقي الضوء على بعض المشكلات المنهجية الخاصة بالعلوم الاجتماعية ، ويبدو أن الافتراض القائل بأن تبنى مبدأ صياغة المفاهيم والنظريات في العلوم الطبيعية بصفة مطلقة ، سوف يؤدي إلى معرفة ثابتة بالواقع الاجتماعي ، هو افتراض غير متسق داخليا . فإذا أصبح من الممكن تطوير نظرية على هذه الأسس ، ولتكن نظرية سلوكية مثلا — وبمكنا بالطبع أن نتصور حدوث ذلك — فانها لن تقدم شيئا عن الواقع الاجتماعي كخبرة يعيشها الناس في حياتهم اليومية ، وربما كانت هذه النظرية بالغة التجريد ، وكانت مفاهيمها أيضا واضحة لا تنطوي على أي تعقيد ، ولكنها سوف تكون بعيدة أيضا عن السمات المألوفة في المجتمع . ومن ناحية أخرى فإن النظرية التي تهدف إلى تفسير الواقع الاجتماعي ، عليها أن تطور وسائل أو أساليب خاصة تختلف عما هو معروف في العلوم الطبيعية ، وحتى تستطيع أن تواجه متطلبات الذوق العلم في العالم الاجتماعي ، وهذا في الحقيقة ما فعلته كل العلوم النظرية التي تناولت المسائل الإنسانية ، كالاقتصاد ، وعلم الاجتماع ، وعلوم القانون . ولهذا ، يصبح استكشاف المبادئ التي تحكم بها الناس في حياتهم اليومية لتنظيم خيراتهم ، وبخاصة ما يتعلق منها بالعالم الاجتماعي ، يمثل المهمة الأولى لنامج العلوم الاجتماعية . وهذا بدوره هو ما يمنح الفيزيومينولوجيا أهمية خاصة في وضع الأسس الحقيقية لنامج العلوم الاجتماعية ، تلك التي نسلم كما يقول هوسرل Husserl بأن العالم ، المسائل في الحياة اليومية في صورة نماذج ، لكن عالم الحياة اليومية هو أيضا عالم اجتماعي ثقافي مرتبط فيه الفرد بمعتقداته مع أفرانه ، ويدخل في أنماط تفاعل مفرقة ، ومن الناحية العلمية ، يفهم الفرد سلوك الآخرين ، إذا استطاع أن يفهم دوافعهم وأهدافهم . واختيارهم ، من واقع تاريخهم الشخصي . وبهذا ، لابد لنا من إدراك المعنى الذاتي

الذى يضفيه الناس على أفعالهم وغالباً ما نلجأ لتحقيق هذا الغرض الى بناء نماذج مثالية *Ideal Types* ، تصور دوافع الافعال ، والغايات ، والاتجاهات ، وطبيعة الشخصيات ، بحيث يصبح السلوك الفعلي حالة أو مثالا من هذه النماذج . فكأن الذوق العام كطريقة لمرة العالم هو مصدر النماذج المثالية ، وهذا المفهوم الأخير هو الاداة التى استخدمها علماء الاجتماع فى دراستهم للظواهر والسلوك الاجتماعى ، وغضمت بعد ذلك للتحليل ، وبخاصة فى كتابات هبيل . لكن الانتقادات التى قدمها هبيل قد فشلت فى التمييز بين نوعين من هذه النماذج ، نماذج تصاغ على أساس الذوق العام ، وهى لا تتضمن أية نظرية وتخلو من الحدس ، وأخرى يقيمها علماء الاجتماع وهى ذات بناء مختلف ، وتتطوى على نظرية . والاولى تمثل الأساس ، الذى تبنى عليه الثانية ، والواقع أن هذين النوعين من النماذج : القائمة على الذوق العلم ، والتى تتمثل فى مفاهيم ذات مستوى أولى ، ثم النماذج المثبتة من هذه المفاهيم ، والتى يقيمها المتخصصون فى العلوم الاجتماعية ، يمكن أن يقدموا رداً على التساؤل الذى مؤاده ، كيف يمكن تحقيق الموضوعية فى المنهج ، فى نفس الوقت الذى تدرس فيه بناءات لها معاهي الخاص ؟ .

يبقى بعد ذلك كله أن نذكر شيئا عن مشكلة الوحدة المنهجية للعلوم الطبيعية اذ يبدو أن العالم الاجتماعى يوافق على القضية القائلة : بأن الفارق الرئيس بين العلوم الاجتماعية والطبيعية ، لا يجب أن تبحث عنه فى المنطق بل فى الخلف الذى يكمن خلف هذين النوعين من المعرفة غير أن ذلك لا يعنى القول بأن العلوم الاجتماعية عليها أن تهجر الوسائل الخاصة بها فى استكشاف الواقع الاجتماعى ، من أجل وحدة مثالية للمنهج القائمة على افتراض يزعم أن المناهج المستخدمة فى العلوم الطبيعية ، وبخاصة علم الفيزياء ، هى وحدها التى توصف بأنها علمية . ان الذين يوافقون عن (وحدة العلم) لم يملولوا أن يطرحوا مثل هذا التساؤل : هل يمكن أن تكون المشكلة المنهجية للعلوم الطبيعية فى حالتها الراهنة مجرد حالة خاصة لمشكلة أجري أكثر عمومية ، لم تدرس حتى الآن ؟ أى كيف تكون المعرفة العلمية ممكنة ، وما هى الافتراضات المنطقية والمنهجية التى تقوم عليها ؟ . ويعتقد شوتر فى خنتل تحليله أن الفلسفة الفينومينولوجية تستطيع أن تدلل على أن الوسائل المنهجية الخاصة التى طورها المتخصصون فى العلوم الاجتماعية من أجل استيعاب الواقع الاجتماعى الأكثر ملاءمة فى اكتشاف المبادئ العامة التى تحكم كل أنماط المعرفة الإنسانية ، من تلك الوسائل التى اصطلحها العلماء الطبيعيون^(١) .

(١) ١ - هابيل . ٢ - هابيل . ٣ - هابيل . ٤ - هابيل . ٥ - هابيل . ٦ - هابيل . ٧ - هابيل . ٨ - هابيل . ٩ - هابيل . ١٠ - هابيل . ١١ - هابيل .
المصدر : مرجع سابق ص ١ - ٢

٤ - الصعوبات الناتجة والنظية في التفسير.

ان الصعوبات والمشكلات الرئيسية التي تواجه العلوم الاجتماعية تكمن في عملية التفسير أكثر من الاكتشاف . وسوف نحاول فيما على أن نناقش بعض القضايا المرتبطة بالتفسير في العلوم الاجتماعية وتتلخص هذه القضايا فيما على :

(أ) مسألة رد القضايا النفسية Reductionism

ان القضايا التي تتضمنها العلوم الاجتماعية تشمل على المستوى الواقعي مستويين رئيسيين : المستوى الأول هو المستوى الفردي ، والمستوى الثاني هو مستوى التجمعات والطبقات والتنظيمات والمجتمعات . والعلاقة بين المستويين الأصغر (قضايا الفرد) والأكبر (قضايا المجموعات) تبدو واضحة في العلوم الطبيعية عنها في العلوم الاجتماعية . ففى الميكانيكا نستطيع تناول الكتلة دون الالتفات كثيرا الى الذرات المكونة التى تتألف منها ، كما أن الماء بعد مركبا جديدا مختلفا تماما عن المكونين له من الاكسوجين والهيدروجين ، أما في مجال العلوم الاجتماعية فمن الميسر أن نفعل ذلك بالضبط ، اننا ندرس التنظيم الاجتماعى المعقد ، لكننا لا نستطيع أن نتجاهل الأفراد الذين يتألف منهم هذا التنظيم . وهكذا ، تتضح أمانتنا مشكلة رد القضايا الدنيا الى القضايا العليا ، لان المستويين متداخلين أشد التداخل .

(ب) مسألة المماثلة العضوية Organic Analogy

ليست المماثلة العضوية التى استعان بها رواد علم الاجتماع في دراسة المجتمع كنسق اجتماعى متوازن ومتشابه مع الكائن الحى ، ليست بأية حال اطارا نفسيا . والخطأ الذى وقعت فيه الوظيفية هو أنها استخدمت هذه المماثلة كإطار للتفسير ، وهى في الحقيقة لا تهد عن كونها وسيلة منهجية لرؤية المجتمع كوحدة متوازنة ، وهى تتطوى على اعتبارات ايدولوجية كامنة في داخل التصور ذاته ، ذلك أن النظرية الى المجتمع ككل متوازن نظرية تفعل حقيقة أخرى هامة وهى أنه الى جانب التوازن هناك قوى عديدة تعمل عملها من أجل الصراع ، كما يتجسد في العديد من المواقف الاجتماعية والتنظيمات المختلفة في المجتمعات ، والعلاقات بين الأفراد والجماعات ، ولا يستطيع أية تصور نظرى أن يتناول الواقع الاجتماعى تنولاً صحيحا دون أن يتطوى على بعدى التوازن والصراع معا . ان التفسير كما أوضحنا يحى اشتقاق النتائج من القضايا العامة ، والوظيفية لا نفعوى على أى نوع من الاشتقاق انها طريقة للتحليل تستخدم في كافة مجالات البحث الاجتماعية ، ولا يمكن أن تعتبر نظرية نفسية بالمعايير التى حددتها للطريقة

(ج) مسألة الاتجاه التاريخي Historicity

إذا تساءلنا عن أسباب وجود فجوة في العلوم الاجتماعية بين القضايا العامة التي شمر إلى خصائص سلوكية للأفراد ، وبين تلك القضايا الخاصة بالمجتمعات ، فافتنا سند أن هذه القضايا تطوى على اتجاه تاريخي واضح ، ذلك أن الماضي يرتبط بأحداث الحاضر فيشكل السلوك الانساني سواء تولدنا هذا السلوك على المستوى الفردي أم على المستوى الجماعي . والواقع الاجتماعي أصبح يعبر في رأى معطد المعاصرين من علماء الاجتماع واقعا تاريخيا ، حيث أضحت القضايا السوسولوجية معية عن مرحلة تاريخية بالذات ، ولا يمكن أن تتسحب على تاريخ البشرية بأكمله ، هناك إذن ضرورة تقتض من علماء الاجتماع الاهتمام بتاريخ النظم والظواهر الاجتماعية ، وهو اهتمام سوف ينصب بالطبع على الأحداث المخصوصة التي شكلت تيار التاريخ ، كما يجب أيضا وفي نفس الوقت أن يراعى التباين النسبي بين المجتمعات فيما يتعلق بوقوع هذه الأحداث وإمكانيات تكرارها . وليس من شاك أن هذا الموقف يشكل تحديا للتفسير العلمى في العلوم الاجتماعية إذا فهمناه بمعنى استتقاق القضايا في التسق النظرى .

(د) افتراق الظواهر Divergant Phenomena

ان تاريخية الظواهر الاجتماعية تؤدى إلى توسيع آفاق التعارض والافتراق بين الظواهر ، فحتى إذا شهدت المجتمعات المختلفة نفس العمليات الاجتماعية ، فان لنا أن نتوقع فروقا أيضا في معدلات وقوعها وتكرارها واسرارها ، فالتفصيع مثلا تختلف نتائجه باختلاف المجتمعات . وهذا بدوره يجعل القضايا التفسيرية تعاني من صعوبات عديدة أهمها صعوبة التعميم .

الفصل الثالث والعشرون

التزامات البحث الإجتماعى ومسئوليته

العلمية والعملية والأخلاقية

تمهيد .

١ - البحث الاجتماعى والاصلاح الاجتماعى والنفذ الاجتماعى .

٢ - البحث الاجتماعى فى ميزان التقويم والموضوعية .

٣ - أزمة المجتمع المعاصر وأزمة النظرية والنتيج فى علم الاجتماع .

٤ - أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ومسئوليته .

الفصل الثالث والعشرون

التزامات البحث الاجتماعي ومسئوليته

العلمية والعملية والاخلاقية

تمهيد :

يميز الوقت الآن لمناقشة عدد من القضايا التي أثبتت بطريقة أو بأخرى على طول هـ. الكتاب ، والتي لا شك يذكر فيها القارئ كثيرا ، وهي قضايا فكرية تتعلق « بالبحث الاجتماعي » بدوره في المجتمع المعاصر ، والمشكلات التي يواجهها من أجل القيام بهذا الدور . فليس من شك أن حجم الاهتمام « بالبحث الاجتماعي » كوسيلة أو منهج أساسي لاستقراء الواقع الاجتماعي ، واكتشافه ، وتفسيره ، تمهيدا لاصلاحه وتغييره وتطويره ، أصبح هذا الحجم شيئا لافتا للنظر ، فلم يعد « البحث الاجتماعي » يمثل فحسب طرفة علم الاجتماع ومهجه ، وإنما أصبح أداة تعتمد عليها العلوم الاجتماعية الاخرى حين حلت المعرفة المنظمة بالواقع في مختلف جوانبه محل التأمل المتحرر من قيود العلم ، وأدركت هذه العلوم في الوقت ذاته الحاجة الماسة الى تطوير استراتيجية تحقق التوصل بينها ، ففي نفس الوقت الذي ينمو فيه التخصص ، يتزايد التداخل بين جوانب الواقع الاجتماعي ، بحيث تحتاج الحقيقة الاجتماعية لفهمها الى تصور علمي متكامل يركز على قاعدة المعرفة المعهضة التي طورتها ، هذه العلوم جميعا .

فالى أى مدى يستطيع البحث الاجتماعي أن يحقق أهداف هذه العلوم في فهم الواقع وتفسيره ؟ وهل يمكننا البحث الاجتماعي من الالتزام بمتطلبات المعرفة العلمية شأنه في ذلك شأن البحث في العلوم الطبيعية ؟ وما هي القضايا التي ينبغي التركيز عليها عند مناقشة دور البحث الاجتماعي في اصلاح المجتمع ؟ وما هي القيود المفروضة على الباحث الاجتماعي ؟ وبأى شيء يلتزم ؟ هل يلتزم بقواعد العلم ؟ أم يلتزم بظروف مجتمعه ؟ وعلى أى المعايير يختار موضوعات الدراسة ؟ هل يجري البحث من أجل الرضاء واشباع طموحه الاكاديمي ؟ أم أن البحث الاجتماعي يجب أن يلتزم بمشكلات المجتمع وقضاياها الحيوية التي تتصل بمصالحه العالية ؛ لعلى من سكانه ؟ وما هي القيود التي يفرضها تمويل البحوث الاجتماعية على نتائج هذه البحوث واتجاهاتها العامة ؟ هذه القائمة من التساؤلات تطرح قضايا هامة مستعجلة . ٩ « الفصل الثامن : أد ملقى الضوء عليها من خلال مناقشة عدد من الموضوعات الهامة : - حجة المرنطه ، - ارباطا وريقا .

أوضحت التحليلات التي قدمناها في مطلع هذا كتاب أن مشقة حركة البحث الاجتماعي قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً باصلاح الاجتماعي ، والرغبة في توظيف المعرفة الاجتماعية من أجل تطوير الحياة الاجتماعية ، والنهوض بالظروف الاجتماعية تحقياً لرفاهية المواطنين . والواقع أنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية تزايد انخراط المتخصصين و شئون المجتمع نحو الاعتقاد بضرورة تطبيق المعرفة الاجتماعية في حل مشكلات المجتمع ووضع السياسات الاجتماعية الملائمة في هذا الصدد . ولكن السؤال الحاسم في هذا المجال هو كيف نستطيع تطبيق هذه المعرفة والأفكار منها عملياً ؟ (١) لقد أفلحت بعض فروع هذه العلوم في تحقيق صلة وثيقة بين البحث والسياسات ، و بين المعرفة والفعل ، فقد أثبتت النظرية الاقتصادية ملامحتها فيما يتعلق بضبط المتغيرات الاقتصادية في المجتمعات المتقدمة ، كذلك أثرت أعمال علماء النفس التعليمي في توجيه السياسات التربوية ، وكذلك أمكن الأفكار من نتائج البحوث الاجتماعية في ميادين التنظيم والإدارة ، والكفاءة الإنتاجية والروح المنهية ، والتدريب المهني ، والعلاقات الصناعية ، بل امتد تأثير هذه البحوث الى ميادين التنظيم العسكري ، الا أن جمهور الممارسين للأفكار من نتائج بحوث العلوم الاجتماعية في ميادين أخرى لم تحقق نفس النجاح الذي حققته في الميادين السابقة . فإسهام العلوم الاجتماعية لحل المشكلات الدولية الكبرى لهذا العصر لا يزال إسهاماً محدوداً للغاية . فلا تزال قضايا الصراع الدولي ، والحروب ، والطفرات العنصرية ، ومشكلات التخلف والتبعية ، والحرب الاقتصادية والنفسية تفرض نفسها على العالم المعاصر ، بينما يمكن توجيه طاقة البحث الاجتماعي الى دراسات إيجابية في هذا المجال مثل دراسة إمكانية تحقيق نوع من الوفاق العالمي بين القوى المتصارعة في العالم من أجل مزيد من التقدم الحضاري والاجتماعي والرفاهية لأنسان هذا العصر ، كذلك يجب توظيف البحث العلمي الاجتماعي في اكتشاف احتمالات التعاون الدولي من أجل تنمية المجتمعات المتخلفة والقضاء على الأمراض والأوبئة التي تفتك بملايين البشر في هذه المجتمعات . ويستطيع البحث الاجتماعي أن يسهم في دراسة وتشخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعنصرية من أجل التخطيط للنهوض بها ، كما يمكننا أيضاً من التعرف على العوامل التي تسهم في مزيد من التوافق والتكيف الاجتماعي مع نتائج التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية السريعة التي يشهدها مجتمعنا المعاصر .

إن هذه المجالات تحتاج الى مزيد من التعاون بين رجال السياسة وعلماء الاجتماع ، بين الممارسين والمسؤولين عن صنع القرار ، وبين الأكاديميين المهتمين بالبحث العلمي ، ويلزم

(١) Max F. Millikan, Inquiry and Policy : the Relation of Knowledge to Action, in D. Lerner (ed.), The Human Meaning of Social Science, Peter Smith, 1973, P. 158.

والتفاضل بينهما يعوق إسهامات البحث العلمي ، ويلزم الأكاديميين بنوع من العزلة الاجتماعية عن قضايا المجتمع وشؤونه ، واستكالة في الاقطار المتخلفة ، بل والمتقدمة أيضا ، أن الصفوة السياسية والتنفيذية غالبا ما تتظاهر بالرغبة في معرفة الحقائق الاجتماعية بطريقة موضوعية ، الا أن واقع الامر لا يكون كذلك دائما ، فهي تعمل على تنفيذ عدد من المسلمات التي تؤمن بها ، وتنظر الى نتائج البحوث الاجتماعية كالألوان كانت شيئا معروفا من قبل أو بديها ، وكل ما في الامر هو أن الباحثين الاجتماعيين قد حولوا الوقائع الى صيغ اصطلاحية ، ينأى لا تعكس النتائج اجراءات عملية للتغلب على المشكلات أو المعوقات التي تقف أمام تقدم مسيرة المجتمع نحو التغيير والتطوير . وليس من شك أن الباحثين ليس في وسعهم .أجبات التغير ، لأن ذلك من اختصاص صانعي القرار في المجتمع ، ولهذا فإن الانتعاش الحقيقي بأهمية البحث الاجتماعي ، والأيمان بأن العلم وحده ومنهجه للبحث هو الوسيلة الأكاديمية والناجحة لدراسة شئون المجتمع ووضع سياسات تنموية ، ينبغي أن يكون هو نقطة البدء في التعاون بين علماء الاجتماع ورجال السياسة والتفصيليين في المجتمع .

وكثيرا ما يحدث نوع من الاحباط لرجال الاجتماع والباحثين الاجتماعيين ، خاصة بعد أن يبذلوا جهدا كبيرا في اجراء البحوث الاجتماعية ، وكتابة التقارير العلمية ثم لا يجدون أدنى اهتمام بما تنطوي عليه هذه التقارير من نتائج ، بل انه لا يظهر التفصيليون في كثير من الاحيان رغبة في الاستفادة من نتائج هذه التقارير في رسم السياسات وصنع القرارات ، ويؤكد البعض أن معظم هذه التقارير لا تكون أكثر من أوراق تستوفى بها الجهات التنفيذية بعض الاجراءات الادارية الشكلية ، فهي بالتألي لا تقرأ . وهذا بالطبع موقف يسبب الاحباط لكل من الباحثين ، وجمهور البحث الذين يحري عليهم هذه البحوث ، اذ يفقدون الثقة في نتائج مثل هذه البحوث ، وبالتالي يؤثر ذلك على امكانيات التعاون بين جمهور البحث وبين القائمين على اجراء هذه البحوث ، وهذا مطلب أساسي لنجاح البحث الاجتماعي . وربما كان هذا الموقف من بين العوامل التي شجعت على بروز دور جديد لعلم الاجتماع ، أو وظيفة جديدة هي وظيفة النقد الاجتماعي Social Criticism تصدر عن علماء الاجتماع تطالب بضرورة التغيير لكي تصبح الحياة الاجتماعية أكثر اشباعا وفي ذلك بالطبع احساس عميق بالمسؤولية الاجتماعية والاخلاقية ازاء الواقع الاجتماعي الذي هو معمل علم الاجتماع الحقيقي . ومصدر ذلك كله هو الوعي بمشكلات المجتمع ، ذلك الوعي الذي يعبر عن اهتمام علماء الاجتماع بعدد من القضايا الحيوية ، ومن أبرز هذه القضايا ما يلي :

(أ) الاهتمام بتفسير مجرى التاريخ الاجتماعي للمجتمع الحديث ، والكشف عن الدلالات المختلفة التي ينطوي عليها .

(ب) الاهتمام بدراسة أدوات المجتمع المعاصر وتفسيرها وكشف العوامل المؤثرة فيها .

(ج) الاهتمام بتطوير أحكام قيمة إيجابية وحاسمة تؤثر تأثيراً فعالاً في برامج العمل الاجتماعي .

(د) الاهتمام بتنظيم المفاهيم والقضايا وأساليب البحث الاجتماعي بحيث تكون مشورة ، ومشقة لبحوث ومشروعات اجتماعية ذات منفى واقعي عميق .

في ضوء هذه الاهتمامات طرحت النماذج التصورية المختلفة لعلم الاجتماع عددا من المشكلات الحيوية الجديرة بالبحث والدراسة ، والتي تنطوي دراستها على أهمية خاصة بالنسبة لحاجة المجتمع المعاصر الى البحث من أجل التغيير . ولقد وجد رايت ميلز أن المشكلة المحورية في هذا المجتمع المعاصر ، والتي ينبغي أن يكرس لها علم الاجتماع اهتمامه هي مشكلة القوة Power ، ولم تفقد هذه المشكلة أهميتها مطلقاً في كتابات رايت ميلز جميعاً ، فأعماله تتركز حول طبيعة القوة ، وتوزعها ، وأساليب استخدامها في المجتمع ، سواء اتخذت هذه الأساليب مظهراً إيجابياً أم سلبياً ، كما اهتم أيضاً بدراسة تنظيم القوة ، ومصادرها ، ومضاهيها المختلفة ، وأساليب دراستها وتشخيص دورها في المجتمع الحديث (١) .

ويعتقد كثير من علماء الاجتماع المعاصرين ان من أهم قضايا علم الاجتماع المعاصر الاندماج الإيجابي في الواقع الاجتماعي بمختلف أبعاده ، ذلك الاندماج الذي يعمل على خلق وتنمية الوعي الثقافي لانسكان هذا المجتمع لكي يكون أكثر إيجابية نحو تغيير الواقع في الاتجاه الذي ينفق له السعادة والاستقرار والتقدم . يقول هيو نيوتن H. Newton (١٩٧٢) : ان ذلك هو الطريق الوحيد الذي يؤدي في نهايته الى تنظيم سلوك الناس . فعلماء الاجتماع المعاصرين أن يظهروا باستمرار احساسهم بم حاجات ومتطلبات أعضاء مجتمعاتهم ، وأنهم يرغبون في احداث شيء من أجل دعم حركة أفراد المجتمع في الاتجاه الذي يقلل أعباء الحياة ، ومخائباتهم اليومية (٢) . كذلك أشار ريزمان (Reisman) (١٩٥٠) الى الحقيقة التي مؤداها : « حينما نتحدث عن نفسى أجدنى دائماً أشعر بالاهمية القصوى في التفكير وفقاً لاتجاهين متكاملين ، اتجاه اصلاحى متوسط المدى ، يرتبط بعمل في اطار نظام معين ، ثم اتجاه طوبائى بعد المدى يتعلق بالتحويلات الرئيسية ، وهذان الاتجاهان يقتضيان ارتباطاً وثيقاً بين القهم والعمل على نحو يسمح بتغيير الوضع الراهن » (٣) .

ولقد كتب جونلر ميوزال دراسة هامة يصف فيها العلاقة بين النظلية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية ويوضح فيها الدور النقدي الجليل لعلم الاجتماع المعاصر (٤) ، خاصة

(١) R. Cuzzort; *Humanity and Modern Sociological Thought*, Holt Rinehart, N.Y. 1969, P. 114.

(٢) C. Fletcher, Op. Cit., P. 178.

(٣) D. Riesman, et. al., *The Lonely Crowd*, Yale University Press, 1961, P. 23.

(٤) J. Myrdal, *The Relation Between Social Theory and Social Policy British Journal of Sociology*, 1953, XXXII, PP 210-212

حين يخاطب « الفكر الرشيد لدى الشعب » ، وليس من خلال اللجوء الى احواله او ضيق الافق . والشئ الذى يمكننا من مخاطبة هذا الفكر الرشيد لدى الشعب هو اتساع نطاق جمهور القراء لعلم الاجتماع ، فقد أصبح هذا العلم — على حد تيمير جولدرنر — يمثل « ثقافة عامة » ، كما أكد آخرون — من أمثال هوروفيتز Horowitz — أن علم الاجتماع يمثل الآن « علما عاما » متاحا لكل من يستطيع القراءة ، اذ من خلال هذه « العمومية » يصبح هذا العلم حاضعا للنقد والتعديل والتطوير على نطاق أوسع^(١) .

ولعلنا نشير في هذا المجال الى الدراسة الحديثة الهامة في مجال النقد الاجتماعى والتي نشرها بوتومور T. B. Bottomore بعنوان : « علم الاجتماع والنقد الاجتماعى » وهو يطرح في هذا الكتاب قضية النقد الاجتماعى باعتبارها تمثل جوهر علم الاجتماع المعاصر ، وبحور البحوث الاجتماعية حين يعتمد العلم عن التسليم بمقولات ثابتة ومطلقة ، ويؤسس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أجل تغييرها . ويعتبر بوتومور عام ١٩٦٨ عاما حاسما في ظهور هذه الحركة ، باعتباره أكد تداخل الابعاد الاجتماعية والسياسية . فهو يقول : « يمثل عام ١٩٦٨ عاما حاسما في تاريخ الحركات السياسية الديمقراطية ، ذلك أنه انتهت تلك السنوات التى شهدت خلالها الحياة السياسية العامة هدوءا ، وتوافقا وتكاملا ، واستقرت ، وحلت محلها حركات جديدة حملت معها نوعا من اندماج التوازن في النظم الديمقراطية الغربية ، فلقد عارض الجيل الجديد الافتراضات والاسس التى استند اليها النظم القديم ... ، على أن عام ١٩٦٨ كان بمثابة انطلاقة جديدة في التاريخ الذوى لعلم الاجتماع السياسى ، فالثورة العارمة التى تضمنتها القوى الجديدة ، لم تعارض فقط المبادئ والنظريات التى سادت خلال الخمسينات أو في أوائل الستينات ، ولكنها انطوت على تقسيم جديد لاساليب جمع المعلومات ، واستراتيجيات التحليل »^(٢) . ويقصد بوتومور من عام ١٩٦٨ ، تلك السنة التى شهدت أحداث ثورة الشباب والتى تمثلت على وجه الخصوص في بروز الحركة الطلابية والشعارات الجديدة التى رفعتها هذه الحركة^(٣) . ومن ثم نجده يتساءل عن ذلك العلم الذى يجب الاستغناء عنه نتيجة لتلك الحركة ، التى أجبرتنا على اجراء مراجعة أساسية للنظريات والمناهج والمذاهب المستخدمة في بحوث الاجتماع السياسى بصفة خاصة ، ان الاجابة على ذلك تتلخص في أن علم الاجتماع أصبح يتيمن عليه أن ينتجه انجماها نقديا حاسما ازاء قضايا المجتمع ولواضعه الاساسية من أجل التغيير في صالح الغالبية العظمى من سكان المجتمع . وتبلى

(١) ا.ج. دك . J. L. Horowitz, The New Sociology (Oxford University Press, 1964, P. 19.

(٢) T. Bottomore, Sociology as a Social Criticism, Op. Cit., P. 19-28

(٣) م. م. خليل دك . « ثورة الشباب والمجتمع » دراسة نظرية ومقالية ، المجلد الثاني اجتماعى .

الحاجة ماسة الى هذا الاتجاه في الدول النامية والمتخلفة على وجه الخصوص ، ذلك أن التطور السياسي لهذه الدول بعد الحرب العالمية الثانية قد اتسم بكثير من مظاهر التوتر والصراع العنصري واللفظي ، والشغب والعنف الفروغاني المتكرر ، والانقلابات العسكرية المستمرة ، وسيطرة قيادات فريدة سلكت في الغالب سياسة اقتصادية واجتماعية مدمرة ، هذا فضلا عن انتشار ظواهر الفساد بين رجال السياسة وموظفي الخدمة المدنية ، مما أدى الى انتهاك تعصى لحقوق المواطنين وحرياتهم ، وتدهور مستويات الفعالية والاداء البيروقراطى ، وتزايد اغتراب الجماعات السياسية ، وفقدان الهيئات التشريعية والمحاكم لسلطانها ، وانقسام الاحزاب السياسية القائمة ، وانعدام تكاملها^(١) .

مع ذلك ، فإن الأمر لم يقتصر على واقع هذه الاقطار المتخلفة ، بل ان دول العالم الصناعى المتقدم ، قد شهدت هي الاخرى عددا من الاحداث الهامة التى جعلتنا نعيد النظر في مقولة الاستقرار السياسى التى نصف من خلالها المجتمعات الصناعية سواء كانت غربية أم شرقية . اذ لم يعد مصطلح الاستقرار السياسى صالحا لوصف هذه المجتمعات ، والتى تشهد تحولات سياسية واضحة لا تلائم متغيرات الاتفاق ، والمشاركة ، والشرعية ، والتنظيم ، والفعالية التى تستخدم في تحليل النظام الاجتماعى بالمجتمعات المتقدمة . ولعل النظرة الواقعية للسياسة العالمية هى تلك التى تأخذ في اعتبارها تلك التغيرات الراديكالية التى تنشأ في المجتمعات الصناعية والنامية على السواء ، مؤكدة التفاعل بين قسى العالم المعاصر فيما يحدث داخلها من تغيرات

هكذا ، يتجه علم الاجتماع في وقتنا الحاضر انجباها نحو احياء الراديكالية ، مثلما تأثر في الخمسينات بانتشار النزعة المحافظة . ويبر عن ذلك أفضل تعبير مصطلح علم الاجتماع النقدي Critical Sociology الذى تطور عن التيارات المختلفة للنقد الاجتماعى خلال العقد الماضى ، وخاصة بعد أعمال س . رايت ميلز C.W. Mills التى عبرت عن توجيه راديكالى . وإن كانت هذه الأعمال لم تتجسد في نظرية اجتماعية جديدة . ان البديل الرئيسى لعلم الاجتماع المحافظ في الخمسينات كما عبرت عنه أعمال بارسونز ومدرسته ، لا يزال هذا البديل يمثل شكلا أو آخر من أشكال الماركسية ، التى تقف على طرف النقيض من الوظيفية بفضل اهتمامها الاساسى بصراع المصالح والتقسيم في المجتمع ، وبنشأة الحركات الاجتماعية ونموها ، والقوى التاريخية التى تحدث تغيرات واسعة النطاق ، والتى تعد بدورها راديكالية في رقيتها لجمع بتحقيق فيه المساواة في المستقبل . غير أن الماركسية ذاتها تعاني من أزمة حادة ، تبحث عن التعارض الصارخ الذى ظهر بين الافكار النظرية والمثاليات السياسية للماركسية الكلاسيكية ، وبين الواقع الاجتماعى الذى شهدته القرون العشرين .

فالثورات التي لم يكن يتخيلها الماركس قد وقعت في الدول الزراعية . كذلك فقدت الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية حانبا من أهميتها كقوة للتغيير ، بل لم تعد تعبر عن ثورة ، كما أن تضاؤل أهميتها في كل مكان وفي عملية الإنتاج ، وتغير وضعها الاجتماعي ، قد طرح تساؤلا عما اذا كانت قادرة على القيام بالدور الذي نسب اليها ماركس أم لا ، وأخيرا ، فإن الاشتراكية وهي مجتمع الحرية ، والتعاون ، والسعادة ، الذي تخيله ماركس تحولت في دول عديدة الى شيح ديوقراطي يهد كل هذه الآمال ويهددها .

على أن محاولات المفكرين الماركسيين للتغلب على هذه الصعوبات لم تؤدي الى تجديد الماركسية كنظرية اجتماعية صالحة لتفسير أحداث القرن العشرين ، وربما لا يكون هذا أمرا ممكنا ، في ضوء المقولات الدوجماتيقية التي يسلمون بها تسليما . اذ ينظرنا البحث الاجتماعي ، وبصيرنا بالظروف الخاصة لكل مجتمع ، وهي ما يغير عنه بمصطلح « حصريية المجتمعات الانسانية » ، وهذه الخصوصية قد تنطوي على متغيرات وعوامل معقدة أشد التقيد يصعب معها أن نطبق عليها مقولات فكرية اكتسبت صفة الجسود الى حد بعيد . هذا فضلا عن أن تشعب المناقشات المنهجية والفكرية قد أثّر الكثير من الشكوك حول الابعاد المحددة للفكر الماركسي حين دخل في حوار مع الفلسفات الأخرى كالوجودية ، والفينومينولوجية (الظاهرية) والبنائية ، فبالا كانت نتيجة هذا الجدل الفكري العنيف بين كل هذه التيارات بالنسبة لعلم الاجتماع المعاصر وحركة البحث فيه ؟ ان النتيجة التي ترتبت على ذلك مباشرة هي ظهور « علم الاجتماع النقدي » كمحاولة سوسولوجية تستهدف استنصاف مختلف الانكار الماركسية وصياغتها بطريقة منهجية تصلح للتطبيق ، دون مجرّد ، وفقا لمبادئ عامة جدا أهمها : البحث الاجتماعي من أجل التغيير ، وان كان ذلك لم يتخذ شكل نظرية متكاملة . ومن أكثر الانكار أهمية في علم الاجتماع النقدي الجديد ، استيعاب مقولة الزمان والتاريخ ، وهي التي تقتضي من الناحية المنهجية دراسة الأحداث في سياقها الشامل ، مثال ذلك تلك الأحداث التي خلّو عليها عمليات التغير الاقتصادي والاجتماعي البعيد المدى ، ودراسة حركات الاحتجاج ومظاهر العنف من نفس هذا المنظور التاريخي الشامل ، لا على أنها أحداث فريدة لا تنطوي على بعد زمني ، كما كان يفعل أولئك الذين درسوا « الديمقراطية الغريبة » وتصوروا أنها قمة الاستقرار ، حين اعتبروها « فكرة مطلقة » لا تاريخية . ان الاعتماد في البحث الاجتماعي ، ذي التوجّه النقدي ، عن هذه الرؤية التاريخية ، لن يجعل هذا الاتجاه الجديد يتوصل الى فهم له دلالة لجرى الأحداث ، ولن يكون لاني علماء الاجتماع - مرة أخرى - شيئا له قيمته ينقلونه الى أولئك المهتمين بالعسالة المتخفي من أحل - لمن مجتمع جاميد .

٢ - البحث الاجتماعي في ميزان التقييم والموضوعية :

هناك تساؤلان أساسيان في هذا المجال ينبغي تناولهما ، أو حتى إلقاء الضوء عليهما ، هما هل يستطيع علم الاجتماع أن يكون علميا ؟ وهل يجب أن يكون علم الاجتماع علميا ؟ ان هذين التساؤلين يطرحان قضية الموضوعية والتقييم في علم الاجتماع وفي البحث الاجتماعي بمرته . وليس من شك أن فهم امكانيات علم الاجتماع في أن يصبح علما مائلا للعلوم الطبيعية ، والتعبير عن الرغبة في الوصول الى علم اجتماع موضوعي يعتمد ذلك على ادراك واضح للعلاقة بين المعرفة والفعل أو العمل من جهة ، وبين التفرقة بين العبارات الواقعية أو القضائية وبين أحكام القيمة من جهة أخرى^(١) .

والمتبع لتاريخ علم الاجتماع يستطيع أن يقف على الأبعاد المتغيرة لهذه القضية . فقد كتب دوركايم في كتابه قواعد المنهج في علم الاجتماع يقول : « لن يكون علم الاجتماع فرديا أو شيوعيا ، أو اشتراكيا ... فهو يتجاهل هذه النظريات من حيث المبدأ ، فهي لا تطوى على قيمة علمية طالما أنها لا تصف ، أو تفسر ، ولكنها تحاول اصلاح اصلاح التنظيم الاجتماعي » . وكان دوركايم في هذه العبارة يقطع بضرورة بناء علم موضوعي وطبيعي وشامل ، ونوعى للظواهر الاجتماعية ، مكتملا بذلك المسيرة التي بدأها أوجيست كونت حين صاغ مصطلح علم الاجتماع باعتباره الدراسة الوضعية للظواهر الاجتماعية . وانتقل هذا التقليد الى المدارس الوضعية ، والطبيعية ، والمضوية ، والسلوكية ، والوظيفية في علم الاجتماع المعاصر ، وأخذت هذه المدارس تروج لمفاهيم العلوم الطبيعية في الميدان الاجتماعي ، وتستخدم المنهج الكمي والقياس كطريقة تحقق أقصى درجات الضبط والموضوعية . وبالمثل فرض رواد آخرون تحذيرات كثيرة على الميدان ، فقد حذر بارثو من خطر أن تؤدي المواقف الشخصية لعالم الاجتماع الى جعله لا يكتب عما هو قائم ، بل عما ينبغي أن يكون لكي يتلاءم ذلك مع عواطفه ومثالياته الاخلاقية والوطنية والاسانية . وأخذ فير ، بدوره ، يؤكد ضرورة أن يظل علم الاجتماع علما متحررا من القيمة .

غير أن هذا الاتهام لم يلبث أن تعرض لقد شديد ، بعد أن أخضع عدد من علماء الاجتماع المعاصرين أعمال أصحاب هذا الاتهام للتحليل المستفيض ، وأسفر تحليلهم عن تساؤلات حاسمة وجهت الى هؤلاء المنكبين لمل أهمها ألا تنطوي معالجة كل مهم لقضية محوكة بالذات دون غيرها على موقف قيمي ؟ ان لنا أن نتساءل لماذا اهتم أوجيست كونت واميل دوركايم بفكرة التضامن ، والتماسك ، والتكامل ؟ ولماذا خلب تحليلاتهم تماما من اشارة للطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي ؟ بلماذا دافع بارثو بكل قوة وعنصر عن دورة الصفوة ؟

^(١) Cohen Developing Sociological Knowledge : Theory and Method Prentice Hall N.Y.

1980 1 24

في اتجاهات أكثر ملاءمة . إن على علماء الاجتماع ألا يتحوّروا من القيم والمعتقدات الراسخة ، بحيث يكون هدفه دائماً هو « المحافظة » ، وإنما عليه أن يجعل النقد والتغيير ، والاصلاح من بين أهدافه الرئيسية أيضاً

وإذا كان علماء الاجتماع ذوي النزعة الوضعية ، تناولوا شتى الطرق للتدليل على أن علم الاجتماع يجب أن يكون موضوعياً شأنه في ذلك شأن العلوم الطبيعية ، ادّأنا ننعين أن نقيم تفرقة واضحة بين الواقع والقيمة ، وقد كتب دوركايم فصولاً منظمة للتفرقة بين أحكام الواقع وأحكام القيمة . إلا أن هذه التفرقة ذاتها تعد تفرقة سطحية إلى حد بعيد ، ذلك لأن القيم تؤثر في القرارات المعرفية ، لأن الأحكام القيمية تتدخل تقريباً في كل مرحلة من مراحل البحث الاجتماعي ، وفي الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة . والعلم ذاته ، يمكن النظر إليه من — وجهة نظر خاصة — على أنه مشروع اجتماعي جمعي *Collective Social Enterprise* ، بحيث ، يستند إلى مجموعة من القواعد المنظمة التي تتطوّر على قيم أساسية ، والقيم العلمية تضع حداً للصراع القيمى الذى يواحه الباحث العلمى . ومجموعة القواعد التى يستند إليها العلم يمكن اعتبارها النسق المعيارى *Normative System* للمعرفة العلمية الذى يتحرك الباحث العلمى داخله ، ويؤثر في توجيه سلوكه . والباحث العلمى هو كل ذلك مواطن ينتمى إلى مجتمع معين ويتخضع للقيم والقيم السائدة في هذا المجتمع^(١) .

هكذا ، نخلص إلى نتيجة أساسية مؤداها ، أن أولئك الذين يطالبون بعلم اجتماع متحرر من القيمة يرفض كلية تدخل أى أحكام قيمة فيما يتعلق بتحديد صحة أحكام الواقع أو فسادها ، فإما هم يتلذذون أنفسهم ، ويتلذذون معارضتهم أيضاً . إن مصطلح التحرر من القيمة لا يمثل أكثر من رمز دعائى مغرض ، يحاول أن يجعل علم الاجتماع يظهر بمظهر العلوم الطبيعية ، دون أدنى اهتمام بالمضمون . إن بوسعنا أن نوضح أثر القيم في مختلف مراحل البحث الاجتماعى . فقيم الباحث العلمى الاجتماعى تلعب دوراً واسعاً في اختيار مشكلة البحث وفي السؤال المطروح من أجل الإجابة عليه خلال عملية البحث العلمى ، حتى وإن ادعى الباحث العلمى أنه يجرى بحثه بمنافع حب الاستطلاع ، فإن هذا المنافع في حد ذاته يمثل شيئاً قيمياً . وقد يجد الباحث الاجتماعى أن تساؤلاً معيناً ينبغي وضعه لأنه متصل بمشكلة اجتماعية حادة ، وحينما تقوم إحدى المؤسسات بتمويل بحث معين ، فإنها تفرض عدداً من الالتزامات على الباحث الاجتماعى . والاكثر من ذلك ، أن هذه الأحكام القيمية تلعب نفس الدور في مجال العلوم الطبيعية ، حينما يفضل الباحث العلمى دراسة مشكلة معينة بدلاً من مشكلة أخرى . وتتدخل أحكام القيمة أيضاً في مرحلة حطيط البحث وتصميمه . فهو يضحى ببعض القيم من أجل الأحكام بقيم أخرى .

مثال ذلك الطبيب الذي يعتقد أن تجربته العملية على الحيوانات لفترة طويلة ، ثم يقطعها بعد ذلك على البشر ، كذلك لا يستطيع باحث علمي واحد أن يعرّف تصميمًا كاملاً للبحث ، وإذا اختلف الباحثون في تصميمهم للبحث العلمي الواحد على نحو يعكس وجهات نظرهم الخاصة وقياسهم التي يتبنون بها . يبدو أن تأثير القيم يظهر بوضوح تام في مرحلة تفسير النتائج ، فمجرد القول بأن بعض النتائج تنطوي على أهمية خاصة أكثر من غيرها ، هذا قول في حد ذاته يمثل حكماً قيمياً . إذ أننا نتساءل لكي نحدد الأهمية نسائلاً مؤداه : على أي معيار حددنا هذه الأهمية ؟ ولأي الأغراض نعتبر نتيجة البحث ذات أهمية ؟ وبالنسبة لصالح أي الجماعات في المجتمع تقرر أهمية النتائج ^(١) .

وإذن فلنكن نقاش قضية الموضوعية في البحث الاجتماعي ينبغي أن تستند هذه المناقشة على نوع من الحساسية بالحدود الإنسانية ، والانسانية ، والالتزام بالبحث كمشروع جماعي ، ووعي بالآثار التي تفرضها الحدود الإنسانية على عملية البحث العلمي ، والالتزام الحملي لطريق القواعد المعيارية التي تتعامل من خلالها مع موضوعات البحث الاجتماعية ونتاجاتها ، وحسب سوف ندرك أن الموضوعية مثال لا يمكن تحقيقه واقعياً وبصفة مطلقة في مجال العلوم الاجتماعية . إن علينا أن نتجهد من أجل تحقيق الموضوعية كشيء مرغوب فيه ، ونحن نسمي علم الاجتماع إلى ذلك سيجد علماء الاجتماع أنفسهم ملتزمين بالضرورة بمجموعة من القواعد والقيم الأخلاقية .

٣ - أزمة المجتمع المعاصر وأزمة النظرية والمنهج في علم الاجتماع :

أثبتت خلال السنوات الماضية قضايا عديدة تستهدف مراجعة النظرية والمنهج في علم الاجتماع برمتها ، من أجل وضع إطار لبناء علم اجتماع جديد ، وقد نبعت هذه الدعوة عن أعمال رابن . لوز وحركة اليسار الجديد في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات . ثم ما لبثت دعوة علم الاجتماع الجديد أن استبدلت بدعوة سريعة شهدها علم الاجتماع ، قبل أن يصبح فكرة علم الاجتماع الجديد ، فظهرت محاولات صياغة علم الاجتماع النقدي ، وعلم الاجتماع الراديكالي Radical Sociology ، هذا فضلاً عن الانتباهات الفكرية الأخرى التي تناول صياغة تصورات مبتكرة داخل علم الاجتماع المعاصر مثل : الأنثروبولوجيا Ethnomethodology ، والبائنة ، ويقدم أالفريد شكيلر شكلاً مغايراً آخر من أشكال علم الاجتماع النقدي يطلق عليه علم الاجتماع الانعكاسي Reflexive Sociology ، والذي يمثل محاولة عالم الاجتماع في أمل . لوز . شيلر ، إذن فليس هذا التشعب الكبير في الاتجاهات النظرية والمهنية لعلم الاجتماع أدلة على انهياره ، بل على أنه من أكثر التفسيرات

١٠ Canada : The Division of Social Sciences - Explorations in Social Theory , N.Y. Oxford University Press , 1975

Bottomore, Op. Cit. , p. 34

قبولا هو ذلك التفسير الذى يذهب الى أن هذا الشعب يعبر عن أزمة فكرية مصاحبة للارتباطات التى يعيشها المعاصر فى النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسكرية أيضا ، والى تجلت مظاهرها فى مختلف حركات الاحتجاج ، والعنف ، والمعارضة ، والتمرد ، والانقلابات وغويا . ولقد وصف نورمان بيرنباوم N. Birnbaum فى مقال له عن أزمة علم الاجتماع الماركسي هذا الموقف حيث كتب يقول : « ان الانساق النظرية تشهد تغيرا حاسما ، حين تستنفذ امكانيات النمو ، فتصبح مقولات النسق غير قادرة على التحول ، وكل ما يشي من نقاش يصبح نقاشا مدرسيا ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، وقد تغيرت الوقائع ذاتها ، فيصبح النسق النظرى القائم غير ملائم للواقع الجديد . وغالبا ما يحدث هذان الطرفان فى وقت واحد ، خاصة بالنسبة للانساق التى تتناول التطور التاريخي للمجتمع وبشكل ذلك كله حالة الأزمة التى تنتج عن التفاعل بين هذين الموقفين »^(١) .

ولقد شهد علم الاجتماع أزمات من هذا النوع ، فلذا أخذنا التاريخ الحديث للعلم ، سنجد أن كلا من علم الاجتماع التقدمي ، الذى ظهر خلال الثلاثينات ، وعلم الاجتماع المحفوظ الذى غمته أعمال بروسنز ، وشيلز ، وأرون ، وبيل D. Bell ، وليست ، قد عاشا هذه الأزمة خاصة بعد أن فقد الأخير ملامحه إزاء التغيرات الحاسمة فى المجال التقال والسياسي التى كانت تمثل تحديا لاساليب الحيلة المستقرة فى كثير من الاقطار الصناعية .

ولسنا فى هذا الصدد فى مجال يسمح لنا بالدخول فى تفاصيل المناقشات التى دارت حول أزمة علم الاجتماع الراهنة ، أو المقبلة على نحو ما ذهب جولدنر ، فذلك أمر يخرج عن موضوع هذا الكتاب ، ويحتاج الى معالجة مستقلة ومستفيضة فى آن واحد ، وإنما يكفينا فى هذا الصدد أن نشير الى أنه اذا كان علم الاجتماع يبدو الآن على أنه يعاني من « أزمة » فإن ذلك لا يرجع الى فشل هذا العلم فى التوصل الى قوانين عامة ، وإنما لان الكثير من التعميمات الوصفية التى طورتها البحوث الاجتماعية ، والنماذج والتفسيرات قد أصبحت غير ملائمة ، اما لأنها استغفلت فعلا قدرتها على استئثار مكتشفات جديدة ، واما لأن الواقع الاجتماعي الذى طبقت عليه قد تغير تغيرا عميقا بحيث فقدت هذه النماذج والتعميمات صلاحيتها تماما . وللاسف فإن المعالجات النقدية التى قدمتها الاعمال المعاصرة ، وبالأخص دراست جولدنر ، لم تستطع أن تحدد معالم الطريق الذى ينبغي أن يتخذه علم الاجتماع فى الحاضر والمستقبل ، فلم يكن جولدنر من خلال فكرته عن علم الاجتماع الانمكاسي يستطيع أن يضع أسسا لحركة نقدية واديكالية على النحو الذى وضعه من قبله رايت ميلز ، وإنما حاول احياء ما أطلق عليه كارل مانهايم خلال عام ١٩٢٠ اسم علم اجتماع المثقفين ، فى

صفة جديدة خالية من المضمون الفلسفى . كذلك اهتم بنكس بالدفاع عن التقاليد ، وخاصة العقل والعلم ازاء موجات الماطفة التى أشعل اليها .

ومن أهم الاعمال التى تجلر الإشارة اليها فى هذا الصدد ، دراسات هانز بيتر دريتزل Drietzal H. P.^(١) ، الذى عرض بعض المخطوط الموجهة لعلم الاجتماع ، وهى تختلف تماما عن التصورات التقليدية لعلم الاجتماع النهكى والتى تتمثل فى الديموقراطية المستقرة ، فهو يتحدث بدلا من ذلك عن « ديمقراطية المشاركة Participatory Democracy ، وهو لا يتناول المكانة والحراك وإنما يحلل العلاقة بين الطبقات ، ونشأة طبقات جديدة كقوى أساسية فى الصراع السياسى ، وهو لا يمحصر نفسه فى اطار النظم السياسية والسلوك الانتخابى ، وإنما يدرس انتقال حركات المعارضة الاجتماعية ، وهو يؤكد فى مقدمة دراسته أنه يستفيد من مقولات علم الاجتماع الماركسى ومن تصور علم الاجتماع على أنه « علم الأزمات الاجتماعية » تماما كما كانت هذه « الأزمات » هى العامل الحاسم فى ظهوره .

ولعل أبرز الأزمات الاجتماعية المعاصرة تلك الأزمة التى تعيشها الدول المتخلفة ، والتى تتمثل فى معاناة ظروف التخلف وعدم القدرة على عبور هذه الظروف اعتمادا على امكانياتها الذاتية . [وليس من شك أن مقولات علم الاجتماع المحافظ لا تقدم لنا دليلا عليها ملامسا لدراسة واقع هذه الاضطراب وتحويل امكانيات الخروج من هذه الأزمة . فالمشكلة كما تصورها هذه النظريات المحافظة ، هى أن تحتل هذه الدول القوية نموذج التحديث ببنى الاضطراب السلوكية والانتاجية السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة . على حين أن المشكلة الأساسية التى تواجه هذه الدول هى أنها تعيش فى عالم تسيطر عليه الاضطراب الصناعية الكبرى (الرأسمالية والشيوعية على السواء) ، ولا تملك هذه الدول القوية أية قوة ، لكى تحدد مجرى النمو والتطور الذى تسير فيه وللتأثير — بدرجات متفاوتة من القوة — فى المرفوع العالمى للفرقة . ومن بين الاستراتيجيات التى يمكن أن تليد منها هذه الدول استراتيجية التخفيف من عبء النتيجة ، وتأكيد امكانيات التنمية الذاتية ، ومن أبرز الانطلاقة على حالة الصين . ويمكن أيضا تقوية الصلات والروابط الاقليمية بين هذه الاضطراب من: أحل السيطرة نسبيا على أنماط استثمار رأس المال الجسدى فيها ، واستغلال مواردها ، ومن أجل التأثير بفاعلية فى سياسات الهيئات الدولية للتنمية . وليس من شك أن هناك فروقا تاريخية ، وثقافية واجتماعية بين اضطراب العالم الثالث ، بحيث يصعب القول بأن هناك نظرية عامة تنطبق على كل هذه الاضطراب ، وإنما يمكن وضع مخططات مشتركة على مستوى العمومية فى المشكلات والظروف ، وتطبيقها بقدر كبير من المرونة على هذه الدول ، بحيث تزاغى المشكلات المحصورة لكل مجتمع

فيها ، فهناك سبل عديدة للتنمية ، تماما كما أن هناك طرقا كثيرة لإقامة الاشتراكية . ان هذه القضايا الحيوية تفرض على علم الاجتماع المعاصر التزامات جديدة ، أهمها أن يكون ملائما من الناحيتين النظرية والمنهجية لواقع هذا القطاع الهام من العالم المعاصر الذى تختلف مشكلاته ومتطلباته وحاجاته ، اختلافا كبيرا عن ذلك الواقع الاجتماعى الذى ارتبط بظهور علم الاجتماع الغربى .

٤ — أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ومسئوليته :

منذ اكتشاف الطاقة النووية واستخدامها بفاعلية عام ١٩٠٤ ، لم يعد هناك شك فى انتهاء الاسطورة التى تزعم أن البحث العلمى بعيد عن الاعتبارات الاخلاقية والقيم الاجتماعية . فمنذ ذلك التاريخ برز بشكل واضح انشغال العلماء بمسائل المسؤولية الاخلاقية فيما يتعلق بإمكانات استخدام مكتشفات العلم ونتائجها ، فقد شعر كل باحث علمى أنه طالما يستطيع التنبؤ بما سوف ينتج اليه من نتائج تطبق عمليا ، فإنه ملزم أخلاقيا بالاستمرار أو عدم الاستمرار فى هذا الاتجاه ، ويبدو ذلك بصفة خاصة حينما يكون البحث ممولا من جهة حكومية أو غير حكومية . نرى أن هذه المسؤولية فى مجال البحوث الاجتماعية تبدو لى غاية فى الأهمية ، فنحن نجرى بحوثا على السلوك الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية بين الناس ، وليس من شك أن تراكم المعرفة فى هذا المجال مرتبط بتزايد الأهتمام بتطبيقها عمليا ، ولذا علينا أن نتساءل باستمرار : من هم أولئك الذين يستطيعون أكثر من غيرهم بتتبع نتائج هذه البحوث ؟ وماهى ضمانات عدم استغلال هذه النتائج — من جانب بعض الهيئات الممولة للبحوث — ضد المصالح الحقيقية للأفراد الذين أجهت عليهم هذه الدراسات ؟

وتفرض دراسة السلوك الاجتماعى والعمليات الاجتماعية فى المجتمع التزاما اخر على الباحث الاجتماعى ، فالدراسة المنصقة لهذه الظواهر ، لا تكفى بالمظاهر الخارجية وحدها ، وإنما تبحث فى العوامل الداخلية الكامنة فى الجماعات موضوع الدراسة ، وغالبا ما يتعارض ذلك مع قيم الخصوصية بالنسبة لهذه الظواهر بين الأفراد الذين نقيم بدراستهم . هذا فضلا عن استخدام التجارب المعملية والأساليب المقننة فى البحث الاجتماعى ، ثم نشر التقارير عن أحوال الناس وظروفهم ، فيه قدر من الخداع ، لأننا لا نهم بخصوصية هذه المعلومات ، بقدر ما نسعى الى الحصول عليها ، والأفادة منها لأغراض البحث . ولقد أكدت مؤتمرات الجمعيات الأكاديمية فى مجال علم الاجتماع وعلم النفس ضرورة اعلام أفراد البحث بأهداف الدراسة ، والحصول على مشاركة طوعية وموافقة جماعية على اجراء البحث ونشر التقرير . كما أشارت هذه المؤتمرات الى أهمية احساس العالم الاجتماعى بالمسؤولية الاجتماعية ازاء الجمهور

الذى نتناوله بالدراسة ، فهو لابد أن يعمل على نشر التقرير ، وعلى إتاحة فرصة اطلاع الجمهور على النتائج وتفسيرها ، حتى لا تستغل هذه النتائج بطريقة غير مرضية^(١) .

وقد حففت فكرة بنوك المعلومات Data Banks هي الأخرى للتقدم من هذه الزاوية الأخلاقية ، إذ تهدف البنوك إلى جمع معلومات عن سكان المجتمع ، بحيث تفيد في تسهيل مهمة التحليل الإحصائي لأغراض التخطيط والبحث الاجتماعي . وليس من شك أن الحصول على هذه المعلومات الشاملة ، وحفظها وتسجيلها ، والإفادة منها يحقق تقدماً في البحث الاجتماعي ، ويختصر في الجهد المبذول لجمع المعلومات . لكن ذلك بالطبع يتعارض مع خصوصية هذه المعلومات بالنسبة للأفراد الذين تحصل منهم عليها . ولهذا يقترح بعض الباحثين بصدد هذه المعلومات أنه يجب أن يقتصر على المعلومات الموضوعية ، وأن تعطى الحق للأفراد للاطلاع على المعلومات التي سيتم تسجيلها وحفظها ، أن يقتصر إجراء البحوث على استخدام العينات العشوائية ، وأن تفرض قيوداً محددة على استخدام هذه المعلومات والإفادة منها .

هكذا ، تقع على الباحث الاجتماعي العديد من المسؤوليات الاجتماعية والالتزامات الأخلاقية ، فعليه أن يختار الموضوعات البحثية التي تسهم في لقاء الضرر المشكلات الاجتماعية الحادة التي تعاني منها الغالبية العظمى من سكان المجتمع ، وعليه أن يطور المناهج والإجراءات المستخدمة في البحوث الأساسية Basic Research ، لكي تكون صالحة للاستخدام والإفادة منها في البحوث التطبيقية ، والبحوث المقترنة بالإصلاح Action Research إذ تسهم هذه البحوث في توجيه وترشيد السياسات الاجتماعية ، وهذه الجهود سوف تكفل وضع البرامج الملائمة لحاجات ودوافع ورغبات الناس ومطامعهم ، ذلك أن تركيز جهد الباحثين من أجل دراسة وفهم الواقع الاجتماعي ، والسلوك الإنساني سوف يمكننا من تحقيق فهم أفضل لنوعية الحياة الاجتماعية المرغوبة التي نحقق منها من الإشباع والرفاهية الاجتماعية .

11. C. Kelman, A Time to Speak, On Human Values and Social Research, Salt Lake City 1968
Lewin Press 1968

قائمة بيبلوجرافية بأهم مراجع

مناهج البحث العلمى الاجتماعى

أولا : القائمة العربية .

ثانيا : القائمة الاجنبية .

أولا : المراجع العربية

- ١ - ابرهم أبو لند ولويس مليكة ، البحث الاجتماعي : مناهجه وأدواته مركز التهيئة الاساسية في العالم العربي ، سرس الليان ، ١٩٥٩ .
- ٢ - ابرهم أبو لند ولويس مليكة ، أثر التدهيب في تغير الاتجاهات ، دراسة تجريبية ، مركز التهيئة الاساسية في العالم العربي ، سرس الليان ، ١٩٥٩ .
- ٣ - أحمد أبو زيد ، الطبقة الانثروبولوجية في دراسة المجتمع ، حويلات كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية المجلد العاشر ، ١٩٥٦ .
- ٤ - أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ، الجزء الأول ، الدار القومية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٥ .
- ٥ - أحمد شلى ، كيف تكذب بملا أو رسالة . دراسة منهجية لكتابة الابحاث واعداد رسالة الماجستير والدكتوراة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٧ .
- ٦ - أحمد عبادة سرحان ، مقدمة في الاحصاء الاجتماعي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٣ .
- ٧ - السيد محمد عوى ، الاحصاء في البحوث الفلسفية والنظرية والاجتماعية ، دار النهضة ، ١٩٧٠ .
- ٨ - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في النى عشر عاما ، القاهرة ، منشورات المركز ، ١٩٧٠ .
- ٩ - أنور ، ترجمة باشراف د. يوسف مراد ، مناهج البحث في علم النفس ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٩ .
- ١٠ - أنور ، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشاذلي ، روز اليوسف ، ١٩٧٤ .
- ١١ - أنور ، الكس ، مقدمة في علم الاجتماع ، ترجمة د. ا. ا. المحمد ، دار المعارف ، ١٩٧٥ .
- ١٢ - نور ، قال ، عقم المذهب التاريخي دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية ، ترجمة عبد الحميد مراد ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٥٩ .

- ١٣ - بيرو مور ، توماس ، تمهيد في علم الاجتماع ترجمة ونطق الدكتور محمد المحمدي وزملاتو ، دار المعارف ، ١٩٧٣ .
- ١٤ - جاستون بورتل - تاريخ علم الاجتماع - ترجمة الدكتور محمد عاطف عيث ، وعباس الشربيني ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ .
- ١٥ - جمال ركياليسيد ياسين - أسس البحث الاجتماعي ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٢
- ١٦ - جون وكي : مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية ، ترجمة محمد المحمدي وزملاتو ، مشأه المعارف ، الاسكتلندية ، ١٩٧٣ .
- ١٧ - حامد عمار ، المنهج العلمي ، وضعه وحنوده ، معهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٦٠ .
- ١٨ - حسن الساعلي ، التصنيع والعمالة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .
- ١٩ - حسن الساعلي ، علم الاجتماع الخلدوني : قواعد المنهج ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .
- ٢٠ - حسن عثمان ، منهج البحث التاريخي ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .
- ٢١ - حسين علي حسين محمد ، دراسة مسبوقة للتكامل الاجتماعي ، رسالة دكتوراه مودعة بمكتبة كلية الآداب - جامعة الاسكتلندية ، ١٩٧٧ .
- ٢٢ - دوركايم ، أميل ، قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة محمود قاسم ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ٢٣ - ريكسان ، بول ، مفتاح جديد للدراسات الاساسية ، ترجمة علي عبد المصطفى وعبد علي محمد ، بيروت ، مكتبة مكلوي ، ١٩٧٨ .
- ٢٤ - زهير الشايب ، وصف مصر ، الأجزاء ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، مكتبة الخانجي بمصر ... ، ١٩٨٠ .
- ٢٥ - سعد عبد الرحمن ، أسس القياس الفلسفي الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦١ .
- ٢٦ - عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مطبعة لجنة الباء العربي ، ١٩٦٦
- ٢٧ - عبد الرحمن بدوي ، مناهج البحث العلمي ، القاهرة ، دار البعث العربية ، ١٩٦٨

- ٢٨ - على سلى البشر ، مناهج البحث عند مفكرى الإسلام وتقد المسلمين للمنطق
الارسطاطالىسى ، الاسكندرية ، دار المؤلف ، ١٩٦٥ .
- ٢٩ - على عبد الواحد واى ، مقدمة ابن خلدون ، أربعة أجزاء ، مع تمهيد وتكملة وتحقيق وشرح
وتعليق ، الطبعة الثانية لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٣٠ - على ليله ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دار المؤلف ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- ٣١ - عبد الله شكرى ، بعض ملامح التغير الاجتماعى والثقافى فى الوطن العربى : دراسة ميدانية لمحافظة
بعض المجتمعات المحلية فى المملكة العربية السعودية ، دار الكتاب للنزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ٣٢ - علباء شكرى ، عادات الطعام فى الوطن العربى ، دار الكتاب للنزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ١٤ - نجيب محمد سيد أحمد ، البحث الاجتماعى ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ .
- ٣٤ - فتاد الله السيد ، علم النفس الاحصائى وقياس العقل البشرى ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٨ .
- ٣٥ - كولنجر دى ، فكرة التاريخ ، ترجمة محمد بكر خليل لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٨ .
- ٣٦ - ليرس مليكه ، سيكولوجية الجماعات والقيادة : ديناميات الجماعة ، جزوان ، مؤسسة المطبوعات
الحديثة ، ١٩٦٠ .
- ٣٧ - ماتيلدا رابى ، منتج البحث الاجتماعى ، فى ميادين علم الاجتماع دار المؤلف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٣٨ - محمد المامرى ، فكرة الخط فى العلوم الاجتماعية . فى مجلة الفكر المعاصر يناير ، ١٩٧١ .
- ٣٩ - الجوهري وآخرون ، دراسات فى علم الاجتماع النهى والحضرى ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٣ .
- ٤٠ - محمد الجوهري ، الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية ، دار الكتاب للنزيع ، ١٩٧٨ .
- ٤١ - محمد طلعت عيسى ، البحث الاجتماعى ، مبادئه ومناهجه ، القاهرة ، الحديثة ، ١٩٦٣ .
- ٤٢ - محمد طه ن عسى ، تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧١ .
- ٤٣ - محمد منير - عثمان ، المنتج فى علم الاجتماع ، جزوان ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ،
١٩٧٢ .

- ٤٤ - محمد عاطف غيث ، الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢
- ٤٥ - محمد على محمد ، علم اجتماع التنظيم ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٠
- ٤٦ - محمد على محمد ، مناهج البحث الاجتماعى وأدواته فى دراسة علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥
- ٤٧ - محمد على محمد ، أصول الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠ .
- ٤٨ - محمد على محمد ، مجتمع المصنع : دراسة فى علم اجتماع التنظيم ، التنظيم ، الهيئة العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨١ .
- ٤٩ - محمد على محمد ، الشباب والمجتمع : دراسة نظرية وميدانية ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨١ .
- ٥٠ - محمد على محمد ، رواد علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٧٧ .
- ٥١ - محمود عودة : أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .
- ٥٢ - محمود قاسم ، المنطق الحديث ومناهج البحث ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٢ .
- ٥٣ - نجيب اسكندر ، ولويس مليكه ، ورشدى فام منصور ، الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعى ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ١٩٦١ .
- ٥٤ - نيكولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمود عودة وزملائه ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ٥٥ - هدى مجاهد ، ونس فهدى ، التمثيل فى المجتمعات القروية ، بحث مقدم للحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الهلوى ، مايو ، ١٩٧٠ ، من منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .

ثانيا : المراجع الاجنبية

1. Abel, *Systematic Sociology in Germany*, N.Y., Columbia, 1929.
2. Abelson, R.P. Simulation of Social Behavior, in Lindzey and E. Aronson (eds.), *The Handbook of Social Psychology*. (2d. ed.) Vol. 2. Research Methods. Reading, Mass Addison Wesley, 1968.
3. Abrams, M. *Social Surveys and Social Action*, Heinemann, 1951.
4. Adams, R.N. and Jack J. Preiss, *Human Organization Research : Field Relations and Techniques*, Homewood : The Dorsey Press, 1960 .
5. Adorno, T.W. et. al, *The Authoritarian Personality*. N.Y. Harper, 1950 .
6. Allport, G.W. and B.M. Kramer, Some Roots of Prejudice, *Journal of Psychology*, 1946 .
7. Argyris, C. *Creating Effective Research Relationship in Organization*. Human Organization, 1958.
8. Aron, R. *Main Currents in Sociological Thought*, Vol. 1, Penguin Books, 1968.
9. Aronson, E. and J.M. Carlsmith, Experimentation in Social Psychology. In G. Lindzey and E. Aronson (eds.) *The Hand book of social psychology* (2d. ed.) Vol. 2. Research Methods, Reading, Mass. Addison-Wesley, 1968.
10. Backstrom, Charles H. & Gerald D. Hursh, *Survey Research*, Evanston, Ill : Northwestern University Press, 1963.
11. Bales, R.F., *Interaction Process Analysis*, Addison-Wesley. 1950.
12. Banton, M. (ed.), *The Relevance of Models for Social Anthropology*, Tavistock, London 1965.
13. Barber, T.X., and M.J. Silverman, Pitfalls in Data Analysis and Intrepretation : Areply to Rosenthal. *Psychological Bulletin Monographs*, 1968.

14. Barber, E. **The Bourgeoisie in Eighteenth Century France**, Princeton, University Press, 1955.
15. Barnes, J.A. Some Ethical Problems in Modern Fieldwork, *Brit. J. Socio* (1963).
16. Barton, The Concept of Property-Space in Social Research, in Lazarsfeld & Rosenberg, **The Language of Social Research**, N.Y., Free Press, 1955.
17. Whitting, B. (ed.), **Six Cultures**. N.Y., Wiley. 1963.
18. Becker & Geer, **Participant Observation and Interviewing : A Comparison**, *Organization*, 10, No. 3, 1957.
19. Becker, **German Youth. Bond or Free**. N.Y., 1949.
20. Becker, Problems of Inference and Proof in Participant observation. **American Sociological Review**, 1958.
21. Becker, **Field Methods and Techniques : A Note on Interviewing Tactics**. *Human Organization*, 1953.
22. Bell, C. & Howard Newby. **Doing Sociological Research**, London, George Allen & Unwin, 1977.
23. Bellah, **Religious Evolution**, *A.S.R.* Vol. 29, 1964.
24. Bendix, R. Concepts and Generalizations in Comparative Social Studies, *A.S.R.* (1963).
25. Bendix & Berger, **Image of Society and Concept Formation in Sociology**. In Gross (ed.); **Symposium on Sociological Theory**, N.Y., Harper & Row, 1959.
26. Berelson, B. **Content Analysis Communication Research**, Glencoe Ill. Free Press.
27. Bernard, C. **An Introduction to the Study of Experimental Medicine**, N.Y., Henry Schumag Inc., 1949.
28. Beveridge, W. **The Art of Scientific Investigation**, William Heinemann Ltd. London. 1951.

29. **Blalock, H.M. Social Statistics**, Mc. Graw-Hill, N.Y., 1960.
30. **Blalock, H.M. Jr. (Correlation Analysis and Causal Inferences.) American Anthropologist**, L. XII. (1960).
31. **Blalock, H.M. Jr., (The Measurement Problem : A Gap Between the Language of Theory and Research)**, in Hubert M. Blalock Jr. & Ann B. Blalock, **Methodology in Social Research**, Mc. Graw-Hill, N.Y., 1968.
32. **Blau, P.M. The Research Process in the Study of the Dynamics of Bureaucracy**, in P. Hammond (ed.), **Sociologists at Work : Essays on the Crafts Social Research**.
33. **Blumer, H. An Appraisal of Thomas and Znaniecki's "The Polish Peasant"**, **Social Science Res. Council Bulletin**, No. 44, 1939.
34. **Booth. C. (ed.), (1889-1902). Labour and Life of the People of London**, 17 Vols. Macmillan. London.
35. **Borko, H. Computer Application in the Behavioral Sciences**, Englewood Cliffs, N.J. Prentice. Hall 1962.
36. **Bottomore, T.B. Sociology as a Social Criticism**, London. Allen & Unwin, 1971.
37. **Braithwaite, R.B. Scientific Explanation**, Cambridge, University Press, 1955.
38. **Brown, R. Explanation in Social Science**, Chicago, 1968.
39. **Bruyn, S.T. The Human Perspective in Sociology : The Methodology of Participant Observation**, Prentice-Hall, 1966.
40. **Campbell D.T. Definitional Versus Multiple Operationalism. et. al. 1969.**
41. **Cannell, C.F. & R.L. Kahn, The Collection of Data by Interviewing. In L. Festinger & D. Katz (eds.) Research Methods in the Behavioral Sciences. N.Y. Holt, 1953.**
42. **Cannell, C.F. & Kahn, The Dynamics of Interviewing Theory Techniques and Cases; John Wiley, N.Y. 1957.**

43. Caro, F.G. (ed.) **Research in Evaluation Research**, Russell Sage, 1971.
44. Cartwright, D.P. Analysis of Quantitative Material, In L. Festinger & D. Katz (eds.) **Research Methods in the Behavioral Sciences**. N.Y. Holt, 1955.
45. Cicourel, A.V. **Method and Measurement in Sociology** N.Y. Free 1964.
46. Cochran, T. The Historian's Use of Social Role, in Louis Gottschalk, **Generalization in the Writing of History**, Chicago, University Press, 1963.
47. Cohen, M. & Ernest Nagel, **An Introduction to Logic and Scientific Method**, N.I Brace and Company, 1934.
48. Cohen, B. **Developing Sociological Knowledge : Theory and Method** Prentice-Hall, 1980.
49. Coleman, James C., **Introduction to Mathematical Sociology**, N.Y : The Free Press, 1964.
50. Connerton, P. (ed.), **Critical Sociology**, Hazell Watson & Viney Ltd, London, 1979.
51. Coombs, C.H. **A Theory of Data**. N.Y., Wiley 1964.
52. Cuzzort, **Humanity and Modern Sociological Thought**, Holt, Renihart & Winston. N.Y. 1968.
53. Denzin, N. **The Research Act : A Theoretical Introduction to Sociological Methods**, N.Y. 1970.
54. Doby, J. T. **An Introduction to Social Research**, Appleton Century, 1967.
55. Dumont, R. G. & Wilson "Aspects of Concept Formation, Explication and Theory Construction", **A.S.R. Vol. 32.** December.
56. Durkheim, E. **Le Suicide : Etude de Sociologie**, (Paris, Alcom. 1897). Translated by John A. Spaulding & George Simpson, (Suicide), N.Y. Free Press, 1951.

57. Easthope, G. A. *History of Social Research Methods*, Longmans, 1974.
58. Eisenstadt, S. *The Political Systems of Empires*, N.Y. : Free Press, 1963.
59. Eisenstadt, S. *Essays on Comparative Institutions*, N.Y.: Wiley, 1965.
60. Filstead, W. *Qualitative Methodology*, Chicago, Mar Khan, 1970.
61. Fisher, r. *The Design of Experiments*, Eidinbug Boyd.
62. Fletcher, C. *Beneath the Surface*, London, Routledge & Kegan Paul, 1974.
63. Foroese, D. & Stephen Richer, *Social Research Methods*, Prentice Hall, Iaci, N.J. 1973.
64. Freeman (et. al.) *Leaders in Local Communities*, A.S.R. Vol. 28, 1963.
65. Fruchter, B. *Introduction to Factor Analysis*, Princeton N.J. D. Van Nostrand Company, 1954.
66. Galtung, J., *Theory and Methods of Social Research*, Allen & Unwin, 1967.
67. Gans, H. *Urban Villagers, Appendix on Participant Observation*.
68. George, William, H., *The Scientist in Action*; London, Williams & Norgate, 1934.
69. Gibbs, J.P. *Urban Research Method*, Van Nostrand, 1961.
70. Gibson, Q. *The Logic of Social Enquiry*, Routledge & Kegan Paul.
71. Ginsberg. *On the Concept of Evolution in Sociology (1932)* reprinted in *Essays in Sociology and Social philosophy*[Vol. 1. London. 1957.
72. Ginsberg, *Reason and Unreason in Society*. London, 1960.
73. Gitter & Ernest Manhim, *Sociological Theory*, in (Gitter) (ed.), *Review of Sociology*, N.Y. John Wiley & Sons, 1957.

74. Glazer, N. "The Rise of Social Research in Europe, in Lerner (ed.), **The Human Meaning of the Sciences**, N.Y. Meridian, 1959.
75. Glazer, B. G. & A.L. Strauss, **The Discovery of Grounded Theory : Strategies for Qualitative Research**. Chicago : Addison, 1967.
76. Gold, R. Roles in Sociological Field Observation. *Social Forces*, 1958.
77. Goode, W. A. Note on the Ideal Type, *A.S.R.* Vol. 12, 1947.
78. Goode, W.J. & Hatt, **Methods in Social Research**, Mc. Graw-Hill, 1952.
79. Gopal, M.H. **An Introduction to Research Procedure in Social Science**, Asia Publishing House, Bombay, 1961
80. Gopal, M.H. **An Introduction to Scientific Research Procedure in Social Sciences**, Bombay, 1964.
81. Gottschalk, L. (et. al.), **Use of Personal Documents in History, Anthropology and Sociology**, N.Y. : Social Science Research Council, 1947.
82. Gould & Kold. A. **Dictionary of the Social Science**, London, Tavistock Publications, 1959.
83. Gouldner, **Patterns of Industrial Bureaucracy**, N.Y., 1954.
84. Greenwood, E. **Experimental Sociology : A Study in Method**, N.Y., King's Crown Press, 1945.
85. Grim Shaw, A. D. Specification of Boundaries of Constructed Types Through Use of Pattern Variables. **The Sociological Quarterly**, Vol. 3, 1962.
86. Guerry, A. **Assai sur la Statistique Morale de la France**, Paris, Crochard, 1833.
87. Guetz Kow, H. **Simulation in Social Science : Readings**, Englewood Cliffs, N.J. Prentice Hall, 1962.
88. Guttman, I. A. Basis for Scaling Qualitative Data, *American Sociological Review*, 1944

89. Hammond, Philp E. (ed.), **Sociologist at Work. Essays on the Crafts of Social Research.** N.Y., Basic Books, 1964.
90. Handlin, O. in *New England : Quarterly*, 15. (1942), *Journal of Economic History*, 7 (1947).
91. Harman, H.H. **Modern Factor Analysis.** (2nd ed.). Chicago, University of Chicago Press, 1967.
92. Harré, R. **The Principles of Scientific Thinking.** London, Macmillan, 1970.
93. Hauser, P.M. (ed.), **Handbook for Social Research in Urban Areas.** Unesco, 1965.
94. Hauser, P.M. et. al., **Sample Survey Methods and Theory,** Wiley, 1953.
95. Hempel, **Typological Methods in the Natural and Social Sciences, Proceedings, American Philosophical Association, Vol. 1, 1952.**
96. Hempel, Carl G. "Operationalism, Observation and Theoretical Terms", in Arthur Danto & Sidney Morgenbesser (eds.), **Philosophy of Science,** Meridian Books, Cleveland, 1960.
97. Hempel, C.G., **Aspects of Scientific Explanation and Other Essays in the Philosophy of Science,** Collier. Macmillan, London, 1965.
98. Hempel, **International Encyclopedia of Unified Science, Vol. 2, No. 7.**
99. Hempel & Oppenheim, **The Logic of Explanation,** in H. Feigl & Brodbeck (eds.), **Readings in the Philosophy of Science,** N.Y. Appleton, 1953.
100. Hillway, T. **Introduction to Research,** Boston, Houghton Mifflin Company, 1956.
101. Hillel. **The Strike Cycle.** Chicago, 1928.
102. Holsti, O.R. **Content Analysis for the Social Sciences and Humanities.** Reading, Mass : Addison Wesley, 1969.
103. Homans, G. **The Nature of Social Science,** N.Y., Harmond, 1960.

104. Horowitz (ed.), **The New Sociology**, N.Y., 1964.
105. Hoxelitz, B. (ed.), **A Reader's Guide to the Social Sciences**, Glencoe, The Free Press, 1960.
106. Huff, D., **How to Lie with Statistics**, N.Y., W.W. Norton, 1954.
107. Hughes. **Consciousness and Society. The Reorientation of European Social Thought**. London. 1959.
108. Hughes, **Personality Types and Division of Labor**. A.J.S. Vol. 33, 1928.
109. Hyman, Herbert H., **Interviewing in Social Research**, Chicago : University of Chicago Press 1954.
110. Hyman, H. **Survey Design and Analysis**, N.Y. The Free Press of Glencoe, 1955.
111. Hyman, H. **Interviewing in Social Research**, Chicago, the University Press, 1975.
112. Inkeles, A. National Character and Modern Political Systems, in Francis K. (ed.), **Psychological Anthropology Approaches to Culture and Personality**, Homewood Tll, Dorsey, 1961.
113. Junker, B.H. **Field Work; An Introduction to the Social Science**, University of Chicago Press, 1960.
114. Kaplan, A. **The Conduct of Inquiry : Methodology for Behavioral Science**, San Francisco, Chandler Publishing Co., 1964.
115. Kelman, H.C. **A Time to Speak : On Human Values and Social Research**. San Francisco : Jossey-Bass, 1968.
116. Kettinger, Fred M., **Foundations of Behavioral Research**, N.Y., Holt, Rinehart & Winston, 1964.
117. Kish, I. **Survey Sampling**, N.Y., John Wiley and Sons, 1956.
118. Kuhn, I. **The Structure of Scientific Revolution**. Chicago. University of Chicago Press, 1962.
119. Lachenmeyer, C.W. **Experimentation a Misunderstood**

Methodology in Psychological and Social Psychological Research.
American Psychologist, 1970.

- 120 Lakatos, I. & Alan Musgrave, **Criticism and the Growth of Knowledge**, Cambridge University Press, London, 1974
- 121 Laland, **Vocabulaire Techniques et Critique de la Philosophie**, Paris, 1927
122. Laslett, P. **The World We Have Lost**, London Methuen, 1965
123. Lawley, D.N. and A.E. Maxwell, **Factor Analysis as a Statistical Method**, London : Butter worth, 1963.
124. Lazarsfeld, **Main Trends in Sociology**, N.Y. Harper & Row, 1970.
125. Lazarsfeld & R.K. Merton (eds.), **Continuities in Social Research : Studies in the Scope and Method of American Sociology**, N.Y. Free Press, 1950.
126. Lazarsfeld and Morris Rosenberg, **The Language of Social Research**, N.Y. The Free Press of Glencoe, 1955.
127. Lazarsfeld "The Sociology of Empirical Social Research". : **Proceedings of American Sociological Review**, Vol. 27.
128. Lecky, B. and Anthony R. Oberschall Early History of Social Research, in **International Encyclopedia of the Social Sciences**.
129. Lerner, D. **The Human Meaning of The Social Sciences**, Gloucester Mass, Peter Smith, 1973.
130. Lewin et. al., **Patterns of Aggressive Behavior in Experimentally Created Social Climates**, in Pugh (ed.) **Organization Theory**, Penguin Books, 1971.
131. Lewin, K., **Field Theory in Social Science**, Tavistock, 1963
132. Lewis, O. **The Children of Sanchez**, N.Y. Random House, 1961
133. Lindzey, G. **Handbook of Social Psychology**, Vol. 1 Theory and Method, Cambridge : Addison. Wesley Publishing Co., 1954
134. Lipset & Richard Hofstadter, (eds.), **Sociology and History Methods**, (N.Y. Basic Books, 1968).

135. Lundberg, *Social Research*, N.Y. Longmans & Green, 1942.
136. Lundberg, *Foundations of Sociology*, N.Y., 1964
137. Mack, *Occupational Determinateness : A Problem and Hypothesis in Role Theory*, Social Forces, Vol. 35.
138. Mudge, J. *The Tools of Social Science*, Longmans, 1965.
139. Mudge, J., *The Origins of Scientific Sociology*, N.Y., The Free Press of Glencoe, 1962.
140. Mair, L. *An Introduction to Social Anthropology*, Oxford University Press, 1965.
141. Malinowski, *Argonauts of the Western Pacific*, London, Rouledge & Kegn Paul, 1922.
142. Marshall, T. H. *Class, Citizenship and Social Development*, Garden City : Doubleday, 1964.
143. Mc Call, G.J. and J.L. Simons (eds.), *Issues in Participant Observation : A Text and Reader*. Reading Mass : Addison Wesley, 1969.
144. Mc Ginnis, R. *Mathematical Foundations for Social Analysis*, Indianapolis : The Bobbs Merrill Company, 1965.
145. Mc Kinney, *Constructive Typology*, in Doby.
146. Melvin, M. *Theories in Contemporary Psychology*, N.Y. Macmillan Co., 1953.
147. Merton, R.K. & Lazarsfeld, *Continuities in Social Research*, N.Y. Free Press of Glencoe, 1950.
148. Merton, R.K. & P.L. Kendall, *The Focused Interview*, Free Press, 1956
149. Merton, R.K. *The Bearing of Empirical Research on Sociological Theory*.
150. Merton, R.K., *Social Theory and Social Structure*, 1949.
151. Alvin, A. *Positivism : A Study in Human Understanding*, N.Y. 1956

152. Mill, A. **System of Logic**, No. 1. N.Y. and London Harper and Bros, 1891.
153. Miller, D.C. **Handbook of Research Design and Social Measurement**, N.Y. David Mc Kay Co., 1964.
154. Mills, C. Wright, **The Sociological Imagination**, N.Y. : Grove Press, 1961.
155. Mitchell, G.D. "Sociology-an Historical Phenomenon", in Holmes (ed.) **The Sociology of Sociology**, **Sociological Review**, 16, 1970.
156. Mitchell, G.D. **A Hundred Years of Sociology**, Duckworth, 1968.
157. Moore, F.W. **Readings in Cross-Cultural Methodology**, New Haven : HRAF Press, 1961.
158. Moreno, J. et al. **The Sociometry Reader**, the Free Press of Glencoe, 1960.
159. Moser, C.A. **Survey Methods in Social Investigation**, Heinmann, London, 1958.
160. Myrdal, G. **An American Dilemma**, N.Y. Harper, 1944.
161. Nadel, **Foundations of Social Anthropology**, Glencoe, the Free Press, 1958.
162. Nagel, E. **The Structure of Science : Problems in the Logic of Scientific Explanation**, N.Y. Harcourt, Brace & World, 1961.
163. Namier, History and Political Culture, in Fritz Stephn (ed.), **The Varieties of History**. N.Y. Meridian Books, 1956.
164. Nisbet, R. **The Sociological Tradition**, Basic Books, 1966.,
165. Orcutt, G.H. et. al., **Microanalysis of Socioeconomic Systems**, N.Y : Harper & Brothers, 1961.
166. Pall, B. "Interview Techniques and Field Relationship" in Kroeber et. al. **Anthropology Today**, Chicago University Press, 1953.
167. Park, R. **Human Communities**, N.Y., the Free Press, 1952.
168. Parsons, T. **The Structure of Social Action**, N.Y., Free Press, 1949.

170. Phips, B. **Social Research. Strategy & Tactics**, N.Y., the Macmillan Company, 1968.
171. Polansky, N.A., (ed.), **Social Work Research**, Chicago, the University of Preess, 1975.
172. Popper, K.R. **Confectures and| Refutation. The Growth of Scientific Knowledge**. London, Routledge & Keganpaul, 1963.
173. Popper, K.R. **The logic of Scientife Discovery**. N.Y. Rasci Books, 1959.
174. Rapoport. A. **General Systems**, Year Book for the Society for General Systems Research, 1970, XV.
175. Ray, W.S. **An Introduction to Experimental Design**, N.Y., The Macmillan Co., 1960.
176. Ray, C. Francis, Some Applications of Experimentation in Sociology and Social Psychology, in Doby (ed.) **An Introduction to Social Science**.
177. **Reisman (et. al.) The Lonely Crowd**, New Haven, 1950.
178. Richardson, S.A. (et. al.,) **Interviewing : Its Forums and Functions**. N.Y., Basic Books, 1965.
179. Rickman, H.P. **Understanding and Human Studies**, Studies in Sociology, Heinemann, 1967.
1. Riley, Matida W., **Sociological Research : A Case Approach**, N.Y., : Harcourt, Brace & World, 1963.
181. Roethlisberger & William Dickson, **Management and the Worker**, Cambridge, Mass : Harvard University Press, 1939.
182. Rogers, S.C.R. **The Non-Directive Method as a Technique for Social Research**, Am. J. Social. 1954.
183. Rose, A. **Deductive Ideal-Type Method**. A.J.S. Vol. 56, 1950.
184. Rose, A.M. **Theory and Method in the Social Sciences**, Univ. of Minnesota Press. 1954.

185. Rosenthal, R. **Experimenter Effects in Behavioral Research**. N.Y., Appleton. Century. Crofts, 1960.
186. Sartre, J.P. **The Problem of Method**, Methuen London, 1963
187. Scheffe, H., **The Analysis of Variance**, N.Y., Wiley, 1959.
188. Seignobes E.C. **Method Historique Science Sociale**. Paris ()
Procédé de Connaissance.
189. Sherif, M. **The Psychology of Social Norms**, Harper & Row, 1936.
190. Shipman, **The limitation of Social Research**, Longman, 1972.
191. Shutz, **Concept and Theory Formation in the Social Sciences**, Journal of Philosophy. Vol. 51, 1954.
192. Schwartz, M.S. and Schwartz, **Problems in Participant Observation**, Am. J. Sociol, 1955.
193. Schwartz, H. & Jacobs **Qualitative Sociology, A. Method to Madness**, N.Y., Free Press, 1979.
194. Seltiz et. al. **Research Methods in Social Relations**, Holt, Rinchart & Winston, 1963
195. Simon J.L. **Basic Research Methods in Social** N.Y., : Random House, 1969.
196. Snow, C.P. **The Two Cultures : And A Second** N.Y., Mentor Books, 1964.
197. Sorokin, **Social and Cultural Dynamics**, N.Y., American Book, 1941.
198. Sorokin, **Contemporary Sociological Theories**, N.Y., Harper, 1928.
199. Stacey, M. **Methods of Social Research**, P. Press, Oxford, 1969.
200. Souffer, S.A. (et. al.) **"Studies in Social Psychology in World War II**, Princeton, University Press Vol. 1, 2, 3, (1949-50).

201. Stoufer, S.A. **Measurement and Prediction**, Princeton, N.J. Princeton University Press, 1950.
202. Tax (et. al.) **An Appraisal of Anthropology Today**, Chicago, University. Press, 1953
203. Thernstrom, S. **Poverty and Progress, Social Mobility in a Nineteenth Century City**, Cambridge, Harvard University Press, 1969.
204. Thomas, W. & Florian Znaniecki, **The Polish Peasant in Europe and America**, (1st ed., Boston & Gorham Press, 1918-1920).
205. Thrasher, F. **The Gang**, Chicago University of Chicago Press, 1927.
206. Torgerson, Warrens S. **Theory and Methods of Scaling**, N.Y. John Wiley & Sons, 1958.
207. Townsend, **Introduction to Experimental Method**, N.Y., Mc Graw-Hill, 1953.
208. Vico, **The New Science of G. Vico**, Trans by Bergin & Fisch, N.Y., Cornell Univ. Press 1948.
209. Walker, M. **The Nature of Scientific Thought**, N.Y., Prentice Hall, Inc. 1953.
210. Wall is, W. Allen & Harry V. Roberts, **Statistics : A New Approach**, N.Y., Free Press, 1956.
211. War Wick, D. & Samuel Osherson, **Comparative Research Methods**, Prentice-Hall, N.Y., 1973.
212. Wcher, M. **The Methodology of Social Sciences** (ed.) E. Shills & H.A. Finch) Free Pres, 1949.
213. Whitting, J.W.M. The Cross, Cultural Method, Vol. L. in Gardener Lindzey (ed.) **Hand book of Social Psychology**, Cambridge, 1954.
214. Whyte, W.E. **Street Corner Society**, Chicago : University of Chicago Press, 2nd ed., 1955.
215. Wilder, R.L. **Introduction to the Foundations of Mathematics**, N.Y., Wiley & Sons, 1952.

216. **Willer, D. Scientific Sociology, Theory and Method, Prentice Hall, 1967.**
217. **Williams, Field Methods in the Study of Culture, New York, 1967**
218. **Winch, Heuristic and Empirical Typologies, A.S.R. Vol. 1947**
219. **Wittfogel, K. Oriental Despotism : A Comparative Study of Total Power, New Haven, Yale University Press, 1957.**
220. **Young, P.V. Scientific Social Surveys and Research, Prentice Hall, revised, 1966.**
221. **Zeisel, H. Say It With Figures, N.Y., Harper & Row, 1957**
222. **Zelditch, M. Some Methodological Problems of Field Studies, A.J.S. 1962.**
223. **Zetterberg, H.L. On Theory and Verification in Sociology, Bedminister, 1965.**
224. **Znanicki F. The Method of Sociology; Holt, Rinehart & Winston, N.Y., 1934.**
225. **Zorbaugh, H. The Gold Coast and the Slum Chicago, University Press, 1929.**

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

الكتاب الاول :

[illegible]

الكتاب الثاني :

نظرة علم الاجتماع ، تأليف بقولا تماشيف ، ترجمة الذكائرة محمد عوده وعبدالجوهري وعبد علي محمد والسيد الحسيني ، دار المؤلف ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث :

أساليب الاتصال والتفهم الاجتماع ، تأليف الدكتور محمود عمدة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .

الكتاب الرابع :

تمهيد في علم الاجتماع ، تأليف بوتومور ، ترجمة الذكائرة عماد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد علي محمد والسيد الحسيني ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس :

١. مجمع المنهج دراسة في علم اجتماع التنظيم ، تأليف الدكتور محمد علي محمد ، الميزة ١٥٠ .
باسكسرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠ .

الكتاب السادس :

الصفوة والمجتمع ، تأليف بوقومور ، ترجمة الدكتور عماد الجوهري وعلياء شكرى والسيد الحسيبي ومحمد علي محمد ، الطبعة الثانية ، دار المؤلف ، ١٩٧٨ .

الكتاب السامع :

الطباقة في المجتمع الحديث، تأليف بول مور، ترجمة الأمانة العامة للثقافة، ١٩٨١.
 من محمد والميد المحسني، القصة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

الكتاب الثامن

علم الاجتماع - الفرنسي الماسر ، تأليف الدكتور علاء شكري ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للنشر ،
القاهرة ، ١٩٧٩

الكتاب التاسع :

تراث معاصرة في علم الاجتماع ، للدكتور علاء شكري ومحمد علي محمد ومحمد الجوهري ، الطبعة
الثانية ، دار الكتاب للنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب العاشر :

دراسات في التنمية الاجتماعية ، تأليف الدكتور السيد الحسيني ومحمد علي محمد وعلاء شكري ومحمد
الجوهري ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الحادي عشر :

مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية ، تأليف جون ركنس ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري ومحمد
سيد فرح ومحمد علي محمد والسيد الحسيني ، منشأة المطبوعات ، الإسكندرية ، ١٩٧٣ .

الكتاب الثاني عشر :

التغير الاجتماعي ، تأليف الدكتور محمد الجوهري وآخرين ، الطبعة الثانية ، دار المطبوعات ، ١٩٨١ .

الكتاب الثالث عشر :

دراسة علم الاجتماع ، اختيار وترجمة الدكتور محمد الجوهري وعلاء شكري ومحمد علي محمد والسيد
الحسيني ، الطبعة الرابعة ، دار المطبوعات ، ١٩٨١ .

الكتاب الرابع عشر :

علم الاجتماع الهنري والمصري ، للدكتور محمد الجوهري والدكتور علاء شكري ، الطبعة الأولى ،
١٩٨٠ .

الكتاب الخامس عشر :

مقدمة في علم الاجتماع ، تأليف ألكسندر كاتلر ، ترجمة وتقديم الدكتور محمد الجوهري وعلاء شكري
م.س. شوقي ومحمد علي محمد ، الطبعة الخامسة ، دار المطبوعات ، ١٩٨١ .

الكتاب السادس عشر :

علم الاجتماع - الماسر - تأليف الدكتور محمد الجوهري ، دار الكتاب للنشر ، الطبعة

الكتاب السابع عشر .

الطيرة الأساسية دراسة الدكتور ، تأليف الدكتور ، محمد أحمد . طبعه : القاهرة ، دار
المطوف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن عشر :

مصادر دراسة المولود العرفي ، إشراف الدكتور محمد الجوهري ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ،
١٩٧٨ .

الكتاب التاسع عشر :

الدراسة العلمية للمتقدم الشخصية ، إشراف الدكتور محمد الجوهري دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ،
١٩٧٨ .

الكتاب العشرون :

علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الثالثة ، دار
المطوف ، ١٩٨١ .

الكتاب الحادي والعشرون :

علم المولود ، الجزء الثاني دراسة المقدمات الشخصية ، تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة
الأولى ، دار المطوف ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثاني والعشرون :

بعض ملامح التفكير الاجتماعي الثقافي في الوطن العربي ، دراسات ميدانية أتمها بعض المحققين ، الطبعة
و المملكة السعودية ، تأليف الدكتور علياء شكرى ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ،
١٩٧٩ .

الكتاب الثالث والعشرون :

التراث الشعبي المصري في المكتبة الأزبية ، تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار الكتاب للتوزيع ،
القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الرابع والعشرون .

الاحاديث المتداولة في دراسة الأسرة ، تأليف : الدكتور علياء شكرى ، الطبعة الأولى ، دار المطوف ،
١٩٧٩ .

الكتاب الخامس والعشرون

دراسات معاصرة في علم الاجتماع ، تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١

الكتاب السادس والعشرون

عادات الطعام و الوطن العربى ، تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع

الكتاب السابع والعشرون :

القلايحون والدولة ، تأليف الدكتور محمود عودة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثامن والعشرون :

تاريخ علم الاجتماع ، الجزء الأول ، تأليف الدكتور محمد على محمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع والعشرون :

علم الاجتماع والمجتمعات العلمى ، تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثلاثون :

امسول علم الاجتماع السياسى ، تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

الكتاب الحادى والثلاثون :

جماعات الضجر مع اشارة لفتح مصر والحد العربى ، تأليف الدكتور نبيل صبحى حسنا ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثانى والثلاثون :

الانثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية ، تأليف الدكتور محمد الجومرى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والثلاثون :

علم الاجتماع السامى ، المفاهيم والتفصيلات ، تأليف الدكتور السيد الحسى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨١

الكتاب الرابع والثلاثون :

علم الاجتماع العسكري ، التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية ، تأليف الدكتور أحمد
خضر ، الطبعة الأولى ، دار المعارف . ١٩٨٠ .

الكتاب الخامس والثلاثون :

المكر الاجتماعي ، نظرية تاريخية عالمية ، تأليف هارم موسى ، ترجمة الدكتور السيد الحسيني والدكتور
حمزة سلطان العيسى ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١

الكتاب السادس والثلاثون :

الصحة والضخف ، دراسة تاريخية بنائية ، تأليف الدكتور السيد الحسيني ، الطبعة الأولى ، دار
المعارف ، ١٩٨٠ .

الكتاب السابع والثلاثون :

المدنية : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، تأليف الدكتور السيد العيسى ، الطبعة الأولى ،
المعارف ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثامن والثلاثون :

النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لطاقة الإنسان بالمجتمع ، تأليف الدكتور علي ليله ، دار
المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب التاسع والثلاثون :

علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والتقدمية ، تأليف الدكتور أحمد عبد الله زايد ، الطبعة
الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الأربعون :

البناء السياسي في الريف المصري ، تحليل لجماعات الصفوة المتدنية والخدمة تأليف الدكتور أحمد عبد
الله زايد ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الحادي والأربعون :

علم الاجتماع الأمريكي ، دراسة لأعمال نالكوت تارسور ، تأليف حي روشة ، ترجمة الدكتور محمد
المروحي ، الدكتور أحمد عبد الله زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الفهرس

صفحة	الموضوع
	تصدير الطبعة الثالثة
١	مقدمة الطبعة الثانية
٧	مقدمة الطبعة الأولى
الباب الأول	
فلسفة البحث العلمى الاجتماعى	
١٣	الفصل الأول : تاريخ البحث العلمى الاجتماعى
١٥	١ - تمهيد
١٧	٢ - تطور علم الاجتماع كنظام علمى
٢٤	٣ - تطور حركة البحث العلمى الاجتماعى
٣٩	٤ - التجارب الاجتماعية
٤٠	٥ - المسوح الاجتماعية
٤١	٦ - الملاحظة وتاريخ الحياة
٤٢	٧ - المنهج المقارن
٤٣	٨ - القياس والتحليل
٤٤	٩ - تعريف بأهم مصادر علم الاجتماع الامبيرى المعاصر
٥٨	١٠ - خاتمة
٥٩	الفصل الثانى : المفاهيم الرئيسة للبحث العلمى الاجتماعى
٦١	تمهيد
٦٢	١ - مفهوم العلم
٦٣	٢ - وظائف العلم وخصائصه
٦٤	٣ - البحث العلمى والاتباء العلمى
٦٥	٤ -

٧٠	٤ - النظرية والواقع
٧١	٥ - إمكانية الدراسة العلمية للمجتمع
٨٥	الفصل الثالث : العناصر الأساسية لروح العصر
٨٧	مدخل
٨٨	١ - الملاحظة العلمية
٩٠	٢ - المفاهيم والتصورات
٩٥	٣ - <u>الفرضيات</u>
٩٩	٤ - <u>النظريات والتفسيرات</u>
١٠٧	٥ - بناء الأنماط الفرضية
١١٣	صل الرابع : المداخل المنهجية لدراسة المجتمع
١١٥	تمهيد
١١٦	أولاً : المداخل الكلاسيكية
١٢١	ثانياً : المداخل اللاتية
١٢٧	ثالثاً : المداخل الموضوعية
١٣١	تعميق ومناقشة

الباب الثاني

مناهج البحث العلمي الاجتماعي

١٣٧	الخامس : <u>المنهج التاريخي</u> ودراسة الواقع الاجتماعي
١٣٩	مدخل
١٤٣	لحياء الاهتمام التاريخي في العلوم الاجتماعية
١٥٢	التاريخ الاجتماعي والتاريخ الثقافي
١٥٩	الخيال السوسيولوجي والرؤية التاريخية
١٦٣	إرثاثة كمصدر للمعرفة الاجتماعية

١٦٨	٦	خطة البحث التاريخي ومصادره
١٧٣	٧	استخدام المعلومات التاريخية في البحوث الاجتماعية
١٧٩		الفصل السادس : البحث الوصفي واستقصاء الظواهر الاجتماعية
١٨١		تمهيد
١٨١		أولاً : نشأة المنهج الوصفي
١٨٤		ثانياً : مرحلتان للبحث الاجتماعي
١٨٥		ثالثاً : مرحلتان في البحوث الوصفية
١٨٥	١	مرحلة الاستكشاف والصياغة
١٨٩	٢	مرحلة التشخيص والوصف المتعمق
١٩١		رابعاً : نماذج البحوث الوصفية
١٩١	١	المسح الاجتماعي كنموذج للبحث الوصفي
١٩٥		دراسة الحالة كنموذج للبحث الوصفي
١٩٧	٣	البحث الديوجرافي كتطبيق للمنهج الوصفي
١٩٩	٤	البحث الأيكولوجي كتطبيق للمنهج الوصفي
٢٠١		خامساً : أسهام البحث الوصفي في نمو المعرفة الاجتماعية
٢٠٥		الفصل السابع : المنهج التجريبي والتحقق من صحة الفروض السببية
٢٠٧	١	تمهيد
٢٠٨	٢	معنى التجريب
٢١١	٣	أسس البحث التجريبي
٢١٧	٤	تطبيقات المنهج التجريبي في علم الاجتماع
٢٢٥	٥	حدود البحث التجريبي
٢٢٧		الفصل الثامن : الدراسة المقارنة للنظم الاجتماعية
٢٢٩	١	مدخل
٢٣١	٢	نماذج البحث المقارن
٢٣٢	٣	مزايا الأخطاء

٢٣٥	٤ - الصعوبات المنهجية والنظرية
٢٣٦	٥ - (٥) - تقويم البحث المقارن
٢٣٩	٦ - دراسات الثقافة والشخصية
٢٤٤	٧ - نموذج الدراسة المقارنة للتنظيمات الرسمية
٢٤٩	٨ - أسس التحليل الحضارى المقارن في العلوم الاجتماعية
٢٥٣	الفصل التاسع : النظرية والمنهج في البحث الحقلى الأنثروبولوجى
٢٥٥	١ - ملخص
٢٥٥	٢ - تاريخ البحث الأنثروبولوجى
٢٥٩	٣ - اجراءات البحث الحقلى
٢٦٨	٤ - موقف الباحث الحقل
٢٧٢	٥ - بعض المشكلات المنهجية
٢٧٥	٦ - تقويم اسلوب البحث الحقل
٢٧٩	الفصل العاشر : المناهج الكيفية والاندماج في الواقع الاجتماعى
٢٨١	١ - تمهيد
٢٨٦	٢ - تعريف المناهج الكيفية
٢٩٠	٣ - الأسس الفلسفية والمعرفية للمنهج الكيفى
٣٠٢	٤ - أدوات البحث الكيفى
٣٠٣	٥ - مهارات الباحث الكيفى
٣٠٦	٦ - المنهج الكيفى وبناء النظريات الاجتماعية
٣٠٩	الفصل الحادى عشر : منهج البحث التقرىمى
٣١١	١ - تمهيد
٣١٢	٢ - تعريف البحوث التقرىمية وخصائصها
٣١٤	٣ - مبادئ البحث التقرىمى
٣١٧	٤ - قواعد تصميم البحوث التقرىمية وتنفيذها
٣١٩	٥ - دراسة أهداف البرامج وتعدد معايير النجاح

٦ - تمقيب ومناقشة	٣٢٥
الفصل الثاني عشر : تطبيقات منهجية في ميدان التنظيم والإدارة	٣٢٥
١ - تمهيد	٣٢٧
٢ - ابعاد التحليل التنظيمي	٣٢٩
٣ - طريقة المسح في دراسة التنظيم	٣٣٧
٤ - التجارب الميدانية في دراسة التنظيم	٣٤١

الباب الثالث

تصميم البحوث الاجتماعية وأساليب تنفيذها

الفصل الثالث عشر : قواعد تصميم البحوث وإدارتها	٣٤٧
١ - معنى عملية البحث	٣٤٩
٢ - خطوات تصميم البحث	٣٥٠
٣ - بعض الاعتبارات والمشكلات العامة	٣٥١
٤ - إدارة البحوث الاجتماعية	٣٦٥
الفصل الرابع عشر : المسح الاجتماعي	٣٧١
تمهيد	٣٧٣
١ - طبيعة المسح الاجتماعي	٣٧٥
٢ - أغراض المسح الاجتماعي وموضوعاتها	٣٧٩
٣ - تخطيط المسح الاجتماعي	٣٨٠
٤ - نطاق المسح الاجتماعي	٣٨٣
٥ - أدوات البحث في المسح الاجتماعي	٣٨٤
٦ - إجراءات التقليل من احتمالات الخطأ والتحيز في المسح الاجتماعي	٣٨٦
الفصل الخامس عشر : دراسة الحالة	٣٨٩
تمهيد	٣٩١
١ - تعريف دراسة الحالة وأهدافها	٣٩٢

٢٩٤	٢ - إجراءات دراسة الحالة
٣٩٦	٣ - اختيار الحالات النموذجية
٣٩٧	٤ - تقدير طريقة دراسة الحالة وأهميتها
٣٩٩	الفصل السادس عشر : القياس الاجتماعي
٤٠١	تمهيد
٤٠١	١ - معنى القياس الاجتماعي وأصوله
٤٠٥	٢ - الأسس النظرية للقياس الاجتماعي
٤٠٨	٣ - الاختبارات السوسومترية
٤٠٩	٤ - تطبيق الاختبارات السوسومترية
٤١١	٥ - التحليل الإحصائي للبيانات السوسومترية
٤١٦	٦ - الصدق والثبات في الاختبارات السوسومترية
٤١٧	٧ - مجالات استخدام الاختبارات السوسومترية
٤١٨	٨ - تقدير السوسومترية
٤١٩	الفصل السابع عشر : قياس الاتجاهات والأساليب الاسقاطية
٤٢١	تمهيد
٤٢١	١ - معنى الاتجاهات وأهمية دراستها
٤٢٧	٢ - مقياس الاتجاهات
٤٣٣	٣ - بعض المشكلات المنهجية في قياس الاتجاهات
٤٣٤	٤ - الأساليب الاسقاطية والتقنية واستفادتها
٤٣٧	الفصل الثامن عشر : تحليل المضمون
٤٣٨	تمهيد
٤٣٩	١ - نظرية تلويحية
٤٤١	٢ - استخدامات تحليل المضمون
٤٤٣	٣ - الطرق الأميركية

الموضوع	صفحة
٤ ذات تحليل المضمون	٤٤٤
٥ التأهّل والقسيم	٤٤٦

الباب الرابع

أدوات البحث الاجتماعي

(وسائل جمع البيانات)

تمهيد عام	٤٤٩
الفصل التاسع عشر : الملاحظة	٤٥١
تمهيد	٤٥٢
١ - قواعد اجراء الملاحظة في البحث الاجتماعي	٤٥٤
٢ - أنواع الملاحظات	٤٥٥
استخدامات الملاحظة	٤٥٧
٤ اخلاقيات القائم بالملاحظة	٤٥٨
الفصل العشرون : المقابلة	٤٦١
١ تمهيد وتعريف	٤٦٣
٢ أنواع المقابلة	٤٦٧
٣ صياغة موقف المقابلة	٤٦٨
٤ اختيار القائمين بالمقابلة وتدريبهم	٤٧١
الفصل الحادى والعشرون : استمارات البحث	٤٧٣
تمهيد	٤٧٥
١ تعريفات أساسية	٤٧٦
٢ القواعا. المنهجية لباء استمارة البحث	٤٧٨

الباب الخامس

قضايا التحليل والتفسير في البحوث الاجتماعية

١٨٥	... الفصل الثاني والعشرون : تحليل نتائج البحوث الاجتماعية وتفسيرها ...
١٨٧	... تمهيد ...
١٨٧	١ - إجراءات تحليل البيانات ...
١٩٠	٢ - أسس التفسير الاجتماعي ...
١٩٤	٣ - مشكلات التفسير العلمي في علم الاجتماع ...
٥٠٣	٤ - الصعوبات المنهجية والنظرية في التفسير ...

الفصل الثالث والعشرون : التزامات البحث الاجتماعي ومسؤولياته العلمية

٥٠٥	... والعملية والأخلاقية ...
٥٠٧	... تمهيد ...
٥٠٨	١ - البحث الاجتماعي والإصلاح الاجتماعي والتعد الاجتماعي ...
٥١٤	٢ - البحث الاجتماعي في ميزان التقويم الموضوعية ...
٥١٧	٣ - أزمة المجتمع المعاصر وأزمة النظرية والمنهج في علم الاجتماع ...
٥٢٠	٤ - أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي ومسؤولياته ...
٥٢٣	... قائمة ببيولوجية بأهم مراجع البحث العلمي الاجتماعي : ...
٥٢٥	أولاً : القائمة العربية ...
٥٢٩	ثانياً : القائمة الأجنبية ...
٥٤٤	... سلسلة علم الاجتماع المعاصر ...



General Organization of the Alexandria
Library (GOAL)
Publishers Alexandria

